مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت الجلد السابع عشر - العدد الرابع - شتاء 1989

■ الصادق شعبان	أساليب تنفيذ القرارات في كل من جامعة الدول العربية والجامعة الأوروبية.
■ فتحي خليل الخضراوي	العجز المالي والسياسة النقدية في مصر.
■ مصطفی علوي سیف	مقياس كمي مقترح لتحليل الادارك السياسي العربي.
■ تاصرمحمد الصائغ	نموذح كمي متكامل لإدارة الإئتمان والتحصيل ، دراسة على عينة أردنية.
 ■ تیسیرالنهار،عبدالله عبابنه 	أشر نمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس، دراسة ميدانية.
■ محمد عبدالشفيع عيسى	أزمة النظام الاقتصادي الاجتماعي الأمريكي.
■ سعید مرطان	معضلة الدول النامية في الخروج من مصيدة الديون الخارجية.
■ أسامة شلتوت	نظرية الحاسبة الإسلامية.
■ السيد أحمد حامد	التماسك والصراع في قرية مصرية نوبية.

انتقائية الهجرة الأردنية.

■ موسى سمحة

رثمن العدد .

الكويت (600) فلس، السعودية (10) ريالات، قطر (10) ريالات، الامارات (10) دراهم، البحرين (-,1) دينار، عُمان (-,1) ريال، العراق (-,1) دينار، الاردن (750) فلسا، تونس (1,5) دينار، الجزائر (15) دينار، البمن الجنوبي (600) فلس، لهيا (2) دينار، مصر (1,5) جنيه، السودان (1,5) جنيه، صوريا (35) لورة، المعن الشمالي (15) ريالاً، المفرب (15) درهما.

الاشتراكات .

للافراد		ستان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الکویت الدول العربیة البلاد الاخری	2 د.ك 2,5 د.ك 15 دولاراً	4 د.ك 4,5 د.ك 30 دولارأ	5,5 د . ك 6,5 د . ك 40 دولاراً	7 د.ك 8 د.ك 50 دولاراً
للمؤسسات الكويت والبلاد العربية في الخارج	15 د.ك 60 دولاراً	25 د.ك 110 دولاراً	40 د.ك 150 دولارأ	50 د.ك 180 دولاراً

- . تدفع اشتراكات الافراد مقدماً
- (1) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.
- (2) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685) لدى بنك الخليج فرع العديلية.
- اشتراكك لأكثر من سنة يمنحك فوصة الحصول على العدين 2.1 من اصداراتنا الحاصة باللغة الانجليزية أو أحد أعداد المحلة القدعة.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تملن وجلة العلوم الاجتماعية، عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالى:

> مجلة العلوم الاجتماعية ص.س: 5486 صفاة ـ الكويت 13055

او الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: 2549387 - 2549421

نمن المجلد للمؤسسات: خسة عشر دينارا كويتيا او ما يعادلها ثمن المجلد للافراد: خسة دنائير كويتية أو ما يعادلها ثمن المجلد للطلاب: ثلاثة دنائير كويتية أو ما يعادلها

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدرعن جامعة الكويت

فصّليَّة أكاديمية تعنى بنشر الأبحَاث والدراسات في مُختلف حُقول العسُلوم الإجمّاعيّة

المجلد السابع عشر ـ العدد الرابع ـ شتاء 1989

مستة التحريث اسماعي لم تسابري مقلد حصة محمد البحر سليمان شعبان القدسي فهد ثاقب الثاقب محدمة السكام المساباع المساباع المساباع المساباع المساباء

رنگیسالتحویثیر فهدشاقتبالثاقب مددسوالتحویش

محدصكادق البوسكاح مراجعات الكتب حسن رامز حمّود

توجَه جميع للرّاسلات إنّى رَبْسُ التحريثِرعَالَى العُنوانِ التألَّفِ : مُحِلّة المُلُومُ الإِجمّاعِيّة ـ جَامعَة الكوبيّ - ص. ب 5486 صَفاة ـ الكوبيّ 2055 هاتف : 34942 - 254942 ثلكس : 2615

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة:

-1

- تنشر المجلة الابحاث والدراسات الاكاديمية الأصيلة المكتوبة باللغة العربية، ولا تنشر بحوثا منشورة سابقا، أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى.
- 2. تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب، التي لا يتجاوز تاريخ اصدارها ثلاثة أعوام، ويحيث لا يزيد حجم المراجعة عن عشر صفحات كوارتر بمسافة ونصف بين السطر والسطر، ويشترط في المرض ان يقدم المخيصا المجاهم عتويات الكتاب وتستهل المراجعة الكتاب، وفي المرض ان يقدم المخيصا للاهم عتويات الكتاب وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: الاسم الكامل للمؤلف، المنوان الكامل للكتاب بلغة أجنية مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، على اللغة.
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الاكاديمية.
- ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها واجازتها) في ميادين العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.
- ترحب المجلة بنشر التقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ، أو عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى، في غتلف بجالات العلوم الاجتماعية.
- -6 عجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية في حدود (150 200) كلمة ، ملخصا مهمة البحث والتائج .
- -7 يتم تنظيم البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية مستقلة في وسط السطر، على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الأبحاث:

-2

- 1- يجب ألا يزيد عدد صفحات البحث عن 40 صفحة مطبوعة على الألة الكاتبة، على ورق كوارتر، وعسافة ونصف بين السطر والسطر. يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثا من اجل الاطلاع على الشكل المطلوب.
- تطبع الجداول على أوراق مستقلة ، ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره ، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلا (جدول وقم (1) هنا تقريباً).
- 3- يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله على ورقة مستقلة ، ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قلم إلى أو قرى، في مؤتمر ما إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما .
- 4- تقدم المجلة لكاتب البحث عشرة مستلات من بحثه ، مع تسخة من العدد الذي ظهر فيه البحث .
- تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المناقشة أو المراجعة والتقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والهوامش: 1- يشار إلى جميع المد

1- يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى اسم المؤلف الاخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلا (ابن خلدون، 1960) و (Smith &) و (Smith &) و (Smith &) و (Smith &) و (Jones, 1975) مثل المثار البها هكذا

(مذكور وآخرون، 1980) و (Jones et al, 1965). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار اليهم هكذا (القوصي، 1973؛ مذكور، 1987) و (Roger, 1981; Smith, 1974). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار اليهما هكذا (الفــارابي 1964، 1964~) و (Smith, 1962*, 1961*). وفي حالة الاقتباس يشار الى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا (ابن خلدون 1970 : 164) و(59 - 58 :Jones, 1977).

توضع المصادر في نهاية البحث، ويفضل أن تكون حديثة جدا وان لا يزيد عمر أقدمها عن عشرين -2 عاماً. كما يجب وضع جميع المصادر التي اشير اليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المصادر بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

هدسون، م.

1986 والدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات، ص ص 17-36 في هـ. شرابي (بحرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الخطيب، ع.

1985 والآنماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة العلوم الاجتماعية ـ 13 (شتاء): 169 - 223.

أبو زهرة، م.

1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي. Hirschi, T.

1983

"Crime & the Family", pp 53 - 69 in J. Wilsone (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.

"The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion" Journal of Marriage & the Family 46 (February): 11 - 19.

Quinney, R.

Criminology, Boston: Little Brown & Company.

- يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد، والاشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمر البحث، ووضعها -3 مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً باحصائيات معينة، وتوضع كلمة المصدر أمام المصدر الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالا.
- تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة، بمسافة واحدة بين سطور -4 المصدر الواحد ومسافتين بين مصدر وآخر.

اجازة النشم:

تقوم المجلة باخطار أصحاب الابحاث باجازة ابحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين، تختارهم المجلة على نحو سرى، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات على البحث شكلية أو موضوعية، سواء كانت جزئية أو شاملة قبل اجازته للنشر.

1673	4	 _

شكري، الأمم المتحدة في الميزان_الأخرس، التخطيط الاجتهاعي في جال رعاية الأطفال والشباب_ربيع، انجاء مصر نحو الاشتراكية ـ الأزهري، صيمات الغرص وعلاقتها بكفاءة السياسات التسويقية من وجهة النظر العلمية والعملية ـ التفيسي، المعلاقات الايرانية السوفياتية.

التهيمي، العلاقات الإيرانية السوفيانية . أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

ـ - مريق، أثر السوق المحلي على العلاقات بين الريف والحضر ـ النجار، مقارنة بعص الأفكار الاقتصادية لابن خلدون وآدم صعيت ـ عبدالرحيم، إنشاء وتطوير العليم العلمية في الصناعة .

[]عدد 1 ، 1974

علي، التصنيع وسياسة الحياية الجمركية في لبنان ـ قنديل، النهاذج الرياضية المحددة والتخطيط التأشيري ـ ربيع ، الحضارة وقضية التقدم والتخلف ـ التجار، أزمة نظام النقد الدولي ـ أبو علي، إمكانية وسائل التنسيق بين الحفظ الصناعية في الدول العربية .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الابراهيم، تقيم إمكانية تطبيق نياذج دونيرجره و دنيرمانه للأحزاب السياسية ـ حاروري، فكرة القرمية وعلانتها بالدين ـ خدوري، المؤسسات المسكرية العثمانية في العراق ـ السالم، نظريات متداولة في تطور الادارة ـ سلبيان، حول استخدام معايير الاستثيار في الاقتصاد المتخلف ـ الفراء بعض خصائص سكان الكويت.

🔲 علد 2 ، 1974

الجمهيلي، الشفرد في العراق _ صلمي/بافزوهه/وخفان ، بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت ـ يوحوش، عوامل التخلف السيامي والاقتصادي في دول العالم الثالث ـ الأخرس، الجو القيمي المتقدم العلمي والتكنولونيم ـ أبو العلا، جدول الحياة المختصر للكويتين لعام 1970 .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الرشيد، البيئة النورية _متصور، التقدير الاكتصادي في نظل النظام الاشتراكي ـ صفر، نموذج مهلانويس للتخطيط _ أبولغد، الفومية العربية: الاعتبارات السياسية الاجتياعية ـ عليش، العلاقات الانسانية في الصناعة.

□ علد 1 ، 1975

الغزالي، حول فلسفة الحلقة الخسبية الثانية للتنبية الاقتصادية والاجتهاعية في الكويت. رحملان/ ربيع، هجرة الادمغة والهجرة الداخلية في البلاد العربية - الكرسني، مقدمة لعراسة الثورة المهدية - يرهوم، الدور الاجتهامي للشرطة مز. وجهية نظرً علم الاجتهاع - المسلمي، مدخل تكامل لنظرية النظيم - الأعرجي، بين الاستراتيجية ووالتكيك، في التخطيط للتطوير الاداري - مغيفي، السياسات التروكية لتاجر الجزئة بالكويت - عواجكية، مستقبل أسعار النفط على ضوء التوقعات المحتملة لمستويات الاستهلاك والانتج في العالم.

- عيس، عناصر تغييم الأوراق المالية - زحلان، تخطيط القوى البشرية.

ا مدد 2 ، 1975

الثقيب، تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي ـ مفله، الوفاق الدولي ويبلوماسية الأزمات ـ يعر، التورة الساوكية في العلوم السياسية ـ صفعر، انتكامل الاقتصادي العربي: العوافع . . والطموح وللتغيرات مع إنسارة خاصة لدول الحليج ـ حيدالرحيم، تقارير الأداء وسيلة اتصال بين المحاسب والملتير ـ الرميحي، مدخل لدواسة الواقع والتغير الاجتماعي في جتمعات الحليج للعاصرة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- منصود، الشراء للمستطيات: أهداف، النشياطيات التي يتضمنها والمواصل المرتبطة بامتيار مصادر الشراء ـ المفهمي/ للصري، استغلال أموال نفط الشرق الأوسط: بدائل وقيال ـ مراد، الاغتراب التنظيمي.

🗋 عند 1 ، 1976
النجار، العنصر الانساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الادارية-الحسن، العلاقات الانسانية في
العمل ـ فرح/ اأسالم، الانفسام التحديثي التقليدي في الكويت ولبنان ـ التجار، الشركات متعددة الجنسية ودورها
في التنمية الأقتصادية ـ عبدالسلام، شركات الملاحة ألبحرية المتمددة ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :
- صفري، المعتقدات المثبتة وديمومة النظام السياسي - كرم، التبعية الاقتصادية وحجم البلدان - أمرح، ملكية
واستضلال الأرض في المناطق الجافة _ عيسى، طريقة كعبة لقياس عنصر الحطورة في الأسهم _ شركس، الجوائب
الاجتهاعية للمحاسبة: وجهة نظر سلوكية.
🗍 مند 2 ، 1976
الغزالي، نحو عاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي - عاقل، نظرية بياجيه عن تكوين المفاهيم - أبو هياش، نموذج
نظري واختبار عملي لبيئة حضرية ـ الأعرجي، حول فاعلية وكفاءة الأجهزة الادارية والخدمة الحكومية ـ الثاقب،
حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :
- خيرالدين، دراسة إحصائية لنمط توزيع الدخل بين دول العالم . القطب، اتجاهات التحضر في البلاد العربية.
□ عند 3 ، 1976
أحمد، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي - اسهاهيل، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية
- حقيقي، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية
- حريق، التحليل الهيكلي الوظيفي في دراسة علم السياسة . بريجر، تأملات في كتابات أصحاب نظرية النسق الحاصة
بدراسة الديلة .
1977/1978 , 4 ,
أحمد، سوسبولوجيا المرفة: الماهية والمتبح . حريم، القيادة الادارية، مفهومها وأنباطها . بوحوش، ملاحظات حول
النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفيتي ـ تتافو، الدول النامية ويعض مشاكل التمويل الانهائي ـ مقلد، ظاهرة
الصراع في العلاقات الدولية: الاطار النظري العام.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :
- شارون/ أبولين، تعليم الاناث في الوطن العربي - السالم/ فرح، التغير السياسي في بعض البلاد العربية.
□ عدد 1 , 1977
برهوم، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن ـ الفيسي، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة ـ
عبدالرحن، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق ـ جلال الدين، السكان والتنمية: النظريات المختلفة
وواقع العالم النالث.
أبحاث منشورة باللغة الإنجليزية :
- الغزاوي، طريقة دراسة نسق الرعاية الاجتماعية على المستوى المفاهيمي - إيرلي، ظهور زعيم حضري: تحليل
اجتماعي - فارس/ جافقي، إعادة تقييم دراسات التغير الاجتماعي في الشرق الأوسط.
1977 2 3
الحبيب، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون ـ السلمي، نموذج نظري لاسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في
الكويت - الحصاونة ، صبغ التعاون الاقتصادي العربي: اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري الأودني - سليان ، بعض . المناكا مالما المناسسة العرب العالما الضارة .
المساكل والحلول في التمويل الاتهائي للأقطار التفطية . أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :
ابحاث مشتورة باللغة 18 بجليزية : مهايني، استراتيجيات المواصلات في الدول النامية _ عبدالله، المحاسمة كوميلة للتنمية الاقتصادية .
الله المرافيجيات المواصلات في الدول الناحية ـ حيداله ، المحاسنة كوسيلة للتنبية II وعصادية .

□ عدد 3 ، 1977
النفيسي، ممالم الفكر السيامي الاسلامي . أحمد، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ . عبدالرحيم، تكاليف
التسوين، دراسة تحليلية انتقادية -المسعيد، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية -عطية، أسس تفييم المشروعات
والبرامج في الدول النامية .
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
- الحسيق، ديناميات التنظيم: دراسة مقارنة بين تنظيمين صناعيين مصريين - فيرلي/ كيفجين، الوحدة بعد العداء:
نقد للنظرة النفسية الاجتهاعية حول نزاع الشرق الأوسط.
🗍 مدد 4 ، 1977
توق، التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي/مدخل نظري ـ خير المدين، اختبار قياس لفعالية كل من
قيد الادخار وقيد النقد الأجنبي على تنمية بعض الدول العربية - القطب، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتهاعية -
صقر، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر.
الصدي، العلاقات بين المجموعات الاقليمية: طريقة بديلة لدراسة العلاقات الدولية ـ خدوري، يهود العراق في
القرن التاسع عشر - حداد، مفهوم مانهايم للمثقف اللامنتمي - التقيب، تكوّن الدرجات الاجتهاعية والنغير الاجتهاعي
ن الكويت.
] عدد 1 ، 1979
 شافعي، الصناعة التحريلية في المالم العربي تقييم لواقعها وأهدافها ـ السطنيولي، الأحياء القصديرية في المدن شيال
أفريقية - رمزي، المرأة والعمل الفعلي منظور سيكولوجي - النجار، مجموعات العمل والفيادات الجياعية
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :
ـ يريجر، الادارة الاجتهاعية والتغير الاجتهاعي ـ غريال، المشروعات المشتركة: الأسطورة والحقيقة.
🗍 ملد 2 ، 1976
الحسيفي، نحوفهم جديد لقضايا علم الاجتماع - النجار، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا - عبدالباتي، حول دوافع
وبواعث السلوك الانساني - حداد، دراسة نقلية لنموذج التحديث واستخداماته في اللمول النامية .
أبحاث منشورة باللغة الأنجليزية :
كيرودا، الاثنية والعلاقات الدولية: الاستثيارات اليابانية في هاواي - ماجي، التفضيلات الجمركية للدول الناهبة
□ عدد 3 ، 1978
النبيعي، الجماعية في دولة الإسلام - فرج، الابداع والفصام - ياضي، العراق والقضية الفلسطينية - علوان، عدم
المساواة في التنمية بين الدول والفانون الدولي ـ أبو عياش، تطور النظرية الجغرافية .
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
عايش، المعلومات كشكل من أشكال العالقة ـ قوراني، المتغيرات الاجتهاعية في اختيار السياسة الخارجية في دول العالم
الثالث - سزروفي/ العيسى، قوى العمل الخارجية في الخليج العربي: المشاكل والأهاق.
1975 , 4
المتنوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر - عبدالباسط، حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية
والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة - الفقي/ ناصر/ عبده، تقويم واقمي الوضاع طفل ما قبل المدرمة الابتدائية
في الكريث - أبو ليده، معن الأصابع - الليبي، التنمية الاقتصادية في مصر درات تحليلة.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
-الأمين، الدورات التجارية ونشره الاقتصاد الكلي-اسهاعيل، التبقرط والاحتراف في تقسيم العمل - غويال، تطبيق
تحليل التكلفة والفائدة على التكنولوجيا. تحليل التكلفة والفائدة على التكنولوجيا.

القيسى، نحوسياسة بترولية مشتركة ـ ابراهيم، التوجيه التربوي للمبدعين ـ فؤاد، المؤرخ للصري عبدالرحن الجبرتي

- اسهاهيل، فكرة والطبيعة، في النظرية التربوية لجان جاك روسو-شريدي، نظرية النفس والمشاحنة على مفهوم الانسان

همود، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع مشر _ أحمد، التحديات الاجتهامية للتنمية والمشكلات الاجتهاعية ـ العوضي، اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن كامب ديفيد في ضوء الفاتون الدولي _

. صغري، القاعدة المادية للقوة السياسية عند ابن خلدون . خير الدين، أثر سياسة إحلال الواردات على الصناعة التحويلية المعربة ((1900-1974) .. تأجى، المدخل الشكامل لتنمية الطاقة البشرية بالمالم العربي.

الأشعل، عكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية _ النجار، نحو نظام نقدي دولي جديد _ مرار، مشاركة العاملين في الادارة _ أبو النيل، دواسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعيي

- خصاونة ، التخطيط التربوي والتنمية - الخطيب، ثلاثون سنة من قيام إسرائيل.

_ يركات، دراسة تحليلية لوسائل الاعلام في الدول العربية: 1950 - 1976 .

🗍 علد 1 ، 1979

🗌 علد 2 ، 1979

🗌 عدد 3 ، 1979

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

الجواهري، الحريم السلطائي ودوره في الحياة العامة. أبحاث منشورة باللفة الاتجليزية:

بين السموديين وكل من المصريين والأمريكيين.
أبحاث منشورة باللغة الاتجليزية :
- الكيسي، نظريات التنظيم الاداري بين الكلاسيكية والمعاصرة في الدول النامية ـ غربال، أثر ميكانيكية السوق على
اختيار الفكنولوجيا في الدول النامية ـ فالسان، الحبرة المصرية في إدارة التنمية.
□ عند 4 ، 1980/1979
المتوفي، السياسة المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية ـ عيده، نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي
- عيدالرحن، الحليج وقضاياه في الصحافة المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل - الركان، الأصول التاريخية
للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :
- الحداد، ورالف داهر ندورف وتالكوت بارسونزه نحو نظرية في التغير البنائي - الوظيفي - محمود، المساعدات الأمريكية
لاسرائيل - يوحوش، البيروقراطية وأثرها على الاندماج الاجتهاعي في العالم العربي.
🗍 ملد 1 ، 1980
رشاد، تبقرط العملية السياسية . تاجي، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني .
عبدالرحيم، دراسة للتفاعل الأسري كأحد الإبعاد الفارقة في برنامج للتقويم السيكولوجي للمعرفين ـ بركات، الأعلام
وظاهرة الصورة المطبعة.
أبحاث منشورة باللغة الاتجليزية :
- عيسى، تطور السوق المالية في الأردن ـ العسايغ، الاغتراب وتفسيراته المتعددة الأبعاد ـ البعلي/ برايس، المنهج
الديالكتيكي عند ابن خلدون وكارل ماركس.
1900 , 2 مند 🗌
زكى، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي - الأجد/ الجاسم، التربية العملية، وضعها الحالي، الراميع المفترحة وأثر ذلك

في اعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت_تركي، حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية العربية

الحديثة - الخطيب، التربية المستمرة، سياستها وبراجها وأساليب تنفيذها.

🗌 عند 3 ، 1981

أيحاث منشورة باللغة الانجليزية: صالح، العلاقة بين مستوى النمو للعرق والتحصيل الدراسي عند الأطفال ـ العابد، التطلبات الأساسية للاتصال التنموي في البلاد العربية _ عيد، سوق رأس المال في الكويت. 🗍 ملد 3 ی 1980 الشاقب/ سكوت، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب ـ توق، المستوى الاقتصادي والاجتهاعي والنرنيب الولادي وتأثيرهما على النمو الحلقي عند عينة من الأطفال الأردنيين: دراسة تجريبية _أحد، علم الاجتهاع: التحديات الأبديولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية ـ السالم، التنشئة السياسية والاجتهاعية في الكويت. أبحاث منشورة باللغة الانجليزية: القمامي، النصو والتوزيع في الكويت.: تحليل استخدام دالة الانتاج _ بشاي، مفهوم الذات عند الام وعلانته بالتحصيل الاكاديمي للطفل. 🗌 علد 4 ، 1981/1980 آدم، مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتباعية - القلم، أثر إحمال الأم على النمو النفسي للطفل - عبدالرحن، دراسة سوسيولوجية عن أنباط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتهاعية - متصور، علم النفس البيئي: ميدان جديد للدراسات النفسة . أبحاث منشورة باللغة الإنجليزية : - هاريس/حريق، دراسة تطبيقية حول سياسة التسعير في المشروعات العامة وأهداف صائعي القرارات ـ الموسى، الهجرة غير العربية في الكويت، مع اشارة خاصة الى الهجرة الأسيوية _ صقري، مفهوم والشخصية القومية العربية: دراسة تحليلية. 🗌 مند 1 ، 1981 التميس، مفهوم السوية السياسية - مقلد، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية - الشرقلوي، الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدواسية في جامعة الكويت-الأحد، لعب المحاكاة وإمكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتهاعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت. أبحاث منشورة باللغة الاتجليزية: - الرعي، دبلوماسية المصادر في العلاقات المربية ـ البابانية ـ ظاهر، البيروقراطية والاغتراب الاجتهاعي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة. 🔲 عدد 2 ، 1981 التميمي، الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ـ ثور، تطبيق الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية الأمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربى - الفراء الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الاجتماعية - النجار، نظام النقد الأوروبي: أهدافه ومستقبله - العظمة، اقتصاديات المقاضلة بين المشروعات الاستثهارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار. أبحاث منشورة باللغة الانجليزية : الأمين، تخصيصات الاستثهار وتنفيذ أهداف خطط التنمية; طاقة العراق الاستيمابية 1980-1951 _ متصور، حماية المستهلك بالدول النامية مشاكل وقضايا ـ الميداني، خصائص الحطو المردود على الاستثيارات في الاسهم العادية في بورمة بيروت.

الريجاني، معالجة النبول اللا[رائي سلوكيا: يورامة تجريبية علاجية ـ تركي، قلق الامتحان بين القلق كسمة والفلق كحالة ـ كاظه، حول التفسيهات للتباينة لتناتج الاختبارات ـ توق/ حباس، أنهاط رعاية البتهورتأثيرها على مفهوم الفات في عبنة من الأطفال في الأردن ـ عبدالرحيم، استخدام للنبج الاسقاطي لدواسة بعض المواقف الاجتهاعية كمتغيرات

وسيطة بين المجز الجسمي وسوء التوافق النفسي (دراسة ميدانية في البيئة الكرينية) ـ شريف، الأنياط الادراكية المرفية
وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعليم التغليدي .
أبحاث منشورة باللغة الأنجليزية :
- صالح ، التأملية . الاندفاعية كأسلوب معرفي عند الأطفال في الكويت . اليملي/ الوردي ، نموذج ابن خلدون لدراسة
المجتمع في ضوء الفكر المعاصر .
□ حدد 4، 1981
حبدالحالق، دور المرأة الكويئية في ادارة التنمية ـ المبكري، أثر البحوث في رسم السياسات وصنع الفراوات التربوبة ـ
السائم، تقويم كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية ـ القطب، اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع
الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية) ـ رجب، الاطار العامل لنظرية المعاسبة الاجتياعية الانتصادية ـ الشرقاوي،
الاستقلال من المجال الادراكي وعلاقه بمستوى الطموح ومفهوم الذات لذي الشباب من الجنسين.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
- فرح، اقتصاديات تجميع الفهامة في الكويت ـ بشاي، كيف نعرف ونتعرف على الموهوبين.
1902 (1)
للادارة العليا في قطاع الأعيال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتحاذ القرارات ـ العامري، حدد الكليات المستدعاة الاستذكار
والنسبان في التداعي الحر- حماد، الموقف الأفريقي من قضية فلسطين - سليم، الأحياء الاسلامي: دواسة في حمالة
المسلمين السوفيات ـ الجميلي، تأهيل للجرمين وأثره في المجتمع: دواسة خطوات التأهيل وموقف المشروع العراقي ـ
الجُمل، فاعلية التغلية الراجعة في تغير أسلوب التعليم الصفي ـ تور، بعض السياسات الاستراتيجية لتنمية فاهلية
نظم الكمبيور للمعلومات في الدول الناب مع التركيز على البحرية العربية - عبدالرحن، الصحيفة كرثيقة تاريخة مني
filly
1992 (2)
البغدادي، المضمون السياسي لفهووم الأمة في القرآن ـ حسن، هموم السلطان عبدا أميد الثاني وجهاز الجاسوسية في
الدولة العنهائية _ شافعي، مناهج تقييم المشروعات في الدول النامية _ الحترش، حركة حامد بن رفادة على الحدود
الشهائية للحجاز (مايو/يونيو 1932) - أبو إسهاعيل، قياس وتحليل العوامل المرتبطة يكفامة أداه وظيفة الشراء الصناعي
بالشركات الكوينية - نعيم، اتساق القيم الإجتهامية: ملاعها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر الشافاتي، أثر استبعاد
الوفيات بسبب الحوادث والتسمم والعنف على زيادة توقع البقاء على قيد الحياة ميلكان/ العيسى دراسات في العمل
في المجتمع القطوي - عيدالياتي، الطب الشعبي في قرية مصرية.
🗍 طد 3، 1902
الموسى، دراسة في التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية في الكويت ـ عبدالرحن، الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي
- حبدا الحالق، الرضاء الوظيفي وأثره على انتاجية المعل - عيسى، مشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة -
عبدالمعلى، الثروة والسلطة في مصر _ الجعلى، الذرائع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الامبريالي في أفريقها _ مطر،
المالجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي ـ السيد، صورة الفات الشعبي لدى المرأة ونهاذج من
الأدب الشمي (درامة سيكولرجية).
1982 ,4 عدد 4, 1982
أحد، بريطانيا والبحث عن حل سلمي للمشكلة الفلسطينية أبان ثورة عرب فلسطين ـ سمادة، الأهداف التعليمية

احمد، بريطانيا والبحث عن سل سلمي للمشكلة القلمطينية ابان تورة ورد فلسطين مسافاته الاخداف العليمية للدراسات الاجتهاعية وتطبيقاتها على للجنا للمرق. تمر، فلوارد الانسانية في الاعبة المعاسبي والأطهال المعربين. فللاء دراسة مقارنة للخصية وشروط الفعالية أبي التيل، دوشة تفاق عنها للمعربين والبعنيين في التراحي المصاينة والسيكوسوسانية . المطلب، التجربة الانحادية للوقة الامارات العربية فلتحدة بين التصوص المعتورية والمؤسفة طلباسة . الطحيح ، مفهوم الادارة: دراسة مهانية.

1983	ر1	اعلد	Г
------	----	------	---

صهفا محالية عليمية لدور ديوان الموظفين الكريق في تطوير الجهلة الاداري للدولة ـ مطر، نسوذج المدخلات والمخرجات كافة من أدوات تخطيط النشاط الانتاجي في المشتلت الصناعية ـ جدهان، حوادث المرور في الكويت وأسهاي اطرق علاجها ـ أحمد، أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبينات على انساق الفيم الاجهاجة والاقتصافية في الدول النافية ـ معوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتهامية والاقتصافية في الدراء المنسة

] ملد 2، 1983

الشاهائي، السياسة السكانية في الكريت: الرضع الحلقي والبدائل المتاسة ـ شرف الدين، أسكام التطبيب في الفقه الأسالاسي مساري، أعبار الحريمة في صحافة الامارات: دواسة تحليلية ـ الكوسي، الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والجالل والتزييف: دواسة نقدية لتجربة الكيونز الاسرائيلي ـ القراء نصر نفتية جديدة في تدريس الكيمياء ـ خبري، للميزات البائلية للأسرة النورية الأردنية: دواسة استطلامية ـ بيومي، تقيم الجوانب العلمية والعملية والمعالية عن للموادة البشرية.

∏ ملد 3، 1988

أفقهي، الموهمة العقلية بين صدق النظرية والتطبيق: (هرض وتحليل لأهم الدراسات) ــسالم، اشكاليات استخدام تحليل المفسمون في العلوم الاجتهامية ـ بغر، الرضاء الموظيفي لاعضاء هيئة التدريس ـ سعادة، دور اهمية التعميهات والنظريات في ميادين العلوم الاجتهامية ـ عيسى، النمو المعرفي عند جان بياجيه وعمل النصفين الكروبين للمنغ.

∏علد 4، 1960

قمر، دراسة أثر التضخم الاقتصادي في الفكر المعاسبي ونموذج مقترح لمعاسبة التضخم ـ همر، القاعدة الانتاجية واقتمية الاقتصادية الشباطة ـ الشيشية، قال التكنولوجيا والبعة التكنولوجية في الدول النامية ـ نعيم، التكرين الاقتصائي ـ الاجتامي وأنهاط الشخصية في الوطن المربي ـ الخطيب، العامل النووي في الصراع المربي الاسرائيل في ضعية المعاولية المنافقة على نظم العلومات المنبئة على في ضعية المعاولية المنافقة على نظم العلومات المنافقة على معفى الأعلامات المنافقة على نظم العلومات المنافقة عاصرية ـ القطبي، تكافؤ القرص التعديمة والمعاولية والتحديث المغالبة خاصة في البيئة العربية ـ القطبي، تكافؤ القرص التعديمة والمعتمدة المعادلة المواجهة التحديث المغالبة خاصة في البيئة العربية ـ القطبي، تكافؤ القرص التعديمة والمنافقة المنافقة المنافق

∏ملد 1، 1991

ياسين، الديمتراطية والملوم الاجتهاعية دراسة حول مشكلات التيرير والفئد والالتزام ـ التبيسي، بعض ملامع المركة العيالية في للغرب العربي ودروها الوطني: دراسة في التلويم الاجتهامي ــ جيل، الاطار النظري للمفاضلة بين نظم الملومات البديلة ــ وفاضي، مشاكل إدارة الأفراد في قطاع الأعيال الكويني ــ مطر، تحسين أسالب دمج بنود التفارير للألية للنشورة ــ بدر، فعالية نظام الاتصالات في بيت التمويل الكويني: دواسة ميدانية وصفية تحليلية.

🛄 ملد 2، 1984

واجع، وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر قبل الاستقلال وبعد الاستقلال -سالم، التحليل العلمي للدعاية ـ المثلف.، الاتجاه الرافيكالي في علم الاجرام: مثالية الفكر أم واقعيت ـ الشربيني، مشاكل انقطاع التعاوني الاستهلامي في مصر ـ سعادة، تطبيق الحقالب التعلمية في ميدان الدواسات الاجتباعية .

∏ ملد 3ء 1984

جلال الفين، التمييز بين الذكور والاتأث، وانمكاساته على وضع الرأة وهورها في للجنمع: مثال الأرون والسودان ـ اسساصل، الادمان الكحولي: فلشكلة المراوفة _ بستان، أراء واتجاهات تربوية في مجال عو الأمية بدولة الكويت ـ هدية، السلطة والشرعية ـ حاجي، دواسة تحليلية أسب اسعار المتبع وأسعار المستخلم بجداول للدخلات والمعترجات لمولة الكويت ـ الفييلي، تمين وترقية اعضاء لهلية التعربية بجلمعة الكويت .

ا عدد 4 ي 1994 <u>|</u>

الحطيب، الجوانب الايديولوجية والسياسية والاجتياعية في الفكر العربي - تركي، الشخصية ونظرية التنظيم ـ عبدالمعلى، التعليم وتزييف الوعي الاجتياعي: دراسة في استطلاع مضمون بعض القررات الدراسية ـ وقاهي، فلسفة الادارة البابانية في إدارة الموارد الانسانية: ما الذي يمكن أن تتعلمه الادارة العربية منها؟ ـ رشاد، التنافج السياسية للرأي العمام ـ سهاونة/ أيوجاير، مستويات واتجاهات الحصوبة والوفيات في الأردن ـ 1901 .

🗌 علد 1 ، 1986

سليهان، عوامل الابتكار في الثقافة العربية المعاصرة - الهاشل، الغربية الحيانية في المرحلة الابتدائية - بدو، فعالية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة - حامد، أثر العوامل النفسية في التنمية - عيدالرحيم، الجوانب السلوكية للموازنات التخطيطية - محادة، استخدام الاختيارات ذات الاختيار المتعدد في التلزيخ والجغرافيا .

□ ملد 2 ، 1986

ريسم ، نطوير التعليم في حقل العلوم السياسية كاداة للتنهية . مرسي ، سيكولوجية العدوان .. حسين/ السليان ، المعلوسات الغيذائية للطالب الجمامس . المصطار ، المدخل الشرطي للمحاسبة الادارية . أبو اصبح ، التواصل في المؤسسات الاعلامية . حيسى ، علاقة التعليم بعسترى الحكم الأخلاقي لدى عينة غنارة من طلبة كلية التربية . جامعة طنطا . الريجاني/ حيدالجابر ، دراسة فعالية أسلوي التعزيز الرمزي والاشراط الكلاسيكي في علاج البول الملااراتي .. فيريال ، دراسة تجريبة في الاتجاهات النفسية نحو البيئة في الكويت .

🗌 ملد 3 ، 1986

الطواب، تطور التفكير عند الأطفال من وجهة نظر المدرسة البياجية _ يكتباش، مفهوم التخلف السياسي في دول العالم الثالث عربية عند المسائم ا

🗍 علد 4 ، 966

هيسى، نحو تأصيل فلسفي لدور الدولة الاقتصادي - الفادري، قانون البحار والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ـ
البطلاري، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال - الشرقلوي، الفروق في الأساليب للعرفية الادراكية لدى
الأطفال والشباب من الجنسين - علام، بناء اختيار عدفي المرجع قلياس مهارات العلمين في تطوير الاختيارات الملوسية
ـ موسى، دور التعليم في إعداد الكضاءات من الفري العطاف - المنجوا، المرأة العربية وتحولات انظام الاجتياعي
ـ ميدالسرعن، حول إشكالية الاعلام والتنبية في الوطن العربية الحربية
ـ عيدالسرعن، حول إشكالية الاعلام والتنبية في الوطن العربي، الشريعية، مفهوم دورة حياة الملتج بين النظرية
والتطبق: دواسة تحليلية لمدن فلطية المفهوم في ترشية قرارات المستجات بعر، دور المدين الاسلامي في نظام دوافع
وحواضر المصار لا عضاء عيثة التدويس بجامعتي دولة الكويت والأون ـ دواسة نطبيقية مقارنة ـ يستان/ الجامسية في الشميب في نظام والمنع
والتصب في نظام فلقروات في المدارس التانوية الكويت والات المترشدين الفعالين وغير الفعالين و.

[] عدد 1 ، 1986

عمود، الأعباء الفومية الأزمة الأوراق المالية بدولة الكوريت ـ رمضان، سوق عيان المالية: إلى أين ـ علي، التأثيرات الاقتصادية والاجتهاعية لتحويلات للصريين العاملين بالوطن العربي ـ أسيري/ المترفي، الانتخابات النيائية السادسة (1885) في الكورت (تحليل سياسي) ـ الثاقب، للرأة والجريعة ، المجاهات حديثة في علم الاجرام ـ عزام ، أثر التهجير على الأسرة الفلسطينية : دراسة وصفية استطلاحية ـ ميعاري ، تعلوير الهوية السياسية للفلسطينيين في اسرائيل ـ الفيل ، الأمن الفذائي في الكويت ـ يبومي ، للحاصبة عن تكافة وأس المال من زاوية ترشيد تخصيص واستخدام الموارد البشرية.

ا ملد 2 عام 1965

عبدا لهي ، توجهات السلوك السياسي للدول الكبرى في الأسم للتحدة ـ هيدا لجواد، أهم ملامع التغير البنائي في القرية المصرية في السينات ـ ومزي، مستوى النكيف الاجتهامي المدرسي لطلاب المرحلة المتوسطة في محافظة نهزى وملاتت بتحصيلهم الدواسي - السيخي، الصلاقة بين اتجاهات الفلية في المرحلين الثاني، والأحداثية المشافلةي، قيلس الفاقف المستوى الم

🗍 ملد 3 ، 1966

مصطفى، حول تجدد الاهتهام بالاقتصاد السياسي الدولي -ظاهر، اتجاهات التنشئة السياسية والاجتهاعية في المجتمع الأرض - باقدا/ الطويجي، الصناعات والتنافية: الواقع العربي والتصورات السنطبلية - زكريا، عمل المرأة في الوطن العربي: الوقع والأفاق - سمحة، أياط المجرة الفلسطينية في نظامون واتجاهاتها و 1880 - طيان، التنزرات في الأمرة الحفرية في الأردن - السيد، الطفل وتكوين المقاهم: دور الروضة والمدرسة الابتدائية - حسين له لأنون: قضية أضافية في الأردن - السيد، الطفل وتكوين المقاهمين - يوصي، اقتراضات وفعاليات مداخل معالجة التحويل التنزية الميانية التنزية التنزي

🗌 ملد 4 ، 1986

عزام السلطة السياسية ووظيفتها الاجتياعية ـ الجرياوي، نقد الفهوم الغربي للتحديث ـ معوضى، أزمة عدم الاندماج في العول النائلية ـ ين سعيد، النسبة وتكوين الأطر، حول تعريس علم الاجتياع ـ تركي، الخوف من النجاع عند المذكور والأنف، عبدالخالق، فيادة الرسول وخلافته والأنباط الثالثة للطلق ـ الطوع/ عيسى، أثر استخدام اللفة الذكور والأنف، عبدالخالق، فيادة الرسول وخلافته والأكابيمي لكلية العلوم بجامعة الكويت ـ المنيخ/ الخطيب، دور المنافقة في تنبية اتجاهفات المخدور في المنافقة المنافقة المائلة بالأفارب في العالم المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة بالتعاون في العالم المنافقة المن

🔲 ملد 1 ، 1987

حريق، أزنة التحول الاشتراكي والاتهائي في مصر ، عصار، محاولة بناء نهاذج منطقبة اسلامية للمحث الاجتهامي ـ متصور، دواسة في الاتجاهات النفسية نحو السنين ـ حاجي، دواسة تحليلة لنسب أسعار المنتج ـ علي، نطور علم اجتهاع التنمية في الوطن العربي ـ ع*يسي! ح*تورة، دواسة حضارية مطارقة لقيم الشباب ـ ناجي، تأثير تضميم الاسئلة والحافز غير المادي ـ البحر، صنادين الاستيار ونشأتها وطرق ادارتها ـ الروسان، المعبز عن العمليم لطلبة المدارس الابتدائية ـ ربيع، توجهات الاعلام الصهيوني عل الساحة الأمريكية .

🔲 مند 2 ، 1987.

الحلوة، التسهيلات المالية السعوية للدول الأفريقية _سلبيان، أثر التطور التكزيلوجي على الفوى العاملة وسياسات الاستخدام - مفقى، للتهجية السياسية الغربية: تحليل نقدي _ بدر، فاعلية اتخذ الفرار بواسطة بجموعات الإدارة في الشركات المساهمة الكريتية ـ طلام/ زيتون، أثر فهم معلم الكيمياء لطبيعة العلم في نوعية اسئلة استحاناته المدرسية ـ

عبسى، أثر المستوى المعرفي على مهارة الاتصال بين الأطفال ـ تاجي، علم الاجتماع في العالم العربي بين فلحلية والدولية
- رفاهي، استخدام فكرة مراكز التقويم في مصر . هيسي/ياسين، التقنيات التربوية في تدريس الرياضيات في المرحلة
الابتدائية _شائتوت، للحاسبة عن الاداء الاتساني في حدود المنظور الاسلامي .

[] علد 3 ، 1967

جامع ، الأهداف الجامعية ومكانة الدور التندوي لجامعة الاسكندرية بينها _عيدالحالق، التصنيم الرظيفي في الجهاؤ الاداري الكريتي: دواحة تحاليلة حسين، مفهوم الذات وحلاته بمستويات الطمائية الانتحالية - الأحمد، دواحة لبضر الفضايا ذات الصنة بعمل الموجهين الفنيون بمدارس الكريت ـ حامد، تأثير ابن تخلدون في الانترورولوجها الاجتماع - المطافان، نظرية المسار والمدف في الفيادة: دواحة ميدانية ـ الصراف، علاقة الأسلوبين التأملي والاندفاصي الرخاص، أوروا الذبية من التبيعة فل الحيادة.

🗍 طده 4 ی 1987

الحميرة، مداخل اساسية للاصلاح الاداري في دولة الكويت_الخصراوي، العلاقة بين فاتض السيولة المحلية وهجز ميزان المفرعات في الدول النامية ـ الهمر، دراسة مسجة للداخلية لطبة جامعة الكويت ـ ميساك، نموذج كمي لاشتار الميكرات - مرسي، علاقة مسامات الشنخصية بمشكلات الترافق في المراهقة ـ سعادة، دواسة مقارنة لأجماعات المشرقين والمديرين والمعلمين نحو المعراسات الاجتماعية ـ التعييمي، يهود الهذي هويت الفكر المؤسى بالمشرق المعربية الوحدة العربية في الفكر المؤسى بالمشرق المعربية . والمنافق المعربية على الفكر المعربية . وهو المعربية على التعليق، على صهنة الدقيق بلولة الكويت.

∏مند 1 ، 400

سورة ، مشكلات الشباب الكريتي من طلاب الجامعة بين لماضي والحاصر والمستقبل حجوبية ، ليديولومبية الرعاية الاجتماعية وغياب الحوار المجدي في الوطن المربي - توفق ، تأثير برامج المرشحين على نتائج الانتخابات ـ الحروسان، دران مقارنة بين أداء الطلبة العادين والمعوقين مقلبا هل عينة أردنية ـ الموسى، الوظيفة كاحد افرازات التحضر في الكريت ـ أبو عياش، توجهات التخليط القليم في الاردن ـ صاف، الاتجامات الحديثة لتقويم أداه العاملين في الأدارة الحكومية ، مدخل تنظيم من الطويرة المؤضوعة أبو جمعة، مدخل تنظيم وتطوير مستوى تشريع كالابادة المجارية المرضوعة الموجهة ، مدخل تنظيم .

1986 , 2 346

ناجي، تحلىل العائد والتكلفة للاستقصاء بالبريد: بحث على متاجر التجزئة بالكويت ـ شلثيوت، الاطار العلمي للمحاسبة الزكوية ـ ابراهيم: تقيم الاثار النائجة عن تدفق معونات المقالة في مصر، حزاوي، مشكلات العملية للمحاسبة النظامية الرحية المحاسبة المحاسبة

📋 علد 3 ، 1988

الحضراوي، نظرية الكارنة وإنهار الاتين الأسود الفيراء الانتية المسيسة: الادبيات والمقاهيم عضوي، فوصيف، الخطرافية الخطرافية الخاط المقاهدة ومستوية وراسة في الجغرافية الانتخابات وتطورها وضهجتها: دراسة في الجغرافية السياسية - أباطق، بعض المواطل المؤترة في معدلات الحياة حوالمطلقة، الرقيمة التعليم وعمل المرأة على نوع الشاط الانتصاد على العامرية الكيفي على مناهدات ورتبرس - العظمة، الرائم المتوالي التعويل على تقييم المشروعات الاستعمالية ودور المعلومات المحاسبية عبدالحالية المعالمية المحاسبية عبدالحالية المعالمية المعا

🗍 مند 4 یا 1998

الماتع، الانفاق المسكري وسباق التسلع في الدول العربية : دواسة مقارنة ـ العيشي ، التقييم الماتي للمحالة المصحية بعد التخاطد والحصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموفرافية للمتقاطد ـ عسكر / عبد المله، مدى تمرض العاملين المضوف العمل المحتماعية الماتية عمل التوجيري ، عمل الأم والسلوك الاجتماعية الموافقة والعملة دواسة مقارنة أبو صبحة، البيئة المحافية المحافية والعملة عمل . التوجيري ، القيم الاحاديث المحافية المحافية المحافية المحافية المحافية والمحافة عمل المحافية : مثال المحافية المحافية : مثال المحافية ال

📋 عدد 1 - 1989

المنيف، اسعار الصرف في اقتصاد نفطي نام : تجربة الريال السعودي _ جيلاني / طاهو ، نمو نظرية لسلوك الستهك المسلوك المستهك الدول في تحديد المشتكلات المراتية وهنأ لقيلما المجتمعية درامة صدائة عليه أو حسين، الصحة النمسية لمبتة من طلبة الجامسات المراتية وهنأ لقيلم كولبرغ - سطيم، مفهوم التوازن الدولي وتطبيقاته الإقليمية - عصعاف، التضخم الوظيفي في جهاز الادارة المحكومية في الكوب تحديد المساورة، التدفق الاخباري الدولي : مشكلة توازن الم اختلاف طاهيم.

🔲 عند 2، 1989

حسن، المرأة ودافعية الانجاز: دراسة نفسية مقارنة . عجوب، نظام الفائلة وآليات النمو والكفامة في الاتصاد الاسلامي الراحية والبيان عن الطبح النظري والواقع التطبيقي - كمير الماليكري، السلامي المواقع المبينية للمقارنة بين مدى نمالية المعروفي أو الحامة تجريبة للمقارنة بين مدى نمالية الاسلوب التطبيعي، والأسلوب السلوكي في الحلمة الاجتماعية أو وهجه، الرحاجة الوالدية والميل المهية لمدى الاسلوب التطبيعي، والأسلوب السلوكي في الحلمة الاجتماعية أو وهجه، الرحاجة الوالدية والميل المهية لمدى المؤمنة والمسلوب المنافقة السياسية لكارل بور ياهرهمة، أهمية الرحاحة التنافق تقويم المشروعات العامة في اللمول النابية مسيطات توسيد معالجة المقادة والمنافقة والمسلوب المنافقة المساسية كارل بور ياهم معالجة المنافقة في الاستخدام معالجة للشبحات الفصيفة - أحمد، قرامة الصحف ودواضها بين طلاب الجامعة: دراسة تطبيقية في الاستخدام والاشباع.

🗌 مند 3, 1989

أبو حطب / الكامل / خزام، صورة علم النفس لدى الشباب العماني - الجفري / ملني / صوفي، تكوين مؤشرات لقياس الاداء في سوق الاسهم السعودية . دياب، تلوث المواء وأسعار النازل في ملينة جلة : دواسة تحالية أقصادية . مرشد، المقالاتية في الفكر الاداري المعامي : ما تحالية نفلية - علام، تصميم وتجويب نموخ تعليمي نسقي نسقي المخاوات الاحصاء السيكولوجي - عهود، الاتجاه نصو عمل المراة خارج المنزل: مقارنة بين التسلطين وغير التسلطين - صادي، المعرفة الاحتمام المعامية المعام العام المعام الم

ي المجلد 17 ـ العدد 4 ـ شتاء 1989	المحتوي
٥	الابحساد
ادق شعبان	1 - الصا
يب تنفيذ القرارات في كل من جامعة الدول العربية والجماعة الاوروبية :	أسال
ـة مقارنة.	درام
ي خليل الخضراوي بز المالي والسياسة النقدية في مصر	
طفى علوي سيف	3 مصد
س كمي مُقترح لتحليل الادراك السياسي العربي: دراسة في الادراك ري المتعليد في أزمة ١٩٦٧.	
ر محمد الصائغ	4 - ناصر
م كمي متكامل لادارة الائتمان والتحصيل مع التطبيق على عينة عشوائية لشركات الاردنية المساهمة	نموذ
ر النهار، عبدالله عبابنة	5 - تيسي
نمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس على مستوى تكيف طلبة	أثرة

السنة الاولى الجامعية في الاردن. 143

التماسك والصراع في قرية مصرية نوبية

6- محمد عبدالشفيع عيسي

7- سعيد بن سعد مرطان

8- اسامة شلتوت

9- السيد أحمد حامد

10 - موسى سمحة

19

45

71

99

المجلد 17 ـ العدد 4 ـ شتاء 1989	المحتوى
---------------------------------	---------

	شات	المناق
	اسماعيل صبري مقلد	
305	التغييرات في أوروبا الشرقية إلى أين؟	
	ــب	تعقي
	سمعان بطرس فرج الله	
325	التغييرات في أوروباً الشرقية إلى أين؟	
	<i>معات</i>	المراء
337		- 1
	تأليف: حسن علي الابراهيم	
	مراجعة: علي سعود عطيه	
341	اتجاهات الحصوبة في اطار التنمية	- 2
	تأليف: قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية/ الأمم المتحدة	
	مراجعة: راضي فاخر عبدالنبي	
346	المثقفون والبحث عن مسار	- 3
	تأليف: اسامة عبدالرحن	
	مراجعة: علي شويل القرني	
349	الاتحاد السونياق والقومية العربية 1917-1966	- 4
	تأليف: هاشم بهبهاني	
	مراجعة: سامي الرباع	
353	الديمقراطية ونظام 23 يوليو.	- 5
	تأليف: طارق الْبشري	
	مراجعة: جورج المصري	
361	الاقتصاد الصناعي ونقل تجارة مصر	- 6
	تأليف: حمدي عبدالعظيم عبداللطيف	
	مراجعة: ماجدة الانصاري	
364	العلاقات العامة: الفن الضرورة	- 7
	تأليف: ديفد هيبرمان، وهاري دولفن	
	مراجمة عراأ هريجين البياد	

المجلد 17 _ المدد 4 _ شتاء 1989	المحتوى
	التقاريسر
سرحان	
دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي.	ندوة
سلوم	2- أحمد،
للمكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني.	ندوة أ
ل الجامعية	دليل الرسائإ
على خليل الدهشان	
لافُّ والْآتفاق القيمي بين الطلاب واعضاء هيئة التدريس بجامعة	الاختا
ة. دراسة وصفية تحلَّيلية.	المنوفية

أساليب تنفيذ القرارات في كل من جامعة الدول العربية والجماعة الاوروبية: دراسة مقارنة

ا**لصادق شعبان** كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة تونس

مقدمسة

الغرض من هذه الدراسة اجراء مقارنة بين أساليب تنفيذ القرارات في جامعة الدول العربية وبين تلك المعمول بها في الجماعة الأوروبية ((). وهي تستهدف بالأساس استجلاء الاساليب التي تعوق تنفيذ القرارت في جامعة الدول العربية، وبالمقابل، الأسباب التي تؤدي في الجماعة الأوروبية الى تنفيذ القرارات تنفيذا كاملا وسليها، والاخذ بما يمكن الأخذ به من الأنظمة والاجراءات المعمول بها في هذه المنظمة لغرض تطوير آلية تنفيذ القرارات في جامعة الدول العربية.

وقد يرى البعض أن ليس ثمة وجه للمقارنة بين المنظمتين، فالجامعة منظمة سياسية بالدرجة الأولى، والأخرى على العكس، اقتصادية بالأساس. كيا أن الجامعة تصنف ضمن المنظمات ذات الطابع التعاوني، في حين تصنف الجماعة الأوروبية ضمن المنظمات ذات الطابع الاندماجي التي تقر لها الدول الأعضاء بصلاحية التقرير في مجالات مشتركة وتكون لهذه القرارات قوة النفاذ المباشر داخل أقاليم الدول الأعضاء وتجاه رعايا تلك الدول²³.

وعلى الرغم من رجاحة هذا الرأي، فان المقارنة تبقى ذات جدوى، فالجماعة الأوروبية، بالاضافة الى وجود ارادة حقيقية عند أعضائها في اعطاء المنظمة دورا نشيطا وصلاحيات وافرة في انشاء سوق اقتصادية مشتركة وفي تنسيق المواقف في المجالات السياسية والأمنية، فانها فضلا عن ذلك، تعمل بأساليب متقدمة في مجال صنم القرار وفي اجراءات تنفيذه ومتابعة التنفيذ. في حين تفتقر جامعة الدول العربية الى المعنصرين كليها: وجود رغبة قوية للتعاون عند الدول الأعضاء من جهة، والعمل بنظام فعال

للقرارات داخل المنظمة من جهة أخرى، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى، فان الجماعة الاوروبية تتجه منذ بداية السبعينات الى تكثيف تعاونها السياسي (6) حيث خلصت الى وضع اتفاق بينها يعرف بد والوثيقة الموحّلة الأوروباه (6)، بينها اتجهت جامعة الدول العربية الى تكثيف جوانب تعاونها الاقتصادي ، في حين كانت في البداية سياسية الاتجاه باللرجة الأولى، بحيث نرى المنظمتين اليوم تتقاربان من حيث شمولية اختصاصاتها وتنوع بحالات عملها الدولي .

ولما كان موضوع هذه الدراسة ينحصر في تنفيذ القرارات، فان تركيز المقارنة سوف ينصب على هذه المرحلة بالذات. الا أن مرحلة تنفيذ القرار مرتبطة شديد الارتباط بالمراحل السابقة في صنع القرار، وهي الاعداد الفني للقرار، وعمليات الاستشارة، والتصويت على القرار. وبالتالي، لا يمكن دراستها دون ربطها بالمراحل السابقة، بمعنى ادراجها في النظام الكامل الأخذ القرار.

والى حد باية الستينات، كان الاهتمام ينحصر أساسا في مرحلة واحدة من هذه المراحل الأربع، وهي مرحلة التصويت على القرار. ففي عهد جمية الأمم اعتبر استراط الاجماع اجراء غير مرغوب فيه، لأنه ينفي عن المنظمات استقلالها، ويشل حركتها، اذ الاجماع اجراء غير مرغوب فيه، لأنه ينفي عن المنظمات استقلالها، ويشل حركتها، اذ الأغلبة، وتزامن هذا مع قيام الأمم المتحدة تقريبا، اعتبر الحدث ثورة في التنظيم الدولي، اذ من خلاله سوف تتمكن المنظمات من التخلص من قيود الأقلية وأغاذ المقرار الملزم حقها في أخذ القرار، وحصل هذا الهرار. ثم في مرحلة ثالثة، لما تصمفت الأغلبية في اخذ القرار، وحصل هذا على صعيد هيئة الأمم المتحدة خصوصا، إذ اتبعت الأغلبة بصورة مستمرة انجاهات لا تأخذ بمصالح الأقلية بصورة كافية، عمدت دول الأقلية بالمقابل الى عدم تنفيذ القرار وتعطيل آلية القرار بكاملها داخل المنظمة، بالامتناع خاصة عن تمويل النشاطات المترتبة على القرارات. وحسيا لهذا الخلاف، حصل اتفاق ضميني يهدف الى اعادة العمل بنظام الوفاق من جديد، بحيث لا يتخذ أي قرار أو على ضمني يهدف الى التصويت ما لم تستنفذ جميم الاجراءات الملازمة لتحقيق تراضي الأطراف الأساسية حول القرار.

وتبينُ العودة من جديد الى نظام الوفاق أو التوافق Le Consensus أن الغرض المنشود ليس أخذ القرار بقدر ما هو تنفيذه تنفيذا شاملا وفعليا. فالمنظمات بصفة عامة، والمنظمات الدولية بصفة أخص، قد تتخل عن نظام التصويت بالأغلبية كليا تبين لها أن الأقلية الرافضة للقرار سوف تعرقل في الفعل تنفيذه. والمنظمات الدولية هي أكثر حساسية لهذا الموضوع، اذ تفتقر في علاقاتها مع الدول في السلطة القسوية التي تمكنها من جبر الأقلية على اتباع القرار الذي اتخذته المنظمة وفقا لأنظمتها بالأغلبية. العناصر المؤثّرة في تنفيذ القرار

واذا أردنا حصر العناصر التي قد تؤثر في تنفيذ القرارات في كلتا المنظمتين، فاتنا نجد الاختلاف في التالى :

1) الجهة التي تقترح مشاريع القرارات: تتميز الجماعة الأوروبية عن غيرها من المنظمات، الأقليمية والعالمية على حدّ السواء، بمنح واللجنة الأوروبية، وحدها الشاصلاحية القراح مشاريع القرارات على المجلس الوزاري (60)، بحيث يلتزم المجلس الوزاري بلمقترح المدوض عليه من قبل اللجنة، ولا يجوز له اذا اتخذ قرارا بناء على مقترح اللجنة أن يعدل ذلك المقترح الا باجاع أعضائه (70). والاجماع هنا لا يجول دون أخذ القرار، بل على المكس، يهدف الى ضمان وحدة القرار ودعم سلطات اللجنة التي يعود لها، في فلسفة تنظيم الجماعة الأوروبية، بناء سياسة اقتصادية للجماعة تكون مستقلة ومستمرة ومتناسفة.

وعلى الرغم من أن للمجلس الوزاري صلاحية المبادرة بالقرارات، فانه لا يستعملها في التطبيق. كما أن التعديلات التي تقترح دهيئة المندوبين الدائميني في في الجماعاتها التمهيدية للمجلس الوزاري، ادخالها على مشروع اللجنة تبقى منفصلة عن المشروع، ويؤخذ بها للاستئناس فقط، اذ يشترط النظام في إلجماعة الأوروبية أن تدور مناقشة المجلس الوزاري حول المقترح الأصلي للجنة. كما أجاز للجنة بالمقابل، حتى سحب المقترح أثناء مناقشته من قبل المجلس وتعديله كلها تبين أنه سيؤدي الى خلاف بين الدول الأعضاء.

أما في جامعة الدول العربية، فلا تنفرد الأمانة العامة بعرض مقترحات القرارات على مجلس الجامعة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وإنما يعود للدول الاعضاء حق ادراج مسائل في جدول أعمال المجلسين، بصورة مباشرة، مرفقة بها مذكرات تفسيرية (100 مكل الما ادراج مسائل اضافية في جدول أعمال مجلس الجامعة قبل بدء الدورة بثلاثة أسابيع فقط(١١١)، وفي أي وقت قبل افتتاح الدورة اذا كانت لهذه المسائل صفة الأهمية والاستعجال (١٤).

وهذا يعني أن هذه المسائل في معظمها لم تلق عناية خاصة بالدرس من قبل الأمانة العامة، ولم تستوف اجراءات المناقشة المسبقة ـ سواء داخل الأمانة العامة أو في اطار اجتماعات المندويين الدائمين ـ كها هو الحال في الجماعة الأوروبية، بحيث تظهر اختلافات الرأى بين الدول أثناء مناقشة القرار داخل مجلس الجامعة، أو المجلس

22

الاقتصادي والاجتماعي، مما يبطيء عمل المجلس، ويحول دون صدور القرار، أو يؤثر في محتواه وفي صياغته ان صدر، وهذا كله يؤثر في فعالية التنفيذ.

وعلى الرغم من اختلاف التركيبة الدستورية لكل من المنظمتين، حيث جعلت الجماعة الأوروبية من واللجنة الأوروبية، المحرك الرئيسي لعمل الجماعة في المجالات الاندماجية، بينا حصوت جامعة الدول العربية دور الأمانة العامة في أعمال السكرتارية لا غير، بالاضافة الى أدوار ديبلوماسية تعود بالأساس للأمين العام، فان ترشيد أسلوب الاعداد للقرار في جامعة الدول العربية بجب أن يرتكز أولا وبالذات على الأمانة العامة. ففيها عدا مقترحات القرارات التي لها طابع سياسي متميز، يكون من الأفضل تمرير كافة مقترحات القرارات الأخرى عن طريق الآمانة العامة التي تعد في شأنها ـ بالاشتراك أو التشاور مع المندوبين الدائمين للدول الأعضاء _ تقارير مفصلة وتضع بديلا أو بدائل لكل مقترح يعرض على مجلس الجامعة أو المجلس الوزاري المعنى رفقة المقترح الأصلي. وقد يؤدي هذا في بعض الموضوعات الى احراج الأمانة العامة، كما يتطلب تعديلا للأنظمة الداخلية لكل من مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس الوزارية المتخصصة، الا أن هذا الاجراء هو الذي في نظرنا يحمى أغلب قرارات الجامعة من الارتجالية، ويعطيها المزيد من التنسيق والاستمرارية، وبالتالي يضمن لها الحظ الأوفر في التنفيذ. وفي المقابل فإن تعزيز دور الأمانة العامة صدا الشكل يتطلب تكثيف اجراءات التشاور السياسي حول القرارات في المراحل السابقة، لاجتماعات مجلس الجامعة أو المجالس الوزارية الأخرى، على غرار ما هو معمول به في الجماعة الأوروبية.

2) اجراءات الاعداد السياسي لمشروع القرار، وعمليات الاستشارة لفرض الأخذ بآراء ومصالح الجهات المعنية بتنفيذ القرارات التي نلاحظها في اطار الجماعة الأوروبية هي نتيجة لجهود مكففة من الأعداد السياسي للقرارات، التي تحصل بصورة تكاد تكون متواصلة وفي أغلب الحالات غير رسمية، وفي اجتماعات لهيئات متعددة تسبق اجتماع المجلس الوزاري. أما في جامعة الدول العربية، فان الأمر ليس على هذه الحالة تماما. فالاعداد السياسي يكاد يكون منعدما، والنقاش يحصل أساسا في اجتماعات مجلس الجامعة أو المجالس الوزارية المعنية. وهذا يعود الى أسباب مختلفة: علما، يتمثل فيها ذكرنا من ارتجالية القرار، وحق الدول في عرض المقترحات في آخر وقت قبل افتتاح الدورة، دون أن يحظى بالاعداد الكافي، الفني والسياسي.

- وثانيها، وهو أعم، يتعلق بمركزية القرار داخل الدول الأعضاء، وعَدم تفويضَ السلطة للممثلين في الدرجات الأدنى، بحيث تعود صلاحية المبادرة للوزراء دون غيرهم، ان لم نقل بالنسبة للقرارات الهامة لرؤساء الدول والحكومات، وتكون الاجتماعات التي تعقد على مستويات أدنى خالية من التفاوض السياسي الحقيقي.

ـ وثالثها، غياب الدور السياسي للأمانة العامة، ما عدا الصلاحيات الخاصة بالأمين العام، التي يمتلكها صراحة في الميثاق أو النظام الداخلي لمجلس الجامعة، أو تلك التي يمارسها ضمنا باعتباره ممثل المنظمة لدى الغير.

وهذا الامر مختلف عنه في الجماعة الأوروبية حيث يمر مقترح القرار الذي تعده «اللجنة الأوروبية» على سلسلة من الهيئات ويخضع للعديد من الاجراءات للتأكد من قبوله السياسي لدى الدول الأعضاء. فبعد الاعداد الفني داخل الادارات القطاعية للجنة الأوروبية، يرسل المقترح الى الادارة القانوبية للتثبت في ملائمته مع النصوص القائمة في المجموعة. ثم تدعو اللجنة الأوروبية لجانا للخبراء للنظر في المقترح، وتأليف هذه اللجان هام جدا، بحيث يجمع بين الكفاءة الفنية وتمثيل الجهات المعنية بتنفيذ القوار، فلجان الخبراء تضم موظفين من الدول الأعضاء المهتمين بالقطاع، وممثلين عن القطاع الخاص في الدول الأعضاء، وخبراء من الأوساط الأكاديمية لدول الجماعة. ويرأس لجان الخبراء موظفون من اللجنة الأوروبية، ومهامها الأساسية دراسة انعكاسات المقترح على السياسة العامة للجماعة وعلى السياسات القطاعية والشمولية للدول الأعضاء. ثم تعرض اللجنة الأوروبية المقترح على الهيئة الاقتصادية والاجتماعية الإستشارية للجماعة، وتكون استشارتها وجوبية في بعض المجالات. كما تستشير اللجنة الأوروبية أيضا، منذ اتفاق اللكسمبورغ على وجه الخصوص، حكومات الدول عن طريق العلاقات الشخصية الخاصة، وبُدون أن ينقص ذلك من حق اللجنة الكامل في وضع المقترحات التي تراها. وقد أوضح اتفاق اللكسمبورغ الصادر بتاريخ 1966/1/29 اجراءات التفاوض لاتخاذ القرارات داخل المجلس الوزاري والعلاقة بين المجلس الوزاري واللجنة الأوروبية.

وتقوم اللجنة ، أثناء اعدادها للمقترحات ، باطلاع البرلمان الأوروبي والمجلس الوزاري عها تنوي تقديمه من مقترحات ، وذلك خلال اجراء سمّي باجراء الاعلام (١٥٩). وأهم جهاز ينظر في الجوان السياسية للقرار هو «لجنة المندويين الدائمين» . وتجتمع اللجنة بصفة شبه دائمة على مستويين : مستوى يضم المندويين أنقسهم ، لمناقشة المسائل ذات الصبغة السياسية الحساسة : ويضم المستوى الثاني مساعدي المندويين ، لمناقشة المسائل العارضة أو الاجرائية أو التي لها صبغة فنية بحتة . وبداية من 1981 (١٥٤) لا تعرض اللجنة على المجلس الوزاري سوى المسائل الجوهرية والمتعلقة بالمبادىء العامة ، أو تلك التي يبقى فيها خلاف ، وتجمع في قائمة واحدة هي القائمة (أ) من جدول الاعمال ، أما المسائل فيها خلاف، وتجمع في قائمة وحدة هي القائمة (أ) من جدول الاعمال ، أما المسائل الخرى، والمجمعة في القائمة (ب) من الجدول، فتبت فيها اللجنة وتعرض على المجلس الوزاري للبت فيها دون مناقشة ، ما لم تطلب احدى الدول الاعضاء خلاف ذلك .

وتستعين لجنة المندويين بمجموعات عمل ولجان خاصة في اعداد المسائل المعروضة على جدول الأعمال. ومن هذه المجموعات واللجان الخاصة ما هو دائم (المسائل القطاعية) ومنها ما هو مؤقت (المسائل العارضة أو الخاصة)، ويحضر أعمال مجموعات العمل واللجان الخاصة ممثلون عن اللجنة الأوروبية، ⁶⁰¹ وخبراء حكوميون.

أما في جامعة الدول العربية، فتقتصر مهمة الأمانة العامة في أغلب الحالات على وضع دراسات ومذكرات بشأن مسائل مدرجة في جدول الأعمال، في حدود ما يسمح به الوقت الفاصل بين اقتراح الدولة للمسألة ومناقشتها من قبل المجلس، وكذلك في حدود المكانيات الأمانة العامة، البشرية والمالية. فنحن أذا أردنا مقارنة عدد الموظفين بين اللجنة الأوروبية والأمانة العامة، نرى أن العدد في اللجنة يفوق بـ 30 مرّة عدد الموظفين في الأمانة العامة، مسألة معينة بالمدرس الا اذا وقع تأجيل النظر فيها من قبل مجلس الحامة . أو المجلس الوزارى المختص . أكثر من مرة.

وغول المثاق، وكذلك الأنظمة الداخلية كل من مجلس الجامعة والمجلس الانتصادي والاجتماعي، حق انشاء لجان فرعية لدراسة موضوعات معينة. الا أن ميكانيزم العمل في الجامعة واجراءات عرض المسائل على جدول الأعمال وقدراتها المالية المحدودة لا تسمح باستخدام هذا الأسلوب استخداما كافيا، هذا بالاضافة الى أن اللجان الدائمة في الجامعة، بالنظر الى تقسيماتها القطاعية وضيق وقت عملها والى تدني التمثيل داخلها، لا تشكل الجهة المناسبة لتداوس المقترحات والتفاوض بشأنها.

كيا أن استشارة المندوبين الدائمين غير وجوبية، واجتماعاتهم غير منتظمة. وقد قدمت مقترحات (10 ترمي الى ترشيد عمل المندوبين الدائمين، بحيث تكون اجتماعاتهم مكنفة وتعزز صلاحياتهم للنظر في المسائل المدرجة في جداول الأعمال، تيسيرا لعمل الوزراء في مجلس الجامعة أو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو في المجالس الأخرى. الاأن هذه المقترحات لم تلق قبولا من كافة الدول الأعضاء، خوفا من أن ينتقل النفوذ من الادارات المركزية لوزارات خارجية الدول الأعضاء الى المندوبين الدائمين لدى الجامعة. وهكذا، لا تلقى المقترحات في جامعة الدول العربية عناية كافة لدراستها والتفاوض بشأنها، والقيام باستشارة الجهات المعنية بالتنفيذ استشارة وافية دولاً كانت هذه الجهات، أو جهات غير حكومية.

ولعل التباين الرئيسي بين نظام الاعداد السياسي للقرارات في الجماعة وذلك المعمول به في الجامعة وذلك المعمول به في الجامعة يكمن في ارتجالية المقترحات في الجامعة ، مما يحول دون تنظيم الوقت الكافي للتداول والتشاور بشأنها، بينما تكون المقترحات في الجماعة الأوروبية صادرة عن اللجنة لا غير، وقر بقنوات منظمة ومتعددة تتحكم اللجنة في كافة مراحلها. وينعكس هذا النقص داخل الجامعة في الاعداد السياسي للقرار على الصيغة النهائية التي يبرز بها نص القرار، مما يؤثر بالتالى في قابليته للتنفيذ.

(8) الصياغة النهائية لنص القوار: لصياغة النص القانوني أثر كبير في قابليته للتنفيذ. والجدير باللّذكر في هذا الصدّد أن صياغة القرارات في الجماعة الأوروبية تخضم إلى قاعدة أساسية، وهي أن كل عمليات الصياغة تعود الى اللجنة الأوروبية، فالمناقشات في المجلس الوزاري تحصل حول المقترح الأصلي للجنة، والأراء المعروضة أثناء مراحل الإعداد كافة، سواء من قبل لجنة المتدويين الدائمين أو من قبل الهيئة الاقتصادية والاجتماعية، ترفق بالمقترح الأصلي ولا تحل محله. على أوأنه، كيا ذكرنا، بحق لمثل اللجنة في هذه الاجتماعات كافة بما فيها اجتماع المجلس الوزاري، سحب المقترح كليا تبين أن خلافا بحوريا حصل بشأنه، وتعديله بما يساعد على حصول الاتفاق بين علي اللول الأعضاء. كيا أن المجلس الوزاري لا يستطيع تعديل مقترح اللجنة الأوروبية الا بأجماع أعضائه، وفي الحالات العامة، يقبل المقترح كها قدمته اللجنة، سواء في صيغته الأصلية، أو في الصيغة الخوروبية ناتها التعديلات التي تقوم به الملجنة الأوروبية ذاتها.

وبتوحيد الجهة المختصة بالصياغة، تضمن الجماعة الأوروبية وحرمة» القرار وغاسكه اللغوي وانسجامه مع القرارات السابقة التي اتخذتها هيئات الجماعة. هذا بالاضافة الى أن اللجنة الأوروبية، باعتبارها جهاز مستقل عن الدول الأعضاء، تراعي في الصياغة ضمان الاخراج القانوني السليم للقرار بقدر ما تراعي توافق آراء الدول الأعضاء بشأنه، خاصة اذا علمنا أن أغلب قرارات الجماعة معرضة للتنازع القضائي، أمام محاكم الدول الأعضاء وأمام عكمة الجماعة.

أما في جامعة الدول العربية، فان دور الأمانة في صياعة القرارات النهائية دور معاون فقط، من خلال عضويتها في مكتب المجلس. وللمكتب، عملا بأحكام النظام الداخلي لمجلس الجامعة (100 مراجعة صياعة القرارات التي يعتمدها المجلس دون المساس بمضمونها هذا، وتخضع قرارات الهيئات الأوروبية بكل أنواعها الى نماذج للصياغة تم اقرارها مسبقا، وذلك ضمانا للتمييز بين أصناف القرارات من جهة، وهذا نظام خاص بالجماعة الأوروبية، ومن جهة أخرى، لاحترام حدّ أدنى من المواصفات للسلامة الصياغية للقرار.

4) تنوع القرارات: تعمل الجامعة بنوع واحد من القرارات، كلها ملزمة (200)، ولم تنص على التوصيات الا بالنسبة الى اللجان (200 ، باعتبار أن اللجان لا تصدر قرارات نافذة واغما تعرض ما تراه من توصيات على المجلس الذي يختص وحده باعطائها طابع النفاذ. وهذا في حدّ ذاته ينطبق على الدول الأعضاء في مجال اختبارها فهي اما أن تقبل القرار، واما أن ترفضه، وحتى في حال القبول، تحاول قدر الامكان أن تحدد في النص القدر الأدنى من الأحكام أو العبارات التي تخدم مصالحها، مما يضرّ بالتالي ـ كها ذكرنا ـ بحرمة النص.

أما الجماعة الأوروبية، فقد نحت منحى مختلفا تماما، وميّزت بين أربعة أنواع من القرارات، تتدرج في قوتها القانونية : أ) أولها اللوائح Les Règlements، وهي قرارات تنظيمية ملزمة للدول الأعضاء في كل أولما اللوائح Règlements على احكامها، وتكون نافذة مباشرة داخل أقاليم هذه اللول. ويجوز للأفراد أن يستمدوا حقوقهم مباشرة منها، كما هم ملتزمون باحترام ما تقره من واجبات. وهي تعامل معاملة اللوائح الداخلية، في خصوص قوّتها الالزامية واجراءات الطعن فيها.

ب) وثانيها التوجيهات Les Directives وهي قرارات موجهة للدول فقط، ولا تمس المواطنين بصورة مباشرة. كما أنها لا تلزم الدول الا في خصوص تحقيق الأهداف التي تضمها هذه التوجيهات، وتترك لها حرية اختيار الوسائل المؤدية الى ذلك. وعادة ما تضبط التوجيهات آجالا محددة للدول تلتزم خلالها بتحقيق الأهداف المسطرة، وفقا لأنظمتها ومرحلتها الخاصة.

جـ) وثالثها القرارات Les Décisions، وللفظة «القرارات» في الجماعة الأوروبية معنى خاصا. وتشير فقط الى القرارات الفردية، التي قد تلزم دولا معينة، أو جهات أخرى داخل الدول الاعضاء أو جهات مشتركة. وتعامل هذه القرارات داخل الدول الأعضاء معاملة القرارات الفردية فيها يتعلق بنظام الطعن فيها.

د) ورابعها التوصيات (عصى في مغر ملزمة ، موجهة الى الدول والى الأفراد على حدّ السواء . وتبدف الى تهذيب سلوكيات الدول أو الأفراد في مجالات معينة ، وعادة ما تستخدم كأسلوب لعمل الجعاعة في القطاعات الحساسة ، أو لتهيئة الدول والأفراد نفسانيا لقبول قرارات ملزمة تصدرها هيئات الجماعة بالتدرج فيها بعد .

هذا بالاضافة الى ما تتخذه هيئات الجماعة بما فيها المجلس الأوروبي والبرلمان من مقررات Les Pésolutions وبيانات Les Déclarations تعبر فيها هذه الهيئات عن موقف موحّد للجماعة تجاه مسألة معينة، أو لضبط العلاقة بين هذه الهيئات.

والغرض من تنويع القرارات هو التدرج في الالتزامات الموضوعة على كاهل الدول فعادة ما تبدأ الجماعة بوضع توصيات غير ملزمة، ثم توجيهات ملزمة من حيث تحقيق الأهداف فقط، ثم قرارات فردية ولوائح تنظيمية ملزمة وقد تخصص لكل صنف من المسائل صنفا معينا من القرارات، تكون كافية لتحقيق الجماعة لغاياتها من جهة، ولا تثير اشكالا عند التنفيذ من جهة أخرى. وبالتالي، يساعد تنويع القرارات على ضمان تنفيذها، من خلال هذه المعادلة بين رغبات الدول في الالتزام وحجم الالتزامات الموضوع على كاهلها كها أن تنويع القرارات يبسر عملية اتخاذها، اذ لا تشترط نفس الأغلبية في كل القرارات، وقد يكتفى بالأغلبية البسيطة في اتخاذ التوصيات وغيرها من القرارات غير الملاءة.

الاغلبيات المشروطة لاخذ القرارات: تعمل جامعة الدول العربية بقاعدة عامة في
 اتخاذ القرارات، هي قاعدة الاجاع، كها تعمل في مسائل محددة باغلبية مختلفة. ووالاجماع،

في جامعة الدول العربية له مدلول خاص، يختلف عما هو متداول في المنظمات الدولية الاخرى عموما، بما فيها وجمعية الاسمه(22 التي اخذت الجامعة في الكثير من المسائل على منوافا(24). ففي الجامعة لا يشترط الاجماع لاستصدار القرارات، وانحا بشترط الاجماع فقط ليكون القرار ملزما للجميع. اما القرارات التي تصدر بالاغلبية، فلا تلزم الا من يقبلها(25).

وهذا في حد ذاته نظام غريب في اتخاذ القرارات، فالاصل هو ان تكون قرارات المنظمة نافذة على الجميع والا لا تكون. اما ان تكون بعض القرارات ملزمة للجميع، المخضها الاخر لا يلزم الآمن يقبلها، فهذا يجعل من القرار داخل المنظمة شبه اتفاق دولي، لا يلزم الا الدولة التي تقبله. فاذا كان قبوله من الجميع يكون بطبيعة الحال ملزما للجميع، واذا كان قبوله من الإعليقة فقط لا يلزم الا الدول الاطراف فيها.

ولعل الاتجاه الذي نحاه واضعو ميثاق الجامعة هو استبعاد الاجماع كقاعدة مطلقة لاتخاذ القرارات. وهي القاعدة التي عملت بها جمعية الامم ـ في فترة وجودها بين الحربين العالميتين ـ وادت الى شل حركتها اذ يكفي اعتراض دولة واحدة على القرار لمنع المنظمة من اصداره. فكان الاتجاه عند وضع ميثاق الجامعة، في اعقاب حياة جمعية الامم، نحو التوفيق بين نقيضين، الاول هو ان تمكن المنظمة من إتخاذ قرارات بالاغلبية فقط، والثاني هو ان لا تكون القرارات ملزمة للجميع الا اذا صدرت بالاجماع. بحيث تصدر المنظمة ما تراه من قرارات بالاغلبية على ان لا تلتزم المدول الرافضة للقرار بتنفيذه.

وعلى الرغم من الاجتهادات القانونية التى استخدمت للتخفيف من عيوب الاجماع، كاعتبار العضو المتغيب او العضو الممتنع عن التصويت في حكم الموافق على القرار، فان قاعدة الاجماع، بالإضافة الى مؤثرات اخرى، ادت الى تعطيل ميكانزم القرار في وجمعية الاممة والى انهبار المنظمة. وفي جامعة الدول العربية، لا تساعد قاعدة الاجماع على اخذ القرار، كما انها لا تضمع لهذه القاعدة في جامعة الدول العربية وتكون ملزمة للجميع، فهي : قرارات التحكيم وقرارات التوسط التي يصدرها بجلس الجامعة بشأل الخلافات بين الدول الاعضاء، وتكون بثلثي الدول الاعضاء القرارات الخي يتخدها بجلس الدفاع المدل لا عضاء، وتكون بثلثي الدول الاعضاء القرارات الخاصة بتعيين الامين العام المشتوث، وتكون بثلثي الدول الاعضاء القرارات الخاصة بتعين الامين العام المؤفنين، وبوضع الانظمة الدحال الإعضاء القرارات الخاصة باقرار الميزانية، وبشؤون المؤفنين، وبوضع الانظمة الدحال الإعضاء الوال الاجتماع (20%)، وبمسائل اجرائية اخرى (20%)، وتكون باغلبية الدول الاعضاء القرارات الخاصة بتعديل الميثاق، وتكون بثلثي الدول الاعضاء الخاصة بتعديل الميثاق، وتكون بثلثي الدول الاعضاء (20%)، قرارات الحافية تتخذ باغلبية الدول الاعضاء الخاصة بتعديل الميثاق، وتكون بثلثي الدول الاعضاء الحاضية تتخذ باغلبية الدول الاعضاء الخاضة بتعديل الميثاق الحضاء الخاصة بتعديل الميثاق، وتكون باغلبة ثانوية تتخذ باغلبة الخاصة الخاصة بتعديل الميثاق الدول الاعضاء الحاضية تتخذ باغلبة الدول الاعضاء الحاضية تتخذ باغلبة الدول الاعضاء الحاضية تتخذ باغلبة الدول الاعضاء الحاضة المخطوعة المغلبة الدول الاعضاء الحاضة الخاصة تتخذ باغلبة الدول الاعضاء الحاضة الخاصة تتخذ باغلبة الدول الاعضاء الحاضة الخاصة تتخذ باغلبة الدول الاعضاء الحاصة تتخذ الخليدة المؤلبة تتخذ باغلبة المؤلبة ال

كماان هناك صنفين من الفرارات تتخذ بالاجماع ما عدا الدولة او الدول المعنية، وتكون ملزمة للجميع، وهي : القرارات الخاصة بدفع الاعتداء عن احدى الدول الاعضاء، وتتخذ باجماع الدول الاعضاء ما عدا الدولة او الدول المعتدية⁽¹⁰⁰⁾، والقرارات الحاصة بالفصل من العضوية، وتصدر بالاجماع ما عدا الدولة او الدول المفصولة (¹⁰⁰⁾.

اما الجماعة الاوروبية، فلا تعمل بالاجماع، وانما تعمل بنظام الأغلبية. والقاعدة العمامة هي ان الجماعة تعمل باغلبية الدول الاعضاء⁶⁰⁰. اما في المسائل الهامة، وتحددها بالتدقيق المعاهدات المنشئة، فتعمل بما يسمى بالاغلبية الموصوفة تقوم على ترجيح للاصوات بين الدول الاعضاء، بحيث تمنح الدول اصواتاً تتناسب مع اهمية الدولة في المنظمة، وتراعى في ذلك قاعدتين: ان تعطي للدول الكبرى مسؤولية خاصة في اخذ القرار، وان تمنح الدول الصغرى مجتمعة عدداً من الاصوات بمنع الدول الكبرى من الانفراد بالقرار.

وقد اعادت الوثيقة الموحدة لاوروبا الله مل بقاعدة الأغلية، بعد ان تخلت عنها الجماعة في الممارسة، اخذا بما ان به واتفاق اللكسمبورغ القاضي بالا يتخذ اي قرار بمس مباشرة بمصالح احدى الدول الاعضاء دون تراضي الجميع (قل ويكون ترجيح الاصوات المعمول به الآن في الجماعة الاوروبية كالتالي : بلجيكا (5) أصوات، الدانمارك (3) أصوات، الدانمارك (6) أصوات، أسبانيا (10) أصوات، فرنسا (10) أصوات، اليونان (5) أصوات، أسبانيا (8) أصوات، فرنسا (10) أحداث، المتخدة (10) أصوات، أسبانيا (5) أصوات، فولندا (5) أصوات، المتخذة (10) أصوات، ألم القرارات، فتتخذ (10) أصوات. أما القرارات، فتتخذ كالتالي : (54) صوتا بالنسبة للقرارات التي تتخذ وفقا لمقترحات اللجنة الاوروبية، و (54) صوتا تعبر عن اتفاق 8 دول على الاقل بالنسبة الى القرارات الاخرى.

وعلى الرغم من ان ترجيح الاصوات لا يستخدم في العادة الا في المنظمات ذات الطابع السياسي قد يساعد على الطابع الاقتصادي (٤٠٥)، فان اعمالها في المنظمات ذات الطابع السياسي قد يساعد على تنفيذ القرارات، اذ من شأن هذا النظام اعطاء مسؤوليات خاصة للدول ذات الاهمية في المنظمة، مما يدفعها الى ضمان تنفيذ ما يتخذ من قرارات.

والجدير بالذكر ان الامم المتحدة تعاني من ازمة تنفيذ القرار في الجمعية العامة خاصة، لانها لم تستطع كسر هذا القيد النفساني القائم على مساواة الدول جميعها في السيادة، ومنح الدول عددا من الاصوات يتناسب مع اهميتها الدولية، والاخذ بقاعدة ترجيح الاصوات. ولا يمنع هذا من وضع حد ادنى وحد أقصى للاصوات التي تمتلكها الدولة الواحدة، والتخفيف من الفوارق بين الدولي وفقا لمعايير تحدم غايات المنظمة.

وعلى الرغم من ان احدا لا مجرؤ على اثارة الشَّالة في اطار جامعة الدول العربية ، الا

ان الكل يعلم بان دول الجامعة ليست جميعها متكافئة، وانه في الفعل، ترجى موافقة الدولة كذا على القرار ذات الاهمية. الدولة كذا على القرار ذات الاهمية. فالاصوات، وان كانت قانونيا متساوية، الا انها في الفعل غتلفة. وبالتالي، فان الاغلبية في الجامعة لا تعني شيئا ما لم ينظر الى الدول التي تشكلها فعلا. كيا ان البحث عن الاجماع في الجامعة ليس في الحقيقة رغبة في موافقة الدول الاعضاء كافة، وانما البحث عن موافقة تلك التي لها وقع مميز، في الجامعة عموما، وبالنسبة الى تنفيذ القرار خاصة. ويجرنا هذا الى الحديث عن معنى التراضي واجراءاته في المنظمات الدولية عموما، وفي الجامعة على وجه الحصوص.

6) البحث عن تراضي الاطراف قبل التصويت: يعتبر التراضي موضة العصر، في القرار الداخلي على حد السواء والتراضي هو اسلوب من اساليب البحث عن التغيذ الفعلي للقرارات التي تتخذها المنظمة. فعلى الرغم من حصول اغلبية لاخذ القرار، في حين يبقى طوف اساسي او اكثر رافضا له، فانه يكون من الافضل تأجيل التصويت والبحث عن مراضاة ذلك الطرف او الاطراف، سعيا نحو ايجاد توافق عام بشأن القرار يضمن تغيذه من قبل الجميم.

وعلى الرغم من ان التراضي ليس اجماعا، اذ يجوز حصوله مع رفض اقلية صغيرة للمقرار الا انه في الحقيقة عودة اليه من باب ثان. فمن حيث المضمون، يتفق الاجراءان على ضرورة ارضاء الاطراف الاساسية لضمان تنفيذ القرار. وليس الحلاف بينها سوى من حيث الشكل، اذ يشترط في الاجماع موافقة الجميع، بينها يثبت التراضي في الاصل بدون تصويت، وقد يعتبر حاصلا على الرغم من اعتراض البعض على القرار اذا كانوا لا يشكلون في نظر البقية طرفا اساسيا لتنفيذ القرار.

وفي الجماعة الاوروبية، تم اقرار اجراء التراضي هذا في بيان للمجلس الوزاري بتاريخ 1366/129، يعرف وباتفاق اللكسمبورغ، وينص البيان على ما يلي : وفي حال وجود مصالح حيوية لطرف او اكثر، وقبل عرض المسألة على التصويت، يجهد اعضاء المجلس الوزاري في اجل معقول للوصول الى حلول تقبل بها الاطراف كافة في كنف المصالح المبادلة لللول الاعضاء ومصالح الجماعة (....)»، كما يضع الاتفاق على كاهل اللجنة الأوروبية، وهي تعرض مقترحات هامة على المجلس الوزاري، واجب القيام بما يلزم من اتصالات مع حكومات اللول الاعضاء من خلال المندوبين الدائمين، دون أن يخل هذا الاجراء بحق اللجنة الوزارية في المبادرة بالاقتراحات.

وعملت الجماعة باجراء التراضي هذا في الكثير من الحالات ⁽⁴⁾. وقد تعسفت بعض الدول في حقها في هذا الاجراء، مانعة بذلك الجماعة من استخدام الاغلبية في

القرار.

القرارات في المسائل التي تعتبر ان لها فيها مصالح حيوية. وفي عدة تقارير رسمية عن آليات عمل الجماعة (عن) تم التذكير بان المبدأ الوارد في المعاهدات المنشئة هو اتخاذ القرارات بالاغلبية، وبان اتفاق اللكسمبورغ بشأن البحث عن التراضي قبل اللجوء الى التصويت يجب ان لا يحول دون تطبيق نص المعاهدات المنشئة واعمال الاغلبية. وفي ضوء هذه الانتقادات، اعادت والوثيقة الاوروبية الموحدة»، بداية من 1987 العمل بنظام الاغلبية (عن) بحيث اصبح استخدام اجراء التوافق عمارسة مرغوب فيها، لكن لم يعد من على ودلة التمسك بمصالح هامة للامعان في البحث عن التراضي ومنع الاغلبية من انخاذ

اما في جامعة الدول العربية، فلا يوجد حكم خاص لاجراء التراضي، لا في الميثاق ولا في الانظمة الداخلية للمجالس، وتجدر الاشارة الى ان مشروع التعديل، في الصيغة الاخيرة التي تم ضبطها بتاريخ 1984/723، شار في الانظمة الداخلية لكل من مؤتمر القمة الاخيرة التي تم ضبطها بتاريخ 1984/723، وينص النظامان على سعي رئيس الدورة والامين العام الى البحث عن تراضي الاطراف حول القرار قبل عرضه على التصويت. الا انه في المعارسة، تسعى الدول الاطراف، وكذلك رئيس الدورة والامين العام، الى البحث عن خلول مشتركة يقبل بها اكثر عند عمكن من الدول الاعضاء، قبل عرض المسألة على عن خلول مشتركة يقبل عمل التراضي هو اسلوب ضمني للدبلوماسية الجماعية، ولا يحتاج استخدامه الى نص.

والجدير بالذكر ايضا ان في جامعة الدول العربية، وهذا يميزها عن العديد من المنظمات الاخرى، يكون للتراضي دور عميق في انجاح اعمال المنظمة، لتصلب المواقف بشأن بعض المسائل الهامة. كما ان الجامعة عمدت الى الاخذ بتوجهات الدول، مسبقا والتوفيق بينها، ليس فقط بشأن القرارت، وانما ايضا عند الدعوة الى مؤتمرات قمة، وفي ضبط المسائل المعروضة على جدول اعمالها. فالجامعة تفتقر الى الانتظام في اجتماعاتها على مستوى القمة، كما ان جدول اعمالها يبقى رهينة الدول الاعضاء تتحكم فيه في أي وقت. وبالتالي بجب الاتفاق اولا حول ضرورة الاجتماع، ثم الاتفاق حول المسائل التي يكون من المناسب عرضها في الاجتماع، ثم في الاخير، الاتفاق حول القرارات التي تتمخض عن الاجتماع.

ودور التراضي كها ذكرنا هو تبسير تنفيذً الشرار، اذ يكون هذا القرار قد اخذ باراء ومصالح الاطراف الاساسية وضمن دعمها للتنقيذ. الا انه يجب في الممارسة الا ينقلب الحق في البحث عن التراضي الى حق في الإيتراض ومنع الاغلبية من اخذ القرار، وهذا ما تداركته الجماعة الاوروبية في «الوثيقة الموحدة لاوروباء» لما تركت للاغلبية حقها في اخذ القرار كليا امعنت الاقلية في وفضها للقرار والتصلب في موافقها دفاعا عن مصالحها الخاصة. وتعمل منظمات دولية، باجراءات أخرى تيسر اخذ القرار من جهة، وتنفيذه من جهة اخرى، نراها في الفقرات المقبلة.

أ) اولها ان التحفظ الكامل على القرار، مثل ما ورد في النص، لا يعني سوى التصويت ضد القرار. وهي إكها ورد في النص ايضاع، الحالة التي تلي مباشرة الامتناع عن التصويت، واستعمال كلمة وتحفظه غير سليم، بالنظر الى الاصطلاحات المجهودة في القانون الدولي، وكان من الانسب ان تستخدم عبارة «التصويت ضد القرار»، او ورفض القرار» او ورفض القرار» الى غير ذلك من العبارات البديلة.

ب) ثانيها أن التحفظ على جزء من القرار، فضلا عن أنه يخالف المبادىء المهودة في عال القرارات الدولية، فإنه لا يتمشى تماما مع احكام الميثاق. أذ في نظرنا لم يجز الميثاق في المادة 7 منه سوى موقفين من القرار: اما قبوله أو رفضه. أما قبول القرار في مجمله مع تحفظ بشأن بعض الاحكام، فأنها من أضافات النظام الداخلي. ولعل الغرض كان تحقيق قبول اكبر عدد يمكن من الدول للقرار، بما فيها تلك التي تتحفظ على بعض احكامه، غير أن هذا الحكم لا يتوافق تماما مع احكام الميثاق.

 ج) وثالثها هو انه في حالة القبول بشرعية التحفظ الجزئي على القرار، يتوجب احترام اجراءات وشروط التحفظ كاملة. بعض هذه الاجراءات والشروط نص عليها النظام الداخلي ذاته، كأن يتلى التحفظ عند اعلان القرار ويثبت كتابة، بحيث لا يجوز للدول بيان تحفظاتها في اي وقت آخر بعد الاعلان عن القرار. وبعضها الاخر لم يرد في النظام الداخلي، وانما يرتكز على الاحكام المعمول بها عموما في مجال التحفظ على المعاهدات، والتي تقوم على مبدأي حسن النية والمعاملة بالمثل في العلاقة بين الدول، كأن يكون لاغية التحفظات التي تخل بموضوع القرار والغرض منه (هه)، او حق الدول الاخرى الموافقة على القرار في الاعتراض على التحفظ⁶⁰⁾.

وعلى الرغم من أن الغرض كان، عند النص على جواز التحفظ الجزئي على القرار، استقطاب اكبر عدد ممكن من الدول الموافقة على القرار، الا أن هذا لم يساعد في الممارسة على تنفيذ القرار. وذلك لسبين : 1) مثل هذه التحفظات ان تعددت تخل بوحدة القرار وحرمته، 2) ان الدول المتحفظة جزئيا على القرار هي في الحقيقة رافضة له، اذ تتمسك بالاحكام الهامة للقرار التي قد تؤثر فعلا في مصالحها كلها صعب عليها سياسيا التصريح علنا برفض القرار كلية. ويتعارض اجراء التحفظ الجزئي هذا في نتائجه مع اجراء آخر شبيه به تعمل به الجماعة الاوروبية، هو اجراء الاعفاء الجزِّئي والمؤقِّت من تطبيق القرار: الاعفاء المؤقت او الجزئي من تنفيذ القرار: تعمل بهذا الاجراء الجماعة الاوروبية، وعدة منظمات دولية ذات الطَّابع المالي او الفني. ويختلف اجراء الاعفاء المؤقت او الجزئي من تنفيذ القرار عن اجراء التحفظ الجزئي على القرار. فالتحفظ هو بمبادرة من الدولة المعنية، اما الاعفاء، فتصرح به او توافق عليه اغلبية الدول الاخرى في اطار المنظمة. فهو اذا اجراء جماعي يستخدم لتيسير تنفيذ القرار على دولة معينة ، اما مؤقتا او بصورة دائمة بالنسبة الى بعض اجزاء القرار، او كليها، كلم تبين للدول الاعضاء الاخرى، في اطار المنظمة، ان الظروف الخاصة بتلك الدولة تحول فعلا دون تنفيذها القرار تنفيذا كاملا او فوريا. وتستخدم الجماعة الاوروبية اجراء الاعفاء هذا لتنفيذ عدة سياسات، تكون الدول الاعضاء فيها في اوضاع غير متكافئة، كيا هو الشأن في مجال التعاون الفلاحي (88) او في مجال ميزان الدفوعات ^(هه)، وفي المجالات الاندماجية الاخرى بصفة عامة.[ّ]

وهذا الاجراء، بخلاف التحفظ، يساعد حقا على تنفيذ القرار. فالدولة التي يرخص لها بعدم تنفيذ القرار، بصورة مؤقتة او جزئية، هي مدعوة اكثر من غيرها لتنفيذ القرار في بحكام الاخرى، لانها تمتعت بتسهيلات وامتيازات خاصة من صالحها الا تفرط فيها. اما الدولة التي تبادر بالتحفظ، فهي تعلن بصورة صريحة عن عزمها على عدم التنفيذ في خصوص المسائل المتحفظ بشأنها وفي نفس الوقت، تشير بصورة ضمنية الى عدم الاكتراث بما يحصل من تقاعس او رفض للتنفيذ من قبل الدول الاخرى، سوى في المسائل المتحفظ بشأنها، او في المسائل الاخرى المعنية بالقرار، لان جوانب القرار كلها مرتبطة، واذا اجازت دولة لنفسها عدم تنفيذ بعض احكام القرار، فهي تقبل بان تعمل الدول واذا اجازت دولة لنفسها عدم تنفيذ بعض احكام القرار، فهي تقبل بان تعمل الدول الاخرى بالمثل، كل فيها يهمها من مسائل وردت في القرار. وعليه، فانه يكون من الافضل

تعديل النظام الداخلي لمجلس الجامعة، في هذه المسألة كيا في غيرها، واستبدال اجراء التحفظ الجزئي على القرار باجراء الاعفاء المؤقت او الجزئي من تنفيذه.

التصديق اللاحق على القرارات: لا تعمل المنظمات الدولية جيعها، بما فيها جامعة الدول العربية، ينظام التصديق اللاحق على القرارات. فالقرارات التي تتخذها المنظمات، كل المنظمات تكون نافذة مباشرة، ولا تحتاج لتأكيد لاحق من الدول الاعضاء. وهذا ما يميز القرارات الدولية عن المعاهدات التي تتخذها المنظمات، كل المنظمات، تكون نافذة مباشرة، ولا تحتاج لتأكيد لاحق من الدول الاعضاء. وهذا ما يميز القرارات الدولية عن المعاهدات. ففي حين لا يحصل تعبير الدولة النهائي عن التزامها بالمعاهدة الابعد الرجوع الى السلطات الدستورية في الدولة، بحيث تقتصر صلاحيات بالمعاهدة الابعد الرجوع الى السلطات الدستورية في الدولة، بحيث تقتصر صلاحيات المشل على التفاوض باسم الدولة والتوقيع بشرط التصديق اللاحق، فان عمثل الدولة لدى المنظمة، لما تتخذ هذه قراراتها، يلزم دولته نهائيا من خلال موقفه من التصويت على النقرار. فمها كان هذا الموقف، تكون دولته مائزمة فورا به، وذلك كالتالي:

- اذا امتنع عن التصويت، يقال ان دولة كذا امتنعت عن التصويت، ولا تستطيع باي وجه من الوجوه تدارك الحال بالنسبة لذلك القرار.
- واذا صوت ضد القرار، فيقال ان دولة كذا صوتت ضد القرار، ولا تستطيع تدارك الامر بالنسبة الى ذلك القرار.
- واذا قبل القرار، فيقال ان دولة كذا قبلت القرار، ويكون ذلك نافذا مباشرة، ولا يحتاج لاي تأكيد لاحق، فالقبول اللاحق غير ذي اثر على القرار، وكذلك التصريح اللاحق بالرفض، فانه لا يحل الدولة من التزاماتها بمقتضى القرار. فآثار القرار آنية، بخلاف المعاهدات. والقرار يعبر عن ارادة المنظمة التي هي في القانون مستقلة عن ارادات الدول الاعضاء، بينها تعبر المعاهدة عن ارادات الدول الاطراف، ولا تلزم الاطراف فيها الا اذا اكتمل التعبير القانوني عن هذه الارادة وفقا للقوانين الداخلية لكل منها وفي ضوء ما يضعه القانون الداولي من قيود في هذا المجال (50).

وعلى اساس ما تقدم، فإنّه لا مجال للتصديق اللاحق على القرارات، في جامعة الدول العربية. اما ما ورد في المادة 7 من ميثاق الجامعة، والقاضي بان وتنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقا لنظمها الاساسية، فان ذلك يعزى الى انشغال واضعي الميثاق في المجلس في كل دولة وفقا لنظمها الاساسية، فان ذلك دلوقت بطمأنة الدول الاعضاء عن بقاء سيادتها كاملة. فيجب ان نعلم ان في ذلك الوقت كان المبدأ في المنظمات هو الاجماع. وان اللجوء الى الاغلبية يعتبر من الاحكام الثورية. والعي اشرنا اليها في مواضع المبدأة من هذه المدراسة، وهي التي توصل اليها واضعو الميثاق، والتي اشرنا اليها في مواضع سابقة من هذه المدراسة، وهي التي تجيز اخذ القرارات بالاكثرية، تضمنت تأكيدا اضافيا،

هو ان قرارات الجامعة لا تنفذ داخل الدول الاعضاء بالقوة، ولا باجهزة خاصة تنشئها المنظمة، وانحا تنفذ داخل كل دولة وفقا لاجهزتها واساليبها المعهودة. وعبارة وتنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقا لنظمها الاساسية، لاتمني البئة ان القرارات لا تصبح ونافذة، داخل كل دولة الا بعد التصديق عليها على غرار المعاهدات بل تعنى فقط ان والتنفيذ،، بعنى التطبيق الفعلي لقرارات اصبحت ملزمة ونافذة تجاه الدول الاعضاء، لا يكون بوسائل خارجية عن الدول الاعضاء، وانما بوسائلها واجراءاتها الخاصة.

وعليه، فانه يصبح من الضروري في اوساط الجامعة، التخلي عن استعمال عبارة «التصديق على القرارات»، لانها عبارة غير واردة، وتفسير المادة (7)يستوجب التصحيح، اعتمادا على ان كلمة «التنفيذ» Exécution لا تعني «النفاذ» Entreé en Vigueur وان المقصود ليس تأكيد الدولة التزامها بالقرار، فهي كانت قد التزمت به عند اتخاذه، وانما المقصود اتخاذ التدابير العملية لتنفيذه، وهذه في جامعة الدول العربية كها في غيرها من المنظمات، متروكة للسلطان الداخلي لكل دولة، تتخذ ما تراه من تدابير لوضع القرار موضع التنفيذ داخلها.

8) الجهات المكلفة بعمليات الاشراف ومتابعة تنفيذ القرارات: تختص الامانة العامة في جامعة الدول العربية بمتابعة تنفيذ القرارات التي يصدرها بجلس الجامعة وهيئاتها الاخرى. وهي في هذا لا تختلف عما يجري به العمل في المنظمات الدولية الاخرى عموما. ويبدأ عمل الامانة العامة في هذا المجال وبارسال القرارات التي يتخذها المجلس (أو ويبدأ عمل الامانة العامة في هذا المجلل الاعضاء وغيرها من الجهات المعنية، (أق الهيئات الاخرى) والوثائق المتعلقة بها للدول الاعضاء وغيرها من الجهات المعنية، (أق العمل الاساسي يتمثل في ما قد يتضمنه تقرير الامين العام من ملاحظات وعن اعمال الجملة بين الدورتين، و وعن الاجراءات المتخذة لتنفيذ قرارات المجلس، وهذا التقرير يدرج في جدول اعمال الدورة القادمة للمجلس (قد).

ويترتب على صلاحية وضع التقرير حق الامين العام في الاستعلام عن مدى تنفيذ القرارات، من الدول او الجهات الاخرى المعنية. كيا له الحق ايضا، بصفته الجهة المكلفة بالسهر على التنفيذ، في حث الدول على تنفيذ القرارات، وكذلك اية جهة اخرى وذلك بتذكيرها بالتزاماتها، ويوجوب العمل على تنفيذها. وقد يمنح القرار صلاحيات اضافية للامين العام، كان يخول له مثلا تشكيل لجان للمتابعة، او للتحقيق، او للتوسط، او غيرها من اساليب المتابعة.

وقد يسهّل وجود المندويينُّ الدائمين للدول الاعضاء لدى الجامعة، على الامين العام، امر المتابعة، ولا نعوف بالضبط ما عليه الحال في الممارسة. الا انه يمكن القول بان الجامعة لن تنتفع انتفاعا كاملا من هذا الهيكل ما لم تنظم عمله وتعزز صلاحياته وتجعل منه هزة الوصل المنظمة بين الدول الاعضاء والامانة العامة، لا فقط عند الاعداد للاجتماعات والقرارات. ونظرا لضعف للاجتماعات والقرارات، ونظرا لضعف هذا الهيكل، يصبح من الصعب على الامين العام القيام باعمال المتابعة. واستدراكا لهذا النقص، والى حين تعديل النظام الداخلي لمجلس الجامعة لضبط اساليب متطورة لمتابعة تنفيذ القرارات، يصبح من المتأكد النص في كل قرار، على صلاحيات عددة للامين العام شكنه من القيام بأعمال المتابعة دون حرج سياسي او معوقات عملية.

اما في الجماعة الاوروبية، فان متابعة التنفيذ تعتمد على هيكلية محكمة بحيث لا تستطيع اية دولة التنصل من التزاماتها دون ردع او عقاب. وتشترك في عمليات المتابعة في الجماعة الاوروبية كل من واللجنة الاوروبية و وهيئة المندوين المداتمين، و وحمكمة المعلل للمجماعات الاوروبية، بالاضافة الى اجهزة الرقابة المداخلية للمدول الاعضاء التي تضمن تطبيق القوارات الملزمة التي تتخذها الجماعة، اذ تعتبر هذه في مقام التشريعات والتراتيب المداخلية لكل دولة، تنفذ قسرا عند الاقتضاء.

اما واللجنة الاوروبية»، فتعتبر المتابعة من وظائفها الاساسية، وتعرف اللجنة عادة بكونها وحارسة المعاهدات المنشئة للجماعة (60). فلها سلطة التحقيق داخل الدول الاعضاء، وفرض خطايا على الافراد خاصة في مجال المنافسة الاقتصادية الاوروبية. كها لها حق رفع دعوى امام المحكمة ضد ابة دولة عضو تخل بالتزاماتها المتربة على المعاهدات المنشئة او القرارات الملزمة لهيئات الجماعة وهي التي تبت في طلبات الدول في الاعفاء المؤقت او الجزئي من تطبيق بعض احكام القرار، وللجنة الاوروبية امكانيات ضخمة، فهي تعمل كها ذكرنا (60) بحوالي 14000 موظف، وتعمل بلجان عديدة للمتابعة، قطاعية وشمولية، دائمة ومؤقتة، يحضرها بالاضافة الى موظف اللجنة، موظفون من الادارات المعنية في الدول الاعضاء وممثلون عن هيئة المندوبين الدائمين. وتستعين واللجنة الاوروبية المبادي الدائمين، وتستعين واللجنة على مستويات مختلفة اعلاها مستوى المندوبين وهم بدرجة سفراء _ واجتماعاتها تكاد تكون دائمة، وتنظر الهيئة في وسائل المتابعة، كما تحضر اجتماعات لجان المتابعة التي تمكلها واللجنة الاوروبية»، وتساهم في ايجاد الحلول الملائمة لوضع قرارات الجماعة تميذية.

ولعل الخاصية المميزة لنظام المتابعة في الجماعة الاوروبية هو وجود آلية قضائية لمراقبة تنفيذ القرارات. وهذا إجراء تكاد تنفرد به الجماعة الاوروبية عن سائر المنظمات الدولية الاخرى. وتبدأ الرقابة القضائية داخل الدول الاعضاء، حيث يجوز للافراد، وللاشخاص الاعتباريين كالشركات والجمعيات وغيرها، رفع دعاوى ضد دولهم، وكذلك ضد هيئات الجماعة، كلما اخلت هذه او تلك بالمعاهدات المنشئة او بالقرارات الملزمة للجماعة. علما ان في نظام الجماعة كها ذكرنا، تكون اغلب القرارات في المجالات الاندماجية نافذة مباشرة داخل الدول، بحيث تمنح حقوقا، وتضع التزامات على كاهل الجهات المنتفعة داخل الدول الاعضاء، مما يمكن هذه الجهات من رفع الدعاوي المباشرة امام المحاكم الداخلية المختصة لضمان حقوقهم والزام دولهم، او اية جهة اخرى معنية، بتنفيذ القرار. ويتمثل دور ومحكمة العدل للجماعات الاوروبية، في النظر، عن طريق الدفع، فيها تعترض المحاكم الداخلية من مسائل تهم تقصير او صحة احكام المعاهدات المنشئة او قرارات الجماعة(65). فتكون بالتالي الجهة القضائية الوحيدة التي تفسر احكام المعاهدات والقرارات الاندماجية الاوروبية وتنثبت في صحتها، وذلك تحقيقا لوحدة التفسير والتطبيق بين دول الجماعة كافة. كما ان لمحكمة العدل للجماعات الاوروبية ايضاً، اختصاص النظر في الطعونات الموجهة ضد قرارات واللجنة الاوروبية، او مجلس الوزراء او الحكومات لخرقها للمعاهدات المنشئة، ويحق لكل من هيئات الجماعة، وللدول الاعضاء، وللخواص المعنيين رفع مثل هذه الدعاوي واحكام محكمة العدل هذه تقييد المحاكم الداخلية بانواعها، بما فيها المحاكم العليا. ونظام الرقابة القضائية هذا فعال في الجماعة الأوروبية. ففي سنة 1985 مثلا تلقت المحكمة 433 دعوى، واصدرت 255 حكما. بالاضافة الى ما تصدره من آراء استشارية بشأن صحة ما تعقده الجماعة من معاهدات مع الغير.

وعل الرغم من الطابع الاقتصادي لنشاطات الجماعة، فان النزاعات المعروضة على المحكمة لا تخلو من السياسية. اذ يصعب في الحقيقة الفصل الكامل بين ما هو سياسي وما هو غير سياسي. الا ان المحكمة لما تكون هذه النشاطات قد نظمت بقانون، فانها تعمل على ضمان احترامه. وهذا يدعو اللول الاعضاء، اذا هي رات ان الاوضاع السياسية لم تعد تتلاءم مع القواعد القانونية الموضوعة، ان تعدل هذه القواعد. وهذا يمني ان القانون لما يوضع في هذه المنظمة انحا يوضع بقصد احترامه و والضمان الاساسي في ذلك، والرادع الحقيقي، هو القضاء. وما من شك ان الاخذ بالمتابعة القضائية في النظام العربي هو في الاوضاع الراهنة، من باب التفاؤل المفرط. غير ان بدائل الرقابة القضائية متعددة، ويمكن البديل الاكثر مرونة، والذي يحصر نظر القضاة في مجالات عددة، تعتبرها الدول العربية حيوية لصيانة نظام التعاون بكامله.

 (9) دور الدول الاعضاء الاخرى في ضمان التنفيذ الفعلي للقرار من قبل دولة معينة : ان متابعة التنفيذ هي مسؤولية جماعية ملقاة على عانق الدول الاعضاء كافة، وعليه فان من الاساليب التي قد تتبع لضمان التنفيذ من قبل دولة معينة هو تمكين الدول الاخرى من صلاحيات المتابعة الفعلية لتنفيذ القرار. ومن وجهة النظر القانونية البحتة، يحق للدول الاحضاء عملا بمبدأ المعاملة بالمثل، التحلل من تنفيذ التزاماتها المترتبة على القرار في علاقاتها مع الدولة التي تكون قد اخلت بما عليها من التزامات بمقتضى ذلك القرار. كها لها ايضا، في حدود ما يسمح به الميثاق، اتخاذ تدابير ضد الدول المخلق، وقد تتدرج هذه التدابير من الحرمان من حقوق محددة، الى الفصل من المنظمة، مرورا بالحرمان من التعلمية، او التمثيل في بعض الهيئات او تعليق العضوية.

واذا اردنا المقارنة بين ما تعمل به الجامعة في هذا الخصوص، وبين ما تعمل به الجامعة الاوروبية، نرى ان الجماعة الاوروبية حاولت ان تنظم دور الدول الاخرى لردع او معاقبة الدولة المخلة بالتزاماتها تجاه المنظمة وحملها على احترام قواعد المنظمة وتنفيذ قراراتها. بينها اكتفت الجامعة بالنص على الحالة القصوى، وهي الفصل من المنظمة، اذا امعت دولة ما في الاخلال بواجباتها المترتبة على الميثاق (60%. ونعلم انه في التطبيق، لم تستخدم الجامعة هذا الاجراء، لانه من جهة لا يتناسب في اغلب الحالات مع حجم المخالفات، ومن جهة اخرى لا يحث الدولة المخالفة عن الاخلال وانما يفسلها تما عن المنظمة بحيث تحرم المنظمة من عضوية الدولة بقدر ما تحرم المدولة من اطار المنظمة. وهذا ما دعا الجامعة الى استخدام اجراء اخف، وهو تعليق العضوية. الا ان هذا الاجراء الاخبرية في بدوره ثقيلا، قد لا يتناسب مع الاخلالات الطفيفة لقرارات معينة.

وليس ثمة في الميثاق ما بمنع الجامعة من التدرج في سلم العقوبات، بحيث تستخدمها كأسلوب لحث الدول على تنفيذ القرارات، وعلى الخصوص حرمانها من الحقوق والمزايا السياسية والاقتصادية بعضها او كلها لحملها على العدول عن ممارساتها والكف عن اخلالها بالقرار.

اما في الجماعة الاوروبية، فبالاضافة الى ما تتخذه هيئات الجماعة التمثيلية، وعلى الحصوص «مجلس الوزراء» من اجراءات ضد الدولة المخلة، يجوز لاية دولة رفع دعوى امام المحكمة ضد اية دولة اخرى ترى انها تخل باحكام المعاهدات المنشئة، او بالقرارات الملزمة التي تتخذها الجماعة. كما ان الطبيعة الاقتصادية لنشاطات الجماعة تساعد فعلا على ايجاد التكافؤ بين غالفات الدولة والاجراءات المتخذة ضدها، اذ يكفي ان تحرم الدولة من الحقوق والمزايا التي تقرها الجماعة في قطاع معين لودعها فعلا وجبرها على الكف عن الاخلال وتنفيذ القرار تنفيذا كاملا وصليا.

0) دور الافراد في الزام دولهم بتنفيذ قرارات المنظمة : هنا تختلف الجماعة الاوروبية تمام الإختلاف عن جامعة الدول العربية. والحقيقة انها تتميز ايضا في هذا عن سائر المنظمات الدولية (5). فقرارات الجماعة الاوروبية، بخلاف قرارات الجامعة، تكون نافذة مباشرة

شتاء 1989

داخل الدول الاعضاء. وهي في معظمها غير موجهة للدول الاعضاء، وانما للاشخاص الطبيعين والمعنوين داخل دول الجماعة. اما قرارات الجامعة فكلها، في علمنا، موجهة للدول فقط، وهي لا تقر للافراد داخل هذه الدول حقوقا معينة ولا تضع على كاهلها النزامات مباشرة. وبالتالي، فلا يجوز للقرد العربي، شخصا طبيعيا كان او معنويا، التراملت بها سواء امام القضاء الداخلي، او امام سلطات دولته، او امام بجالس الجامعة. اما في الجماعة الاوروبية، فالحالة على خلاف ذلك تماما، اذ يجوز للقرد، داخل دول الجماعة الدمنظمة، وضمان تنفيذها داخل دولته، بالدعوى القضائية عند الاقتضاء. الانتمائية مند الاقتضاء. وضمانا لتطبيق رقابة الافراد هذه على تنفيذ القرارات، تقوم الجماعة باصدار جريدة رسمية تنشر فيها قراراتها. ومنذ 1974، تم التأكيد على ضرورة دعم الاعلام القانوني داخل الجماعة، عا يسر على الافراد معرفة ما تمنحهم الجماعة من حقوق ومزايا تجاه دولهم وتجاه هيئات الجماعة، وذلك لتشركهم في عمليات المتابعة لتنفيذ سياسات الجماعة في المجالات الاندماجية.

الخلاصة

يتين من كل ما تقدم ان التطور الحاصل في نظام الجماعة الاوروبية فيها يتعلق بتنفيذ القرارات بمكن ان يساعد جامعة الدول العربية في تصور اساليب تساعدها على ضمان تنفيذ قراراتها. فالتباين ليس جوهريا، ولا يعزى الى اختلاف طبيعة نشاطات كل من المنظمتين، انما هو يعزى بالاساس لدى الجامعة الى غياب الارادة السياسية من جهة، ومن جهة اخرى الى فقدان تصور علمي مدروس لنظام تنفيذ القرارات ومتابعة التنفيذ تقبل به الدول الاعضاء في الجامعة. ونجد في الجدول التالي تلخيصا للمفارقات بين المنظمتين في كل العوامل المؤثرة في تنفيذ القرار داخل كل منها:

الجماعة الاوروبية	جامعة الدول العربية	العوامل المؤثرة في تنفيذ القرار
اللجنة الاوروبية	الدول الاعضاء	 الجهة التي تقترح مشاريع الفرارات
سلسلة من المجالس وفرق العمل.	مجلس الجامعة	 اجراءات الاعداد السياسي لشروع القرار
وجوبية ومتعددة	اختيارية	عمليات الاستشارة
اللجنة الاوروبية وحدها (مع اتباع نماذج مسبقة) بشع	مكتب المجلس في كل دورة (بالاستعانة بالامانة العامة)	3) الصياغة النهائيةلنص القرار

اربعة انواع تتدرج في الزاميتها وتختلف بحسب الجهات المرجهة اليها	نوع واحد.	4) تنوع القرارات
تنوع الإغلبيات بحسب اهمية الموضوع، مع اعتماد اغلبية الدول الاعضاء كقاعدة عامة، والأغلبية المرجعة في المسائل المامة التي تحدوا المعاهدات المنشئة حصوا.	الاجماع لالزام الجميع.	5) الاغلمية المشروطة لاخذ القرار
منظم. كان وجوبيا (1986-1998) ثم اصبح اختياريا. حق اللجنة الاوروبية في سحب مقترح القرار لغرض تعديله كلها ثار خلاف هام بشأنه.	غير منظم	 6) البحث عن تراضي الإطراف قبل التصويت
غبر جائز	جائز على أن يكون عند الأعلان عن القرار وليس لاحقا.	 7) التحفظ على بعض احكام القرار
جائز ومنظم	غير وارد في الانظمة ويستخدم نادرا في التطبيق.	 8) الاعفاء المؤقت أو الجزئي عن تنفيذ القرار
غير مشروط لنفاذ القرار	غير مشروط لنفاذ المقوار.	9) التصديق اللاحق على القرار
اللجنة الاوروبية، هيئة المندوين الدائمين، المحاكم الداخلية للدول الاعضاء، ومحكمة العدل للجماعات الاوروبية.	الامانة العامة، وما قد يرد في القرار من اساليب اضافية.	10) الجهات المكلفة بعمليات الاشراف ومتابعة تنفيذ القرارات
اجراءات متعددة، ومتدرجة، ومتناسبة مع حجم الاخلال.	اجراء واحد هو الفصل، وهو غير متناسب عموما مم حجم الاخلال.	11) دور الدول الاخرى لضمان التنفيذ الفعلي للقرار من قبل دولة معينة
جائز ومنظم عن طريق الدعوى القضائية .	غیر وارد	12) دور الافراد في الزام دولهم بتنفيذ قرارات المنظمة

الهوامش

- نطلق عبارة الجماعة الأوروبية La Communauté Européenne .. بالمفرد ـ على التنظيم الأوروبي
 بكامله المنبئ عن المعاهدات المنشئة للجماعات الأوروبية الثلاث والشامل لأوجه التعاون السياسي
 بين دول الجماعة الاثنى عشر.
- أما عبارة الجماعات الأوروبية Les Communautés Européennes _ بالجمع _ فتطلق على المجامات الثلاث التي أنشت بمقتضى معاهدة باريس (1951/4/18) فيا يتعلق بالجماعة الأوروبية المجماعات الثلاث التي أنشتت بالمجماعة الأوروبية للطاقة المدينة المجامات النائد المبد الجماعة الاقتصادية الأوروبية فيلل كيا هو مين على جاعة واحدة من الجماعات الثلاث وهي أهمها ، ويعر عنها أيضا بالسوق فيلل كيا هو مين على جاعة واحدة من الجماعات الثلاث وهي أهمها ، ويعر عنها أيضا بالسوق الأوروبية المشتركة . وقد وحمدت معاهدة بروكال (1965/4/2) بين الجماعات الثلاث وأنشأت بنها أجهزة مشتركة هي واللجنة الأوروبية و والملجلس الموزاري و ومحكمة العدل للجماعات الأوروبية و ودائرة المحاسات .
- تكون للجماعة الأوروبية، فيها يسمى بالمجال الاندماجي Le Domaine Communautaire صلاحيات وضع السياسات وتقريرها وتنفيذها، بما في ذلكُ التمويل ومراقبة الحسابات وفض المنازعات، التي تنشأ بشأتها بين الدول الأعضاء أو بين الدول وهيئات الجماعة أو بين الدول والأفراد أو بين الأفراد وهيئات الجماعة. ويشمل المجال الاندماجي الفلاحة والطاقة والصناعة والبحث والبيئة والمسائل الاجتماعية وتوازن الجهات، والتجارة الخارجية، والاتحاد الاقتصادي والتقدي، وغيرها. وتشغل واللجنة الأوروبية، وحدها، وهي الجهاز التنفيذي الأساسي في الجماعة، 11 000 موظفا، بالأضافة إلى 2900 موظف يعملون في المركز المشترك للبحث، يضَّاف اليهم 900 1 موظف للسكريتارية العامة للمجلس الوزاري و 2900 موظف لسكريتارية البرلمان الأوروبي. وتبلغ ميزانية الجماعة الأوروبية 28.4 مليار من وحدة الاحتساب الأوروبية EOU، سنة 1985. وتساوي الوحدة 7 فرنك فرنسي تقريبا. وبالإضافة الى مساهمات الدول الأعضاء، يعتمد في تمويل الميزانية على دخل مستقل للجماعة، يتمثل في توظيف نسب على الدخل المتأتي من حقوق الجمارك وعلى الواردات الفلاحية من غير الدول الأعضاء، وعلى الأداء على القيمة المضافة في الدول الأعضاء. أما محكمة العدل، فلها نشاط مكثف، بحيث مثلا، بالنسبة الى سنة 1985، تلقت 433 دعوى، وأصدرت 255 قرارا، وعدد كبيرا من الفتاوي. أما واللجنة الاوروبية، فقد عرضت في نفس السنة 694 مقترحا لمشاريع قرارات على المجلس الوزاري، وعقد هذا الأخير خلال السنة ذاتها 75 دورة.
- انظر على وجه الحُصوص تقرير اللكسمبورغ بناريخ 1970/1072، وبيان كوينهاجن لرؤساء الدول والحكومات في المجموعات الاوروبية بناريخ 1973/7/29، وتقرير وزراء الحازجية حول الاتحاد الاوروبي، قدم بلندن بناريخ 13 أكتوبر 1891 والاعلان الحاص بالانحماد الاوروبي سنة 1883.
- Acte Unique Européen ، عرض للتوقيع في كل من اللكسمبررغ (1986/2/17) ولاهاي (1986/2/17) . التصديق عليه من قبل الدول الأعضاء كافة، ما عدا ايرلندا التي علق فيها التصديق تتبجة لدعوى تشائلة وفعها أحد المواطنين الايرلندين بشأن دستورية الاجراءات التي البعث في التعديق على الوثيقة ولذا أجل تاريخ بله النفاذ الذي كان مقررا في 1987/17
- 5) اللجنة الأوروبية Commission Européenne هي الجهاز والمحرك الرئيسي، للجماعة

الأوروبية، ويقوم بالتصرف في شؤون الجماعة، وصلاحياتها الأساسية ليست التنفيذ، وانما وضع مقترحات القرارات في ضوء السياسات التي يقرها المجلس الوزاري. وتتالف اللجنة من 17 عضوا، تختارهم الدول الأعضاء وباتفاق، بينهم على أساس الكفاءة والحياد، وتعمل اللجنة بصفة جماعية، ولا تتلقى أية تعليمات من الدول الأعضاء. وهي متضامنة في مسؤولياتها أمام البرلمان الأوروبي.

- على يُختص بسلطة القرار في للجالات الاندماجية للجماعة الأوروبية، ويجتمع على مستوى الوزراء، وتغير تركيته بحسب المواضيع المدرجة في جدول الأعمال، ومنذ اجتماع رؤساء الدول والحكومات في باريس، في 9 ديسمبر 1974، أعطي لوزراء الخارجية المجتمعين في المجلس صلاحية التسبيق بين مختلف الاجتماعات الوزارية المتخصصة. ويجب أن يجيز للجلس الوزاري عن دالمجلس الأوروبيه، وهذا الأخير يجتمع على مستوى رؤساء الدول والحكومات للدول الاعضاء في الجماعة، ويعتبر تنظيا لاجتماعات القمة، وبدأ هذا التنظيم في 1974/1279. وانتهت بلورته باعتماد الوثيقة الموحدة لأوروبا في 1986/277 وتنصب اختصاصاته على التعاون السيامي.
- المادة Pag من المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية، وتؤخذ فيها يلي كمثال في ذكر
 الأحكام القانونية، علمها وأن هذه الأحكام متشابهة بين الجماعات الثلاث.
- - المادة 149 من المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية.
- المادة 3 من النظام الداخلي لمجلس الجامعة والمادة 7 من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
 - المادة 9 من النظام الداخلي لمجلس الجامعة ـ فقرة 3 ـ
 - 12) المادة 9 من النظام الداخل لمجلس الجامعة فقرة 4 -.
- (13) بالفرنسية : La Procédure de Communication، وقد أكدت اللجنة الأوروبية في تقرير لها الى المجلس والبرلمان بتاريخ 1981/10/14، على أهمية هذا الاجراء لتحقيق سياسة التوافق التي اعتملتها الحماعة مداية من 1975/1/1.
- (14) يثل البرلمان الأوروبي شعوب الجماعة الأوروبية، ومنذ 1979، أصبح انتخاب أعضائه مباشرا، وتكون اللجنة الأوروبية مسؤولة جاعيا أمامه وله اصدار الائحة لوم ضدها.
- عملاً بقرار اتخذه المجلس الأوروبي (رؤساء الدول والحكومات) في 1980/12/2, بناء على
 التوصيات التي تضمنها تقرير الخبراء المعروف باسم تقرير الثلاثة (خبراء) Repport des Trois.
 - 16) المادة 16 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس الوزاري.
 - الذي يقدر بـ 600 موظف تقريبا، بينها يبلغ عدد موظفى اللجنة 900 13 (سنة 1985).
 - 188) بشأن تطوير أساليب عمل مجلس الجامعة، 1985، 1986.
 - 19) المادة 10.

وي حدود ما أقر به المثاق. ففيها عدا بعض القرارات في مسائل محددة، كشؤون الموظفين الميزانية والمسائل الاجرائية، وكذلك التوسط في الحلافات بين الدول الأعضاء المتنازعة، لا يكون القرار ملزما الا للدول التي تقبله.

شتاء 1989

- 21) في الأنظمة الداخلية للجان.
- 22 Les Recommandations وتأخذ في المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية تسمية والأراء (Avis).
 المادة 161 من الماهدة المشئة.
- 23) بالفرنسية La Société des Nations انشئت سنة 1919، وهي الهيئة العالمية السابقة للام المتحدة.
- 24) اعتمد ميثاق الجامعة في 1945/3/22 ، أي قبل الانفاق على ألصيغة النهائية لميثاق الامم المتحدة .
 - 25) المادة 7 من الميثاق.

42

- 26) المادة 5 من الميثاق.
- 27) المادة 6 من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول جامعة الدول العربية ، التي وافق عليها مجلس الحامة في 1950/413. ويتكون مجلس الدفاع المشترك من وزراء الخارجية ووزراء الدفاع الوطني للدول الاعضاء او من ينوبون عنهم .
 - 28) المادة 12 من الميثاق.
 - 29) المادة 16 من الميثاق.
 - 30) وهي القاعدة العامة، وترد في المادة 6 من النظام الداخلي لمجلس الجامعة.
 - 31) المادة 19 من الميثاق.
- 32) دعوة المنظمات الدولية لحضور جلسات معينة لمجلس الجامعة ولجانه (المادة 4.) النظام الداخلي لمجلس الجامعة). ادراج مسائل في جدول اعمال الدورات غير العادية اضافة الى المسائل التي عقدت الدورة من اجلها (المادة 7 من النظام). تعديل بعض المسائل المدرجة في جدول الاعمال بالحذف او الاضافة اثناء الدورة (المادة 9).
- مثال نخالفة قرار رئيس المدورة (المادة 13) من النظام الداخلي. التصويت على قرارات وقف الجلسة
 او تأجيلها او تأجيل المناقشة في موضوع او اقفال باب المناقشة.
- 34) المادة 6 من الميثاق. علما وان معاهدة الدنآع المشترك، في المادة 12، قد تفيد ان اختصاص النظر في هذه القرارات يعود الى مجلس الدفاع المشترك، وبالتالي تكون القرارات في هذا المجال بثلثي المدول الاعضاء.
 - 35) المادة 18 من الميثاق.
 - 36) المادة 148 نَقْرة 1 من المعاهدة المنشئة للمجموعة الاقتصادية الاوروبية.
- (37) الموسوفة La Majorné Qualifiée المادة (34 فقرة 2 من الماهدة المنشئة للجمعية الاقتصادية الاوروبية، كيا تم تعديلها فيها بعد اثر انضمام دول إلى المجموعة.
 (38) انظر الفقرة 4) الموامش.
 - (39) صدر اتفاق اللكسمبورغ وهو في شكل بيان للمجلس الوزاري بتاريخ 1966/1/29.
- من مراح المستخدون و رسو في عسل بين منعجس الموراري يتاريخ في 1900/100
 تعمل به بالاضافة أل الجامعة الاوروبية ، اغلب المنظمات الاخصصة ذات الطابع الاقتصادي والغني القائمة في اطار الامم المتحدة أو في اطار المنظمات الاقلمية .
 - 41) راجع التقارير السنوية عن أعمال الجماعة، التي تعدها اللجنة الأوروبية.
- 42 تقرير لجنة الثلاثة، 1980، تقرير وزراء الحارجية عن الاتحاد الاوروبي، 1981، بيان اللجنة الاوروبية في 1916/1986.
 - 43) المادة 6 من الوثيقة.

- 44) اتفاقية فينا لقانون المعاهدات المبرمة في 1969/5/23 ، والتي دخلت حيز النفاذ منذ 1981 وعدة دول عربية اطراف فيها.
 - 45) المادة 7 من المثاق.
- 46 ويستند هذا الحكم الى مبدأ حسن النية، اذا لا يقبل ان ترضى دولة بالقرار ثم تعلن عن تحفظ عل بعض احكامه يجعلها متحللة في الفعل من القرار ككل.
- 47) ويستند هذا الحكم الى مبدأ المعاملة بالمثل . آذ لا يجوز لدولة ان تعدل القرار من جانب واحد دون ان يترك للمول الاخرى الحق في اعادة النظر في النزاماتها المثرتبة على القرار.
 - 48) المادة 226. 49) المادة 109.
 - 50) راجم اتفاقية فينا لقانون المعاهدات، بتاريخ 1969/5/23.
 - 51) المادة 12 من النظام الداخل لمجلس الجامعة.
 - 52) المادة 9 من النظام الداخل لمجلس الجامعة.
 - . «Bardienne des Traités» (Les Dossiers de l'Europe, 1986, No. 11,p.3) : انظر : (53
 - 54) انظر هامش رقم 2. 55) ويسمى هذا كله القانون الاندماجي الأوروبي Le Droit Communautaire Européen.
 - 56) المادة 18 من الميثاق.
- 57) الا في مجالات محدة كحقوق الانسان، على صعيد «مجلس اوروبا»، وعلى صعيد منظمة الدول الامريكية، في النص على الاقل.

المصادر

الامانة العامة لجامعة الدول العربية

1985 المعاهدات والاتفاقيات . تونس : شركة فنون الرسم والنشر والصحافة.

1984 للنظمات العربية المتخصصة ـ معلومات اساسية، ووثائق التأسيس. تونس: شركة فنون الرسم والنشر والصحافة.

1983 المنظمات العربية غير الحكومية. تونس: مركز التوثيق والمعلومات.

1987 مؤثرات القمة العربية، قراراتها وبياناتها، 1946 .. 1985. تونس : مركز التوثيق والمعلومات.

الدقاق، م.س.

1981 التنظيم الدولي. الاسكندرية.

شعبان، ص.

1985 قانون المنظمات الدولية. تونس : المطبعة الرسمية.

شكري، م.ع.

1973 التنظيم الدولي العالمي بين النظرية والواقع. دمشق : دار الفكر.

شهاب ، م . 1974 - المنا

197 المنظمات الدولية. القاهرة.

عامر، ص.

1984 - قانون التنظيم الدولي : النظرية العامة. القاهرة : دار النهضة العربية.

مركز دراسات الوحدة العربية

1983 جامعة الدول العربية : الواقع والطموح. بيروت.

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الاجتماعية

تعلن دمجلة العلوم الاجتماعية، عن توفر الاصدارات الخاصة التالية:

القرن الهجري الخامس عشر

2- العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل

3- النضج الحُلْقي عند الناشئة بالكويت

4- بياجيه

سعر العدد دينار كويتي واحد

العجز المالي والسياسة النقدية في مصر*

فتحي خليل الخضراوي كلية التجارة ـ جامعة طنطا

مقدمسة

يمتليء الأدب الاقتصادي بالكتابات حول الدور الذي يلعبه العجز المالي في تحديد مسارات المتغيرات الاقتصادية بحيث لا نبائغ إذا قلنا إن البناء المالي للاقتصاد قد أصبح مدخلا ضروريا لفهم المحددات الرئيسية للتوازن الاقتصادي ولتقييم أداء السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية على وجه الخصوص. ولما كانت معرفة السيطرة التي يحوزها البنك المركزي المصري شرطاً ضرورياً لتطوير سياسات نقدية أكثر فعالية وملاءمة لظروف الاقتصاد المصري، فإن وجود العجز الكبير والمزمن في الميزانية العامة للدولة يجعل الحاجة ملحة لاستجلاء آثار هذا العجز على المسار الزمني للقاعدة النقدية وعلى فعالية السياسة النقدية في التأثير على أهدافها. والفرض العام الذي تبحثه هذه اللدواسة هو أن سيطرة السلطات النقدية على المقاعدة النقدية، وما يلحق بأداء السياسة النقرية من أضرار، تتوقف أساسا على إمكانية تمويل العجز المالي بموارد حقيقية، وهذا الفرض العام يكن تجزئته إلى الفروض التالية:

 ان عجز السلطات المالية عن تدبير موارد حقيقية لتمويل الإنفاق الحكومي، مع عدم تمتع السلطات النقدية بالاستقلال عنها، يجعل العجز المالي أهم محددات المسار الزمني للقاعدة النقدية، وسوف نطلق على ذلك وفرض التبعية».

 2) إن ما ينشأ عن العجز المالي، باعتباره أحد معطيات السياسة المالية، من تقليل لسيطرة السلطات النقدية على القاعدة النقدية يضر بالأداء المستهدف للسياسة النقدية، وسوف نطلق على ذلك وفرض الفعالية».

أتقدم بالشكر إلى الدكتور عمود عبدالحي، الأستاذ بمعهد التخطيط القومي بالقاهرة لما بذله من جهد في
 قراءة هذا البحث، ولما أبداه من ملاحظات قيمة كان لها فضل خروجه بهذا الشكل.

(3) مقدار الضرر الذي يلحق بأداء السياسة النقدية من جراء العجز المالي، لا يتوقف
على مستوى هذا العجز، وإنما على مقدار التغير الذي يطرأ عليه، وسوف نطلق على ذلك
«فرض الكمية».

وتستخدم الدراسة في اختبارها لهذه الفروض الثلاثة نموذجا يصور الكيفية التي تستجيب بها القاعدة النقدية للتطور في أهداف السياسة النقدية والعجز المالي. ويتم تطوير النموذج على مراحل تتصاعد بتصاعد الفرض الذي نقوم باختباره. وتستند عملية التطوير على ثلاثة مفاهيم أساسية هي قيد الميزانية العامة ومتطابقة التغير في القاعدة النقدية ودالة رد الفعل.

ولا ندّعى أن بناء غوذج يصور كيف يكون رد فعل السلطات النقدية أمراً سهلاً، فلا شك أن المعلمات السلوكية في مثل هذا النموذج تتكيف بشكل دائم بحيث تأخذ في الحسبان، وبطريقة متنظمة، أية معلومات تتوفر عن سائر السياسة الاقتصادية في الدولة. ولكن ليس أمامنا من سبيل لدراسة أداء السلطات النقدية كميا إلا الافتراض بثبات هذه المعلمات خلال فترة الدراسة، وفي أفضل الحالات اعتمادها على مقدار التغير المطلق في عجز الميزانية العامة. فذا، ننبه القارى، إلى أن أية نتائج يتم التوصل إليها في هذا البحث هي لتقريب الأوضاع إلى الأذهان وليست من باب الدقة العددية.

وفي الجزء الباقي من هذا البحث سوف نعرض أولا للمفاهيم الثلاثة التي يستند عليها النموذج، ونتبع ذلك بتطوير النموذج على ثلاث مراحل بعقب كل منها تقدير المعلمات السلوكية مع تقييم النتائج المستخلصة من اختبار الفرض المناسب، ونختتم البحث بتقديم موجز له مع التوصيات المقترحة.

قيد الميزائية العامة

طبقا لما أورده (1487: 1987). Tanzi et al. إيانية العامة، وبالتحديد المجز الإرانية العامة، وبالتحديد العجز الإجمالي، هو الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة مع استبعاد أقساط الديون المدفوعة، وبين إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية بما فيها المنح مع استبعاد حصيلة الفروض. ويستهدف قياس العجز على هذا النحو تزويد المسؤولين بحرش عن حجم الموارد الإضافية التي ينبغي على الحكومة أن تقترضها من القطاع الخاص المحلي أو من المصادر الأجنبية أو من البنك المركزي. ورغم محدودية هذا المفهوم، فلا يزال ادا المعتمد خاصة إذا ما تم تدعيمه بالتحليل الاقتصادي المناسب.

وما يهمنا بالنسبة للعجز ليس مجرد وجوده في الميزانية العامة للدولة، وإنما الوسائل المستخدمة في تمويله. فمن المعروف أن بإمكان القطاع الحكومي تمويل نفقاته مستخدما عددا من الوسائل يعكسها ما يسمى بـ وقيد الميزانية العامة، Budget Constraint. وقيد الميزانية العامة هو قيد الميزانية العادات المحكومي الميزانية الداخلة إلى القطاع الحكومي والخارجة منه (Poole, 1978:34). فالإنفاق الحكومي يحرّل بالضرورة عن طريق إيرادات المحكومية أو الإصدار النقدي الجديد. وهناك ثلاثة أمور تجدد الإشارة إليها في هذا الخصوص:

 أن قيد الميزانية رغم أنه يضع قيدا على سلوك القطاع الحكومي إلا أنه لا يعني عدم نمو العجز والدين الحكومي. فلا يمكن للدين الحكومي أن ينمو بشكل دائم بمعدل يزيد عن معدل نمو الناتج القومي الصافي (Dwyer, 1985: 660).

2) ان قيد الميزانية إشارة إلى مايترتب على العجز المللي من تحويل الموارد الحقيقية من الأجيال الجيال الجيدة هي التي ستدفع فوائد الأجيال الجية ، فهذه الأجيال الجديدة هي التي ستدفع فوائد الدين الحكومي وأقساطه في الوقت الذي لم تنتفع به خاصة إذا ما استخدمت القروض في تمويل الاستهلاك الجاري . ويطلق (549 :Kotlikoff (1984 :549) من هذا التحويل اسم والمعجز الاقتصادى» .

(3) ان الطرق المختلفة لتمويل الإنفاق الحكومي قد تكون ناتجة عن محاولة تقليل تكاليف تحصيل الإيرادات السيادية المطلوبة (1). كيا أن من الجائز أن يكون اختلاف طرق تكاليف تحصيل الإيرادات السيادية المطلوبة (1). كيا أن من الجائز أن يكون اختلاف المسؤولين في النخ المركزي الحفاظ على سلطاتهم ووظائفهم بالموافقة على كل إصدار نقدي يستلزمه عجز الميزانية. وبينها تتفق وجهة النظر الأولى مع نظرية السلوك الحكومي الذي يحاول تحقيق المصلحة العامة، فإن وجهة النظر الثانية تتفق مع الرأي القائل بأن مسؤولي الحكومة أيا كانت مواقعهم يقومون بعمليات إعادة توزيع للثروة في المجتمع بما يحقق مكاسب شخصية لهم (00-268 1895, 1985). وجبريا، يمكن التعبير عن قيد الميزانية العامة على النحو التالى:
D = (G - T) = 4B + dC

حيث D هي مقدار العجز الإجالي، أي إجالي النفقات الحكومية النقدية G مطروحا منه إجالي المتحصلات الحكومية النقدية T. أما db فهي حصيلة القروض الجديدة المقدمة للحكومة من القطاع الخاص المحلي أو من المصادر الأجنبية. وتمثل Cb النقود المصدرة حديثا للمساعدة في تمويل العجز. وتشير هذه المعادلة إلى أن العجز الإجالي يمكن تغطيته بالاقتراض من القطاع الخاص أو بإصدار نقود جديدة تعتبر جزءا من القاعدة النقدية. ولأن اهتمامنا يتجه إلى إظهار أن Cb تحت رحمة السلطات المالية، فقد يكون مفيدا أن نكتب المعادلة السابقة كما يلي: db - (G - T) - db. إذ يوضح ذلك الأسباب المسؤولة عن تزايد تمويل عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي الجديد حيث تنحصر هذه الأسباب

في تزايد العجز الإجمالي (T-G)، مع انخفاض المقدرة على تمويله بمدخرات حقيقية dB^(a). وتشير هذه المعادلة إلى أنه إذا قوبلت الزيادة في الإنفاق الحكومي بزيادة الإبرادات المالية أو بالاقتراض المحلي أو الأجنبي، فإن الأثر الصافي على الإصدار الجديد ينعدم.

وتحقق الميزانية العامة في مصر عجزا إجماليا كبيرا نسبيا يبلغ في المتوسط خس الناتج المحلي الإجمالي. ورغم ان الميزانيات الفرعية الثلاث الجارية والاستثمارية والتحويلات الرأسمالية تمثل روافد هذا المجزء إلا أن سياسة الاستثمار العام التي اتبعتها الدولة بعد الانفتاح في عام 1974 هي المسؤولة عن تزايد حجم العجز في السبعينات.

فخلال الفترة 1960/99 - 69/606 اقتسمت الاستثمارات العامة مع العمليات الجارية مسؤولية العجز في الميزانية العامة. وخلال الفترة 1967/66 وحتى 1973 انتهجت الدولة سياسة إنكماشية انخفضت بمقتضاها الاستثمارات العامة بحيث لم تشكل سببا للعجز في هذه المرحلة. وقد ترتب على ذلك أن تداعت البنية الأساسية وأهملت عمليات الإحلال والتجديد. ولذلك شهدت الفترة 1974 - 1988/18 ارتفاعا في قيمة الاستثمارات الأجنية التي استهدفت سياسة الانفتاح زيادتها، وللقيام بعمليات الإحلال والتجديد للقضاء على الاحتناقات في سياسة الانفتاح زيادتها، وللقيام بعمليات الإحلال والتجديد للقضاء على الاحتناقات في تخطوط الإنتاج. ولقد ألقت هذه الاستثمارات على الميزانية العامة بأعياء ضخمة كانت أهم أسباب زيادة العجز في الفترة الأخيرة. ورغم ما شهدته الفترة 1884/88 و1988/88 من تزايد في الايرادات حيث كان معدل غو الإيرادات 14.6 ومعدل غو الإنفاق 7.0.7٪، فقد ظل العجز هو السمة الميزة للميزانية العامة. ولا ينتظر إذا ظلت الأمور على حالها أن تتوازن هذه الميزانية إلا في العام المالى 1999/88 و1998/10.

وتشير بيانات الفترة 1961 - 1985، وهي على الاهتمام في هذه الدراسة، إلى أن تنامي عجز الحكومة عن أن تموَّل نفقاتها بجزيد من الضرائب أو بالاقتراض المحلي أو الأجنبي قد دفعها إلى الاعتماد المتزايد على البنك المركزي كما يظهر من الجدول (1) الذي يوضح لكل خس سنوات المتوسطات السنوية للعجز الإجمالي، والناتج المحلي، والعجز الصافي (مقاسا بالتغير في صافي مديونية القطاع الحكومي لدى البنك المركزي) وجميعها بالأسعار الجارية. كما تظهر بالجدول نسبة العجز الإجمالي إلى الناتج المحلي، ونسبة العجز الذي موله البنك المركزي.

ويلاحظ من الجدول رقم (1) أن الحجم المطلق للعجز الإجمالي في تزايد مستمر لدرجة أن عجز ما بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي (1985/76) يتجاوز ستة أضعاف عجز ما قبل الانفتاح (1975/61). وبالإضافة إلى تصاعد حجم العجز الإجمالي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، هناك اتجاه لتزايد الإسهام النسبي للبنك المركزي المصري في تمويل هذا العجز خاصة مع بداية السبعينات. ومعنى ذلك تناقص الإسهام النسبي للقطاع الحاص المحلي والأجنبي في تمويل العجز. وفي ذلك دلالة على أن الجهاز المالي رغم ما طرأ عليه من تطور في الفترة ولا ينافع المنافعة على من تطور في الفترة الأخيرة مع تطبيق سياسة الانفتاح لا يزال عاجزا عن أداء وظيفته على وجه مرض (٥٠). كما أن تناقص الإسهام الخارجي قد يعكس الصموبات التي أصبحت تواجه المحكومة في أسواق الاقراض الدولية. ومن ثم يمكن تلخيص القضية وحلها في التهرب الضربي وجمود السوق المالية وصعوبة الاقتراض من الحارج.

جدول رقم (1) العجز الإجمالي والصافي في مصر 1961 - 1985

1985/81	1980/76	1975/71	1970/66	1965/61	اليان
5065,0	2305,4	609,4	294,2	276,4	المتوسط السنوي للعجز
		ĺ			الإجمالي (مليون جنيه)
25135,0	10571,8	4054,8	2634,4	1751,8	المتوسط السنوي للناتج
1842.2	869.8	194.2	16.4	32.4	المحلي (مليون جنيه)
1042,2	0,600	194,2	10,4	32,4	المتوسط السنوي للعجز ا الصافي (مليون جنيه)
20,2	21,8	15,0	11,2	15,8	العجز الإجمالي / الناتج
					المحلي (٪)
36,4	37,7	31,9	5,6	11,7	العجر الصافي / العجز
					الإجالي (٪)

المصدر: حسبت بمعرفة الباحث.

متطابقة التغير في القاعدة النقدية

تتكون متطابقة العرض النقدي من حاصل ضرب المضاعف النقدي في القاعدة النقدي، و ma مي المضاعف النقدي، و ma مي المضاعف النقدي، و ma المضاعف النقدي، و ma المضاعف النقدي، و ma المضاعف النقدي يتوقف أساسا على نسبة المملات المتداولة إلى الودائم، ونسبة الاحتياطيات إلى الودائم. ومع ذلك، فإن المضاعف كحقيقة بعدية يمكن أن يتحدد بقسمة العرض النقدي على القاعدة النقدية (ma المضاعف كحقيقة بعدية يمكن أن يتحدد بقسمة العرض النقدي على القاعدة النقدية (ma المضاعف المتعدد على القاعدة النقدية (ma المضاعف المتعدد على القاعدة النقدية (ma المتعدد على المتعدد على المتعدد المتعدد المتعدد على المتعدد المتعدد على المتعدد ال

 الأصول المحلية NDA. أي أن القاعدة النقدية منظورا اليها من زاوية أصول البنك المركزي من العملة المجنبية أصول البنك المركزي من العملة الأجنبية والذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة ومركز الدولة لدى صندوق النقد الأجنبية والذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة ومركز الدولة لدى صندوق النقد الدوي مطروحا منها الخصوم الأجنبية المشابية. أما صافي الأصول المحلية فإن أهم بنوده في القطاع المصرفي للبنك المركزي، إذ لا تمثل مديونية القطاع المحكومي لدى البنك المركزي، إذ لا تمثل مديونية القطاع المحكومي كانت مديونية القطاع المحكومي كانت مديونية القطاع المحكومي المسرفي كانت 1913 مليون جنبه، نجد أن مديونية القطاع المحكومي كانت 13 مليون جنبه، نجد أن مديونية القطاع المحكومي المحدوق عام 1961 مليون جنبه، نجد أن مديونية القطاع وإذا اعتبرنا أن التغير في صافي الأصول الأجنبية يمثل رصيد ميزان المدفوعات O، وأن التغير في صافي الأصول المحجز الذي تم تمويله عن طريق الإصدار النقدي في صافي الأصول المحدود تمكن التعبر عنه كما يلي (®: Male O + dC) والله المحدود المحدود كان التعبر عنه كما يلي (®: C) والسلام المحدود كانت كما كولاه كان التعبر عنه كما يلي (®: C) الماله المحدود كانت كولاه كانت كماله كولاه كانت كولاه كول

والآن، إذا أخذنا في الاعتبار كلاً من قيد الميزانية العامة ومتطابقة التغير في القاعدة التفدية لاتضحت لنا الصلة التي تربط بين ظاهرة العجز وظاهرة النمو في هذه القاعدة . وفي اقتصاديات السوق، فإن الصلة التي تربط بين هاتين الظاهرتين إنما تنشأ من عاولة السلطات النقدية جعل معدلات الفائدة داخل حدود معينة لاتتجاوزها. في مثل هذه الظروف، ما لم يمول عجز الميزانية العامة بالإصدار النقدي الجديد مباشرة باقتراض الحكومة من البنك المركزي أو غير مباشرة عن طريق عمليات السوق المقتوحة، فإن من شأن هذا العجز أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة. ومن ثم، فإن اضطرار السلطات النقدية ثمنا يتوجب عليها النقدية لها الدفاع عن معدل الفائدة المستهدف يجعل نمو القاعدة التقدية ثمنا يتوجب عليها أن تقبل به . وكيا أشار (1977) Buchanan & Wagner النقدية حين تجعل من المعاشرة وغير المباشرة المباشرة وغير المباشرة وغير المباشرة وغير المباشرة المباشرة وغير المباشرة المباشرة وغير المباشرة وغير المباشرة المباشرة المباشرة المباشرة المباشرة المباشرة وغير المباشرة المباشر

ولكن إذا كان معدل الفائدة يتميز بالجمود النسبي ولا يمثل أحد أهداف السياسة النقدية كيا هو الحال في مصر. فكيف حينئذ نبرر الترابط القوي بين نمو العجز ونمو القاعدة من النقدية؟ من أقوى المبررات التي قدمت حول العلاقة بين عجز الميزانية ونمو القاعدة من منظور طويل الأجل لا يعتمد على تحركات معدل الفائدة ذلك التبرير الذي يقول إنه إذا كان العجز ظاهرة متكررة ولم يكن إقبال الجمهور على شراء السندات الحكومية كافيا لتمويل العجز الإجمالي، فإن الحيارات المتاحة أمام السلطات المالية في مثل هذه الفلروف هي أن تقوم بتخفيض الإنفاق العام أو أن تقرض ضرائب جديدة أو أن تقترض من البنك المرزي. وحين تكون للسلطات المالية سيطرة على السلطات التقدية، فإن الخيار الأخير هو الذي يتحقق دائيا حيث تكون السلطات التقدية مرغمة على تمويل القدر المتبقى من

المجز. وتعتبر سيطرة السلطات المالية على السلطات النقدية أمراً وارداً في الكثير من الدول النامية، وذلك للأسباب الآتية (الخضراوي، 1987 - 48: 51):

 تزايد الانفاق العام للوفاء بمتطلبات الدفاع والأمن القومي، وخطط التنمية الاقتصادية، وتوفير المستلزمات الحياتية للجماهير وتخفيف أعباء المعيشة عنهم(®.

 2) عدم مرونة الهيكل الضريبي لتغيرات الدخل، بسبب تحكم البير وقراطية المعوقة في أسلوب عمل الهيئات المسؤولة عن تحصيل الضرائب، ولاستغلال ذوي النفوذ سلطاتهم في التهرب من دفع الضرائب.

3) عدم وجود أسواق محلية متطورة لرأس المال مما يؤدي إلى عدم التمكن من بيع
 كميات كبيرة من الدين العام إلى القطاع الخاص المحلي.

4) صعوبة الاقتراض من الخارج مع تزايد حجم المديونية الخارجية للدولة سواء من
 حيث مقاديرها المطلقة أو بالنسبة لدخلها القومى أو صادراتها.

دالة رد فعل السلطات التقدية

سيكون تناولنا لدالة رد الفعل في ظل الافتراض بأن السلطات النقدية تسيطر على القاعدة النقدية، أو أن باستطاعتها السيطرة عليها إذا ما أرادت ذلك. ونقصد سِذه السيطرة كلُّا من السيطرة المتعمدة، وعدم السيطرة المتعمدة، بسبب السعى لتحقيق أهداف أخرى. وإذا أخذنا هذا الافتراض في الحسبان، فيمكن تخيل عملية اشتقاق دالة رد الفعل على أنها أمثلية مقيدة Constrained Optimization ، حيث تشتق هذه الدوال من تعظيم تفضيلات السلطات النقدية (دالة الهدف) مع الوفاء بمعدلات الشكل المختصر Reduced Form التي تعتقد هذه السلطات أنها تصف الاقتصاد (القيود)⁽¹⁰⁾. رغم ذلك، فإن معلمات دوال رد الفعل في حد ذاتها لا تعطى أية معلومات عن التفضيلات الحقيقية لهذه السلطات. فمثل هذه المعلومات لا يمكن الحصول عليها إلا اذا توافرت بيانات عن معلمات الشكل المختصر للاقتصاد ككل بالإضافة إلى تقديرات دالة رد الفعل. ولما كان عل الاهتمام في هذه الدراسة ليس هو الاستدلال على تفضيلات السلطات النقدية في مصر، وإنما مدى استجابة أدوات هذه السلطات (القاعدة النقدية) للتطورات في أهداف السياسة النقدية والعجز المالي، لهذا فإن تقدير معلمات دالة رد الفعل يعتبر كافيا لتحقيق ذلك الغرض. ودالة رد فعل السلطات النقدية، أو قانون الرقابة كما تعرف أحيانا، هم علاقة تنشأ من أدوات السياسة النقلية (المتغيرات الرقابية) وأهدافها (المتغيرات الهدفية) تكون فيها الأخيرة بمثابة المتغيرات المستقلة أو المفسرة، وتكون الأولى بمثابة المتغيرات التابعة أو المشروحة. ويذلك تكون دالة رد الفعل موضحة لمدى استجابة المتغيرات الرقابية لما يطرأ على الأهداف من تغيرات.

والشكل العام لدالة رد الفعل (Dwyer, 1985: 669) هو: (Dwyer, 1985: 669)

حيث ١٨التغيرات الرقابية أو الأدوات في الفترة ١، ١٥ القيم المرغوبة للمتغيرات المدفية في الفترة السابقة، أما ١٨ المدفية في الفترة السابقة، أما ١٨ المدفية في الفترة السابقة، أما ١٨ المنظيرات الأخيرى التي تؤثر على المتغيرات الرقابية في الفترة الحالية. ويمكن النظر إلى جميع المتغيرات التي تضمها الدالة السابقة على أنها متجهات. ويلاحظ أن وجود ٢٨٨ ضمن المتغيرات المستقلة في دالة رد الفعل لا يكون إلا إذا كان تعديل الأدوات أمرا مكلفا، أو كانت التكلفة الحدية لهذا التعديل تتزايد تغيير الأدوات. أما وجود ٢٨٨ ولا يكون إلا إذا كانت قيم المتغيرات المدفية المتحققة صعبة التغيير، أو كانت التكلفة الحدية لتغييرها تتزايد معامات دالة رد الفعل.

ولما كانت دراستنا تستند إلى بيانات سنوية، فإن دالة رد فعل السلطات النقدية سوف تقتصر فقط على المتغيرات الرقابية في الفترة الحالية ١٨، والقيم المرغوبة للمتغيرات الهدفية في نفس الفترة ٩٦، وقيم المتغيرات الأخرى المؤثرة ٨٤. وبينها نقصر المتغيرات الرقابية على تغيير مستوى القاعدة النقدية والمتغيرات الأخرى على العجز المالي، فإن المتغيرات الهدفية، الممثلة للأهداف التي تتوخى السلطات النقدية تحقيقها باستخدام السياسة النقدية، سوف تشتمل على (أ) النمو الاقتصادي، (ب) التوظف الكامل، (ج) استقرار الأسعار، (د) التوازن الخارجي.

ومن بين أهداف السياسة النقدية، يحتاج هدف التوازن الخارجي إلى التعليق، فلا شك أن المقصود بهذا الهدف يعتمد على نظام سعر الصرف المتبع. فإذا كانت الدولة تتبع نظام سعر الصرف المتبع. فإذا كانت الدولة تتبع نظام سعر الصرف الثابت، فإن هدف التوازن الخارجي يترجم إلى توازن ميزان المدوعات. في هذه الحالة، فإن التغيرات الاقتصادية في المحيط الدولي سوف تجد طريقها إلى الاقتصاد المحلي عن طريق التغيرات التي تحدث في صافي الأصول الأجنبية التي يمثلكها البنك المركزي وبالتالي في القاعدة النقدية ما لم يكن هناك تعقيم لهذه التغيرات. في مثل المبنك المركزي لا يتحكم مباشرة في ما محدث لصافي أصوله الأجنبية، هذا الوضع، فإن البنك المركزي لا يتحكم مباشرة في ما محدث لصافي أصوله الأجنبية، أحرى، يصبح هدف السياسة النقدية بالإضافة إلى الأهداف الأخرى تحقيق الاستقرار في ألاصول الأجنبية. أما إذا كانت الدولة تتبع نظام سعر الصرف المرن، فإن التوازن الخارجي سوف يترجم في هذه الحالة إلى استقرار سعر الصرف. بمعني أن تحركات سعر الصرف تحل على التغير في صافي الأصول الأجنبية كفناة ينتقل عبرها أثر التغيرات

الاقتصادية في المحيط الدولي إلى الاقتصاد المحلي. في هذه الحالة، يستطيع البنك المركزي أن يتحكم مباشرة في ما يمثلكه من صافي الأصول الأجنبية، وبتغييره فإنه يستطيع تضييق نطاق التقلب في صعر الصرف من خلال التدخل باتما أو مشتريا للنقد الأجنبي، في مثل هذا الرضع يصبح استقرار سعر الصرف هدفا للسياسة النقدية، بينها يصبح التغير في صافي الأصول الاجنبية ذاتها أداة جديدة تحت تصرف السلطات النقدية.

النموذج وفرض التبعية

في اشتقاقنا لدالة رد فعل السلطات النقدية سوف نفترض (أ) أن السلطات المالية هي اشتقاقنا لدالة رد فعل السلطات المالية هي التي تحدد مقدار العجز، بمعنى أن مقدار الإصدار النقدي الجديد ومقدار الإقتراض الحكومي من القطاع الخاص هي أمور تحددها قرارات السياسة النقدية (١١٠)، (ح) أن سعر الصوف ثابت، وبالتالي يتمثل هدف التوازن الخارجي في تحقيق الاستقرار في صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي (١٤٥)، وللاستفادة من المعلومات التي يتضمنها قيد الميزانية العامة، فإن نقطة البده في صياخة النموذج هي المعادلة طB = 0. ومن متطابقة التغير في القاعدة النقدية، فإن OB = dB + d0. وبالتعويض عن Db في قيد الميزانية العامة بما تساويه من متطابقة التخير في المقاعدة النقدية، فإن القاعدة النقدية، وإعادة الترتيب نحصل على:

$$dH + dB = O + D (1 - c)$$

وهذه المعادلة يمكن إعادة صياغتها كما يلي:

$$dH = a_0 + a_1 O + a_2 D$$
 (2 - \(\rho\))

$$dB = b_0 + b_1 O + b_2 D$$
 (3 - \(\rho\))

وتفترض هذه الصياغة أن المعلمات عبر المعادلتين (م ـ 2) و (م ـ 3) تخضع للقيود

$$\mathbf{a_0} + \mathbf{b_0} = \mathbf{0}$$
 العالية :
$$\mathbf{a_i} + \mathbf{b_i} = \mathbf{1} \; , \, \mathbf{i} = \mathbf{1.2}$$

حيث تكفل هذه القيود تحقق المتطابقات في جميع الظروف. كيا أنها تعني أن المعادلتين غير مستقلتين، فإذا ما تم تقدير معلمات إحداهما أمكن تحديد ما تساويه معلمات الأخرى. وغشل المعادلتان (م ـ 2) و (م ـ 3) دوال رد فعل السلطات النقدية، حيث يتم شرح التغير في القاعدة النقدية dH (المعادلة م ـ 2)، والتغير في الاقتراض الحكومي من القطاع الخاص المحلي والأجنبي dB (المعادلة م ـ 3) بالتغير في صافي الأصول الأجنبية O، والعجز المالي الإجالي D، والأهداف الأخرى المحلية التي يعكسها ثابت المعادلة(10)

ويلاحظ أن اختبارات الفروض الثلاثة _ التبعية والفعالية والكمية _ سوف تعتمد أساسا على المعاتلة (م_2). لارتباط هذه الفروض بسلوك القاعدة التقدية، ولذلك بهمنا أن نلقي الضوء على أهم المعلمات التى وردت بها:

أ) المعلمة 20: تقيس هذه المعلمة جهود السلطات النقدية في تعقيم (تحييد) آثار ميزان المدوعات على القاعدة النقدية 140. وتتراوح قيمة هذه المعلمة بين الصفر والواحد الصحيح . ويكون التعقيم كاملا عندما تكون هذه المعلمة مساوية للصفر. أما حين تكون هذه المعلمة مساوية للواحد الصحيح ، فمعنى ذلك أن القاعدة النقدية تستجيب لتطورات ميزان المدفوعات فضلا عن تطورات المتغيرات المستقلة الأخرى.

وطبقا لما أورده (210 :1974) Argy & Kouri (1974: 210) ترجد طريقتان يمكن من خلالها للتطورات الحالية في ميزان المدفوعات أن تؤثر على القاعدة النقدية . أولا، أن تكون السلطات النقدية غير عهزة فنيا بالأدوات الفعالة لمواجهة التحركات الكبيرة في ميزان المدفوعات . فعمليات السوق المفتوحة قد تقيدها ضآلة حجم السوق المالية . ومن المحتمل آلا تستخدم التغيرات في نسبة الاحتياطي إلا في حالات نادرة . أما الطرق الأخرى كوضع أسقف على إقراض البنوك التجارية وتغيير الودائم الحكومية لدى البنك المركزي وغيرها، فإنها ضبابية ويصعب التنبؤ بأثارها ، كها أنها غير مرنة . وثانيا ، فإن السلطات النقدية في تحديدها لمقدار التغير المناسب في القاعدة النقدية قد تأخذ في الحسبان التطورات الحالية في ميزان المدفوعات . وتجدر الإشارة إلى أن نجاح السلطات النقدية في تحييد آثار ميزان المدفوعات على القاعدة النقدية يتوقف في المقام الأول على درجة التكامل المالي مع بقية أسواق العالم المالية . إذ كلها ارتفعت درجة هذا التكامل فقدت السلطات النقدية سيطرتها على القاعدة النقدية وتضاءلت بالتالي فرص تطبيق سياسة نقدية مستقلة عن التطورات في الدول الأخرى ، والعكس صحيح .

وهناك نقطتان ينبغي ذكرهما في ما يتعلق بتقدير هذه المعلمة عبر فترة زمنية طويلة كيا هو الحال في هذه الدراسة. أولا، أن سياسات التعقيم قد تنجح في بعض الأوقات وتفشل في الأخرى. هذا ينبغي النظر إلى هذه المعلمة على أنها تمثل متوسط لجهود السلطات النقدية في هذا الصدد. ثانيا، أن استجابة السلطات النقدية قد تختلف باختلاف طبيعة الاختلال في ميزان المدفوعات. فإذا كانت هذه السلطات تولى اهتماما لنزيف الاحتياطيات المولية أكثر من تراكمها، فإنها قد تقرر تعقيم الفاتض بينها تسمح للعجز أن يؤثر على القاعدة المتلفدية. أما إذا كان اهتمام السلطات بعلاج التضخم أقل من اهتمامها بعلاج البطالة التي تسبها السياسات الانكماشية في حالة العجز فإنها قد تلجأ إلى تحييد العجز وليس النائض.

ب) المعلمة ع: غثل هذه المعلمة أثر العجز المالي على القاعدة النقدية. ويمكن النظر إليها باعتبارها نسبة مساهمة السلطات النقدية في تمويل العجز المالي في المتوسط خلال فترة المعاينة. وتتوقف القيمة التي تأخذها هذه المعلمة على كفاية الجهاز المالي في الدولة وعلى مقدرة الدولة على الاقتراض من الخارج. فإذا كانت السوق المالية قادرة على تلبية احتياجات الحكومة من التمويل أو كان من السهل على الدولة أن تقترض من الخارج انخفضت هذه المعلمة، والعكس صحيح. ونظريا، تتراوح قيمة هذه المعلمة بين الصغر والواحد الصحيح. ويلاحظ أنه إذا كانت القيمة المقدرة لهذه المعلمة لا تختلف جوهريا عن الصغر، دل ذلك على أن البنك المركزي لا يسهم في تمويل العجز المالي. أما إذا كانت هذه المقبة لا تختلف جوهريا عن القيمة لا تختلف جوهريا عن الواحد الصحيح، فمعنى ذلك قيام البنك المركزي بتمويل للعجز.

ويلاحظ أن قيمة الزيادة في القاعدة النقدية الناتجة عن قيام البنك المركزي بتمويل عجز الميزانية العامة لا تتوقف فقط على قيمة المعلمة 28، وإنما أيضا على قيمة هذا العجز الميزانية بدوره على عبء الديون الخارجية، ودرجة الإسراف في الإنفاق الحكومي، وتزايد الدور الاجتماعي والاقتصادي للدولة، وكفاية الجهاز الضريبي فيها والتهديدات الخارجية التي يتعرض لها أمن الدولة. ويرى (1047: 1987: الضارت فيها والتهديدات المخامة يمكن أن يتخذ للدلالة على مدى استقلال السلطات النقدية عن السلطات المالية. فإذا كان التمويل كاملا (1 = 28)، دل ذلك على عدم الاستقلال أو على أن السلطات النقدية تشارك السلطات المناقدية تشارك السلطات المائية أهدافها. أما إذا كان البنك المركزي لا يقوم بتمويل العجز (0 = 18) كان ذلك إشارة إلى استقلاله عن وزارة المائية. ونتقل الآن إلى اختبار الفرض الأول.

ينص الفرض الأول (فرض التبعية) على أن خضوع السلطات النقلية لنفوذ السلطات المالية بجعل المجز المالي معددات المسار الزمني للقاعدة النقدية . وتعني هذه التبعية أنه إذا تحدد إجمالي المجز المالي ومقدار مساهمة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في تمويله فإن الباقي ، ويعرف باسم العجز الصافي ، يلزم أن يقوم البنك المركزي بتمويله عن طويق الإصدار النقدي الجديد بصرف النظر عن أية أوضاع أخرى في الاقتصاد قد لا تتطلب مثل هذه الزيادة في القاعدة النقدية كالتضخم المحلي أو الاختلال الخارجي . ويترتب على ذلك أن يصبح هذا المجز من وجهة نظر السلطات النقدية أحد المعطيات: ويتطلب اختبار هذا الفرض تقدير المعادلة (م ـ 2) . وبعمل ذلك للفترة 1961 - 1985 كانت النتائج كيا يلى 1965:

 \hat{dH} = - 141.000 + 0.369 O + 0.411 D (- 1.713) (2.710) (12.714) \hat{R}^2 = 0.900 DW = 1.771 \hat{R}^2 = 0.891 DF = 22

واستنادا إلى المعايير الإحصائية ، فإن أداء المعادلة يعتبر جيدا . فالقيمة المقدرة لكل من المعلمتين $_{\rm B}$ و و و تقع داخل المدى المتوقع لهما وهو الصغر والواحد الصحيح . وتختلف هاتان المعلمتان جوهريا عن الصفر عند مستوى معنوية 1/ كما يتضح من النسب ت المدكورة بين قوسين أسفل كل معلمة $^{\rm B1}$. ويشير معامل التحديد $^{\rm B2}$ إلى أن التغيرات المشوحة من تغيرات القاعلة النقدية تبلغ $^{\rm B2}$ وهي نسبة مرتفعة . ويقوم مؤشر دربن واتسون $^{\rm B2}$ معادلة الانحدار . ويهمنا الأن أن نحداد مقدار ما أسهم به كل متغير من المتغيرات المستقلة حديا في شرح سلوك القاعدة نحدد مقدار ما أسهم به كل متغير من المتغيرات المستقلة حديا في شرح سلوك القاعدة في غليد المسار الزمني لهذه القاعدة . ويمكن استخدام المعادلة التالية لهذا الغرض $^{\rm B2}$ المادلة التالية لهذا الغرض $^{\rm B3}$ ($^{\rm C}$ - $^{\rm B4}$) : (Theil, 1971: 181)

حيث (MG هي مقدار المساهمة الحدية للمتغير المستقل افي شرح تغيرات القاعدة النقدية ، PB معامل التحديد، إلا النسبة ت الخاصة بالتغير المستقل ا، PG درجات الحرية . ويتضع من هذه المعادلة ، أن الاستناد فقد إلى قيمة المعلمة الخاصة بجنغير مستقل معين لتحديد أهميته النسبية في تجديد سلوك المتغير التابع قد يكون مضللا ، إذ العبرة بنسبة هذه المعلمة إلى الخطأ المعياري ، أو بعبارة أخرى بالنسبة ت . وبتطبيق هذه المعادلة ، وجد أن تطورات ميزان المدفوعات تسهم فقط بشرح ما نسبته 23.4% من تغيرات القاعدة النقدية ، يبئي أسهم العجز المالي بشرح 87.4% من هذه التغيرات . أما الباقي ، وقدره (90 - 73.48 عقيرين هذين المتغيرين (71) . ويتضح من ذلك ، أن المساهمة الحدية للعجز المالي في تغيرات القاعدة النقدية تزيد عن عشرين ضعفاً عا أسهمت به تطورات ميزان المدفوعات . ومن شم ، فإن المسار الزمني للقاعدة المتلدية يتحدد أساسا بأحوال العجز أو الفائض في الميزانية العامة (10) . وهذا المدلى يدعم الاعتقاد السائد بأن سبب النمو في العرض النقدي هو العجز المالي المتزايد ، وأن المسيطرة على الرصيد التقدى تستوجب بالدرجة الأولى السيطرة على المجز المالي .

وتشير معلمة ميزان المدفوعات (0,369) إلى أن السلطات النقدية في مصر تسمح لتطورات ميزان المدفوعات أن تؤثر على القاعدة في حدود الثلث فقط، أما ثلثا هذه التطورات فيتم تعقيمه. وكيا سيتضع فيها بعد، فإن ذلك لا يمثل السلوك الفعلي للسلطات النقدية، وأن ما تظهره المعادلة الحالية إنما هو استجابة مشوهة ناتجة عن الضغوط التي يخلقها العجز المالي. ويرجِّح ذلك أمران: الأول، أن البنك المركزي المصري ليس مجهزا فنيا بالأدوات النقدية الفعالة لمواجهة آثار العجز الخارجي على القاعدة النقدية. والثاني، أنه حتى إن توافرت لديه هذه الأدوات، فإن المشاكل التي يعانيها الاقتصاد المصري بسبب نقص النقد الأجنبي تجعل السلطات النقدية تولي اهتمامها لوقف نزيف الاحتياطيات الدولية، لهذا تسمح للعجز الخارجي أن يؤثر على القاعدة النقدية.

النموذج وفرض الفعالية

اتضح لنا ما سبق أن تطورات القاعدة النقدية تتحدد بشكل أساسي بأحوال العجز أو الفائض في الميزانية العامة للدولة. ونود الآن أن نختبر ما إذا كان تضاؤل سيطرة السلطات النقدية على هذه القاعدة قد أضر بالأهداف المحلية للسياسة النقدية، والتي تتمثل في النمو الاقتصادي والتوظف الكامل واستقرار الأسعار. وبالتحديد، هل ترتب على ذلك إضعاف الصلة بين هذه الأهداف وتطورات القاعدة النقدية بحيث لم تعد تلعب دورا مؤثرا في سلوك هذه القاعدة مع وجود العجز؟ ولاختبار هذا الفرض، نحتاج إلى تعديل دالة رد الفعل التي تمثلها المعادلة (م ـ 2) بحيث تشتمل على الأهداف المحلية للسياسة النقدية (اا)، وبعط, ذلك نجد أن(20)

$$dH = c_0 + c_1 \dot{Y} + c_2 \dot{M} + c_3 \dot{P} + c_4 O + c_5 D \qquad (4 - \rho)$$

حيث ٧ هي معدل النمو ١٨ معدل توظيف الموارد، ٥ معدل التضخم المحلي، أما باقي المتفيرات فكما سبق تعريفها. ولما كانت قرارات السياسة النقدية التي تحدد أنماط تمويل العجز المالي تتخذ قبل أن تكتمل المعلومات عن هذه الأهداف المحلية، فالبيانات عن معدل النمو على سبيل المثال لا تتوفر إلا بعد انقضاء فترة، لهذا فإن البيانات الموجودة على يمين المعادلة (م ـ 4) باستثناء العجز المالي والتغير في صافي الأصول الأجنبية (ميزان المدوعات) يتحتم النظر إليها باعتبارها تنبؤات واضعي السياسة. ويمكن تمثيل عملية تكوين التنبؤات بقيمة المتغير × على النحو التالي: (دارات التغير على النحو التالي: عدلية النحو التالي: عدل المعلمة المتغير × على النحو التالي:

حيث تمثل ₁₋₁ X قيمة المتغير X المتوقعة عن الفترة 1 والتي تتحدد خلال الفترة ¹⁻¹، ₁₋₁ مجموعة المعلومات المستخدمة في التنبؤ، أما E فهي دليل التوقع . وبذلك تكون X أ₁₋₁ هي القيمة المتنبأ بها للمتغير X في ضوء مجموعة المعلومات المتوفرة في الفترة 1-1.

وسوف نفترض فيها يلي أن واضعي السياسة النقدية يتمتعون بمقدرة على التنبؤ الصحيح وذلك من خلال الاستخدام الكفي لكل المعلومات المتوفرة لديهم. ويقصد بالاستخدام الكفي (Minford & Peel, 1986: 5) يكون التوزيع الاحتمالي المتوقع للنتائج المستقبلية متطابقا مع التوزيع الاحتمالي الفعلي لهذه النتائج في ضوء المعلومات المتوفرة. بعبارة أخرى، سوف نفترض أن: X+ + X-1. ومعنى ذلك أن القيم الحقيقية في الفترة 1 تؤخذ على أنها تنبؤات واضعي السياسة خلال الفترة 1-1.

والانتقاد الرئيسي الموجه إلى هذا الأسلوب في تكوين التوقعات هو افتراضه أن لدى واضعي السياسة معلومات كثيرة عن التحركات المتوقعة وغير التوقعة في أهداف السياسة . وهذا الافتراض، كما يقول (1987: 1987) Demopoutos et al. (1987: 1033) المتغيرات الرقابية (الأدوات) ثابتة خلال الفترة بأكملها. إذ كيف يتأن لواضعي السياسة معرفة قيم الأهداف في بداية الفترة عندما يتم تحديد المتغيرات الرقابية؟ ونخرج من ذلك بأنه إذا كانت المتغيرات الرقابية تخضع للتعديل في كل مرة تتوفر فيها معلومات جديدة عن أهداف السياسة ، فإن هذا الافتراض يكون مقبولا. ولما كانت الدراسة الحالية تستخدم بيانات سنوية ، وكانت المتغيرات الرقابية خلال السنة تتمتع ببعض المرونة حيث يستطيع واضعو السياسة تعديلها ، فقد يبدو من الأنسب في هذه الحالة ألا نرفض هذا الافتراض الحاص بتكوين التوقعات مالم تتوافر مبررات إضافية لذلك. بعبارة أخرى، صوف نطبق الحاص بتكوين التوقعات مالم تتوافر مبررات إضافية لذلك. بعبارة أخرى، صوف نطبق هذا الأسلوب على دراستنا مفترضين أن السلطات النقدية تتبعه في تكوين توقعاتها. ويترتب على ذلك أن تدخل جميع المتغيرات إلى دالة رد الفعل التي تمثلها المعادلة (م ـ 4) بقيمها في الفترة 1، أي عن الفترة الحالية .

وقبل الانتقال إلى استخدام المعادلة (م-4) في اختبار الفرض الثاني (فرض الفعالية) يهمنا تحديد الإشارات المتوقع أن تأخذها المعلمات الجديدة، وبالتحديد إشارات مه وجه و وي وي . إن تحقيق الأهداف المحلية الثلاثة - النمو والتوظف واستقرار الأسعار - يتطلب أن تكون تغيرات القاعدة النقلية في اتجاه عكسي لحركة هذه الأهداف. ويعني ذلك أن تكون تغيرات القاعدة النقلية في اتجاه عكسي لحركة هذه الأهداف. ويعني ذلك أن تكون الإشارات المتوقعة لهذه المعلمات الثلاث سالبة. وتفسير ذلك أن زيادة القاعدة النقدية يكن أن تعمل على زيادة الإنتاج والتوظف من خلال تأثير الرصيد النقدي على مستوى الطلب الكلي وذلك بفرض وجود طاقات عاطلة. فمن المعروف أن الرصيد النقدي هو أحد العوامل المحددة لمستوى الطلب الكلي في الاقتصاد. وحين تكون هناك موارد عاطلة، فإن العرض الكلي يمكن أن يستجيب لتغيرات الطلب النهائي. ولكن استجابة المرض أقتصاد مغلق - تتوقف على وضع العمالة في الاقتصاد، وورجة استخدام رأس المال، والمستوى التكنولوجي. ففي حالات التوظف الكامل، أو حين يكون التوظف مقيدا بللتاح من رأس المال الثابت في الوقت الذي تتطلب فيه التكنولوجيا المستخدمة امتزاج العناصر الإنتاجية بنسب ثابتة، فإن تغيرات الطلب الناشئة عن تغيرات القاعدة النقدية موف تؤثر فقط على الأسعار بدلا من التوسع في الإنتاج المحلي وتخفيض معدل الماطالة، ويستازم علاج التضخم في هذه الحالة تخفيض القاعدة النقلية.

: ويتقدير المعادلة (م ـ 4) عن الفترة 1981 - 1985 كانت النتائج كالتالي \hat{P} (0.395) \hat{P} (0.395) \hat{P} (0.422 D (2.048) \hat{P} (2.048) \hat{P} (2.048) \hat{P} (2.777) \hat{P} (2.777) \hat{P} (2.048) \hat{P} (3.777) \hat{P} (3.777) \hat{P} (3.777) \hat{P} (4.777) \hat{P} (4.777) \hat{P} (5.777) \hat{P} (6.777) \hat{P} (6.777) \hat{P} (6.777) \hat{P} (6.777) \hat{P} (6.777) \hat{P} (7.777) \hat{P} (7.777)

وتشير هذه التتاتيج إلى أن أداء السلطات النقدية ينسجم مع هدف رفع معدل النعو الاقتصادي، إذ يؤدي انخفاض معدل النعو إلى زيادة القاعدة النقادية (الإشارة سالبة). إلا أن معلمة معدل النمو لا تختلف جوهريا عن الصغر إلا عند مستوى معنوية مرتفع يصل إلى 11. كيا تدل النتائج أيضا على أن هذه السلطات لا تستجيب بما يفضي إلى تحقيق هدف التوظف الكامل. بل إن هذه الاستجابة تتعارض وتحقيق ذلك الهدف، حيث كانت المعلمة المقدرة موجبة لكتها لا تختلف جوهريا عن الصفر. وبالنسبة لهدف استقرار الأسعار، فتتضمن النتائج ما يدل على أن السلطات النقدية تستجيب بشكل سليم وجوهري بما يساعد على علاج التضخم، حيث كانت معلمة معدل التضخم سالبة ومختلفة جوهريا عن الصفر عند مستوى معنوية 5٪.

ويلاحظ أن دخول الأهداف المحلة الثلاثة للسياسة النقدية إلى دالة رد الفعل لم يغير امن جوهرية أثر كل من العجز المالي وميزان المدفوعات. كيا أن العجز المالي لا يزال هو أكثر امن جوهرية أثر كل من العجز المالي وميزان المدفوعات. كيا أن العجز المالي لا يزال هو المتغير مقارنة بالنسب الأخرى. وكيا أشارت النتائج، فقد ترتب على وجود العجز المالي بهذه الصفة في دالة رد الفعل أن أصبحت السياسة النقدية لا تسهم جوهريا في رفع معدل النمو الاقتصادي أو في علاج مشكلة البطالة. بعبارة أخرى، أدت سيطرة العجز المالي على غو القاعدة النقدية إلى إضعاف الصلة التي تربط بين تلك الأداة الرقابية وهذين الهدفين. وعلى الرغم عما يعتقده الكثيرون، فإن السياسة النقدية رغم الضغوط التي يخلقها العجز الملكي تحاول مكافحة التضخم كأمر واقع يعاني منه الاقتصاد المصري إلى إن جذوره ليست نقدية، وإنما هيكلية تعود إلى التشوه البناني وقصور علاقات الشابك بالهيكل الاقتصادي وعدم تكامل عناصره وضعف أداء وإنتاجية قطاعاته الاقتصادية وعدم استجابتها تلقائيا للزيادة في الطلب بشكل مستمراك!

النموذج وفرض الكمية

لاشك أن تمويل العجز الصافي، بما يترتب عليه من نمو القاعدة النقدية، ينسجم مع مقتضيات علاج البطالة ورفع معدل النمو الاقتصادي، إلا أنه يتعارض مع متطلبات عاربة النضخم وتحقيق التوازن الخارجي. ورغم أن النتائج السابقة قد أوضحت أن استجابة السلطات النقدية تجاه التصخيح، استجابة السلطات النقدية وفي الاتجاه الصحيح، إلا أنه يعتقد أن تزايد المجز المالي مع فقدان السلطات النقدية لاستقلالها يضع ضغوطا كبيرة على هذه السلطات، وبدونها يمكن لأدائها أن يكون أفضل. وهذا الاعتقاد هو ما نود اختياره في هذا الجزء تحت اسم (فرض الكمية)، ومؤداه أن الضرر الذي يلحق بأداء السلطات النقدية لا يتوقف على مستوى العجز المالي، وإنما على مقدار النغير فيه.

وهناك طريقتان لاختبار هذا الفرض: الأولى، ببعمل المعلمات ، حتى ، ه في المعادلة (م ـ 4) تتغير طرديا مع حجم التغير المطلق في العجز المالي. أما الثانية، فتفترض أن التمديل المغربي المعديل المغربي المعديل المغربي المعديل المغربي المعديل المغربية تتوقف سرعتها طرديا على حجم التغير المطلق في العجز المالي. وسوف نستمين بالطريقة الأولى في اختبار فرض الكمية حيث أن درجة التجميع الزمني في الميانات المستخدمة عالية، فالبيانات سنوية، ويعني ذلك أن عملية التعديل التي تخضع لها القاعدة النقدية استجابة للتغير في أهداف السياسة النقدية تكون قد اكتملت في خلال السنة. وطبقا لهذه الطريقة، فإن معلمات المعادلة (م ـ 4) تكتب كما يلى:

 $c_i = r_{iO} + r_{i1} (1-e^{-idDi})$, i = 1,2,3,4

حيث idDI مقدار التغير المطلق في العجز المالي. ويلاحظ أنه إذا لم يتغير مستوى العجز المالي ($e^0 = 1$)، فإن $c_i = r_{i0}$. وإذا كان التغير المطلق في العجز يقترب عما لا نهاية $e^{-0} = 0$)، فإن $r_{i0} + r_{i0} + r_{i0}$. أما حين يكون التغير المطلق في العجز أكبر من الصفو وأقل مما لا نهاية، فإن هذه المحادلة غير الخطية يمكن تقريبها خطيا باستخدام العلاقة التالية $r_{i0} = 0$ (Marquez, 1985: 44-45):

$$e^{-idDl} = \sum_{j=0}^{\infty} (-|dD|^{j})/j! = 1 -|dD|$$

وبعمل ذلك، تصبح معادلة المعلمات كما يلى:

$$c_i = r_{i0} + r_{i1} |dD|, i = 1.2.3.4$$
 (5 - ?)

ويمكن تفسير هذه المعادلة على أن الاستجابة الظاهرية للسلطات النقدية (تمثلها المعلمة G) هي محصلة استجابة السلطات دون ضغوط (يمثلها الجزء الثابت Gi) مضافا إليها أثر الضغوط الناشئة عن التغير في الالتزام بتمويل العجز (يمثله الجزء المتغير GirkuD).

وبينها تكون للجزء الثابت io في المعادلة (م ــ5) نفس إشارة c، فإن الأمر يقتضي على ضوء ماقيل عن انسجام وتعارض تمويل العجز الصافي مع أهداف السياسة النقدية، أن تتفق إشارة r₁₁ مع إشارة r₁₀ حين يكون هناك انسجام ، وأن تختلف الإشارة بينهما حي*ن* يقع التعارض . لهذا، فإننا نتوقع أن تكون إشارة المعلمات في المعلدلة (م ــ5) كيا يلي :

وبالتعويض عن معلمات المعادلة (م _4) بما تساويه في المعادلة (م _5)، نحصل على المعادلة التالية:

$$dH = c_0 + \{r_{10} + r_{11} | dD| \} \dot{Y} + \{r_{20} + r_{21} | dD| \} \dot{M}$$

$$+ \{r_{30} + r_{31} | dD| \} \dot{P} + \{r_{40} + r_{41} | dD| \} O$$

$$+ c_5 D \qquad (6-c)$$

وبتقدير هذه المعادلة عن الفترة 1961 - 1985، كانت النتائج على النحو التالي:

$$\begin{split} \hat{\text{dH}} &= 12.683 + \{ -554.322 - 3.474 \mid \text{dD} \mid \} \; \dot{Y} \\ & (0.091) & (-0.290) & (-0.929) \\ & + \{ -380.060 + 1.929 \mid \text{dD} \mid \} \; \text{M} \\ & (-0.338) & (0.618) \\ & + \{ -2793.749 + 7.320 \mid \text{dD} \mid \} \; \dot{P} \\ & (-1.866) & (1.911) \\ & + \{ 0.752 - 0.00052 \mid \text{dD} \mid \} \; \text{O} \\ & (2.014) & (-1.142) \\ & + 0.377 \; \text{D} \\ & (6.566) \\ & \text{R}^2 = 0.941 \quad \text{DW} = 1.722 \\ & 52 = 0.906 \quad \text{DF} = 15 \end{split}$$

ولأن اهتمامنا في هذا الجزء ينصب على اختبار فرض الكمية، فإن التركيز في استخلاص النتائج التي تتضمنها هذه المعادلة سيكون فقط على الأجزاء الثابتة والمتغيرة المعلمات أهداف السياسة النقدية الأربعة. وقبل أن نقوم بذلك يهمنا أن نشير إلى أن العجز المالي، رغم ما أدخل على دالة رد الفعل الأصلية (المعادلة م - 2) من تعديلات، لا يزال يلعب الدور الأسامي في تحديد مسار القاعدة النقدية. ثم أن هذه التعديلات قد ساحدت على الوصول إلى القيمة المناصبة لما يساهم به البنك المركزي في تحويل العجز وهي 37.7٪، كما يشير إلى ذلك الجدول رقم (1). وفياطي النتائج المستخلصة من تقديرات المعادلة (م-6):

 يتضح من الأجزاء الثابتة للمعلمات المقدرة، أي ٢١٥، أن استبعاد الضغوط التي تضعها تغيرات العجز المالي على السلطات النقدية، والتي تمثلها الأجزاء المتغيرة من هذه المعلمات يؤدي إلى تحسن أداء هذه السلطات بصفة عامة. وبالتحديد، فإن استجابة السلطات النقدية لهذف التوظف الكامل أصبحت في الاتجاه الصحيح (20 سالبة)، كما أن استجابة السلطات لهذف استقرار الأسعار غلت أقوى وأكثر جوهرية. ورغم ذلك، فإن رد فعل السلطات لهذف النمو الاقتصادي بدون العجز المالي يعتبر أضعف عما هو مع وجود المجز. واحتكاما إلى النسب ت، يمكن القول أن البنك المركزي المصري لا يولي جميع أهداف السياسة النقدية الاهتمام نفسه فالتركيز ينصب أساسا على تحقيق التوازن الخارجي واستقرار الأسعار. أما بالنسبة للنمو الاقتصادي والتوظف الكامل فاستجابة السلطات النقلية لا تختلف جوهريا عن الصفو.

2) باستبعاد ما يحدثه العجز من تشويه لردود فعل البنك المركزي، يلغ الجزء الثابت من معلمه ميزان المدفوعات 0.752. ولما كان لا يختلف جوهريا عن الواحد الصحيح، ففي ذلك دليل على أن السلطات النقدية في مصر تسمح لكامل تطورات ميزان المدفوعات أن تؤثر على القاعدة النقدية سواء كان ذلك عن عمد أو لأنها غير مجهزة بأدوات التعقيم. ويتضح من تقديرات المعادلة (م ـ 6)، أن تغيرات العجز المالي هي المسؤولة عن ظهور التعقيم الجزئي الذي وجد عند اختبارنا لفرض التبعية.

8) باستثناء ما يخص هدف التوظف الكامل، فإن الجزء المتغير من المعلمات المقدرة، أي باستثناء ما يخص هدف التوظف. ويدل ذلك على أنه بينها يعزز التغير في العجز المالي من استجابة السلطات النقدية لهدف النمو الاقتصادي، إلا أن ذلك يضر بأهداف التوظف الكامل واستقرار الأسعار والتوازن الخارجي. ويمكن تفسير تعارض تزايد العجز وتحقيق التوظف الكامل بأن جانبا كبيرا من الإنفاق الاستثماري الحكومي خاصة في فترة ما بعد الانفتاح تم على مشروعات كثيفة رأس المال تسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي، لكنها لا تخلق فوص عمل بشكل مباشر. وأهم هذه المشروعات مشروعات البنية الأساسية التي استهدفت سياسة الانفتاح تطويرها لتكون عنصر جذب للاستثمارات الأجنية.

4) لما كان الجزء المتغير من معلمة التضخم موجباً ويختلف جوهريا عن الصفو عند 5/، فإن ذلك يؤكد أن مسؤولية حدوث التضخم تقع على السلطات المالية لا النقدية . ومن التفسيرات الهيكلية التي تربط التضخم بالإنفاق الحكومي ما يعرف باسم، «تضخم الإنتاجية» فبسبب بطء نمو الإنتاجية في القطاع الحكومي مقارنا بالقطاع الخاص، ينخفض معدل نمو الإنتاجية المتوسطة في الاقتصاد ككل خاصة إذا كان هذا القطاع كبيرا نسبيا . وجزئيا لا يظهر الأثر التضخمي حيث أن ناتج هذا القطاع ككل لا يباع في السوق ولكنه يمرًّل عن طريق الضرائب . ومع ذلك، فبقدر ما يتم اللجوء إلى الضرائب غير المباشرة يرتفع المستوى العام للأسعار بعيث ينشأ التضخم كتتيجة مباشرة لهبوط الإنتاجية في القطاع الحكومي .

الخلاصية

اهتم هذا البحث بناء نموذج يصور الكيفية التي تستجيب بها السلطات النقدية ، مستخدمة تغير القاعدة النقدية ، لتطورات أهداف السياسة النقدية . ولقد تم توسيع النموذج ليشتمل على العجز المالي بحيث يظهر آثار السياسة المالية على القاعدة النقدية . ويستند بناء النموذج على ثلاثة مفاهيم أساسية هي قيد الميزانية العامة ومتطابقة التغير في المقاعدة النقدية ودالة رد الفعل ، ويفترض أن السلطات النقدية تسيطر على القاعدة النقدية أو أن باستطاعتها السيطرة عليها إذا ما أرادت ذلك . واستهدف النموذج اختبار ثلاثة فروض: الأول، أن العجز المالي هو أهم محددات المسار الزمني للقاعدة النقدية (فرض النمية) . والثاني، أن ما يترتب على ذلك من تقليل سيطرة السلطات النقدية يضر بأداء هذه السلطات (فرض الفعالية) . والثالث، أن مقدار الضرر الذي يلحق بهذا الأداء يتوقف على مقدار التغير في العجز وليس على مستواه (فرض الكمية) .

واتضح من اختبار هذه الفروض الثلاثة، أن السياسة المالية تلعب دورا أساسيا في عمد والفايات التي تدار بها السياسة المتدية في مصر والفايات التي تستهدف هذه السياسة تحقيقها. وترتب على ذلك انتقاص مقدرة السلطات النقدية في السيطرة على القاعدة النقدية وتوجيهها بما يخدم أهداف الاقتصاد المصري من نمو وتوظف واستقرار للأسعار وتوازن خارجي. كما اتضح أن هذه الأهداف تحظى باهتمام متفاوت من البنك المركزي، حيث يتجه معظم الاهتمام إلى تحقيق التوازن الخارجي واستقرار الأسعار. فالبنك المركزي يسمح لتطورات ميزان المدفوعات أن تؤثر على القاعدة النقدية، ويحاول مكافحة التضخم. ومن ثم، فإن بقاء التضخم يعتبر بالدرجة الأولى مسؤولية القطاع الحكومي، وهذا يجعل النجاح في علاجه متوقفاً على سلوك السلطات المالية.

إن تواجد سياسة نقدية فعالة في الوقت الذي يتواجد فيه نظام مالي يتسم بوجود عجز كبير ومستمر أمر غير جائز أن مجدث لفترة طويلة. ويوضح التاريخ أن الأمر الأكثر حدوثا هو أن تخضع السياسة النقدية لمتطلبات السياسة المالية وليس العكس. ورغم ذلك، فإن القول بضرورة استقلال السلطات النقدية عن السلطات المالية لزيادة فعالية هذه السلطات في التعامل مع المشاكل الاقتصادية يعتبر أمرا غير مقبول لسبين: الأول، أنه حتى أكثر البنوك المركزية استقلالا لايستطيع أن يرفض إعطاء الشرعية للتوسع المالي إلى الأبد. والثاني، أن تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع هو مسؤولية مشتركة لجميع الأطراف النقدية والمالية، وهذا مجتم وجود تنسيق بينها.

ومن ثم، لا وسيلة لرفع فعالية السلطات النقدية إلا بتخفيض العجز المالي أو تدبير موارد حقيقية لتمويله. ولهذا، لابد من (أ) الحد من الإسراف في إنفاق الأموال العامة، وإحكام الرقابة على الإنفاق. (ب) العمل على تخفيض الدعم السلعي عن طريق تطوير الإنتاج وزيادة كفاءته بحيث تنخفض الأسعار الاقتصادية إلى مستوى الأسعار الاجتماعية كتتيجة لتخفيض التكلفة. (ج.) ترشيد الإنفاق الاستثماري من خلال مراجعة مكونات التكاليف ومتابعة تنفيذ المشروعات والالتزام بالبرامج الزمنية لتنفيذها. (د) تشجيع القطاع الخاص على المزيد من توظيف مدخراته في مجال الاستثمار، بحيث تقل الحاجة إلى الاستثمار الحكومي. (ه.) تحسين كفاية الجهاز الضريبي بما يكفل القضاء على ظاهرة التهرب وتحصيل المتأخرات.

ملحق البيانات ومصادرها

تم الحصول على البيانات الحام لهذه الدراسة عن الفترة 1961 -1985 ، وذلك من (1988) IMF وهي بالتحديد:

- 1) صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى المصرى (line 11 line 18 c).
- 2) صافى مديونية القطاع الحكومي لدى البنك المركزي المصرى (line 12a line 16d).
 - الناتج المحل الإجمالي بالأسعار الجارية (line 99b).
 -) الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (1981/80 = 100) (line 64).

أما فيها يتعلق بالعجز الإجمالي بالميزانية العامة فقد تم تجميع بياناته من عدة مصادر مختلفة أهمها نشرات البنك الأهل المصرى .

ولقد استعملت هذه البيانات في إنشاء البيانات التي استخدمت في تقدير المعادلات (م ـ 2)، (م ـ 4)، (م ـ 6) والتي تظهر بالجدول (2) وذلك على النحو التالي :

 (وصيد ميزان المدفوعات) = التغير في صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي المصري.

dc (المجز المالي الصافي) = النفر في صافي مديونية الفطاع الحكومي لدى السرى.

dH (التغير في القاعدة النقدية) = رصيد ميزان المدفوعات + العجز المالي الصافي.

و (المجز المالي الإجالي)
 إجالي الإنفاق التغدي الحكومي ناقصاً إجالي
 الإيرادات التقدية الحكومية.

أمدل توظيف الموارد) = نسبة الناتج المحلّي بالاسعار الثابتة إلى اتجاهه
 العام ناقصا واحد، حيث تم حساس الاتجاه

بإجراء انحدار الناتج بالأسعار الثابتة على الزمن كدالة خطية.

﴿ (معدل التضخم المحلي) = التغير في لوضاريتم الرقم القيامي السعار
 المستهلكين

جدول رقم (2) البيانات المستخدمة في التقدير (مصر 1961 - 1985)

1dD1	P	M	Ý	D	0	dН	السنة
6	0,007	0,032	0,052	229	25-	41-	1961
14	0,028-	0,039	0,064	243	29-	30 -	1962
62	0,007	0,087	0,100	305	7-	69	1963
51	0,034	0,113	0,080	356	29-	35	1964
107	0,138	0,075	0,022	249	10-	29	1965
10	0,087	0,012	0,005-	239	23-	12 -	
24	0,008	0,021-	0,024	263	26-	26 -	1966
63	0,013	0,068-	0,007	330	0	34	1967
17	0,034	0,092-	0,029	347	6-	13	1968
55	0,037	0,062-	0,089	292	27-	9-	1969
1	0,031	0,040-	0,079	291	76-	4-	1970
58	0,021	0,048-	0,049	349	15	91	1971
223	0,041	0,114-	0,016-	572	24	173	1972
53	0,104	0,158-	0,006	625	38-	111	1973
585	0,092	0,090-	0,133	1210	540-	15 -	1974
55	0,098	0,003-	0,147	1265	159-	78 -	1975
149	0,109	0,022	0,082	1414	443-	166 -	1976
839	0,105	0,038	0,071	2253	1721-	525	1977
1160	0,095	0,150	0,159	3413	120-	1321	1978
231	0,188	0,106	0,017	3182	551	855	1979
1311	0,099	0,062	0,015	4493	740	2605	1980
352	0,139	0,023	0,018	4845	185-	2221	1981
168	0,149	0,035	0,069	5013	825	2512	1982
387	0,157	0,005-	0,017	5400	60-	1475	1983
174	0,125	0,027-	0,034	5574	205	1923	1984
						1923	1985

المصدر: حسبت بمعوفة الباحث من المصادر السابق الإشارة إليها.

66 الموامش

- طور (1979; 1984) Barro (1979; 1984) تموذجا يكون فيه الاقتراض وسيلة لتقليل القيمة الحالية لتكلفة تحصيل الضرائب.
- يكن لمدل الفائدة العالمي أن يؤثر على القاعدة التقدية من خلال تأثيره على إمكانية الاقتراض من الحارج. فعندما يرتفع معدل الفائدة العالمي وتزداد بالتالي تكلفة الإفتراض من الحارج قد تجد الحكومة أن من الأفضل اللجوء إلى البنك المركزي.
- (3) أمكن تحديد ذلك بالمعادلة $(F 1) \cdot (A 1) \cdot (A 1) = 1 c_+^+ 1$ هي الفترة التي تنقضي حتى يتحقق الترازن، A = A = A = A = A هي الإيرادات العامة في السنة A = A = A = A معدلات نمو الإيرادات والإنفاق على التوالي وقد تم حساب هذه المعدلات باستخدام البيانات المتاحة في: A = A = A = A (Country Profile: Egypt, 1987 A = A = A) المتاحة في: A = A = A = A
- الائتمان الممنوح من البنك المركزي للقطاع الحكومي، طبقا لهذه الدراسة، عبارة عن التغير في
 صافي حقوق البنك المركزي تجاه الحكومة، أي هو الفرق بين حقوق والتزامات البنك قبل
 الحكمة.
- إمكان البنوك التجارية أن تحول القاعدة المتقدية إلى عرض نقدي أكبر عن طريق المضاعف النقدي وذلك بإمداد الجمهور والشركات بالائتمان. ولذلك يمكن القول أن العرض النقدي ناقصا القاعدة المقدية يساوي الائتمان الممنوح للقطاع الحاص (368 - 567 :368).
- إذا كان المضاعف النقدي مستقرا أو يمكن التبرُّ به ، فإن التغيرات في H تحدد التغيرات في العرض النقدي .
- جوهر هذا المفهوم هو أن الرصيد النقدي للدولة يمكن اعتباره بناء يقوم على قاعدة نقدية. وتعرف القاعدة التقدية أيضا باسم والنقود ذات القوة» و والنقد الإحتياطي».
- 8) تجدر الإشارة إلى أن تغيرات الفاصدة المقابلة المقابلة للتغير في صافي الائتمان الحكومي (انظر الملحوظة رقم 4) تتحدد في بداية كل فترة زمنية، بينا تغيراتها المقابلة لرصيد ميزان المدفوعات تتحدد في نهاية الفترة الزمنية بعد أن تكون المعاملات الحارجية للدولة قد تحد ,Cojes - Suarez
 444)
- و) يشير (1980:391) إلى أن من أهم الحصائص المحلية لعملية التراكم الرأسمالي التي تتم في أطراف الاقتصاد العللي هو اضطلاع الدولة بالعب، الأكبر من الاستثمارات في هذه الاقتصاديات بحيث أصبح العجز المالي الكبير والالتجاء إلى برامج التنبيت لمواجهة آثار هذا المجز على الطلب الكل خاصية شائمة بين دول الأطراف.
- (10) يمكن وصف الاقتصاد بنظام من المعادلات الهيكلية تتضمن كل منها عددا من المتغيرات بعضها يتحدد داخل النظام (متغيرات داخلية) وبعضها الأخر يتحدد خارج النظام (متغيرات داخلية) وبعضها الأخر يتحدد خارج النظام للمتغيرات الداخلية بدلالة المتغيرات الحارجية، فإن المعادلات الناتجة تعرف بمعادلات الشكل المختصر.
- لا يعني ذلك أن للبنك المركزي سيطرة كاملة على تميل العجز، إذ يكن للمؤثرات الأحرى التي تخرج من نطاق سيطرته أن تؤثر على العلاقة بين عجز الميزانية وغو القاعدة النقدية. فعل سبيل

- المثال، عندما يكون سعر الصرف ثابتاً، فإن التغيرات في صافي الأصول الأجنبية الثائجة عن الاختلالات الخارجية تؤثر أيضا على نمو القاعدة النقدية. ومع ذلك، فإن أسلوب الانحداد المتعدد المتبع هنا يسمح بالفصل بين أثر المجز المالي على القاعدة مع تثبيت مستوى الأصول الأجنبية.
 - 12) لا يعني فلك أن سعر الصرف لا يتغير، وإنما يعني أن تغيراته ليست أموا متكررا.
 - 13) تتمثل الأهداف الأخرى المحلية في النمو الاقتصادي، والتوظف الكامل واستقرار الأسعار.
- 14) في ظل ثبات أسعار الصرف، تضعار السلطات النقدية إلى التدخل في أسواق النقد الأجنبي للحفاظ على سعر صرف عملتها داخل الحدود المستهدفة لها. لهذا فإن الأثر الماش للتدخل هم تغيير مستوى القاعدة النقدية . وفي خياب آلية تلقائية تعمل على تعقيم هذه الأثار، فإن التمقيم يتم على نحو بطيء م يستخرق وقتا طويلا.
- المحرى الاعتبادية والمعادلات التي سترد، وجيعها تم تقدير معلماته باستخدام طريقة المربعات الصخرى الاعتبادية 2015، غشل 62 معامل التحديد وهو نسبة التغير المشروح في المتغير التابع إلى إجمالي التغير فيه، Fi2 معامل التحديد المصحح بدرجات الحرية ويستخدم للمقارنة بين المعادلات التي تفاوت فقط في عدد متغيراتها المستقلة، DW مؤشر درين. واتسون ويستخدم لاعتبار مدى جوهرية اختلاف معامل الارتباط الذابي بين بواقي معادلة الانحدار عن الصفر، PD درجات الحرية وهي الغرق بين عدد القراءات (25 قراءة)، وعدد المعلمات المقدرة في المعادلة. ويلاحظ أنه الأوقام بيا الحطال المعياري الحصار بين قوسين غشل النسبة ت وهي خارج قسمة المعلمة المقدرة على الحطال المعياري الحاصر جا.
- One-Tailed اختيارات المعنوية المستخدمة هنا ولاحقا هي اختيارات ذات طرف واحد One-Tailed.
 Tests
- 17) يلاحظ أن معامل الارتباط البسيط بين المتغير التابع وأحد المتغيرات المستقلة يساوي المساهمة الحديث لهذا المتغير المستقل مضافا إليها أثر الارتباط الحطي بين المتغيرات المستقلة .
- (18) من المنتظر مع دخول متغيرات مستقلة جديدة إلى معادلة الانحدار لاحقا أن ينخفض مقدار المستقد المستقدد المستقدد المستقد المستقدد المستقد ا
- (19) نذكر القارىء أن المعلمة مه في المعادلة (م _ 2) تمكس الأهداف المحلية للسياسة النقلية بعيث يكن الفول بان عمل وجه وجه وجه وجه وجه وجه الله يعني ذلك أن القيم المقادمة من المعادلة (م _ 4) لهاتين المعلمين الأخيرين مستسلوى مع قيمتيها المقدرين من المعادلة (م _ 2) خاصة إذا كانت المخيرات الجديدة ترتبط بالمتغيرات المستقلة القديمة، وهذا هو الأمر الأكثر احتمالاً.
- 20) تم قياس هذه المعدلات على النحو التالي P = dt rP, M= (Y-\text{Y}, \text{Y} = M, P-, M= \ ext{quall risk} معي الناتج المحلي الإحمالي بالأسمار الثابتة محسوبة من انحدار ك كدالة خطية في الزمن، P الرقم القيامي لاسعار المستهلكين، هما كه النابر. في اللوغاريتم الطبيعي (انظر ملحق البيانات ومصادرها). وهنا ينبغي أن نذكر أن التعريف السنيم نممل توظيف الموارد M كان يتطلب منا أن ننسب الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والناتج المحكن الوصول إليه

باستعمال كافة الموارد المتاحة إلى الأخير. ولكن نظرا لصعوبة قياس هذا الفهوم الأخير فقد استخدمنا الاتجاء الزمني للناتج المحلي الفعلي كمتفير عمثل Proxy لهذا المفهوم. ولا شك أن لهذا انعكاساته على جودة الناتج المتعلقة بهذا المتغير.

(21) بالإضافة إلى التفسيرين النقدي والهيكل للتضخم، يوجد التقسير الاجتماعية في الدولة دوم التضخم اعتمادا على مستوى ونطاق الصراع السياسي بين القوى الاجتماعية في الدولة دومن الجذور الاجتماعية للتضخم في مصر، يمكن الرجوع إلى (1983) awson ـ وتجدد الإشارة إلى أنه بغض النظر عن طبيعة التفسير المقدم للتضخم فلا بد من وجود توسع نقدي مصاحب من أجل أن يظهر هذا التضخم.

المصادر العربية

الخضراوي، ف.

1967 والعلاقة بين فائض السيولة المحلية وعجز ميزان المدفوعات في الدول النامية غير النفطية 1968 - 74.

المصادر الأجنبية

Akhtar, M.A. & Wilford, D.S.

1979 "The Influence of the United Kingdom's Public Sector Deficit on its Money Stock." Bulletin of Economic Research 31 (May): 3-13.

Argy, V. & Kouri, P.J.K.
 1974 "Sterlization Policies and Volatility in International Reserves". pp.
 209 - 230 in R.Z. Aliber (Ed.), National Monetary Policies and the International Financial System. Chicago: University of Chicago Press.

Barro, R.J.

1979 "On the Determination of the Public Debt." Journal of Political Economy 87 (October): 940-971.

1984 "The Behavior of U.S. Deficits." National Bureau of Economic Research Working Paper No. 1309 (March).

Buchanan, J.M. & Wagner, R.

1977 Democracy in Deficit: The Political Legacy of Lord Keynes. New York: Academic Press.

Dadkhah, K.M.

1985 "The Inflationary Process of the Iranian Economy, 1970 - 1980." International Journal of Middle East Studies 17 (August): 365 - 381.

Demopoulos, G.D., Katsimbris, G.M. & Miller, S.M.

1987 "Monetary Policy and Central-Bank Financing of Government Budget Deficits: A Cross-Country Comparison." European Economic Review 31 (July) 1023-1050. Dwyer, G.P. Jr.

1965 "Federal Deficits, Interest Rates, and Monetary Policy." Journal of Money Credit and Banking 17 (November): 655 - 690.

Economic Intelligence Unit. 1987/88 Country Profile : Egypt.

FitzGerald, E.V.K.

1980 "A Note on Capital Accumulation in Mexico: The Budget Deficit and Investment Finance." Development and change 11 (July): 391-417.

International Monetary Fund

1988 International Financial Statistics Yearbook, Washington, DC: IMF.

Kotlikoff, L.J.

1984 "Economic Impact of Deficit Financing." International Monetary Fund's Staff Papers 31 (September): 549-582.

Lawson, F.H.

1985 "Social Origins of Inflation in Contemporary Egypt." Arab Studies Quarterly 7 (Winter): 36-57.

Marquez, J.

1985 "Foreign Exchange Constraints and Growth Possibilities in LDC's." Journal of Development Economics 19 (September - October): 39 -57.

Minford, P. & Peel, D

1986 Rational Expectations and the New Macro-Economics. New York:

Basil Blackwell

Poole, W.

1987 Money and the Economy: A Monetarist View. London: Addison-Wesley.

Rojas-Suarez, L.

"Devaluation and Monetary Policy in Developing Countries: A General Equilibrium Model for Economies Facing Financial Constraints." International Monetary Fund's Staff Papers 34 (September): 439-470.

Tanzi, V., Blejer, M.I. & Teijeiro, M.O.

1987 "Inflation and the Measurement of Fiscal Deficits." International Monetary Fund's Staff Papers 34 (December) 711-738.

Theil, H.

1971 Principles of Econometrics. London: John Wiley.

مجلف دراسات الخليج والحزيرة الحربية



تعبدرعن تجامعته الكوبيت

دبشيش التحريثين د. بدرجاستم اليعقوب

اللار جامعتم الكوبيت - الشوبيخ

Y-AFFA3

هاتنب: PPVFIA SATIASE

£ 41 £ £ 9 4

- ه خجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة.
- * تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السناسية، الاقتصادية، الإحتماعية، الثقافية، والعلمية.
 - ه صدر العدد الاول في بناير ١٩٧٥.
 - تقوم المجلة باصدار ما يأتى:
- ا) مجموعة من المنشورات المتخصصية عن منطقة الخليج والجزيرة العربية.
- ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربمة.
- جـ) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.
- عقد الندوات التي تهم المنطقة أو المساهمة فيها واصدارها في كتب
- * يفطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع انحاء العالم.

الاشتراك السنوي بالمجلة.

- ا) داخيل الكويت: ٢ داء. ليلافيراد ١٢٠ داد للمؤسستات.
- ب) الدول العربية: ٢,٥٠٠ د.ك للإفراد ١٢,٠ د.ك للمؤسسات
- ج-) الدول الاجنبية: ١٥ دولاراً للافراد ١٠ دولاراً للمؤسسات.

جمَيع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآ قسي. س. ب: ١٧٠٧ - الحالديّة - الكوبيّد الرصر البريدي 72451

مقياس كمي مقترح لتحليل الادراك السياسي العربي دراسة في الادراك المصري للتهديد في أزمة 1967 (١١)

مصطفى علوي سيف كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ــ جامعة القاهرة

مقدمية

بدأ الاهتمام بدراسة الادراك والتصور وغير ذلك من الأبعاد النفسية المؤثرة في المعادات النفسية المؤثرة في المعادات الدولية منذ الخمسينيات من هذا القرن. ولقد أعطى:Boulding (1956: 1961) 391) 391) (391) وإذا ضحيا للادراك في أثره على صنع السياسة الخارجية حين قال وأن القرار السياسي المتحد الذي يمليه الموقف الذي تواجهه القيادة كما هو في الواقع، بل أنه، أي القرار السياسي ، يتحدد بدرجة أكبر وفقا لادراك القيادة للموقف المحيط به والمتغيرات المؤثرة فيه. ولقد تعددت النماذج الفكرية التي تركز على الادراك في تحليلها للأزمات الدولية. بيد أننا ننحو الى اعتبار الادراك واحدا من المتغيرات المؤثرة في تشكيل السلوك الدولي، دون مبالغة تجعل منه المتغير الأوحد ولاحتى المتغير الأكثر تأثيرا في مختلف المواقف.

ثمة عديد من العناصر التي تضاعل فتكون ادراك القيادة السياسية ومنها الخبرة الترخية للقيادة، والمصالح سواء كانت شخصية أو فترية أو طبقية، والايديولوجية ان وجدت، ونظام القيم الذي تملكه القيادة، وكذلك تيار المعلومات المتدفق الى القيادة بخصوص الموقف المحيط بها (ربيع، 1973: 234). وقد تغلب الخبرة الماضية على المعلومات الجديدة، وهنا يكون الادراك السياسي للقيادة جامدا ومنغلقا، حيث يستمر الإراك القديم سائدا دون أي تأثير للمعلومات الجديدة الخاصة بالموقف الجديد. ولكن قد تغلب المعلومات الجديدة على عنصر الخبره الماضية، وهنا يكون الادراك السياسي منفتحا يسمح باستقبال المعلومات الجديدة واستيعابها والاستجابة لما قد تعنيه من تطور وتغير يستزم تطوير الادراك القديم للمشكلة حتى يتلاءم مع التطور الجديد فيها. ويعتمد الأمر هنا على نظام القيم الخاص بالقيادة (Sprout & Sprout, 1961: 1961) فنظام القيم هو بمثابة

العدسة التي تسمح باستقبال المعلومات الجديدة من جانب القيادة السياسية أو برفض هذه المعلومات أو تعديلها وقبولها بشكل معدل. فاذا كانت قيم القيادة جامدة صعب استقبال المعلومات الجديدة المخالفة لتلك القيم، والعكس صحيخ (346 - 345 : 346). المحلومات الجديدة المخالفة لتلك القيم، والعكس صحيخ (346 - 345 : 345). الأعادة بالعياص تتفاعل اذن لتكون الادراك السياسي للقيادة الذي يمكن تعريفه بأنه وعي القيادة بالبيئة المحيطة بها (صليم، 1983). وقد يمكون ذلك الوعي أو الادراك سليها، وقد ينحوف عن الواقع الفعلي. وسوف نعتمد في تحليل ادراك القيادة السياسية للأزمة على وتحل المضمون، كأداة منهجية معتمدة في تحليل الادراك السياسي . وقد اعتمدت هذه الأداة من جانب مدرسة صنانفورد التي أصدرت مؤلفها عن استخدام تحليل المضمون في تحليل الأزمات الدولية وبخاصة في تحليل الازامات القيادات في تلك الأزمات (3).

واذ نلجاً الى تحليل الاحراك فان علينا التخلص من الانتقادات التي توجه الى المناهج الاحراكية في أدب العلاقات اللولية. وأول هذه الانتقادات أن أثر الاحراك في صنع القرار ضعيف. فقرار السياسة الخارجية يصنع في مؤسسات. ونحن لا ننكر دور المؤسسات لكننا لا نهمل أثر الاحراك في نفس الوقت اذ أننا ندرك أن اتخاذ القرار يتم من خلال شخص واحد لا بد وأن تنعكس ادراكاته على القرار الذي يتخذه. وثاني هذه الانتقادات أن المناهج الاحراكية تركز على متغير واحد أو ما يسمى Heduction Fallacy. اننا نواجه هذا الانتقاد برؤية منهجية شاملة تهتم ليس فقط بالمتغير الاحراكي ولكن ايضا بالمتغيرات السلوكية والمؤسسية والبيئية في تحليل الأرمة. وثالث هذه الانتقادات يتجه الى عملية قياس الاحراك، اذ يكن لصانع القرار، في رأى البمض، أن يتعمد تزييف ادراكه في أقواله المنشورة. ونحن نسلم أن ذلك التزييف يحرك أن يحدث، وهو إن وقع يصعب ان لم يستحيل، القيام بعملية قياس موضوعية للاحراك.

ومن ثم كان علينا الاهتمام بهذه المشكلة قبل الحوض في عملية القباس الكمي لادراكات القيادة المصرية باستخدام اداة تحليل المضمون. فاذا كان التزييف والمناورة والحداع أمورا واقعة في الوثائق المنشورة عن قائد ما، فان قيودا وعاذير عديدة ترد على استخدام تحليل المضمون كأداة لتحليل الادراك وقياسه. ومن أجل هذا قمنا أولا بقراءة فاحصة متأنية للوثائق المصرية التي اعتمدناها مصدرا لقياس ادراك القيادة المصرية لأزمة 7194 حتى نتين اذا ما كان ثمة احتمال للمناورة والحداع والتزييف بغية تفطية الادراك الحقيقى فيها بادراك مزيف ومناور. وكانت هذه الوثائق هي خطب وأحاديث وتصريحات ورسائل الرئيس جمال عبد الناصر التي صدرت عنه أثناء الأزمة ونشرب في كتاب وثائق عبد الناصر الذي صدر عن مركز المدراسات السياسية بالاهرام عام 1973. ومن هذه القراءة اتضح ان احتمالات المناورة والحداع في السلوك القولي للرئيس عبد الناصر أثناء الأزمة اتضح ان احتمالات الناورة والحداع في السلوك القولي للرئيس عبد الناصر أثناء الأزمة

كانت عند حدها الأدنى. فأهداف مصر في ادراك عبد الناصر كانت تتمثل في ردع إسرائيل عن ضرب سوريا أولا، ثم استعادة وضع ما قبل حرب عام 1956 ثانياً. وذلك واضح في سلوكه القولي. كذلك فان القراءة الكيفية الأولى والفاحصة لوثائق عبد الناصر خلال الأزمة أوضحت ثقته الكبيرة في قوة مصر وقدرتها، كها أوضحت ادراكه للتأييد السوفيتي وللموقف المناهض من جانب الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا والمانها الغوبية وادراكه للتأييد العربي أثناء الأزمة. وقد يمكن تفسير ضعف احتمال المناورة والخداع في هذا المقام وفقا لما هو معروف من أن احتمالات المناورة والحداع في مخاطبة العالم الخارجي تقل عنها في غاطبة المحالم الخارجي تقل عنها في غاطبة المحالم الخارجي تقل عنها في غاطبة المحالم الخارجي تقل عنها في العالم الخالث. كها أن مواقف الازمات تسم بالحساسية والشدة، ومن ثم فان كل كلمة تصدر عن قيادات أطراف الأزمة، لها وزنها وأهميتها، فتكون المساحة المتروكة للخداع والمناورة فيها ضئيلة.

ويقودنا ذلك الى تعريف تحليل المضمون كاداة منهجية ، وتحديد خطوات اجرائه . فتحليل المضمون هو أداة منهجية للدراسة الكمية والكيفية للمحتوى الظاهر لرسالة اتصالية ما (سالم ، 1978: 29) ، وهو كاداة للدراسة الكمية يلاحظ مادة ومضمون الرسالة ويصفها كميا ، أى يعطي لها أوزانا رقمية . أما خطوات اجراء تحليل المضمون فتبدأ بتحديد مشكلة البحث والنظرية أو النموذج المقترح لمعالجتها وفروضه ، وبعد ذلك تأتي عملية اختيار العينة التي تشكل المادة المراد تحليل محتواها ، ثم عقب تحديد العينة تتم قراءة الوثائق المكونة لها وترميزها Cocting وفقا لنظام معين ، ثم أخيرا تصنيف وحدات التسجيل أو الجمل _ وفقا للفئات Categories أو المتغيرات التي يحددها الباحث ، والقيام بعملية القياس الكمى بمعنى اعطاء وزن رقمي لكل من هذه الجمل (50 - 39 : 1968 (North et al., 1968).

مشكلة وفروض البحث

لسنا في حاجة الى الاسهاب في هذه الخطوة الاولى اذ أن الذي يعنينا هنا هو التعرف على ادراكات وتصورات القيادة المصرية أثناء الأزهة. ويمكن صياغة مجموعة الفروض التي نسعى الى اختبارها باستخدام تحليل المضمون على ضوء أدب الأزمات الدولية، ومن هذه الفروض (⁶³):

- أنه في موقف الأزمات يزيد ادراك الأطراف للتهديد المتجه الى أهداف وقيم سياساتها الحادجة.
 - 2) في موقف الأزمة تدرك القيادة تزايد احتمالات الحرب.
 - 3) كلما زاد ادراك القيادة للتهديد الخارجي قل ادراكها لقوة دولتها في الأزمة.
- 4) كليا زاد ادراك القيادة للتهديد يزيد ادراكها للاحباط ـ أو عدم الرضا ، والعكس صحيح .

 أن ثمة علاقة ارتباط بين ادراك القيادة للرضا وبين ظهور الرغبة في استمرار الوضع القائم في ادراكها. أما ادراكها للاحباط فإنه يتوافق مع الرغبة في التغيير.

وسنهتم في الدراسة الحالية باختبار الفرض الاول ومدى انطباقه على حالة مصر في ازمة 1967 .

المتغيرات المراد قياسها: المتغير المراد قياس ادراك القيادة المصرية له أثناء أزمة 1967 هو متغير التهديد. والمقصود بالتهديد هو التحدي الموجه ضد أهداف وقيم السياسة الخارجية للدولة من جانب الخصم للاضرار بها. وهكذا فانه يعنينا أن نتعرف على ادراك القيادة المصرية للتهديد من حيث مصادره والمستهدفين به والقيم والأهداف المهددة فضلا عن أغاط التهديد، وذلك على النحو المبين تفصيلا في الجزء التطبيقي من هذه المدراسة. أغاط التهديد، وذلك على النحو المبين تفصيلا في تحديد صناع القرار الأساسيين أثناء الارقمة. ولقد اتفق المحللون على أن الرئيس عبد الناصر كان هو صانع القرار الرئيسي وان كان للمشير عبد الحكيم عام دور هام في التأثير على صنع القرار وبصفة خاصة في التأثير على عملية نفيذ القرارات ذات الطابع الاستراتيجي، ولذا كان الواجب أن نقوم بتحليل على عملية نفيذ القرارات ذات الطابع الاستراتيجي، ولذا كان الواجب أن نقوم بتحليل الوثائق المنتورة التي خلفها الرجلان عن الأزمة. ولكن لسوء الحظ فانه لا يوجد سوى الوثائق المنتورة التي صدرت عن الرئيس عبد الناصر. أما المشير عامر فلم يترك سلوكا الأزمة . رغم الهميتها في هذه المدراسة. ولما كانت الفترة الزمنية للمدراسة محدودة فاننا قد اخضمنا كل الوثائق التي خلفها عبد الناصر على النحو التالى :

خطاب في 1967/5/2 عطاب في مركز القيادة المتقدمة للقوات الجوية في 1967/5/2 بخطاب في أعضاء المجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في 1967/5/2 محدث الى عملي الجهزة الاعلام العالمية والعربية وردوده على الاستلة في المؤتمر الصحفي الذي عقد في القاهرة في 1967/5/26 كلمة في أعضاء مجلس الامة في 1967/5/29 كلمة بمناسبة توقيع اتفاقية الدفاع المشترك مع الاردن في 1967/5/29، رسالة الى الرئيس الامريكي ليندون جونسون في 1967/6/20 كلمة بمناسبة انضمام العراق الى اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والأردن في 1967/6/4، بيان الى الشعب والى الامة العربية لاعلان التنجى عن رئاسة الجمهورية في 1967/6/4، وخطاب عيد الثورة الخامس عشر في 23 يوليو التنجي عن رئاسة الجمهورية في 1967/6/10 عن الاستفادة من خطب عبدالناصر

وتصريحاته واحاديثه التالية لذلك واستخدامها في المقارنة مع النتائج التي تم التوصل اليها بانتحليل الكمى للوثائق السابقة .

التسجيل والترميز: يتعلق الأمر هنا بتحديد وحدة التسجيل التي قد تكون الكلمة أو الجملة او الفقرة. ولقد اتفق على اعتبار الجملة وحدة التسجيل في دراسات الادراك لدى مجموعة ستانفورد (Northet al., 1968) ونحن نأخذ بذلك أيضا. والجملة كوحدة للتسجيل ينبغي ان يتفق لها مجموعة من الشروط تتمثل في ان تحوى الجملة فاعلا واحد (اي دولة فاعل واحد)، ومستهدفا واحدا (دولة يتجه اليها الفعل)، وفعلا او تحركا واحدا تعبر عنه الجملة، وقائدا او زعيها مدركا واحدا، بحيث اذا كان لدينا جملة تعبر ان ادراك زعيمين او اكثر فانه يجب تجزئتها الى جملتين او اكثر تكون كل واحدة منها معبرة عن ادراك زعيم واحد. وكذلك الحال اذا كانت الجملة تحوى اكثر من دولة فاعل ينبغي تجزئتها. فلو فرضنا مثلا انه صدر بيان مشترك عن زيارة رئيس سوريا لمصر في عهد الرئيس عبدالناصر ، وانه جاء في هذا البيان جملة تقول: أن أسرائيل ومعها الولايات المتحدة تمثل تهديدا قويا للدول العربية الثورية مثل مصر وسوريا فهذه جملة واحدة، ولكن حين تطبيق اسلوب تحليل المضمون عليها فانها تنقسم الى عدة جمل. فهي معبرة عن ادراك كل من الرئيس عبدالناصر والرئيس السوري ومن ثم فهي جملتان من هذا المنطلق، وهي تتضمن اسرائيل والولايات المتحدة كدولتين فاعلتين، وهي جملتان كذلك من هذا المنطلق، وهي تتضمن مصر وسوريا كدولتين مستهدفتين بالتهديد فهي جملتان من هذا المنطلق. ثم انه يمكن وضعها تحت متغير او فئة التهديد باعتبار الفعل فيها هو التهديد، كما يمكن وضعها في الفئة الخاصة بادراك الرئيسين لطبيعة النظامين في مصر وسوريا كنظم ثورية. أي انه يكون لدينا عدد كبير من الجمل التي تتضمنها هذه الجملة الواحدة. وبهذه الطريقة نقوم بتقسيم النصوص المراد تحليلها الى جمل وفقا للشروط السالفة. وبعد ذلك نقوم بترميز هذه الجمل اي اننا نضع محل كل اسم علم (اسم دولة او مذهب او زعيم . . . الخ) رمزا دالا عليه (أ، ب، جـ أو 3,2,1 . . . الخ) والهدف من ذلك هو تجنب اية احتمالات للتحيز لدولة ما او مذهب او زعيم ما عند تقدير الوزن الرقمي للجملة اي عند القيام بعملية القياس الكمي.

عملية القياس الكمي: وعقب أن قمنا بتوزيع الجمل على الفئات او المتغيرات التي تتبعها وصلنا الى ادق واصعب خطوات تحليل المضمون وهي عملية القياس الكمي التي تتمثل في اعطاء وزن رقمي لكل جملة. وثمة عاولات قدمها بعض العلماء في دراسات الأزمة نذكر منها عاولة (Holsti, 1968) التي سماها التحليل التقديري للجملة وPair (Zinnes, 1968) التي اسمتها التياس عن طريق المقارنة بين الازواج Pair وصنعرض بايجاز للاسس المنهجية لكل من الطريقتين قبل ان نعوض لمقياسنا المقترح لقياس المحتوى للنصوص السياسية العربية.

محاولة هولستي: تهدف هذه المحاولة الى قياس شدة الجملة او العبارة في تعبيرها عن المعنى المتضمن فيهاً، اذ أن ثمة مستوين للقياس الكمي في تحليل المضمون اولهما مستوى قياس التكرارات Frequency أي تكرار الكلمة او الجملة في النص عددا من المرات وهو مستوى بدائي ثم مستوى قياس شدة الجملة Intensity وهو مستوى متقدم في التحليل⁽⁵⁾. وقد اعتمدت محاولة هولستي على التركيب اللغوي للجملة في اللغة الانجليزية. وقد افترض هولستي ان شدة الجملة تعتمد على مكونين هما: الفعل كتعبير عن التحرك او العمل، ثم الصفة او الظرف او المفعول به حسب تركيب الجملة. وهو يعطى للفعل وزنا ثم يعطى للمكون الثاني سواء كان صفة او ظرفا او مفعولاً به وزنا كذلك، ثم يضرب وزن الفعل في وزن الصفة او الظرف فينتج الوزن الكلي للجملة. اي ان لدى هولستي اذن مقياس للفعل وآخر للصفة أو الظرف او المفعول به. ومقياس الفعل ذو درجات ثلاث (من 3الي 1)، فأقوى الافعال يحصل على وزن 3 وهي الأفعال غير المقيدة وغير المشروطة في الزمن الحاضر، أما الأفعال التي يكون معها افعال مساعدة، مثل Shall, Should, Will, Would, Can, Could . . . الخ فانها تحصل على الوزن 2، واخيرا فان الافعال الافتراضية او الاحتمالية Hypothetical تحصل على الوزن 1 مثل may be, it is probable . . . الخ. وكذلك الحال بالنسبة للصفات والظروف فان مقياسها ذو درجات ثلاث تتدرج من (3 الى 1)، فاذا كانت الصغة او الظرف متطرفة وقوية حصلت على الوزن 3، واذا كانت معتدلة حصلت على الوزن 2، واذا كانت صفة ضعيفة حصلت على الوزن 1. اما عن الاشارة المصاحبة للوزن سواء في حالة الفعل او الصفة فانها يمكن ان تكون موجبة (+) او سالبة (-). فاذا كان الفعل مثبتا كانت الاشارة موجية اما اذا كان الفعل منفيا كانت الاشارة سالبة. أما بالنسبة للصفة والظروف فان الأمر يعتمد على ما اذا كانت الصفة أو الظرف سلبية غير موائمة أو ايجابية موائمة لدى المدرك. فكلمة فاسدة كصفة مثلا تحصل على الأشارة السالبة، وكلمة عظيمة مثلا كصفة لابد وان تكون اشارتها موجبة.

ولنضرب مثالاً يوضح التحليل السابق: لو أن لدينا جملة مثل يوضح التحليل السابق: لو أن لدينا جملة مثا هو are وهو فعل غير مشروط State (A) are corrupt فإن الشق الثاني هنا هو في الزمن الحاضر وفي صيغة الاثبات ولذلك مجصل على الوزن + 3 والشق الثاني هنا هو الصغة Corrupt وهي صغة قوية وسلبية لتحصل على الوزن - 3. ومن ثم يكون الوزن الكي لهذه الجملة هو + 3 + 2 + 9 وهو اقصى وزن سلبي ممكن وفقا لمقياس هولسقى.

اما لو كان الشق الثاني في تركيب الجملة مفعولا به وليس بصفة او ظرف فانه يتبغي عند تقدير وزنه العودة الى جملة اخرى في نفس النص يكون فيها المفعول به موصوفا، واعطاء المفعول به في الجملة الاولى نفس وزن الصفة في الجملة الثانية. فلوان زعيم الدولة

أ يتحدث عن تهديد الدولة ب للدولة جـ فقال: State B threatens State C فان الوزن يحصل على وزن + 3، اما بالنسة للمفعول به فانه يبنبغي الرجوع الى جملة اخرى لنفس الزعيم وفي نفس النص توصف فيها الدولة ج بصفة معينة كان يقول مثلا State C is peace loving - الصفة هنا تحصل على الوزن + 3، ولدا نعطى نفس ذلك الوزن للمفعول به في الجملة الاولى فيكون الوزن الكلى للجملة = +3 × + 3 = + 9.

محاولة دينا زينيس: أقامت دينا زينيس محاولتها على اسلوب المقارنة بين أزواج العبارت بمعنى انها تقوم بجمع الجمل او العبارات ثم تكون منها مجموعة من الازواج، يحتوي كل زوج منها على جملتين، بحيث يكون مجموع عدد الازواج من الجمل مساويا للعدد الكلي للجمل مضروباً في العدد الكلي للجمل ناقص واحد، كل ذلك مقسوماً على اثنين. فلو كان لدينا 18 جملة مثلا فانه وفقا للمعادلة السابقة يكون مجموع الازواج =

18 × (1-18) = 153 زوجاً. وتتكون هـذه الازواج عمل النحمو التالي:

الجملة 1 مع الجملة 2، الجملة 1 مع الجملة 3 الجملة 1 مع الجملة 4. . الى الجملة 1 مع الجملة 18. ثم الجملة 2مع الجملة 3 وهكذا حتى تصل الى الجملة 2 مع الجملة 18. وتتكرر هذه العملية بالنسبة لكل الجمل الثماني عشرة، بحيث تكون كل جملة قد قورنت مرة مع كل من الجمل السبع عشرة الاخرى.

ثم تقدم هذه الأزواج من الجمل الى مجموعة من المحكمين والقضاة ممن يتوفر لهم العلم والخبرة ويطلب من كل منهم ان يقرأ كل زوج على حدة ثم يضع علامة معينة امام العبارة الاقوى في كل زوج. ثم يتم تفريغ اجابات المحكمين لنحصل في النهاية على متوسط تقدير المحكمين لعدد المرات التي حظيت فيها الجملة رقم 1، بالمركز الاقوى مقارنة بالجمل الاخرى، وكذلك الحال بالنسبة لباقي الجمل. ثم ترتب الجمل تنازليا مع توضيح الوزن الخاص بكل منها وفقا لعدد مرات حصولها على المركز الاقوى من وجهة نظر المحكمين.

محاولة بناء مقياس للمحتوى اللغوي للجملة في اللغة العربية : ولا يمكن للباحث الاعتماد على اي من المحاولتين السابقتين لهولستي ودينا زينبس في القياس الكمي للنصوص السياسية موضع دراستنا، وذلك للأسباب التالية:

 رغم أن محاولة هولستى اعتمدت على قواعد موضوعية محددة وثابتة في القياس الكمي للمضمون، الا انها اعتمدت على تركيبات الجمل في اللغة الانجليزية! والمعروف ان تركيبات الجملة في اللغة العربية لها خصوصيتها التي تجعل من العبث الاعتماد على محاولة مثل التي قدمها هولستي واعتمدت اساسا على تركيبات اللغة الانجليزية. 2) يلاحظ على عاولة زينس انها تنتهي الى اعطاء اوزان لمجموعة العبارات او المجل الواردة في النص موضع التحليل ومن ثم فهي لا تعطينا مقياسا ثابتا يمكن استخدامه بطريقة موحدة ازاء مختلف النصوص، وبحيث ينعين تكرير نفس العملية بكل خطواتها ازاء كل نص سياسي جديد. بعبارة اخرى هي لا تعطينا قواعد موضوعية تحدد وزنا ثابتا لكل نمط من انماط الجمل في اللغة، ولا حتى وزنا ثابتا لانماط الفعل على حده ولانماط الصفة او الظرف على حده كيا فعل هولستي. والاخطر من كل ما سبق ان طريقة دينا الصفة او الظرف على حده كيا فعل هولستي. والاخطر من كل ما سبق ان طريقة دينا واسع بين الجمل التي تشكل النص. فلو اننا نهم بتحليل مضمون عبارات التهديد في نص معين مثلا لتوجب ان يتوفر في ذلك النص جملا تشير الى التهديد القوى، واخرى تعبر عن التهديد المعتلف ورابعة تعبر عن عدم الاحساس بالتهديد. والا فكيف يتسنى للمحكمين ان يقارنوا بين جمل التهديد في النص لو كانت كلها تعبر مثلا عن ادراك الزعيم لوجود تهديد قوي؟.

لكل ذلك كان علينا أن نواجه واحدة من أعقد المشاكل المنهجية التي استتبعت جهدا غير قليل في حلها. وهي مشكلة بناء مقياس لتحليل المحتوى اللغوي للتصوص السياسية العربية: ولقد توفرنا على حل هذه المشكلة على النحو التالي: كانت نقطة البدء هي تحديد العوامل والمعايير التي تشكل التركيب اللغوي للجملة العربية وتحدد درجة شدتها وقوتها في التعيير عن المعنى(8). واستطعنا ان نحدد هذه العوامل/ المعايير فيها يلى:

1) نمط الجملة العربية: هل هي جملة تقريرية أو جملة شرطية (أي يعلق حدوث الفعل فيها على شرط أو حدوث فعل آخر) $^{(0)}$. أو جملة احتمالية (أي أن الفعل قد يحدث وقد لا يحدث).

وقد عنينا بأن نقيس تأثير هذه العوامل/ المعايير الثلاثة متفاعلة مع بعضها البعض بدلا من بناء مقياس خاص لكل منها على نحو ما فعل هولستي حين بني مقياسا للفعل ومقياسا للصفة أو الظرف. فقد رأينا أن درجة شدة الجملة تتحدد بتفاعل العوامل الثلاثة وتداخلها، ومن ثم فان بناء مقياس لكل عامل على حده يتضمن نوعا من الفصل النظري التعسفي بين هذه العوامل وهي بطبيعتها متداخلة متفاعلة في الواقع العملي.

وكان الهدف من كل ذلك هو أن نقدم تصنيفا أو Typology شاملا لأنماط الجمل في

اللغة العربية ثم الانتهاء الى تحديد وزن رقمي ثابت لكل نمط من أنماط الجملة في اللغة العربية، بحيث يسهل بعد ذلك استخدام هذا المقياس في تحليل محتوى النصوص السياسية بعامة وفقا لقواعد موضوعية. ولما كان الهدف هو تقديم تيبولوجي شامل لأتماط الجمل العربية، ولأن التيبولوجي يعتمد على تحديد درجات كل عامل/ معيار من العوامل/ المعايير في بعضها، فانه كان من المعايير المناتخة، ثم ضرب درجات تلك العوامل/ المعايير في بعضها، فانه كان من المغروض أن ينتج لدينا 27 نمطا للجملة العربية، لأن لكل عامل 3 درجات، ولدينا 3 عوامل. فيكون عدد أنماط الجملة العربية = 3×3×3= 27. ولكن يلاحظ أن الجملة الاحتمالية لا يمكن أن تكون مؤكدة لا بأكثر من عنصر ولا حتى بعنصر واحد. ومن ناحية أخرى فان الجملة الشرطية تكون في المستقبل أو في الماضي ولا تكون في الحاضر. ولذلك

ا) الجملة التقريرية المؤكدة بأكثر من عنصر في الزمن الحاضر، 2) الجملة التقريرية المؤكدة بأكثر من عنصر في الزمن الحاضر، 2) الجملة التقريرية المؤكدة بأكثر من عنصر في الزمن المستقبل، 4) الجملة التقريرية المؤكدة بعنصر واحد في الزمن الحاضر، 5) الجملة التقريرية المؤكدة بعنصر واحد في الزمن الماضي، 6) الجملة التقريرية المسيطة في الزمن الحاضر، 6) الجملة التقريرية البسيطة في الزمن الحاضي، 6) الجملة التقريرية السيطة في الزمن المستقبل، 10) الجملة الشرطية المؤكدة بأكثر من عنصر في المستقبل، 11) الجملة الشرطية المؤكدة بأكثر من عنصر في المستقبل، 11) الجملة الشرطية المؤكدة بأكثر من عنصر في المستقبل، 11) الجملة الشرطية المؤكدة بأكثر من عنصر في المستقبل، 13) الجملة الشرطية المؤكدة بأكثر من عنصر في المستقبل، 13) الجملة الشرطية المستقبل، 13) الجملة الشرطية المستقبل، 13) الجملة الاحتمالية في المستقبل، 13) الجملة الاحتمالية في الحاضر، 17) الجملة الاحتمالية في الحاضر، 17) الجملة الاحتمالية في الحاضر، 18) والجملة الاحتمالية في المستقبل، 18) والجملة الاحتمالية في الخاضر، 18) والجملة الاحتمالية في الخاضر، 18) والجملة الاحتمالية في الخاصر، 18) والجملة الاحتمالية في الخاصر، 18) والجملة الاحتمالية في الخاصر، 18) والجملة الاحتمالية في المستقبل، 18) والجملة الاحتمالية في المشركة المستقبل، 18) والجملة الاحتمالية في المشركة المستقبل، 18) والجملة الاحتمالية في المشركة الاحتمالية في المستقبل، 18) والجملة الاحتمالية في المشركة المستقبل، 18) والجملة الاحتمالية في المشركة الاحتمالية في المستقبل، 18) والجملة الاحتمالية في المشركة المستقبل، 18) والجملة الاحتمالية في المشركة الاحتمالية المستقبل، 18) والجملة الاحتمالية المستقبل، 18) والجملة الاحتمالية المستقبل، 18) والجملة الاحتمالية المستقبل، 18) والمستقبل، 18) والمستقبل، 18) والمستقبل المستقبل، 18) والمستقبل المستقبل، 18) والمستقبل المستقبل المستقبل، 18) والمستقبل

وأردنا أن نحدد وزنا رقميا لكل واحد من أغاط الجمل السابقة، فقمنا باعداد استمارة استيان استعنا في تصميمها بطريقة المقارنة بين الأزواج، فكان كل زوج من العبارات بحتوي على جلتين، مثلا الزوج الأول كان بحتوي على الجملة الأولى مع الجملة الثانية، والزوج الثاني يحتوي على الجملة الأولى مع الجملة الثانية، والزوج الثاني يحتوي على الجملة الأولى مع الجملة الثماني عشرة، وأخذنا نكرر هذه العبلة بالنسبة لكل الجمل التالية حتى بلوغ مجموع أزواج الجمل لدينا 153 زوتجا هو حاصل الضرب التالى :

وقد راعينا في صياغة الأسئلة المعبرة عن كل أغاط الجملة العربية أن تشتمل هذه الأمثلة على جمل دالة على العلاقات الدولية التعاونية وأخرى دالة على العلاقات الدولية الصراعية. كما راعينا أن ننوع في المعاني المتضمنة في تلك الجمل بين تخطيط دولة لخزو أخرى، وتهديد دولة لأخرى، وعدم تفريط الدولة في حقوقها في علاقتها بالدولة الأخرى، ومعالجة مشكلة مرت بها الدولة والحفاظ على مصالح الدولة، وفرض عقوبات على دولة أخرى، ومساندة دولة أخرى، ووقوع معركة بين دُولتين. والاتصال والتفاهم بين زعم، الدول، والتنسيق العسكري بين الدول. . . الخ. كها راعينا كذلك ترميز كل الجمل التي تضمنتها صحيفة الاستبيان بحيث لـ نذكر اسم دولة أو زعيم أو مذهب حتى بضمن حياد المحكمين في اجاباتهم.

ولقد قمنا باختيار عينة مكونة من ستين شخصا لكي نطبق عليهم صحيفة الاستبيان وراعينا أن يكون نصفهم من المتخصصين في اللغة العربية ونصفهم الأخر من المتحصصين في علم السياسة. وقد تُوزع الفريقان على النحو التالى: عشرة من أساتذة اللغة انعربية بكليتي الأداب ودار العلوم بجامعة القاهرة، عشرة من أساتلة علم السياسة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، عشرة من خريجي قسم اللغة العربية بكلية الأداب جامعة القاهرة الذين يتابعون دراساتهم العليا، وعشرة من خريجي قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة بمن يتابعون دراساتهم العليا. وعشرة من طلاب السنة الرابعة بقسم اللغة العربية بكلية آداب القاهرة دفعة 1980/79 وعشرة من طلاب السنة الرابعة قسم العلوم السياسية بكلية اقتصاد القاهرة دفعة 1980/79. وعنينا بأن يتم اختيار العينة من كل فريق على أساس التطوع والاختيار بحيث يتقدم الى عملية التحكيم من يجد في نفسه الرغبة في ذلك، والقدرة عليه، بعد أن قام الباحث بشرح مسهب لكيفية تطبق الصحيفة.

وكان الفرض الذي أردنا اختباره بواسطة نتائج هذا الاستبيان بقول: ان الجملة التقريرية أقوى وأشد من الجملة الشرطية التي هي بدورها أقوى وأشد من الجملة الاحتمالية في التعبير عن المعنى المقصود في الجملة. وبالمثل فان الجملة المؤكدة بأكثر من عنصر أقوى من المؤكدة بعنصر واحد وهذه بدورها أقوى من الجملة البسيطة. وكذلك فان الجملة في الزمن الحاضر أقوى منها في الزمن الماضي، وهي في الزمن الماصي أقوى منها في الزمن المستقبل.

ولقد استبعدنا كل صحائف الاستبيان التي ورد بها نقص في البيانات أو التي طبقت بطريقة خاطئة وابدالها بصحائف طبقها محكمون أحرون بطريقة سليمه في وقت لاحق عني التطبيق الأول. وتوفر لدينا في النهاية ستون صحيفة استبيان، وقام المحكمون بتطبيقها

بطريقة صحيحة حيث وضع كل منهم علامة (/ /) أمام الجملة الأقوى في كل زوج، أو وضع العلامة المذكورة أمام الجملتين اذا رأى أنها متقاربتان أو متساويتان في درجة القوة في التعبر عن المعنى، وقد قمنا بتفريغ صحائف الاستيان انستين، وأحصينا عدد المرات التي حظيت فيها كل جملة بالمركز الأقوى وحسبنا متوسط هذه المرات فحصلنا على الأوزان الرقمية التالية لكل من الأنماط الثمانية عشرة للجملة العربية.

جدول رقم (1) أوزان الجملة العربية وفقا لمحاولتنا في تحليل المحتوى اللغوي للنصوص السياسية

الوزن	الجملية	الترتيب
91	التقريرية المؤكدة بأكثر من عنصر في الحاضر	(1
88	التفريرية المؤكدة باكثر من عنصر في الماضي	(2
86	التقريرية المؤكدة بعنصر واحد في الحاضر	(3
83	التقريرية المؤكدة بعنصر واحد في الماضي	(4
78-	التقريرية البسيطة في الحاضر	(5
76	التقريرية البسيطة في الماضي	(6
75	التقريرية المؤكدة باكثر من عنصر في المستقبل	(7
62	التفريرية المؤكدة بعنصر واحد في المسنقبل	(8)
58	الشرطية المؤكدة باكثر من عنصر في المستقبل	(9
51	التقريرية البسيطة في المستقبل	(10
44	الشرطية المؤكدة باكثر من عنصر في الماضي	(11
43	الشرطية المؤكدة بعنصر واحد في المستقبل	(12
33	الـــــرطية المؤكدة بعــصر واحد في الماضي	(13
31	الشرطية البسيطة في المستقبل	(14
27	الاحتمالية في الحاضر	(15
23	الشرطية البسيطة في الماضي	(16
19	الاحتمالية في المستقبل	(17
17	الاحتمالية في الماضي	(18

ولقد كان ضروريا ان نقيس مدى الاتساق الداخلي بين أوزان المجموعات الست من المحكمين الذين شملهم الاستبيان السالف الذكر، حتى يكون المقياس الذي استطعنا بناءه مصدوقا فيه. والأسلوب الاحصائي الذي يستخدم في قياس الاختلاف والنباس. ومن ثم قياس الاتساق الداخلي، بين العينات هو أسلوب تحليل التباين (Hoel, 1967).

ولما كنا نرغب في قياس درجة التباين Variance بين ست عينات وتقديراتهم لأوزان عدد من أنماط الجمل في اللغة العربية، فانتا اعتمدنا أسلوب تحليل التباين في الاتجاهين، وينتهي تحليل التباين الى حساب قيمة ؟ أو (ف) التي تعبر عن درجة التباين بين اجابات المينات المستبية. ولقد قام تحليل التباين في دراستنا على افتراض مؤداه أنه لو كانت قيمة (ف) المحسوبة أصغر من الواحد الصحيح فاننا نرفض القول بوجود أية اختلافات أو تباينات بين اجابات المجموعات الست. أما لو زادت قيمة (ف) المحسوبة عن الواحد الصحيح فانه ينبغي الرجوع الى قيمة (ف) الجدولية ومقارنة قيمة (ف) المحسوبة معها. فاذا كانت (ف) المحسوبة أصغر من (ف) الجدولية واننا نقبل القرض القائل بأنه ليس ثمة اختلاف أو تباين بين اجابات المجموعات الست، أما اذا كانت (ف) المحسوبة أكبر من الخدولية لرفضنا ذلك القرض وانتهينا الى القول بوجود تباين قد يكون مصدره الخطأ.

وقد قمنا بحساب قيمة (ف) وفقا لمعادلات تحليل التباين ذي الاتجاهين وتوصلنا الى أنها تساوي \$1,598، وواضح أنها أكبر من الواحد الصحيح . لذا رجعنا الى (ف) الجدولية فوجدناها 2,32 عند مستوى 5% (سرحان، \$1968) ولما كانت قيمة (ف) المحسوبة (\$1,598) أصغر من (ف) الجدولية سواء عند مستوى 5% أو عند مستوى 1% فاننا ننتهي الى القول بأن أصغر من (ف) الجدولية سواء عند مستوى 5% أو عند مستوى 1% فاننا ننتهي الى القول بأن ليس ثمة تباين أو اختلاف في اجابات المجموعات الست في الاستبيان وأن الاتساق الداخلي لمقياسنا متحقق وقائم.

الادراك المصرى للتهديد في أزمة 1967

82

بعد أن انتهينا من بناء مقياسنا آنف الذكر عمدنا الى استخدامه تطبيقيا في دراسة ادراكات القيادة المصرية لأزمة 1967® وأبعادها ومتغيراتها التي تم تحديدها سابقا على النحو التالي: ادراك الرئيس عبدالناصر اثناء الأزمة لكل من التهديد الموجه ضد مصر والعرب، ادراكه لاحتمالات الحرب وتطورها أثناء الأزمة، ادراكه لقوة مصر، وادراكه للدور العربي والدور السوفيتي والدور الغربي.

وسوف نخصص ما تبقى من هذه الورقة لدراسة تطور ادراكات عبدالناصر للتهديد أثناء الأزمة على أن يتبع ذلك دراسات أخرى عن تطور ادراكاته للمتغيرات الأخرى. ولقد عنينا بأن نستخدم مقياسنا للتوصل الى نتائج كمية محددة ودقيقة بشأن ادراك عبدالناصر لمصادر التهديد أي الأطراف التي مثلت مصادر للتهديد أثناء الأزمة، ثم ادراكه للأطراف المستهدفة بالتهديد رمصر، سوريا، القوى الثورية العربية، العرب، الأمة العربية. 83

النخ)، وتطور ادراكه لنمط التهديد (تهديد عسكري، وتهديد سياسي نفسي، وتهديد القصادي)، وكذلك تطور ادراكاته لقيم وأهداف ومصالح السياسة الخارجية المصرية التي يتجه اليها التهديد الخارجي. ولكن قبل أن نعرض تفصيلا لتطور ادراكات عبدالناصر لكل من نبك العناصر الجزئية على حدة، علينا أن نعرض لتطور ادراكاته للتهديد الخارجي في كلياته وشموله خلال فترة أزمة 1967 وهو ما يتضح في الجدول التالي رقم (2):

جدورل رقم (2) تطور ادراك عبد الناصر للتهديد خلال ازمة 1967

التهديد المدرك في كل مرحلة الى التهديد المدرك في المراحل الثلاث	التهديد المدرك الى الحد الاقصى الممكن للتهديد	التهديد الاجمالي المدرك	اليوم	المرحلة
7,20,5	7,39,6	2092	5/2	1) بوادر الازمة
	7/,81	738	5/22	2) تصاعد الازمة
	7,86,3	550	5/26	
j	7,76	2484	5/28	
	7,89,4	488	5/29	
	7,89,3	325	5/30	
	7,86	548	6/2	
	7/.88	240	6/4	
7,52,7	7,80,9	5373	المجموع	
	7,94,5	172	6/9	3) انخفاض الازمة
	7,85,4	2566	7/23	3) الحقاص الزرمة
7,26,8	7/86	2738	المجموع	

يعبر العمود الأول في الجدول رقم (2) عن مراحل الأزمة. فالمرحلة 1 هي مرحلة بوادر الأزمة، و2 هي مرحلة تصاعد الأزمة أما 3 فهي مرحلة انخفاضها. أما العمود الثاني فيشير الى الايام التي صدر فيها عن عبدالناصر تصريحات أو أحاديث . . الخ. ويشير العمود الثالث الى اجمالي أوزان عبارات التهديد التي وردت في وثائق عبدالناصر. أما العمود الرابع فهو يعبر عن النسبة المئوية الإجمالي التهديد في ادراك عبدالناصر الى الحد الأقصى من التهديد نظريا. ويحسب الأخير بضرب العدد الاجمالي لجمل التهديد في الخطاب في أكبر وزن للجملة العربية في مقياسنا وهو 91. فعثلا في خطاب 1967/5/2 كان المخالف التهديد الذي المهدة 58 عبارة تهديد، يبلغ الحد الأقصى لوزنها 5278 نقطة. ولما كان اجمالي التهديد الذي أدركه عبدالناصر في ذلك الخطاب 2093 نقطة، فان نسبة التهديد المدرك الى الحد الأقصى للتهديد = 203 كان 1988/ تقريبا. ويلاحظ من الجدول رقم (2) أن وزن التهديد الحارجي في ادراك عبدالناصر كان ضعيفا في فترة بوادر الأزمة حيث لم تبلغ نسبته سوى الحارجي في ادراك عبدالناصر كان ضعيفا في فرحلة انتهاء الأزمة لبلغ 18/ تقريبا. ويلاحظ كذلك أن سبة التهديد لم تنخفض في مرحلة انتهاء الأزمة الى عاملين رئيسيين، أولها: ال القدرة العسكرية المصرية كانت قد تحطمت تماما نتيجة للحرب، وثانيها: أن حربا ناسبة عنفة قد شنت ضد مصر في هذه المرحلة لتأثير في ارادتها نفسيا واكمال العملية التي نطبها الحرب والهادفة الى ضرب نظام عبدالناصر (10).

ولكن التحليل السابق وان كان بيرز أثر أوزان العبارات الدالة على التهديد في ادراك عبدالناصر الا أنه يهمل جانبا هاما يتمثل في التكرارات فمثلا يتضح من الجدول السابق أن أعلى شعور بالتهديد ـ بمعيار التكرارات وإجمالي نقاط التهديد المدرك الذي يعرعنه العمود الثالث ـ كان في يوم 1967/5/28 وهو اليوم الذي عقد فيه عبدالناصر مؤتمره الصحفي العالمي الشهير قبل الحرب بأسبوع (2484 نقطة). وقد يعود ارتفاع نقاط التهديد المدرك بوم 1967/5/28 الى الوقت الطويل الذي استغرقه المؤتمر الصحفى وما يعنيه ذلك من كلام كثير وتكرارات مطولة عن نفس المعنى. بينها كانت أدنى نقاط التهديد المدرك لدى عبدالناصر هي في يوم 1967/6/4 (أي قبل الحرب بيوم واحد) حيث بلغت 240 نقطة ، وهو يوم انضمام العراق الى اتفاقية الدفاع المشترك التي عقدت بين مصر والاردن يوم 1967/5/30 وهو اليوم الذي بلغت فيه نقاط التهديد المدرك حدا ضعيفا كذلك (325 نقطة). وقد يبدو غريبا أن ينخفض التهديد المدرك يوم 1967/6/4 قبل الحرب بيوم واحد وحين كان عبدالناصر يعلم بتصاعد احتمالات وقوع الحرب. ولكن ذلك التناقض يزول اذا ما اشرنا الى قصر الكلمات التي ألقاها عبدالناصر في مناسبتي توقيع الأردن والعراق على اتفاقية دفاع مشترك مع مصر يومي 6/2 و 1967/6/4 تباعا، وذلك بحكم طبيعة المناسبة. أم هل يكون الانخفاض في ذينك اليومين راجما الى شعور عبدالناصر بجزيد من الثقة عند توقيع تلك الاتفاقية الأمر الذي استتبع احساسا بانخفاض التهديد؟.

وعلى أية حال فان مقابلة ارقام العمودين الثالث والرابع في الجلدول رقم (2) هو أمر هام لاستقامة نتائجها ومنطقيتها. فيسنا بلغ التهديد في مرحلة تصاعد الأزمة اقصاه - بمعيار تكرار الجمل الدالة على ادرالك التهديد في يوم 1967/5/20 فان نسبة التهديد المدرك الى الحد الاقصى الممكن للتهديد في مرحلة التصاعد قد بلغت أدناها في ذات اليوم (76) مقارنة بد وه/ أيام و5/2 و 700 و 600 يوم 6/2 و 700 و 700 و 700 ويمكن تفسير ذلك بأنه ربما أراد عبدالناصر في المؤتمر الصحفي الذي عقد في 1967/5/20 ان ينقل الى العالم الخارجي شعورا بأن ادراكه للتهديد متناقص وليس متزايدا. أي أن تفسير نتائج الجدول السابق يبقى محكوما باختلاف المناسبات التي القيت فيها الخطب والأحاديث واختلاف الجمهور المتلقي أو المستقبل في كل مناسبة.

أما العمود الأخير من الجدول رقم (2) فانه يقيس نسبة اجمالي التهديد المدرك في كل مرحلة من مراحل تطور الأزمة الى اجمالي التهديد المدرك في فترة الأزمة ككل. ففي مرحلة بوادر الأزمة كان اجمالي التهديد المدرك = 2093 نقطة بينا اجمالي التهديد المدرك في المراحل الثلاث = 1020 نقطة. ومن ثم تكون نسبة التهديد المدرك في مرحلة بوادر الأزمة الى اجمالي التهديد المدرك في فترة الدراسة = 2.05٪، بينا تبلغ هذه النسبة في مرحلة تصاعد الأزمة 7.55٪، وفي مرحلة تضاعد الأرمة 7.55٪، وفي مرحلة تضاعد الأزمة قد اختصت بالنصيب الأكبر من التهديد في ادراك عبدالناصر، وهو الأمر الذي يؤكد الفرض الرئيسي في هذه الدراسة والقائل بأن التهديد يتصاعد في مدركات صناع القرار في مواقف الأزمات.

مصدر التهديد في ادراك عبدالناصر: تعددت مصادر التهديد في ادراك عبدالناصر أثناء الأزمة فشملت اسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، والاستعمار الغربي، «والرجعية، العربية وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (3) الذي يلاحظ منه ما يلي:

أولا _ في مرحلة بوادر الأزمة، كانت الولايات المتحدة الأمريكية مصدرا للجزء الغالب من النهديد الحارجي في ادراك الرئيس عبدالناصر. ويأتي الاستعمار ثم الرجعية العربية بعدها بمسافة ملحوظة. ولم تكن اسرائيل ولا بريطانيا تمثلان سوى مصدر لتهديد محدود وضئيل.

ثانيا _ اختلف الوضع في مرحلة تصاعد الأزمة فاذا باسرائيل تصبح المصدر الأول والأكبر للتهديد في ادراك عبدالناصر (88,35) وتختفي «الرجعية» العربية كواحد من مصادر التهديد، ويدل ذلك على أن اسرائيل كانت الخصم الرئيسي المباشر خلال هذه المرحلة، وان الأنظمة العربية كانت قد بدأت عملية التقارب في مواجهة الخطر المشترك وهي سمة كانت تميز السلوك العربي في مواجهة الأزمات العربية الاسرائيلية. ولقد تراجعت الولايات المتحدة كثيرا كمصدر للتهديد في تصور عبدالناصر في هذه المرحلة.

جدول رقم (3) مصدر التهديد في ادراك عبد الناص أثناء ازمة 1967

سرع	المج	العربية	الرجعية	سار	الاستع	لأانيا	بريا	بكا	امو	ائيل	اسر	الماعل
7.	الورن	7.	الوزن	7.	الوزن	7.	الوزن	У.	الوزن	7.	الوزن	المرحلة
21,05	2093	12,8	269	22,9	479	3,2	66	55,3	1158	5,8	121	1) مرحلة
1												البوادر
50,70	6028	-		3,88	234	3,88	234	3,88	234	88,35	5326	2) مرحلة
L		<u>L</u> _				L		L				التصاعد
18,25	1813	-	-	60,7	1099	_	_	4,3	78	35	636	.3) مرحلة
										<u>.</u>		الهبوط
100	9934	2,7	269	18,2	1812	3,1	300	14,8	1470	61,2	6083	المجموع

ثالثا . في مرحلة انتهاء الأزمة قفز الاستعمار ليحتل المرتبة الأولى كمصدر للتهديد (60.7)) بينها انخفض اسهام اسرائيل كمصدر للتهديد ليصبح 35٪ واختفت بريطانيا دوالرجعية العربية كمصادر للتهديد، ولم يحدث تغير جوهري في مكانة الولايات المتحدة عن مرحلة تصاعد الأزمة. ولعل الاستعمار كمصدر للتهديد كان فاعلا يضم اسرائيل والقوى الغربية الاستعمارية ككل في تصور الرئيس عبدالناصر ، ولعله كان يهدف كذلك الى تضخيم حجم الخطر المرتقب امام الشعوب العربية حتى يكون الاستعماد للمواجهة أكثر جدية، وقد يكون الرئيس عبدالناصر قد هدف كذلك الى اقناع دول العالم الثالث بأنه يخوض مواجهة ضد الاستعمار. وعلى أية حال فان منطق عبدالناصر في تصوره للصراع العربي الاسرائيلي كان يذهب الى أن الصراع هو بين حركة الاستعمار العالمي من ناحية أخرى.

وأخيرا: قد يلاحظ القارىء ان اجمالي أوزان عبارات التهديد في الجدول السابق المعبر عن مصدر التهديد في الجدول السابق المعبر عن مصدر التهديد في الجدول السابق الجدول رقم (2) الذي يرسم ملامح تطور ادراك عبدالناصر للتهديد خلال فترة الدراسة. ويعود ذلك النقص الى أننا في الجدول رقم (3) قد استبعدنا العبارات التهديدية غير المحددة المصدر، أي التي لا تتضمن النص صراحة على القاعل مصدر التهديد. وسوف تتكرر هذه الملاحظة بالنسبة لبقية جداول تحليل ادراك التهديد.

المستهدف بالتهديد في ادراك عبدالناصر: كما تمددت الأطراف الفاعلية ، تعددت كذلك الأطراف المستهدفة بالتهديد في ادراك عبدالناصر. وهي تتمثل في: مصر ، سوريا ، القوى الثورية العربية والأمة العربية . وقد وجدنا عبارات أخرى لم تتحدد فيها الأطراف المستهدفة بالتهديد. ويمكن تصوير أوزان عبارات التهديد من حيث الطرف المستهدف به في الجدول التالى رقم (4).

جدول رقم (4) الاطراف المستهدفة بالتهديد في ادراك عبدالناصر اثناء ازمة 1967

ىموع	المج	العربية	الأمة ا		القوة ا العرب	_	سوريـ	 _	مم	المستهدف
7.	الوزن	7.	الوزن	7.	الوزن	7.	الوزن	7.	الوزد	المرحلة
21,1	1904	11,5	220	29,2	556	1	19	58,3	1109	1) مرحلة البوادر
47,6	4328	31,5	1360	-		48,8	2114	19,7	854	2) مرحلة التصاعد
31,0	2807	23,1	650	14	392	5,4	152	57,5	1613	3) مرحلة الهبوط
100	9039	24,7	2230	10,5	948	25,3	2285	39,5	3576	المجموع

ونستخلص من الجدول رقم (4) مايلي :

أولا _ أن معظم النهديد الخارجي قد استهدف مصر والقوى الثورية العربية (87.5٪) في مرحلة بوادر الأزمة . وينسجم ذلك مع كون الجزء الغالب من النهديد في هذه المرحلة كان مصدره الولايات المتحدة والاستعمار .

ثانيا _ بينها تراجع نصيب مصر كمستهدف بالتهديد في مرحلة تصاعد الأزمة فان سوريا قفزت لتحتل المرتبة الأولى، كها أن الأمة العربية ككل أصبحت وبدرجة متزايدة هدفا للتهديد الخارجي في ادراك عبدالناصر. ويلاحظ أن القوى الثورية العربية قد اختفت كهدف للتهديد الخارجي في هذه المرحلة حيث لم تكن التفرقة التقليدية بين القوى

88

الثورية العربية والقوى «الرجعية» العربية قائمة [نذاك. وقد يرى البعض أن ثمة تناقضا في نتائج هذا البند المتعلق بتناقص نسبة التهديد الموجه الى مصر في مقابل ارتفاع نسبة التهديد الموجه الى سوريا اثناء تصاعد أزمة 1967. فقد كان هناك جيش مصرى على الحدود وجو من التوتر الدولي وشعور باقتراب الحرب. وقد يفسر البعض الأمر بأن عبدالناصر تعمد اعطاء الانطباع بانخفاض نصيب مصر من التهديد الخارجي لكي يسود الاعتقاد بأن مصر واثقة من نفسها وانها لاتشعر أنها مهددة. ولكنني أميل الى تفسير تلك النتائج والأرقام على ضوء اعتبارات أخرى من أهمها تأثير مسألة المعلومات السوفيتية والسورية بشأن وجود حشود اسرائيلية عسكرية غير عادية على الحدود مع سوريا على تشكيل الادراك المصري للأطراف المستهدفة بالتهديد وانصرافه الى اعتبار السوريا هي الطرف المستهدف الرئيسي بالتهديد العسكري الاسرائيلي (١١). وكذلك ارتباط انخفاض نصيب مصر من التهديد في ادراك عبدالناصر بادراكه لاعتدال . أو حتى انخفاض . احتمالات الحرب قبل أول يونيو 1967. وترجع أسباب انخفاض احتمالات الحرب ـ ومن ثم التهديد الموجه الى مصر ـ الى أن عبدالناصر لم يكن يرد الحرب ولم يخطط لها، كيا أنه تصور أن اسرائيل مترددة في سن الحرب وذلك بتأثير خبرة 1960 حيث حشدت قوات عسكرية على حدودها مع سوريا فادخلت مصر حشودها الى سيناء وانتهت الأزمة دون حرب. كما أن عبدالناصر تصور أن اسرائيل _ وخاصة في ظل حكومة اشكول المتردد _ عاجزة عن الحرب بمفردها ودون مشاركة بريطانيا وفرنسا، أي أن خبرة 1956 كان لها تأثيرها في هذا الصدد. كذلك فان الخلل الهيكلي في النظام السياسي المصري ترتب عليه خلل في ادراك عبدالناصر لقوة مصر في شكل مبالغة كبيرة قادت آلي تصور انخفاض نصيب مصر من التهديد الخارجي الموجه الي المنطقة أثناء تصاعد الأزمة (علوى، 1981: 268 - 269).

ثالثا ـ عادت مصر لتففز من جديد كهدف رئيسى للتهديد في تصور عبدالناصر في مرحلة انخفاض الأزمة ومعها الأمة العربية ، بينها ظهرت القوى الثورية العربية من جديد كمستهدف بالتهديد.

رابعا ـ ان حوالي 48٪ من التهديد الموجه على نحو محدد ضد أطراف عربية قد وقع في مرحلة تصاعد الأزمة وحدها. كما أن التهديد الموجه ضد مصر قد احتل المرتبة الأولى في مجموع التهديد الموجه الى أطراف عربية محدة (9.95٪) ثم تليها سوريا ثم الأمة العربية ثم القوى الثورية العربية. ولكن الملفت للنظر أن نصيب اسرائيل كفاعل للتهديد الذي استهدف مصر في تصور عبدالناصر قد بلغ 4.5٪ في مرحلة البوادر و 43٪ أثناء تصاعد الأزمة و 24٪ في مرحلة انخفاضها. ولعل انخفاض نصيب اسرائيل كمصدر للتهديد الذي استهدف مصر يتسق مع تصور عبدالناصر لطبيعة وجوهر الصراع العربي الاسرائيل

كصراع بين ارادة التحرير العربية التي تعبر عنها مصر الناصرية من ناحية، وقوى الاستعمار العالمي وعلى رأسها الولايات المتحدة من ناحية أخرى. وفي اطار هذا الادراك لاتعدو اسرائيل أن تكون أداة الاستعمار العالمي والامبريائية الأمريكية وليست الطرف الأصيل الفاعل للتهديد.

ادراك عبدالناصر الانماط التهديد: ان الانماط الرئيسية للتهديد هي : التهديد العسكري (الأمنى) التهديد السياسي النفسي، ثم التهديد الاقتصادي . ولقد أمكننا أن نرصد تصور عبدالناصر لهذه الانماط خلال الأزمة في الجدول رقم (5) التالى:

جدول رقم (5) انماط التهديد في ادراك عبدالناصر اثناء ازمة 1967

وع	الجم	-	التهد الاقتص		التها السيا		التهد العسك	غط التهديد
7.	الوزن	7.	الوزن	7.	الوزن	7.	الوزن	المرحلة
8,8	476	2,5-	12-	44,1	210	58.4 278		1) مرحلة البوادر
58,1	3149	_	-		_	100	3149	2) مرحلة التصاعد
33,1	1791	7,2	129	38,8	696	54	966	3) مرحلة الهبوط
100	5416	2,2	117	16,7	906	81.1	4393	المجموع

ونخلص من الجدول رقم (5) الى مايلي :

أولا - ان التهديد العسكري بمثل نسبة ملحوظة من اجمالي التهديد الخارجي في ادرك الرئيس عبدالناصر، فهو في مرحلة التمهيد للازمة وكذلك في مرحلة انتهائها يربو على 50% بينها كل التهديد في مرحلة تصاعد الأزمة هو تهديد عسكرى أمنى. ولعل هذا الثقل الملحوظ للتهديد العسكري في ادراك الرئيس عبدالناصر يعود الى طبيعة العلاقات الدولية داخل نظام الشرق الأوسط وبخاصة نتيجة لاستمرارية الصراع العربي الاسرائيلي بمن وجود عسكري اسرائيلي دائم بمثل مصدرا دائها للتهديد العسكري. ويلاحظ

كذلك أن التهديد السياسي/ النفسي قد احتل نسبة كبيرة من اجمالي التهديد في مرحلة التمهيد للازمة.

ثانيا ـ ليس ثمة مايدل على وجود تهديد اقتصادي في ادراك عبدالناصر في مرحلة بوادر الأزمة ، بل على العكس فان وزن عبارات التهديد الاقتصادي هو وزن سلبي بمعنى أن الرئيس عبدالناصر لم يكن يشعر بأي وجود لتهديد اقتصادي لمصر في هذه المرحلة . ويعكس ذلك نوعا من الثقة الكبيرة في الحالة الاقتصادية لمصر آنذاك . ولم يظهر التهديد الاقتصادي في ادراك عبدالناصر في مرحلة تصاعد الأزمة ، ولكنه يبدأ في الظهور في مرحلة انتهاء الازمة وعثل 7.2٪ من اجملى التهديد في ادراك عبدالناصر .

ثالثا ـ عقب اختفاء التهديد السياسي/ النفسي في مرحلة تصاعد الأزمة اذا به يعود الى الظهور وبنسبة ملحوظة مرة أخرى في مرحلة انخفاض الأزمة (88.8/).

رابعا _ ان اسهام اسرائيل كمصدر للتهديد العسكري بلغ 6.8٪ فقط من اجمالي ذلك التهديد في مرحلة بوادر الأزمة بينها كانت اسرائيل مصدرا لكل التهديد العسكري في ادراك عبدالناصر في مرحلة تصاعد الأزمة وتصبح هذه النسبة 74.3٪ في مرحلة انخفاض الأزمة.

خامسا ـ ان مصر في ادراك عبدالناصر لم تكن هدفا للتهديد العسكري اطلاقا في مرحلة بوادر الأزمة بل ان عبارات التهديد العسكري الموجة الى مصر آنذاك كان وزنها سالبا، ويعني ذلك حصائة مصر تماما في مواجهة احتمالات تعرضها للتهديد العسكري. وحتى في مرحلة تصاعد الأزمة فان مصر كمستهدف للتهديد العسكري لم تحظ سوى بـ 11.7٪ من اجمالي ذلك التهديد. ولكن تلك النسبة ترتفع وبعنف في مرحلة انخفاض الأزمة وعقب تدمير القوة العسكري في تلك المرية في الحرب لتصبح مصر وقد استهدفت بـ 82.5٪ من اجمالي التهديد العسكري في تلك المرحلة. يقول الرئيس عبدالناصر في كلمة في أعضاء المؤتمر الثاني لاتحاد الصحفين العرب في 160/2016، واحنا ماكناش عرضه للتهديد قبل 5 يونيو. يوم 14 مايو كان التهديد موجه الى سوريا. ووقف اشكول وقال ان احنا مستجه الى دمشق، (عبدالناصر، 305:1978)

موضع قيم وأهداف السياسة الخارجية المصرية من التهديد في ادراك عبدالناصر: ليست عملية ترتيب أهداف وقيم السياسة الخارجية للدولة مهمة سهلة، بل انها موضع اختلاف تبعا لاختلاف الايديولوجية، ولاختلاف ادراكات القيادة، ولاختلاف مراحل النطور، ولاختلاف مرتبة الدولة على سلم الترتيب الطبقي للدول... الخ. و بغض النظر عن هذا الاختلاف فانه لايمكن الجدال حول أولوية وعورية الحفاظ على التكامل الاقليمي كأول

وأهم أهداف وقيم السياسة الخارجية للدولة. وهذا الهدف يمكن أن يتهدد عن طريق فقدان أراض لصالح الخصم، أو باحتلال جزء من أراضي الدولة أو باثارة نزعات انفصالية. وبالإضافة الى ذلك الهدف يمكن أن نتحدث عن الحفاظ على النظام السياسي الناصري وذاتيته. وهذا الهدف يمكن أن يتهدد بالاطاحة الكاملة بالنظام الناصري، أو بالعمل من أجل تغيير النخبة الحاكمة أو بفرض تغيير جوهري في السياسات الداخلية للنظام. ومن الأهداف في الحقية الناصرية كذلك الحفاظ على مكانة الدولة وقدرتها على التأليد وعكن أن يتهدد هذا الهدف بالعمل على زعزعة الدور القيادي لمصر التأثير اقليميا وعالميا. ويمكن أن يتهدد هذا الهدف بالعمل على زعزعة الدور القيادي لمصر العادية للاستعمار والامبريالية كمثل رائد بين دول المرائيل، وبتفكيك علاقة المسائدة بين مصر والقوى الدولية التي تدعمها، ومن القيم السرائيل، وبتفكيك علاقة المسائدة بين مصر والقوى الدولية التي تدعمها، ومن القيم والاعداف الهامة كذلك كان الحفاظ على التطبيق الاشتراكي. وكان ذلك الهدف يتهدد بالعمل على تحدى شرعية القيم التي يسير عليها ذلك النظام. وكان من الأهداف والقيم كذلك دعم حركة القومية العربية، وابعادها عن التحكم والنفوذ الأجنبي بكافة الحفاظ على حرية حوكة مصر الخارجية وابعادها عن التحكم والنفوذ الأجنبي بكافة صوره (19).

ونستخلص من الجدول رقم (6) ما يلي:

أولا ـ ان التكامل الاقليمي لمصر بمعني الحفاظ على وحدة اراضيها لم يكن يواجه تهددا وتحديا على الاطلاق في ادراك عبدالناصر في مرحلة بوادر الازمة ، بل انه لم يحظ في مرحلتي تصاعد الازمة وانخفاضها سوى بجزء عدود جدا من اجمالي التهديد المتجه ضد اهداف وقيم السياسة الخارجية المصرية. ففي مرحلة تصاعد الازمة التي بدأت يوم الا67/5/12 كان التهديد العسكري في نظر عبدالناصر موجها اساسا الى سوريا ، حيث نال التكامل الاقليمي لسوريا و5٪ من اجمالي التهديد الخارجي خلال تلك المرحلة رضم انه لم يكن مهددا سوى بنسبة ضئيلة للغاية في مرحلي بوادر الازمة وانخفاضها . ويتسق ذلك مع ما اشرنا اليه في موضع سابق من انه لم يكن التهديد بحرب ضد مصر في ادراك عبدالناصر حتى اول يونيو 1967 سوى تهديدا محدودا . لقد كان التهديد الاستعماري في نظر عدالناصر موجها ضد الاهداف العريضة للأمة العربية اكثر منه ضد السلامة الاقليمية لحمر او اي قطر عربي آخر .

ثانيا - إن الحفاظ على النظام الناصري كان يحظى بنسبة عالية من التهديد في ادراك عبدالناصر في مرحلة بوادر الازمة، بينيا تختفي عبارات التهديد الموجهة ضد النظام الناصري في مرحلة تصاعد الازمة لتعود إلى الظهور مرة اخرى في مرحلة انخفاضها بنسبة

جدول رقم (6) موضع قيم السياسة الخارجية المصرية من النهديد في ادراك عبدالناصر خلال أزمة 1967

e	5,5	7,18,5	./9,8	7.2,6	7,20,4	7,23,2	/27,3	7.7,4-	7. 7.100
المجسوع	352	1173	620	164	1292	1464	1723	468-	-
	%6,4	7,22,2	1	7/.4	7,25,4	7.38,4	7.3,5	1	/. /.34
3) هيوط الأزمة	138	477	1	88	544	822	76	1	2143 الوزن
	7,7.7	ı	7.2,8	1	7,6,4	/,24,1	.59		7. 7.43,7
2) تصاعد الأزمة	214	ı	78	ı	178	666	1628	1	=
	ı	7,49,2	7,38,4	7.5,5	7,40,3	7,1,7-	7,1,3	.33,1-	7. 7.22,3
1) بوادر الأزمة	ŧ	695	542	78	570	24-	19	468-	_
الرخة	المصري	ا السياسي الناصري	_	الاشتراكية	القوى الثورية	العربية	السودي	المحركة	المجموع
	أنكا	النظام	::ادراا		وحملة	القومية	التكامل	ξ. γ	

22/ من اجمالي التهديد الموجه تحديدا الى قيم السياسة الخارجية المصرية. وهكذا فان التهديد في مرحلة التصاعد كان في تصور عبدالناصر اكبر واضخم من ان يتوجه الى النظام والانحفاض فقد قفز النظام الناصري كهدف اصبل للسياسة المصرية يتوجه صدا التهديد والانحفاض فقد قفز النظام الناصري كهدف اصبل للسياسة المصرية يتوجه صدا التهديد الحارجي. ولقد لحق بادراك عبدالناصر لموضع النظام الناصري ضمن هرم قيم السياسة الحارجية المصرية وقصيبه من التهديد الحارجي اثناء ازمة 1967، لحق به تعديل في السياسة الانوات الاخيرة من حياته. ويعبر عبدالناصر عن ذلك في جلسة مجلس الوزراء المصري يوم 1970/1/25 بقوله: وعلمت اخيرا عن حديث داربين ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل واحد الصحفي عن سبب تركيز واحد الصحفين الغربين المعتدلين القريبين منه .. سأله الصحفي عن سبب تركيز أمريكا واسرائيل علي شخصيا، فقال ايبان اننا نعمل ويتركيز شديد لاسقاط عبدالناص الاننا مقتنعون انه بعد سقوطه سيهذا الموقف في مصر وسيتغير لصالحنا، وذلك كها هدأت الامور ايضا في غانا بعد سقوط نكروما» (فريد، 1979 : 65).

ثالثا ـ ان القومية العربية ووحدة القوى الثورية والنظام الناصري كاهداف للسياسة الخارجية المصرية قد حظيت في مرحلة انخفاض الازمة بحوالي 86٪ من اجمالي التهديد الخارجي في ادراك عبدالناصر. وهكذا اصبح التكامل بين هذه الاهداف الثلاثة اكثر وضوحاً في ادراك عبدالناصر بعد انتهاء الحرب، بينيا كان التكامل واضحا بين وحدة القوى الثورية والنظام الناصري فقط في مرحلة بوادر الازمة اذ كان التهديد الموجه اليهما يمثل 89,5٪ من اجمالي التهديد في تلك المرحلة. وهكذا دخلت القومية العربية كهدف اساسي يستهدفه التهديد بعد انتهاء حرب يونيو في ادراك عبدالناصر بل وبنسبة اكبر من التهديد الموجه الى وحدة القوى الثورية . عبر عن ذلك الرئيس عبدالناصر ذاته في 1968/3/11 ، حين قال: «إن المعركة العربية هي معركة واحدة. وإن المصير العربي هو مصير واحد. وإن القومية العربية كانت دائها وستبقى هدفا للعدوان من اعداء القومية العربية، عبدالناصر (1973: 363). والجدير بالذكر أن المقصود بالقومية العربية في الخطاب الناصري لم يكن ذلك التيار الايديولوجي الذي يجمع اليه الانظمة العربية الراديكالية او الثورية فقط، بل هو المقومات الموضوعية لوحدة الآمة العربية بكل ابنائها سواء في اقطار حكمتها انظمة راديكالية او في اقطار حكمتها أنظمة محافظة أو رجعية. وبينها قل ظهور مفهوم القوى الثورية العربية بعد حرب 1967، اصبح مفهوم القومية العربية هو الاطار الأوسع والاكثر ظهورا للحركة الناصرية في الدائرة العربية.

رابعاً ـ ان التأثير الاقليمي والعالمي لمصر كان مستهدفا بالتهديد بشكل واضح في

ادراك عبدالناصر في مرحلة بوادر الازمة، أما في مرحلتي تصاعد الازمة وانخفاضها فقد اختفى ذكر ذلك الهدف من النصوص التي خلفها عبدالناصر ويدل ذلك على تضاؤل اهميته اثناء تصاعد الازمة، وبعد ان انتهت الحرب كذلك باحتلال جزء من ارض مصر وتهديد قيم واهداف اكثر اهمية منه.

الخلاصة

انشغلت هذه الورقة بعمل انشائي في جال تطوير دراسة النصوص السياسية العربية باستخدام اداة التحليل الكمي لمحتوى تلك النصوص. وقد قامت المحاولة التنظيرية هذه الورقة على بناء مقياس كمي لاغاط الجملة في اللغة العربية يعطي لكل من تلك الاغاط وزنا وقميا معينا الامر الذي يمكن من القياس الكمي لظاهرة مثل الادراك السياسي العربي. وبذلك تكون هذه الورقة قد حاولت التحرر من اسار الطرق الامريكية في التحليل الكمي للمحتوى وهي طرق لا تصلح لدراسة النصوص السياسية العربية لاختلاف اللغة العربية في مبناها وتركيها عن اللغة الانجليزية. كذلك خرجت هذه الورقة عن نطاق الاقتصار على مستوى قياس التكرارات الذي اعتاده الادب السياسي العربي عند استخدامه للتحليل الكمي للمحتوى كأداة منهجية رئيسية، وتقدمت خطوة للأمام بابداعها مقياسا يحلل مستوى شدة (Intensit) الجملة العربية في تعبيرها عن المعنى المحمول في باطنها.

وباستخدام المقياس الذي تم بناؤه في دراستنا للادراك المصري للتهديد الخارجي في ازمة 1967 استخلصنا نتائج هامة يتمثل اهمها في تغير الادراك المصري لمصادر التهديد والمستهدف به وانماطه وقيم السياسة الخارجية المصرية المشمولة بالتهديد بتطور الازمة نفسها وانتقالها من مرحلة البوادر الى مرحلة التصاعد ثم الى مرحلة الانخفاض.

وقد نزعم انه يمكن تجريب مقياسنا في تحليل محتوى الاعمال الادبية والنصوص الاجتماعية بنفس درجة كفاءة استخدامه في قياس وتحليل محتوى النصوص السياسية العربية. وعند هذه النقطة نوجه الدعوة للعلماء الاجتماعين العرب حتى ينظروا في ذلك المقياس بعين فاحصة وناقدة تبن اوجه النقص والقصور فيه كها تسعى في ذات الوقت من اجل تعديله او تطويره او حتى اثبات علم سلامة اسسه المهجية وفروضه النظرية التي بني عليها . ولعل اسهام هذه الورقة الأساسي هو انها فتحت الباب امام جهود باحثين اخرين للسير في طريق بناء مقياس كمي معتبر ومصدوق يستخدم في الكثير من فروع العلم الاجتماعي لتحليل محتوى النصوص الاجتماعية العربية ، وهو ميدان، رغم اهميته ، لا الاجتماعي لزال غير مطروق في أدبنا الاجتماعي العربي بدرجة كافية .

وتكتسب الدعوة التي توجهها هذه الورقة للباحثين العرب من اجل السعي في جال بناء مقياس معتمد لتحليل عترى النصوص الاجتماعية العربية، تكتسب تلك الدعوة اهميتها من حقيقة ان نتائج البحث الذي يين إيدينا، سواء في خصوص بناء المقياس او في شأن تطبيقه على مدركات القيادة المصرية اثناء أزمة 1967، تقلل فرضيات او نتائج محكومة بحدود موضوع الدراسة ومنهاجيتها والمادة الخام التي اعتمد عليها التحليل. فعلى سبيل المثال قد يصعب افتراض ان الخطب التي القاها الرئيس عبدالناصر والأحاديث التي ادلى بها في فترة الازمة وهي تمثل المادة الخام الاساسية للبحث ـ قد شملت كل ادراكاته خلال تلك الفترة، اذ قد تكون بعض ادراكاته غير معبر عنها في خطبه واحاديثه. ومن ثم يصبح ضروريا ان تتراكم المعرفة العلمية المنظمة حول الموضوع بقيام باحثين عرب آخرين بتقديم اسهاماتهم بشأنه والمقارنة بين نتائج تلك الابحاث وتقويمها وضبطها في عاولة لاقامة نظرية عربية في هذا المجال.

الهوامش

-) يعتمد هذا البحث على اطروحة الدكتوراه التي تقدم بها الباحث الى قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة (علوي، 1981)، وإن كان قد تم ادخال بعض التعديل والتطوير في الصياغة والتقسير لغرض النشر. ولقد جاءت متغيرات النموذج النظري الذي قام عليه بناء مقياسنا المقترح مشتقة أساسا من بيئة أزمة مايو/ يونيو عام 1967.
 - 2) انظر : North et al., 1968
- أخذنا تلك الفروض عن عدد من دراسات الأزمة الدولية. ونحيل القاريء لى أهم المصادر في هذا
 Herman, C. F. (1972) International Crises: Insights from Behavioral
 الشأن وهي : Research. New York: Free Press. pp. 139-162, 167-186, 283-290, 298-303.
- المقصود بكلمة التقديري في هذا الصدد لاينصرف الى كونه تحليلا يعتمد على التقدير الذاتي، ولكنه
 يعني تقريرا لوزن الجملة يتم وفقا لأسس وقواعد موضوعية مثلها يتحدد وزن السلمة في السوق _ أو
 يتقر شمنها _ وفقا لقوائين اقتصادية موضوعية .
- 5) يلاحظ أن الدراسات العربية التي استخدمت التحليل الكمي للمضمون قد وقفت عند مستوى قياس التكوارات.
- و) يعبر الباحث عن شكره وتقديره للاستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي الاستاذ بقسم اللغة العربية
 بكلية الاداب، جامعة القاهرة، الذي لولا مساعلته لما قدر لهذه المرحلة من بناء مقياسنا أن تنه.
- جاء في مفتاح العلوم للامام السكاكي في تقديم الجملة الخبرية التقريرية على الجملة الشرطية مايل:
 وإنما قدمت الخبرية على الشرطية ، لما سبق في علم المعاني ، أن الجملة الشرطية خبرية تحصوصة ،
 والمخصوص متأخر عن المطلق ».
- راجع السكاكي، مفتاح العلوم. ضبطه وشرحه نميم زرزور. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، 1903، : 441.

جاء في النحو المصفى للدكتور عمد عيد أن معنى والتوكيده أو «التأكيده في اللغة _ والأولى أكتر شهرة في الفصحى _ هو النثيت والتقوية . ويقصد النحاة بالتوكيد استخدام طرق خاصة لتقوية الكلام السابق وتثبيته سواء باعادة استخدام اللفظ نفسه أم استعمال كلمات خاصة لتثبيت المعنى ودفع الشبه عند . وقد ورد التوكيد في اللغة على صورتين: صورة التوكيد اللفظي ، وصور التوكيد المعنوي ، والتوكيد اللفظي هو اعادة اللفظ الأول بعيته . أى أن يماد المؤكد نطقا ومعني ، بقصد التقرير أو خوف النسيان أو عدم الإصغاء أو عدم الاعتناء . أما التوكيد المعنوي فهو تثبيت معني المتبوع بدفع الاحتمالات عنه وذلك باستعمال الفاظ التوكيد المعنوي التي تصنف في مجموعات أربع هي:

أ ـ النفس والعين كأن تقول (اجتمع الرؤساء العرب أنفسهم).

ب ـ كلا وكلتا كأن تقول (زرت صديقي كليهما).

جـ ـ كل وجميع كأن تقول (حضر المدعوون كلهم).

د_اجمع وما تفرع عنه ، أى جمعاء وأجمعون وجمع ، الني تستعمل في الفالب لتوكيد التوكيد كقول الحق في القرآن الكريم (وسجد الملائكة كلهم أجمعون).

أنظر د. محمد عيد، النحو المصفى. القاهرة: مكبة الشباب، 1985، حس ص. 694-58. بدأت بوادر أزم 1967 بالمدوان الجوي الأسرائيلي على صوريا في 1967/47 واستمرت حتى بداية مرحلة تصعيد الأزمة بواسطة أسرائيل في 1967/5/12 وين تكررت النهديدات الأسرائيلية بغزو صوريا واحتلال دمشق. وقد استمرت الأزمة في التصاعد حتى نشبت الحرب العربية الاسرائيلية في 1987/69 . ثم بدأت مرحلة هبوط الأزمة منذ (1967/69 بقبول الأطراف المختلفة لقرار مجلس الأمن القاضي بايقاف اطلاق النار، وامتنت تلك لمرحلة حتى 1967/11/22 وهو يوم صدور قرار مجلس الأمن اللوفي الشهير وقم 292 وقبول أطراف الأزمة به.

(10) جاء في خطاب عبدالناصر في 1967/11/22 (... وفي وقت من الأوقات بعد النكسة كانت خطوطنا غير قادرة على صد الهجوم ، وكانت سماؤنا مكشوفة ، مصانعنا ، مدننا ، قرانا كانت كلها مكشوفة للعدو ... ومن الواجب علينا أن نفهم أن العدو يشن حملة حرب نفسية ضدنا على أوسع نطاق وعلى أحدث الأساليب ... ، واجع (عبدالناصر ، 1973 : 1989 ، 294).

 راجع بشأن قضية المعلومات السورية والسوفية الخاصة بالحشود العسكرية الاسرائيلية على الحدود مع سوريا، (علوي، 1981 : 170-180) 190 - 191).

12) تم استخلاص هذا التصور لقيم وأهداف السياسة الخارجية المصرية من تحليل كيفي لمضمون خطب وأحديث عبدالناصر الواردة في كتاب وثائق عبدالناصر بناير 1967 ـ ديسمبر 1968 المصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام عام 1973.

المصادر العربية

السكاكي

1983 الامام ابي يعقوب يوسف بن ابي بكر محمد بن علي، ومفتاح العلوم، ضبطه وشرحه نعيم زرزور. بيروت: دار الكتب العلمية.

1973 نظرية الرأى العام. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق.

سالم ، ن .

صورة العرب والاسرائيلين في الولايات المتحدة. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

سرحان ، أ. ع. 1983 - مقدمة في طرق التحليل الاحصائي. القاهرة: دار الكتب الجامعية.

سليم، م. أ.

1983 التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

علوي، م.

1981 * «سلوك مصر الدولي أثناء أزمة مايو/ يونيو 1967». رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الساسة _ حامعة القاهرة.

1985 أالنحو المصفى القاهرة: مكتبة الشياب.

من محاضر اجتماعات عبدالناصر العربية والدولية، (1967-1970). بيروت: مؤسسة الأنحاث العربية.

عدالناص

وثائق عبدالناصر: خطب، أحاديث، تصريحات بناير 1967 ـ ديسمبر 1968 القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

المصادر الأجنبة

Boulding, K.

97

1956 The Image, Ann Arbour, MI: University of Michigan Press.

"National Images and International Systems." pp. 391-398 in J. 1961 Rosenau (Ed.), International Politics and Foreign Policy. New York: Free Press of Glencoe.

Hoel, P.G.

Elementary Statistics, New York: John Wiley, 1967

Holsti, O.

"The Belief System and National Images." Journal of Conflict 1962 Resolution 6 (3): 244-252

1968 "Evaluative Assertion Analysis". pp. 91 - 102 in R. North et al., Content Analysis. Evanston. IL: Northwestern University Press.

North, R.C., Holsti, O., Zaninovich, M. & Zinnes. D.

1968 Content Analysis: A Handbook with Application for the Study of International Crisis. Evanston, IL: Northwestern University Press.

Sprout, H. & Sprout, M.

1961 "Environmental Factors in the Study of International Politics." pp. 106 - 119 in J. Rosenau (Ed.), International Politics and Foreign Policy. New York: Free Press of Glencoe.

Zinnes, D.

1968 "Pair Comparison Scaling in International Relations." pp. 79-89 in R. North et al., Content Analysis. Evanston, IL: Northwestern University Press.



نموذج كمي متكامل لادارة الانتمان والتحصيل مع التطبيق على عينة عشوائية من الشركات الاردنية المساهمة

ناصر محمد الصائغ المنظمة العربية للعلوم الادارية ـ الاردن

مقدمسة

تهدف هذه الدراسة الى تحليل العوامل المؤثرة على سياسات الائتمان التجاري والتحصيل التي تمارسها منشآت الاعمال عندما تقرر زيادة مبيعاتها عن طريق البيع الأجل. وقد تم التركيز على تحليل تلك العوامل الى عدد من المتغيرات التي يمكن تصنيفها الى متغيرات ذات علاقة بالظواهر الاقتصادية السائدة في السوق، وبالسمات المميزة لطالب الاثتمان، بالاضافة الى متغيرات تتصل مباشرة بسياسة الاثتمان وأخرى بسياسة التحصيل. فبعد مراجعة أهم الدراسات السابقة المتعلقة بهذا المجال، سعت هذه الدراسة الى تقديم نموذج كمي متكامل يأخذ في الاعتبار جميع المتغيرات التي يمكن أن تدخل وتؤثر على سياسات الائتمان والتحصيل. ويجيء هذا النموذج ليحقق تعظيم دالة هدف محددة متمثلة في تعظيم الايرادات الناتجة عن الاستثمار في حسابات المدينين. وحيث أن تلك الدالة، والمتغيرات المكونة لها، والافتراضات التي تقوم عليها، قد جاءت مبنية فقط على المنطق الرياضي، وكذلك على الاسلوب الاداري الذي يمكن أن تتبناه احدى منشآت الاعمال، فقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية من الشركات الاردنية المساهمة للتعرف على اتجاه وسلوك تلك الشركات في ما يتعلق بسياسة الائتمان التجاري وسياسة التحصيل، من أجل ربط النموذج المقترح بواقعية السياسات الادارية في هذا المجال من قبل مفردات العينة ، عا يكن من تحديد الاهمية النسبية لمتغيرات النموذج وقياس علاقات تلك المتغيرات ببعضها البعض، وكذلك ببعض السمات المميزة لمفردات العينة المختارة. وقد قسمت هذه الدراسة الى خمسة أجزاء، حيث يبدأ الجزء الاول بتحديد موضوع المشكلة التي ستتناولها الدراسة، وأهدافها، وحدودها، ومنهجية البحث المستخدمة فيها. أما الجزُّء

الثاني فقد خصص لمراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، في حين خصص الجزء الثالث لبناء وتقديم النموذج الكمي المقترح، أما الجزء الرابع من هذه الدراسة فقد ركز على الدراسة الميدانية بشقيها المنهجي والتحليلي. وأخيرا يقدم الجزء الخامس أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها هذه الدراسة.

موضوع الدراسة ومبرراتها

يقع موضوع هذه الدراسة ضمن الموضوعات التي تدخل في اطار الادارة المالية، وبخاصة ادارة الاصول المتداولة. وحيث أن حسابات المديين (أو اللهم كما تسمى أحيانا) عمل جزءا مها من استثمارات منشآت الاعمال، وتشكل رافدا أساسيا من روافد التدفقات النقدية، فان موضوع هذه الدراسة يمثل بعدا مها في تحديد السياسات الادارية المتعلقة بتحقيق أهداف منشآت الاعمال، كما يمثل جانبا حيويا يؤثر في القرارات التي يتخذها المديرون عادة في سبيل تحقيق تلك الاهداف. فمن أهم الاهداف التي تسعى الى تحقيقها منشآت الاعمال يأتي هدف تحقيق أقصى عائد وأقصى ايرادات من أهداف فرعية يأتي في مقدمتها هدف تحقيق أقصى عائد وأقصى ايرادات من الاستثمارات التي توظفها منشآت الاعمال في حسابات المدينين لتعظيط الاستثمارات في ولاشك أن التعرف على الأسلوب الاداري الواجب اتباعه عند تخطيط الاستثمارات في حسابات المدينين وتنظيمها ورقابتها ومتابعتها سيزيد من كفاية وفعالية القرار الاداري، وهذا ما سوف تحاول أن تتوصل اليه هذه المدراسة.

مشكلة الدراسة

المشكلة التي ستعنى بها هذه الدراسة هي مشكلة محددة تواجه معظم منشآت الاعمال في جميع الظروف الاقتصادية السائدة، الا أنها تبرز بشكل أكبر في حالة الركود الاقتصادي عندما تضطر تلك المنشآت أن تكتف من بيع سلعها أو خدمانها على الحساب، في وقت قد لا يتمكن العملاء خلاله من التسديد في الوقت المحدد. فقد أدى الركود الاقتصادي الذي تعيشه السوق الاردنية الى أن معظم منشآت الاعمال أخذت تكتف من البيع الأجل لسلعها وخدمانها. لذا فان هذه الدراسة سوف تركز على دراسة وتحليل اتجاه وسلوك عينة عشوائية من الشركات الاردنية المساهمة العاملة في قطاعين رئيسيين هما قطاع وسلوك عينة عشوائية من الشركات الاردنية المساهمة العاملة في قطاع الخدمات بعد تصميم نموذج كمي متكامل يضم جميع المتغيرات التي تدخل في ادارة الائتمان والتحصيل.

هدف الدراسة

 تصميم نموذج كمي متكامل يستوعب جميع المتغيرات النابعة من أية سياسات ذات علاقة بالائتمان والتحصيل.

 2) التعرف على المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على اتجاه وسلوك منشآت الاعمال، من خلال عينة من الشركات الاردنية المساهمة، في ما يتملق بقرارات منح الائتمان التجاري،
 وتحديد آثار تلك المتغيرات على سياسات التحصيل.

 3) تقسيم تلك المتغيرات الى مجموعات من العوامل، وتحديد علاقاتها ببعضها البعض.

4) اثبات صحة أو عدم صحة الفرضيات الواردة في فقرة قادمة من هذه الدراسة.

حدود الدراسة

عند بناء النموذج المقترح، فان هذه الدراسة لن تعنى بتحديد الحد الاقصى للائتمان الوجب منحه، ويمكن للقارىء المهتم بهذا الجانب الاطلاع على بعض الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع المحدد مثل (1987) Srinivasan & Kim (1987). وسوف تركز هذه الدراسة على الائتمان التجاري، أما الائتمان المصرفي، والائتمان المالي، والائتمان عن طريق البطاقات الائتمانية، فسوف يتم استبعادها في هذه الدراسة. ومع ادارك الباحث لاهمية السمات القانونية المصاحبة لعمليات الائتمان والتحصيل الاأن هذه الدراسة قد استبعدت تلك السمات ويمكن للقارى، المهتم بهذا الجانب الاطلاع على بعض المراجع المتخصصة في هذا المجال مثل أبو الليل (1984).

منهج البحث

تعتمد هذه الدراسة على ثلاثة أساليب متكاملة من أساليب البحث : الاسلوب الاول يتمثل في مراجعة ورصد أهم الدراسات الاكاديية والعملية المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك للاستفادة عاقد يكون بذل من جهد سابق في هذا المجال. أما الاسلوب الثاني فيكمن في اللجوء الى أحد الاساليب الكمية المستخدمة في الادارة المالية، وينحصر في أسلوب القيمة الحالية الذي يستخدم عادة في تقييم التدفقات النقلية، وذلك بهدف بناء غوذج كمي متكامل يأخذ في الاعتبار جميع المتغيرات التي تستخدم في سياسات مختلفة لادارة الائتمان والتحصيل. أما الاسلوب الثالث، والاخير، فهو عبارة عن دراسة ميدانية قائمة على اختيار عينة عشوائية من الشركات الادرنية المساهمة، وذلك بقصد فهم وقياس المتغيرات التي وردت في النموذج الكمي المقترح، وتفسير العلاقات بين بعضها البعض.

الدراسات السابقة

تحفل أدبيات الادارة المالية بمعالجة ادارة حسابات المدينين من عدة زوايا. ففي معظم الكتب والمراجع الجامعية المتخصصة في حقل الادارة المالية يتم عادة تخصيص فصل أو أكثر لابر از أسس ومبادىء ادارة الاصول المتداولة، ومنها حسابات المدينين، وترتكز هذه الاسس والمبادىء على نتائج دراسات نظرية وكمية وبحوث ميدانية وتطبيقية، حيث حاولت تلك الدراسات والبحوث تحديد الاسباب التي أدت الى انتشار الاقبال على الائتمان التجاري، وكذلك تحديد العوامل التي تحكم سياسات الائتمان والتحصيل. فعلى سبيل المثال، تعزو بعض الدراسات الاستخدام المكثف للائتمان التجاري من قبل منشآت الاعمال الى أسباب تتعلق بدوافع الاقتراض. فبالرغم من أن طالب الائتمان التجاري يمكنه الاقتراض من المؤسسات المالية (البنوك التجارية مثلا) وتمويل مشترياته، الا أن أمامه عادة فرصة أخرى تتمثل في الشراء على الحساب وبتكلفة لرأس المال أقل من تلك التي تطلبها عادة المؤسسات المالية. فقد ناقش (1981) Ferris أن الائتمان التجاري يوفر عادة المرونة في الدفع، وبالتالي يؤدي بالبائعين والمشترين الى تقليل أهمية الحاجة الى الاحتفاظ بأرصدة نقدية احتياطية. ومع هذا فدوافع الاقتراض لا تعد سببا كافيا لتفسير تصرف صغار الموردين الذين يبيعون على الحساب رغم حاجتهم الى النقد، ولا يفسر كذلك عدم اقبال كبار المشترين بالاجل على الاستفادة من خصم تعجيل الدفع. كما أن بعض الدراسات الاخرى تعزو انتشار عارسة الاثتمان التجاري الي أسباب تتعلق بتحفيز العملاء على الشراء ومحاولة زيادة الطلب على السلم والخدمات. فقد توصل (1969) Nadiri الى أن توفر عدة بدائل لشروط الدفع يمكن أن يزيد من الطلب على سلعة أو خدمة معينة . أما (Schwartz & Whitcomb (1980) فقد خلصا الى أن منشآت الاعمال تمارس الائتمان التجاري لغرض التهرب من قوانين منع تعدد الاسعار واختلافها التي تفرضها الدولة عادة عندما يكون البيع نقدا. وفي هذا المجال توصل (1987) Smith ألى نموذج يفسر اقبال منشآت الاعمال على منح الائتمان التجاري لبعض عملائها بشكل يجعل هؤلاء العملاء يقبلون على التمتع بالاتتمان التجاري عوضا عن اللجوء الى الاقتراض من المؤسسات المالية لتمويل مشترياتهم. وقد توصل الى أن عدم اكتمال المعلومات في أسواق رأس المال يؤدى الى اختلاف في المعلومات المتوفرة لدى المؤسسات المالية عن تلك المعلومات المتوفرة لدى منشآت الاعمال حول عملائها، وبالتالي فان تكلفة رأس المال التي تطلبها المؤسسات المالية عادة تكون عالية بسبب مخصص المخاطرة الذي تحتسبه تلك المؤسسات فيها لو قررت منح قرض الى هؤلاء العملاء. وبجانب تلك الدراسات التي أوضحت أسباب انتشار الائتمان التجاري وممارسته من قبل منشآت الاعمال، والاقبال عليه من قبل العملاء، فهناك دراسات أخرى حاولت التعرف على كفاية وفعالية سياسات الائتمان، وسلوك العملاء في ما يتعلق بالتسديد. فقد قدم (1968) Menta أسلوبا احصائيا طبقه على عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بمشاكل ادارة الائتمان، حيث ركز على مشكلتين مترابطتين. الاولى تحديد العوامل المؤثرة في سياسة منح الائتمان، والثانية بناء مؤشرات لقياس فاعلية مثل هذه السياسة. فعندما يتم الحصول على معلومة مناسبة حول تمديد الاثتمان، يجب دراسة بعض البدائل مثل منح الاثتمان، رفضه، أو تأجيل اتخاذ القرار، مع الاخذ بعين الاعتبار التجارب السابقة المتعلقة بتكاليف تلك البدائل. ويفترض الاسلوب المقترح اختيار البديل الذي يؤدي الى أقل تكلفة متوقعة بالنسبة لمستوى الديون المشكوك في تحصيلها، وطول فترة الائتمان، ونشاطات التحصيل ومصروفاتها، ومستوى المبيعات المفقودة. وبالرغم من أن ذلك الاسلوب يستخدم بكفاية التجارب الماضية، ويوفر اجراءات عملية، الا أنه لا يوفر الاطار الامثل، حيث يعترف الباحث نفسه، بأن نموذجه «يتجاهل الجانب السلوكي في معالجة التغيرات وتحديد السياسات عند تخطيط ورقابة الاستثمار في حسابات المدينين، (48: Mehta, 1968). وقد نالت سياسة قرار منح الاثتمان اهتمام العديد من الباحثين حيث تم بناء العديد من النماذج الكمية لتستخدم في قياس فعالية تلك السياسة. فقد راجع Srinivasan & Kim (1987) ستة من النماذج الكمية المختلفة وقيها تطبيقها على سياسة قرار منح الائتمان التجاري، وخلصا الى التوصية باستخدام البرعجة الديناميكية، كأفضل نموذج حسب وجهة نظرهما، لتعظيم العائد على الاستثمار في حسابات المدينين. وكان Bierman & Hausman (1970) قد توصلا الى تصميم نموذج احصائي يتم من خلاله قياس القدرة الائتمانية لطالب الائتمان وذلك بحساب القيمة الاحتمالية على قدرته على السداد مستخدمين في ذلك النقاط المرجحة حسب الصفات الذاتية والموضوعية لطالب الائتمان. ومن أجل فعالية استخدام غوذجها فقد اقترحا عند حساب القيم الاحتمالية أن تكون هناك مراجعة مستمرة ومنتظمة لتلك القيم، وأن يتم تعديلها باستمرار بناء على تجارب التحصيل الفعلية (Bierman & Hausman, 1970:520) . وقد قام (1973) Shapiro بتطوير ذلك النموذج آخذا في الاعتبار أثر التضخم على سياسة قرار منح الائتمان، حيث أن قيمة الائتمان التجاري الممنوح سوف تقل مع مرور الزمن اذا ما ساد انخفاض في قيمة العملة إما نتيجة لظاهرة التضخُّم أو نتيجة لسَّياسة نقدية تفرضها الدولة تؤدي الى تخفيض عملتها. وحول تقييم الاستثمارات في حسابات المدينين قام (1976) Oh بتصميم نموذج يأخذ في الاعتبار بمبدأ تكلفة الفرصة للمبلغ المستثمر في حسابات المدينين المنوحة لعملاء معنيين، حيث يمكن مقارنة العائد من ذلك المبلغ إما مع العائد من استثماره في استخدامات أخرى، أو مع

العائد من استثماره في حسابات أخرى للمدينين. وقد توصل الى أن أسلوب صافي القيمة الحالية هو أفضل الاساليب لتقييم الاستثمارات في حسابات المدينين مناديا أن «تقييم حسابات المدينين يجب أن يكون منسجها مع تقييم الاستثمارات في أية أصول أخرى، ،Oh. (1976:36. أما (1978) Kim & Atkins فقد قدما غوذجا لتقييم الاستثمارات في حسابات المدينين منسجها مع هدف تعظيم الثروة. وقد ركزا على بندين من بنود سياسات الائتمان التجاري هما تسعر البضاعة أو الخدمة المباعة، وفترة الاثتمان الممنوحة للعملاء، مستخدمين في ذلك أسلوب صافي القيمة الحالية. أما (1975) Lieber & Orgler فقد قاما بتصميم غوذج لادارة حسابات المدينين ضم العديد من المتغيرات التي تحكم تحقيق أقصى قدر من ايرادات حسابات المدينين، معتمدين في ذلك على أسلوب القيمة الحالية للتدفقات النقدية الناتجة من الاستثمار في حسابات المدينين. وقد استخدما بعض أساليب البرمجة الرياضية المتقدمة لحل معادلات النموذج الذي توصلا اليه. وتحت افتراضات معينة تعرضا الى امكانية استخدام ذلك النموذج في أربع حالات، حيث تم استبعاد وجود ديون معدومة في الحالة الاولى، في حين تم تثبيت الديون المعدومة في الحالة الثانية، أما الحالة الثالثة فقد أدخلت في التحليل التكاليف الناتجة عن الأثار المترتبة على القيام بحملات تسويقية. وأخيرا خصصت الحالة الرابعة للتركيز على الحالات التي تهدف الشركة معها الى الوصول الى حجم معين من المبيعات.

أما الدراسات التي تتخذ من منهجية البحث الميداني أسلوبا لها، فهناك دراستان لها علاقة وطيدة بادارة حسابات المديين. وقد تحت الأولى في احدى الدول الصناعية، بينها تحت الثانية في الدولة نفسها التي تهتم بها دراستنا هذه، وهي المملكة الاردنية الهاشمية. فقد قام (1981) Goddard & Jay (1981) بدراسة ميدانية مشتركة لعينة قوامها 87 شركة بريطانية منها 41 شركة في صناعة الهندسة الكهربائية. 41 الممدد 31/ من اجمالي الشركات التي أرسلت اليها قائمة الاستيان المعدة لتلك والمتراحة. وقد هدفت تلك المدراسة الى تحديد وسائل ووظائف ادارة الانتمان التجاري، واقتراح سبل تعلويرها معتمدة على استمارة ضمت 38 سؤالا كان معظمها يتطلب اجابة بنعم أو لا. وتبعا لذلك فان منهجية الدراسة كانت مبسطة ولم تعتمد على أبة اختبارات احصائية، بل اعتمد التحليل فيها على تقسيم الشركات (يناء على أعدادها فقط) وفق عمارسات معينة تكوّن في مجملها سياسات الائتمان والتحصيل، مثل عدد الشركات التي توقف التعامل مع العملاء المتأخرين، وغير ذلك من المعارسات المائلة.

أما الدراسة الثانية التي عالجت موضوع هذه الدراسة ولكن من زوايا أخرى وبأساليب بحثية أخرى، فهي دراسة غير منشورة قام بها المركز الاستشاري العربي (1987) بالاتفاق مع غوفة تجارة عمان. وقد اعتمدت تلك الدراسة عينة قوامها 100 مؤسسة وشركة أردنية تتعامل في أنشطة تجارية ختلفة. وقد ركزت تلك الدراسة على عمليات البيع الأجل وما يتبعها من قضايا التحصيل واجراءات المحاكم وتنفيذ قراراتها. وحيث أن تلك الدراسة كانت قد صممت لخدمة أهداف معينة تم الاتفاق عليها بين المركز الاستشاري العربي وغرفة تجارة عمان، فقد كان طبيعيا أن يحكم منهجيتها وأسلوب بحثها ذلك الاتفاق. فقد هدفت تلك الدراسة الى تشخيص وضع الدين التجاري اعتمادا على تجربة عدد من مؤسسات القطاع الخاص، وتحديد المشاكل الَّتي يواجهها القطاع التجاري في هذا المجال، وكذلك المراحل والاجراءات القانونية التي تمر بها عمليات التحصيل للدين التجاري. وقد توصلت الدراسة المذكورة الى جملةً من التوصيات التي يمكن اعتبارها موجهة للسلطات العامة، أكثر من كونها موجهة للشركات نفسها (المركز الاستشاري العربي، 74:1987 - 81). وقد تبنت تلك الدراسة قائمة استبيان احتوت على 18 سؤالا صمم معظمها للحصول على معلومات عن الشركات قيد الدراسة وأوضاعها وأهم المشاكل التي تواجهها ويعض ممارساتها للدين التجاري. من جانب آخر ركزت الدراسة المذكورة على النواحي القانونية التي تحكم التعامل بالبيع الأجل وتحصيله. لذا فان تلك الدراسة، بحكم الهدف الذي صممت من أجله، تعتبر دراسة استطلاعية للتعرف على وضع الدين التجاري وما بحيط به من أبعاد يمكن للدولة تحسينها.

النموذج الكمي المقترح

سبق أن تم تحديد أول هدف من أهداف هذه الدراسة بأنه التوصل الى نموذج كمي تحليلي يتم من خلاله تحديد وتحليل العلاقات بين المتغيرات المكونة للعوامل المؤثرة على تحقيق أقصى قدر ممكن من إيراد المبيعات الأجلة. وكلمة ونموذج، مصطلح يعني في الانجليزية Model، أما تعريفه في اللغة العربية فهو ومجموعة من العلاقات القائمة بين القيم المتغيرة يعبر عنها تعبيرا رياضيا، (العلاق، 1983-363). وسوف تحاول هذه الدراسة التوصل الى النموذج المقترح آخذة بعين الاعتبار جميع الحالات المختلفة التي يمكن أن تحكم السياسات الادارية المتعلقة بادارة الاثتمان والتحصيل.

التماذج الكمية واستخدامها في الأدارة

يزخر علم الادارة بالعديد من النماذج الكمية التي صممت لتسهيل عملية اتخاذ القرار وترشيده. ولعل أكثر تلك النماذج استخداما من قبل متخذي القرارات هي تلك النماذج التي يسهل تحديد متغيراتها وثوابتها وافتراضاتها، اضافة الى ضرورة تحديد دالة هدفها ليمكن اختيار الحل الامثل للمشكلة التي تواجه متخذ القرار. ومن أمثلة تلك النماذج البرمجة الخطية، والبرمجة الديناميكية، وشجرة القرارات، ونظرية المباريات، وغير ذلك من النماذج التي تستخدم لحل كثير من المشاكل المعقدة التي تجعل متخذ القرار أمام عدة بدائل من الاختيارات. وقبل أن يتم قبول وتبني نموذج كعي معين واستخدامه في عملية اتخاذ القرارات الادارية لا بد أن يحر بعدة تجارب عملية واختبارات ميدانية، حيث يتم تقييم ومتابعة البدائل الناتجة عن استخدامه وذلك من خلال تصميم ذلك النموذج، سواء من حيث تحديد المتغيرات والافتراضات، الى أن تتوافق النتائج مع الهدف المحدد (Harrison, 1981:295). وعندئذ يمكن استخدام ذلك النموذج بكرات معلية المخاذ القرارات وتجعل من النتائج بما المتوقعة المبنية على استخدام ذلك النموذج نتائج واقعية تتمشى مع الاهداف المرسومة.

بناء النموذج المقترح

تعريف النموذج وتحديد مدخلاته: يقصد ببناء النموذج المقترح في هذه الدراسة حصر المتغيرات المتعلقة بمشكلة تحصيل الديون الناتجة عن قرار منح الاتئمان التجاري، وتحديد العلاقات بين بعضها البعض، وذلك من أجل تحقيق هدف معين عمل بما يمكن أن يطل وتحديد العلاقات بين بعضها البعض، وذلك من أجل تحقيق هدف معين عمل بما يمكن أن المنموذج المقترح بناؤه تمثيلا تاما المشكلة التي أمام متخذ القرار، وأن تكون افتراضاته واقعية، ومعتفيرات دقيقة، وعلاقات تلك المتغيرات ببعضها البعض محددة، لكي تكون النتائج التي يعطيها ذلك النموذج لمتخذ القرار دقيقة وواقعية (Bass. 1983:154). لذا، وكخطوة أولى في بناء النموذج المقترح، فانه سوف يتم تحديد وتعريف دالة الهدف لذلك النموذج، والافتراضات التي يقوم عليها، والمتغيرات المكونة له وذلك على النحو التالي: أولا - دالة الهدف : تعظيم الايرادات الناتجة عن الاستثمار في حسابات المدينن، وهذه الدالة تختلف عن دالة تعظيم العائد على الاستثمار في حسابات المدينن.

ثانيا - الافتراضات : يعتمد النموذج المقترح على الافتراضات التالية :

 1) تسمح السياسات البيعية بمنح الاثتمان التجاري كنسبة معينة (مهم كانت هذه النسبة) من اجمالي المبيعات.

 2) سوف يستفيد العملاء من حيازة المبالغ التي يجب عليهم تسديدها، وبالتالي فان التسديد لن يتم قبل نهاية الفترة التي تسمح بها السياسة الائتمانية.

3) سوف تؤخذ القيمة الزمنية للنقود في الاعتبار وذلك بحساب القيمة الحالية للمبالغ التي يتم تسديدها في فترات غتلفة من خلال اعادة حسابها على أساس معدل للخصم يحتوي على خصص للمخاطرة المصاحبة للاستثمارات في حسابات المدينين. 4) سياسة الائتمان الرشيدة تسهل من الجهد المبذول في عمليات التحصيل.

ثالثاً_المتغيرات : سوف تستخدم الرموز التالية للتدليل على المتغيرات التي ستدخل في بناء النموذج المقترح :

ف 1 : فترة خصم تعجيل الدفع.

ف 2 : فترة الائتمان ويتم خلالها تحصيل الديون غير المتأخرة.

ف 3 : فترة تحصيل الديون المتأخرة.

ف 4 : فترة التأخير للديون المشكوك في تحصيلها.

خ: معدل خصم تعجيل الدفع.

س : نسبة التكاليف المتغيرة الى آجمالي المبيعات الأجلة، حيث تشمل التكاليف المتغيرة الداخلة في الانتاج اضافة الى المصروفات الادارية بما في ذلك المصروفات النائجة عن البيع على الحساب ما عدا الخصم الممنوح الدادين المعدومة ومصروفات التحصيل المباشرة.

أ : النسبة من المبيعات الأجلة المدفوعة خلال فترة تعجيل الدفع.

و : المبيعات الأجلة.

ع: معدل الخصم المستخدم في حسابات القيمة الحالية على الاساس اليومي.

م : النسبة الممثلة للمتأخرات من المبلغ الواجب سداده في نهاية فترة الاثتمان.

هـ: النسبة المثلة لمصروفات التحصيل كنسبة مئوية من المبلغ القابل للتحصيل في نهاية
 الفترة ف 3.

النسبة الممثلة لغرامة التأخير على المبالغ المتأخرة كنسبة مثوية من المبلغ القابل
 للتحصيل في نهاية الفترة ف 3.

ص : النسبة المثلة للديون المشكوك في تحصيلها كنسبة مئوية من المبالغ غير المحصلة فيها معد فترة الانتمان ف 2.

ق: القيمة الحالية للايرادات الناتجة عن الاستثمار في حسابات المدينين وتمثل القيمة
 الحالية لصافى التدفقات النقدية الخارجة والداخلة.

تحديد معدل الحصم: يقترح بعض الباحثين وضرورة التعامل مع تقييم الاستثمارات في حسابات المدينين بنفس الاسلوب المتشدد المتيع في تقييم الاصول الرأسمالية « Kim & الفيه العالمة بالمالية المقترح سيتيني أسلوب صافي القيمة الحالية للتدفقات التقدية، وحيث أن تلك التدفقات متوقعة وليست مؤكدة الحدوث، فان المخاطرة الناتجة عن الاختلاف بين التدفقات النقدية المتوقعة والتدفقات النقدية الفعلية يجب أن تدخل في التحليل، والا فان قيمة المنشأة ستؤول للانخفاض. ويلاحظ أن كتاب تقييم الاصول الرأسمالية قد قدموا العديد من الاصاليب التي تعاليج المخاطرة، مثل

أسلوب المعادل المؤكد، وأسلوب تعديل معدل الخصم، وأسلوب تكلفة رأس المال المرجحة، وأسلوب تحليل المخاطرة، وغير ذلك من الاساليب المقترحة في هذا الصدد. ويعتبر أسلوب المعادل المؤكد أكثر الاساليب تعقيدا، بينها يعتبر أسلوب تعديل معدل الخصم أكثرها استخداما لسهولة تطبيقه. وقد استمد أسلوب المعادل المؤكد من مفهوم نظرية المنفعة، حيث تعدل التدفقات النقدية نفسها حسب المخاطرة المصاحبة لها، ثم يتم خصمها بمعدل خال من المخاطرة. ويفسر بعض الباحثين المعادل المؤكد بأنه وتلك القيمة النقدية التي يمكن الحصول عليها بالتأكيد عند نقطة زمنية معينة، والتي ينظر اليها المستثمرونَ بأنها مساوية لمبلغ آخر غير مؤكد يتوقع الحصول عليه عند نفس النقطة الزمنية . وينظر المستثمرون الى هذين المبلغين بنفس النظرة نتيجة أن المنفعة المتوقعة لكل منهما متساوية، (Haley & Schall, 1973:185). وحيث أن حساب المعادل المؤكد يتطلب التعرف على المنفعة المتوقعة لكل عائد حسب توقيت الحصول عليه، فإن البحث عن أسلوب آخر قد يكون مفيدا. ويعتبر أسلوب تعديل معدل الخصم أسلوبا عمليا حيث يتم التعامل مع المخاطرة عن طريق التعامل مع معدل الخصم الذي يجب أن يعدل بحيث يزيد عن معدل الخصم المستخدم في حالة الآستثمارات المؤكدة والخالية من المخاطرة. وتعتبر الزيادة هنا بمثابة علاوة أو مخصص للمخاطرة المصاحبة للتدفقات النقدية المتوقعة. ويؤكد بعض الباحثين «أن أسلوب تعديل معدل الخصم هو أكثر الاساليب عملية وأنه يفضل على أسلوب المعادل المؤكد الذي يعتبر متميزا من الناحية النظرية فقط ، Robichek & Myers, . 1966:728)

فترات التحصيل والمبالغ المحصلة خلالها: بعد أن يتم منح الائتمان النجاري للعملاء فان تحصيله فيا بعد يتم إما دفعة واحدة، وعادة ما تكون مع نهاية ف 2 بالنسبة للديون غير المتأخرة ونهاية ف 2 بالنسبة للديون غير المتأخرة ونهاية ف 3 بالنسبة للديون المتأخرة ولكن تم تحصيلها، وكذلك حسب السمات دفعات متعددة، حسب سياسة الائتمان وسياسة التحصيل، وكذلك حسب السمات الميزة للعميل، والظروف الاقتصادية السائدة. وبناء على أحد الافتراضات التي تم تبنيها تحديدها وهي، أولا، فترة خصم تعجيل الدفع، وثانيا، فترة الائتمان، وثالثا، فترة التأخير للديون التي يؤول معظمها التأخير للديون التي لم تسدد في موعدها، وأخيرا فترة المطالبة بالديون التي يؤول معظمها الديون معدومة. ويمكن التوصل الى اجاني الايرادات الناتجة عن الاستعار في حسابات المدين بعد تعديل قيم تلك المبالغ وذلك بخصمها وايجاد القيمة الحالية لها، مستعملين في فترات وحدتها اليوم الواحد. وعليه لا بد من حساب القيمة الحالية لتلك المبالغ المحصلة فترات وحدتها اليوم الواحد. وعليه لا بد من حساب القيمة الحالية لتلك المبالغ المحصلة عند نهاية كل فترة من تلك المقترات وذلك على النحو التالى:

1) المبلغ المحصل عد نهاية ف 1 : حيث أن الرمز (و) يدل على المبيعات الأجلة ، وان الرمز (أ) يدل على المبيعات الأجلة التي سيتم تسديدها عند نهاية هذه الفترة ، وان الرمز (خ) يدل على معدل خصم تعجيل الدفع ، لذا وياستعمال معدل الخصم (ع) لحساب القيمة الحالية نجد أن :

ويتضح أن هذه القيمة تساوي صفرا اذا كانت سياسة تعجيل الدفع غير مطبقة حيث ان الرمز رأا سيكون في هذه الحالة مساويا للصفر.

 2) المبلغ المحصل عند نهاية ف 2 : حيث أن الرمز (م) يدل على النسبة الممثلة للمتأخرات من المبلغ الواجب سداده عند نهاية هذه الفترة لذا فان :

ويتضبح أن هذه القيمة تساوي صفرا إما عندما يتم دفع مبلغ الاثتمان كله عند نهاية ف 1، أو عندما تكون (م) مساوية للواحد الصحيح، أي عندما يكون مبلغ الاثتمان كله متأخرات.

(3) المبلغ المحصل عند نهاية ف 3 : حيث أن الرمز (ص) يدل على النسبة المثوية من المبالغ غير المحصلة فيها بعد فترة الائتمان، ف 2. وحيث أن الرمز (هـ) يدل على النسبة الممثلة لمصروفات التحصيل، وأن الرمز (غ) يدل على النسبة الممثلة لفوامة التأخير، لذا فأن : القيمة الحالية للمبلغ المحصل عند نهاية ف 3 =

4) المبلغ المحصل عند نهاية ف 4: وبالرغم مما يكون قد بذل من مطالبات فان المبلغ غير المحصل عند نهاية ف 3 اما أن يتحول الى ديون معدومة، وفي هذه الحالة فان ذلك المبلغ يساوي صفرا ويجب شطبه من السجلات الحسابية، واما أنه يمكن بيعه الى جهة أخرى مقابل مبلغ معين. وعليه لنفترض أن ذلك المبلغ الذي يمكن تحصيله يمكن التدليل عليه بالرمز (ل). لذا فان :القيمة الحالية للمبلغ المحصل عند نهاية ف 4 =

وبافتراض أن نسبة التكاليف المتغيرة الى اجمالي المبيعات الأجلة هي نسبة ثابتة بصرف النظر عن مستوى حجم المبيعات الأجلة، وأن تلك التكاليف سيتم دفعها في بداية الفترة، فان :

التكاليف المتغيرة الدَّاخلة في الانتاج والمصروفات الادارية = س و . . . معادلة (5)

وبجمع القيمة الحالية للمبالغ المحصلة عند نهايات الفترات الاربع السابقة وخصم القيمة الحالية للتكاليف المتغيرة، فانه يمكن التوصل الى القيمة الحالية للايرادات الناتجة عن الاستثمار في حسابات المدينين والتي سيدلل عليها بالرمز (ق) وعليه فان: ق = قيم المعادلات السابقة (1)، (2)، (3)، (4)، (5). وهذه يمكن أن يعبر عنها كالتالي :

صافى القيمة الحالية لايرادات الناتجة عن الاستثمار في حسابات المدينين = ق =

س و

تصنيف متغيرات النموذج : تعبر المعادلة (6) عن دالة الهدف التي سبق الاشارة الى أنها تهدف الى تعظيم الايرادات النائجة عن الاستثمار في حسابات المدينين. ويلاحظ أن دالة الهدف هذه تحتوي على اثني عشر متغيرا منها خمسة متغيرات تتعلق بسياسة الائتمان بينها السبعة الاخرى تتعلق بسياسة التحصيل. ويمكن تقسيم هذه المتغيرات الى فئتين : الاولى، يمكن التحكم فيها من قبل منشآت الاعمال، والثانية، لا يمكن التحكم فيها. فبالنسبة الى المتغيرات التي يمكن لمنشآت الاعمال التحكم فيها، يمكن القول بأن قرار منح الائتمان يعتمد على أربعة متغيرات هي :

 1) حجم الميعات الأجلة التي تسعى المنشأة للوصول اليه بحيث يتم تعظيم دالة الهدف، وهذا الحجم تم التدليل عليه بالرمز (و) كنسبة مئوية.

- فترة الائتمان التي تنوي المنشأة السماح بها كحد أقصى يتوقع بعدها مباشرة أن
 يتم تسديد مبلغ الائتمان، وقد تم التدليل على تلك الفترة بالرمز ف 2.
- 3) فترة خصم تعجيل الدفع التي سيتمتع العميل الذي يقوم بالتسديد خلالها بخصم معين، وقد تم التدليل على تلك الفترة بالرمز ف 1.
- 4) معدل خصم تعجيل اللفع وهو الخصم الذي سيمنح للعميل عندما يقوم بالتسديد خلال فترة ف 1.
- أما سياسة التحصيل فتعتمد على أربعة متغيرات أخرى يمكن التحكم فيها بشكل يمكن من تعظيم دالة الهدف وهذه المتغيرات الاربعة هي :
- افترة التأخير للديون القابلة للتسديد التي تقوم المنشأة خلاها بعدد من الاجراءات والمطالبات بغية تسديد العملاء للالتزامات المتأخرة، وقد تم التدليل على تلك الفترة بالرمز ف 3.
- 2) فترة التأخير للديون المشكوك في تحصيلها، وهي الفترة التي بعدها يشطب مبلغ
 الائتمان، وقد تم التدليل على تلك الفترة بالرمز ف 4.
 - 3) النسبة الممثلة لمصروفات التحصيل، وقد تم التدليل عليها بالرمز (هـ).
- 4) النسبة الممثلة للغرامة التي ستفرض على العميل المتأخر عن تسديد ما عليه من
 التزامات في وقتها، وقد تم التدليل على هذه النسبة بالرمز (غ).

أما المتغيرات التي لا يمكن لمنشأت الاعمال التحكم فيها، فتضم متغيرا واحدا له علاقة بسياسة الانتمان، وهو معدل الخصم المستخدم في حساب القيمة الحالية ويتم تحديده عادة بسعر الفائدة السائد في السوق وكذلك درجة المخاطرة المصاحبة للتدفقات النقدية، اضافة الى ثلائة متغيرات لها علاقة بسياسة التحصيل تتمثل في، أولا، النسبة من المبعات الأجلة المدفوعة خلال فترة خصم تعجيل الدفع ويدلل عليها بالرمز (أ)، وثانيا، النسبة الممثلة للمتأخرات من المبلغ الواجب سداده في نهاية فترة الائتمان ويدلل عليها بالرمز (م)، وأخيرا، النسبة الممثلة للديون المشكوك في تحصيلها أو الديون المعدومة ويدلل عليها بالرمز (ص). وعكن اعتبار هذه المتغيرات الاربعة دثوابت، وليست ومتغيرات، وذلك باعطائها قيا ثابتة مستمدة من التجارب السابقة والمماثلة.

التحول الى سياسات ادارية أفضل: اقترح بعض الباحثين أن والسياسة الادارية وأه المتعلقة بالانتمان والتحصيل تعتبر أفضل من السياسة وبه اذا كانت صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المرتبطة بالسياسة الاولى أكبر من صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المرتبطة بالسياسة الاخيرة، والعكس بالعكس» (Kim & Atkins, 1978:408). فاذا كانت سياسات الانتمان والتحصيل المتبعة من قبل منشآت الاعمال محكومة بتلك المتغيرات الواردة في دالة الهدف المعبر عنها بالمعادلة (6)، ومن أجل الحصول على أعلى قيمة لتلك الدالة وجعلها مساوية الدالة، فانه يجب استخراج المشتقات الجزئية الأولى لقيمة تلك الدالة وجعلها مساوية للصغر بالنسبة لكل متغير من المتغيرات الثمانية المشار اليها سابقا، والتي يمكن لمنشآت الاحمال التحكم فيها. وبذلك يكون لدينا ثماني معادلات تحتوي على ثمانية متغيرات بجهولة القيمة. وبحل هذه المعادلات آنيا يمكن الوصول الى المستوى المثالي لسياستي جهولة القيمة. وبحل هذه المعادلات آنيا يمكن الوصول الى المستوى المثالي بحيث تعديلها بحيث تدمل منشآت الاحمال على جعل المتغيرات التي تحكم السياسات الادارية الجديدة تأخذ القيمة التالية :

المتغيرات الجديدة المتعلقة بسياسة الاثتمان :

و : حجم المبيعات الأجلة.

ف 1 : فترة خصم تعجيل الدفع.

ف 2 : فترة الائتمان.

خ: معدل خصم تعجيل الدفع.

ألتغيرات الجديدة المتعلقة بسياسة التحصيل:
 فترة تحصيل الديون المتأخرة.

ف 4 : فترة التأخير للديون المشكوك في تحصيلها.

ه : النسبة المثلة لمصروفات التحصيل.

 غ: النسبة المثلة للغرامة التي تفرض على العميل المتأخر عن تسديد ما عليه من التزامات في وقتها.

ونتيجة لتبني سياسات جديدة للاتمان والتحصيل، فان تغيرات سنطراً على كل من الاستثمارات في حسابات المديين وكذلك على صافي الارباح الناتجة عن تلك الاستثمارات. وفي هذا الصدد يمكننا استعارة ما أورده بعض الباحثين لتحديد تلك التغيرات (Brigham & Gapenski, 1985:734) وفق ما يلي بعد افتراض أن فترة التحصيل ف = ف 2 + ف 3 و

 أ) التغير في الاستثمارات : عندما تتبنى منشآت الاعمال سياسات جديدة للائتمان والتحصيل فان تغيرا سيتبع ذلك في الاستثمارات في حسابات المدينين. وبافتراض أن السياسات الجديدة ستؤدي الى زيادة في المبيعات الأجلة، فان التغير في قيمة الاستثمارات سيعبر عنه بقيمة طحيث : ط = (التغير في فترة التحصيل) (متوسط الميعات اليومية) + (نسبة التكاليف المتغيرة) (فترة التحصيل الجديدة) (التغير في متوسط الميعات اليومية).

أما اذا افترضنا أن السياسات الجديدة ستؤدي الى انخفاض الميمات الأجلة، فان التغير في الاستثمارات في حسابات المدينين سيعمر عنه بالمعادلة التالية :

 عل = (التغير في فترة التحصيل) (متوسط الميعات اليومية الجديدة) + (نسبة التكاليف ممر المتغيرة) (فترة التحصيل قبل التحويل) (التغير في متوسط المبيعات اليومية) أي أن :

ويلاحظ أن التغير في الاستثمارات في حسابات المدينين يتحدد بالمتغيرات الثلاثة التالية : 1) حجم المبيعات الأجلة قبل وبعد التحول الى سياسات جديدة للائتمان والتحصيل.

2) فترة التحصيل قبل التحول، ف2 + ف3، وبعده، ف2 + ف3.

3) نسبة التكاليف المتغيرة الى اجمالي الميعات.

ب) التغير في الارباح: سيتبع التحول الى سياسات جديدة للائتمان والتحصيل
 تغير في صافي الارباح يمكن الحصول على قيمته، ر، اذا افترضنا أن تكلفة تمويل
 الاستثمارات في حسابات المدين هي، ي، كنسبة مئوية:

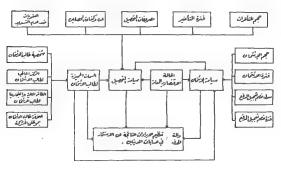
التغير في صافي الارباح = ر = التغير في اجألي الارباح ـ التغير في تكلفة الاستثمارات في حسابات المدينين ـ التغير في خسائر الديون المشكوك فيها ـ التغير في الخصم الممنوح ـ التغير في مصروفات التحصيل المباشرة.

وبالرجوع الى تعريفنا للتكاليف المتفيرة، المثلة بالنسبة س، وأنها لا تشمل المصروفات المباشرة للتحصيل، الممثلة بالنسبة هـ، فان الاخيرة تعتبر دالة لفترة التحصيل، هـ (ف 2، ف 3)، ومنه يتضح أن :

مما سبق يتضح أن عاولة تعظيم دالة الهدف المعرعها في المعادلة (6) سوف تقود الى تعظيم صافي الارباح الناتجة عن التحول الى سياسات جديدة للائتمان والتحصيل، وأن ذلك يتحدد بعدد من المتغيرات تم التعبر عنها في المعادلة (9). واذا ما نتج عن التحول الى سياسات جديدة للائتمان والتحصيل زيادة في المبيعات الآجلة، فان تلك الزيادة سيتبعها زيادة حجم الاستثمارات التي هي عبارة عن التغير في التكاليف المتغيرة. لذا فسوف تلجأ منشآت الاعمال الى البحث عن تمويل لتلك الزيادة. وعليه فان منشآت الاعمال هذه لن تقدم على أي تحول عن سياساتها الا اذا كان التغير في صافي الارباح موجبا، والا أدى الى انخفاض قيمة المنشأة.

تحليل العوامل المؤثرة على دالة الهدف : بعد أن تم بناء النموذج الكمي المقترح، والمعبر عنه بالمعادلة (6)، فانه يمكن تقسيم متغيرات ذلك النموذج الى مجموعات من العوامل المتجانسة، حيث يوضح الشكل رقم (1) أن دالة الهدف للنموذج المقترح تتأثر بالعوامل التالية :

شكل رقم (1) العوامل المؤثرة على دالة الهدف وعلاقاتها بعضها ببعض



أولا - الحالة الاقتصادية العامة : هناك العديد من الظواهر الاقتصادية التي تؤثر على امكانية تعظيم الايرادات الناتجة عن الاستثمار في حسابات المديين اما بشكل مباشر، مثل سعر الفائدة والرواج الاقتصادي الذي يؤثر على حجم الميعات الأجلة، أو بشكل غير مباشر عن طريق التأثير على كل من سياسة الالتمان وكذلك سياسة التحصيل. أما في ما يتعلق بسياسة الالتمان القالدة في السوق التي تجذب يتعلق بسياسة الالتمان المهائدة في السوق التي تجذب منشآت الاعمال الى تبنى سياسات التمانية معينة من أجل تحقيق مستويات محدة لحجم

المبيعات. فعلى سبيل المثال قد تكون المنافسة في السوق من الحدة بمكان لدرجة أن البيع النقدي لا يحقق الحجم المطلوب من المبيعات، أو أن الاقبال على السلع أو الخدمات لبعض منشآت الاعمال ضعيف لدرجة يتحتم معها البيع بالاجل. وقد تلجأ بعض منشآت الاعمال الى مسايرة المنشآت الاخرى وذلك باتباع نفس السياسات البيعية التي قد تتطلب البيع بالاجل. اضافة الى ذلك فان بعض منشآت الاعمال قد تدرك عدم توفر السيولة الكافية لدى عملائها، وبالتالي تقوم بتسهيل اجتذاب هؤلاء العملاء عن طريق البيع بالاجل. ويمكن للدولة أي دولة أن تتحكم الى حد بعيد بالظواهر الاقتصادية العامة عن طريق ما تفرضه من سياسات مائية أو نقدية وتعتبر هذه الظواهر بعيدة عن هيمنة منشآت الاعمال ولا تستطيع السيطرة عليها.

ثانيا _ السمات المميزة لطالب الاقتمان : يفترض بأن منشآت الاعمال لا تمنح عادة الائتمان النجاري لكائن من كان، بل لا بد من توافر بعض الاسس التي على ضوئها يتم منح الائتمان. وتقوم تلك الاسس في الغالب على بعض السمات التي يتميز بها طالب الائتمان ومنها السمات التالية :

- 1) شخصية طالب الائتمان ومكانته الاجتماعية : حتى ولو كان طالب الائتمان مؤسسة وليس فردا، فان المكانة الاجتماعية لطالب الائتمان تلعب دورا كبيرا في قرار منح الائتمان وذلك لما تضفيه تلك المكانة من طمأنينة بأن تسديد الالتزام المللي سوف يكون في الوقت المحدد. أما المكانة التجارية لطالب الائتمان وسمعته في السوق فانها لا تقل أثرا عن المكانة الاحتماعة.
- المركز المالي الطالب الائتمان: تقوم منشآت الاحمال عادة بفحص المركز المالي لطالب الائتمان من خلال تحليل القوائم المالية له للسنوات السابقة ومن خلال السؤال عنه لدى الشركات المماثلة والبنوك.
- 3) الطاقة المالية والتجارية لطالب الائتمان : ويقصد بالطاقة المالية والتجارية القدرة القانونية والعملية لطالب الائتمان بأن يقوم بتسديد الالتزامات التي ستمنح له. ويتم التأكد من القدرة القانونية بفحص الاوراق الثبوتية التي تفوض طالب الائتمان بالتوقيع عن شركته وأما القدرة العملية فيمكن التعرف عليها من خلال حجم التعامل السابق مم العميل.
- 4) الرهون : قد يكون احدى السمات الميزة لطالب الائتمان ما يقدمه من رهون
 مالية مثل الكمبيالات، أو رهون عينية مثل الأراضي أو المباني وغير ذلك. ولا شك أن مثل
 تلك الرهون قد توحى بالطمأنينة، الا أنه لا يعول عليها نتيجة ما قد يصاحبها من مطالبات

واجراءات ادارية معقدة قد تصل الى اقامة دعاو قضائية. ولهذا يرى Reed et al. يرى 1376. (1976:165) أن معظم رجال الاعمال مجمعون على أن توفر الرهون هو أقل الاسس أهمية في ما يتعلق بقرار منح الالتمان.

5) علاقة طالب الائتمان عوظفي الشركة: قد يتم منح الائتمان التجاري لاسباب غير موضوعية وذلك بأن يكون طالب الائتمان على علاقة وطيدة اما ببعض موظفي الشركة أو بأحد أعضاء مجلس الادارة. وعندما يكون هذا العامل هو الوحيد الذي يقوم عليه قرار منح الائتمان فانه من المتوقع جدا أن تعقب ذلك مشاكل في عمليات التحصيل. ولا شك أن تلك السمات الميزة لطالب الائتمان تؤثر على هدف تعظيم الايرادات الناتجة عن الاستثمار في حسابات المدين بشكل مباشر، كما يؤثر على ذلك الهدف بشكل غير مباشر عن طريق تأثيرها على كل من سياسة الائتمان وكذلك سياسة التحصيل.

ثالثا _ سياسة الاتتمان : كليا كان قرار الائتمان حكيها أمكن الوصول الى قيام العملاء
بتسديد التزاماتهم المالية وتم بذلك تعظيم دالة الهدف. الا أنه يجب ملاحظة أن التشدد في
بتسديد الائتمان ربحا يؤدي الى انخفاض حجم المبيعات، وعليه فان سياسة الائتمان يجب أن
تحقق توازنا بين هدف الوصول الى حجم معين من المبيعات وبين التعرض الى مستوى معين
من المخاطرة الناتجة عن عدم التسديد. وتعتمد سياسة الائتمان على تحديد حجم وفترة
الائتمان، وهما أهم المتغيرات الحاكمة لسياسة الائتمان. كذلك قد تتبنى منشآت الاعمال
منح خصم لتعجيل الدفع خلال فترة تحددها يتمتع العميل الذي يسدد خلالها بهذا
الخصم. وكيا أن سياسة الائتمان تتأثر بكل من الحالة الاقتصادية العامة، كذلك السمات
الميزة لطالب الائتمان، فانها تؤثر في سياسة التحصيل، حيث أن أحد الافتراضات التي
يقوع عليها النموذج المقترح ينص على أن سياسة الائتمان الرشيدة تقود الى تسهيل عملية
التحصيل. لذا فان سياسة الائتمان يؤثر بشكل مباشر على دالة الهدف، كها تؤثر عليها
بطريق غير مباشر من خلال تأثيرها على سياسة التحصيل.

رايعًا _ سياسة التحصيل : كلياً كانت سياسة التحصيل فعالة وكفيّة أمكن تعظيم الايرادات الناتجة عن الاستثمار في حسابات المدينين. وبالاضافة الى أن سياسة التحصيل تتأثر بكل من الحالة الاقتصادية العامة، والسمات الميزة لطالب الائتمان وسياسة الائتمان نفسها، فانها تتأثر بعدد من المتغيرات التي أوضحتها دالة هدف النموذج المقترح الممثلة في المعادلة رقم (6). ويمكن تلخيص تلك المتغيرات بالشكل التالي :

 1) حجم المتأخرات: يتأثر حجم المتأخرات بحجم الائتمان التجاري نفسه. فكلها زاد حجم المبيعات الأجلة كان هناك ضرورة الى أن يكون قرار الائتمان حكيها وذلك بتكثيف دراسة المركز المالي للعميل وغير ذلك من الاسس الموضوعية التي يجب أن يبنى عليها قرار منح الائتمان، وكلها زاد حجم المتأخرات زادت أهمية تبني سياسة فعالة في التحصيل.

- 2) فترة التأخير: تعتبر فترات تأخر العملاء عن تسديد التزاماتهم من المتغيرات المهمة في تصميم سياسة التحصيل وذلك من أجل ايجاد توازن ما بين المتدفقات النقدية الداخلة لمنشآت الاعمال وبين التدفقات النقدية الخارجة منها. فمعظم منشآت الاعمال هذه تتعامل مع غيرها بشكل تكون فيه دائنة لبعض منشآت الاعمال الاخرى ومدينة في نفس الوقت لنشآت أعمال ثالثة. وكلها زادت فترات التأخير دل ذلك على عدم توفر سياسات فعالة وكفية للتحصيل.
- 3) مصروفات التحصيل: ربما تتكبد منشأت الاعمال بعض المصروفات المباشرة الناتجة عن الاجراءات والمطالبات التي يجب أن تقوم بها لحث العملاء على تسديد التزاماتهم المالية. وقد تكون تلك المصروفات في شكل رواتب للمحصلين، أو حوافز مالية لهم، أو خصم نقدي من الائتمان نفسه، أو مصاريف قضائية. وتتناسب هذه المصروفات طوديا مع فترات التأخير حيث كلها طالت تلك الفترات، زادت تلك المصروفات.
- 4) عدد وكفاية المحصلين: تتأثر سياسة الائتمان بعدد المحصلين وكفايتهم. وتقوم بعض منشآت الاعمال، وخاصة الكبيرة منها، بانشاء أقسام مستقلة للتحصيل، في حين نكتفي بعضها بايجاد عدد محدود من الموظفين، غير المتفرغين أحيانا، للقيام بمهمة التحصيل عادة على كفاية القائمين عليه. ويستعمل المحصلون عدة وسائل لحث العملاء على تسديد التزاماتهم المالية. ومن هذه الوسائل كتابة اشعارات خطية بالمبالغ المتأخرة وضرورة تسديدها خلال فترة معينة، أو القيام بزيارات مكتبية من قبل المحصلين لومن قبل المسؤلين في الاحيان قد يضطر المحصلون الى توسيط طرف ثالث يثن به كل من المحصل والعميل المتأخر عن التسديد. وفي دراسة عائلة كانت الوسيلة الاكثر استخداما هي الاتصال الهاتفي من قبل المحصلين (Goddard & Jay, 1981:23).
- 5) العقوبات ضد عدم التسديد: يعتبر عدم تسديد العملاء لالتزاماتهم المالية في المحتد مؤشرا قويا لاعادة النظر في كل من سياسة الاتتمان وسياسة التحصيل. وحتى اذا كانت هاتان السياستان محكمتين وفعالتين فان ذلك لا يعني أن جميع العملاء سيكونون على درجة من الالتزام بحيث يتم تسديد جميع الالتزامات في وقتها. فبالنسبة لبعض العملاء، وخاصة الجدد منهم، قد تضطر ادارة التحصيل، أو القائمين على ذلك

النشاط، الى اتخاذ بعض الاجراءات التي قد تأخذ صورة العقوبة، وذلك من أجل ضمان التسديد المطلوب. وتتراوح هذه الاجراءات من كتابة خطابات انذار الى فرض عقوبات مالية، وقد يتعدى الامر ذلك بحيث يتم ايقاف التسهيلات الائتمانية لهؤلاء العملاء أو رفع دعاو قضائية ضدهم.

الدراسة المدانية

يهدف هذا الجزء من الدراسة الى التعرف على واقعية النموذج المقترح ومدى توافقه مع السياسات الادارية المتعلقة بالانتمان والتحصيل للشركات التي غطتها هذه الدراسة. وعليه فسيتم التركيز اولاً، على المنهجية التي تقوم عليها الدراسة الميدانية، ثم تناول البيانات بالتحليل والاستنتاج مستخدمين في ذلك بعض الاختبارات الاحصائية.

الاسلوب المتهجى

الفرضيات: تهدف هذه الدراسة، بالاضافة الى أهداف أخرى سبقت الاشارة اليها، الى التبت. من صحة أو عدم صحة الفرضيات التالية:

- 1) تتجه غالبية الشركات الاردنية المساهمة الى الاعتقاد بأهمية الائتمان التجاري.
- تختلف درجة ادراك غالبية الشركات الاردنية المساهمة لاهمية الائتمان التجاري باختلاف الاسباب التي تدعو إلى اللجوء اليه.
- 8) يتأخر العملاء عن تُسديد التزاماتهم المالية لاسباب تدركها الشركات الاردنية المساهمة
 وتعطيها أوزانا مختلفة
- 4) تمارس غالبية الشركات الاردنية المساهمة الاثتمان التجاري كوسيلة هامة للترويج لميعاتها.
-) يتم منح الائتمان التجاري من قبل الشركات الاردنية المساهمة بناء على أسس موضوعية
 تضمن التسديد في الوقت المحدد.
- 6) تتبع الشركات الاردنية المساهمة وسائل معينة للمحد من تأخر العملاء في تسديد التزاماتهم المالية.
- تتبع الشركات الاردنية المساهمة اجراءات معينة نحو العملاء من أصحاب الديون المشكوك في تحصيلها.
 - 8) لا أثر للسمة القانونية للشركات على أهمية متغيرات النموذج المقترح.
 - 9) لا أثر للصفة القطاعية للشركات على أهمية متغيرات النموذج.
 - 10) لا أثر لنسبة المبيعات الآجلة الى المبيعات الاجمالية على متغيرات النموذج.

 11) لا أثر لاي مزيج من السمة القانونية والصفة القطاعية ونسبة المبيعات الأجلة الى المبيعات الاجمالية على أهمية متغيرات النموذج.

العينة ومعدل الردود: لقد تم تحديد مفردات العينة في هذه الدراسة على أساس أنها بصفة عامة كل شركة أردنية مساهمة تعمل إما في قطاع الصناعة أو قطاع الخدمات. الا أن المشرع الاردني قد صنف الشركات الاردنية المساهمة الى نوعين هما، أولا، الشركات الاردنية المساهمة العامة ، وثانيا الشركات الاردنية المساهمة الخصوصية . وعليه فان العينة الكلية التي تبنتها هذه الدراسة هي عينة عشوائية طبقية تقوم على أساس السمة القانونية وكذلك الصفة القطاعية. ويعتقد الباحث أن العينة العشوائية الطبقية هي أكثر وأجدى أنواع العينات استخداما، ذلك لان تقسيم العينة الكلية الى طبقات قد يساعد على الحصول على بيانات أكثر دقة عن الطبقات المختلفة حين تعامل كل طبقة على أساس أنها مجتمع قائم بذاته (نصر ، 1982 : 23). وقد اعتمدت هذه الدراسة في اختيار العينتين العشوائيتين من مجتمعي الشركات الاردنية المساهمة العامة العاملة في قطاعي الصناعة والخدمات على المعلومات المنشورة من قبل سوق عمّان المالي (سوق عمّان المالي، 1987: 13-15). فالشركات المساهمة العامة المسجلة في ذلك السوق تبلغ 46 شركة في قطاع الصناعة كما تبلغ 32 شركة في قطاع الخدمات. وقد تم اختيار عينية عشوائية من كلُّ مجتمع للقطاعين المذكورين بنسبة 50٪ من الشركات العاملة في كل قطاع. وقد تم سحب كل عينة من المجتمعين المذكورين (كل على حدة) وذلك بترقيم الشركات في قطاع الصناعة من 1 الي 46 وفي قطاع الخدمات من 1 الى 32 واستخدمت جداول الاعداد العشوائية في سحب كل عينة. أما حجم العينتين العشوائيتين من مجتمعي الشركات الاردنية المساهمة الخصوصية العاملة في قطاعي الصناعة والخدمات فقد تم تحديده بطريقة مقرونة بحجم العينتين المسحوبتين من مجتمعي الشركات الاردنية المساهمة العامة العاملة في القطاعين المذكورين، حيث كانتا تمثلان 150٪ على التوالي. وقد تم صحب هاتين العينتين العشوائيتين من مجتمعي الشركات المساهمة الخصوصية العاملة في قطاعي الصناعة والخدمات بنفس الاسلوب الذي تم بموجبه سحب العينتين السابقتين من قوائم (غير منشورة) أعدتها غرفة تجارة عمّان. وقد بلغ تجاوب الشركات التي شملتها الدراسة 72 شركة من أصل 98 شركة وبهذا يكون معدل الردود المبدئي لاجمالي العينة العشوائية الكلية 73٪، الا أنه وجد أن ثماني اجابات كانت إما غير مكتملة أو أن السياسات التسويقية لا تسمح بمنح الائتمان التجاري وبالتالي لا تدخل ضمن موضوع الدراسة. لذا، وبعد استبعاد هذه الاجابات الثماني، يصبح عدد مفردات العينة العشوائية الكلية 64 شركة أي أن معدل الردود النهائي للعينة العشوائية الكلية قد أصبح 65٪.

قائمة الاستبيان: تتكون قامة الاستبيان المستخدمة في هذه الدراسة من ثلاثة أجزاء، يشتمل الجزء الاول على أربعة أسئلة بينيا يشتمل الجزء الثاني على سبعة أسئلة. وتتعلق الاسئلة في هذين الجزئين باتجاه وسلوك الشركات، حيث تم استعمال مقياس ليكرت ذي الحمس نقاط. ويقوم هذا المقياس على أساس أنه يمكن تحديد درجة الاهمية كما يمكن تحديد درجة الموافقة أو عدمها على الفقرات المختلفة التي احتوتها أسئلة الجزئين. أما الحزء الثالث من القائمة فقد خصص للحصول بشكل مباشر على بيانات خاصة بخلفية الشركة وبعض البيانات المتعلقة بسياسات الائتمان والتحصيل. وقد مرت قائمة الاستبيان بعدة مراحل قبل أن تصل الى شكلها النهائي، وذلك بعرضها ومناقشتها على ومع ثلاث فئات على انفراد يقتل أكاديميين متخصصين في حقل ادارة الاعمال، وعارسين في شركات تتعامل بالائتمان التجاري، ومتخصصين في اللغة العربية. وكان المدف من ذلك الوصول الى أسئلة مباشرة ومفهومة، والابتعاد عن التراكيب اللغوية المعقدة تحاشيا لاي سوء فهم يعود لتلك الاسئلة.

120

أسلوب جمع البيانات: بعد أن تم تصميم قائمة الاستبيان بشكلها النهائي وزعت على أفراد العينة عن طريق البريد بخطاب مؤرخ في 1988/1/17 حيث أخذت اجراءات التوزيع ما يقارب الاسبوع، أي الاسبوع الثالث من شهر كانون الثاني (يناير 1988). وقد أعقب ذلك اتصالات هاتفية من قبل سكرتارية مكتب الباحث (وليس الباحث نفسه تحاشيا لأي تحيز عكن). وقد بدأت عملية تجميع قائمة الاستبيان بعد أسبوع من تاريخ التوزيع، واستمرت على امتداد فترة تقارب الشهر من تاريخ التوزيع حيث وصلت آخر مفردة من العينة يوم 258/2921.

أسلوب معالجة البيانات: بعد أن تمت مراجعة قوائم الاستبيان واستبعاد غير الصالح منها، قام الباحث بفهرسة جميع الاسئلة الواردة في قائمة الاستبيان، بحيث اعتبرت كل فقرة من كل سؤال في الجزئين الاول والثاني بتنابة سؤال بذاته. وبذلك فقد رقمت هذه الاسئلة من الوقم 1 الى الوقم 51 حيث أعطي هذا الوقم الاخير للفقرة الاخيرة من السؤال السابع في الجزء الثاني من القائمة. وعليه فان هذه الاسئلة تعتبر المتغيرات التابعة، في حين تبت الدراسة ثلاثة متغيرات مستقلة هي:

- أ) السمة القانونية : وقد قسمت الى شركات مساهمة عامة وشركات مساهمة خصوصية .
 ب) الصفة القطاعية : وقد قسمت الى شركات صناعية وشركات خدمات .
- ج) نسبة المبيعات الأجلة الى اجمالي المبيعات: وقد قسمت الى خمس فثات حدود كل فئة 20٪.

وحيث أنه قد تم استعمال مقياس ليكرت ذي الخمس نقاط، فقد تمت فهرسة هذه النقاط بأن أعطي الرقم 4 النقاط بأن أعطي الرقم 4 النقاط بأن أعطي الرقم 9 للخانة المعبرة عن دهام، أو «أوافق»، وأعطي الرقم 3 للخانة المعبرة عن دهام» أو «أوافق»، وأعطي الرقم 3 للخانة المعبرة عن دعدود الاهمية» أو «عايد»، وأعطي الرقم عن دغير هام على الاطلاق» أو «أعارض»، وأخيرا أعطي الرقم 1 للخانة المعبرة عن دغير هام على الاطلاق» أو «أعارض تماما».

وقد حملت الاجابات بعد فهرستها على الحاسب الآلي التابع للجمعية العلمية الملكية في عمان واستخدمت برامج التحليل الاحصائي الجاهزة المعروفة بالحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSs واستخرجت الاختبارات الاحصائية المتمثلة في (1) المتوسطات الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية لجميع القراءات الواردة في قوائم الاستبيان، (2) تحليل التباين الاحادي وذلك لايجاد الفروق في الاجابات حسب المتغيرات المستقلة الثلاثة المشار الها، وكذلك، (3) تحليل التباين الثنائي والثلاثي وذلك لقياس تأثير المزيج من المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.

الاسلوب التحليلي

سمات العينة : ضم الجزء الثالث من قائمة الاستبيان المستخدمة في هذه الدراسة بعض الاسئلة التبويبية التي يمكن من خلالها تكوين صورة عن السمات المميزة للشركات الاردنية المساهمة الداخلة في العينة وفق ما يلى :

 أ) متوسط العمالة : بلغ متوسط عدد العاملين في هذه الشركات 220 موظفا كان توزيعهم بمتوسط قدره 60 موظفا في الشركات العاملة في قطاع الخدمات وبمتوسط قدره 350 موظفا في الشركات العاملة في قطاع الصناعة.

 ب) توزيع الشركات حسب المتغيرات المستقلة: يوضح الجدول رقم 1 توزيع الشركات الداخلة في الدراسة حسب السمة القانونية، والصفة القطاعية، وكذلك حسب نسبة المبيعات الآجلة الى اجمالي المبيعات ويلاحظ أن 70٪ من هذه الشركات تبلغ مبيعاتها الآجلة أكثر من 40٪ من اجمالي مبيعاتها.

وبالرجوع ألى المعلومات التفصيلية الواردة في قوائم الاستبيان وجد أن متوسط نسبة المبيعات الأجلة الى اجالي المبيعات قد بلغ 60٪. ولا شك أن اهمية الائتمان التجاري كوصيلة للترويج للمبيعات تدعو الى أهمية اعتبار نسبة المبيعات الأجلة الى اجمالي المبيعات متغيرا مستقلا لقياس مدى علاقته بسياسات الائتمان والتحصيل.

جدول رقم (1) توزيع الشركات حسب المتغيرات المستقلة

122

بيعسات	ى اجسالىي ال	الاجلــة الــــ	الفطاعية	الصفة	السمة القانونية				
		أكثر من 40٪ وحتى 60٪	أكثر من 20٪ وحتى 40٪	20/ أو أقل	خدمات	صناعية ا	مساهمة خصوصية	مساهمة عامة	
20	9	16	14	5	28	36	30	34	عدد الشركات
//31	7/14	7,25	7/.22	7/.8	7/44	7,56	7,47	7,53	النسبة المئوية

ج) عدد المحصلين : بالرغم من أن النموذج المقترح قد أبرز عدد المحصلين وكفايتهم كأحد المتغيرات المؤثرة على سياسة التحصيل الآ أن المعلومات المتوفرة عن الشركات الداخلة في العينة لا توضح اهتماما من جانب تلك الشركات بهذا المتغير. فقد بلغت نسبة الشركات التي لا يوجد لديها محصلون على الاطلاق 20% من تلك الشركات، بينها بلغت نسبة الشركات التي وظفت محصلا واحدا أو محصلين اثنين 50%. وبالرجوع الى البيانات التفصيلية المواردة في قوائم الاستبيان اتضح أن شركة واحدة فقط لديها قسم للتحصيل بلغ عدد موظفيه عشرة موظفين. أما بالنسبة لمتوسط عدد المحصلين في جميع الشركات الداخلة في العينة فقد زاد قليلا عن محصلين اثنين (بلغ المتوسط الحسابي 20.5) وكان جميع المحصلين من الذكور ما عدا شركين فقط تمملان في قطاع الحدمات قامتا بتوظيف أربع موظفات وكانت احدى هاتين الشركين شركة مساهمة عامة وظفت ثلاث محصلات والاخرى مساهمة خصوصية وظفت محصلة واحدة.

د) خصم تعجيل الدفع: لقد وجد أن غالبية الشركات قيد الدراسة لا تمارس منح خصم تعجيل الدفع الذي يعتبر احدى الوسائل المشجعة للعملاء لدفع التزاماتهم المالية. وبالرجوع الى البيانات التفصيلية الواردة في قوائم الاستبيان فقد اتضح أن متوسط فترة خصم تعجيل الدفع يبلغ 4/ وذلك بالنسبة للشركات التى تمارس هذه السياسة.

الأهمية النسبية لمتغيرات النموذج: أورد النموذج المقترح العديد من المتغيرات (التابعة) المتعلقة بسياسة الانتمان التجاري وسياسة التحصيل وكذلك بعض المتغيرات ذات العلاقة

بالظواهر الاقتصادية العامة والسمات المميزة لطالب الانتمان. ولقياس اتجاه وسلوك الشركات الاردنية المساهمة نحو تلك المتغيرات فقد تم اختيار مقياس ليكرت ذي الخمس نقاط. ويقصد باتجاه الشركات نحو تلك المتغيرات درجة ادراك تلك الشركات لاهمية تلك المتغيرات والاحكام التي تصدرها عليها سواء كانت تلك الاحكام ايجابية أو سلبية أو محايدة . أما سلوك الشركات المتعلق بهذه المتغيرات فيتمثل في أنماط التصرف الفعلي الذي َ تعكسه السياسات الادارية المطبقة في بجالي الائتمان والتحصيل كنتيجة للموافقة التامة على أهمية تلك المتغيرات. وبعد أن أعطيت أرقام وزنية (كما سبقت الاشارة الى ذلك) لكل خانة من النقاط الخمس لمقياس ليكرت، فأن حساب الوسط الحسابي المرجح سيكون مؤشرا يمكن استخدامه لقياس درجة الاتجاه أو مستوى السلوك. فكلها اقتربت قيمة الوسط الحسابي المرجح من الرقم (5) دل ذلك على زيادة ادراك الشركات لاهمية تلك المتغيرات أو الموافقة التامة على ممارستها. وكلما اقتربت قيمة الوسط الحسابي المرجح من الرقم (1) دل ذلك على انخفاض أهمية تلك المتغيرات أو عدم الموافقة التامة على ممارستها. وبين هذين الرقمين تدل قيمة الوسط الحسابي المرجح على درجة الاتجاه أو مستوى السلوك نحو متغيرات النموذج. وبالاضافة الى استخدام الوسط الحسابي المرجح كمؤشر احصائي يأتي في الدرجة الاولى للتدليل على الاتجاه والسلوك، فإن هناك مؤشرا احصائيا يأتي في المرتبة الثانية ليدعم هذا التدليل، وهذا المؤشر الاحصائي هو الانحراف المعياري الذي يدل على درجة الاختلاف بين مفردات العينة في اصدار الحكم على أهمية المتغيرات أو الممارسة الفعلية للسياسات الادارية في مجال الائتمان والتحصيل. وهذا يعني أنه بعكس الوسط الحسابي المرجع، كلم انخفضت قيمة الانحراف المعياري دل ذلك على قوة الاحكام الصادرة عن الشركات قيد الدراسة على أهمية المتغيرات وتبنيها ضمن سياساتها الادارية.

أولا - متغيرات تتعلق بالاتجاه: وجه سؤال للشركات قيد الدراسة لقياس مدى ادراك تلك الشركات لاهمية الائتمان التجاري. وقد كانت نتيجة الحكم الذي أصدرته الشركات الداخلة في العينة مؤيدة للفرضية الاولى الواردة في الفقرة (اسلوب جمع البيانات) من هذه الدراسة والتي تقول بأن غالبية الشركات الاردنية تدرك أهمية الائتمان التجاري حيث كان الوسط الحسابي المرجح لاجابات الشركات قد بلغ (4,234). وحيث أن الرقم (5) يعني دهام جداء والرقم (4) يعني دهام ان نتيجة الاستبيان تؤكد أن معظم الشركات الداخلة في العينة تؤمن بأهمية الائتمان التجاري في سياساتها البيعية. اضافة الى ذلك فان اجابات هذه الشركات كانت متقاربة ويدل على ذلك انخفاض الانحراف المعياري الذي بلغ (7,92). ولو أضفنا هذه القيمة الى الوسط الحسابي المرجح لحصلنا على قيمة تزيد عن الحد الاستخدم في مقياس ليكرت وهو الرقم (5). أما لو خفضنا الانحراف المعياري من الاعلى المستخدم في مقياس ليكرت وهو الرقم (5). أما لو خفضنا الانحراف المعياري من

قيمة الوسط الحسابي فاننا نبقى بعيدين عن الرقم (3) والمعبر عن ومحدود الاهمية».

وشعور الشركات الاردنية المساهمة بأهمية الاثتمان التجاري ينبثق عن عدة أسباب تدركها تلك الشركات. وقد وجه سؤال للتعرف على درجة أهمية تلك الاسباب لحساب الاوزان التي تعطيها تلك الشركات لكل سبب. وقد جاءت الاجابات مؤكدة للفرضية الثانية التي تبنتها هذه الدراسة، والتي تقول بأن درجة ادارك الشركات الاردنية المساهمة لاهمية الأئتمان التجاري تختلف باختلاف الاسباب التي تدعوها الى اللجوء الى ممارسة الاثتمان التجاري. وحول الاسباب التي تؤمن بها الشُّركات الاردنية ـ قيد الدراسة ـ كاسباب تقود الى الاعتقاد بأهمية الائتمان التجاري فان ترتيبها بناء على الوسط الحسابي المرجح قد جاء مطابقا لترتيبها بناء على الانحراف المعياري عما يعطى قوة أكثر للايمان بواقعية ومصداقية ذلك الترتيب. وقد أظهرت النتائج هذه أن الظروف الاقتصادية السائدة في السوق، وادراك الشركات لعدم توفر السيولة الكافية لدى العملاء وبالتالي تسهيل اجتذابهم عن طريق البيع بالاجل، وكذلك كون المنافسة في السوق حادة لدرجة لا يمكن الاكتفاء بالبيع النقدي، كل تلك الاسباب، مرتبة حسب درجة أهميتها، قد أخذت أوساطا حسابية تزيد عن الرقم (4)المعبر عن «هام» وبذلك تدخل في منطقة «هام جدا». أما السبب الرابع من حيث الترتيب بناء على كل من الوسط الحسابي وكذلك الانحراف المعياري فهو اتباع نفس السياسات البيعية المستخدمة من قبل الشركات الماثلة، وقد بلغ الوسط الحسابي المرجح لهذا السبب (3,891) وهو يقع في منطقة وهام، أما السبب الاخير لدرجة أهمية الائتمان التجاري كها تراه الشركات الدّاخلة في عينة الدراسة فهو عدم اقبال العملاء على سلع وخدمات الشركات حيث بلغ الوسط الحسابي (2,219) وبلغ الانحراف المعياري (1.161). وتدل قيمة الانحراف المعياري على الاختلاف الكبير في اجابات الشركات حول هذا السبب. وربما يعزى كون هذا السبب يأتي في مؤخرة الاسباب الى عامل نفسي وهو محاولة عدم التسليم بأن لا اقبال على سلع أو خدمات تلك الشركات رغم أن القيمة المعطاة لهذا السبب تؤهله لأن يكون ضمن الآسباب المقنعة لادراك الشركات لاهمية الاثتمان التجاري. ويستخلص من اتجاه الشركات نحو سياسة الاثتمان أن الحالة الاقتصادية العامة تؤثر على سياسة الائتمان نتيجة أسباب تدركها الشركات وتعطيها أوزانا نحتلفة وهي جميعها أوزان ذات دلالة. وبمقارنة أسباب لجوء الشركات الاردنية الى ممارسة الائتمان التجاري مع الاسباب التي أوردتها بعض الدراسات السابقة، والتي تمت مناقشتها في الجزء الثاني من هَذه الدراسة، يتضح أن دراستنا هذه قد أبرزت أسبابًا مفصلة تحدو بمنشآت الاعمال عادة الى اللجوء لمارسة الاثتمان التجاري.

اما في ما يتعلق باتجاه الشركات نحو سياسة التحصيل فقد وجه سؤال الى الشركات التي دخلت في الدراسة حول وجهة نظر تلك الشركات في الاسباب التي عادة تدعو العملاء الى التأخر في تسديد قيمة الائتمان التجاري في الوقت المحدد. وقد جاءت اجابات مفردات العينة مؤكدة لصحة الفرضية الثالثة التي سبق تحديدها في الفقرة (اسلوب جمع المعلومات) والتي تنص على أن العملاء عادة يتأخرون عن تسديد التزاماتهم المالية لاسباب التي تدركها الشركات الاردنية المساهمة وتعطيها أوزانا مختلفة. وقد جاء ترتيب الاسباب التي تدعو الى تأخر العملاء عن تسديد التزاماتهم بناء على الوسط الحسابي المرجع مطابقا لنفس الترتيب المبني على أساس الانحراف المعاري ما عدا سبب قلة عدد المحصلين وسبب عدم كفاية المحصلين حيث تبادلا المواقع في الترتيب.

ويتضح أن الكساد الاقتصادي في السوق وعدم توفر السيولة يأتي في مقدمة الاسباب التي قد تدعو العملاء الى عدم التسديد في الوقت المحدد حيث يشير الوسط الحسابي المرجح الىُّ الدرجة العالية لأهمية هذا السبب وبدرجة تقع في خانة «هام جدا». كما تشير القيمة المنخفضة للانحراف المعياري المصاحب لهذا السبب الى اجماع معظم مفردات العينة على اصدار هذا الحكم. ويؤكد وجود هذا السبب أهمية العلاقة بين الحالة الاقتصادية العامة والتأثير الذي تبثه على سياسة التحصيل كما ورد في النموذج المقترح. اما الافراط في حجم الاثتمان فهو من المتغيرات التي تضمنها النموذج المقترح كأحد المتغيرات المكونة لسياسة الائتمان بما يوضح العلاقة بين سياسة الائتمان وسياسة التحصيل وقد جاء هذا السبب في المرتبة الثانية بناء على كل من الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري. وفي ما يتعلقُ بالسبب الثالث المبنى في ترتيبه على كل من الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري كذلك فانه يتعلق بدراسة المركز المالي للعميل، وقد وضعه النموذج المقترح ضمن مجموعة السمات المميزة لطالب الاثتمان. أما عدد المحصلين وكفايتهم فان النموذج المقترح قد اعتبرهما ضمن متغيرات سياسة التحصيل. ورغم أن هذين المتغيرين يأتيان في مؤخرة الاسباب التي قد تدعو العملاء الى التأخر في التسديد في الوقت المحدد، الا أن قيمتي الوسط الحسَّابي المرجح لهما تضعانهما في خانة ومحدود الاهمية؛ مما لا يعني أبدا عدم أهميتهمًا طالما أن قيمتيهما لم تصلا الى الرقم (2).

ثانيا _ متغيرات تتعلق بالسلوك : لا شك في أن انجاه الشركات يحكم سلوكها فتبنى عارسات تعبر عن ذلك السلوك وتنعكس في سياساتها الادارية. وقد وجه سؤال الى الشركات قيد الدراسة حول فترة الائتمان التجاري المهنوحة عادة الى العملاء. وقد نتج عن اجابات مفردات العينة أن فترة الائتمان المنوحة، وبناء على الوسط الحسابي المرجع، هي من شهر الى أقل من ثلاثة شهور، يليها في الترتيب فترة مدتها شهر أو أقل، ثم فترة تتراوح ما بين ثلاثة أشهر الى أقل من ستة أشهر. أما كون تلك الفترة تزيد عن ستة أشهر فتاتي في آخر الترتيب يتفق مع سابقه فقط بالنسبة لترتيب الماعلى أساس الانحراف المعاري فان ذلك الترتيب يتفق مع سابقه فقط بالنسبة لترتيب الفترة الاولى وهي من شهر الى أقل من ثلاثة أشهر وكان ذلك بوسط

حسابي مرجح بلغ (3,938) وبانحراف معياري قدره (1,067). وتؤكد هذه النتيجة الفرضية الرابعة لهذه الدراسة التي تنص على أن غالبية الشركات الاردنية المساهمة تمارس الائتمان التجاري وتسمح بفترة ائتمان كوسيلة هامة للترويج لميعاتها.

وفي اطار سلوك الشركات الداخلة في العينة، وجه سؤال للتعرف على الاسس التي يتم على ضوثها فعلا قرار منح الاتتمان التجاري. وتمثل هذه الاسس المتغيرات التي أوردها النموذج المقترح تحت مجموعة السمات الميزة لطالب الائتمان والتي ترتبط بعلاقة مؤثرة في كل من سياسة الائتمان وسياسة التحصيل. ويوضح الجدول رقم (2) هذه الاسس وترتيبها بناء على كل من الوسط الحسابي المرجع والانحراف المعياري لاجابات مفردات العينة. ويأتي ترتيب هذه الاسس بناء على الوسط الحسابي المرجع مطابقاً لنفس الترتيب المبغي على أساس الانحراف المعياري ما عدا الرهون المقدمة والعلاقات الشخصية مع المسئولين في الشركة حيث تبادلا المواقع في الترتيب.

الجدول رقم (2) الاسس التي على ضوئها يتم منح الاثتمان التجاري

المعياري	الانحراف	ي المرجع	الوسط الحسام	الأســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
الترتيب	القيمة	القيمة الترتيب		
1	0,729	1	4,406	سمعة العميل التجارية من خلال السؤال عنه لدى الشركات المماثلة أو البنوك
2	0,745	2	4,375	دراسة المركز المالي للعميل
3	0,906	3	4,313	حجم أو مستوى التعامل السابق مع العميل
6	1,322	4	3,672	الرهون المقدمة من العميل أو الكمبيالات أو الشيكات المؤجلة
5	1,271	5	3,438	شخصية طالب الاثتمان ومكانته الاجتماعية
4	1,083	6	3,031	العلاقة الشخصية مع المسؤولين في الشركة

وتتميز الاسس الثلاثة الاولى (مرتبة حسب الوسط الحسابي المرجح) بارتفاع أوساطها الحسابية وانخفاض انحرافاتها المعيارية. أما الاسس الثلاثة الاخيرة فان أوساطها الحسابية ما زالت أعلى من الرقم (3) مما يضعها في خانة وهام». ويؤكد هذا التحليل صحة الفرضية الخامسة لهذه الدراسة التي تنص على أن الائتمان التجاري يتم منحه من قبل غالبية الشركات الاردنية المساهمة بناء على أسس موضوعية تضمن التسديد في الوقت

المحدد، مع تحفظ الباحث على هذا التعميم في ما يتعلق بمتغير والعلاقة الشخصية مع المسئولين في الشركة، حيث حصل على (3,031) كوسط حسابي مرجح مما جعله في الترتيب السادس، لكنه حصل على (1,083) كانحراف معياري مما يجعله في الترتيب الرابع. أما كون المتغير الخامس يعني بأن قرار منح الائتمان يتأثر بشخصية طالب الائتمان ومكانته الاجتماعية، فان الموضوعية هنا قد تكون في مجال تساؤل.

وفي ما يتعلق بالجوانب المتصلة بسياسة منح خصم تعجيل الدفع فسوف نكتفي بما سبق أن تم ايضاحه حول تلك السياسة في الفقرة (سمات العينة) وسوف ننطلق الى موضوعين يتعلقان بالتحصيل وقد أخذا القيمة نفسها للوسط الحسابي المرجع. وهذان الموضوعان هما، أولا، أن العملاء يسددون التزاماتهم في الوقت المناسب المحدد لهم وهو نهاية فترة الائتمان، والثاني، هو أن العملاء أحيانا يتأخرون عن التسديد الى ما بعد فترة الائتمان، وبالرغم من أن الوصط الحسابي لكل منها قد بلغ (0,748) الا أن الاول قد حصل على انحراف معياري يبلغ (0,909) بينها حصل الثاني على (0,747) ويستنتج من ابتعاد الوسط الحسابي المرجع عن الرقم (6) وكذلك اختلاف الانحراف المعياري أنه لا تناقض بين هاتين انتيجتين. فبصض الشركات قيد الدراسة قد واجهت الحالة الأولى، والبعض الاخر قد واجهت الحالة الثانية. أما حالة أن الائتمان يتحول أحيانا الى ديون مشكوك في تحصيلها، فقد حصلت على وسط حسابي مرجح بلغ (3,267) وانحراف معياري بلغ تحصيلها، وقد هذه التيجة على عدم اجماع الشركات قيد الدراسة على مواجهة تلك

وبالرغم من وجود مصروفات تتحملها الشركات نتيجة قيامها بعمليات التحصيل، الا أن تلك الشركات قد تجد نفسها مضطرة لاتباع وسائل معينة للحد من تأخر عملائها في تسديد التزاماتهم المالية. وقد تأخذ تلك الوسائل صور عقوبات تفرضها تلك الشركات على عملائها الذين يتأخرون عن التسديد في الوقت المحدد. وفي هذا الصدد تفيد اجابات مفردات العينة على وجود أربع وسائل تستخدمها تلك الشركات للحد من التأخير. ويوضح الجدول رقم (3) هذه الوسائل التي تختلف في ترتيبها بناء على الوسط الحسابي المرجع عن ترتيبها بناء على الانحراف المعباري. ويأتي وقف التسهيلات الائتمانية كأول رد فعل للتأخير، يلي تلك الوسيلة من حيث الترتيب اقامة دعوى قضائية. أما فرض فوائد تأخير على المبائغ المتأخرة فتأتي في المرتبة الثالثة، يليها أخيرا، العقوبات المالية كنسبة من المبعات تفرض على المتأخرين من العملاء. وتأتي هذه التنبخة مؤيدة للفرضية السادسة المياملاء في تسديد التزاماتهم المالية.

جدول رقم (3) العقوبات التي تفرضها الشركات على المتأخرين عن التسديد

، المعياري		 نسابي المرجع	الوسط الح	العقوبات
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
2	0,937	1	4,297	وقف التسهيلات الائتمانية
3	1,098	2	3,750	اقامة دعوى قضائية
4	1,118	3	3,125	فرض فوائد تأخير
1	0,847	4	2,391	عقوبات مالية كنسبة من المبيعات

ومع فرض بعض العقوبات من قبل الشركات للحد من التأخير، الآ أن طبيعة الاستثمار في حسابات المدينين لا بد أن ينتج عنها بعض الديون المشكوك في تحصيلها. وقد أفادت اجابات مفردات العينة على أن الغالبية العظمى من تلك الشركات تمارس اجراءات معينة ضد العملاء من أصحاب الديون المشكوك في تحصيلها وهذا ما يؤكد صحة الفرضية السابعة لهذه المدراسة. وقد قصد ذكر والغالبية العظمى، من الشركات نتيجة الارتفاع الملاحظ في قيم الاوساط الحسابية المرجحة المعطاة لتلك الاجراءات وانخفاض انحرافاتها المعيارية. ويوضح الجدول وقم (4) هذه الاجراءات وترتيبها.

جدول رقم (4) الاجراءات المتبعة من قبل الشركات ضد أصحاب الديون المشكوك فيها

المعياري	الانحراف	سابي المرجح	الوسط الح	الاجــــراءات
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
2	0,756	1	4,500	الاتصالات الهاتفية من قبل المسؤولين
				في الادارة العليا
1	0,752	2	4,422	كتابة اشعارات خطية
3	0,847	3	4,391	زيارات مكتبية من قبل المحصلين
4	0,883	4	4,172	اقامة دعوى قضائية
5	1,151	5	3,594	توسيط طرف ثالث يثق فيه الطرفان

ويأتي ترتيب هذه الاجراءات بناء على الوسط الحسابي المرجع مطابقا تماما لنفس الترتيب المبني على أساس الانحراف المعياري ما عدا المتغيرين الاولين اللذين يتبادلان الموانع من حيث الترتيب رغم ضآلة الفرق ما بين الانحراف المعياري للمتغير الاول (0,750) والانحراف المعياري للمتغير الثاني (0,752). ومع هذا فان الباحث يرى أن الترتيب الذي أوضحه مؤشر الانحراف المعياري يمكن أن يكون أكثر منطقية من الترتيب الذي أوضحه مؤشر الوسط الحسابي المرجع، حيث كتابة الاشعارات الخطية يجب أن تأتي أولا لاغراض التوثيق. ويلاحظ من الاجراء الاخير وهو توسيط طرف ثالث يش فيه الطرفان، والذي يأخذ قيمة تمكن من وصفه بأنه وهام، انه ناتج عن الاعراف الاجتماعية واصلاح ذات المين. السائدة في المجتمع الاردني كمجتمع يؤمن بالعلاقات الاجتماعية واصلاح ذات المين.

وفي ما يتعلق بسلوك الشركات نحو معالجة الديون المعدومة فقد نتج أن كان ترتيب الحالات بناء على الوسط الحسابي المرجح مطابقا لنفس ترتيبها حسب الانحراف الممياري ما عدا الحالتين الثالثة والرابعة حسب تسلسلها في الجدول (5) حيث تبادلتا المواقع من حيث الترتيب. ويوضح الجدول رقم (5) هذه الحالات وترتيبها.

جدول رقم (5) الحالات التي عندها يعتبر الدين معدوما

الانحراف المعياري		الوسط الحسابي المرجح		الحالـــــة			
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة				
1	0,793	1	4,422	اذا أفلس العميل وأشهر افلاسه			
2	0,924	2	4,188	اذا صدرت أحكام قضائية ليست في صالح			
				الشركة			
4	1,092	3	3,828	اذا كانت مصروفات التحصيل المتوقعة تزيد			
				عن المبلغ المتوقع تحصيله			
3	1,061	4	3,719	اذا قبلت جهة أخرى شراء حق الشركة في			
				المطالبة بالدين ودفعت مبلغا مقابل ذلك			
5	1,176	5 3,172		هد مرور ملة معينة			

وهذه التيجة تتمشى مع المقولة القانونية وما ضاع حق وراءه مطالب. حيث لا يمكن التحلل من الالتزام القانوني المترتب عن قبول الاثتمان التجاري الا اذا صدر حكم قضائي بذلك، أو اذا أفلس المدين وأثبت ذلك حسب الاصول القانونية. لكن الباحث كان يتوقع أن تكون الحالة الاولى في الترتيب هي الحالة التي تكون مصروفات التحصيل المتوقعة عندها تزيد عن المبلغ المتوقع تحصيله، الا اذا كان السبب هو اثبات موقف معين، وهذا ما قد لا يتمشى مع تحليل المنفعة والتكلفة الا اذا قصد ألا يقوم مدينون آخرون بتقليد المتوقفين عن السداد. وبالرغم من علم وجود تكوين مؤسسي في السوق الاردنية ينظم عملية شراء الديون المعلومة الا أن هذه الحالة قد حصلت على الترتيب الرابع بناء على الوسط الحسابي المرجح وعلى الترتيب الثالث بناء على الانحراف المعياري عما يوحي بأهميتها وضرورة التفكير بانشاء مؤسسة منظمة لشراء الديون المعدومة ومن ثم متابعة المطالبة بها.

تحليل التباين: بعد تحديد الاهمية النسبية لمتغيرات النموذج المقترح، ولمزيد من تحليل تلك الاهمية، فسوف يتم التثالث الاحادي والثنائي والثلاثي) لقياس علاقة متغيرات النموذج (كمتغيرات تابعة) مع بعض السمات المميزة للشركات الداخلة في عينة هذه الدراسة والمتمثلة في السمة القانونية للشركات، والصفة القطاعية لها، ونسبة مبيعاتها الأجلة الى المبيعات الاجالية.

أولا - تحليل التباين الأحادي : سوف يستخدم هذا التحليل لاثبات مدى دلالة تأثير (أو عدم تأثير) كل واحد من المتغيرات المستقلة (كل منفير بذاته) على متفيرات النموذج. ويتمثل هذا التأثير في صورة الفروق بين الاوساط الحسابية المرجحة للمتغيرات التابعة طبقا لكل متغير من المتغيرات المستقلة، وتحت مستوى معين من درجة الثقة (أي مستوى المدلالة) مع استبعاد التأثير الذي تزيد دلالته عن 20٪.

أ) أثر السمة القانونية للشركات على متغيرات النموذج: تتميز الشركات المساهمة العامة عادة بكبر حجمها، وتعقيد هياكلها الادارية والتنظيمية مما قد يوحي بوجود تقسيمات ادارية متخصصة لانشطتها من أجل رفع الكفاية وتحسين الاداء. وبعكس ذلك يمكن أن تكون معظم الشركات المساهمة الخصوصية حيث هي عادة أصغر حجا وأقل تعقيدا في هياكلها التنظيمية. وفلذا رأى الباحث أهمية قياسة أثر السمة القانونية على متغيرات النموذج المقترح كما ورد في الفرضية الثامنة لهذه الدراسة. ويوضح الجدول رقم (6) أن تخيل التباين الاحادي قد أظهر أن هناك دلالة قوية (3/ أو أقل) لاثر السمة القانونية على ثلاثة متغيرات هي، أولا، اتباع نفس السياسات البيعية المستخدمة من قبل الشركات المامائلة كسبب لمنح الائتمان، وثانيا، اعدام الديون اذا أفلس العميل وأشهر افلاسه،

جدول رقم (6) أثر السمة القانونية على متغيرات النموذج المقترح

مستوى	قيمة	الاوساط الحسابية		المتغييـــــر التابـــع				
الدلالة	ا ف	ساهمة مساهمة						
		خصوصية	عامة					
أقل من 1٪	5,109	3,900	3,882	1) اتباع نفس السياسات البيعية المستخدمة من				
				قبل الشركات المماثلة كسبب لمنح الائتمان				
7,17	2,740	3,267	2,824	2) العلاقات الشخصية مع المسؤولين كعامل				
l				يمنح على أساسه الائتمان				
7,15	2,880	3,700	4,147	3) مدة فترة الائتمان تتراوح ما بين شهر				
				الى ثلاثة أشهر				
7,18	2,875	4,500	4,118	 4) وقف التسهيلات الائتمانية كعقوبة على 				
				العملاء المتأخرين عن السداد				
7,3	4,222	3,433	2,941	5) اعدام الديون بعد مرور مدة معينة على				
<u> </u>				عدم تسديدها				
7/,3	4,166	4,633	4,235	 اعدام الديون اذا أفلس العميل وأشهر 				
				افلاسه				
		4,000	3,471	7) اعدام الديون اذا قبلت جهة أخرى				
				شراء حق الشركة في المطالبة به				
	L							

وأخيرا، اعدام الديون اذا قبلت جهة أخرى شراء حق الشركة في المطالبة بالدين المعدوم. ومع أن الفروق بين الاوساط الحسابية المرجحة بالنسبة للشركات المساهمة العامة لا تمثل اختلافا جوهريا (من حيث القيمة) عن مثيلاتها بالنسبة للشركات المساهمة الحصوصية، الا أن وجود دلالة احصائية قوية تؤكد أن الشركات المساهمة الحصوصية تعطي أوزانا لاهمية تلك المتغيرات أكبر من الاوزان التي تعطيها الشركات المساهمة العامة. اضافة الى تلك المتغيرات الكلاثة، فإن السحمة القانونية تؤثر على أربعة متغيرات أخرى ولكن يمستوى دلالة مقرون بدرجة من الحذر في التعميم (18/ أو أقل). لكن القاء الضوء على مثل تلك العلاقة هو لمجرد الاستدلال على مدى التباين في سلوك هذين النوعين من الشركات (عامة وخصوصية). فالشركات المناهمة الحصوصية تمنح الائتمان على أساس العلاقات الشخصية مع المساهمة العامة حيث الوسط

132

الحسابي المرجع لهذا المتغير يبلغ (3.267) (4.824) للشركات المساهمة الخصوصية والشركات المساهمة العامة على التوالي. أما فترة الائتمان التي تتراوح ما بين شهر وثلاثة شهور (وهي الفترة التي أخذت الترتيب الاول على جميع الفترات الاخرى لجميع مفردات العينة على أساس كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري) فانها تعلق في الشركات المساهمة الخصوصية. أما وقف التسهيلات المساهمة الحصوصية أمل العملاء المتأخرين فهو عمارس في الشركات المساهمة الخصوصية بدرجة أعلى عاهو عليه في الشركات المساهمة الخصوصية بدرجة أعلى عاهو عليه في الشركات المساهمة العامة. ويمكن تفسير ذلك بأن الاخيرة بحكم طبيعتها المؤسسية تتمتع بمكانة وقوة تعامل مع عملائها بدرجة قد لا تجعلها تقبل على ايقاف السهيلات الائتمانية الا بعد دراسة مستفيضة. والمنطق نفسه يمكن أن يطبق على اعدام الديون بعد مرور مدة معينة على عدم تسديد تلك الديون، حيث أن الشركات المساهمة الماهمة لا تقدم بسهولة على هذا التصرف، بل تقوم بمتابعته الى أن يصدر حكم قضائي العامة لا تعدم بسهولة على هذا التصرف، بل تقوم بمتابعته الى أن يصدر حكم قضائي حوله. وبهذا فان تحليل التباين الاحادي قد أثبت صحة الفرضية الثامنة لهذه الدراسة ما عام يعلق بهذه المتورت النماذج.

ب) أثر الصفة القطاعية على متغيرات النموذج : اضافة الى اختيار عينة هذه الدراسة على أساس السمة القانونية، فإن الصفة القطاعية كانت المعيار الثاني في اختيار تلك العينة حيث أن 56٪ من مفرداتها كانت من الشركات المساهمة العاملة في قطاع الصناعة، أما النسبة الباقية (44٪) فكانت من الشركات العاملة في قطاع الخدمات. ولا شك أن هذا التفسيم له مبرراته حيث أن السياسات البيعية تختلف باختلاف القطاعين من حيث اختيار قنوات التوزيم، وجدولة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والاستثمار في المخزون السلعي، وبالتالي الاستثمار في حسابات المدينين. ويوضح الجدول رقم (7) أن تحليل التباين الاحادي قد أظهر أن هناك دلالة لم يزد مستواها عن 8/ لتأثير الصفة القطاعية على خسة متغيرات من متغيرات النموذج. فالشركات الصناعية تميل الى الاعتقاد بدرجة أعلى من شركات الخدمات أن قلة عدد المحصلين تعتبر أحد الاسباب التي تدعو العملاء الى التأخر في التسديد. أما فترة الائتمان، التي تتراوح ما بين شهر وثلاثة شهور، فانها ممارسة من قبل الشركات الصناعية بدرجة أعلى منها في شركات الخدمات حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح بالنسبة للاول (4.194)، وهو أعلى من الوسط بالنسبة لجميع مُفَرِّدات العينة. أما وقف التسهيلات الائتمانية كعقوبة على العملاء المتأخرين عن السَّداد، فبالرغم من أن الوسط الحسابي المرجح متقارب بالنسبة لهذين النوعين من الشركات، الا أن مستوى الدلالة كان قويًا 1٪ بَحيث يتأكد تأثر الصفة القطاعية على هذا المتغير. أما فرض فوائد تأخير كعقوبة على العملاء المتأخرين، وكذلك اعدام الديون اذا أفلس العميل وأشهر افلاسه فقد أعطيا وزنا من قبل شركات الخدمات أعلى من الوزن المعطى من قبل الشركات الصناعية . وقد نتج عن استخدام تحليل التباين الاحادي اثبات صحة الفرضية التاسعة لهذه الدراسة باستثناء ما يتعلق بالمتغيرات الخمسة الواردة في الجدول رقم (7).

جدول رقم (7) أثر الصفة القطاعية على متغيرات النموذج

مستوى الدلالة	قيمة	الحسابية خدمات		المتغيـــــوات
7/.7	3,533	2,036	2,611	1) قلة عدد المحصلين كسبب يدعو العملاء
L.			Ì	للتأخر في التسديد
7,1	5,079	3,607	4,194	2) مدة فترة الاتتمان تتراوح ما بين شهر الى
				ثلاثة أشهر
أقل من 1٪	6,944	4,286	4,306	ة) وقف التسهيلات الائتمانية كعقوبة على
	L		Ĺ	العملاء المتأخرين عن السداد
7/.8	3,627	3,429	2,889	4) فرض فوائد تأخير كعقوبة على
				العملاء المتأخرين عن السداد
7/.3	4,054	4,643	4,250	5) اعدام الديون اذا أفلس العميل وأشهر
				أفلاسه

ج) أثر نسبة المبيعات الأجلة الى المبيعات الاجالية على متميرات النموذج : حيث أن سياسة البيع بالأجل (أي الانتمان التجاري) هي الوجه الأخر لسياسة الاستثمار في حسابات المدينين، فقد تم استخدام تحليل التباين الاحادي لقياس مدى تأثير نسبة المبيعات الاجالية على متغيرات النموذج المقترح . ويوضح الجدول رقم هذه المتغيرات، أولا، ادراك الشركات قيد الدراسة لعدم توفر السيولة لدى عملائها تعنيرات، أولا، ادراك الشركات قيد الدراسة لعدم توفر السيولة لدى عملائها تتلك الشركات قيد اللاراسة لعدم توفر السيولة لدى عملائها لتلك الشركات . ويلاحظ أن هذين المتغيرين هما من المتغيرات المتعلقة بالاتجاه . وقد بلغ مستوى الدلالة بالنسبة لهذين المتغيرين (000%) وهو مستوى يكاد يقود الى التأكد التام بوجود تأثير لنسبة المبيعات الأجالة الى المبيعات الاجالية على هذين المتغيرين. أما المتغيرات السبة الاخرى تعملق بسياسة الاخوص رقم (8) ما يلي :

جدول رقم (8) أثر شبه المبيعات الإصلية الى اجائي المبيعات على متفيرات النموذج

1989 -	<u>ئا</u>	-			جتماعية	אוצ.	مجلة العلو			
7.1	//8	/,4	2,'2	,,2	. ,/3	أقل من 1٪	آقل من 1٪	مستوى الدلالة		
3,283	2,105	2,390	2,637	2,678	2,454	8,446	4,785	i ii		
3,900	3,700	4,300	2,900	3,400	4,300	4,700	4,200	أكثر من 80/	نم	
5,000	4,44	4,778	3,444	4,222	5,000	4,667	4,889	أكثر من 00% ــ 00%	الاوساط الحسابيسة المرجحسة	
4,125	3,375	4,625	3,063	3,500	4,125	4,125	3,500	أكثر من 40٪ - 60٪	اط الحسابي	
4,357	4,214	4,429	4,000	3,786	4,286	3,786	4,071	أقل من أكثر من 20/ 20/ _40.	الاوس	
3,600	3,600	4,600	4,200	4,000	4,600	3,200	4,200	أقل من 20/		
 8) اعدام الديون اذا صدرت أحكام قضائية ليست في صالح الشركة 	 را اهدام الديون إذا كانت القيمة المتوقعة لمصروفات التحصيل تزيد عن المبلغ المتوقع تحصيله 	 ٥) توسيط طرف ثالث كاجراء يتخذ في حالة الديون المشكوك فيها 	5) مدة فترة الائتخان أقل من شهو	 هم السيل التجاري كمامل يمنع على أساسه الالتمان 	(3) دراسة الركز المالي للعميل كعامل يمنح على أساسه الاثتمان	2) أهمية منح الاثنمان النجاري بالنسبة للشركات	 ادراك الشركات لعدم توفر السيولة لدى عملائها كسب لنع الائتمان 	المتغييسرات		

- إ ان مستوى الدلالة لتأثير نسبة المبيعات الأجلة الى اجمالي المبيعات على هذه المتغيرات الثمانية قوي جدا لدرجة أنه لم يزد على 2/ بالنسبة لخمسة من هذه المتغيرات.
- 2) تزداد أهمية الاتتمان التجاري للشركات الداخلة في العينة بازدياد نسبة الميعات الأجلة الى اجالي المبيعات. فعند مستوى 20٪ لتلك النسبة بلغ الوسط الحسابي المرجع (3,200) وأخذ يزداد مع زيادة تلك النسبة حتى بلغ (4,700) بالنسبة للشركات التي تبلغ مبيعاتها الأجالية .
- 3) بالنسبة لتلك الشركات التي تبلغ مبيعاتها الآجلة أكثر من 60% وحتى 80% من مبيعاتها الاجمالية (ويبلغ عدد تلك الشركات 9 شركات كما يوضح ذلك الجدول رقم (1) فانها جميعها قد أعطت الرقم (5) الممثل للحكم وهام جداء بالنسبة لدراسة المركز المالي للعميل كعامل عنح على أساسه الائتمان، وكذلك وموافق تماماء بالنسبة لاعدام الديون اذا صدرت أحكام قضائية ليست في صالح تلك الشركات. وعليه فان تحليل التباين الاحادي قد أكد صحة الفرضية العاشرة لهذه الدراسة باستثناء ما يتعلق بالمتغيرات الثمانية الواردة في الجدول رقم (8).

ثانيا _ تحليل التباين الثنائي : بعد أن تم اختبار مدى تأثير (أو عدم تأثير) كل متغير من المتغيرات المستقلة بذاته على متغيرات النموذج، فان تأثير المزيج المركب من أي متغيرين مستقلين مجتمعين على المتغيرات التابعة سوف يتم قياسه وذلك باستخدام تحليل التباين الثنائي. وفي هذه الحالة فانه سوف يكون لدينا ثلاثة متغيرات مستقلة جديدة كل واحد هو عبارة عن المزيج من متغيرين اثنين من المتغيرات التي سبق تحديدها في الفقرة (1-4-5). وويضح تحليل التباين الثنائي أن ثلاثة عشر متغيرا تابعا قد تأثرت كما يلى :

 أ) مزيج السمة القانونية والصفة القطاعية : أثر هذا المزيج على أربعة متغيرات تابعة بمستويات دلالة تتراوح ما بين 1٪ الى 7٪ وهذه المتغيرات هي :

- اتباع نفس آلسياسات البيعية المستخدمة من قبل الشركات المماثلة كسبب لمنح الائتمان وكان مستوى الدلالة 5٪ وكان هذا المتغير قد تأثر بالسمة القانونية وحدها بمستوى دلالة اقل من 1٪.
- 2) ادراك الشركات قيد الدراسة لعدم توفر السيولة لدى عملائها كسبب لمنح الاثتمان وكان مستوى الدلالة 1/ ولم يتأثر هذا المتغير بأي من السمة القانونية أو الصفة القطاعية كل على حدة بمستويات ذات دلالة.
- 3) الملاقات الشخصية مع المسئولين في الشركة كسبب لمنح الاثتمان وذلك بمسئوى دلالة 7/ وكان هذا المنفير قد تأثر بالسمة القانونية وحدها ولكن بمسئوى دلالة بلغ 17/ ولم يتأثر بالصفة القطاعية بمسئوى ذى دلالة.

- 4) قلة عدد المحصلين كسبب للتأخير في التسديد وذلك بمستوى دلالة 4/ وقد تأثر هذا المتغير بالصفة القطاعية وحدها بمستوى دلالة بلغ 7/ ولم يتأثر بالسمة القانونية بمستوى ذى دلالة.
- ب) مزيج السمة القانونية ونسبة المبيعات الأجلة الى اجمالي المبيعات : وقد أثر هذا المزيج
 على ثمانية متغيرات تابعة كالتالى :
- اتباع نفس السياسات البيعية المستخدمة من قبل الشركات المماثلة كسبب لمنح الائتمان وذلك بمستوى دلالة 2//.
- 3) الأفراط في منح الاثتمان التجاري للعميل الواحد كسبب لتأخر العملاء وذلك عستوى دلالة 1/.
- 4) فرض عقوبات مالية على المتأخرين في التسديد وذلك بمستوى دلالة أقل من
 5) فرض فوائد تأخير على العملاء المتأخرين في التسديد وذلك بمستوى دلالة أقل من
 1.7.
- 6) القيام بزيارات مكتبية من قبل المحصلين الاصحاب الديون المشكوك فيها وذلك بمستوى دلالة 10٪.
- 7) الاتصالات الهاتفية مع المسئولين في الادارة العليا مع أصحاب الديون المشكوك فيها وذلك بمسئوى دلالة أقل من 1٪.
- 8) وأخيرا، اقامة دعاو قضائية كاجراء ضد العملاء من أصحاب الديون المشكوك فيها.
- ج) مزيج الصفة القطاعية ونسبة المبيعات الآجلة الى اجالي المبيعات : وقد أثر هذا المزيج على متغيرين أثنين تابعين فقط هما، أولا، حدة المنافسة في السوق كسبب لنح الانتمان وذلك بستوى دلالة 4/، وثانيا، وقف التسهيلات الانتمانية للمتأخرين في التسديد وذلك بستوى دلالة 10/. وعليه فقد نتج عن استخدام تحليل التباين الثنائي إن أمكن اثبات صحة الفرضية الحادية عشرة باستثناء ما يتعلق بتأثير ثلاثة تركيبات ثنائية من المتغيرات المستقلة على ثلاثة على منافيا المامة على المنافية على المنافية على المنافية على المنافية على ثلاثة على ثلاثة على ثلاثة على ثلاثة على ثلاثة على ثلاثة على المنافية على المنافية على المنافية على المنافقة على ثلاثة على المنافقة على المنافقة على ثلاثة على ثلاثة على ثلاثة على المنافقة على المنافقة على المنافقة على ثلاثة على المنافقة على ثلاثة على المنافقة ع

ثالثا - تحليل التباين الثلاثي : تم استخدام هذا التحليل لقياس مدى تأثير (أو عدم تأثير) المتغيرات المستقلة الثلاثة بجتمعة على المتغيرات التابعة للنموذج. وفي هذه الحالة وجد أن هذا التحليل يؤكد اثبات صحة الفرضية الحادية عشرة باستثناء المتغيرين التاليين : 1) فنرة الاكتمان التجاري تبلغ سنة واحدة أو أكثر وذلك بأن كانت قيمة اختبار ف (2811)

ومستوى الدلالة 10٪. 2) دراسة المركز المالي للعميل كعامل يمنح على أساسه الائتمان التجاري وذلك بأن كانت قيمة ف (1,741) ولكن مستوى الدلالة كان أقل من الحد المقبول حيث بلغ 29٪ لذا لا يمكن قبول هذه التتيجة. وعليه فان تحليل التباين الثلاثي قد أثبت صحة الفرضية الحادية عشرة ما عدا ما يتعلق بفترة الائتمان.

الخلاصة

قدمت هذه الدراسة نموذجا كميا أمكن من خلالها تحديد المتغيرات التي تحكم سياسات الاثتمان التجاري والتحصيل. وقد قسمت تلك المتغيرات الى أربع مجموعات
تتعلق الاولى بالظواهر الاقتصادية السائدة في السوق، والثانية تتعلق بالسمات المهيزة
لطالب الاثتمان. أما المجموعتان الثالثة والرابعة فتتعلق كل منها بسياسة الاثتمان وسياسة
التحصيل بشكل مباشر. كها تم تقسيم تلك المتغيرات الى فئة يمكن لمنشآت الاعمال
السيطرة عليها وبالتالي يمكن تعظيم الايرادات الناتجة عن الاستثمار في حسابات المدينين،
وفئة لا يمكن السيطرة عليها وانما يمكن التعرف على مستوى تأثيراتها عن طريق التجارب
السائقة.

وبالرغم من أن الهدف الرئيسي لنشآت الاعمال هو تعظيم قيمتها، الا أن هناك أهدافا فرعية اذاما تحققت فانها ستساهم في تحقيق الهدف الرئيسي، على افتراض ثبات بقية العوامل الاخرى. فعلى سبيل المثال اذا تمكنت منشآت الاعمال من تحقيق أقصى قدر ممكن من الايرادات الناتجة عن الاستثمار في حسابات المدينين، وأخذت المخاطرة الناتجة عن ذلك في الحسبان، فان ذلك سيساهم في تعظيم قيمة المنشأة اذا كان صافي الارباح موجبا طيلة فترة زمنية معقولة.

قارس الشركات الاردنية المساهمة الاثتمان التجاري بشكل مكتف، حيث بلغ متوسط نسبة المبيعات الآجلة الى اجمالي المبيعات 60/، وقد جاءت هذه الممارسة نتيجة ادراك تلك الشركات لاهمية البيع الآجل كوسيلة هامة لزيادة حجم المبيعات، ولاسباب أكنت هذه الدراسة دلالتها حيث يأتي في مقدمتها الظروف الاقتصادية السائدة في السوق، وادراك تلك الشركات لعدم توفر السيولة الكافية لدى العملاء. وقد تأكدت هذه النتيجة مرة أخرى عند تحليل الاسباب التي تدعو العملاء عادة الى التأخر في تسديد التراماتهم المالية، حيث ثبت أن الكساد الاقتصادي في السوق وعدم توفر السيولة لدى العملاء يأتيان في مقدمة الاسباب التي تدعو العملاء عادة الى عدم التسديد في الوقت المحدد.

وبالرغم من الاقبال الكثيف على منح الائتمان التجاري، الا أن السياسة الائتمانية التي تتبناها الشركات الاردنية المساهمة لا تقابلها سياسة موازية، وبالمستوى نفسه على جانب التحصيل. فيكاد يكون معدوما وجود أقسام متخصصة للتحصيل في الشركات التي شملتها الدراسة. بل إن 20٪ من تلك الشركات لا يوجد للديها محصلون أصلا، وحوالي 70٪ منها يوجد لديها محصلان أثنان أو أقل. ويشيع استخدام المراسلين والسائقين في ايصال المطالبات للعملاء دون ادراك لخطورة الدور الذي يمكن أن يلعبه هؤلاء في عمليات التحصيل.

لقد اتضح أن الشركات الاردنية المساهمة قيد الدراسة تمارس اجراءات معينة للحد من تأخر العملاء في تسديد التزاماتهم المالية. ويأتي وقف التسهيلات الاثتمانية كأول رد فعل للتأخير بالرغم مما قد ينظوي عليه هذا الاجراء من آثار سلبية على حجم المبيعات. ولعل هذا الاجراء يعبر عن عدم وضوح السياسة المعتمدة من قبل تلك الشركات في ما يتعلق بكل من الاثتمان والتحصيل. أما الاجراءات المتبعة عادة ضد أصحاب الديون المشكوك في تحصيلها فتبدأ بالاتصالات الهاتفية والخطية والشخصية، وقد تنتهي باقامة دعوى قضائية، أو اللجوء الى الاعراف الاجتماعية وذلك بتوسيط طرف ثالث. وحيث أن حجم الديون المشكوك في تحصيلها يتأثر بكل من سياسة الائتمان وسياسة التحصيل، فانه يكن تحجيم تلك الديون المشكوك في تحصيلها وذلك بتنبي سياسات فعالة ومتينة تأخذ في الاعتبار ايجاد التوازن المناسب بين حجم المبيعات المطلوب والمخاطرة الناتجة عن عدم الديديد.

وبالرغم من غياب مؤسسات متخصصة يمكنها تحمل جزء من المخاطرة الناتجة عن البيع لآجل، الا أن معظم الشركات قيد هذه الدراسة تدرك أهمية الاثتمان التجاري لزيادة مبيعاتها، وقد أبدت بعض تلك الشركات رغبتها في أن تبيع الديون المشكوك في تحصيلها الى طرف آخر.

هناك استنتاجات أخرى يمكن لكل شركة، حسب السياسة المتبعة فيها، أن تستفيد منها بالقدر المتلاثم مع سياساتها الادارية، وسمتها القانونية، وصفتها القطاعية، وذلك باستقراء النتائج التفصيلية التي توصلت لها هذه الدراسة الموجودة في الجداول التي قدمتها. فقد أثبت تحليل النباين، على سبيل المثال، دلالة تأثير المتغيرات المستقلة على العديد من متغيرات النموذج المقترح في هذه الدراسة لادارة الائتمان والتحصيل وفي ضوء ماسبق يوصى الباحث بما يلى:

ضرورة مراجعة وتقييم سياسات الائتمان والتحصيل بشكل مستمر ومنتظم، بهدف تعديل تلك السياسات بناء على تجارب التحصيل، بما يضمن تحقيق أقل تكلفة ممكنة ناتجة عن أي من الديون المشكوك في تحصيلها، طول فترة الائتمان، وكذلك مراجعة نشاطات التحصيل ومصروفاتها، ومستوى المبيعات المفقودة.

• ونظرا لما لفعالية وكفاءة ادارة الائتمان والتحصيل من أثر مباشر على التدفقات النقدية لمنشآت الإعمال، فان تلك الادارة يجب أن تحظى بالاهتمام للرجة قد تصل الى انشاء ادارة متخصصة للقيام بهذه المهمة. فعند تصميم الهياكل التنظيمية لمنشآت الاعمال لا بد من اسناد مهام الائتمان والتحصيل اما الى قسم متخصص يرفع تقاريره الى الادارة العليا مباشرة المهام، وبشكل واضح، الى قسم الميعات، أو قسم التسويق، أو قسم الادارة المالية. ولا شك في أن حجم الشركة ومستوى مبيعاتها الأجلة يحكم الوضع المطلوب. وعليه فان هذه المدراسة توصي الشركات الاردنية المساهمة وغيرها من منشآت الاعمال التي تمنح الائتمان التجاري بأن تنشيء أقساما متخصصة للائتمان والتحصيل. وأن تقوم بتدريب موظفيها لاكتساب المهارات اللازمة للرفع من كفايتهم وللوصول الى نتائج فعالة في عمليات التحصيل، ذا ما كان مبدأ تحليل التكلفة والمنفعة يسمح بذلك.

لقد تأكدت أهمية الظروف الاقتصادية وانعكست تلك الاهمية على كل من سياسة الاثتمان وكذلك على سياسة التحصيل. وحيث أن المتفيرات المتعلقة بالظروف الاقتصادية هي متغيرات لا سيطرة لمنشآت الاعمال عليها، فان على تلك المنشآت توجيه سياساتها بشكل يحقق توازنا ما بين العائد على الاستثمار في حسابات المدينين والمخاطرة الناتجة عن ذلك بأن تقوم بتحفيز العملاء على السداد المعجل باعطاء خصم مقبول لمن يقوم بالتسديد قبل نهاية فترة الاثتمان.

ولأن سياسة الائتمان المتبعة تؤثر على فعالية سياسة التحصيل. لذا على الشركات الاردنية أن تتبنى عدة أسس تقوم عليها سياسة الاثتمان ويأتي في مقدمتها دراسة المركز المالي وجمع معلومات دقيقة عن سجل طالب الائتمان وسمعته التجارية، أما الاسس غير المؤضوعية مثل علاقة طالب الائتمان مع أحد المسؤلين في الشركة أومع أحد أعضاء بجلس الادارة أو الاعتماد على المكانة الاجتماعية فانها يجب أن لا تكون بديلا عن الاسس غير الموضوعية التي يجب أن تكون هي المعيار الاهم في سياسة الائتمان. أما الاسس غير الموضوعية التي يمكن أن تمليها التقاليد الاجتماعية والبيئية فانها يجب أن تستغل لصالح عمليات التحصيل مثل توسيط طرف ثالث في ما يتملق بالديون المشكوك فيها قبل اللجوء الى اجراءات حاسمة مثل رفع الدعاوي القضائية.

لقد فتحت هذه الدراسة أبوابا لمزيد من البحث في هذا المجال سواء على عينات أخرى تنتمي الى قطاعات غير تلك القطاعات التي تبنتها هذه الدراسة، أو على شركات عربية غير أردنية. كها يمكن استخدام النموذج المقترح، بعد تحويره وتعديله، على الائتمان المصرفي وكذلك الائتمان المالي المقدم من المؤسسات المالية.

المادر العربية

أبو الليل، أ. د.

1984 البيع بالتقسيط والبيوع الائتمانية الاخرى. الكويت: جامعة الكويت.

العلاق، ب. ع.

1983 معجم مصطلحات العلوم الادارية الموحدة. بيروت: الدار العربية للموسوعات.

المركز الاستشاري العربي 1987 ً وضم الدين التجاري في الاردن. عمان.

سوق عمان المالي

1987ب دليل الشركات المساهمة العامة الاردنية. عمان

1982 استخدام العينات في مجال البحوث الميدانية. الرياض: معهد الإدارة العامة.

المصادر الاحنية

Bass, B.M.

Organizational Decision Making, Homewood, IL: Irwin. 1983

Bierman, H. & Hausman, W.

1970 "The Credit Granting Decision." Management Science 16: 519 -532.

Brigham, E.F. & Gapenski, L.C.

1985 Intermediate Financial Management, Chicago: Dryden Press.

Ferris, J.S.

1981 "A Transactions Theory of Trade Credit Use," Quarterly Journal of Economics 96 (May): 243 - 270.

Goddard, S. & Jav. S.

1981 Credit Management: A Survey of Credit Control and Debt Collection Policies and Practice, London: BIM Foundation.

Haley, C.W. & Schall, I.D.

The Theory of Financial Decisions. New York: McGraw-Hill.

Harrison, E.F.

1981 The Managerial Decision-Making Process (2nd ed.), Boston: Houghton Mifflin.

Kim, Y.H. & Atkins, J.C.

1978 "Evaluating Investments in Accounts Receivable: A Wealth Maximizing Framework." Journal of Finance 33: 403 - 412.

Lieber, Z. & Orgler, Y.E.

1975 "An Integrated Model for Accounts Receivable Management." Management Science 22 (October): 212 - 219.

Mehta, D.

1968 "The Formulation of Credit Policy Models." Management Science 15 (October): 30 - 50.

Nadiri, M.I.

1969 "The Determinants of Trade Credit in the U.S. Total Manufacturing Sector." Econometrica 37: 408 - 423.

Oh. J.S.

1976 "Opportunity Cost in the Evaluation of Investments in Accounts Receivable." Financial Management 5 (Summer): 32 - 36.

Reed, E.W., Cotter, R.V., Gill, E.K. & Smith R.K.

1976 Commercial Banking. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Robichek, A.A. & Myers, S.C.

1966 "Conceptual Problems in the Use of Risk-Adjusted Discount Rates." Journal of Finance 21: 727 - 730.

Schwartz, R. & Whitcomb, T.

1980 "The Trade Credit Decision." pp. 257 - 273 in J. Bicksler (Ed.), Handbook of Financial Economics. Amsterdam: North Holland.

Shapiro; 'A."

1973 "Optimal Inventory and Credit Granting Strategies Under Inflation and Devaluation." Journal of Financial and Quantitative Analysis 8 (January): 37 - 46.

Smith, J.K.

1987 "Trade Credit and Informational Asymmetry." Journal of Finance 43: 863 - 872.

Srinivasan, V. & Kim, Y.H.

1987 "Credit Granting: A Comparative Analysis of Classification Procedures." Journal of Finance 42: 665 - 683.

المجلة المربية للملوم الانسانية

فصَّلية : عكَّمة تصدر عن جامعة الكويت

رئيسة التحرير

أ. د. حياة ناصراً بحبي

المقر: كلية الأداب مبنى قسم اللغة الإنجليزية الشريخ ماتف ١٥٤٥٣ م ١٥٤٥٣

المراسلات توجه الى رئيس التحرير :

ص.ب ۲۹۵۸۵ الصفاة رمز بريدي 13128 الكويت

- الله يرضية الاكساديسيين والتغفين من خلال نشسرها المبلدة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة الى الأعواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التغاري، المناقشات، مراجعات الكتب،
 التغاري، المناقشات، مراجعات الكتب،
 التغاري، المناقشات، مراجعات الكتب،
 التغاري، المناقشات، مراجعات الكتب،
 التغاري، المناقشات، مراجعات الكتب،
 التغاري، المناقشات، مراجعات الكتب،
 التغاري، المناقشات، مراجعات الكتب،
 التغاري، المناقشات، مراجعات الكتب،
 التغاري، المناقشات، مراجعات الكتب،
 التغاري، المناقشات، مراجعات الكتب،
 التغاري، المناقشات، مراجعات الكتب،
 التغاري، المناقشات، مراجعات الكتب،
 المناقشات، مراجعات الكتب،
 المناقشات، مراجعات الكتب،
 التغاري، المناقشات، مراجعات الكتب،
 المناقشات، مراجعات الكتب،
 المناقشات الك
- أعرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المساوكة الفقالة للاساتلة المختصين في تلك المراكز والجامعات.
 - صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١ .
- تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارىء.

الاشتراكات

- في الكويت: ٣ دنيائير للأفراد خصم ٥٠/ للطلاب، ١٤ ديناراً للمؤسسات
- في البلاد المربية: هرؤ دينار كويتي للأفراد،
 ١٦ دينارا للمؤسسات.
- في السلول الأجنبية : ٣٠ دولاراً للأفراد، ٣٠ دولاراً للمؤسسات .

تسرقسق قينمنة الاشتراك مع قسيسمنة الاشتشراك الموجبودة داخسل السعسدد

أثر نمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس على مستوى تكيف طلبة السنة الاولى الجامعية في الاردن

تيسير النهار دائرة العلوم الانسانية ـ جامعة مؤته

مقدمــة

تعد ثنائية الجنس أهم المتغيرات المميزة الأفراد إذ ترتبط بهذه الثنائية جملة من الصفات المتعارف عليها اجتماعيا تصدق على أحد الجنسين ولا تصدق على الجنس الأخر. واعتمادا على هذه الثنائية والسمات المرتبطة بكل جنس فان هناك معايير معينة للسلوك لدى الجنسين تتطلب امتثالا لدورين اجتماعين مميزين يسميان بأغاط تمثل الدور المرتبط بالحس (Tresemer & Pleck, 1974). وتفترض النظريات النفس اجتماعية ان تمثل الدور المرتبط بجنس الفرد يعد أحد شروط التكيف والصحة النفسية، ويتبع ذلك أن كثيرا من أغاط التكيف تتطور جزئيا من خلال تمثل الاتجاهات وأغاط السلوك المرتبط بجنس الفرد. وتفترض النظرية التقليدية لأغاط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس أن الذكورة والأنوثة يشكلان نهايين متناقضين، كما تفترض أيضا أن مقومات التكيف والصحة النفسية تعتمد على درجة الانسجام بين اتجاهات الفرد وسماته واهتماماته، وبين الصفات المحددة اجتماعيا لكلا الجنسين الا أن عوامل متعددة أسهمت في احداث تغيرات السمات المحداث المين المنات المتحددة السمات الم تعد حكرا على جنس دون غيره، وأصبحت بالتالي مشتركة بين الجنسين، فلم تعد الذكورة والأنوثة تشكل بعدين متناقضين تقع في نهايته الأولى «الذكورة» وفي النهاية الأخرى «الأنوثة».

وقد كانت (Bem (1974: 155) ، أول المهاجمين لهذه النظرية التقليدية، اذا افترضت أن شروط الحياة المعاصرة تتطلب من الفرد (ذكرا كان أم أنثى) أن يمزج في بنائه النفسي بعض صفات الجنس الآخر، وبالتالي قدمت نظرية افترضت أنه بغض النظر عن الجنس فإن هناك ثلاثة أغاط للتوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس، سمّي النمط الأول بالانساني Androgyny، وهم نظريا أولئك الأفراد الذين يجمعون في بنائهم النفسي أفضل صفات الذكورة والأنوثة، أما النمط الثاني من أغاط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس فهم النمطيون Masculine - typed والنمط الأنثوي Ferminine - typed وهم على فتين: النمط الذكري Ferminine - typed والنمط الأفراد الذين يكونون مشدودين للتعريفات الثقافية للسلوك المقبول لجنس دون غيره، كها أنهم يستخدمون هذه التعريفات الثقافية كمعايير لتقييم السلوك، وأخيرا فان النمط الثالث هم غير الميزين Undifferentiated وهم أولئك الأفراد الذين لا تكون صفات الذكورة والأنوثة قوية لديم.

وزيادة على وضعها هذه النظرية في الأدوار المرتبطة بالجنس فإن Bem طورت مقياسا سعي (Bem في Bem في Bem Sex-Role Inventory (BSRI) الديمط المجنس وقد افترضت (Bem (1974) المشكلة الرئيسة في المقاييس التقليدية للترجه نحو عمل الدور المرتبط بالجنس تكمن في التصور الأساسي لفهومي الذكورة والأنوثة، ولتخطي هذه العقبة فقد طورت (1974) Bem هذا المقياس الذي بني على افتراض أن الذكورة والأنوثة يشكلان طوفين مستقلين على محور واحد. وقد أكدت الدراسات اللاحقة صدق هذا الافتراض اذ تبين نتيجة التحليل العاملي أن هناك أربعة عوامل أساسية تفسر معظم النباين الكلي على مقياس BSRI هي الذكورة، الأنوثة، الجنس والنضج، زيادة على أن البين الذكورة والأنوثة التقليدية المبنية على افتراض أن الذكورة والأنوثة تشكلان بعدين متناقضين قد فشلت في التمييز بين الذكورة والأنوثة من جهة كها أن فقرات هذه المقاييس لا تتمتع بدرجة تشبع عالية على عامل مشترك من جهة أخرى.

واستنتج (Gaudreau (1977: 302) المدق والأنوثة كبعدين المدكورة والأنوثة كبعدين المحادين هو خطوة في الاتجاء الصحيح . كما أشارت دراسة (1981) Carlsson الى صدق افتراض Bem من أن الذكورة والأنوثة تشكل طوفين مستقلين على محور واحد . وقد أجريت دراسات كثيرة حول أغاط التوجه نحو عمل الدور المرتبط بالجنس ، وكانت غالبيتها عمل التأكد من مدى صدق الافتراض القائل أن الانسانين هم أفضل أغاط التوجه نحو عمل اللهور المرتبط بالجنس من حيث شروط التكف والصحة النفسية . ففي دراسة Bem عمل الدور المرتبط بالجنس وبعض سمات (1975) حول العلاقة بين غط التوجه نحو عمل الدور المرتبط بالجنس وبعض سمات الشخصية تبين أن الانسانين من الجنسين هم أكثر أغاط التوجه نحو عمل الدور المرتبط بالجنس مرونة واستعدادا للقيام بأعمال أو أغاط سلوكية كانت حكرا على الجنس الأخر . كما أشارت التتاثيج أيضا إلى أن الانسانين فقط أظهروا مستويات عليا من الاستقلالية المحاسا والرغبة في رعاية الأطفال) معدنية على بعد معين (الاستقلال مثلا) وعالية على بعد آخر (الرغبة في رعاية الأطفال) .

واستنتجت Bem أن جمع صفات الذكورة والأنونة الفضلي (الانسانيين) يعد الفرد بصورة أفضل للتعامل مع شروط البيئة التي يعيش بها. وفي دراسة (Bem & Lenney (1976 تبين أن النمطين من الجنسين مقارنة بالانسانيين أو نمط الجنس الاخر Cross -sex - typed كانوا يفضلون القيام بنشاطات خاصة بجنسهم ويتحاشون القيام بنشاطات تعد خاصة بالجنس الاخر.

وقد أشارت دراسة (1978) Russell حول أثر الأب على غطية الترجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس الى أن الأباء الانسانيين كانوا أكثر مشاركة في تربية أبنائهم ومشاركتهم بألعاهم مقارنة بالأباء من النمط الذكري، وقد أشارت دراسات (1983: 1985) Whittey (1983: 1985) حول العلاقة بين التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس وتقدير الذات ومستوى التكيف الى المرابط موجبا ذا دلالة احصائية بين النمط الانساني ودرجة تقدير الفرد لذاته ودرجة التكيف السوى.

وعل الرغم من أن نتاتج كثير من الدراسات أشارت إلى أن النمط الانساني كنمط من أغاط التوجه نحو غثل الدور المرتبط بالجنس أفرزته طبيعة الحياة المعاصرة يرتبط بشكل اعجابي مع المستويات الفضل للتكيف والصحة النفسية والنجاح الأكاديمي والمهني، الا أن تتاتج هذه الدراسات تطرح أكثر من تساؤل حول ما اذا كانت الذكورة وحدها لا الاندماج بين الذكورة والانوثة (الانسانية) هي المسؤولة عن هذه العلاقة الاعجابية بين الانسانية وغيرها من مقايس التكيف والصحة النفسية. ففي دراسة (1978) Hussell تبين أن الذكورة لا الإنسانية هي المسؤولة عن الاختلاف في أغاط التنشئة الاجتماعية للطفل، اذ وجد أن الأباء المتزوجين من نساء انسانيات أو من النمط الذكري هم الذين أظهروا الجايايا بقوة بأغاط التكيف السوية مقارنة بالانوثة والانسانية. وقد أكدت دراسة Bassoft من الذكورة ترتبط المجابيا بقوة بأعاد الصحة النفسية ، وقد استنجا أنه على الرغم من أن الانسانية بين الذكورة وغتلف أبعاد الصحة النفسية المفضلة أكثر من الانوثة فان بعد الذكورة المكون للانسانية هوا لميز الذكورة والانونة.

ان استعراض الدراسات المتعلقة بالترجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس يكشف عن أنه باستثناء دراسات قليلة أجريت في البيئات العربية ,(al-Qataee, 1986; al-Nhar, عن أنه باستثناء دراسات قليلة أجريت في المجتمعات الغربية وتحديدا في البيئة الامريكية ، الامر الذي يشير الى مدى الحاجة الى هذا النوع من الدراسات للتأكد من مدى صدق العلاقات القائمة بين التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس وغيره من المتغيرات

السيكولوجية الاخرى. ومن هنا جاءت هذه الدراسة كمحاولة للتأكد من مدى صدق النظرية الحديثة المتعلقة بالدور المرتبط بالجنس (نظرية Ben) في مجتمع بختلف في قيمه وفلسفته عن المجتمع الامريكي. اذ تحاول هذه الدراسة أن تبين أي أغاط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس يقترن بأفضل مستويات التكيف: أهم الانسانيون أم النمطيون أم غير المميزين؟ ما الأفضل من حيث التكيف أن يكون الفرد _ بغض النطر عن جنسه _ انسانيا أم غطيا أم غير عميز؟ وتحديدا تسعى الدراسة الحالية الى دراسة أثر غط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس على درجة التكيف لدى عينة من طلبة السنة الجامعية الاولى.

عينة المدراسة: تألفت عينة الدراسة من 180 طالبا (90 ذكرا و 90 أنثى) تم اختيارهم من مجتمع احصائي يشكل طلبة السنة الاولى الجامعية في الجناح المدني لجامعة مؤتة في الأردن بطريقة عشوائية من تخصصات مختلفة في العلوم الانسانية والادارية والقانونية والطبيعية . وقد تم تطبيق أدوات الدراسة على أفراد العينة بصورة جماعية في أحد مدرجات الجامعة تحت أشراف الباحثين .

أدوات المدراسة :

1) الصورة المربة لمقياس Bem لقياس غط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس:
يتكون هذا المقياس من ثلاثين صفة موزعة بالتساوي على ثلاثة مقاييس فرعية هي الذكورة
(مثل: حازم، مدافع عن مبادئه، فو شخصية مسيطرة)، الأنبوثة (مثل: حنون، عب
للأطفال، وفي والمحايدة (مثل: عدواني، مضرور، ودود) وتتطلب الاجبابة عن هذا
المقياس أن يقدر الفرد مدى انبطباق كل صفة على قنائمية تقديس تتدرج من المقياس أن يقدر الفرد مدى انبطباق كل صفة على قنائمية تقديس تتدرج من المناور (ليس صحيحا على الاطبلاق) الى 7 (صحيح دائم)، وقد قنام (1988; 1984) والمحايدة
عسوية بطريقة كرونباخ - ألفا: 0.70 ، 0.70 ، 180 لصفات الذكورة، الأنوثة والمحايدة
بالترتيب (2.0 م (1984 والمجايدة الإداة في البيئة الأردنية
على عينة من طلبة كليات المجتمع وأورد معاملات ثبات محسوية بطريقة كرونباخ ألفا:
على عينة من طلبة كليات المجتمع وأورد معاملات ثبات محسوية بطريقة كرونباخ ألفا:

2) الصورة الاردنية المعربة لقائمة مينسوتا الارشادية: استخدمت الدراسة الحالية ثلاثة من الابعاد السبعة التي تقيسها هذه القائمة وهي: العلاقات العائلية، العلاقات الاجتماعية، والانزان الانفعالي. وتمثل هذه الأبعاد المجالات التي يظهر فيها الفرد متكيفا أو غير متكيف (Berdie & Layton, 1957). وتتألف هذه الأبعاد الثلاثة من 132 فقرة موزعة على النحو التالي: العلاقات العائلية 32 فقرة (مثل: أجد في بيني مكان متعة وسرور، من

الصعب على أن أكون في وضع مويح في البيت، أشعر أن والذيّ قد خاب أملهما بي). العلاقات الاجتماعية 57 فقرة (مثل: أشعر بالحرج عندما التقي بأناس لأول مرة، أشعر بالضيق والعصبية مع أكثر الناس)، والاتزان الانفعالي 43 فقرة (مثل: يصيبني القلق حول ما يمكن حدوثه من مصائب، كثيرا ما أتمني لو عدت طفلا مرة ثانية، في بعض الاحيان أشعر برغبة في تحطيم الأشياء). وتنطلب هذه القائمة أن يحكم الفرد على مدى انطباق كل عبارة على نفسه بوضع اشارة × فوق كلمة (صح) إذا أرتأى أن العبارة تنطبق عليه واشارة × تحت كلمة (خطأ) اذاً ارتأى أن العبارة لا تنطبق عليه. وتصحح القائمة بطريقة تعكس فيها العلامات العالية سوء تكيف في حين تشير العلامات المتدنية الى تكيف أفضل. وللقائمة دلالات صدق وثبات مقبولة مستخرجة من البيئة الأردنية (الصمادي، 1980؛ شريم، 1980؛ حبش، 1977). وقد أوردت شريم (1980:16) معاملات الثبات التالية للمقاييس الفرعية للذكور والاناث محسوبة بطريقة اعادة تطبيق الاختبار بفاصل زمني مقداره شهران: العلاقات العائلية 0,82 للذكور و 0,89 للاناث، العلاقات الاجتماعية 0.81 للذكور و 0.91 للاناث، والاتزان الانفعالي 0.80 للذكور و 0.84 للاناث. كما أشارت (الصمادي، 1980) الى صدق القائمة مستخدمة التحليل العاملي وتحليل الفقرات اذ تم تحديد عامل عام بالاضافة الى ثلاثة عوامل فرعية تفسر معظم التباين الكلي للاداء على القائمة.

تصنيف افراد العينة حسب نمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس: وفقا لمقياس التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس اBSR فان نمط الدور الذي يرتبط بالجنس بمكن ان يكون احد الانماط التالية: انساني، ذكري، انثوي، غير مميز. ويبين جدول رقم (1) توزيع افراد المينة حسب نمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس.

وقد تم توزيع الأفراد الى هذه الأغاط الأربعة بناء على مجموع تقديرهم لصفات كل من قائمتي الذكور والأنوثة من مقياس الصورة المعربة لمقياس Bem لقياس غط التوجه نحو كتل الدور المرتبط بالجنس. ويعتمد هذا المقياس الوسيط كنقطة فصل بين هذه الأغاط الأربعة، فالانساني هو ذلك الفرد الذي يكون مجموع تقديره لقائمة صفات الذكورة أكثر من وسيط هذه القائمة (وجد أن وسيط قائمة صفات الأكورة يساوي 45) وفي الوقت نفسه يكون مجموع تقديره لقائمة صفات الأنوثة أكثر من وسيط قائمة صفات الأنوثة (وجد أن وسيط قائمة صفات الأنوثة يساوي 61). وقد تبين بناء على هذا الأساس أن عدد الأفراد الوقعين في هذا التصنيف (الانساني) 60 طالبا وطالبة (34 طالبا، 26 طالبة) أي ما نسبته لصفات الذكورة أكثر من وسيط قائمة صفات الأيوثة بموع تقديره لصفات المتحرد على عدد الأفراد الصفات الذكورة أكثر من وسيط قائمة صفات الذكورة في حين يكون مجموع تقديره لصفات

جدول وقم (1) توزيع افراد العينة حسب نمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس

النسبة الكليه***	المجموع	أناث	ذكور	الجس نمط التوجه
7/33,33	60	26 ن.ف° 43,34 ن.ع°88,88°/	34 ن. ف•* 56,666/ ن. ع**37,776/	الانساني
<u>//</u> .21,11	38	15 ن.ف 39,48٪ ن.ع 16,66٪	23 ن. ف 60,52٪ ن. ع 25,55٪	الذكري
<u>7.</u> 21,66	39	28 ن.ف 71,08٪ ن.ف 11,11٪	11 ن.ف 28,2/ ن.ف 12,22/	الانثوي
7,23,88	43	21 ن. ف 48,84 ن. ف 23,33 ن. ف	22 ن.ف 51,66/51, ن.ع 24,44/2	غير المميز

ن.ف: ترجع الى النسبة انفيا وهي عند الذكور/ الاناث الى مجموعها في كل غط على حدة.
 ن.ع: ترجع الى النسبة عموديا وهي عند افراد كل جنس في كل غط الى مجموعه في كل الانماط.
 ** النسبة الكلية: عند افراد الجنسين في كل غط الى مجموع افراد العينة.

الأنوثة أقل من وسيط قائمة الأنوثة، وقد بلغ عدد الأفراد الواقعين في هذا التصنيف 38 طالبا و15 طالبا و 15 طالبة) أي ما نسبته 21.11/ من مجموع أفراد العينة. أما النمط الثالث وهو الأنثوي فيميز الأفراد الذين يكون تقديرهم لصفات الأنوثة أكثر من وسيط قائمة حمفات الأنوثة في حين أن تقديرهم لصفات الذكورة أقل من وسيط قائمة حمفات الدكورة، وقد بلغ عددهم 39 طالبا وطالبة (11 طالبا و28 طالبة) أي ما نسبته 21.66/م/ من مجموع أفراد العينة. أما النمط الرابع وهو غير المميز فهم الأفراد الذين يكون مجموع تقديرهم لصفات الذكورة أقل من وسيط تلك القائمة وينفس الوقت يكون تقديرهم

لصفات الانوثة أقل من وسيط قائمة صفات الانوثة، وقد بلغ عددهم 43 (22 طالبا و 21 طالبة) أي ما نسبته 23,88/ من مجموع افراد العينة.

النتائج

لقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على كل بعد من أبعاد التكيف التي تناولتها الدراسة، كها تم استخدام تحليل التباين الثنائي للأعداد غير المتساوية لاستقصاء الفروق بين أنماط التوجه نحو تمثل المدور المرتبط بالجنس في مستويات التكيف على أبعاد العلاقات العائلية والعلاقات الاجتماعية والانزان الانفعالي.

العلاقات العائلية: تشكل العلاقات العائلية البعد الأول لابعاد التكيف التي حاولت هذه الدراسة أن تبين أثر غط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس عليها. ويبين الجدول رقم (2) المتوسطات والانحرافات العيارية على قائمة العلاقات العائلية حسب الجنس ونمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس.

جدول رقم (2) المتوسطات والانحرافات المعياريه على قائمة العلاقات العائليه حسب الجنس ونمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس

غير الميز	الانثوي	الذكري	الانساني	نمطالتوجه الجنس
س = 11,36	ش = 11,09	ش = 8,39	سَن° = 8,74	ذكـــر
ع = 5,32	ع = 5,16	ع = 5,52	ع ** ≈ 2,77	
سَن= 11,9	می = 11,52	س = 12,4	سک = 6,88	أنثى
ع = 4,6	ع = 6,49	ع = 6,25	ع = 6,57	

ش: تعنى المتوسط الحسابي.

وقد تم اجراء تحليل التباين الثنائي للاعداد غير المتساوية (2 × 4) للمرجات افراد العينة على قائمة العلاقات العائلية (عودة وخليلي، 1968)، وبيين الجدول رقم (3) نتائج تحليل التباين الثنائي.

ع : تعني الانحراف المعياري.

جدول رقم (3) نتائج تحليل التباين الثنائي على بعد العلاقات العائلية

ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مصدر التباين
0,85	1,2	1	الجنس
\$ 2,99	4,22	3	نمط التوجه
1,52	2,15	3	التفاعل
	1,4	172	داخل الخلايا

p < .05 *

يتضح من جدول رقم (3) ان هناك فروقا ذات دلالة احصائية (حد) 0.05 منوسطات الآداء على قائمة العلاقات العائلية تعزى لنمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس في حين لم يصل أثر الجنس أو التفاعل بين الجنس وغط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس الى مستوى الدلالة الاحصائية. ولفحص الفروق بين هذه المتوسطات فقد تم اجراء اختبار Scheffé للمقارنة البعدية. وقد أشارت نتائج المقارنة والبعدية المتوسطات الحلايا باستخدام طريقة Scheffé (جدول رقم 4) الى أن جميع المقارنات بين انماط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس على مقياس العلاقات العائلية كانت ذات دلالة احصائية (حد 50.0) ما عدا تلك المقارنة بين النمط الانثوي والنمط غير الميز. ويبن جدول رقم (4) (4) نتائج اختبار Scheffé للفروق بين النمط الانثوي والنمط غير الميز. ويبن جدول رقم (4)

يتضح من الجدولين رقم (4,3) انه بغض النظر عن الجنس فان الفرد الذي يجمع في بنائه النفسي افضل صفات الذكورة والانوثة (النمط الانساني) هو افضل انماط الترجه نحو تمثل الدور بالجنس من حيث طبيعة العلاقات العائلية التي تسود بينه وبين أفراد اسرته. فهؤلاء الافراد (الانسانيون) يمتازون بعلاقة اكثر تكيفا يسودها التفاهم والاحترام المتبادل على صعيد الاسرة ثم يتلوهم في درجة التكيف النمط الذكري ثم النمط الانثوي واخيرا النمط غير المعيز. وعلى الرغم من أن نمط الترجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس كان ذا أثر على صعيد العلاقات الأصرية التي تميز أفراد العينة فانه يجب ألا يستنتج من ذلك أن هذه الفروق بين أغاط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس منها ما يشير الى سوء تكيف على صعيد العلاقات الاسرية لذي بعض هذه الاغاط فالفروق بين هذه الأغاط الاربعة تكمن في درجة التكيف على صعيد العلاقات الأسرية.

المعلاقات الاجتماعية: أن المتغير التابع الثاني من اشكال التكيف الذي حاولت هذه الدراسة أن تستقصي أثر نمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس عليه هو بعد العلاقات الاجتماعية . ويبين جدول رقم (5) المتوسطات والانحرافات الميارية على قائمة العلاقات الاجتماعية حسب الجنس ونمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس.

جدول رقم (4) ملخص نتائج المقارنات البعدية (Scheffé) على بعد العلاقات العائلية بين نختلف التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس.

غير ا <u>يميز</u> 11,62	الأنثوي 11,40	الذكـري 9,97	الانساني 7,93	المتوسطات الحسابية للانمـــاط
*3,69- (0,67)	#3,47- (0,69)	#2,04~ (0,69)		الانساني 7,93
*1,65- (0,74)	#1,43- (0,76)			الذكرى 9,97
0,22- (0,74)				الانثوي 11,40
				غير الميز 11,62

ـ القيم الحرجة لاختبار Scheffé وضعت بين قوسين.

جدول رقم (5) المتوسطات والانحرافات المعيارية على قائمة العلاقات الاجتماعية حسب الجنس ونمط الترجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس

غير الميز	الانثوي	الذكري	الإنساني	7. jill ke
ىن = 23,63	س = 25,63	ش = 16,30	سَن° = 17,74	ذكـــر
ع = 7,03	ع = 8,04	ع = 5,84	ع** = 7,3	
ش = 26,52	سُ = 23,86	س = 19,73	سَ = 16,91	انشىي
ع = 6,21	ع = 8,89	ع = 7,64	ع = 6,23	

العياري.
 العياري.

P < . 05 *

هذا وقد تم اجراء تحليل التباين الثنائي للاعداد غبر المتساوية (2×4) لدرجات افراد العينة على قائمة العلاقات الاجتماعية . وبيين جدول رقم (6) نتائج هذا التحليل .

جدول رقم (5) نتائج تحليل التباين الثنائي على بعد العلاقات الاجتماعية

ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مصدر التباين
0,92	1,73	1	الجنس
\$18,77	35,24	3	نمط التوجه
1,76	3,31	3	التفاعل
ļ	1,88	172	داخل الخلايا

p < .05 #

يتضح من جدول رقم (6) ان هناك فروقا ذات دلالة احصائية (>> = 0.05) في مستويات التكيف على صعيد العلاقات الاجتماعية تعزى لنمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالمجنس في حين لم يصل اثر الجنس أو التفاعل بين الجنس وغط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس الى مستوى الدلالة الاحصائية. ولفحص الفروق بين هذه المتوسطات فقد تم اجراء اختبار Scheffé للمقارنات البعدية، وقد أشارت نتائج هذا الاختبار الى أن جميع المقارنات كانت ذات دلالة احصائية (>>= 0.05) ما عدا تلك التي بين النمط الانثوي والنمط غير المميز. وبين جدول رقم (7) نتائج المقارنات البعدية الاختبار Scheffé على مقياس العلاقات الاجتماعية.

وكها هو الحال على صعيد العلاقات الأسرية، فان لنمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس أثراً في تحديد درجة تكيف الفرد على صعيد علاقاته الاجتماعية مع الأخرين. اذ أنه بغض النظرعن الجنس فان النمط الانساني والذكري هما أفضل أتماط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس من حيث طبيعة علاقاتها الاجتماعية خارج اطار

الاسرة. فهؤلاء الانسانيون والذكريون يمتازون بعلاقات اجتماعية أكثر تكيفا ثم يتلوهما النموة المشرقة وقالتي تعزى النموط الانثوي وأخيرا النمط غير المميز. وعلى الرغم من وجود هذه الفروق التي تعزى لنمط التوجه نحو تمثل اللمور المرتبط بالجنس فانه يجب الا يستنج أن هناك مايشير الى سوء تكيف على صعيد العلاقات الاجتماعية، اذ أن الفروق بين هذه الانماط تكمن في درجة التكيف.

جدول رقم (7) ملخص نتائج المقارنات البعدية (Scheffé) على بعد العلاقات الاجتماعية بين مختلف الماط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس

غير الميز 25,04	الانثوي 24,36	الذكري 17,65	الانساني 17,38	المتوسطات الحسابية للانمـــاط
≑7,66 - (0,77)	* 6,98- (0,8)	0,27- (0,8)		الانساني 17,38
#7,39- (0,86)	#6,71- (0,87)			الذكري 17,65
0,68-				الانثوي 24,36
				غير المميز 25,04

⁻ القيم الحرجة لاختبار Scheffé وضعت بين قوسين.

.

الاتزان الانفعالي: يشكل الاتزان الانفعالي البعد الثالث لابعاد التكيف الاجتماعي التي حاولت هذه المدراسة أن تستقصي أثر نمط التوجه نحو تمثل المدور المرتبط بالجنس عليه. ويبين جدول رقم (8) المتوسطات والانحرافات المعيارية على قائمة الاتزان الانفعالي حسب الجنس ونمط التوجه نحو تمثل المدور المرتبط بالجنس.

p < .05 *

جدول رقم (8) المتوسطات والانحرافات المعيارية على بعد الاتزان الانفعالي

1					
					نمطالتوجه
	غير المميز	الانثوي	الذكري	الانساني	الجنس
1	س = 19,81	س = 24,54	سَ = 17,17	سَنُ* = 16,7	
	ع = 7,13	ع = 7,8	ع = 6,2	ع** = 5,71	ذکــــر
1	سَ = 21,95	سَ = 21,67	ش = 24,7	س = 17,8	
	ع = 6,26	ع = 5,75	ع = 4,88	ع = 6,45	انشــى
- 1					

- سًا: تعني المتوسط الحسابي
- ** ع: تعني الانحراف المعياري

وقد تم اجراء تحليل التباين الشاشي للاعداد غبر المتساوية (2 × 4) لدرجات افراد العينة على بعد الاتزان الانفعالي. ويبين جدول رقم (9) نتائج هذا التحليل.

جدول رقم (9) نتائج تحليل التباين الثنائي على بعد الاتزان الانفعالي

ن ا	متوسط المربعات	درجات الحرية	مصدر التباين
#4,03	7,8	1	الجنس
#6,08	11,78	3	نمط التوجه
#4,75	9,18	3	التفاعل
	1,93	172	داخل الخلايا

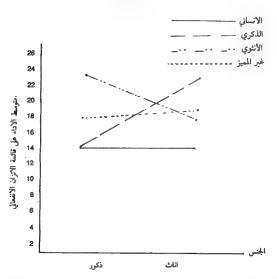
p < .05 *

يتضح من جدول رقم (9) أن هناك فروقا ذات دلالة احصائية (ح = 0.05) في مستويات التكيف على صعيد الاتزان الانفعالي تعزى للجنس ونمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس والتفاعل القائم بين هذين المتعربين. ولفحص الفروق بين المتوسطات على بعد الاتزان الانفعالي فقد تم اجراء اختبار Scheffé للمقارنات البعدية. ويبين جدول رقم (10) نتائج هذه المقارنات.

جدول رقم (10) ملخص نتائج المقارنات البعدية (Scheffé) على بعد الانزان الانفعالي بين مختلف انماط الترجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس من الذكور والاناث

كما يبين شكل رقم (1) أثر التفاعل بين متفيري الجنس ونمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس على بعد الاتزان الانفعالي .

شكل رقم (1) رسم توضيحي للتفاعل بين الجنس وغط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس على بعد الانزان الانفعالي



يتضح من شكل رقم (1) أن درجة الانزان الانفعالي تختلف لدى أنماط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس تبعا لكون الفرد ذكرا أم أنثى فالذكور من مختلف الأنماط كانوا أكثر انزانا وأكثر قدرة على التحكم بانفعالاتهم (النضج الانفعالي) من الاناث ماعدا الذكور من النمط الانثوي الذين أظهروا درجة من الانزان الانفعالي تقل عن كافة الانماط من الجنسين واشتركوا بذلك مع الاناث من النعط الذكري. فعلى صعيد الذكور، كانت درجة الاستقرار الانفعالي وفق الترتيب التالي (ابتداء من أفضل درجات التكيف) الانساني، الذكري، غير المميز ثم الانثوي، وعلى صعيد الاناث فان الترتيب كان كالتالي: الانساني، الانثوي، غير المميز ثم الذكري. وأن هذه العلاقات القائمة بين جنس الفرد وغط توجهه للدور المتعلق بجنسه على صعيد قدرته على التحكم بانفعالاته والنضج الانفعالي ـ كيا اتضحت في نتائج هذه الدراسة ـ تشير إلى أن استبدال الصفات المرتبطة ببجنس الفرد بالصفات المرتبطة بالجنس الأخر شهم في شعور الفرد بعدم السعادة وعدم الاتزان الانفعالي، أما أن يجمع الفرد أفضل صفات الجنس الآخر دون التخلي عن الصفات المرتبطة بحضر الفرد على التحكم بالمنطة بعضد قدرة الفرد على التحكم بانفطالاته.

الخلاصة

تشير نتائج هذه الدراسة الى أن نمط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس ذو أثر في تحديد مستوى التكيف للطالب الجامعي على صعيد علاقاته الأسرية والاجتماعية وقدرته على التحكم بانفعالاته. فالنمط الانساني من الطلبة (ذكورا واناثا) أظهروا أنحاطا من السلوك على صعيد علاقاتهم الأسرية والاجتماعية أكثر تكيفا وقبولا من غيرهم من الانماط الأخرى، يتلوهم بدرجة التكيف النمط الذكري، ثم الأنثوي وأخيرا غير المميز. أما في ما يتعلق بالفروق بين هذه الانماط على بعد الاتزان الانفعالي فقد كان الانسانيون (من الجنسين) أيضاً أفضل تكيفا، الا أن لجنس الفرد (كونه ذكراً أم أنثى) قد تداخل مع غط توجه الفرد نحو تمثل الدور المرتبط بجنسه ليحدد أشكالًا أخرى للعلاقات القائمة بين نمط التوجه ومستوى التكيف، اذ لم يكن النمط الذكري أفضل من الأنثوي وغير المميز، وإنما ظهر أن استبدال الصفات المرتبطة بجنس الفرد بصفات الجنس الآخر ارتبطت بأدني مستويات التكيف على صعيد قدرة الفرد على التحكم بانفعالاته، مقارنة مع الانماط الأخرى. وأن نتائج هذه الدراسة جاءت متفقة مع غيرها من الدراسات الأخرى المشابهة التي أجريت في الثقافات الغربية ,Carlsson, 1981; Bern, 1975; Russell, 1978; Whitley (1985; Bassoff & Glass, 1982 وهي بذلك تقدم دليلا جديدا على صدق النظرية الحديثة (Bem) والمتعلقة بأنماط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس. فالفرد ذكرا كان أم أنثى في سعيه لخلق التوافق مع متطلبات الحياة المعاصرة وجب عليه أن يقوم بأدوار وتمثل صفات معينة كانت حتى عهد قريب حكرا على الجنس الآخر. من هنا أظهرت نتائج الدراسة الحالية أن الغرد الذي يجمع في بنائه النفسي أفضل صفات الذكورة والأنوثة (الإنساني) كان أقدر من غيره في خلق مستويات أفضّل من التكيف على صعيد علاقاته الأسرية والاجتماعية والتحكم بانفعالاته.

إن تزايد مستوى التعليم للاناث خاصة ، وخروج المرأة للعمل واقتحامها أعمالا ومهنا كانت حكرا على الرجال ، أسهمت في احداث مثل هذه التغيرات الاجتماعية لدور المرأة والرجل لصفاتها في مجتمعاتنا أيضا . وعلى الرغم مما أشارت إليه نتائج هذه المدراسة فاننا يجب أن نكون أكثر حذرا في تعميمنا لهذه النتائج فطلبة الجامعة الذين شكلوا عينة الدراسة يختلفون عن غيرهم من الفتات العمرية المشابة . كما أن طبيعة الحياة الجامعية بما تمليه على الطالب الجامعي ليبدي أتماطا من السلوك قد تختلف عها هو مطلوب خارج اطار البيئة الجامعية بحيث لا تجعل من نتائج هذه الدراسة نتائج صادقة في تعميمها على كاقة الفتات الحمدية .

ان ما أشارت إليه نتائج هذه الدراسة يوضح صدق ما ذهبت اليه Bem في تصورها لمفهم الذكورة والأنوثة كما أنها تقدم دليلا على الصدق البنائي للصورة المعربة لمقياس BSRI من حيث ان النمط الإنساني كان أفضل الأغاط تكيف. في حين كان النمط غير المميز أقل الأغاط تكيف إلا أن الفروق في درجات التكيف بين النمط الذكري والنمط الأنثوي تؤيد ما ذهبت إليه بعض الدراسات :BBS; Bassoff & Glass, 1982 و المساسل (Whitley, 1983; 1985; Bassoff & Grass, 1982 من أن صفات الذكورة ترتبط بمستويات تكيفية أفضل من صفات الأنوثة على الرغم من أن الانسانية ترتبط بمستويات تكيفية أفضل مقارنة مع صفات الذكورة.

ان نتائج الدراسة الحالية وغيرها من الدراسات الأخرى المتعلقة بانماط الترجه نحو تمثل الدور المرتبط بالحنس تشير إلى أهمية هذا المتغير نظرا لعلاقته بغيره من المتغيرات السيكولوجية الأخرى، زيادة على افتقارنا في المجتمعات العربية الى مثل هذا النمط من الدراسات. مما يؤكد الحاجة الى مزيد من هذا النوع من الدراسات لكشف العلاقة بين أنماط التوجه نحو تمثل الدور المرتبط بالجنس وبعض المتغيرات الأخرى كالتحصيل وأنماط التنشئة الاجتماعية والنمط الحلقي.

المصادر العربية

الصمادي ، خ .

1978 للموامل المحددة للاداء على الصورة الأردنية لقائمة مينسوتا الارشادية. عمان: كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة _ الجامعة الأردنية،

حيش، ر.

1980 الفروق في أغاط التكيف لدى ذوي التحصيل العالي والمنخفض. عمان: كلية التربية، رسالة ماجستر غير منشورة _ الجامعة الأردنية.

شريم، ر.

1980 معايير الاداء التكيفي للطلبة الأردنين في المرحلة الثانوية كيا تعبر عنه صورة معدلة للبيئة الأردنية من مقياس مينسونا الارشادية . عمان : كلية التربية ، رسالة ماجستبر غير منشدة ما الحامعة الأدنية .

عودة، أ.، خليلي، خ.

1988 الاحصَّاء للبَّاحث في التربية والعلوم الانسانية. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

المصادر الاحنية

al-Nhar, T.

1986 Coeducation Versus Single-Sex Schooling, Fear of Success and Sex-Role Orientation: Results from Jordan. Unpublished doctoral dissertation. University of Pittsburgh.

al-Qataee, A.

- 1984 "The Effect of Exposure to Western Cultures on the Sex-Role Identity of Saudi Arabians." Contemporary Educational Psychology 9: 303-312.
- 1986 The Relationship of Dogmatism, Morale, Ego-Development and Sex-Role Among College Students Majoring in Different Fields in Saudi Arabia. Unpublished doctoral dissertation, University of Pittsburgh.

Bassoff, E. & Glass, G.

1982 "The Relationship Between Sex-Role and Mental Health: A Meta-Analysis of Twenty Six Studies." Consulting Psychologist 10 (April): 105 - 112.

Bem, S.L.

- 1974 "The Measure of Psychological Androgyny." Journal of Consulting and Clinical Psychology 31: 155 - 162.
- 1975 "Sex-Role Adaptibility: One Consequence of Psychological Androgyny." Journal of Personality and Social Psychology 31: 624 - 643.

Bern, S.L. & Lenney, E.

1976 "Sex-Typing and the Avoidance of Cross-Sex Behavior." Journal of Personality and Social Psychology 33: 48 - 54.

Berdie, R. & Layton, W.

1957 Minnesota Counseling Inventory. New York: Psychological Corporation.

Brown, D.G.

1958 "Sex-Role Development in a Changing Culture." Psychological Bulletin 55: 232 - 242.

Carlsson, M.

1981 "Note on the Factor Structure of the Bern Sex-Role Inventory." Scandinavian Journal of Psychology 33: 123 - 127.

Gaudreau, P.

"Factor Analysis of the Bern Sex-Role Inventory". Journal of Consulting and Clinical Psychology 45: 299 - 302.

Russell, G.

1978 "The Father Role and Its Relation to Masculinity, Femininity, and Androgyny." Child Development 49: 1174 - 1181.

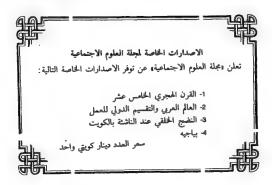
Tresemer, D. & Pieck, J.

1974 "Sex-Role Boundaries and Resistance to Sex-Role Change." Womens Studies 2: 61 - 78.

Whitley, B.

1983 "Sex-Role Orientation and Self-Esteen: Critical Meta-Analytic Review." Journal of Personality and Social Psychology 44: 765 -778

1985 "Sex-Role Orientation and Psychological Well-Being: Two Meta-Analyses." Sex-Role 12: 207 - 225.



أزمة النظام الاقتصادي الاجتماعي الامريكي نظرة تاريخية مع التركيز على ادارة ريفن

محمد عبد الشفيع عيسى معهد التخطيط القومي ـ مصر

مقدمسة

الولايات المتحدة الأمريكية هي اول قوة اقتصادية في عالمنا، اذ تستحوذ على اكبر نصب نسبي من «الناتج القرمي الأجمالي» المجمع على المستوى الكوني، وتقدم وحدها ما يقرب من نصف «المعرفة التكنولوجية» غير المتجسدة الداخلة في التجارة الدولية. ومن جه ثانية فان الولايات المتحدة تشاطر الاتحاد السوفيق السيادة في علاقة القوة السياسية والعسكرية التي تشكل - الى حد بعيد - أساس النظام الدولي المعاصر، أي علاقة «القطبية الثانية». وجذه الصفة تقود الولايات المتحدة منذ الحرب العالمة الثانية مجموعة الدول المناسلة المتقدمة التي تضم الى جانبها كلا من اوروبا الغربية، قائدة العالم طوال العصور الحديثة، واليابان، أكبر قوة اقتصادية في الشرق الأسيوي. وتأتلف هذه المجموعة سياسيا وعسكريا ضمن ما يسمى «بالتحالف الغربي» وتتمثل ابرز تجسيداته التنظيمية في «حلف شمال الأطلنطي». ومن جهة ثالثة فان مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة، مجموعة المتحالف الغربي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، تسيطر على الكثرة الكاثرة من المعاملات التجارية الخارجية لهذا العالم، واكثر من هذه النسبة معها بالذات نسبة 75٪ من المعاملات التجارية الخارجية لهذا العالم، واكثر من هذه النسبة في عال التدفقات المالية والتكنولوجية.

لهذا تصبح دراسة والحالة الامريكية، مبررة تماما في معرض البحث عن الداء والدواء للاقتصاد العالمي المعاصر، ولاقتصادات بلدان العالم الثالث على وجه التحديد، ومن هنا اخترنا الحديث عن وازمة النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي الامريكي،، كوجه رئيسي من اوجه الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على البلاد المتخلفة مع تركيز خاص على مرحلة ادارة ريغن (1981 - 1988)، ومن وجهة نظر (الاقتصاد السياسي) حيث يتبدى التفاعل المتبادل بين العوامل الاقتصادية والسياسية في اطار الدراسة المجتمعية. ولتكن فاتحة الحديث عرضا لجذور الأزمة الأمريكية.

الركود والانتعاش في الاقتصاد الأمريكي المعاصر : القوى التاريخية الفعالة

لمحة تاريخية : لقد أفلت الرأسمالية الغربية من المصير المحتوم - نظريا - الذي تنبأ به كارل ماركس . ولكن ماركس لم يقدر له أن يعيش ليشهد المرحلة التاريخية الجديدة التي دخلتها الرأسمالية والتي أخلت معالمها في التبلور عبر العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، وقد برزت الاختكارات في أوربا، ونشطت في اطار سيادة «رأس المال المالي» وتأسست علاقات اقتصادية - انتاجية وطيدة مع المستعمرات وأشباه المستقلة اسميا في أمريكا الملاتينية ، وانتقلت التكنولوجيا الأوروبية الى الولايات المتحددة الأمريكية ذلك الوطن الجديد البكر بحوارده الطبيعية والبشرية والمالية الوفيرة ، كها استحدثت صناعات جديدة بناء على اختراعات علمية وابتكارات عميقة الأثر سواء في ميدان المصادر الطاقة (الجديد والصلب) ، أو في ميدان مصادر الطاقة (البترول) او في انتاج سلع نهائية جديدة (السيارة) ، وأخيرا فقد انتعش الأنفاق العسكري اعدادا للصراع الأوروبي على اقتسام المستعمرات وهو ما انتهى بقيام الحرب العالمة الأولى .

ومع انتهاء العقد الثاني للقرن العشرين بدت واضحة للعيان تلك القوى الفعالة التي حالت دون انهيار النظام الرأسمالي مجددة شبابه الى حين. وهذه القوي هي : الاستعمار، والحرب، والتقدم التكنولوجي. فبالاستعمار تمكنت الرأسمالية الغربية من تصدير والفائض الاقتصادي، عصدير وأس المال بتعبير لينين، الى أمريكا وآسيا وأفريقيا لتستفيد من الوفرة النسبية، والرخص النسبي لنفقة العمل والموارد الطبيعية، وبالحرب تمكنت من انعاش والطلب العسكري، كقوة دافعة للانفاق الكلي، فالانتاج، وبالتقدم التكنولوجي استضاعت بعث الحيوية في الجهاز الانتاجي. وبواسطة الاستعمار والحرب والتكنولوجي استضاعت بعث الحيوية في الجهاز الانتاجي، وبواسطة الاستمار والحرب الاستثمار بحيث رفعت باستمرار من مستوى معيشة والطبقة العاملة، في بلادها وتمكنت بالتالي من تحويل دوافع الثورة الاجتماعية والسياسية الى تيار والمطلب الاقتصادية، كها بالبرجوازية في كل دولة بمفردها لمواجهة والبرجوازيات، الأوروبية الأخرى في ابتزاز مبرمج للمشاعر القومية، عشية وأثناء الحرب العالمة الأول.

لقد استطاعت هذه القوى الفعالة ان تسيطر على الأزمات الدورية، الدورات الاتصادية، التي لازمت الرأسمائية الأوربية والأمريكية، بحيث أطالت في فترات الانتعاش وهذبت فترات الانكماش، حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وفي العقد التالي للحرب عاودت القوى الفعالة دورها في كيح التضخم حتى حدثت أسوأ أزمة مر بها الاقتصاد الرأسمالي المعاصر عام 1929 وهي أزمة الكساد الكبير.

القوى التاريخية الفعالة 1930 - 1930 : طوال نصف القرن الممتد من 1930 الى 1980 استطاعت الرأسمالية الأمريكية أن تتفادى النتيجة الطبيعية لاستمرار مفعول الاتجاهات الاصلية الكامنة في الرأسمالية الاحتكارية ، اتجاهات تبديد الفائض الاقتصادي ، وتأكيد الوضع الأدني لعنصر العمل بالمقارنة مع رأس المال ، وهي الاتجاهات التي لو تركت لفاعليتها التلقائية لانتجت أزمات اقتصادية أكثر عمقا تتوج وبالأزمة الاقتصادية العامة للرأسمالية عمدخل لتلاشي النظام الرأسمالي (باران وسويزي ، 1978 : 13) . وينطبق مفهوم «القوي التاريخية الفعالة» على هذه المرحلة الطويلة انطباقا دقيقا مع ملامح متميزة بالطبع تستدعيها الظروف المتميزة ، ولكن يضاف الى القوي الثلاث التقليلية قوة فعالة اضافية هي «تدخل الدولة» وفي ما يلي نتناول هذا العامل بالتفصيل على أن نتبعه بالعوامل الأخرى بتفصيل آقل.

تدخل الدولة في الاقتصاد الأمريكي : كانت معالجة أزمة الكساد في الثلاثينات هي المدخل المعجل بتدخل الدولة تدخلا فعالا ، يزيد عما شهدت المراحل التاريخية السابقة للرأسمالية الأوربية والأمريكية . وقد تبين مع العجالة السابقة أن الدولة لم تكن غائبة عن الاقتصاد الأوسمالي في مراحله السابقة واغا كان لها دائها دورها الحاسم عبر تصدر الجهود الاستعمارية والحربية ثم الجهود الصناعية بدرجة أقل ، بل كان لها دورها الفعال في السياسات الاجتماعية خاصة نظم التأمين الاجتماعي كهاحدث في ألمانيا وبريطانيا وشمال أوروبا ، اضافة الى دورها في مجالات التجارة الخارجية والمال ، والتنظيم الصناعي (التشريعات المبكرة لمقاومة الاحتكار في الولايات المتحدة بصفة خاصة . .) غير أن تدخل الدولة في المرحلة الجديدة من خطور الاقتصاد الأمريكي قد أخذ أبعادا توجيهية جديدة كان الدولة في المراسمالية الدولة الاحتكارية ، ولن نخوض في تفصيلات الجدل النظري الذي أحاط بتدخل الدولة في الثلاثينات والأربعينات بالتفاعل مع آراء الاقتصادي البريطاني وكينزي بدوراسمالية اللذي بادر بانتهاجه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت غداة تسلمه المسار الفعلي الذي بادر بانتهاجه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت غداة تسلمه المساريات اداراته في 4 مارس 1933 والذي استمر بصورة أو بأخرى حتى أول المسلوليات اداراته في 4 مارس 1933 والذي استمر بصورة أو بأخرى حتى أول

الثمانينات، أي حتى وصول رونالد ريغن الى منصب الرئاسة. ويمكن القول ان الخط العام لتدخل الدولة ـ الذي مر بمنعطفات كثيرة ـ قد أخذ شقين رئيسيين:

 أ) تزايد دور الدولة في المجال المالي من النشاط الاقتصادي، سواء في جانب النفقات (تزايد الانفاق العام الاجتماعي والغسكري) أو في جانب الايرادات (تزايد* معدلات الضريبة).

ب) تولى دور آخر - بدرجة أقل - في الجانب غير المباشر للمجال الانتاجي ، خاصة عبر تمويل أعمال البحث والتطوير التكنولوجي R & D وعبر المراقبة العامة للعمليات الصناعية (مكافحة التلوث، الأمن الصناعي والسلامة المهنية...). وفي ما يلي نتناول هذه النقاط تباعا:

سياسة الانفاق العام: تلقت سياسة الانفاق العام (خاصة الانفاق الاجتماعي) دفعة هائلة تمت على ثلاث موجات رئيسية : أولاها الموجة التي حملتها والسياسة الاقتصادية الجديدة» New Deal لروزفلت في الثلاثينات. وثانيتها الموَّجة التي حملها شعار والمجتمع العظيم» Great Society الذي دشنه الرئيس جونسون اعتبارا من عام 1964 . وثالثتها الموجة التي حملت نيكسون ـ فورد في النصف الأول من السبعينات. أما في عهد روزفلت فقد بدأ تطبيق شعارات الفكر الاقتصادي الرأسمالي في صورته الكينزية التي يمكن تسميتها «اقتصاديات الطلب» Demand-Side Economics أي تلك القائمة على حفز الطلب لادارة عجلة الجهاز الانتاجي، عبر انعاش القدرة الشرائية لمزيد من القوى الاجتماعية. وتطبيقا لذلك صدرت في عام 1935 ثلاثة برامج هي : التأمين الاجتماعي (تأمينات المسنين والأرامل) والتأمين ضد البطالة، و والمساعدات العامة، او ومدفوعات الرفاهية، وذلك للمكفوفين والاطفال المعولين والمسنين من الفقراء غير المشمولين بنظام التأمين الاجتماعي. وفي منتصف الستينات حدثت «الموجة الثانية» للنفقات الاجتماعية. فقد أعلن وجونسون، عام 1964 ما سمى والحرب على الفقر، وصدرت تشريعات جديدة للتأمين الاجتماعي والتأمين ضد البطالة وتوسعت برامج المساعدات العامة لتشمل فئات جديدة . غير ان هذه الموجة قد جرت في غمار موجة عاتية اخرى لزيادة الانفاق العسكري المصاحب لتفاعلات الصراع وسباق التسلح مع الاتحاد السوفيتي رغم اعلان (التعايش السلمي)، والمصاحب بصفة خاصة لحرب فيتنام. وانسابت النفقات العسكرية المتزايدة الى تمويل القوات البرية التي ارسلت الى جنوب فيتنام _ واذ لم يكن عدد هذه القوات يزيد عند وفاة كيندي عن 17000 رجل فانه ارتفع في ظل ادارة جونسون الى قرابة نصف مليون، كها بدأ ضرب فيتنام الشمالية منذ فبراير 1965. ومنذ منتصف الستينات حتى منتصف السيعينات وخاصة خلال الموجة الثالثة للاختماعي التحويلي تبلورت والبرامج الاجتماعية» تماما : فقد توسعت قاعدة المستفيدين نما يسمى وبرامج الرفاهية و والمساعدات العامة Public Assistance وخاصة المستفيدين عما يسمى وبرامج الرفاهية و والمساعدات العامة Opublic Assistance وخاصة برنامج والاسكان العمومي Public Housing و والتجديد الحضري Rural Renewal و والتجديد الحضري Rural Renewal وأرعاية الصحية المدعومة لمتلفي المساعدات العامة وفقراء العاملين Medicare كما صدر (القانون الشامل للعمالة والرعاية الصحية المدعومة المتلفي المساعدات العامة وفقراء العاملين Medicari كما صدر (القانون الشامل للعمالة والتدريب) ، الى غير ذلك من تشريعات اخرى لمساعدة الفقراء في تحمل نفقات الوقود المتزايدة ونفقات الإعبارات السكنية . . الخ (14: 1982 Cloward, 1982). وهكذا الاعملين Welfare State في الولايات المتحدة تعير البعض في الولايات المتحدة ألامريكية وفرنسا والسويد .

والخلاصة لقد زادت النفقات العامة _عسكرية ومدنية _زيادة كبيرة في نصف القرن الممتد من 1930 الى 1930. وبعد ان لم تكن نسبة النفقات الحكومية في عام 1929 تزيد عن 9.8٪ من الناتج القومي الاجمالي اذا بها تقفز في اواسط الخمسينات الى 25.4٪، ثم تراوح حول هذه النسبة طوال سنى المرحلة عمل البحث (23٪ في عام 1980).

الايرادات العامة السياسة الضريبية _ وهنا تثور نقطتان هما :

أولاً لقد كان ضروريا للحكومة الأمريكية ان تواجه زيادة الانفاق بزيادة الضريبة وهي المصدر الرئيسي للايرادات العامة في المجتمع الرأسمالي. وقد زيدت بالفعل معدلات الضمرية والمسوية فالحصيلة الضريبية، ولكن ليس الى الحد الذي يغطي زيادة النفقات العامة. ورعود ذلك الى الضغوط السياسية التي تثيرها الشركات الكبرى بصفة خاصة. وترتد هذه الحقيقة اساسا الى منتصف الستينات حينا واجه جونسون مشكلة تمويل الانفاق العسكري المتزايد للحملة الحربية الأمريكية في فيتنام، وفي ذلك الوقت (1965) كان العبء الضريبية المسروبية الى الدولار الواحد من الناتج القومي الاجمالي) عمل اقل من 30%. ورغم احجام جونسون عن زيادة الضرائب جذريا فقد واصلت ارتفاعها مع ذلك، حتى بلغت الخصيلة الضريبية في وقت لاحق حليقا للتقدير خلال الربع الأول من عام 1981 حوالي (26: Solomon, 1982).

ثانيا _ ان السياسة الضريبية متحيزة اجتماعيا لصالح اصحاب رؤوس الأموال الكبيرة ونستدل على ذلك مما يأتى : أ، هياكل الضريبة اذا يلفت الانتباه أنه بينها تنخفض حصيلة ضرائب الدخل والثروة على البرجوازية العليا عملة في الشركات وخاصة شركات المساهمة العملاقة فان الممول الرئيسي للضرائب الأمريكية هم العاملون على مختلف مستوياتهم، وتقدم ضرائب الدخل الشخصي وحدها أكثر من ثلث اجمالي الحصيلة في مطلع الشمانينات. وصحيح ان هذه الضرائب تنظيق ايضا على أولئك الرأسمالين الذين لا يقتصر نشاطهم على ملكية الأسهم والسندات ولكن يمتد الى العمل في المواقع القيادية بالشركات (وهذه هي الحالة السائدة بالنسبة لكبار الرأسمالين)، الا أن القاعدة العريضة لممولى ضريبة الدخل الشخصي تتمثل في الطبقة المتوسطة. ويلي ضريبة الدخل الشخصي ضرائب التأمين الاجتماعي (وبلغ نصيبها من اجمالي الحصيلة في مطلع الثمانينات 25٪) ولا شبهة في أنها تمس كافة قطاعات العاملين. ب) ويزيد تأثير ضرائب التأمين الاجتماعي على صغار العاملين بصفة رئيسية خاصة مع تزايد معدلات التضخم التي ترفع تلقائيا من والفئات الضريبية، التي يندرجون فيها مع كل زيادة في الدخل النقدي Bracket Creep رغم عدم زيادة الدخل الخقيقي.

مأزق السياسة المالية _ العجز المتصاعد في الموازقة العامة : قلنا إن سعى الرأسمالية الاحتكارية الى مقاومة الركود يؤدي بها الى حفز الطلب الفعلي عبر زيادة الانفاق العام، وأن النفقات الاجتماعية قد واصلت زيادتها لهذا السبب ولأسباب أخرى متشابكة أشرنا الى بعضها، وان النفقات العسكرية مالت الى الارتفاع المطرد بدورها اتساقا مع منطق الحرب الباردة ازاء القطب الثاني في النظام الدولي (الاتحاد السوفييقي) والحروب المحدودة التي خاصها الجيش الأمريكي وجيوش الأنظمة التابعة له في العالم الثالث، ورأينا ان الضغوط السياسية للشركات الاحتكارية، بل تصدر مصالح هذه الشركات لاجهزة صنع القرار الامريكي القومي، تمنع من اتخاذ الضربية اداة فعالة للايراد العام، برغم زيادة معدلاتها الحدية.

ومن الفجوة بين نفقات متصاعدة وايرادات لا تجاريها، يتولد العجز في موازنة العوب العالمية المحرب العالمية الدولة. وقد بدأ العجز هينا ومحتملا في سنوات ادارة روزفلت السابقة للحرب العالمية الثانية بل طوال السنوات الثلاث الاولى منها، ثم تصاعد في فترة 1942 - 1946 وبلغت قيمته في السنة الاخيرة 47,5 مليون دولار. وكانت نسبة العجز المجمع طوال الاعوام الاثني عشر التي قضاها روزفلت في الرئاسة الى الناتج القومي الاجمالي 14٪، وبعد الحرب تراوحت الاوضاع التوازنية العامة بين العجز والفائض، بل سجلت فائضا في سبم سنوات متفرقة من الفترة الممتدة من عام 1964 الى 1961. ولكن اعتبارا من عام 1962 لم تحقق الموازنة السنوية فائضا قط (باستثناء عام 1969) بل مالت نسبة العجز للناتج القومي الاجمالي الى الزيادة المطودة : وقد ارتفعت هذه النسبة من 2.0٪ في ظل ادارة ترومان 1963

(1946 - الى 5.0٪ في عهد ايزنهارر (1954 - 1961) ثم إلى 1.1٪ في ظل كيندي (1962 - 1968) ومال المجز تحت ادارة جونسون (1964 - 1969) الى النقص قليلا (6.0٪، ثم عاود ارتفاعه مع ادارة نيكسون (1970 - 1974) بحيث وصل الى 2.1٪ غير انه تضاعف بثلاثة امثال تقريبا في الفترة القصيرة التي قضاها فورد (1975 - 1976) ليصل الى 3.5٪. وانخفضت النسبة قليلا في عهد كارتر (1977 - 1980) بحيث سجلت 2٪ (70: 1982).

ولقد تقدمت السياسة النقدية للحكومة لتحاول معالجة آثار سياستها المالية، وذلك عن طريق تغطية العجز بواسطة اصدار سندات مسحوبة على الخزانة العامة، اي بالاقتراض من البنك المركزي (بنك الاحتياط المركزي) والنظام المصرفي. وادت زيادة «المرض النقدي» المتولدة من ذلك مقابل نقص المرونة في الجهاز الانتاجي بفعل الركود المتأصل - الى ارتفاع متواصل في الاسعار، اي الى زيادة مطردة في معدل التضخم. ومن المتاصل - الى التصخمى بالطريقة السابقة مال «بنك الاحتياط الفيدرائي» الى رفع «سعر الفائدة» لجذب الافراد لشراء السندات الحكومية ولتشجيع دخول رؤوس الاموال الاوروبية الخربية ورؤوس اموال «الاوبك». ورغم ان ارتفاع سعر الفائدة قد ادى مع الزمن الى الحد من معدل التضخم الا انه ادى في نفس الوقت الى ارتفاع تكلفة الاستثمار عمق الارتفا تكلفة الاستثمار غروب السبعينات ومشرق الثمانيات أن «تدخل الدولة» _ في مأزق مناظر. ومن هنا بدا مع غروب السبعينات ومشرق الثمانيات أن «تدخل الدولة» _ في المجال المالي من الحياة الاقتصادية _ قد اخذ يفقد فاعليته كقوة تاريخية بناط بها انقاذ «الرأسمالية الاحتكارية». ولكن ماذا عن تدخل الدولة في المجال الانتاجي؟ .

الدولة واعمال البحث والتطوير: الدولة في الولايات المتحدة الامريكية لا تقوم بنشاط انتاجي مباشر، بعكس معظم الدول الرأسمالية المتقدمة الاخرى حيث يقوم فيها قطاع عام صناعي يتفاوت في درجة قوته من هذه الدولة الى تلك. واغا تترك الدولة للشركات بقيادة الاحتكارات مسئولية النشاط، ثم تعبر عن اندماج القوى الرئيسية للنظام (قوى المركب الصناعي و العسكري) وذلك من خلال التقدم وبعقود فيدرالية المتمويل اعمال البحث والتطوير ذات الاهمية المشتركة، وعقود فيدرالية للمشتريات، خاصة العسكرية. وتقود التمويل والمشتريات الاداة الرئيسية لتأكيد التحالف المترن بين رجال الدولة ورجال القوات المسلحة و وسادة الصناعة. وبداية ، نجد ان هناك تفاوتا ملحوظا بين نصب الدولة في تمويل اعمال البحث والتطوير ونصيبها في تنفيذ او اداء هذه الاعمال، معامل الشركات الكبري بالذات وخاصة العسكرية منها. ولذلك نجد ان نصيب الحكومة نفسها، ولكنه يتم في التمويل الكلي للبحث والتطوير على مستوى الاقتصاد القومي قد تراوح بين 54/ في عام التمويل الكلي للبحث والتطوير على مستوى الاقتصاد القومي قد تراوح بين 54/ في عام

1953 و 66٪ عام 1966 (وهبط في عام 1975 الى 53٪). بينها ان نصيب الحكومة في تنفيذ البحث والتطوير يتراوح بين 20٪ عام 1953 و 15٪ عام 1975 (130: 1976). وفي الحالين نلاحظ الاتجاه النزولي للنصيب الحكومي، وهو ما يعكس هبوط دور الدولة في هذا الميدان.

وإذا تدرجنا خطوة تالية من البحث والتطوير على مستوى الاقتصاد القومي الى البحث والتطوير على المستوى الصناعي فقط فسوف نجذ انه وإن تميز النصيب النسبي لكل من الحكومة والشركات بثبات ملحوظ عبر الفترة من 1953 الى 1975، الا ان نصيب الحكومة في الصناعة التحويلية بالذات قد نقص بشكل ملحوظ بينها لم ينقص نصيبها في الصناعات الاستخراجية بنفس القدر، فعلى المستوى الصناعي ككل بلغ نصيب الحكومة الفيدرالية عام 1975 نسبة (وفي عام 1975 قدرت النسبتان الميدرالية عام 1975 نسبة (المدر) له هذا المحرطا : من 62/ عام 1953 الى 195/ عام 1975، مقابل المثال المتحرط المناعات التحويلية هبوطا ملحوظا : من 57/ عام 1953 الى 61/ في السنة الاخيرة. وفي الصناعات الاستخراجية لم تسجل النسبتان تغيرا ملحوظا بنفس القدر كها قلنا فقد وفي الصناعات الاستخراجية لم تسجل النسبتان تغيرا ملحوظا بنفس القدر كها قلنا فقد هبط نصيب الحركات من 63/ وارتفع نصيب الشركات من 18/ إلى 16/ المناعات من 18/ إلى 18/ إلى 16/ المناعات عن 18/ إلى 195/ وارتفع نصيب الشركات من 18/ إلى 1

ولتتقدم خطوة ثالثة في التحليل، ذلك ان هبوط النصيب الحكومي الفيدرالي قد سجل معدلات عالية في القطاعات الرائدة على وجه التحديد، وخاصة في العقد المعتد من 1963 الى 1973. ففي قطاع الطائرات والصواريخ انخفض النصيب الحكومي من 90/ في السنة الأخيرة بينا زاد نصيب الشركات الصناعية الخاصة من 10/ المنة الأولى الى 78/ في السنة الأخيرة بينا زاد نصيب الشركات الصناعية الخاصة من 10/ الى 22/ على التوالي. وفي المعدات الكهربائية والاتصالات هبط النصيب الحكومي من 56/ الى 50/ مقابل ارتفاع نصيب قطاع الاعمال المنظم من 35/ الى 50/ أما في قطاع انتاج الألات فقد انخفض النصيب الخياص من 18/ بينا ارتفع النصيب الخياص من 18/ الى 48/ (157: 1976) (الى 80/)

وهكذا يتين منذ منتصف السبعينات ان جهاز الدولة الامريكية قد بدأ يفقد سيطرته على مدخلات فمخرجات الانشطة العلمية والتكنولوجية في الصناعة، خاصة في القطاعات الرائدة منها، مقابل تزايد موارد وسطوة الاحتكارات العملاقة. وقد ترافق ذلك مع الانفراج في العلاقة الثنائية مع الاتحاد السوفييتي عما اتاح مزيدا من الحرية لرأس المال الحاص في اجراء التدفقات التكنولوجية الى الشرق. وحينا اخذ الاتحاد السوفييتي يوسع من رقعة نفوذه السيامي والعسكري بعض مناطق العالم الثالث خلال النصف الثاني من السبعينات، مالت الحكومة الامريكية الى التشدد مع الشركات الخاصة لمراقبة التدفق

التكنولوجي بل بمراقبة تبادل المعلومات العلمية بين المحافل والمؤسسات الاكاديمية والثقافية. ولكن هذا لا ينفي الحقيقة الرئيسية للتطور الصناعي والتكنولوجي وهي تناقص الدور النسبي للحكومة في ألمجال الانتاجي، مع التسليم بضيق الدائرة التي يتحرك فيها هذا الدور أصلا. وبذلك يواجه تدخل الدولة مأزقا في مجال الانتاج، يتكامل مع المأزق في بجال المال والنقد، بحيث يضع النظام الاقتصادي برمته أمام «مفترق الطرق، التاريخي. الثورة العلمية التكنولوجية : في سياق المقولة التي طرحناها، اي «القوى التاريخية الفعالة،، وبالتطبيق على المرحلة الممتدة من 1930 الى 1980، تناولنا في الصفحات السابقة «تدخل الدولة» وفي ما يلى نستعرض القوة الثانية وهي «الثورة العلمية التكنولوجية». واذا امكن القول ان الثورة العلمية التكنولوجية تجد عاورها الرئيسية في الالكترونيات والمعلومات، «الاوتوماتية»، فإن صناعة الالكترونيات بفروعها الثلاثة من : مكونات أساسية والكترونات انتاجية واخرى استهلاكية لا تسهم حتى الآن الا بنصيب ضئيل نسبيا من الناتج القومي وقوة العمل الكلية. ولا ينفى هذا ان الثورة العلمية التكنولوجية قد حققت عائدا ايجابيا ظاهرا اسهم اسهاما كبيرا في زيادة انتاجية العمل الاجتماعي فالناتج القومي طوال المرحلة اللاحقة للحرب العالمية الثانية. وحتى منتصف السبعينات تأكد أن الولايات المتحدة هي اولى دول العالم الرأسمالي المتقدم _ بل أولى دول العالم قاطبة _ من حيث التمتع بآثار استخدام تلك الثورة.

غير أن النصف الثاني للسبعينات (وأوائل الثمانينات) شهد تفييرا ملموسا في توزيع القوة النسبية للصناعات الالكترونية. وأق هذا التغيير اساسا من طرف اليابان، فاليابان هي صاحبة اكثر البرامج تكاملا في مجال الالكترونات الصناعية بدءاً بللكونات الاساسية ومرورا بنظم التحكم المؤتمة وانتهاء بالسلع الرأسمالية Capital Goods. وتحفيقا لهذا المخرض فقد خصصت الحكومة اليابانية نحو ثلاثين بليون وين» في فترة 1976 - 1979 لتحويل برنامج تصميم والدوائر المتكاملة شديدة الاتساع المناطقة في تجهيز البيانات (OECD, 1979 : 331). وانطلاقا من هذه الحقيقة اخذت اليابان تحفق تقدما مذهلا في التطبيقات الصناعية للالكترونيات الدقيقة بالمقارنة مع اليابان المتحدة. وهو ما يتجل في التخوق الياباني المقارن في مجالات تصنيع الجهزة التحكم الرقمي والانسان الصناعي أو الآلي (روبوت) ونظم التصنيع المرنة Flexible التحديدة والاكتروني له اسباب عديدة مترابطة، ليس هنا معرض تناولها، وانما يهمنا الوجه الاخر والالكتروني له اسباب عديدة مترابطة، ليس هنا معرض تناولها، وانما يهمنا الوجه الاخر ومحكذا يبدو أن الثورة العلمية التكنولوجية قد كفت عن ان تجد موطن صدارتها الرئيسي في ومكذا يبدو أن الثورة العلمية التكنولوجية قد كفت عن ان تجد موطن صدارتها الرئيسي في ومكذا يبدو أن الثورة العلمية التكنولوجية قد كفت عن ان تجد موطن صدارتها الرئيسي في ومكذا يبدو أن الثورة العلمية التكنولوجية قد كفت عن ان تجد موطن صدارتها الرئيسي في ومدين المورة العلمية التكنولوجية قد كفت عن ان تجد موطن صدارتها الرئيسي في وسيد التحديدة الإخبر السبعينات.

الولايات المتحدة، وأن هذه الثورة يتناقص دورها عبر الزمن «كقوة تاريخية فعالة» لتوطيد رأسمالية الاحتكارات الامريكية.

وهنا يمكن لنا ان نقول مع (272: 1989) Mandel في سياق حديثه عما سماه «انعكاس اتجاه الدورة التكنولوجي قد كف عن ان يلعب دورا توسعيا منذ اتجاه الدورة التكنولوجي قد كف عن ان يلعب دورا توسعيا منذ بهاية الستينات : وان الربوع التكنولوجية المحققة والارباح الفائضة الاحتكارية في فروع السيارات والالكترونيات والكيماويات وتصنيع الاجهزة العلمية قد تناقصت جذريا وربما اختفت كليا. ويدلنا تقلص الربع التكنولوجي على واقع التقلص التكنولوجي نفسه، حيث اصبح البحث العلمي يتركز حول توسيع ما هو قائم وليس حول استحداث الجديد).

النزعة العسكرية والحوب المباردة: وهذه وقوة تاريخية اخرى أدت دورها والفعال في و الطلب العسكري وانعاش الاقتصاد الكلي عبر ابعاد الناتج والاستثمار والتوظف، واسهمت اسهاما رئيسية لينظام واسهمت اسهاما رئيسية للنظام واسهمت اسهاما رئيسية للنظام الامريكي (الشركات العملاقة والعسكريين ورجال اللولة). وقد وجدت الفكرة انعكاسا لها في الفكر الاقتصادي وحاول البعض تأهيل دورها، كما فعلت مثلا روزا لوكسمبورج في وقت مبكر حيث حللت ابعاد هذا اللدور سواء من ناحية الحماية المباشرة بالقسر والقوة المجسدة، او من ناحية توفير فرص الاستهلاك للجيش والخدمة المدنية، وفرص الانتاج الحري الملي للطلب الفعلي لجهاز الدولة في ظل تشديد معدل الاستغلال وزيادة فائض القيمة النسبي (485 - 484): 1801 (Luxemborg, 1951 : 1843 - 184)

ولكن الى اي حد يمكن القول ان النزعة العسكرية ذات دور فعال في استمرار النظام الراصعالي بالتطبيق على عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية؟ دون الحوض في تطورات علاقة القطبية الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييي كسمة مميزة للنظام الدولي لرحلة ما بعد الحرب، فانه يمكن القول انه بنهاية الستينات كان قد تحقق وتعادل تقريبي، بين الدولتين في ميدان التسليح والقدرة العسكرية التقليدية والنووية والنفوذ السيامي، وهو ما الدولتين في ميدان التسليح والقدرة العسكرية التقليدية والنووية والنفوذ السيامي، وهو ما كانت الولايات المتحدة تواجه دورطة، بعيدة الغور في حرب فيتنام وخاصة في ضوء المسائدة السوفييتية والصينية الكاملة لفيتنام الشمالية وجبهة تحرير فيتنام الجنوبية. ومن هنا توصلت الادارة الامريكية - في عهد نيكسون - الى ضرورة احداث انفراج Detente في العلاقة مع السوفييت بحيث يستخدم مزيج من التهديد السيامي والترغيب التكنولوجي المدني لحمل الدولي مما يوفر الظرف المناسب لاستمرار السوفييتية على الاندراج الهاديء في النظام الدولي مما يوفر الظرف المناسب لاستمرار السيطرة الامريكية والغربية عموماً على العالم الثالث وتعزيز النظام الاقتصادي الرأسمالي السيطرة الامريكية والغربية عموماً على العالم الثالث وتعزيز النظام الاقتصادي الرأسمالي

في عقر داره فضلا عن اثر عاجل متوقع في مضمار البحث عن غرج من مأزق فيتنام.

وهكذا مفى تشييد الانفراج حثيثا في اوائل السبعينات، ونشط التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين الشرق الغرب وبدا كأن النظام الدولي قد استقر اخيراً على قاعدته الثنائية المستنبة. وترج هذا وبالتسوية التاريخية، التي تحققت في مؤتمر هلسنكي (للتعاون والامن في اوروبا) عام 1975. غير ان تطورات حركة التحرر الوطني في العالم الثالث قد أدخلت عوامل جديدة على المسرح الدولي في النصف الثاني من السبعينات. فقد استقلت المستعمرات البرتغالية في افريقيا : أنغولا وغينيا بيساو وموزمييق، وفي آسيا تحررت فيتنام وتوحدت، وقام في كل من كمبوديا ولاوس نظام (اشتراكي) جديد. وقامت في افريقيا ثورة ضد النظام الملكي في ايران، وسقط النظام الملكي في افغانستان. وقد شكلت جميع هذه التطورات خصم من حساب الامريكيين واضافة لحساب السوفييت الذين اقاموا علاقات تتفاوت قوة وضعفا مع جميع الانظمة المجديدة. وصحيح ان الولايات المتحدة قد حققت كسبا كبيرا في علاقتها بكل من مصر والصين، الا ان التخلغل السوفييتي السريع بدا كأنه قد انهى عصرا كاملا من النفوذ الامريكي والغربي في افريقيا وآسيا. لقد انتهت الحرب الباردة اذن (الى حين؟) ولكن لم الامريكي والغربي في افريقيا وآسيا. لقد انتهت الحرب الباردة اذن (الى حين؟) ولكن لم تنته المواجهة مع الاتحاد السوفييتي ومع حركة التحرر الوطني في العالم الثالث.

ولم يكن النظام الامريكي ليسلم بتغير ميزان القوة العالمي، اي لم يكن ليسلم للاتحاد السوفييتي بنفوذ سياسي يتكافأ مع قوته العسكرية تلك المتعاظمة، ولم يكن ليسلم للانظمة الجديدة في بعض بلدان العالم الثالث ذات الاهمية الاستراتيجية الفائقة بالفكاك من قبضة السيطرة الغربية المستتبة، ودع عنك التوجه الى اقامة علاقات وثيقة مع السوفييت. لذلك أضحى تجديد لفة والحرب الباردة، امرا جوهريا لمقاومة التدهور في النفوذ والقوة الامريكية والغجزبية، اي اضحت الحرب الباردة خيارا ضروريا امام الولايات المتحدة الامريكية.

وهكذا دخلت الولايات المتحدة عقد الثمانينات محملة بهواجس القوة، وارتفع شأن العناصر المحافظة ذات النزعة العسكرية صاحبة المهمة المقدسة ولمكافحة الشيوعية». غير ان المعضلة الرئيسية التي واجهت هذا الوضع الجديد هي : كيف يمكن اشعال الحرب الباردة (والتهديد الفعلي بحرب او حروب جزئية ساختة) في عصر اضمحلت فيه المقومات الموضوعية للسيادة الأمريكية؟ . . الا ان وجود المعضلة لا ينفي وجود «الاتجاه»، ومن هنا كان السعي الى «المواجهة» خيارا لا بديل له من اجل الدفاع عن اوضاع يتخطاها العصر بكل قسوة .

الاستعمار الجديد: مرت العلاقة بين العالم الرأسمالي المتقدم والعالم الثالث بعد الحرب بمرحلتين تمتد أولاهما منذ أواخر الاربعينات حتى منتصف الستينات، وفيها نجحت حركة التحرر الوطني في تحقيق انتصارات عسكرية وسياسية هامة فرضت انهاء الشكل التقليدي للاستعمار، ولكن مع استمرار تقسيم العمل الدولي الرأسمالي القديم وعلاقة التبعية الاقتصادية التقليدية. وبعبارة اخرى، لقد تأكدت الصيغة الرئيسية للعلاقة غير المتكافئة بين الطرفين ولكن من غير استخدام القوة السياسية والعسكرية. وهكذا حقق الاستعمار الجديد حتى منتصف الستينات مهمته كفوة تاريخية فعالة لتعزيز النظام الرأسمالي الدولي وخاصة في مركز قيادته الامريكي.

وفي النصف الثاني من الستينات والنصف الاول من السبعينات دخلت العلاقة بين النظام الرأسمالي الدولي والعالم المتخلف مرحلة جديدة، استجابة لعدد من المتغيرات على جبهة النظام الامتصادي الامريكي وجبهة البلاد المتخلفة. فأما النظام الاقتصادي الامريكي فانه شهد كيا رأينا تطبيقا موسعا للتقدم التكنولوجي في قطاعات صناعية طليعية بحيث أخذ يميل الى تكريس وميزته المقارنة، في هذه القطاعات بالذات، مع ما يقتضيه ذلك من التخلص من الفروع الصناعية الاقل تطورا من الناحية التكنولوجية.

وأما البلاد المتخلفة فقد قامت في بعضها أنظمة سياسية ذات طبيعة عسكرية وان كانت اكثر رشدا من غيرها في التلاعب بمتغيرات الواقع الدولي لصالح اقامة صناعات جديدة تعزز من موقعها داخل تقسيم العمل الدولي (كوريا الجنوبية - تايوان . . .) وهي على وجه التحديد صناعات كثيفة العمالة غالبا وموجهة للتصدير (كالمنسوجات والاجهزة الكهربائية) . . وفي بعضها الآخر (وخاصة في منطقة الخليج) قامت الانظمة بنقل ملكية اصول الشركات صاحبة الامتيازات المعدنية والنفطية الى الدولة (الكويت، السعودية . .) وبنشاء مجموعة صناعات للسلم الوسيطة والنهائية باستخدام النفط والغاز الطبيعي، وخاصة صناعات الحديد والصلب والالومنيوم والبتروكيماويات والاسمدة، وهي صناعات الحديد والصلب في الخارج في ميدان الامداد بالمقومات التكنولوجية وتسويق المنتجات. وفي قسم ثالث من البلاد المتخلفة قامت انظمة جديدة على أنقاض ونسويق المتحرد الوطني والاستقلال الاقتصادي وعلم الانحياز»، واتجهت ـ لأسباب متعددة ونظم التحرد الوطني والاستقلال الاقتصادي وعلم الانحيان، التحددة الامريكية لتحقيق منافع الماسة ومالية محدودة للنظام، ضمن غوذج للنمو يمكن تسميته وغوذج النمو غير الصناعي، وعيلي، 1889 : دلي.

ورغم النجاح النسبى للصيغة المستحدثة لتقسيم العمل الدولي ولعلاقة السيطرة التبعية، أي النجاح النسبي وللطبعة المعاصرة، من الاستعمار الجديد، من وجهة نظر الاقتصاد الامريكي، الا انها واجهت تحديات عديدة منذ اواخر السبعينات :

ا) فغي الشرق الاقصى وأمريكا اللاتينية، اخذت تكلفة العمل في الارتفاع نظرا لزيادة نحصصات الاجور والتأمينات الاجتماعية بما يهدد أساس التخصص البارع في الإنشطة الصناعية كثيفة العمالة، ومن ناحية اخزى فان نمو هذه الانشطة ـ وهو يقوم على تصدير الناتج كمحور ديناميكي ـ قد واجهته عقبة الركود التضخمي في الولايات المتحدة الامريكية، مع ما رافقه من ارتفاع في نسبة البطالة البشرية والطاقة الماطلة الألية وخاصة في الفروع الصناعية للثيلة للفروع المقامة في البلدان الأسيوية، وهو ما استدعى فرض حواجز جديدة على الصادرات الصناعية لهذه البلدان ضمن ما سمى بالحمائية الجديدة.

2) وفي البلدان المنتجة للموارد الطبيعية ، اقيمت الصناعات بتكلفة رأسمالية شديدة الارتفاع عا هدد كفايتها الاقتصادية ، بالإضافة الى ضيق السوق المحلية عما تطلب التصدير رغم تشبع السوق الدولية بالبتروكيماويات والمعادن الاساسية ، ودع عنك المخاطر والتحديات السياسية التى تواجه الانظمة القائمة في تلك البلدان مما يستدعى رعاية مكثفة ولو بدعوى «مواجهة السوفيي».

(8) وفي البلدان منخفضة الدخل غير الساعية الى التصنيع، واجه غط النمو تحديا صارخا بتزايد العجز المالي (سواء في ميزان المدفوعات أو في الموازنة العامة) مع ما ارتبط به من تدهور في قيمة العملة الوطنية وارتفاع عبء الديون الخارجية، بالاضافة الى ما يولده الهيكل الانتاجي المختل من ضغوط على «الرصيد المتاح للسلع والخدمات»، خاصة في ضوء التضخم المتسارع، مما يزيد من تدهور المركز النسبي لكاسبي الاجور والمرتبات والمزارعين وهم أغلبية المجتمع، هم المنتجون، وقد استدعى هذا كله زيادة اهمية العلاقة الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية لحفظ ركائز النظام السياسي والاقتصادي والاجتماع.

وهذه التحديات التي واجهت طرفي العلاقة (الولايات المتحدة الامريكية والانظمة المحلية) وضعت النظام الامريكي امام خيار اساسي، هو المبادرة بالدعم السياسي والعسكري، والدعم المالي ـ الاقراض والمنح ـ ان دعت الضرورة، للأنظمة المحلية التابعة في العالم الثالث، وباختصار ادخال ملامح من الاستعمار القديم في قلب الاستعمار الجديد. ولما كان ميزان القوة الدولي ـ في عصر القطبية الثنائية والتحرر الوطني ـ لا يسمح بالعودة نهائيا الى صيغة الاستعمار القديم فان ما يمكن عمله اذن هو الاندفاع الى اقصى مدى متاح في ظل القيود الجديدة، ولو الى حدود «المغامرة العسكرية».

استعرضنا حتى الان «القوى الفعالة الاربع» في تاريخ الرأسمالية الاحتكارية الامريكية منذ 1830 الى 1980 وهي : تدخل الدولة، والثورة العلمية التكنولوجية والحرب الباردة ، والاستعمار الجديد . وقد رأينا ان هذه القوى ادت دورها بدرجة عالية من الفاعلية وخاصة في الاعوام الثلاثين المستدة من 1945 الى 1975 ، غير انه منذ ان أهَل النصف الثاني للسبعينات وخاصة مع اقتراب عقد السبعينات من نهايته واشراف عقد الثمانينات على الابتداء ، بدأ التأكل التدريجي الحثيث يطرأ على هذه القوى جميعا ولكن مع اختلاف في الدرجة . فينيا كان التأكل شديدا في قوة الدفع الخاصة بكل من تدخل الدولة والتطور التكنولوجي ، فانه كان أقل بدرجة ملحوظة في كل من المجابة للسوفييت والاستعمار الجديد . لا بل لقد انضح ان من الضروري ومن المكن معا زيادة تأكيد الخط الرئيسي للقوتين الاخيرتين، عن طريق تصعيد الحرب الباردة ، وانتهاج «سياسات القوة»

وفرضت هذه التطورات والموضوعية، تغييرا في القيادة العليا للمجتمع الامريكي بحيث تتمكن من تحقيق والمهام، التي افرزتها الظروف. وفي هذا السياق صعد وريض، الى سدة الرئاسة ممثلا للحزب الجمهورى منذ يناير 1981، ليحل محل الرئيس الديمقراطي «كارتر» بسياساته (اللينة) المزعومة تجاه السوفييت وتجاه عجز الموازنة العامة.

وباختصار لقد كان النظام الاقتصادي الاجتماعي للبرجوازية العليا في حاجة الى من يقوم بمواجهة ازمته بحزم عن طريق كف تدخل الدولة لصالح الفقراء (بتقليص الانفاق الاجتماعي) مقابل زيادة الانفاق العسكري، ثم توظيف هذا الانفاق العسكري، في الميدان العلمي والتكنولوجي (الثورة العلمية، التكنولوجية) وذلك بالرفع المنسق لمستويات التكنولوجيا العسكرية، سعيا الى تصعيد وسباق النسلح، مع الاتحاد السوفييق، وعاولة شق المعسكر السوفييق، واستخدام سياسة والعصا الغليظة، ازاء التوى المتمردة على السيطرة الامريكية في عموم آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

اقتصاديات ريغن REAGANOMICS : الفكر والتطبيق

أتت ادارة ريغن (1981-1988) لتحقق الحاجات المطروحة على النظام الامريكي في مرحلة أزمته الراهنة. ويعتبر ريغن احد ابرز عملى «المحافظين الجلده به New Conservatives والسياسي والاستراتيجي في أواخر أولئك الذين هيمنوا على تيار رئيسي للفكر الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي في أواخر السيعينات، في مواجهة قوية للتيارين الليبرالي والراديكالي. وعِثل اتجاه المحافظ التقليدي نحو مزيد من التأكيد على حقوق الملكية الخاصة، وحرية قوى السوق، والتفوق الامريكي، والتوجيه السياسي الصريح للملاقات الاقتصادية الخارجية، والتسلح الكثيف (Deutsch, 1980: 261-269; Sachs, 1982). وقد بلماحة الامريكية عند نهاية السبعينات واطلالة الثمانينات مهيأة لانتصار هذا التيار

على صعيد السلطة، فأت بريغن رئيسا للجمهورية مستندا في فكوه الاقتصادي إلى (اقتصاديات العرض) و (النزعة النقدية) :

 أ) اقتصاديات العرض Supply - Side Economics : وخلاصة دعواها التحول من سياسات انعاش الطلب والتوظف ـ بالانفاق العام ـ الى سياسات انعاش جهاز الانتاج الرأسمالي ـ العرض ـ وخاصة بخفض الضرائب وكف تدخل الدولة في مجال تحديد الاجور والاسعار لنظل آلية السوق الحرة هي أداة تخصيص الموارد المثل (12: Congdon, 1982).

ب) النزعة النقدية Monetarism : وركزت كها يعرضها فريدمان _ على: ان النضخم ظاهرة نقدية تحضة ، وحدوث التضخم هو مسئولية الحكومة أولا وأخيرا ، واتما يحدث التضخم حينها تزيد كمية النقود بمعدل اعلى من زيادة عرض السلم والخدمات . وقد حدثت الزيادة الهائلة في كمية النقود في الاقتصاد الامريكي من ثلاثة مصادر هي اولا ، النمو السريم للانفاق الحكومي على برامج الرفاهية ، مما يدفع الحكومة الى «التمويل بالعجز» ، وثانيا ، محاولة تحقيق «التوظف الكامل» وفرض القيود على سوق العمل بوضع حد أدنى للاجور . الخ ، وثالثا ، هناك السياسة المغلوطة لبنك الاحتياط الفيدرائي ، تلك السياسة التي لم تركز على تجع عرض النقود ولكن على الحد من ارتفاع سعر الفائدة . (Reynolds, 1982) من الهدفين :Regrodas . 1982)

وبالطبع فان هناك ارتباطا بين اقتصاديات العرض والنزعة النقدية، وغم الاختلاف في بعض الجزيئات، فكلاهما ينطلق من اولوية التأثير في الاسعار وليس التأثير في الدخول، وان الجهاز السعري او آلية (السوق الحرة) هي الاطار الملائم لضبط المتغيرات الاقتصادية الكلية، وينتهيان من ثم الى ضوورة التقليص الجندي للوظيفة التنظيمية والتوجيهية لجهاز الدولة ازاء جهاز الانتاج الحاص. ونتيجة لهله المنطلقات تحددت السياسة الاقتصادية لريغن ـ التي عرفت اكثر ما عرفت باقتصاديات العرض ـ في عدة امور جوهرية اهمها ما يلي:

1) إن الاولوية المطلقة يجب ان تعطي لمحاربة التضخم. ولما كان التضخم في فكر المدرسة النقدية هو ظاهرة نقدية بحتة، فان الوصول الى هذا الهدف يجب ان يكون عن طريق تقليل معدل نمو عرض النقود على نحو تدريجي، ويكون ذلك من خلال زيادة سعر الفائدة وتحجيم الائتمان المصرفي. 2) لا يمكن علاج التضخم المرتفع وفي ظل التوقعات التضخمية الكبيرة الا من خلال تزايد البطالة ومن ثم انخفاض الاجور، وبذا تنحسر التوقعات التضخمية ويصبح من السهولة تحقيق الاستقرار السعرى.

 3) انه للقضاء على الافراط في عرض النقود يجب إحداث تخفيض كبير في الانفاق الحكومي الفيدرالي في المجالات غير الحربية. اما الانفاق على التسليح فان الادارة الامريكية قد اتجهت الى زيادته بشكل واضح.

 4) ان مواجهة الازمة الاقتصادية تتطلب العمل على انعاش جانب العرض، ويتم ذلك من خلال خفض كبير في معدلات الضرائب على الدخول والثروات (زكي، 1967 : 225).

وفي تقييمنا للمنطلقات والتتاثيج السابقة نقول انها تتركز نظريا في ازالة القيود على العرض ازالة المرض ازالة القيود على العرض المرض ازالة القيود على المنتج الرأسمالي، وهو في عصر الرأسمالية الاحتكارية الشركة الكبيرة صانعة السعر. فكانت المدعوة الى تحرير وتنشيط جانب العرض انما تؤدي الى اطلاق يد الاحتكارات في تحديد اثمان المنتج والأجور، وهما المنصران الرئيسيان المحددان لحجم الفائض الاقتصادي. ويتطلب هذا من الدولة نوعين من النصوفات: تصرفا سلبيا بالكف عن التدخل بواسطة عن التدخل بواسطة التوجيهات اللازمة لحماية البيئة والسلامة المهنية. الخ. وتصرفا ايجابيا بخفض الضرائب على دخول وملكية رأس المال.

وأما أولوية مكافحة التضخم فهي من وجهة نظرنا دالشفرة السرية، لقاومة الانجاه الى التشغيل (الكامل . . ؟) وبتعبير ادق، مقاومة الاتجاه الداعى الى أولوية التركيز على خفض معدل البطالة (والفقر . . ؟) . ذلك ان اعظاء الاولوية لكافحة التضخم على هذا النحويسمح تحت مظلة ايقاف زيادة تكاليف الانتاج بخفض النصيب النسبي لمخصصات الاجور والمرتبات في الدخل القومي .

ومن جهة أخرى فان التضخم يضر أيضا تلك الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة والتي تعمل في حقل ادارة الاعمال، جنبا الى جنب مع كبار اصحاب رؤوس الاموال الذين يتولون ايضا مناصب اعضاء مجالس ادارات الشركات في احيان كثيرة، وهؤلاء يعتبرون -جزئيا-من كاسبي الاجور والمرتبات. غيران الضرر النسبي الذي قد يلحق بهم -من الناحية النظرية - توازنه قدرتهم على تعويض الخسارة بوسائل متعددة اخرى (اضافة بنود جديدة لقيمة المرتبات، رفع اسعار المتجات. .). أما الفقراء والعمال وجمهور الطبقة

المتوسطة فانهم مجردون من اية امكانية لتعويض ارتفاعات الاسعار، لا بل يزداد تعرضهم الحسارة اكثر جسامة من جراء التعرض لاحتمال فقد الوظيفة اصلا (ارتفاع معدلات المطالة).

الاقتصاد الريفتي في حيز التطبيق: في الاجواء السابقة تنفست ادارة ريفن منذ بجيئها في اول عام 1981، وعلى أساسها تحددت السياسة الاقتصادية لريفن فيها يسمى «الاقتصاد الريفن». ولقد وضعت ادارة ريفن بعد سبعة أشهر من قيامها برناجما اقتصاديا شاملا المنفي، سنوات حكمه الاربم الاولى ويسمى «برنامج الانعاش الاقتصادي» Economic Recovery ويدفيض وحرنامج الإنفاق، وتخفض الضرائب، وخفض الانفاق، وتوازن الموازنة، وتقليص التوجيهات والتنظيمات الحكومية، وأخيرا فرض الانضباط في المجال النقدي. وتقابل هذه المحاور خسة التزامات رئيسية :

اجراء تخفيضات ضريبية ملموسة على دخول الافراد وأرباح الشركات، وعلى
الإضافات الرأسمالية طويلة الاجل (الاستثمارات) مع التساهل في محاسبة معدلات
واهلاك رأس المال، Depreciation

 2) اجراء خفض كبير في النفقات الفيدرائية بالتركيز على نفقات والرفاهية الاجتماعية، ولكن مع زيادة النفقات العسكرية.

3) تحقيق التوازن في الموازنة العامة بحلول السنة المالية 1984.

 الوصول الى والحد الادن للحكومة Minimal Government وخاصة في ما يتعلق بوظائفها ذات الصلة بالانتاج.

6) تحقيق نقص ثابت في معدل نمو عرض النقود القومي بما يكفل تقليل معدل التضخم السنوي إلى 5% بحلول عام 1984 (127: Solomon, 1982). وفي تقويمنا الأرثي لهذه الالتزامات نجد انها جمعا توجهت الى خدمة رأس المال الكبير بالدرجة الاولى Piven (1982: 15). وفي نقد وجهت التخفيضات الجديدة في الضرائب على الاستثمار واهلاك رأس المال الى عاباة الشركات الكبرى على حساب الشركات الصغيرة، ويقدر ان 08% من اجمالي المتنفع المالية المتولدة من هذه التخفيضات سوف توجه الى اكبر 1700 شركة في البلاد، اما ضرائب الدخل الشخصي والمقارات فقد احتسبت بحيث تعطي 85% من اجمالي المتافع المدخول السنوية التي تتجاوز 500 50 دولار.

أما عن جانب الانفاق فقد قدر ان تستقطع البرامج الاجتماعية مقابل زيادة منتظمة في الانفاق العسكري بحيث ترتفع نسبته للناتج القومي الاجمالي من 5٪ عام 1980 الى 7٪ عام 1984. وبالنسبة لتوازن الموازنة العامة فانه يتم باستنزال 750 بليون دولار من الايرادات الفيدرالية (خاصة الضرائب) وتعويضها من جهة اخرى بالمخفض الجذري في البرامج الاجتماعية لتعزيز الدخول المنخفضة.

أما الحد الادن للمحكومة فانه يوفر للشركات الكبرى بلايين الدولارات التي تنفقها بتخفيف التوجيهات والتنظيمات الحكومية الحالية التي تقرض قواعد رقابية محددة على
الاثار الملوثة للصناعة، وعلى معايير السلامة والصحة العامة، وتشغيل النساء والاقليات،
ومناهضة السلوك الاحتكارى Antitrust واستغلال الموارد المعدنية على الاراضي المملوكة
للحكومة الفيدرالية، الى غير ذلك. اما السيطرة على التضخم في ضوء المحددات السابقة
جميعا فانها تفيد بالدرجة الاولى ـ كما لاحظنا سابقا ـ قطاع الاعمال المنظم الكبير.

المحصلة العملية النهائية : العجز المثلث

والان بعد ان اكملت ادارة ريغن دورتين رئاسيتين متتاليتن لمدة ثماني سنوات (وخلفتها ادارة جديدة من نفس الحزب) نجد محصلتها العملية مؤكدة لواقع الأزمة في الاقتصاد الامريكي في مرحلته الراهنة. وتتمثل هذه المحصلة في ثلاث حقائق رئيسية تجمعها ظاهرة العجز مثلث الاضلاع، عجز الموازنة العامة، عجز الميزان التجاري الحارجي، عجز ميزان الديون. وفي ما يلي نتناولها تباعا:

أولا عجز الموازنة العامة : حينا دخل البرنامج الاقتصادي لريغن حيز العمل واجه نتائج غتلفة تماما على كان مقدرا . واذا كان يمكن تلخيص برنامج ريغن في كلمة واحدة هي (توازن الموازنة) لانها مفتاح النجاح من وجهة نظره ، من حيث انها تتضمن تقليل العرض النقدي مع تقلص واختفاء العجز ، وهو ما يعني بالتالي خفض معدل التضخم اذا كان يمكن ذلك فانه من المبرر ان ننظر الى مدى نجاح ادارة ريغن في تحقيق توازن الموازنة العامة باعتباره مؤشرا على مدى النجاح أو الفشل في سياسته الاقتصادية برمتها .

والحال ان ادارة ريغن قد سجلت اعلى نسبة لعجز الموازنة للناتج القومي الأجمالي عبر التاريخ الاقتصادي الأمريكي المعاصر (باستثناء فترة روزفلت) وهي نسبة 6.3/ عام 1982 (مقابل 2/ في ادارة كارتن)، وقد ففزت قيمة العجز من 67.9 بليون دولار في موازنة العام 1981 ثم حققت طفرة في العام 1983 لناما المالي 1991 إلى 110.7 بلايين دولار في العام 1983 ثم حققت طفرة في العام 1983 لتصل الى 1954 بليون دولار (25: 1933 (Department of Commerce, 1983). وقد اخذ العجز في العامة الفيدرالية يتواصل حتى وصلت قيمته النقدية في عام 1986 الى 220 بليون دولار وهو ما يمثل دولار وفي عام 1987 المخفض العجز بصورة ملموسة الى 1948 بليون دولار وهو ما يمثل 18.4 بليون دولار وهو ما يمثل المائة المقابق العجز نسبيا 1988 بمذارة (15.5 بليون دولار، ولعام 1989 بمذارة (15.5 بليون دولار، ولعام 1989 بمذارة المان خفض العجز نسبيا

في الموازنة الاتحادية قد ارتبط باتباع سياسة نقدية انكماشية قوامها خفض حجم وسائل الدخه المتداولة ورفع اسعار الفائدة بالاضافة الى سياسة مالية ذات طابع تقييدي في المجال الاجتماعي وطابع توسعي في المجال العسكري. وترتبط السياستان ببعضها البعض ارتباطا وثيقا، فالسياسة المالية التقييدية في المجال الاجتماعي تعني خفض النفقات الحكومية الموجهة لاغراض اجتماعية، وبالتالي تقليل الحاجة من قبل السلطة العامة الى التمويل التضخمي بغرض سد العجز، وهو ما يعني الحد من مستوى «الكتلة النقدية» في الاقتصاد القومي.

ويقابل ذلك زيادة الايرادات الضريبية (بالتركيز على ضرائب دخول الاشخاص قبل ضرائب دخول الاشخاص المنظم الكبير كيا سبق ان اشرنا)، بالاضافة الى زيادة رسوم الخدمات العامة (التي لا تميز بطبيعتها بين الشرائح الداخلية المختلفة اذ يتساوى عنوها المفروض على الجميم). وهو ما يعني في النهاية استخدام الضريبة ضمن توجه اجتماعي متحيز لاصحاب رأس المال الكبير وفي غير صالح الفئات الدخلية الوسطى والدنيا والتي يجري سحب جزء متزايد من دخلها المتاح للانفاق مسحب الخدول التالي الذي يبين كلا من الايرادات الاضافية وخفض وتأكيدا لما سبق نسوق الجدول التالي الذي يبين كلا من الايرادات الاضافية وخفض النفقات للعامين المالين 1988، 1989 (والتقديرات بالبليون دولار).

الايرادات الاضافية وخفض النفقات (1989/1988)

العام المالى 1989	العام المال <i>ي</i> 1988	البيان
		الايرادات الاضافية
14	9	ضرائب
3,3	2	رسوم وموارد اخرى
17,3	11	المجموع
		خفض النفقات
8,2	5	الدفاع
3,4	2,6	أنشطة الحكومة
3,5	2	الرعاية الطبية
8,35	3,2	أوجه أخرى للخفض
23,45	12,8	الخفض الاجمالي
5,1	6,4	مبيعات الأصول ومدخرات أخرى
45,85	30,2	الخفض الكلي في عجز الموازنة

الصدر: Newsweek, 30 Nov. 1987 : 16 - 17

ونخلص مما سبق الى نتيجتين رئيسيتين :

1) ان السياسة النقدية والمالية الانكماشية قد ادت الى خفض معدل التخضم الامريكي في السنوات الثلاث الاخيرة بصورة ملموسة (متحالفة في ذلك مع تأثير انخفاض اسعار البترول والمواد الاولية). وهكذا سجل معدل التضخم اتجاها نزوليا مستمرا من 12٪ تقريباً في اوائل الثمانينات الى مستوى يتراوح بين 3٪ ، 5٪ في الاعوام القليلة الاخيرة. ولكن نجاح ادارة ريغن في خفض معدل التضخم قد تحقق بتكلفة اجتماعية عالية قوامها أمران : خفض مستوى النفقات الاجتماعية الفيدرالية، وارتفاع معدل البطالة. ويعبارة اخرى ان الحد من العجز في الموازنة العامة قد ارتبط بتعميق التفاوت في توزيع الدخل القومى. وتأكيدا لذلك نجد مثلا ومن مقارنة توزيع الدخل القومى بين عامي 1980 ، 1983 أن حصة الشرائح الدخلية العليا (ممثلة في أغني 20٪ من العائلات) في الدخل القومي قد ارتفعت من 37٪ آلي 38,9٪، وأن حصة الشرائح الدخلية الدنيا (ممثلة في أفقر 20٪ من العائلات) قد انخفضت من 6,8٪ الى 6,01٪ وهذا يعني تحويل حوالي 25 بليون دولار سنويا من الفقراء للأغنياء ويمعدل 2000 دولار للعائلة الواحدة Urban) (Institute, 1984). وقد تفاقم تفاوت توزيع الدخل القومي بعد 1983 مع المزيد من خفض النفقات الاجتماعية، وارتفاع معدل البطالة بحيث يقدر أن معدل الفقر في المجتمع الأمريكي عموما ارتفع من 11.7٪ من اجمالي السكان عام 1979 الى 13.6٪ عام 1986. وبلغ معدل الفقر بين السكان السود في التاريخ الاحير 31,3٪ من تعدادهم :Sawhill, 1988) . 1084)

2) ان السياسة الاقتصادية الامريكية غير موجهة الى القضاء على العجز في الموازنة العامة، ولكن اقصى ما تتطلع اليه هو ابطاء غو العجز، أو على الاقل تثبيته عند مستوى 140 بليون دولار سنويا. ويرجع هذا بصفة رئيسية الى استمرار الزيادة في الانفاق العسكري، رغم الحفض المتواضع في مقدار الزيادة السنوية، والدليل على ذلك ما تؤكده ارقام الجدول السابق من ان الحفض المقدر في الانفاق العسكري لعام 1989 لا يزيد عن 8.2 بليون دولار من اجالي الحفض المقدر بـ 45,85 بليونا.

ثانيا - عجز الميزان التجاري وأزمة السوق المالية : لقد احتل الدولار الامريكي في اطار النقلي المنوي المركز الرئيسي النقلم النقلي الدولية المركز الرئيسي بوصفه العملة الاساسية لتسوية المبادلات الدولية ، والمكون الرئيسي بالتالي للاحتياطيات الدولية (السيولة). وبهذه الطريقة استطاعت الولايات المتحدة دائيا تمويل واردانها السلعية عن طريق طبع وتصدير دولارانها الورقية الى العالم الخارجي (75: Cohen, 1977). ومع الهتزاز المركز النسبي للاقتصاد الامريكي في أوائل السبعينات، وتدهور مقدرته التنافسية

بالمقارنة خاصة مع اليابان، اخذت وارداتها في الزيادة بمعدلات قياسية وتفاقم عجز ميزانها التجاري وحسابها الجاري مع العالم الحارجي. وفي ظل ادارة ريفن استمرت الصادرات اليابانية للسوق الامريكية في الزيادة تباعا، وبلغ عجز الميزان التجاري حوالي 150 مليار دولار سنويا. وواجهت ادارة ريفن المشكلة بطريقتين : 1) تكتيف الحماية التجارية من جمركية وغير جمركية، 2) رفع سعر الفائدة (19- 20/ في وقت من الاوقات)، مما أدى الى نزوح رؤوس الاموال الاوربية واليابانية للاستثمار في الاصول الدولارية وفي سوق الاتمان الامريكي للاستفادة من العائد المرتفع للسندات والودائم المصرفية.

181

ومع ارتفاع سعر الفائدة ارتفع سعر صرف الدولار الامريكي ازاء العملات الاوربية والبن الياباني وخاصة في فترة 1981- 1984. وادى هذا الى مزيد من تدهور القدرة الاوربية والبن الياباني وخاصة في فترة 1981- 1984. وادى هذا الى مزيد من تدهور القدرة التنافسية للمنتجات الامريكية في العالم الخارجي، نظرا لارتفاع اسعارها المقارنة. وسعيا المحفولات المعجز في الميزان التجارية وفوضى المملات في العالم الدولار، مما زاد من صادراتها نسبيا وأشعل هى الحرب التجارية وفوضى المملات في العالم الرأسمالي. ومن ناحية اخرى فان خفض سعر صرف الدولار قد عمل على جذب تدفقات رأسمالية أوربية ويابانية صبت في عاولات سد العجز في الحساب الجاري الامريكي. واختلت هذه التدفقات صورة مشتريات سندات وأوراق مالية من جهة أولى، واستثمارات مباشرة (مشاركة عالية في الإسهم) من جهة ثانية. ولكن يبدو ان ازدواجية السياسة النقدية رفع سعر الفائدة وخفض سعر الصرف) قد حملت تناقضا دفينا، أخذ يفعل فعله حثيثا حتى برز على السطح في يوم الاثنين الاسود 19 اكتوبر 1987 (انهيار سوق نيويورك المالية ثم الأسواق الرئيسية العالمية).

فمع هجرة الاستثمارات اليابانية والاوروبية، والاستيلاء على شطر هام من المقارات والمنشآت الامريكية سعيا الى الاستفادة من فارق القيمة العملة بعد انخفاض سعو الدولار، حدث رواج في سوق الاسهم لا يعبر عن الواقع الاقتصادي الحقيقى وخاصة مع دخول عناصر المضاربة. ودون الدخول في محاول لتفسير ما حدث، وهو ما تداولته الاقلام، يمكن القول ان الواقع السابق قد ولد مناخا عاما من «عدم اليقين» ازاء قيمة الاسهم وما يمكن ان تدره من ارباح.

وازاء الفارق بين ارباح غير مؤكدة اجتذبتها اسعار صرف غير واقعية ، وفوائد مرتفعة على السندات والأوراق المالية والقروض والودائع ، انجم المستثمرون الى تصفية الاصول الدولارية المتخذة صورة الاسهم بصفة خاصة ، وحدث الاتجاه النزولي المعروف في اصواق الاوراق المالية . ولسنا من انصار القول بان هذه الازمة تشكل ضررا خالصا للاقتصاد الامريكي ، ولهذا الحديث مقام آخر على اى حال . ومع ذلك يمكن التأكيد على ان حدوثها يمثل علامة من علامات التضارب في بنيان السياسة الاقتصادية الريغانية، وعدم القدرة بالتالى على وادارة الازمة، بالكفاية المطلوبة.

ثالثا ـ عجز ميزان الديون الداخلية والخارجية (ميزان الدائنية والمديونية) :

الاستدانة الداخلية : لجأت حكومة الولايات المتحدة وسلطاتها النقدية الى تمويل شطر من عجز موازنتها الاتحادية عن طريق الاقتراض، بواسطة طرح سندات وأذون الحزانة للبيع في السوق الامريكية، وسبقت الاشارة الى هذه الحقيقة. وقد بلغ حجم الدين العام الداخل في منتصف الثمانينات حوالي 2 تريليون دولار، وتبلغ خدمة فوائده نحو 150 بليون دولار سنويا. (ويقع جزء من هذا الدين في الواقع في ايدى غير الامريكين الذين يكتبون في صكوك الحزانة بأسعار فائدتها المرتفعة) (عبدالله، 1984: 43).

الاستدانة الخارجية : ويلاحظ هنا ان الولايات المتحدة الامريكية تعاني من عجز متزاك الديون . ولا نقصد هنا الديون قصيرة الاجل التي تتراكم في السوق الامريكية ، كمركز لتسوية المدفوعات الدولية وللمضاربة على اسعار العملات، ولكنا نقصد الديون متوسطة وطويلة الاجل التي زاد حجمها خلال العقد الاخير عن تريليون دولار، وهو العقد الذي استغرق تقريبا مجمل ادارة الرئيس ريغن، بينها كانت الولايات المتحدة قبل ذلك دائنا صافيا للعالم الخارجي.

وتترجم هذه الحقيقة بزيادة قيمة الاصول المملوكة للاجانب في الولايات المتحدة عن الاصول المملوكة للاحراب في الخارج، وهو ما يعود فيرتبط بتغيرات الفائدة والصرف وبكافة متغيرات الازمة الراهنة. وهكذا يمكن القول في ضوء العجز المثلث للموازنة العامة والميزان التجاري وميزان الديون ان السياسة الاقتصادية والاجتماعية لريفن واجهت مأزقا حقيقا، بحيث يمكن القول إن أزمة النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي الامريكي تمثلت اخيرا في ازمة والإقتصاد الريغاني».

من الاقتصاد الى السياسة الريفاتية : ولكن والسياسة الريفانية، حاولت ان تتقدم لتأخذ
بيد الاقتصاد الريفاني . . . كيف؟ لقد صبق ان رأينا ان التآكل العام في والقوى التاريخية
الفعالة، تم بدرجات غير متساوية . فقد حدث تدهور نسبي اشد في فاعلية كل من وتدخل
الدولة، و والثورة العلمية التكنولوجية، بينها ظل لكل من والاستعمار الجديد، و والحرب
الباردة، دور كبير . بل ان العاملين الاخيرين أخذا بوظفان ما تبقى من فاعلية العاملين
الباردة عدور كبير . بل ان العاملين الاخيرين أخذا بوظفان ما تبقى من فاعلية العاملين
الولين لتأكيد مهمتها التاريخية في انقاذ رأسمالية الاحتكارات الامريكية ، الى حين .
وينطبق هذا التحليل كأدق ما يكون الانطباق على المرحلة الراهنة من التاريخ الامريكي،
وخاصة فترة ريفن، ويصفة اخص السنوات (1800 - 1986) : فها هى الدولة قد اشاحت

بوجهها عن الفقراء والعاملين مقللة من نفقاتها الاجتماعية، بينها أدارت رأسها صوب رأس المال الكبير وخاصة في الصناعات العسكرية ودعجت نفقاتها الحربية المتزايدة في قوة الابتكار التكنولوجي مصعدة سباق التسلح مع القطب الثاني في النظام الدولي، وموسعة لرقعة نشاطها على ارض العالم الثالث خاصة في امريكا الوسطى والوطن العربي.

وبالحرب الباردة استطاعت الدولة ان تحفظ مستوى عاليا من الترابط بين الرابط بين الرابط بين الرابط المسالين الكبار وسادة المؤسسة العسكرية وعترفي السياسة التمثيلية ، وتضمن مستوى معينا من التشغيل في الجهاز الانتاجي ، وتدافع _ والهجوم خير وسائل الدفاع _ عن النظام الامريكي في وجه التحدى المنبعث من الشرق . وبالاستعمار الجديد تضمن الدولة _ عثلة رأسمالية الاحتكارات _ مصادر الإمداد بالمواد الاولية اللازمة ومصادر الطاقة ، وفرص السوق لسلعها التكنولوجية والاستهلاكية وأسلحتها الفائضة ومنافذ الاستثمار لصناعاتها المتقلصة . وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الكبير _ جنبا الى جنب مع مقارعة النفوذ السوفييي _ مالت الولايات المتحدة اكثر فاكثر الى الاستخدام الموسع _ او التهديد بهذا الاستخدام _ للقوة الجسدية . وبما أنه من غير المتوقع أن يستعيد تدخل الدولة والتقدم التكنولوجي للقوة الجسدية . وبما أنه من غير المتواش الحالية الحاكمة للاقتصاد الامريكي ، بل من المتوقع أن يزداد تدهور فعلها الانجابي اذا استمر نهج والمحافظين الجدد فليس امام النظام الاقتصادي _ الاجتماعي _ السياسي الامريكي الا التركيز على والعسكرة ع داخليا .

ومع ذلك يمكن لنا ان نلاحظ ان سياسة الولايات المتحدة خلال فترة 1986 - 1988 قد اتجهت من خلال الادارة او الكونجرس أو كليهها ـ الى تخفيف حدة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي من جهة اولى، والى الانخراط المباشر وغير المباشر في محاولات التسوية السلمية للصراعات الساخنة في العالم الثالث وخاصة في الجنوب الافريقي وجنوب شرقي آسيا وامريكا الوسطى . . من جهة ثانية . فهل يمثل هذا التغير نقضا للاستنتاج الرئيسي الذي سقناه عن التلازم بين الازمة والعسكرة؟ وفي الاجابة عن هذا السؤال لا نود الاستطراد بما لا يتفق مع هدف هذه المدراسة وحجمها، ولا نستطيع الاستغراق في اجراء والتنبؤات، لاسباب متعددة معقدة ، ولكن يهمنا القاء الضوء على النقاط التالية :

 ان تخفيف التوتر مع الاتحاد السوفييتي لا يعني بالضرورة تخفيض الانفاق العسكري وما يرتبط به، بل ربما يؤدى الى زيادته وان بوتيرة اقل نسبيا (كها في حالة برنامج الدفاع الاستراتيجي الامريكي). ان المشاركة في جهود التسوية السلمية لبعض الصراعات في العالم الثالث لا تعني
التخلي عن هدف السيطرة على امدادات الطاقة والمواد الخام وفرص التجارة والاستثمار في
العالم الثالث، لا بل إنها قد تمثل غرجا لتثبيت هذه السيطرة بوسائل أخرى.

(3) ان الازمة الاقتصادية الامريكية في السنوات القليلة الاخيرة لم تعد بالدقة وازمة تضخم ركودي، على نجوما حدث في فترة 1975-1985 فقد تحقق كها رأينا خفض ملموس في معدل التضخم. وهذا ما يوحي بتحول الطابع الرئيسي للازمة الى وأزمة إفراط في الانتاج، او نقص الاستهلاك، وهوما يعني انخفاض مستوى الطلب الفعلي (الاستهلاكي والاستهلاكي، وسبق ان لاحظنا الوسائل او السياسات المؤدية الى ذلك وهي تقييد المعروض النقدي والائتماني، ارتفاع ضرائب الدخل الشخصي، تقلص نفقات الدعم الاجتماعي. .. الغ.

فهل يعني هذا ان التخلي عن النهج الكينزى (التركيز على حفز الطلب) وتبني نهج النقدين واقتصاديات العروض (التركيز على حفز قطاع الاعمال الخاص الكبير) قد أوصل الى نقطة اختلال جديدة؟ يبدو لنا ان الاجابة هي بالاثبات، وفي عبارة اخرى : ان ادارة الطلب بهدف مكافحة التضخم - قد أدت الى قصور الطلب في مواجهة فيضان نسبي للعرض، مما يدعو الى توقع صعود موجة انكماشية عامة تدشن تحول الدورة الاقتصادية الى دورة ركود، مما قد يدعو الى حفز الانفاق العسكرى.

الخلاصة

لم يستطع النظام الامريكي في اوائل السبعينات الاستمرار في تحمل تكلفة وسياسات الطلب»، وهو الآن في أواخر الشمانينات لا يستطيع الاستمرار في تحمل تكلفة وسياسات المحرض» كها لا يقدر فيا يبدو على معاودة وحفز الطلب». لذلك تبدو وخيارات السياسات» عدودة جدا امام النظام. ويمكن بالتالي ان نتوقع ان تشهد المرحلة القادمة سلسلة من الدورات المتعاقبة قصيرة الاجل يتحدد نوع كل منها بطبيعة المتغيرات الحادثة والسياسات المختارة لمواجهتها. ويتعبير آخر، ان الازمات الدورية المتكررة سوف تستمر ولكن على فترات اقصر (ركود، تضخم، ركود تضخمي. . .) . وإذا نظرنا من زاوية وصانع السياسة الامريكي ، فإن التغلب على الازمة الراهنة عكن في الاجل المتوسط بشرط :

1) نقل جزء من عبء الازمة الى اليابان وأوربا الغربية، من خلال تحميلها بشطر
 1كبر _ ومنزايد _ من النفقات العسكرية للتحالف الغربي، ومن خلال الحد من توسع
 الصادرات الياباني ثم الاوربي في السوق الامريكية مقابل زيادة فرص التصدير الامريكي.

وبالطبع سوف يكون هذا الامر اكثر صعوبة في حالة حدوث ازمة عامة في النظام الرأسمالي. العالمي .

 الاستمرار في المحافظة على مستوى منخفض لأسعار المواد الاولية والنفط بالمقارنة مع اسعار السلع المصنعة ذات المحتوى التكنولوجي المتقدم . وهو ما يعني نقل جزء آخر من
 عبء الازمة الى عاتق العالم الثالث عبر التدهور في وشروط تجارته الخارجية.

قعقيق شيء من التوازن بين الانفاق العسكرى والانفاق الاجتماعي الحكومي،
 ضمن سياسة اكثر فعالية للموازنة العامة. وربما يرتبط هذا بعقد اتفاقيات للحد من التسلح
 مع الاتحاد السوفييقي.

أما في الاجل الطويل وبعيد المدى فان لنا ان نتوقع حدوث نجاحات مهمة في مضمار التحرير الاقتصادي للعالم الثالث، وبلوغ اليابان درجة من التطور السياسي والعسكرى تتكافأ مع وزنها الاقتصادي والاستراتيجي، وبلوغ أوربا الغربية ذات السوق الموحدة درجة من التطور الاقتصادي تتكافأ مع وزنها السياسي والعسكري، بالاضافة الى نضج الاصلاحات الاقتصادية في كل من الاتحاد السوفيتي والصين. ويعني هذا كله عدم قدرة النظام الاقتصادي الامريكي مستقبلا على الاستمرار في وتصدير الأزمات، كطريقة خلها، فلا يبقى الا دمواجهة الازمات، كخيار مفروض تاريخيا. ولا يتسنى هذا سوى بتغيير جوهري في طبيعة النظام الاقتصادي وعلاقاته الخارجية، غير أن فذا حديثا آخر.

المصادر العربية

ب.، سویزی،ب.

1978 - رأس المال الاحتكاري، (ترجمة حسين فهمي مصطفى). القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب.

زکي، ر.

1987 التاريخ النقدي للتخلف. الكويت: عالم المعرفة.

عبدالله، أ. ص.

1984 دانيار نظام بريتون وودز الإمبريالية النقلية الأمريكية. المؤتمر العلمي السنوي التاسع للاقتصادين المصرين بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع. القاهرة : 15-17 نوفيم.

عیسی، م. ع.

1984 العالم الثالث رالتحدي التكنولوجي الغربي. بيروت : دار الطليعة.

النجار، س.

1987 «التطورات الجديدة في النظام المالي الدولي». مصر المعاصرة (409، 410) : 5-27.

المصادر الاجنسة

Cohen, B.

1977 Organizing the World's Money: The Political Economy of Monetary Relations. London: Macmillan.

Congdon, T.

1982 "What's Wrong with Supply-Side Economics?" Policy Review 21 (Summer): 9 - 17.

Department of Commerce, USA

1983 Basic Data (February). Washington, DC: Department of Commerce.

Deutsch, K.

1980 Politics and Government. New York: Houghton Mifflin.

Friedman, M. & Friedman, R.

1979 Free to Choose: A Personal Statement. New York: Avon Books.

International Monetary Fund (IMF)

1989 International Monetary Fund Survey (23 January). Washington, DC: IMF.

Luxemborg, R.

1951 The Accumulation of Capital. London: Routledge & Kegan Paul.

Mandel, E.

1982 La Crise 1974 - 82, Les Faites, Leur Interpretation Marxiste. Paris: Flammarion.

Nau, H.

1976 Technology Transfer and US Foreign Policy. New York: Praeger.

Newsweek

1987 30: November

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD)

1979 Interfutures: Facing the Future. Paris: OECD Development Center.

Piven, F. & Cloward, R.

1982 The New Class War: Reagan's Attack on the Welfare State and its Consequences. New York: Pantheon.

Revnolds, A.

1982 "The Trouble with Monetarism." Policy Review 21 (Summer): 19 - 42.

Sachs, I.

1982 "The Crisis of the Welfare State and the Exercise of Social Right to Development." International Social Science Journal 34 (1): 133 -148.

Sawhill, I.

1988 "Poverty in the USA: Why is it so Persistent?" Journal of Economic Literature 26 (3): 1073 - 1119.

Solomon, E.

1982 Beyond the Turning Point: The US Economy in the 1980s. San Francisco: W.H. Freeman.

Urban Institute

1984 Annual Report (1984). Washington, DC: Urban Institute.

جلة العلوم الاجتماعية في مجلدات تعلن ومجلة العلوم الاجتماعية عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات آنيقة ، يكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة ، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالي : مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 5486 صفاة ـ الكويت 13055 فاكسميلي 2549237 أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: 2549387-254921 ثمن المجلد للمؤسسات: خمسة عشر دينارا كويتيا أو ما يعادلها

ثمن المجلد للأفراد: خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها ثمن المجلد للطلاب: ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها



وطنة لملية ، تضمية ، وكابية

رئيس هيئة التحرير د. عبد الرحن أحد الأحد

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة

ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية

* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من ختلف الأقطار العربية

والدول الأجنبية .

الاشتراكات: للأفراد في الكويت

وللطلاب 2.1 ٧ د ك وللطلاب ٥,١,٥ ٥, ٢ د.ك

للأفراد في الوطن المربي ١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي للأفراد في الدول الأخرى ١٢ د.ك وفي الحارج ٤٠ دولاراً أمريكاً. للهيئات والمؤسسات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

المجلة التربوية _ ص . ب ١٣٢٨١ كيفان _ الرمز العربدي 71953 الكويت . ماتف : ۲۲۸°۲۸۸

معضلة الدول النامية في الخروج من مصيدة الديون الخارجية

سعید بن سعد مرطان قسم الاقتصاد ـ جامعة الملك سعود

مقدمية

تفجرت أزمة الديون الخارجية في 20 أغسطس 1982 عندما أعلنت المكسيك توقفها مؤتنا عن تسديد خدمة ديونها. وقد كان لهذا القرار صداه العالمي، اذ شد انتباه العالم الى الوضع الخطير الذي وصل اليه عدد من الدول المدينة، والى المضاعفات السلبية الجسيمة التي قد تصيب الاقتصاد العالمي ككل. لقد قفزت ديون الدول النامية من 91 بليون دولار عام 1972 الى أكثر من 700 بليون دولار في عام 1982، كها ارتفعت خدمة ديونها من 7,3 بليون دولار عام 1982، ولقد أدى هذا الارتفاع السريع لخدمة بليون دولار الى حوالي 72 بليون دولار عام 1982. ولقد أدى هذا الارتفاع السريع لخدمة الديون، لاسيا بعد 1982، الى استنزاف حصيلة الدول المدينة من الصرف الأجنبي، وإلى (World Bank, Supplement, 1984).

وحيث قد انصب اهتمام معظم الدراسات التي عالجت أزمة الديون الخارجية ، على
ديون دول أمريكا اللاتينية لكبر حصتها في هذه الديون ، (حوالي 40٪) ، رأى الباحث أن
يضيف بعداً آخر للأزمة ، وذلك بابراز الدول الاسلامية ككتلة عيزة في مجموعة الدول
النامية في محاولة لتحديد موقعها من هذه الأزمة ، وما يمكن أن تسهم به في معالجتها . لكن
تين للكاتب صعوبة تميز مجموعة الدول الاسلامية ككتلة عن بقية الدول النامية الاخرى
سواء في ما يتعلق بأسباب الازمة أو أبعادها التنموية . لذلك ستتجه الورقة الى تقصي
الأسباب الرئيسية لتراكم الديون على الدول النامية وتفجر أزمة 1982 ، وماهية الأبعاد
التنموية لاستمرار هذه الأزمة ، ثم تستعرض بعد ذلك وتقيم أهم المبادرات الدولية التي
قدمت لمعالجة الازمة ، وفي ضوء ذلك ، تقدم (أو تؤكد) بعض المقترحات للخروج من هذه
الازمة رأو المعضلة) .

تطور أزمة الديون وأسبابها

عرف العالم ظاهرة الاقتراض الدولي منذ عدة قرون، كها جابه أزمة ديون أقل حدة في النصف الأول من هذا القرن عجز عدد من في النصف الأول من هذا القرن عجز عدد من النصف الأول من هذا القرن عجز عدد من دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية عن تسديد ديونها التي تراكمت خلال العشرينات. كها شهد العالم، في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينات، تدفقات كبيرة لرأس المال الأجنبي على هيئة قروض، استثمارات ومساعدات، وذلك للمساعدة في إعمار دول أوروبا والبابان، وبعض دول آسيا، افريقيا، وأمريكا اللاتينية، من ناحية، ولمواكبة الانتعاش الاقتصادى العالمي وازدهار التجارة الدولية من ناحية أخرى.

وبالرغم من أن الديون خلال هذه الفترة كانت تنمو بمعدلات أعلى من معدلات غو الصادرات في عدد من الدول، الآأنه لم يحدث أن أعلنت أي دولة عن توقفها عن تسديد ديونها. بعد ذلك، أخذت ديون الدول النامية تنمو بمعدلات مرتفعة، حيث ارتفعت من 19 بليون دولار في عام 1982 وإلى أكثر من ألف بليون دولار في خاية 1986 (أ) بمعدل غو بلغ 9.1 في المائة، (انظر جدول رقم (1)).

بلغت حصة الدول الاسلامية في هذه الديون حوالي 2.4.4 في المائة في نهاية 1986 (3) ما المخت حصة الدول الاسلامية في هذه الديون حوالي 2.4.4 المغرب والسودان مجتمعة بحوالي 72 في المائة من هذ النسبة (World Bank, Tables Vol.2, 1988). وقد بلغ معدل نمو يحون الدول الاسلامية خلال الفترة 1980 - 1986 حوالي 9 في المائة، بينيا بلغ 7.7 في المائة بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية. كما ارتفعت خدمة ديون الدول النامية (القسط السنوى + الفائدة على القروض) من 7.3 بلاين دولار عام 1972 الى 72.3 بليون عام 1982 والى 85.8 بليون دولار في نهاية 1986 و 1986. وبالنسبة للدول الاسلامية فقد ارتفعت خدمة ديونها من 1.56 بليون دولار في عام 1972 الى 1972 الى 1972 الى 1972 الى 1972 الى 1972 الى 1974 الى 1974 بليون دولار في عام 1972 الى 1975 بليون دولار في عام 1972 الى 1976 بليون دولار وفي تماية 1976 بليون دولار وفي مجدل تمو قدره 11.1 في المائة (انظر جدول وقم 2).

ويتضح من هذه الأرقام أن اقتراض الدول الاسلامية خلال الشمانينات كان يتماشى مع اتجاه الاقتراض العالمي ، لكن بشروط أكثر اجمعافا كما يبدو من معدل نمو خدمة الدين ، أي أن مدد القروض تبدو أقصر بالنسبة للدول الاسلامية مقابل نفس معدلات الفائدة تقرببا . فقد ارتفعت فوائد قروض الدول النامية من 23 بليون دولار في عام 1972 الى 363

جدول رقم (1) اجمالي ديون الدول النامية للفترة 1972، 1980 - 1986 ومعدل نموها خلال 1980 - 1986 (¹) (بليون دولار)

معدل النمو للفترة 1980 - 1986		1985	1984	1983	1982	1981	1980	1972	الديون
9,1	1021,2	949,1	876,8	807,8	745,2	672	579,4	90,74	اجمالي ديون الدول
9	228,9	200,4	177	168	156,3	140,7	130,9	19,23	النامية (مد) اجمالي ديون الدول الاسلامية (د)
-	(22,4)	(21,1)	(20,2)	(20,8)	(21)	(21)	(22,6)	(21,2)	حصتها في الديود (٪)
7,7	399,4	386,4	376,9	359,7	332			37,11	اجمالي ديون دول
_	(39)	(41)	(43)	(44,5)	(44.6)	(44)	(41,8)	(41)	أمريكا اللاتينية حصتها في الديون (٪)

الصدر: . World Bank, World Debt Tables Vol. 2, 1982 - 1988.

أ) يلاحظ أن الأهداد الجديدة من إحصائيات البنك الدولي بدأت تدخل الدين قصيرة الأجل ضمن إحمالي
الدين ابتداء من عام 1980، ومن ثم يكون من غير المناسب مقارنة ديون 1980 بالسنوات السابقة دون أحفاد ذلك
بالأحيار.
 بالأحيار.

بالاعتبار ب) تم احتساب معدل النمو باستخدام المادلة 1 " Xt 004 Xo e وبأخذ اللوفاريتم الطبيعي للطرفين نحصل على ra ا = 1 xt عسر على ra مي معدل النمو الأمي . جر) بالرغم من أن اجمال الديون تنسب للدول النامية فهناك عدد من الدول ضمن الاحصاليات يخرج عن هذا التقسيم مثل بولندا ، اسرائيل وفيرع . د) تتكون تجموعة الدول الأسلامية من الدول الأعضاء في بنك التنمية الاسلامي في عام 1906 باستثناه كل من إيران، المراق، أففانستان وفواتا العليا وذلك لعدم توفر البيانات .

جدول رقم (2) خدمة وفوائد ديون اللول النامية والمدول الاسلامية (للديون طويلة الأجل العامة والمضمونة) خلال الفترة 1972، 1980 - 1986 (بليون دولار)

معدل النمو 1980 - 1980	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	1972	الليون
8,2	95,84	89	76,96	71,67	72,33	65,79	55,68	7,33	خدمة ديون الدول النامية
11,1	23,51	24,69	18,55	17,15	15,95	14,33	12,57	1,56	خدمة ديون الدول الاسلامية
-	(25)	(28)	(25)	(24)	(22)	(21,8)	(23)	(22)	حصتها في الفوائد العالمية (٪)
9,7	47,7	45	40,2	36,5	36,3	31,3	25,4	2,3	فوائد ديون الدول النامية
9.4	9,2	8,5	7,7	6,8	6,5	6	5,1	0,43	فوائد ديون الدول الاسلامية
-	(20)	(19)	(20)	(19)	(18)	(19)	(20)	(19)	حصتها في الفوائد العللية (٪)

المصدر: احصائيات البنك الدولي، مرجع سابق. 1988 - 1982 Debt Tables Vol. 2, 1982 المصدر

بليون دولار في عام 1982 والى 47.7 بليون دولار بنهاية عام 1986، بمعدل نمو قدره 9.7 في المائة . بينها ارتفعت فوائد ديون الدول الاسلامية من 0.43 بليون دولار في عام 1972 الى 6.5 بلايين دولار في عام 1982، لتصل الى 9.2 بلايين دولار في نهاية 1986، بمعدل نمو قدره 9.4 في المائة.

أسباب أزمة الديون: عند تفجر أزمة الديون في منتصف 1982، تباينت الأراء حول أسباب حدوث هذه الكارثة الدولية. فبينا هل بعض الكتاب الدول النفطية وسياساتها التسعيرية في السبعينات مسؤولية هذه الازمة، تؤيدهم في ذلك بعض الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يرى آخرون أن الدول المدينة نفسها تتحمل الفسط الاكبر من المسؤولية. ويدعم وجهة النظر هذه البنوك التجارية ومؤسسات التمويل الدولية الخاصة. وهناك وجهة نظر ثالثة تعتقد أن الأزمة هي نتيجة منطقية للاختلال الحاصل في هيكل الاقتصاد العالمي وآليته التي تنحاز لصالح الدول المتقدمة، ونتيجة أيضا للسياسات الاقتصادية التي تتبناها الدول المتقدمة، ونتيجة مفاجها المحلية وتكريس نفوذها (27) 1886، (Nunnenkamp, 1986). في واقع الأمر، لقد ساهمت جميع هذه العوامل، وعوامل أخرى، في ايجاد الأزمة واستمرارها، مع تفاوت حدة هذه العوامل من دولة الى أخرى، وذلك تبعا لاختلاف هياكلها الاقتصادية والسياسية. نبين ذلك على النحو التالى:

أولا _ الأسباب الخارجية : هي تلك الأسباب التي تقع خارج نطاق فعالية السياسات الاقتصادية المحلية. وسنستعرض هنا أهم هذه الأسباب حسب تسلسلها التاريخي :

1) ارتفاع أسعار النفط: شهد العالم ارتفاعا حيادا لأسعار النفط. في 1974/1973 وأعقبه آخر في عام 1979، وقد تبلا الارتفاع الأول زييادة كبيرة في عجز الموازين التجارية للدول النامية عنر النفطية ، حيث ارتفع من 16 بليون دولار في عام 1972 الى 1972 بليون دولار في عام 1973 من 1974 بليون دولار في عام 1973 بليون دولار في عام 1973، بدولار في عام 1973 بدون دولار في عام 1975 بدون دولار في عام 1975 بدون دولار في عام 1975 بليون دولار في عام 1975 بدون دولار في عام 1975 بليون دولار في عام 1975 بليون دولار في ما مديونية في منتصف السبعينات، وذلك لانخفاض حجم ديونها من ناحية ، ولسهولة الاقتراض من الدول النفطية وهيئات التمويل الدولية ، الخاصة والعامة . وقد قدرت ديون الدول النامية القائمة عام 1972 بحوالي 7.07 بليون دولار في عام 1973 م وصلت الى 1958 بليون دولار في عام 1974 و (World Bank, Supplement, 1983:2: 1984) أي أن (World Bank, Supplement, 1983:2: 1984) أي أن

الديون قد ارتفعت بحوالي 71 بليون دولار (أو حوالي 78 في الماثة) خيلال الفترة 1972-1975، مقابل زيادة العجز التجاري بحوالي 6,34 بليون دولار (3: 1983, MM).

أما الزيادة الثانية لأسعار النفط في عام 1979 فقد كان لها أبلغ الاثر في زيادة مديونية الدول النامية ، ليس بسبب تأثير هذه الزيادة على فاتورة واردات الدول النامية فقط، وإنما، بدرجة أكر، نتيجة السياسات الاقتصادية للدول الصناعية في أعقاب هذا الارتفاع. ففي خلال هذه الفترة ارتفع العجز التجاري للدول النامية غير النفطية من 52,7 بليون دولاًر عام 1978 الى 59.4 بليون دولار عام 1979، ثم الى 87.7 بليون دولار في عام 1980 (3: IMF, 1983)). في نفس الفترة، زادت ديون الدول النامية، بما فيها بعض الدول النفطية كالمكسيك والجزائر وفنزويلا، من 298,7 بليون دولار في 1978 الى 352,3 بليون دولار عام 1979 والى 404,5 بليون دولار عام 1980 (2: World Bank, Supplement, 1983) أي أن التغير في حجم الديون (+ 105,8 بليون) كان أكبر بكثير من الزيادة في عجز الميزان التجاري (41.7 بليون)، عا يؤكد أن زيادة أسعار النفط ليست السبب الماشي في النمو السريع لديون الدول النامية. لقد كانت الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة، تعلى في نهاية السبعينات من ارتفاع في المستوى العام للأسعار (بلغ 13٪ في عام 1979) وخشيت أن يزيد ارتفاع أسعار النفط من حدة التضخم (World Bank, Report, 1983). ولذلك تبنت سياسات انكماشية ، بتقييد حجم السيولة وتقليص الانفاق الحكومي ، مما أدى الى ارتفاع معدلات الفائدة وهبوط النشاط الاقتصادي المحلي وارتفاع معدلات البطالة، مما كان لَّه أسوأ الاثر على اقتصاديات الدول النامية وديونها الخارجية، كما سيأتي بيانه.

2) سياسات الاقراض الدولية وتعويم أسعار الفائدة: حققت الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) قوائض كبيرة في موزاين مدفوعاتها في عامي 1974، 1979. وتتيجة لانخفاض المطاقة الاستيعابية المحلية لعدد من هذه الدول آنذاك، فقد تدفقت فوائضها الى أسواق النقد الدولية في هيئة ايداعات جارية واستثمارات قصيرة الأجل. في المقابل، تبنت البنوك التجارية الدولية وبتشجيع من حكوماتها ما يعرف بد إعادة تدوير الفوائض النفطية»، أي اعادة اقراض هذه الأرصدة الى الدول النامية التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، وقد كان لسياسات الاقراض التي اتبعتها البنوك التجارية في منتصف السبعينات دور كبير في ايجاد مشكلة الديون العالمية.

ففي الوقت الذي كان المستوى العام للأسعار يزداد ارتفاعا، كانت معدلات الفائدة الاسمية التي تطلبها البنوك على قروضها منخفضة جدا، بحيث أصبحت معدلات الفائدة الحقيقية (أسعار الفائدة في سوق لندن أو نيويورك ناقصا نسبة التغير المتوي لأسعار صادرات الدول النامية) سالبة في كثير من الأوقات. وقد أغرى هذا الانحفاض عددا كبيرا من الدول النامية على زيادة اقتراضها لتمويل نفقاتها العامة وموازين مدفوعاتها وحتى لدعم أسعار السلع الاستهلاكية في بعض الأحيان أيضا، كها أن يسر اجراءات الاقتراض وسرعتها، مقابل مبالغة الحكومات والمنظمات الدولية الرسمية في شروطها زادت من ترجه الدول النامية الى المؤسسات الخاصة مساهمة المؤسسات الخاصة عن الحكومات والمنظمات الدولية من 30 في المائة من اجمالي ديون الدول النامية عام 1970 الى 40 في المائة عام 1970 الى 40 في المائة عام 1980، و 52 في المائة المؤسسات الشروض قصيرة الأجل فقد تصل النسبة الى 70 في المائة السوق الدولارية من 61 دولة عام 1971 الى حوالي 33 دولة في عام 1976/1975 السوق الدولارية من 61 دولة عام 1971 الى حوالي 33 دولة في عام 1976/1975 (6-6) 6 1986.)

في المقابل، وحتى تحمي البنوك التجارية نفسها من مخاطر الاقراض الى الدول النامية، لجأت الى ما يعرف بأسعار الفائدة المتغيرة أو المعومة، التي تتغير على فترات تبعا للاتجاه العام لأسعار الفائدة في سوقي لندن ونيويورك، مضافا اليها نسبة أخرى لمراجهة المحاطر (Risk Premium) يعتمد في تقديرها على درجة الجدارة الائتمانية للدولة المستدينة . ويكن ادراك أثر هذه الاجراءات على الدول المستدينة إذا علمنا أن أسعار الفائدة على الفروض الدولارية قد ارتفعت من 7.8 في المائة خلال الفترة 1974 - 1978 الى 17.5 في المائة خلال الفترة 1978 - 1978 الى 17.5 في المائة خلال الفترة 1979 - (Korner et al. 1986) في الوقت الذي أضمحي أكثر من نصف ديون الدول المائمة بأي من مصادر خاصة ومرتبطة بأسعار فائدة معهمة (9 1986) المائمة والمضمونة، طويلة الأجل، قد ارتفعت من متوسط قدره 17.1 في المائة خلال الفترة 1978 - 1978 الى متوسط الفائدة على القروض طويلة الأجل القائمة من 5.4 في المائة خلال الفترة 1978 الى 2.8 في المائة خلال الفترة 1979 الى 18.8 في المائة خلال الفترة 1979 الى 18.8 في المائة خلال الفترة عمدل الفائدة من 12.1 في المائة عام 1981 في نيويورك، ومن 12.7 في المائة الى 18.8 في المائة الى 18.8 في المائة في المائة في المائة في المائة الى 1970 الى 18.9 في المائة في المائة في المائة في المائة الى 1970 الى 1971 الى

 3) الركود الاقتصادى العالمي : لقد أدى تبني الولايات المتحدة والدول الصناعية الاخرى لسياساتها الانكماشية في نهاية السبعينات الى تدهور معدلات نموها وارتفاع معدلات البطالة مما أوقعها والاقتصاد العالمي في حالة ركود اقتصادي. وقد كان من نتائج هذا الركود انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية وتدهور أسعارها ومعدلات تبادلها وموازينها التجارية اضافة الى تكثيف القيود على الواردات منها. أى أن الدول النامية بدأت تجابه مشكلة اضافية، هي مشكلة تدهور موقفها التجارى الدولي، فقد ضاعف هذا التدهور من حدة مشكلة الديون من خلال ما أحدثه من عجز في موازينها التجارية وحساباتها الجارية. وفي ضوء تأكل احتياطيات الدول النامية وانخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية اليها لم يعد بامكان هذه الدول عمل شيء سوى زيادة الاقتراض الحارجي (إنظر جدول رقم (3)).

جدول رقم (3) الميزان التجاري ومعدل التغير السنوي في كل من حجم الصادرات، قيمة وحدة الصادرات ومعدل التبادل للدول النامية غير النفطية، والسعر العالمي للسلع الأولية غير النفطية، للفترة 1979- 1986

	1	1			1			
1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	النسوع السنسة
19,3	- 24,1 -	32,8 -	49 -	67,8 -	82,6 -	74,4 -	48,3 -	الميزان التجارى (بليون دولار)
								معدل التغير السنوي في حجم
(7,8)	(5,0)	(11,5)	(8,2)	(1,2)	(5,3)	(8,4)	(6,8)	الصادرات غير النفطية (٪)
1								معدل التغير السنوى في قيمة وحدة
(12,8	-) (4,3 -)	(4,8)	(0,9 -)	(0,6)	(7.2)	(12,4)	(13,1)	الصادرات غير النفطية (٪)
								معدل التغير في معدل التبادل
1,1	1,2 -	1,7	0,5	2,2 -	4,2 ·	5,8 -	1,6 -	التبادل للسلع غير النفطية
	1			1	1			معدل التغير في السعر العالمي
1,1 -	12,9 -	4,2	6,9	9,9 -	13,5 -	5,5	17,9	للسلع الأولية غبر النفطية بالدولار
_								

الصدر: UNCTAD, 1988: 12 - 13; IMF, 1987

ويين الجدول رقم (3) أن العجز التجارى للدول النامية قد ارتفع من 48.3 بليون دولار الى 82.6 بليون دولار خلال الفترة 1979 - 1981، ليعكس بذلك تدهور قيمة وحدة الصادرات من جهة، وتدهور معدلات التبادل الدولي من جهة أخرى، ثم بدأ يتحسن بعد ذلك، ليعكس ظروف ما بعد انفجار الازمة، كها سياتي بيانه، ولا يستنج من هذا الانخفاض في العجز التجارى أن هناك تحسنا في تجارة الدول النامية. فتشير احصائيات صندوق النقد الدولي الى أن الأسعار الحقيقية للمواد الخام الزراعية والمعدنية (غمل معظم صادرات الدول النامية) في عام 1985 لم تكن فقط أقل من أسعار 1975/1974 بل أقل بحوالي 30 في المائة من متوسط أسعار الثلاثين سنة الماضية (33، 1987). ويقدر مؤتمر الأمم المتحدة للنجارة والتنمية (UNCTAD) خسارة دول جنوب الصحراء الافريقية خلال الفترة 1980 ، 1985 بحوالي 11 بليون دولار نتيجة تدهور معدلات التبادل التجاري (Overseas Development Institute, 1987 : 34)

ثانيا _ السياسات والعوامل المحلية : بالرغم من أهمية الأسباب الثلاثة أعلاه (الأسباب الخلاقة أعلاه (الأسباب الحلية . الحارجية) في اعجاد أزمة الديون ، الا أن الصورة لا تكتمل دون اضافة الأسباب المحلية . فقد تعود أسباب تراكم الديون على بعض الدول ، أو على الاقل قسط كبير منها ، الى اخطاء تضمنتها توجهات هذه الدول السياسية والاقتصادية أو نتيجة تفشي الفساد الادارى وعدم ملاءمة الظروف الطبيعية ، ويمكن إجمال هذه الأسباب تبعا لأهميتها في النقاط التالية :

1) فشل برامج التنمية المحلية : أقدم عدد كبير من الدول النامية على الاقتراض من الحارج، لاسيا من البنوك التجارية، لتمويل برامج التنمية الاقتصادية، ومن حيث المبدأ فانه لا غبار على ذلك اذا أحسن استغلال هذه القروض بما يخدم أهداف التنمية المحلية. لكن يبدو أن هذا لم يتحقق في عدد كبير من الدول النامية، فلم تتمكن هذه الدول من زيادة الطاقة الانتاجية لاقتصادها المحلي بمعدلات مقبولة وعلى النحو المرغوب. ولم تتمكن من اقامة الصناعات القادرة على توليد صرف أجني يكفي لتمويل قروضها الاستثمارية. حتى أن بعض الاقتصادين يرجع فشل هذه التجارب التنموية وما ترتب عليها من ديون خارجية، الى طبيعة أغاط التنمية المحلية التي تبنتها الدول النامية (زكي، 1987: 122).

أ تبني سياسات استثمار وتصنيع تخدم قطاعات الاستهلاك الترفي وشبه الترفي،
 عما أدى الى زيادة العجز في موازين المدفوعات ومن ثم زيادة الديون.

ب) تبني سياسة احلال الواردات ذات الكثافة الرأسمالية، مما شجع على توجه هذه الدول نحو الاقتراض الخارجي لتمويل هذه الاستثمارات. وقد أصبحت هذه الاستثمارات عبئا على ميزان المدفوعات، ليس فقط لضخامة قروض الاستثمار، وإنما أيضا للاعتماد على السوق الخارجية في توفير السلع الوسيطة وقطع الغيار، اضافة الى ما يدفع مقابل استخدام براءات الاختراع والعلامات التجارية وغيرها.

جـ) افتقار كثير من ُهذه المشروعات، الممولة بتمويل خارجي، الى عناصر نجاحها الأساسية، فربما كثير منها لم يخدم بدراسات جدوى اقتصادية سليمة. 2) هروب رؤوس الأموال: أدى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادى وتدهور فرص الاستثمار في كثير من الدول النامية الى هروب رؤوس الأموال الى الحارج. وتشير تقديرات شركة Morgan Guerant الى أن أكثر الدول النامية التي عانت من هروب رؤوس الأموال خلال الفترة 1976-1985 هي المكسيك، الارجنتين، فنزويلا، ماليزيا ونيجيريا، وهي جميعا تأتي على رأس قائمة الدول المدينة. وعلى سبيل المثال، قدرت رؤوس الأموال التي غادرت المكسيك با يعادل نصف ديونها الحارجية، أى حوالي 53 بليون دولار (Overseas Development Institute, 1987: 16)

8) الفساد الاداري: أصبح الفساد الادارى، صفة ملازمة لكثير من أنظمة الحكم في الدول النامية، وتبرز هذه الصفة بشكل واضح في ادارة المؤسسات العامة التي كان لعدد منها دور كبير في توريط دولما في أزمة الديون. على سبيل المثال، نجد أن ديون شركة الزيت الحكومية في المكسيك (PEMEX) وصلت عام 1981 الى حوالي 20 بليون دولار، وهي تعادل حوالي 40 في المائة من اجمالي ديون المكسيك. كما ساهمت المؤسسات العامة في البرتغال عام 1982 بحوالي 57 في المائة من اجمالي الديون (30: 1986 بحوالي 57). ناهيك عما يحدث من اختلاسات للأموال العامة (زكى، 1987: 125).

4) الكوارث الطبيعية وبرامج التسليع : للكوارث الطبيعية، كالجفاف في افريقيا، الزلازل في دول أمريكا اللاتينية وتركيا، الأعاصير والفياضانات في مختلف الدول، دور كبير في ايجاد وتعميق أزمة الديون، كيا أن سياسات التسلح التي تتبناها الدول النامية تمثل أحد أهم قنوات تراكم الديون الأجبية، وتشير الأرقام الى أنه في عام 1980، بلغ عدد الدول النامية (غير النفطية) التي تجاوز انفاقها العسكرى 20 في المائة من ميزانيتها العامة 17 دولة، نصفها يقع ضمن مجموعة الدول الاسلامية. وتضم القائمة، اليمن الجنوبي (7/45/)، سوريا (35.4)، اليمن الشمالي (30/) تشاد (92/)، موريتانيا (9.5/2)، الأردن (23,4).

اضافة الى العوامل السابقة، هناك عوامل أخرى أقل أهمية ساهمت في ايجاد وتفاقم مشكلة الديون الخارجية، منها تذبذب سعر الدولار الأمريكي (4، وانخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية والاعانات الدولية، وتشدد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في منح القروض والتسهيلات الضرورية للدول النامية (6.

الأبعاد التنموية للأزمة

شجعت سهولة وانخفاض تكاليف الاقتراض الدولي في منتصف السبعينات،

الدول النامية الى الاتجاه الى الخارج لسد النقص في المدخرات المحلية اللازمة للاستثمارات المحلية اللازمة للاستثمارات التتمويل بعض النققات الجارية. وكان يعتقد، آنذاك في ظل ظروف الانتعاش الاقتصادي، أن معظم هذه الاستثمارات ستتمكن من توليد دخل كافي لتمويل تكاليف الاقتراض، ناهيك عن النمو المتوقع في عائدات الصادرات الاخرى. لكن فشل تجارب التنمية والتصنيع التي تبنتها معظم الدول النامية، والأحداث الاقتصادية العالمية التي واجهتها منذ عام 1979، عمثلة في ارتفاع أسعار الفائدة، تدهور عائدات الصادرات، ارتفاع سعر الدولار، انخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية، نزوح رؤوس الأموال وغيرها قضت على معظم توقعاتها وطموحاتها، وأوقعتها في ما يعرف بأزمة (أو مصيدة) الديون الخارجية التي ستعاني من آثارها لسنين طويلة قادمة.

أولا _ ماهية وحجم الازمة : أدركت البنوك التجارية في أوائل الثمانينات الصعوبات التي تواجه الدول المدينة في الوفاء بخدمة ديونها والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، فتوقفت عن منح قروض جديدة، تساعد الدول المدينة على تمويل خدمة ديونها القديمة. لقد خشيت هذه البنوك من اهتزاز موقفها الاقتصادي، لا سيا أن عملية الاقراض الدولي كانت قد تركزت في عدد محدود من البنوك الكبيرة، بحيث تجارزت قروض معظمها رأس ما ها. على سبيل المثال، بلغت القروض القائمة لاكبر تسعة بنوك تجارية أمريكية الى الدول النامية أكثر من 250 في المائة من رأسما ها، وبالنسبة للبنوك الأمريكية مجتمعة بلغت النسبة أكثر من 150 كبير من هذه البنوك (25 (35) (36) الدول المدينة عن خدمة ديونها قد يؤدى الى افلاس عدد كبير من هذه البنوك (29) (Fischer, 1987).

لقد أدى عزوف البنوك التجارية عن منع تسهيلات التمانية جديدة للدول المدينة ، واستمرار تردى البيئة الاقتصادية الدولية وتشدد مؤسسات التمويل الرسمية الدولية (الصندوق والبنك الدوليين) في منع تسهيلات التمويل اللازمة ، الى تدني مقدرة الدول المدينة على الوفاء بخدمة ديونها ، وتفجرت الأزمة في منتصف 1982 ، عندما توقفت المكسيك عن خدمة ديونها ، ومنذ ذلك الوقت والدول المدينة تدور في حلقة مفرغة بين تزايد الدين وتدهور معدلات النمو والتنمية الاقتصادية . لذلك ارتفعت ديون الدول النامية من حوالي 28 في المائة عام 1986 ، كها وصلت بنسبة ديون الدول الاسلامية مجتمعة الى حوالي 48 في المائة عام 1986 ، كها مقدمة الدول الاسلامية مصرحيث تراوحت النسبة بين 89 في المائة عام 1988 و 74 في المائة عام 1986 و 74 في المائة

جلول رقم (4) مؤشرات أزمة الديون لكل من اللول النامية، الاسلامية وعدد من اللول الاسلامية للسنوات (1980 - 1986) (نسب مثوية)

1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	المسنوات المسنوات المعادل والمؤشر
							الدول النامية :
46	46,7	43,1	40,3	35,7	31,2	28,3	الديون/ الناتج القومي
227	205	186	186	169	143	130	الديون/ الصادرات
21,3	19,3	16,4	16,5	16,4	14	12,5	خدمة الدين/ الصادرات
10,6	9,7	8,6	8,4	8,3	6,7	5,7	الفوائد/ الصادرات
							الدول الاسلامية :
58,4	52,1	47,7	47,3	42,9	38,8	38,8	الديون/ الناج المحلي
264	197	172	177	165	133	142	الديون/ الصادرات
27,1	24,3	18	18,1	16,9	13,6	13,7	خدمة الدين/ الصادرات
10,6	8,4	7,5	7,2	6,9	5,7	5,6	الفوائد/ الصادرات
							اندونسيا :
58,6	43,9	39,9	39	29,4	25,4	28	الديون/ الماتج القومي
278	178	146	152	125	91	94	الديون/ الصادرات
29,3	20	14,7	12,8	10,6	8,3	8	خدمة الديون/ الصادرات
13,6	6,2	7,4	6,4	5,4	4	3,7	الفوائد/ الصادرات
							باكستان :
39	38,5	34,9	37,4	34,5	35	30,8	الديون/ الناتج القومي
343	375	321	329	352	296	330	الليوذ/ الصادرات
26,8	31,2	25,5	30,5	18	15,2	19,8	خدمة الديون/ الصادرات
9	9,1	8,7	8,9	7,9	5,6	6,3	الفوائد/ الصادرات
							تركيا :
56,5	50,2	45,7	40,8	38,2	34,1	34,1	الديون/ الناتج الغومي
294	227	226	255	246	318	518	الديوذ/ الصادرات
31,4	32,2	23,6	30	28.7	28,5	28,4	خدمة الديون/ الصادرات
14,2	12,5	12,3	15,8	14,3	15,4	31,1	الفوائد/ الصادرات
							مصر :
74,3	78	81,5	86,1	88,7	82,3	82,7	الديون/ الناتج القومي
36	3,00	247	256	263	225	219	الديون/ الصادرات
21,3	23,3	21	22,8	24	22,6	17,8	خدمة الديون/ الصادرات
8,6	7,6	7	6,9	7	7,5	5,3	الفوائد/ الصادرات
							الجرائر :
30,5	27,7	27,5	31,4	38,1	40,9	45,5	الديون/ الناتج المحلي
179	113	103	110	116	117	130	الديون/ الصادرات
51,5	33,2	33,7	32,8	29,8	25,5	26,6	خدمة الديون/ الصادرات
12,5	9,5	9,6	9	9,6	8,8	9,7	الفوائد/ الصادرات
							<u>_</u>

المسدر : الجداول (1) و (2) ، أيضًا 1988 -1984 World Bank, Tables Vol. 2, 1984 - 1988

ويستنج من الأرقام أعلاه، انخفاض قدرة القطاعات الاقتصادية المحلية في الدول المدينة على توليد موارد كافية لتمويل التزاماتها الخارجية في المدى البعيد، الأ أن المدى البعيد يضم بعض المتغيرات التي يصعب التنبؤ بها بدقة مثل سعر الفائدة، وحصة الاستهلاك المحلي في الناتج المحلي الاجمالي وظروف الاقتصاد المحلي والدولي وغيرها. لذلك يمكن الاستشاد المحلي والدولي وغيرها. تموشر لقياس قدرة الدولة المدينة على المدورة أكثر عتمة. فبالنسبة للدول الاسلامية، ارتفعت النسبة من 142 في المائة عام 1980 الى 264 مقابل 1930 المائية المدول الاسلامية، ارتفعت النسبة من 142 في المائة عام 1980 أقصاها في مصر (350 ٪) وباكستان (433 ٪) عام 1986. وإذا كانت نسبة المدون تمثل جانبا مها من المشكلة بالنسبة للدول المدينة في المدى الطويل والمتوسط فان الجانب الأخر أهمية في المدى القريب جدا هو نسبة خدمة الديون الى الصادرات ويوضح الجدول أن خدمة الديون بالنسبة للدول الاسلامية قد ارتفعت من 137 في المائة عام 1980 الى 1981 الى 1971 المائة عام 1980 ويكننا ادراك جسامة العبء وتأثيره في ضوء تردي موازين مدفوعات الدول المدينة، كيا سبق الاشارة اليه.

كيف يمكن للدول المدينة توفير هذه الأعباء المتزايدة سنويا من الصرف الأجنبي في الموقت الذي تعاني فيه من تقهقر عائدات الصادرات ونضوب الروافد الاخرى للصرف الاجنبي؟ إن الوفاء، ولو جزئيا، بهذه الالتزامات سيكون على حساب تدني معدلات التنمية ومستويات المعيشة المحلية لهذه الدول.

ثانيا - الأبعاد الاقتصادية للأزمة: لقد تبنت الدول المدينة التي تجابه صعوبات في تسديد ديونها، سياسات اقتصادية تقشفية، تحد من انفاقها وتعمل على تحسين ايراداتها، وسواء كان الدافع لهذه السياسات ذاتيا أو امتئالا لتوصيات صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية الاخرى، فإن آثار هذه السياسات ستصل دون شك الى ختف القطاعات الاقتصادية في هذه الدول. لذلك، وفي ضوء الانخفاض المفاجيء لتدفق رأس المال الأجنبي الذى مول عجز الحساب الجارى للدول النامية لاكثر من 100 بليون دولار في 1981، وعدودية التمويل فوق العادي من خلال اتفاقيات اعادة جدولة الديون، لم يعد هناك بد من تعديل مسار التجارة الخارجية لاستبدال العجز في الموازين التجارية بفائض. وحيث لم يكن بمقدور هذه الدول التأثير كثيرا على حجم وعائدات الصادرات لارتباطها بأوضاع وسياسات الدول الاخرى، الا أنها نجمت الى حد كبير في تخفيض واددانها. فقد استطاعت الدول الاكثر مديونية أن تستبدل عجزا في موازينها التجارية قدر 16,7 بليون دولار عام الاكثر مديونية أن تستبدل عجزا في موازينها التجارية قدر 16,7 بليون دولار عام

1981، بفائض قدره 19,5 بليون في عام 1983، بينها تقلص عجز الدول الافريقية الأقل نموا من 5,7 بلايين دولار الى 4 بلايين دولار لنفس المدة. وقد تحقق ذاك بالرغم من انخفاض عائدات الصادرات بحوالي 17 في المائة بين السنتين 18/1838 (wid Bank, Tables Vol. 1,1988).

ويشير تقرير البنك الدولي الاخير (1988) الى أنه خلال الفترة 1980 - 1987 النخفصت واردات الدول الاكثر مديونية بمتوسط سنوي قدره 6.3 في المائة (6). وقد أدى النخفاض الواردات من السلم الرأسمالية والوسيطة والأولية والنهائية الى الحد من نمو القطاعات الانتاجية المختلفة، الزراعية، الصناعية، وقطاع التصدير، كها حد من نمو التجهيزات الأساسية وتوفر السلع الاستهلاكية الضرورية لذوي الدخل المنخفض.

من ناحية أخرى، تدهورت مؤشرات الاستثمار في الدول المدينة، فانخفض اجمالي الاستثمار المحلي في دول أمريكا اللاتينية بحوالي 30 في المائة منذ 1980، خالفا الاتجاه العام في العشرين سنة السابقة. وفي دول الصحراء الافريقية، انخفض من 22,5 في المائة من الناتج المحلى الاجمالي عام 1980 الى 14,5 في المائة عام 1985، وذلك نتيجة انخفاض الانفاق الحكومي، وتوجيه حصيلة هذه الدول من الصرف الأجنبي لتمويل خدمة ديونها وما تبقى يمول الواردات الضرورية (Overseas Development Institute, 1987 : 18). ويؤكد تقرير البنك الدولي (1988) أنه خلال الفترة 1980 - 1987، انتخفضت الاستثمارات في الدول الاكثر مديونية بمتوسط سنوي قدره 5,3 في الماثة، وانخفض الاستهلاك الفردي بمتوسط قدره 1,6 في المائة وانخفض معدل النمو الحقيقي من متوسط قدره 5,4 في المائة خلال الفترة 1973 - 1980 الى متوسط قدره 0,1 في المائة خلال الفترة 1980 - 1985، كما انخفض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالي من 2.8 في المائة خلال الفترة 1973 - 1980 إلى - 1,3 خلال الفترة 1980 - 1987، وفي دول جنوب الصحراء الأفريقية انخفضت الاستثمارات بمتوسط قدره 2,6 في المائة، وانخفض الاستهلاك الفردي بمتوسط قدره 3,2 في المائة خلال الفترة 1980 - 1986 (World Bank, Report, 1988 : 46, 215) ، وأسوأ من ذلك كله ما أشار اليه تقرير البنك الدولي من أن الاستثمار الفردي في افريقيا عام 1987 كان أقل من مستواه في منتصف الستينات. بينها تقهقر متوسط الدخل الفردي في الدول الاكثر مديونية الى مستوى عام 1970. ومقارنة بعام 1980، يعتبر مستوى الاستثمار أقل بحوالي الثلث الى النصف، ولسنا بحاجة لأن نؤكد هنا أن النتيجة الطبيعية لهذا التدني في معدلات الاستثمار والنشاطات المحلية الاخرى، هي ارتفاع معدلات البطالة واستمرارية تدهور مستويات المعيشة، وهو نقيض ما تسعى اليه التنمية وما هدفت اليه الدول المدينة عند بداية سلوكها طريق الاقتراض الدولي.

إن الأحداث المالية والاقتصادية التي يمر بها العالم منذ متتصف السبعينات التي وصلت ذروتها في منتصف 1982 بظهور أزمة مديونية عالمية، أضحت نتائجها الآنّ بادية للعيان، فاضافة الى انخفاض معدلات التنمية ومستويات المعيشة في الدول المدينة، وصل تأثيرها الى درجة أن تدفقات رؤوس الأموال الدولية أصبحت تسير في اتجاه معاكس لما اعتاده الاقتصاد العالمي منذ عشرات السنوات، وهذا بدوره يزيد من الصعوبات التي تواجه الدول المتدنية. فبعد أن كان رأس المال، في شكل قروض طويلة ومتوسطة الأجل، يتجه من الدول الصناعية الى الدول النامية، أخذ ابتداء من عام 1985 يأخذ اتجاها معاكسا وبشكل متزايد. فبينها وصل التدفق الصافي للموارد الى الدول النامية على هيئة قروض طويلة الأجل خلال الخمس سنوات حتى عام 1982 حوالي 147 بليون دولار، وصل التدفق المعاكس في السنوات الخمس منذ 1982 حوالي 85 بليون دولار (World Bank, Report, 1988:29). ويعني هذا أنه خلال الفترة 1982 - 1987 أصبحت الفوائد التي تدفعها الدول المدينة على ديونها زائدا الاقساط السنوية تزيد عن القروض الجديدة التي تحصل عليها هذه الدول من الخارج بحوالي 85 بليون دولار. ويلاحظ أن صافي تحويلات الموارد المالية كما هو في الجدول رقم (5) يبدو أقل من الأرقام المعطاة أعلاه، فقد بلغ صافي الانتقال الى الدول الدائنة عام 1985 حوالي 12 بليون دولار من مجموعة الدول المدينة وسبعين مليون دولار بالنسبة للدول الاسلامية.

جدول رقم (5) صافي تحويلات الموارد^(م) الى الدول النامية المترتبة على الديون طويلة الأجل، العامة والمضمونة للسنوات 1980 - 1986 (بليون دولار)

	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	السدول السنسة
	20,71 -	11,9 -	2,12	14,64	22,44	25,21	26,70	إجمالي الدول المدينة
	15,61 -	13,84 -	5,75 -	0,85 -	6,21	7,07	3,85	
ĺ	0,05 -	0,72 -	3,96	5,75	7,29	5,79	7,48	الدول الإسلامية

World Bank, Tables Vol. 1, 1988. ; المصدر

(*) صافي تحويلات الموارد = الفروض طويلة الأجل الجديدة ـ خدمة الدين.

وعَثل هذه الأرقام صافي التحويلات المترتبة على الديون طويلة الأجل العامة والمضمونة فقط. كما يلاحظ أيضا ارتفاع حجم صافي التحويلات من دول أمريكا اللاتينية، وهذا يرجع الى كبر حجم ديونها وخدمتها من ناحية، والى تدني الثقة الاتتمانية في عدد من هذه الدل، وبالتالي انخفاض عدد وحجم القروض الجديدة الممنوحة لها، من ناحية أخرى. أي أن احصائية البنك الدولي التي استقي منها هذا الجدول لا تشمل التحويلات المترتبة على القروض قصيرة الأجل أو غير المضمونة، مما يجعلها تقلل من أهمية انتقال الموارد من الدينة الى الدول المدينة الى الدائنة فعلى سبيل المثال، بلغ صافي ما دفعته الدول المدينة الى الدول المدائنة الى الدول المدينة الى المتولدات البنك الدولي المتحفظة جدا، أو وسياحق الضرر بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، فانتقال الموارد المالية هو ببساطة عبارة عن انتقال للقوة الشرائية من الدول المدينة الى الدائنة. وعكن أن نستنج مما سبق أن عن انتمارية أزمة الديون على وضعها الحالي سيؤدي الى استمرارية أزمة الديون على وضعها الحالي سيؤدي الى استمرارية استزاف موارد الدول المدينة لخدمة ديونها، واستمرارية معدلات النمو والتنمية في التراجم، عما يقوي من حلقة تبعيدة اقتصاديات الدول المدينة الحقاقة عليها تحت رحتها.

سياسات الخروج من الأزمة

منذ تفجر الأزمة في منتصف 1982 والاطراف المعنية فيها، تحاول مختلف السبل والسياسات للسيطرة عليها وحماية الاقتصاد العالمي من انتكاسة شبيهة بتلك التي حدثت في أوائل الثلاثينات، لكن هذه الاطراف تحتلف في ترتيب أولويات عناصر وآثار الأزمة التي ينبغي أن تعنى بها هذه السياسات، فصندوق التقد الدولي، تؤيده في ذلك الدول الصناعية والبنوك التجارية الدولية، يولي اهتماما كبيرا الاستمرار تدفق خدمة ديون الدول النامية، همية للبنوك التجارية الدائنة من الإفلاس وتعرض النظام النقدى الدولي للانهيار. وقد شخص الصندوق الأزمة عند ظهورها، على أنها أزمة سيولة نقدية، ستتمكن الدول المدينة الاقتصادية الهيكلية الإعادة التوازن الى موازين المدفوعات. وعلى النقيض من ذلك، ترى الدول المدينة أن المشكلة أبعد من ذلك، نهي ليست أزمة سيولة بقدر ما هي أزمة إعسار الدينة أن المشكلة أبعد من ذلك، فهي ليست أزمة سيولة بقدر ما هي أزمة إعسار المقترحات والمبادرات في مستوى الأزمة. وستقوم هنا باستعراض سياسات ومقترحات المطراف المعنية للخروج من الأزمة، مع الإشارة الى مدى نجاح كل منها في هذا الشأن، الاطراف المعنية للخروج من الأزمة، مع الإشارة الى مدى نجاح كل منها في هذا الشأن، ويشمل الاستعراض: ستراتيجيات المؤسسات الدولية (صندوق النقد، البنك الدولي)،

مبادرات الدول الدائنة (مبادرة بيكر، مقترحات برادلي)، توجهات الدول المدينة، وأخيرا مساهمة السوق في تخفيض حجم الديون.

أولا - استراتيجيات مؤسسات التمويل الدولية : ساهمت البنوك التجارية حتى نهاية عام 1982 بحوالي 60 في المائة من القروض الممنوحة للدول النامية، ثلاثة أرباعها أستقرت في الدول الاكثر مديونية. لذلك فقد أدى عجز بعض الدول، كالمكسيك، البرازيل، الارجتين، عن سداد خدمة ديونها الى إصابة المسؤولين في الدول الصناعية والبنوك التجارية بنيء من الهلم، خشية أن تتعرض هذه البنوك للإفلاس، عا يهده، حسب زعمهم، انتظام النقدى الدولي، لذلك رأت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية لاخرى أن الوضع يقتضي استمرار الدول المدينة في تسديد خدمة ديونها، على أن تقوم هي من طرفها بتقديم قروض قصيرة الأجل وسريعة للدول المتضرة (المكسيك في ذلك الوقت) الى حين يتمكن صندوق النقد من تجهيز برنامج استقرار يعتمد فيه على موارده الحاصة.

1) صندوق النقد الدولي: كان الاعتقاد لدى مسؤولي الصندوق بأن المشكلة هي الى حد ما، مشكلة نقص في السيولة المدولية لدى بعض الدول المدينة، بسبب الظروف الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد العالمي في أوائل الثمانينات، وفي ضوء هذا التشخيص، وفيها ارتباه الصندوق من ضرورة التزام الدول المدينة بتسديد خدمة ديونها في مواعيدها المحددة، وضرورة عودة الاقراض الإختيارى للمؤسسات الخاصة الى سابق عهاده، اعتمد الصندوق ويمشاركة جميع الاطراف المعنية استراتيجيته المشهورة لمواجهة الأزمة، ويمكن وصف هذه الاستراتيجية بأنها ذات ثلاثة أبعاد هي : الإصلاح، التمويل، والحصوصية. وأكد الصندوق على ضرورة تكامل البعدين الأول والثاني، بمعنى أنه لكي يمكن لأي دولة مدينة أن تحصل على تمويل ودعم الصندوق لا بد لما أولا أن تلتزم بتنفيذ التدابير التي يقترحها الصدوق لإصلاح اقتصادها المحل وتحسين مركز مدفوعاتها الدولى.

لذلك، فقد طلب الصندوق من الدائنين وخاصة البنوك التجارية الالتزام بتقديم التمويل المناسب للدول المدينة (إقراض إجباري)، متى أعلنت التزامها بتنفيذ برنامج الصندوق الإصلاحي. من جانب الصندوق نفسه لم يكتف بزيادة استخدام موارده الخاصة ـ من خلال ترتيبات الطوارىء وترتيبات دعم برامج الاستقرار ـ بل ساعد في ترتيب تمويل جماعي للدول المدينة، تساهم فيه الحكومات، البنوك المركزية، البنوك التجارية الخاصة، بنك التسويات الدولي، والبنك الدولي. وفي هذا الإطار، وافق الصندوق في ديسمبر 1982 على توفير 3.6 بلاين وحدة حقوق صحب خاصة للمكسيك، كما سمح للبرازيل بسحب 500 مليون وحدة

كجزء من تسهيلات التمويل التعويضي (221 : 1867 (de Vries, 1987). وبلغ إجمالي تمويل الصندوق لموازين مدفوعات الدول النامية حوالي 43 بليون دولار خلال الفترة من منتصف 1984 . كها قام خلال الفترة 1980 . 1984 بعقد 94 برنامج تكييف مع 64 دولة نامية قدم فيها الصندوق 22 بليون دولار. كها قدمت النبؤك التجارية حوالي 27 بليون دولار خلال الفترة من بداية 1988 الى منتصف 1986 في شكل قروض اجبارية (أو غير اختيارية) كها بلغت قروض البنك الدول النامية الأعضاء خلال الفترة 1983 - 1985 حوالي 63 بليون دولار بالإضافة الى حوالي 140 بليوناً من ديون البنوك الخاصة أعيدت جدولتها (زكى ، 1987 ؛ 1987 : 221 (de Vries, 1987 : 221).

أما سياسات الإصلاح الاقتصادية التي تبناها الصندوق كعنصر أساسي من استراتيجيته، فتتكون من إجراءات تقشفية لتخفيض الطلب المحلي والحد من العجز في كل من الميزانية وميزان المدفوعات. وقد تضمنت هذه الإجراءات: تخفيضا عاما في سعر العملة، وتقييد الانفاق الحكومي وإصلاح النظام الضريبي، تقييد الائتمان المحلي، ورفع معدلات الفائدة المحلية الى مستويات منافسة لزيادة المدخرات المحلية، وفع الاعانات عن السلع الاستهلاكية الضرورية، وتحرير الاقتصاد من التدخل الحكومي بحيث يفسح المجال لألية السوق لتقوم بوظيفتها.

ومع أن التأثير المتوقع لهذه السياسات هو إحداث نوع من الركود الاقتصادى، إلا أن الصندوق كان يؤكد على أنه في المدى الطويل سيكون الوضع ماسبا لتحقيق نمو مستمر، وسيؤدي انخفاض الطلب الى تحول المنتجين الى إنتاج سلع للتصدير، يدعمهم في ذلك انخفاض سعر العملة المحلية، عما يؤدى الى توفير الصرف الاجنبي اللازم لتمويل خدمة ديون هذه الدول. أما البعد الثالث للاستراتيجية، فهو ضرورة النظر لكل حالة على حدة، أي أن يكون التفاوض بين الدول المدينة وصندوق النقد أو المؤسسات الاخرى بشكل فردي لتباين ظروف الدول المدينة. وعليه، فقد يكون أسلوب الدعم مختلفا تبعا لحالة وتقديرات المسؤولين في الصندوق.

2) البنك الدولي للانشاء والتعمير: يعتبر البنك الدولي المؤسسة الدولية الثانية التي تشارك الدول المدينة في تنفيذ استراتيجية النمو ومعالجة الديون، وينبثق دور البنك الدولي من أهدافه كمؤسسة تنمية دولية تهتم بالنمو في الأجل الطويل. وفي أعقاب انفجار أزمة الديون، زاد البنك من توجيه قروضه نحو قضايا الإصلاح الاقتصادى الحيكلي، بهدف مساعدة الدول المدينة على استعادة مسارات النمو المستمر والجدارة الائتمانية. وتستنذ توجهات البنك الجديدة، على ضرورة قيام الدول المدينة بإصلاحات اقتصادية هيكلية

داخلية على أن تصاحب بقدر كافٍ من التمويل الخارجي خلال فترة التكيف، إذا رغبت في استعادة الانتعاش الاقتصادي المطلوب (صندوق النقد والبنك الدولي، 1988: 6).

أما سبب تزايد دور البنك الدولي في معالجة أزمة الديون فيرجع الى أكثر من سبب، أولا، لعدم استطاعة الصندوق منح قروض جديدة للدول التي بلغت حدها الاقصى في السحب، حسب أنظمة الصندوق، ثانيا، لكون مشكلة الدول المدينة أصبحت أكثر هيكلية، عما يتفق مع أهداف البنك في تمويل المشاريع طويلة المدى (522: (Feldstein, 1988). ثالثا، لأن أزمة الديون تهدد الاقتصاد العالمي، والنظام الرأسمالي، وهذا بدوره يتعارض مع الأهداف التي من أجلها أوجدت هذه المؤسسة، ولسنا بحاجة هنا الى التأكيد على أن البنك الدولي كان شريكا في وضع الاستراتيجية التي تبناها صندوق النقد الدولي، وفي هذا السياق تجاوزت تعهدات البنك الدولي للدول المدينة الرئيسية 33 بليون دولار خلال الفترة 1981 - 1987 (صندوق النقد والبنك الدولي للدول المدينة الرئيسية 33 بليون دولار خلال الفترة 1981 - 1987 (صندوق النقد والبنك الدولي مشتركة بعض المقرضين من القطاع الخاص.

ويمكن أن نخلص الى أن الاستراتيجية التي تيناها كل من الصندوق والبنك الدولي لم تحقق النجاح المطلوب. فلم يتحقق الانتحاش الاقتصادى في الدول المدينة، ولم تستعد الدول المدينة جدارتها الائتمانية. بل إن عاولة تنفيذ بعض بنود هذه الاستراتيجية من قبل الدول المدينة، مثل زيادة الضرائب ورفع الاعانات، قد أوجدت حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. وقد شهدت مثل هذه الاضطرابات كل من مصر، السودان، تركيا، تونس، فنزويلا، وأخيرا الأردن، عما أدى الى تتراجع هذه الدول عن تنفيذ كل أو بعض بنود الاستراتيجية واعادة التفاوض مرة أخرى مع المؤسسات الدولية لايجاد غرج من الازمة.

ثانيا مقترحات الدول الدائمة في معالجة الازمة: انصبت الاقتراحات في بدابة الازمة على منافشة سبل تمكين الدول المدينة من الوفاء بخدمة ديونها. وقد طابقت هذه المقترحات مضامين استراتيجية معالجة أزمة الديون التي سبق ان تبناها صندوق النقد الدولي. وبعد انفضاء ثلاث سنوات على استراتيجية الصندوق دون ظهور بوادر انفراج للازمة، بل على النقيض أخذت أبعاداً أسوأ مما كان يعتقد، بدا هناك اقتناع لدى قطاع كبير من المهتمين بأن الأزمة ليست أزمة سيولة بقدر ما هي أزمة اعسار، وأن سياسات تأخير السداد واجبار البنوك على الاقراض ليست علاجا بقدر ما هي مسكنات مؤقتة. وبالرغم من ذلك، فقد استموت مفترحات المسؤولين والاكاديميين في الدول الدائنة تأخذ نفس الطابع السابق وهو البحث عن قنوات تمكن الدول المدينة من الوفاء بديونها، حتى ولو أدى ذلك الى مقايضة

أصولها الانتاجية مقابل كل أو بعض من هذه الديون (٢٠. وسنقصر الحديث في هذا الجزء على استعراض أبرز مبادرتين صدرتا عن الدول الدائنة في هذا الشأن، وهما مبادرة جيمس بيكر وزير الحزانة الأمريكي، ومبادرة بيل برادلي عضو مجلس الشيوخ الأمريكي.

 أ مبادرة بيكر : قدمت هذه المبادرة في الاجتماع السنوى المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سيئول في 9 أكتوبر 1985، وقد تضمنت المبادرة العناصر التالية :

أ) قيام البنوك التجارية باقراض 20 بليون دولار أخرى خلال الفترة 1986 - 1988
 لاكر 15 دولة مدينة .

 ب) قيام مؤسسات التمويل الدولية الرسمية بزيادة اقراضها بـ 50 في المائة فوق مستوى سنة 1985، ليصل الى 9 بلايين دولار خلال نفس الفترة السابقة، يتحمل البنك الدوني النصيب الاكبر منها.

جـ) أن يقدم الصندوق 2.7 بليون دولار كتسهيل ائتماني للدول الاكثر فقرا،
 والذي يقل مستوى الدخل الفردى فيها عن 550 دولاراً.

د) النزام الدول المدينة باعادة هيكلة اقتصادها، وتحريره من التدخل الحكومي
 وازالة القيود بأنواعها، والعمل على تحسين طاقة التصدير (190: (George, 1988)، أي
 الالتزام بها جاء في استراتيجية صندوق النقد الدولى.

من ناحية أخرى، ترى المبادرة أن اعانة الديون ـ أي التنازل عن نسبة منها ـ ستبط الاقراض مستقبلا للدول النامية ، لذلك لا تحبذها . وقد حظيت المبادرة بتأييد كل من صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، البنوك التجارية والدول الصناعية . فهي لم تُحِدُ في أهدافها وأسلوب علاجها عن استراتيجية الصندوق، بل قد تكون جاءت لتؤكد وتقنن هذه الاستراتيجية .

2) مبادرة برادلي : انتقد برادلي مبادرة بيكر على أساس أنها لم تقدم شيئا يذكر للدول النامية. فالقروض التي اقترح تقديمها من قبل البنوك التجارية قد لا تتجاوز 20 في المائة من خدمة الديون السنوية الواجية على دول أمريكا اللاتينية، ومن ثم فهو يقترح منح اللدول المدينة اعانات (Reliel) وليس فقط قروضا جديدة. (George) (1981: 1988) كما يضمن مبادرته، النزام الدول الدائنة يمنح تسهيلات سنوية، لمدة ثلاث سنوات، تتكون من:

 أ) اعفاء الدول المدينة من 3 نقاط مئوية من معدل الفائدة على جميع الديون القائمة للبنوك والحكومات.

ب) التنازل عن 3 في المائة من جميع القروض القائمة.

جـ) منح قروض بما يعادل 3 بلايين دولار في هيئة مشاريع من مؤسسات الاقراض الدولية، ويصفة خاصة البنك الدولي.

تعتبر هذه المبادرة متقدمة على مبادرة بيكر من حيث اهتمامها بجذور الازمة، وتتفق معها في الدور الهام الذي تعطية للقطاع الخاص على حساب الحد من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، كما تتفق في الهدف البعيد، وهو تنشيط الاقتصاد العالمي ككل، واقتصاد الولايات المتحدة على وجه الخصوص ,George) (194 : 1988. ومنذ بداية 1987، يلاحظ ازدياد أعداد المسؤولين الأمريكيين الذين أصبحوا يعترفون بأهمية وفائدة التنازل عن بعض الديون كأداة مناسبة لمعالجة الازمة، لاسيها أن قيمة هذه الديون في السوق لم تعد تساوى قيمتها الدفترية. ويجدر أن نشير هنا الى المبادرة التي تقدمت بها اليابان في قمة الدول الصناعية في تورنتو عام 1988، وهي تدعو الى تحويل جزء من الديون القائمة الى سندات، واعادة جدولة الباقى بشروط ميسرة، على أن يتم ذلك بالتفاوض بين الدولة المدينة والبنوك الدائنة، وبشرط أن تلتزم الدول المدينة بما جاء في استراتيجية صندوق النقد الدولي (U.S. Embassy, 1988 : 18) .

ثالثًا - مقترحات الدول النامية ؛ تتفق معظم المبادرات التي صدرت عن الدول المدينة ، أو تضمنت وجهة نظرها، على أهمية الربط بين مقدار خدمة الدين وبعض مؤشرات الاقتدار الاقتصادية للدول النامية، مثل قيمة الصادرات أو معدل نموها، الناتج القومي أو معدل نموه. اضافة الى ذلك، تؤكد معظم هذه الاقتراحات على ضرورة الغاء جزء من الديون القائمة، تقدر بحجم الزيادة في أسعار الفائدة خلال فترة معينة، أو التغير في معدلات التبادل الدولي للدول المدينة أو غير ذلك. ومن أبرز هذه المبادرات والاقتراحات، اقتراحات آلن جارسيا رئيس بيرو الذي يرى ضرورة وضع سقف على مقدار خدمة الدين الذي تلتزم به الدول المدينة لا يتجاوز 10 في المائة من عائدات الصادرات. كما يقترح أيضا كل من ابراهيم بابانجيدا رئيس نيجيريا وهوزيه سارني رئيس البرازيل ضرورة ربط خدمة الدين بأداء الصادرات، بالإضافة الى اعفاء الدول المدينة من جزء من ديونها أو خدمتها. كما أن هناك من يرى امتناع الدول المدينة عن التسديد، وهو ماينادي به فيدل كاسترو رئيس كوبا (Epstein, 1988 : 62).

وفي اجتماع الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1988، تقدم أمير الكويت بصفته رئيسا للدورة الحالية لمنظمة المؤتمر الاسلامي بمقترحات تتضمن الغاء الفوائد على الديون المستحقة مع اسقاط جزء من أصول الديون المستحقة على الدول الاشد فقرا(8). لكن بالرغم من تعدد المبادرات، فلم تصل أي منها الى حيز التطبيق التام ، بما في ذلك مبادرة بيكر . ولم تجد الدول المدينة مفرا من الخضوع لسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكل من نادي باريس ونادي لندن (® والتي تشترط على الدول الراغبة في المساعدة الالتزام باعادة هيكلة اقتصادها وفق ما جاء في استراتيجية الصندوق .

رابعا - توجهات أسواق رأس المال : أدى تعثر المجتمع الدولي في ايجاد غرج لازمة الديون الم طهور سوق فرعية جديدة تتعامل في هذه الديون . وقد أخذ التعامل في هذه الأسواق عدة صور تبعا لأهداف أطراف التعامل . ويتم في العادة شراء أو مبادلة الديون مقابل تخفيض في المتيمة الاسمية ، يصل في بعض الأحيان الى 90 في المائة ، كيا حدث بالنسبة لديون بوليفيا ونيكاراجوا فقد تلجأ بعض البنوك الى بيع قروضها (أو مقايضتها) الى دول أو مؤسسات أخرى وذلك للحد من انكشاف مراكزها أمام بعض الدول المدينة . فعثلا لو كان أحد البنوك معرضا لقدر كبير من الانكشاف في المكسيك فانه يبادل هذا الانكشاف جمخاطرة اخرى عائلة في دولة أخرى . أي أن البنوك تلجأ الى هذه الوسيلة لموازنة حوافظها الماده المادة الانتقاف اللهادة الانتقاف المدونة الموسيلة لموازنة حوافظها المادة الانتقاف المادة الانتقاف المدونة الموسيلة لموازنة حوافظها المادة الانتقاف المادة الانتقاف المادة الدولة الموسيلة لموازنة حوافظها المادة الانتقاف المادة الانتقاف المادة الموسيلة لموازنة حوافظها المادة ال

وهناك صورة أخرى من هذا التعامل تؤدي في النهاية الى استبدال الدين الخارجي بآخر داخلي، وذلك عندما تقوم بنوك الدولة ببادلة ديون الدول الاخرى بدين دولتها هي. وقد مارست هذا النوع من التعامل معظم فروع بنوك أمريكا اللاتينية. وهناك صورة أخرى من التعامل أكثر شيوعا في الوقت الحاضر تسمى «رسملة الديون»، ويؤدي هذا النوع من التعامل الى سداد الديون من خلال تحويل الديون الى رأس مال يوجه للاستثمار الداخلي. وقد مارست البرازيل الرسملة منذ نهاية 1982، ثم تلتها شيلي في 1985، الداخلي. وقد مارست البرازيل الرسملة منذ نهاية وفيات» حين اشترت أحد ديون البرازيل بسعر مخفض وسلمته الى البنك المركزي، والبنك بدوره، قام باعطاء «فيات» ما يقابل القبمة الاسمية للدين بالعملة المحلية في توسيع مصانعها في البرازيل. ويؤدى هذا النوع من التعامل الى سداد الديون، وفي نفس توسيع مصانعها في البرازيل. ويؤدى هذا النوع من التعامل الى سداد الديون، وفي نفس الوقت يزيد من الاستثمارات الجديدة، الا أن عيوبه هي في زيادة نفوذ الشركات الاجنية في الاقتصاد المحلي.

ومن الملاحظ أن هذه السوق لا تزال صغيرة نسبيا، حيث لم يتجاوز حجم تعاملها في عام 1986 سنة بلايين دولار (واينرت، 1987: 80). ولا يتوقع أن يكون لها دور كبير في تخفيف أزمة الديون. وذلك لعدم وجود استثمارات كافية في الدول المدينة وللصعوبات والعوائق الهيكلية التي تعترض سبيلها. وهناك أيضا صورة أخرى من رسملة المديون، تحظى بترحيب الدول الدائنة وبقبول من بعض الدول المدينة بما فيها الاسلامية، مثل

تركيا، وهي مقايضة الديون الخارجية بحقوق ملكية الأصول والمؤسسات العامة في اللول المدينة، أى السماح للمؤسسات الأجنبية والدول الدائنة بامتلاك بعض الأصول العامة في الدول المدينة مقابل بعض أو كل ديونها (15 - 12 : Nair & Frazier, 1987).

وهنا نصل الى أنه بالرغم من تعدد الميادرات والمقترحات وظهور أسواق جديدة
تتعامل بالديون، فان الازمة لا تزال قائمة. اذلم تتمكن دولة واحدة تقريبا من التي أعادت
جدولة ديونها، من تخفيض نسب ديونها، ولا تزال هذه الدول تفتقد الجدارة الاتتمانية.
وقد حدث تحسن طفيف في حجم صادرات الدول النامية بلغ حوالي 1.5 في المائة بالنسبة
للدول الاكثر مديونية، لكن مقابل تدهور في معدلات تبادها. أما أسعار الفائدة فأخذت في
الارتفاع ابتداء من عام 1987، عما يهدد امكانية انفراج الازمة، وقد وصل ارتفاعها خلال
النصف الأول من عام 1988 الى حوالي نقطين، عما يزيد أعباء خدمة ديون الدول النامية 8
بلايين دولار في السنة على الأقل (30 - 28: 1988, Embassy)، في الوقت الذي
أصبحت فيه البنوك التجارية غير مستعدة (أو قادرة) لزيادة اقراضها. ويستنتج من ذلك أن
الدول المدينة ستستمر في تقديم التضحيات، عمثلة في تسرب مواردها الى الخارج، وتدني
مستويات معيشتها، وهي بذلك تتحمل تكاليف وتبعات أزمة ساهمت في ظهورها البنوك
التجارية الدولية والدول الصناعية. الا أن تأخر ايجاد حل سريع لهذه الازمة سيلحق
الضرر بجميع الاطراف، المدينة والدائنة على حد سواء.

مفترحات للخروج من الازمة: بالرغم من انقضاء حوالي سبع سنوات منذ تفجر أزمة الدين الخارجية في أغسطس 1982، وما استبع ذالك من خاوف وما قدم من مبادرات، الا أنه لا تبدو في الافق مؤشرات انفراج قريب للأزمة. من ناحية ثانية، فان تأخر الخروج من الازمة يهدد مستقبل التنمية في اللمول النامية، ويزيد من حالة علم الاستقرار اللمولي، السياسي والاقتصادي، وفي ضوء ذلك يقترح الباحث تبني (أو التأكيد على) التدابير التالين.

أولا - على مستوى المدول المدينة: يبدو للباحث أنه قد حان الوقت للدول المدينة ، منفردة وبحتمعة ، لتتجاوز مرحلة الشجب والتنديد بسياسات الدول الصناعية ومؤسسات التمويل الدولية الخاصة والعامة ، إلى مرحلة يغلب عليها طابع النقد الذاتي المجرد لسياساتها الاقتصادية المحلية والدولية . وذلك بغية الوصول إلى سياسات أكثر فعالية في مواجهة أثار الديون وأكثر تصميا على ضرورة انفكاك هذه الأزمة أو المصيدة . فانه برغم من أهمية الاسباب الخارجية التي تم استعراضها في بداية هذه الورقة في ايجاد وتفاقم مشكلة الديون الا أنه لا يمكن اعفاء متخذي القرار وصانعي السياسة في الدول المدينة من تحمل جزء كبير من المسؤولية : مسؤولية قرار الاقتراض ، مسؤولية الموافقة على شروط الاقتراض ،

مسؤولية تردى ادارة القطاعات الاقتصادية المحلية، وأخيرا مسؤولية الفشل في معالجة الأزمة وآثارها. لذلك فلا مناص من اعادة النظر في السياسات الاقتصادية المحلية للدول المدينة والعمل على صياغتها وفق معاير دقيقة وذات صبغة وطنية، لتخفف آثار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ولتساعد على ايجاد المنافذ والقنوات المناسبة للخروج منها. اضافة إلى ذلك يقترح الباحث على الدول المدينة الأخذ بالتالى:

1) تبني سياسات ترشيد الانفاق وتحسين كفاءة الاجهزة الادارية. وفي هذا الاطار تجد بعض الدول المدينة نفسها مضطرة إلى التنازل عن ادارة أو حتى ملكية بعض الشركات العامة إلى القطاع الحاص فيها. وقد يكون هذا التوجه مقبولا اذا كان التحول سيؤدي إلى رفع الكفاية الانتاجية لهذه الشركات أو سيكون عامل جذب لاستقطاب رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة أو اذا كان سيؤدي إلى ايجاد رافد جديد للميزانية أو التخلص من عبء عليها. ولاشك أن هذه السياسات تمثل خطوة في الطريق الصحيح للخروج من أزمة الدون.

- 2) تبني برامج أكثر فاعلية لتنمية وتنويع الصادرات بصفة عامة، وزيادة التبادل التجاري مع الدول النامية الأخرى. ويتطلب تحقيق ذلك، اعادة النظر في عدد من السياسات المحلية والخارجية، بما في ذلك سياسة التصنيع والزراعة والتعليم وسياسات البحث والتطوير، وأخيرا سياسات تنمية وتنويع الصادرات. ويكون الهدف من مراجعة هذه السياسات، هو دعم الامكانيات الانتاجية لهذه الدول وزيادة قدرتها التنافسية في مواجهة السلم الأجنبية، وتقليص تبعيتها للدول الصناعية.
- (3) تخفيض الاقتراض من المصادر الدولية الخاصة، إلى أبعد حد بمكن، والتوقف عن الاقتراض بأسعار فائدة معومة. لأن لجوء الدول النامية إلى المصادر الخاصة واعتماد أسعار الفائدة المعومة كانت ضمن أسباب تفاقم أزمة الديون. ويستدعي هذا النهج، زيادة دور حكومات الدول الصناعية والمؤسسات الدولية الرسمية، كصندوق النقد الدولي، والبنك المدولي، في منح التسهيلات الائتمانية وتمويل التجارة الخارجية والمساعدات الاقتصادية المدولية بصفة عامة.
- 4) تشجيع فرص الاستثمار المحلي وتحقيق نوع من الاستقرار المالي والنقدي، بما يحد من هروب رؤوس الأموال ويساعد على جذب المهاجر منها.
- 5) تكتيف الجهود لزيادة عدد وفاعلية التكتلات الأقليمية بين هذه الدول، مثل تكتل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والسوق العربية المشتركة، ومنظمة الوحدة الافريقية وغيرها.

- 6) الاستفادة قدر الامكان من أدوات سوق رأس المال الثانوية الجديدة، مثل استبدال الديون الخارجية بديون محلية، ورسملة الديون التي تؤدي إلى زيادة الاستثمارات الجديدة في الاقتصاد المحلى.
- 7) زيادة تمثيل الدول النامية في الوكالات والمؤتمرات والمؤسسات الدولية ذات
 العلاقة. ويقتضي ذلك مراجعة قواعد التمثيل والتصويت في هذه المؤسسات كالبنك
 الدولي، وصندوق النقد.
- وبالنسبة للدول الاسلامية، فاضافة إلى ماسبق، ينبغي أن تعمل كمجموعة من خلال منظمة المؤتمر الاسلامي وما انبثق عنها من مؤسسات (كالبنك الاسلامي للتنمية) ووكالات ولجان دائمة على النحو التالي:
- توحيد جهودها في التفاوض بشأن ديونها، ودعم ايجاد جبهة واحدة تمثل جميع الدول المدينة، مع تركيز المطالبة بالغاء الفوائد على جميع أو معظم الديون، والتنازل عن ديون الدول الاشد فقرا.
- تنشيط برامج واتفاقيات التعاون بين هذه الدول، لاسيها تلك المتعلقة بالتبادل التجاري وتمويل التجارة البينية وتمويل التنمية وتسهيل حركة رأس المال والتعاون التقني⁽¹⁾.
- 3) تنشيط أمساليب التمويل والاستثمار المستمادة من الشريعة الاسلامية ، كأسلوب
 المشاركة في الربح والخسارة ، وتمويل التجارة بالموابحة ، اضافة إلى تشجيع الاستثمارات
 المباشرة وتطوير أسواق مالية على مستوى الدول الاسلامية .
- واضافة إلى السياسات والجهود السابقة ، يرى الباحث أيضا أن على الدول المدينة أن تكتف جهودها الاعلامية والسياسية ، لاسيما في المناسبات الدولية ، لابراز المخاطر التي ستترتب على استمرار أزمة الديون ، وتلح على مشاركة الدول الدائنة في ايجماد مخرج لهمذه الازمة . ويمكن أن تركز في حلتها على التالي :
- 1) إن ظهور الازمة كان المحصلة النهائية لسياسات كل من المدول المديشة ، الدائشة والمؤسسات التجارية والرسمية الدولية . وعا أن هذه الاطراف قد ساهمت بطريقة أو بمأخرى في ايجاد وتفاقم الازمة ، فيجب عليها جميما أن تسهم في علاجها وتحمل بعض أعبائها .
- 2) سيؤدي افسلاس الدول النمامية وتمدهور مصدلات نموهما إلى انحفماض طلبهها عملى منتجات الدول الصناعية من السلع والخدمات، وعلى خدمات البنوك التجارية، بما له أمسوأ الاثر على اقتصاديات الدول الصناعية والاقتصاد العالمي بصفة عامة.
- 3) يتوقع أن يؤدي استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية وزيادة شريحة الفقراء إلى نوع من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يعرض كثيراً من الحكومات

ذات التوجه الديمقراطي للخطر، ويزيد من حالة عدم الاستقرار العالمي .

 4) إن اقدام بعض البنوك التجارية ابتداء من نهاية 1982 على مقايضة ديونها مقابل حسم وصل في بعض الحالات إلى 90 في المائة ، يؤكد قدرة البنوك على التنازل عن بعض ديونها وفوائدها دون تعرضها للخطر.

ثانيا - على المستوى الدولي: إن تبني الدول النامية للسياسات السابقة ووضعها موضع التنفيذ، يهيئها للمرحلة الثانية في طريق الخزوج من معضلة الديون الخارجية، وهي مرحلة الحوار والتفاوض الجماعي بين الدول المدينة والدائنة. ويقترح أن تتم الدعوة لهذه المرحلة فور بداية تنفيذ المرحلة الأولى، كها يقترح أن يتم التفاوض في الاطار التالي:

1) أن يتم التفاوض بشأن كيفية الخروج من الازمة تحت مظلة الأمم المتحدة أو احدى وكالاتها، كمؤتمر الأمكان من نفوذ الدول وكالاتها، كمؤتمر الأمكان من نفوذ الدول والمؤسسات الدائمة الذي تمارسه عبر ناديي باريس ولندن، ومن خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- 2) أن توحد جهود الدول النامية ، وبشكل غير رسمي ، في جبهة واحدة أشبة ماتكون بناد للدول المدينة . ويمكن أن يتم ذلك من خلال تبني التكتلات الدولية في الدول النامية لهذه المسألة ، مثل منظمة دول عدم الانحياز ، ومنظمة الموحدة الافريقية ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، وتكتلات دول أمريكا اللاتينية ، وغيرها . ويبدو أن مثل هذا التوجه سيزيد الضغوط على الدول المدائة ، وفي نفس الوقت يرفع الحرج من الدول المدينة منفردة ، ويقلل من تعرضها الى الضغوط السياسية والاقتصادية الدولية .
- 3) المطالبة بالغاء الفوائد على جميع القروض التي كانت قائمة حتى منتصف 1982، موعد انفجار الازمة. وتشمل هذه الفترة القروض التي تمت في ظل أوضاع اقتصادية غير عادية، وقبل تنبه أطراف القضية الى مخاطر سلوك هذا السبيل في منح الالتمان وتمويل برامج التنمية والتجارة.
- آ4) اعادة جدولة جميع قروض مؤسسات الاقراض الخاصة، وفوائد فترة ما بعد منتصف 1982، لتسدد خلال عشر سنوات. ويبدو أنها فترة كافية للدول المدينة لكي تعيد صياغة سياساتها الاقتصادية المحلية، ولتؤمن الصرف الأجنبي لتسديد هذه القروض وخدمتها.
- 5) تعاد جدولة قروض الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية الرسمية، وفق صيغة
 دولية يتفق عليها من خلال التفاوض، مع ضرورة تحويل ديون الدولة الفقيرة وبعض ديون
 الدول الاكثر مديونية الى هبات ومساعدات.

6) زيادة دور مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد والبنك الدولي) في التخفيف من أعباء الازمة، وذلك من خلال زيادة مواردها، وزيادة التسهيلات الانتمانية والتنموية للدول النامية على وجه المحموم والمدينة على وجه الخصوص، وبشروط أكثر مرونة. كها ينبغي ايجاد صيغة مناسبة لتنمية حياد ونزاهة هذه المؤسسات في معالجة المسائل ذات الأبعاد الدولية المختلفة، بمعنى آخر المطالبة بتقليص نفوذ الدول الكبرى داخل هذه المؤسسات.

الهوامش

- 1) يلاحظ أن تقديرات البنك الدولي لديون الدول النامية خلال الفترة 1972 ـ 1972 كانت تفتصر على الديون طويلة الأجل العامة (أى التي يكون المقترض هو الحكومة أو احدى مؤسساتها) والمضمونة (أى من قبل حكومة المؤسسة المقترضة)، بينها تشمل احصائيات السنوات 1980-1980 القروض قصيرة الأجل. أنظر: (1988-1942).
- 2) تضم بجموعة الدول الاسلامية، جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي والبنك الاسلامي للتنمية وعددها 46 دولة. والانتشما الاحصائيات دول الخليج النفطية وليبيا. كيا الانتشما العراق، ايران، أفغانستان، وفولتا العليا وذلك لعدم توفر بيانات كافية. بالنسبة للدول الاسلامية الإعضاء في البنك الاسلامي للتنمية، أنظر: البنك الاسلامي للتنمية، 1407هـ. التقرير السنوي الثاني عشر، جدة. وبالنسبة للديون أنظر جداول الديون الصادرة عن البنك الدولي.
- تقتصر الفوائد هنا على فوائد القروض طويلة الأجل، بينها يصعب تقديرها على القروض قصيرة الأجل.
- أدى تدهور سعر الدولار الى زيادة قيمة القروض القائمة مقومة بالدولار. ويعتمد مقدار الزيادة
 على نسبة مساهمة الديون الدولارية في اجمالي ديون الدولة. فكلها زادت هذه النسبة قل أثر تدهور
 سعر الدولار على حجم الديون القائمة. كها أن تدهور قيمة الدولار من ناحية أخرى له تأثير سلمي
 على تجارة الدول النامية مع الولايات المتحدة.
- انتهج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سياسات متشددة نجاء الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها أو خدمة ديونها، اذ اشترط الالتزام بتنفيذ استراتيجيته الاصلاحية، سيأتي الحديث عنها. وقد ادت هذه السياسة الى حدوث انكماش في اقتصاديات الدول المدينة، والى نوع من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، لذلك فلا شك بأن سياسات مؤسسات التمويل الدولية قد ساهمت، الى حد ما، في ظهور وتفاقم أزمة الديون.
- 6) يلاحظ أن العجز في الحساب الجاري. لكل المول النامية قد انخفض الى 45 بليون دولار عام 1983، ثم الى 18.5 بليون دولار عام 1984 نتيجة انتماش الاقتصاد الأمريكي، (أنظر: البنك الدولى، 1988: 1987.
 - 7) سنتم مناقشة هذه المقترحات ضمن البند رابعا: توجهات السوق.

- 8) أنظر: صحيفة «القبس». عدد 1988/10/1 الكويث.
- 9) عبل نادي باريس تجمع الحكومات الدائنة , وفيه تتم اعادة جدولة القروض الحكومية وقد تأسس
 عام 1956 ، بينها يمثل نادي لندن تجمع البنوك التجارية الدائنة , وفيه تتم اعادة جدولة قروضها .
- استند هذا الجزء في معظم ما جاء فيه على معلومات مستقاة من مقالة: (يشارد واينرت، مقابضة ديون العالم الثالث، قضايا واتجاهات، رقم 177، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.
 1987.
- 11) ينبغي التنويه الى أن بعض هذه المقترحات سبق أن قدمت من قبل بعض الكتاب والمؤسسات.
 بطريقة أو بأخرى، وايرادها هنا يتنق مع توجه الباحث.
- لمرفة المزيد عن هذه البرامج والاتفاقيات، (أنظر: البنك الاسلامي للتنمية، التقرير السنوى الثاني عشر، جدة، 1407هـ).

المصادر العربية

البنك الدولي

1983 - تقرير عن التنمية في العالم. واشنطن: البنك الدولي للانشاء والتعمير.

البنك الدولى

1988 - تقرير عن التنمية في العالم. واشنطن: البنك الدولي للانشاء والتعمير.

زکی، ر.

1987 أزمة القروض الدولية: الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية. بيروت: دار المستقبل العربي.

صندوق النقد الدولى

1988 التمويل والتنمية، مجلة يصدرها بالتعاون كل من ضندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتممر (يونيو) واشنطن.

واينوت ، ر.

1987 مقايضة ديون العالم الثالث، قضايا واتجاهات (نشرة تعنى بالتطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية)، العدد 177، المركز الوطني للمعاومات المالية والاقتصادية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ـ الرياض.

المصادر الاجنبية

Carvounis, C.

1986 The Foreign Debt / National Development Conflict: External Adjustment and Internal Disorder in the Developing Nations. New York: Quorum Books

de Vries, M.G.

1987 Balance of Payments Adjustment: 1945 to 1986, The IMF Experience. Washington, DC: International Monetary Fund.

Epstein, J.

1988 "The Political Economy of the Debt Crisis." Economic Impact 64: 59 - 63.

Feldstein, M. (Ed).

1988 International Economic Cooperation. Chicago: University of Chicago Press.

Fischer, S.

1987 "Sharing the Burden of the Debt Crisis." Economic Impact 60: 28 - 31

George, S.

1988 A Fate Worse Than Debt. Harmondsworth, U.K.; Penguin,

International Monetary Fund (IMF)

1983 International Financial Statistics: Supplement on Trade Statistics. Washington, DC: International Monetary Fund.

1987 Annual Report. Washington, DC: International Monetary Fund.

Korner, P., Maass, G., Siebold, T. & Tetzlaff, R.

1986 The IMF and the Debt Crisis: A Guide to the Third World's Dilemma. London: Zed Books.

Nair, G. & Frazier, M.

1987 "Debt-Equity Conversion and Privatization." Economic Impact 60: 12-17.

Nunnenkamp, P.

1986 The International Debt Crisis of the Third World: Causes and Consequences for the World Economy. Brighton, U.K.: Harrester Press.

Overseas Development Institute

1987 Managing Third World Debt: Report of the Second Working Party. London: Regents College. United Nations Conference of Trade and Development (UNCTAD)

1988 Handbook of International Trade and Development Statistics, 1987 Supplement, New York: United Nations.

United States Embassy

1988 Omnibus: Economic and International Highlights Fortnightly Review (US Embassy, Riyadh) 4 (18).

World Bank

217

1982-88 World Debt Tables: External Debt of Developing Countries, Vol. 2. Country Tables. Washington, DC: World Bank.

1983 World Debt Tables 1982-1983 ed. (First Supplement). Washington DC: World Bank.

1983 World Development Report 1983. Washington, DC: World Bank.

1984 World Debt Tables 1983-1984 ed. (First Supplement). Washington, DC: World Bank.

1988 World Debt Tables: External Debt of Developing Countries, Vol. 1 Analysis and Summary Tables (1987 - 1988 ed.) Washington, DC: World Bank

1988 World Development Report 1988, Washington, DC: World Bank,



تصدد عن كلية الآدان _ جامعة الكوبيت ونمنه مينه النحراز

د. عكالمحشر مدعج المدعج

 ولهنيسة عندلمية عكست كمة ننفست من متجنعت من الرسيان وتعشين ببنشش المؤضؤعاست التى متععنى لمفاجك الامت احتسشنام الإفسستيام العيش لمسيتية لحكلية الآداسي

- تقتبت الابحثاث بالمغتين المقدبية والانجسلينية مشترط أن لايعت ل جندم البَحَث عن (• ع) مَنفحكة مَطلبوعكة من شلاث نسخ .
- لايقنص والنشتوف الحوليات على اعضاء هكيئة المتدريس بكلة الآداث فمتعل سل لنبيرهم من المعساهد والجدامكات الامنرك
- سرونق بكل بحث صلحت السه باللغسة العكربية وتغم الإنجلزة لابتحسّاول ٢٠٠ ڪامستة.
 - بيمنيج المؤلف.... (۳۰) نسخت مجتاسها .

الإشتراكات:

داخيل الكوكيت

حنانج المسكنيت ۱۹ دولاراً امدیکا ۱۱۰ دولاراً امدیکیا لكُفتراد: ٣٠٩٠٠ درك ر فلاساتذة والطفائب ٢٠٩٠٠ درث 11 دولارً الريكا. المىۋسىسات : 11 د.ك

شعن الربكالة : الأفتراد : ١٠٠٠ قلى

للأستامتذة والعللاب : ٢٠٠ هناس شمن الجيلد السنوى : فلامنزاد: ٥٠٠٠ و. لك اللاسسات دة والطلاب : . ع ٢ و. ك

مصوصه للتراسكلات الى:

وُسِّس هَيَدُة تحسُن برحوليّات ڪليّة الآداب ص.ب ١٧٢٧٠ ـ الخالدية

الكوبيت _ 72454

نظرية المحاسبة الاسلامية

اسامة شلتوت كلية الدراسات التجارية ـ الكويت

مقدمسة

غير الفكر المحاسبي في الآونة الاخيرة بالتطور السريع اتساعا ـ من حيث زيادة فروعه وتنوع الانشطة التي يساهم بعطائه فيها ـ وارتفاعا ـ من حيث الاضافة التي بنيانه في مستوياته المتتلفة للمحاولات التنظيرية لهذا المتحاولات التنظيرية لهذا الفكر وتطبيقاته . وهذه المساهمات المباينة ، وان كانت قد أثرت النظرية المحاسبية ، الا أنها تؤكد بأن المحاسبة ـ مثلها في ذلك مثل باقي العلوم الاجتماعية ـ ليس بها حقيقة مطلقة ، عما يشير الى أن الاجتهادات المحاسبية التنظيرية الحالية تمثل قدرا من النفع يتناسب مع درتها على الإضافة .

ومن واقعنا الاسلامي وتشبع خلايا أنفسنا بدوره وقواعده الشرعية الشاملة، التي فيها النفع العظيم في حياتنا وآخرتنا، فقد كانت هناك المحاولات المثابة التي ترمي الى التأصيل الاسلامي للعلوم الوضعية، وقد كان للعلم المحاسبي نصيب منها، ورغم الجهد الكبير الذي بذل فيها فقد انتحى أغلبها احدى ناحيتين : الأولى تمثلت في التأريخ للمحاسبة الاسلامية أثناء عصور ازدهار الدولة الأسلامية، والثانية انتحت ناحية محاولة اثبات مشروعية الكيانات والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية القائمة حاليا خشية أن يكون في رفضها حرمان المسلمين من نتاج التقدم العلمي الذي تحقق على مدى أجيال طويلة ساعة.

هدف البحث

بعد التقديم السابق فان الأمر يقتضي ليس فقط إزالة التباين التنظيري الوضعي، ولكن كذلك محاولة استحداث منهج شرعي بعيدا عن التاريخ الماضي للمحاسبة الاسلامية أو تقنين المشروعية الاسلامية للقائم منها فهذا التاريخ وان كان يجب علم اهماله بل والاستفادة منه، إلا أننا نخطىء عندما نتجمد عنده، فهو للاستفادة من اجتهادات من

220

سبقونا وليس للعبادة والاتباع، وهو منطلق للابداع وليس نهاية له، وباب الاجتهاد فتحه المولى سبحانه وتعالى لنا على مصراعيه حتى يرث الأرض ومن عليها، أما تقنين المشروعية الاسلامية من الاسلامية الحيانات والنشاطات المحاسبية الحالية نحافة حرمان الأمة الاسلامية من التراكمات والاضافات التي تحققت للعلم المحاسبي، فهذه الاجتهادات تمثل من وجهة نظري محاولات تطويعية تسد السبيل الى التقدم العلمي بصفة عامة وتحتوي على كم من النزعات التحكمية يرفضها الفكر المحاسبي بصفة خاصة وتمثل مدخلا غير سوي للتأصيل الشرعى.

شتاء 1989

لذا يأي هذا البحث لمحاولة تطوير الكيان التنظيري للعلم المحاسي من خلال الستفادة من اجتهادات علياء الاسلام على هذا الدرب، وبما تحقق من تقدم وانجازات لهذا العلم بعد ذلك بواسطة العلياء الاخرين. وذلك بالاستعانة بالطاقات الكامنة في مادي، ديننا الاسلامي الحنيف. وأهمية ذلك لا تمثل اجتهادا الى الأفضل، ولكنها تمثل تصديا ضروريا يواجه باحثي اليوم في ظل الفروض والمباديء المحاسبية الراسية التي ترسخها المجامع والهيئات العلمية الأجنبية، ليتمكن المسلمون ليس فقط من تطهير معاملاتهم، ولكن لما هو أجل وأخطر من ذلك وهو تحقيق أركان دينهم واقامة عباداتهم، فهاهي الزكاة أحد أركان الاسلام الخمسة، والعبادة الثانية بعد الصلاة يقصر أي جهد عاسبي عن تحديد وعاء عروض تجارتها في ظل التطبيق المحاسبي الحالي الذي يتبنى التكلفة التاريخية والمخصصات والحيطة والحذر وغيرها من السياسات والمفاهيم، التي لا يسهل تطويع نتاجها المعلومي الا باعادة تنفيذ القياس وفقا لتنظير اسلامي نفتقر البه حاليا، وهو مايهذف اليه هذا البحث لتتخل عن تطويع شاق ونبذاً بدءًا صحيحا يلائم معاملتنا وعاداتنا، خاصة وقد اتجهت أغلب البلدان الاسلامية الى تطبيق الشريعة الاسلامية.

ولعله من المناسب تحقيق غاية البحث عن طريق ارساء معالم رئيسية للبنيان الفكري للمحاسبة يميز ويفصل بين العلم المحاسبي وما سواه من العلوم، ويحقق درجة من التوازن العلمي في اطار هذا الهيكل التنظيري، مع إضفاء الشرعية العلمي هذا العلم في اطار هذا الهيكل التنظيري، مع إضفاء الشرعية على هذا البنيان التي تقتضي ضرورة عن المحرسة من الكيان، والمعاملات المحاسبية، وزرع الطيبات لينتشر عطرها الزكي في ثنايا مختلف مستويات البحث. وتجدر الاشارة الى انه تكمن ضمن طيات هذا البحث في إثارة فكر علماء وعنهي المحاسبة للاضافة في صورها المختلفة سواء امتدادا أو تعميقا أو تعارضا أو استكمالا أو تطويرا، فان هذه الشريحة من المبحوث المترامية الأبعاد لابد أن تترك العديد عا يجب اتمامه.

منهج البحث

هناك العديد من مستويات ومناهج التنظير المحاسبي (2) مثل النظريات الوصفية Theories Relating to the Accounting Structure وعادة ما تكون مرتبطة بنظام التكلفة التاريخي وبعض أرباجا بجاول شرح الممارسات المحاسبية التقليدية (1955: 1966) أو ما يفعله المحاسبون أثناء عملية المحاسبة مثل Sterling ، وهناك النظريات التفسيرية التي تنشد تحقيق علاقة بين المقاييس المحاسبي والأحداث والأفكار الاقتصادية ، اي التعبير المحاسبي عن الواقع الاقتصادي ، وبالاضافة لذلك فهناك اتجاه اكثر حداثة يتمثل في النظريات السلوكية التي تحلول قياس وتقويم التأثيرات الاقتصادية والنفسية والاجتماعية للتقارير المحاسبية على متخذي القرارات ، وبالأضافة لذلك هناك الكثير من المداخل منها المدخل الأخلاقي Ethical Approach وهو لا يعني ضمنيا أنه يتجاهل المداخل (Hendriksen, 1977: 1-177).

وسيقوم منهج هذا البحث على أكثر من أسلوب من الأساليب المنطقية السابقة حيث سيتضح أثر الأسلوب التفسيري (الاستنباطي) في مساحة شاسعة من البحث وخاصة من العرض للرؤية الشمولية التنظيرية لمعالم وأركان البحث المحددة بالمدخل الاسلامي (3) وان كان هذا لا ينفي أثر الأسلوب الوصفي (الاستقرائي) في البحث خاصة عند النظر في واقع التطبيق المحاسي، فالنظرية قد وُجدت لتكون مرشدا للتطبيق العملي، الى جانب أن ما يظهر من تطورات في التطبيق قد يؤدي الى بلورة بعض جوانب النظرية مستقبلا (72: (75-70) (Robertson & Davis, 1988).

حدود البحث : يمتد هيكل هذا البحث في بعدين مترابطين أولميا نظرية المحاسبة وتعبر عن جوهر البحث الذي يتمثل في الاركان المنطقية للبنيان التنظيري المحاسبي ، ولفظ المحاسبي دون مضافا الى لفظ النظرية ، يشير الى أن هذا البنيان لن يخص فرعاً من العلم المحاسبي دون سواه ولكنه سيتصف بالمرونة والشمول لكل فروع المحاسبة بحيث لا يلفظ هدفه أو اطاره أو فروضه أي فرع ولا تتعارض مبادئه مع مبادىء أي عضو من أعضاء العلم المحاسبي ، وان كان لا يستوجب على كل عضو أن ينهل بالضرورة من كل هذا البنيان بل يأخذ منه ما يتلاءم مع هدفه ويجاله ، أما البعد الثاني فيشير الى محاولة اقامة هذا البنيان التنظيرى على ارض طيبة وراسخة من الكيانات والنشاطات والمعاملات الاسلامية وان يرتفع على قواعد ومعاير ومبادىء لا تتعارض مع مدينا الحنيف.

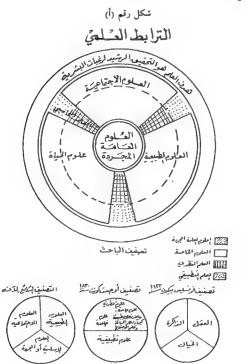
وامتداد هيكل البحث في هذين البعدين يستوجب أن يراعي مطلبين أولهما أن لا يحدد بالمعارف المحاسبية ولكن يتصف بالقدرة على ابداء الرأي لما هو ضرورى في مجالات المعارف الأخرى وخاصة الاقتصادية منها (ه)، ليشكل البحث صرحا متكاملا يبين شروط وأركان التطبيق الفعلي للبنيان التنظيري المقترح، ويكون شاهدا على حقيقة التداخل العلمي، وثاني المطلبين يستوجب أن لا يتم تناول هذين البعدين بصورة منفصلة بل يجب أن يتداخلا معا في جميع مكونات البحث، وهذا ما حاولته لايضاح دور ذلك النظام الاسلامي الفذ في تطور علم المحاسبة.

الاركان المنطقية للبنيان التنظيري للمحاسبة

قد يكون من المناسب أن نبدأ بما هو أعم فنعرض لمجال العلم وهدفه وتصنيفه، ثم عديد الأركان المنطقية للبنيان التنظيري للعلم، ثم يكون من المفيد بعد ذلك الاستعانة بهذه الأركان ونحن نشيد البنيان النظري للعلم المحاسبي. ولعل من المناسب في هذا الحصوص تحديد بجال العلم بالحياة والكون بمفهومه الواسع، بما فيه من حياة وجماد، أما من حيث غرضه ومبتخاه فيتمثل في التحقيق الرشيد لرغبات البشر، ووحدة هدف العلم هذه هي التي خلقت الترابط بين مختلف العلوم، وبالتالي تدفعنا لتصنيفها. وقد تصدى علماء المنطق لهذا التصنيف منذ زمن، امثال فرانسيس بيكون وأجست كونت، وحاليا يوجد تقسيم شائع دعنا نطلق عليه (التقسيم الثلاثي). حيث يصنف العلوم في ثلاثة بجاميع هي العلوم الطبيعية والعلوم الأساسية والعلوم الاجتماعية وهو أكثرها تداولا (شرف، 1964 تا 38 - 40). ويعرض الباحث تصنيفه للترابط العلمي ليكون قاعدة أولية في عاولة تنظيره المحاسبي، فيرى نقسيم العلوم الى مجموعتين وثيسيتين هما (شلتوت، 1976 تا 10 - 11):

العلوم العامة أو المجردة : وهي العلوم التي تنطبق قوانينها على شتى انواع البحث العلمي في كافة محاولاته، وتعتبر بمثابة الادوات الاساسية لغيرها من العلوم وهي نتاج الفطرة الرشيدة (مثل المنطق والرياضيات)، وفي رأيي فهي المركز في دائرة الترابط العلمي التي تشع بقوانينها ومعارفها لجميع العلوم الخاصة.

العلوم الخاصة: وهي العلوم التي تتميز كل منها بمجالها العلمي الخاص، وفي كل منها يقترن العلم أو الفكر النظري والتطبيقي ليكونا جناحي كل علم، وتشمل هذه العلوم ثلاثة أقسام كل له مجاله، وهي «العلوم الطبيعية ومجالها كل ما يشكل هذا الكون عدا مجالي المادة الحية والنشاط الانساني وعلوم الحياة ومجالها هو المادة الحية مثل علم وظائف الأعضاء (الفسيولوجيا) وعلم الحياة (البيولوجيا)» (موى، 1962 الا) والعلوم الاجتماعية ومجالها هو النشاط الانساني، وتقوم العلوم الاجتماعية على تطبيق مناهج البحث العلمي على الظواهر وأوجه النشاط التي تقم في مجال بحثها بقصد الوصول الى نظريات عامة تفسر هذه الظواهر او تؤدي الى قياس نتائج النشاط المترتبة عليها. والعلوم الاجتماعية مثل علم النفس والاقتصاد والادارة والمحاسبة من حيت ان كلاً منها هو علم نظري يبحث في المعارف النظرية، وعلم تطبيقي يبحث في تطبيق هذه المعارف، ويتداخلان معا ليشكلا العلم (شكل أ).



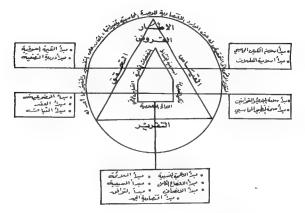
ومن دائرة الترابط العلمي المقترحة نجد ان العلم المحاسبي يعتبر أحد العلوم الحاصة، الذي يقترن وعتزج فيه الشق النظري مع الشق التطبيقي ليشكلا العلم، لذا فان القول بأن المحاسبة فن أو أن المحاسبة علم وفن فيه الايحاء التحكمي بالتفريق بين شقين منصهرين معا في كيان واحد، وتشير دائرة الترابط كذلك الى أن العلم المحاسبي بمختلف فروعه يتفق بحاله مع مجال العلوم الاجتماعية، من حيث أن مجاله أحد بحالات النشاط الانساني، ويقصد به قياس النتائج التي تؤثر بصورة أو بأخرى على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية لشريحة من المجتمع ونشاطها الانساني.

وإن كان العلم المحاسي بفروعه يقع ضمن العلوم الاجتماعية ، الا أنه يتميز كأي علم بأن له نظريته العلمية الخاصة . ويرى البعض دأن النظرية في مجال العلوم الاجتماعية ضرب من الحيال الملائم ، فرغم أنها تنشأ عن الواقع فإنها تنطوي على كيانات وأبنية لا تخضع للمشاهدة ، فهي نتاج خيال الباحث الذي يحاول اسقاطها على الواقع فالحقيقة العلمية ليس هي الواقع بل ما يقرره العلماء عن هذا الواقع . فالحقيقة ليست هي التي نعمل بها دون خوف (قنصوه، 1925) .

ونظرة الى الواقع في دول العالم الاسلامي توضح الحرج الذي يقع فيه المحاسبون الاسلاميون عنا تسجيلهم لبعض العمليات المالية المحرم كتابتها، أو عند محاولة التحديد العامل للوعاء الزكوي (شلتوت، 1988: 51) من بين غرجات نظرية المحاسبة الحالية التي تلاثم واقع الدول الغربية بصفة خاصة (والتي ما زالت تلتزم بالتلكفة التاريخية لبعض الأصول والتكلفة التاريخية أو السوق ايها أقل في البعض الأخر)، أو لم يحن الوقت بعد أن تظهر نظرية للمحاسبة الاسلامية، تعدل ما يتعارض مع الشرع الاسلامي من فروض تظهر نظرية للمحاسبة الاسلامية، تعدل ما يتعارض مع الشرع الاسلامي من فروض والتي ستكون عجال تطبيقها (شلتوت، 1979: 41) ونحاول تجربتها واختبارها على واقعنا دون خوف ولا وجل، فأحد الخصائص المميزة للنظرية هو قدرتها على تفسير وشرح المارسة المعالمية من جهة، والتنبؤ من جهة أخرى (Watts & Zimmerman, على قمته المارسة المحاسبي على قمته حيث يمثل أكثر المستويات التنظيرية عمومية، ثم يتلوه حدود الاطار العلمي للنظرية، ومجموعة الفروض الأساسية وما يتفرع عنها من مباديء علمية تشكل في مجموعها نظرية العلم، (انظر هيكل نظرية المحاسبة الأسلامية شكل ب)، ونعرض فيا يلي لكل مستوى من هذه المستويات:

شكل رقم (ب) لشكِل نظرية إلحاسبة الدسطنية

الهدف



أولا: ماهية العلم المحاسبي

ومن وجهة نظر الباحث يحسن بالتعريف أن يرمي لتحقيق شقين متداخلين أولها أن يمني لتحقيق شقين متداخلين أولها أن يمني العلم المعرف عها سواه من العلوم والمعارف، لذلك أقترح أن تشمل اساسيات التعريف هدف العلم وبجاله، والهدف والمجال معاهما جناحا تحديد ماهية العلم أو النشاط، وبتطبيق ذلك على المحاسبة نجد أنها: وعلم يهدف الى التقريز الرقمي أو التحقيقي عن الموارد الاقتصادية _ للوحدة المحاسبية _ وتغيراتها القادر على التفسير أو التنبؤ في الإغراض المعد لها». ويمكن مناقشة هذا التعريف من وجهين :

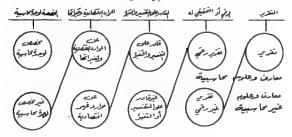
الوجه الأول : ارتباط هدف ومجال المحاسبة بهدف ومجال العلم بصفة عامة وهدف ومجال العلم بصفة عامة وهدف ومجال العلوم الاجتماعية بصفة خاصة فنجد ان التعريف يجدد هدف علم المحاسبة بـ والتقرير الرقمي او التحقيقي القادر على التفسير والتنبؤ في الاغراض المعد لها، وهذا الهدف يحتويه

هدف العلم ـ وهو التحقيق الرشيد للرغبات الانسانية ، وكذلك يتضامن مع هدف العلوم الاجتماعية الذي يرمي الى قياس نتائج النشاط الأنساني . ومن حيث مجال علم المحاسبة فيحدده التعريف المقترح بأنه الموارد الاقتصادية وتغيراتها الخاصة بالوحدة المحاسبية ، ويشكل هذا المجال جزءاً من مجال العلم الا وهو الكون بمفهومه الواسع ويجتل موقعا من عال العلوم الاجتماعية المتمثل في النشاط الانساني .

الوجه الثاني: قدرة التعريف على تميز الانشطة والمعارف المحاسبية عها سواها لهذا نعرض لمنطوق كل جزء من التعريف ونحدد مدى مساهمته في منح الصفة المحاسبية أو نفيها (انظر شكل جـ).

شكل رقم (جـ) ماهية الراسية

المحاسية علم يهديث إلى:



التقرير الرقمي: التقرير هو وسيلة وأداة الاتصال في المحاسبة ويقع عليه عبء توصيل المعلومات المحاسبية للقائمين بإتخاذ القرار المعد التقرير من أجله، ويضيف التعريف لفظ «رقمي» أو «تحقيقي» ليحدد في خطوة أولية أحد الابعاد التي تميز العلم المحاسبي عن سواه، فيجب ان تكون جميع تقارير فروع العلم المحاسبي إما تقارير قياس رقمية بذاتها أو تقارير تحقيقية (تدقيقية أو مراجعية) لهذه التقارير الرقمية (تتعلق بجدى مصداقية هذه الارقام). أما التقارير غير الرقمية مثل تقارير القياس الوصفي فتخرج عن هدف العلم المحاسبي وفالقياس الوصفي عمتر أكثر القياسات تشتتا في ما يوصي به من تصورات متباينة

للخصائص أو الظواهر التي يتم قياسها توصيفيا، ولذلك نجد أن المحاسبة التي تقوم على الموضوعية (مرعي، الموضوعية (مرعي، الموضوعية) (مرعي، 1979 : 39).

القدرة على التفسير والتنبؤ: ومع النمو في نظم المعلومات، أصبح هناك تركيز متزايد على الاهداف المستقبلية للتقرير المالي، وخلال العقد الماضي كان ثمة تحرك جوهري نحو تبيان أهمية البيانات المالية في عمليات التنبؤه (188: 1887, Burton). والعلم المحاسيي كنظام للمعلومات يتم فيه جمع البيانات وتسجيلها وتشغيلها للحصول على المعلومات المحاسبية المحققة القادرة ليس فقط على التفسير بل كذلك على التنبؤ في الاغراض المعدة لما، ويمفهوم المخالفة فان عدم قدرة التقرير على التفسير لاحداث الماضي أو الحاضر وعدم امكان الافادة منه في التنبؤ عن المستقبل يصبح تقريرا غير نافع وليس قادرا على تمكين متخذي القرارات من ترشيد قراراتهم، لذا يخرج عن دائرة وهدف العلم المحاسبي ولا يتصف بالصفة المحاسبية.

جمال علم المحاصبة الموارد الاقتصادية للوحدة المحاسبية واستخداماتها: ان التقرير الوقعي القادر على التفسير أو التنبؤ لو لم يكن مجاله الموارد الاقتصادية واستخداماتها فقد يكون تقريرا احصائيا أو سلوكيا أو اداريا ولكن بالتأكيد لن يكون تقريرا محاسبيا، ولتكون المعلومات محاسبية لابد أن يكون مجال التقرير الرقمي القادر على التفسير أو التنبؤ، هو الموارد الاقتصادية واستخداماتها الحاصة بوحدة محاسبية محددة. «لتكون ذات فائدة في اتخاذ قرارات تخصيص واعادة تخصيص الموارد المخصصة لهذه الوحدة بمعرفتها» (مرعي، بضمان كفاءة استخدام واستخلال الموارد المخصصة لهذه الوحدة بمعرفتها» (مرعي، و36:1979).

ثانيا : اطار نظرية المحاسبة الاسلامية Tramework of Islamic Accounting Theory

يأتي اطار النظرية كمستوى تال في الاتجاه التصاعدي لبنيانها، فإطار الشيء ما أحاط به (المصباح المنير، 1925) فهو حدود العلم التي تحده والتي تمثل أهدافه الجزئية، واطار النظرية العامة للمحاسبة مجدد حدودها وما تحتويه من فروع العلم المحاسبي، وبيين موقعها بين العلوم الاجتماعية الاخرى، واعتمادا على هذا المفهوم يمكن تحديد القياس والتحقيق والتقرير كاضلاع الاطارها ويشكل كل ضلع بعدا خاصا لها كما يلي :

 القياس المحاسبي : ان أي منشأة اقتصادية سواء كانت تجارية أو انتاجية أو مالية أو خدمية تحقق أهدافها بتضافر الموارد الاقتصادية المخصصة لها والتي تتميز كل منها بالندرة النسبية وتطرأ تغيرات متعددة على كل من تشكيلة الموارد المتاحة للوحدة وقيمتها الاقتصادية على مدار الوقت وخلاله وترجع معظمها لسبين: الأول ناتج عن استخدام تلك الموارد او استنفاذ خدماتها ونطلق عليها التغيرات السبيبة. والثاني هي محصلة التغيرات في الظروف الاقتصادية العامة المباشرة ونطلق عليها التغيرات التلقائية.

والتغيرات السببية التي تطرأ على قيمة الموارد الاقتصادية خلال فترة معينة هي مقدار الفرق بين القيمة الاقتصادية لتدفق الايرادات الناتجة عن العملية (الاقتصادية) وتدفق الاستخدامات الخاصة بنفس العملية خلال نفس الفترة، والتغيرات التلقائية التي تطرأ على القيمة الاقتصادية للموارد الاقتصادية خلال فترة معينة تكون بطبيعتها احتمالية وهي مفيدة في شأن اتخاذ القرارات المستقبلية للمتعلقة بهذه الموارد (مرعي، 1979: 75) وهذه التغيرات بصفة عامة والسببية بالضرورة لابد أن تكون محلا للقياس المحاسبي لامكان الحصول على المعلومات المحاسبية في نقطة زمنية معنية والتي تفيد في انخاذ القرارات الاقتصادية عن طريق تفسيرها أو التنبؤ المستقبلي المعتمد عليها، لكل هذا يأتي القياس المحاسبية الاسلامية.

ويشير الحق عز وجل على أن يرتكز القياس على موازين ومبادي، ومعايير عادلة وشاملة لتحاشي أي ظلم في عملية القياس لأي طرف أو شخص أو نفس مها تضاءل هذا الانحراف أو الغبن حتى لو كان في وزن حبة من خردل، واستوجب الكفاية في من يتصدون للحساب والقياس. ولله المثل الاعلى حين يرشدنا الى التمسك بهذا النهج وونضع الموازين القسط ليوم القيامة، فلا تظلم نفس شيئا، وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها، وكفى بنا حاسين، الآية 47 من سورة الأنبياء.

واستناداً الى هذا الصراط المستقيم يأتي ضلع القياس كأحد حدود اطار نظرية المحاسبي لجميع فروع القياس المحاسبي لجميع فروع القياس المحاسبي المختلفة ويرسخ التكامل والتزامل القائم بين هذه الفروع بدءا من المحاسبة المالية، عاصبة التكاليف، المحاسبة الحكومية، والمحاسبة الادارية، والمحاسبة القومية، وانتهاءً بما قد يستحدث من الفروع المحاسبية التي تهدف الى قياس الموارد الاقتصادية أو جزء منها وتغيراتها الحاصة بوحدة محاسبية معينة بهدف التحديد العادل الدقيق لحقوق والتزامات أطرافها وتصويب قراراتهم المستقبلية المتعلقة بهذه الوحدة.

2) التحقق المحاسبي: التحقق في اللغة أي يصير منه على يقين، وحيث أن هدف القياس المحاسبي هو انشاء الصورة الرقمية المحاسبية، فإن هذه الصورة - مها حاول المحاسبين توخي الدقة في اخراجها وتدارك أي قصور بها فاحتمال الخطأ وارد وليس هناك من معصوم، ويقول الرسول (ص) «كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون»، ويدلنا هذا الحديث الى أن المؤمن الفطن لابد أن يتوقع احتمال حدوث خطأ وبالتالي لابد من

التحقق من سلامة القياس المحاسبي وغرجاته. . التي نظل في جميع مراحلها تتطلب التحقق والتيفن منها. ومهارات ومعارف التحقق المحاسبي تختلف عنها في القياس بدرجة أو بأخرى ومفهوم التحقق المحاسبي يجمع بين مفهومي الرقابة والمراجعة.

ولا شك أن هيكل التحقق يرتبط بهيكل القياس حيث أن الاول مكمل للثاني ويأتي راسياً للضلع الثاني من حدود نظرية المحاسبة الإسلامية ، وهدف التحقق المحاسبي ليس فقط التحقق والتيقن من سلامة أموال الوحدة المحاسبية بل كذلك التحقق من تحديد مدى النزام الصور والتقارير المحاسبية في التعبير الصحيح للغرض المعدّ له، مما يعطي لهذه التقارير مصداقيتها وقدرا كبيرا من الثقة عند مستخدميها.

والتحقق المحاسبي يمكن تصنيفه من حيث مراحله الى تحقق داخلي (رقابة داخلية) وهي تنشل في رقابة ذاتية يناط بالوحدة المحاسبية القيام بها لتحقق قياسها المحاسبي دون الاستعانة بالغير، وهذا الأسلوب يقره الله سبحانه وتعالى ﴿اقرأ كتابك كفي بنفسك اليوم عليك حسيبا﴾، الآية 14من سورة الاسراء. وتحقق خارجي (مراجعة خارجية) وتتمثل في رقابة الغير على الوحدة المحاسبية وشهادة الناس بعضهم على بعض يقرها الشرع فيقول المولى عز وجل ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا﴾ - الآية 143 من سورة البقرة.

ويصنف التحقق المحاسبي من حيث النوع الى فروع متعددة قبل التحقق المالي (الرقابة والمراجعة المالية) والتحقق الماليي (المحاسبة الضريبية) ـ وينوه الباحث بأنه يرى أن اصطلاح المحاسبة الضريبية لا يعبر بدقة وانصاف عن العمل المطلوب من الفاحص الضريبي القيام به، ومن الأنسب استخدام اصطلاح المراجعة الضريبية ـ والتحقق الاداري (المراجعة الادارية). لذا فمن البديهي أن يقابل كل علم من العلوم الفرعية المحاسبية، علم من علوم التحقق المحاسبي، فالأسباب والأهداف التي من أجلها نشأ علم من علوم التحقق علم من علوم التحقق المحاسبي هي ذاتها التي تستوجب أن يقابله علم من علوم التحقق المحاسبي يعبر عن مدى كفاية علم القياس لتحقيق أهدافه.

بل يجب أن تتطور علوم التحقق مع تطور علوم القياس المحاسبي ووهذا التطور (Chambers et al., 1987 : 317) (Chambers et al., 1987 : 317) (خاصل يضعنا دائياً أمام نوع من التحدي» (1987 : 318 المثال _ يجعل من فاستخدام الحاسبات الالكترونية في القياس المحاسبي ـ على سبيل المثال _ يجعل من الضروري تطوير علوم التحقق المحاسبي من رقابة داخلية او مراجعة خارجية لتظل قادرة على أداء مهامها بكفاية ، ووعلى الرغم من أن هذا التطور قد لا يغير شيئا من الأهداف الأساسية لعلم المراجعة ، فانه قد يغير في الأساليب والطرق المستخدمة لتحقيق هذه الاحداف وسبل التوصل اليها (Carmichael & Willingham, 1987 : 278)

(2) التقرير المحاسي : ان التقرير المحاسبي يشكل مع القياس والتحقق الاضلاع الثلاثة للاطار العام لنظرية المحاسبة الاسلامية وهي تمثل اهدافا متداخلة ومتكاملة يشملها معا الهدف العام للعلم المحاسبي، والتقرير المحاسبي عن الغرض المعدله هو المحدد لنوع القياس المحاسبي، الواجب الاتباع ، ويأتي التحقق المحاسبي، إما في صورة رقابية وقائية تتزامل مع اجراءات القياس وإما في نهاية عملية القياس ليشهد بمدى صدق تعبير معلومات تقرير القياس المحاسبي عن حقيقة الغرض التي أعدت من أجله ، والتقرير له أهمية بالفة في العالم المحاسبي فهو موضوع الاتصال، لذا يجب أن يكون وثيق الصلة بالهدف الذي أعد له ، وهذه الخصوصية المرتبطة بالتقرير المحاسبي هي من وجهة نظري من أهم الدوافع التي من أجلها ظهرت وتعددت العلوم المحاسبية ، والتي تميز كل علم منها بفكره وأساليه المتسقة مع التقارير المحاسبية المستهدفة منه كمواضيع للاتصال المفيد والفعال في صناعة المتواري المعلومات المقافية الرشيدة . فالتقرير يعتبر الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المناتبين رئيسيتين هما: الناتجة عن عمليقي القياس، والتحقق المحاسبي _ينقسم الى طائفتين رئيسيتين هما:

أ) الاطراف الخارجية التي يهمها في المقام الاول التأكد من مصداقية معلومات التقرير، ومن احتوائه على الجوانب الايجابية والسلبية للأداء وخير ما يعبر عن هذا الحكم الشرعي الذي ورد ضمن الآية 29 من سورة الجائية في ما يختص بتقرير الأعمال في الأخرة واتصافه بالحق، وتشير بأن الله عز وجل، وله المثل الأعلى، كان يأمر الملائكة اذا رفعت أعمال العباد اليه، أن تستنسخ عنده منها ما فيه ثواب وعقاب لاشمية ويسقط منها ما لا ثواب فيه ولا عقاب، (الاشقر، 1988: 32) فيقول الله سبحانه وتعالى : هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق، إنا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون وهذه الآية هي المرشدة شرعا في ما يتعلق عليكم بالحق، إنا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون وليس بخصوص سبب الإنزال.

ب) المستويات الادارية الداخلية بالمشروع والتي يهمها بصفة مبدئية ان مجدد التقرير المستولية التقصيرية سواء ما عظم منها أو صغر، ويشير الى ايجابيات وسلبيات الأداء، وبين الله عز وجل أهمية هذا الافصاح حيث يقول سبحانه : «ووضع الكتاب فترى المجرمين مشفقين نما فيه ويقولون يا ويلتنا مال هذا الكتاب لا يفادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ووجدوا ما عملوا حاضراً ولا يظلم ربك أحداً هـ آية 49 من سورة الكهف. وحيث ان «كلا من هاتين الطائفين الرئيستين تشمل بدورها اطرافا متعددة. فإن ذلك يقتفي أن تصدر التقارير في صور مختلفة بمكنها أن تلبي حاجات هذه الاطراف المختلفة والأغراض المتعددة لها (Beaver, 1981 : 22) والتقارير المحاسبية عادة ما تعبر عن درجة استقرار العلم الفرعي المحاسبي الذي انتجها، سواء أكانت تقارير قياس أم تحقق، ودون

تقارير جيلة يصبح جهد القياس أو التحقق المحاسبي الذي بذل لا معنى له. ويشكل اعاقة لاصدار القرارات المناسبة الحالية والمستقىلية الخاصة مالمنشأة.

ثالثا: مكونات نظرية المحاسبة الاسلامية Constituents of Islamic Accounting Theory

مكونات نظرية المحاسبة من الفروض والمبادى، والمعايير تمثل نتاج الفكر المحاسبي وتراكمانه بدءا من نقطة زمنية موغلة في القدم يصعب تحديدها تحديدا قطعيا بانصاف ويقين، مثلها في ذلك الحضارة الإنسانية وان كان يسهل تحديد بدء المساهمة الاسلامية في هذه المكونات مع بدء الرسالة الاسلامية. حيث بدأ المسلمون يحكمون كتاب الله وسنة رسوله (ﷺ) في جميع معاملاتهم الاقتصادية وأفكارهم المحاسبية.

وأخذت المساهمات الاسلامية في الفكر المحاسبي بعدا دوليا بميزا بدخول المسلمين الم النادلس سنة 93 من الهجرة _ أي القرن السادس الميلادي _ حيث أخذت الفارة الأوربية تنهل من العلوم التي أتت اليهم مع الإسلام والمسلمين وخاصة الفكر المالي والمحاسبي الذي برعوا فيه ونتيجة لجريان أحكام بيت المال _ كمؤسسة مالية لها شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة (شحاتة ، 1897: 15) وقد شكل ذلك كله الحلقة التي ربطت التراكمات السابقة للفكر المحاسبي مع الفكر المحاسبي الاسلامي الذي ظهر واستمر في العطاء للبشرية لمدة ثمانية قرون ـ إي حتى القرن الرابع عشر الميلادي ـ حيث انعكست الالأية وأخذنا نترجم ونتقل عن المغرب والحضارة الغربية شتى المعارف ومنها النظرية المحاسبية ومكوناتها، تارة من المجتمع الرأسمالي وأخرى من المجتمع الأشتراكي .

وقد بدأت في الحقبة الأخيرة الكثير من المحاولات الجادة المثابة التي سعت الى اظهار الممالم الاسلامية للنظرية المحاسبية من حقيقة أن الاسلام يشكل منهجا عقائديا متكاملا ومنهجا اجتماعيا واقتصاديا وعاسبيا قابلا للتطور مع قدرة هذا المجتمع الاسلامي وباحثيه على الاجتهاد. وان كان أغلب هذه المحاولات أخذ أحد اتجاهين: إما تأريخا يرى فيه الباحث اتباعا يناسب النهج الاسلامي في العبادات، وليس ابتداعا يتلاءم مع المنهج الاسلامي الواجب في المعاملات التي نحن بصددها. وإما تطويعا يأتي مرتكزا على بعض القواعد الشرعية، عثل مبدأ الضروريات تبيح المحظورات، الضرورة تقدر بقدرها، والحاجة قد تنزل منزلة الضرورة وهي رخص استثناء من الشرع الإسلامي. وليس على القواعد المؤقتة ورخص الاستثناء من الشرع الإسلامي. وليس على القواعد المؤقتة ورخص الاستثناء من الشرع الإسلامي بنيانه.

واستبعاد البحث لهذين الاتجاهين هو رفض لقيودهما فقط وليس رفضا لتتاجيها، حيث سيضرب البحث له طريقا يبدأ مما انتهت اليه مكونات نظرية المحاسبة نتيجة جميم التراكمات التنظيرية السابقة! وسيطرق منهج تطويرها وبجابهة سلبيات تطبيقها في مجتمعنا الإسلامي بما يكمن في الشريعة الاسلامية والفكر الإسلامي المحاسبي من آفاق رحبة، حيث الأصل الاباحة والحل، ولا تحريم الا بنص من الكتاب أو السنة، وذلك لتتجل الفروض والمبادىء المحاسبية التي تقع داخل حدود اطار نظرية المحاسبة الاسلامية. فالفروض لابد أن تأتي في البنيان التنظيري نابعة ومرتكزه على أضلاع اطار النظرية وداخله، ومتسقة مع مجال العلم المحاسبي وهدفه، أما المبادىء فيجب أن تكون منبعثة من هذه الفروض بصفة عامة، وأن تكون منبثقة من احداها بصفة خاصة، وبذلك يكون للبنيان المنطقي لنظرية المحاسبة الاسلامية مكوناتها المترابطة والمتالية والتي تشكل هيكلها، والصفحات التالية تعرض لهذه الفروض والمباديء كها يلي :

الفروض المحاسبية الاسلامية : Islamic Accounting Assumptions

الفروض المحاسبية لنظرية المحاسبة الاسلامية يجب أن تعبر عن المرتكزات العلمية المحاسبية للنظرية. مم يتطلب أن تتصف بالاضافة المجدية، التي تتلاءم مع التقدم المستهدف للمعرفة مع تقدم الوقت، وعدم الاقرار بالفروض السابقة على البحث دون تمحيص جيد لها، تجنبا لاستمرار الترسيخ لفروض قد تعيق تطوير النظرية المحاسبية بصفة عامة، وتجعل احتمال الاختلاف أوسع مدى على المبادىء التي قد تشتق منها - فعلى سبيل المثال يرى احد الباحثين (الناغي، 1987: 95)، في القياس النقدي أحد فروض النظرية المحاسبية، ولقد عاق هذا الفرض التطور المناسب للعلم المحاسبي، وكاد أن يشكك في التزامل المحاسبي لبعض فروعه، التي لا تلتزم بهذا القياس.

ويعرض البحث لمرتكزات نظرية المحاسبة الاسلامية في خسة فروض هي : 1) فرض اسلامية النشاط : يمثل فرض اسلامية النشاط فرضا محوريا حيث يثبر في نظرية المحاسبة الاسلامية اهتماما بميزا ليس فقط من خلال المبادىء التي تشتق منه بل كذلك بسريانه كصراط مستقيم خلال جميع مراحل البحث يفصل بين الطيب والخبيث في ما يتعلق بجميع أنشطة ووظائف الوحدة المحاسبية . ويشتق من هذا الفرض مبدآن أوضا مبدأ اسلامية الكيان والثاني مبدأ اسلامية المعاملات التي يقوم بها هذا الكيان.

2) فرض التصفيات المتتالية : ان تحديد الكيان الذي توجه الى موارده الاقتصادية واستخداماتها خدمة النشاط المحاسبي هو خلق لوحدة عاسبية ذات وجود مستقل عن اصحابها ودائنيها وعملائها بصرف النظر عن الشكل القانوني الخاص بها ـ سواء كانت شركة أموال أو شركة أسخاص أو منشأة فردية أو حتى جزءاً منها. وقد تعارفت المجامع والجمعيات العلمية والمهنية على أن هذه الوحدة المحاسبية لن تصفى في الأجل المنظور، ومن هنا جاء فرض استمرار الوحدة المحاسبية ، وانبثق استنادا اليه وترتيبا عليه بعض الفروض والمبادىء والسياسات مثل الدورية والتكلفة التاريخية والتحوط، ولعله من المناسب ان نعرض لها مع أهم المأخذ المحاسبية الاسلامية عليها. فمن حيث فرض الاستمرار ونجد أن العديد من التطبيقات المحاسبية قامت على افتراض أن المنشأة سوف يستمر لفترة زمنية طويلة نسبيا، ويعني فرض الاستمرار هنا انه اذا لم توجد أية أدلة يستمر لفترة زمنية طويلة نسبيا، ويعني فرض الاستمرار هنا انه اذا لم توجد أية أدلة القريب. ويساعد فرض الاستمرار على تبرير العديد من التطبيقات المحاسبية الهامة ومن المثلية المبدأ التكلفة التاريخية، (العادلي، والعظمة، 1906: 80).

ولعله من المناسب الاشارة الى أن ظهور مبدأ الدورية كان نتيجة لفرض الاستمرار ليحقق التوازن بين الحاجة الى المعلومات المحاسبية الدورية في ظل فرض الاستمرار ، وان كان استهدافه لتحقيق هذا التوازن لم يكن مرضيا ، وذلك لاتصاف توزيع بعض الحسابات على الفترات الدورية بصورة تحكمية بعيدا عن الموضوعية وارتكازها بقدر كبير على التقديرات مثل استهلاك موجودات المنشأة وتوزيع المصروفات والايرادات المؤجلة ، حتى ترسخت مقولة أن النتيجة الفعلية لنشاط المنشأة ومركزها المالي لن يتم الحصول عليها الا عند تصفيتها . ومن المفيد التنويه بأن مبدأ التكلفة التاريخية استمد وجوده ليس فقط من فكرة الموضوعية التقليدية ـ الذي سنعرض لها فيها بعد ـ ولكن كان لفرض استمرار المنشأة وأهمية تحقيق هذا الاستمرار والمحافظة على كامل حقوق المنشأة حتى لو انتقلت بعضها من عام الى عام فيه تبرير خفي لترسيخ التكلفة التاريخية رغم ما يشوب تطبيقها من سلبيات بالنسبة لحقوق الأطراف المختلفة التي لها علاقة بالمنشأة ورغم ما أثير من مناقشات حولها خاصة في حالة تغيرات الاسعار.

ويتبقى كذلك الاشارة الى أن سياسة التحوط (5) (الحيطة والحذر) أتت مبررة على فرض الاستمرار ودعما له، والتحوط في عبارة موجزة يتمثل في تأجيل اثبات التفاؤل حتى حدوثه، والتعجل بأثبات التشاؤم قبل حدوثه. لذا يرى بعض الباحثين (العادلى، والعظمة 1986: 102) انه بناء على هذا المبدأ يميل المحاسب لتفضيل المعالجات المحاسبية. التالية: أ) قياس الايرادات والمكاسب بالقيمة الأقل وتأجيل الاعتراف بها مبكرا، ب) قياس المصروفات والحسائر بالقيمة الأعلى، وتفضيل الاعتراف بها مبكرا على تأجيلها للفترات التالية، جه قياس صافي الربح بالقيمة الأقل من بين القيم الممكنة، د) قياس الأصول بالقيمة الأقل من بين القيم الممكنة، هه قياس الخصوم بالقيمة الأعلى من بين القيم الممكنة،

وتتضع المآخذ المحاسبية على عجموعة الفروض والمبادىء والسياسات السابقة (الاستمرار، والتكلفة التاريخية، والتحوط) من تبيان ان الاسلام دين الفطرة السوية تأتي احكامه في المعاملات متفقة مع الاهداف العلمية الرشيدة، فالتقويم المحاسبي على سبيل المثال قد يستهدف الحصول على الأرقام الحقيقية لعناصر الموارد الاقتصادية للوحدة المحاسبية واستخداماتها، اي حقوقها والتزاماتها وهذا يتفق مع شرع الله حيث يأتي الحديث الشريف ولعن الله قوما ضاع الحق بينهم» ولكي لا يضيع الحق لابد من التوصل الى تحديد حقيقة قدره. وفرض الاستمرارية وما جاء استنادا اليه من مبادىء وسياسات كالتكلفة التاريخية والحيطة والحذر لا تستطيع متكاملة معا أن تعبر عن هذه الحقوق وقد شابت معلوماتها الآراء التحكمية والكثير من التقديرات والتوزيعات الاجتهادية والاستناد على الارقام التذكارية (التاريخية)، وعرض الايرادات والأصول والربح وحقوق الملكية بالقيمة الأقل، والمصروفات والحصوم والخسائر بالقيمة الأعلى.

ولدرء ما سبق يتعين أن نتخلى عن فرض الاستمرار وما ترتب عليه من فروض ومبديء وسياسات، وأن نضم فرض التصفيات المتتالية كأحد فروض نظرية المحاسبة الاسلامية، حيث نفترض ان المنشأة يتم تصفيتها بصفة متتالية ومتزامنة مع التقارير اللورية مستهدفين الحصول على نتائج ومراكز عاسبية حقيقية غير مشروطة. وفرض التصفيات المتتالية وان كان سيفقد كلا من مبدأ التكلفة التاريخية وسياسة الحيطة والحذر موقعها في بنيان النظرية، فانه سيحل محلهم مبادىء تتناسق معه وتشتق منه مثل مبدأ التكلفة السوقية ومبدأ دورية التصفية. ورغم ما يحيط بقياس القيمة السوقية العادلة من مشكلات، فان ذلك لا يعني التوقف عند تلك المبادىء التي أدت الى قياس تحكمي لنتائج النشاط، بل بالأحرى يتعين البحث في ايجاد حلول لمشكلات قياس تلك القيمة السوقية الساولية المادلة.

3) فرض القياس الرقمي : والقياس في اللغة أي قياس الشيء بغيره، والمقدار مقياس، أي قياس الشيء بمقياس. (مختار الصحاح، 1835). وفرض القياس الرقمي كأحد فروض النظرية يشير الى التخصيص الرقمي للقياس المحاسبي، أى تمين أرقام لصفة محددة للموارد الاقتصادية واستخداماتها بالوحدة المحاسبية، وبحيث تكون هذه الارقام قابلة للتجميع والقياس على مقياس مشترك. ويتفق هذا الفرض مع تعريف لجنة أسس القياس المحاسبي المنبئة من جمعية المحاسبة الأمريكية الذي يقضي بأن والقياس المحاسبي هو تعين أرقام للظواهر الاقتصادية الماضية والحاضرة والمستقبلية التي تتعلق بوحدة محاسبة على أساس المشاهدة الماضية أو الحاضرة وطبقا لقواعد معينة (3. American) ويأتي هذا الفرض متناسقا مع هدف العلم المحاسبي ومتوافقا لأحد حدود الاطار العلمي للنظرية، وهوضلم القياس. وعددا لنطاق القياس المحاسبي في اتجاهين :

الاتجاه الأول يشير الى ضيق نطاق القياس المحاسبي عن شموله لكل أساليب القياس الهد الاصلي (الرقمي) وأساليب قياس العد الاصلي (الرقمي) وأساليب قياس ترتيبة وأساليب قياس وصفية» (vickrey. 1970: 731) ويقتصر نطاق القياس المحاسبي على أساليب القياس الرقمي دون أساليب القياس الترتيبي الذي يعطي ترتيباً تفضيلياً وليس قياساً رقمياً قابلا للتجميع وبالتالي يستبعد من القياس المحاسبي، وكذلك تقع خارج نطاق القياس المحاسبي أساليب القياس الوصفي التي تعتبر أكثر القياسات تشتتا في ما يوصي به من تصورات متباينة للخصائص أو الظواهر التي يتم قياسها توصيفيا، (مرعي، 1979: 88- 98)، وعجزه عن أعطاء ارقام قابلة للتجميع.

أما الأتجاه الثاني فيشير الى اتساع نطاق القياس المحاسبي عن قصوه على القياس المخاسبي عن قصوه على القياس النقدي حيث ما زال الكثير من الباحثين يفضل الربط بين الوحدات النقدية والقياس المحاسبي، وعلى سبيل المثال يذكر احدهم أن وأدوات التعبير عن القياس تتم في مجال المحاسبية في صووة وحدات نقدية، أي أن النقود هي أداة التعبير عن القياس المحاسبي، (الناغي، 1987: 95). وهذا الارتباط لو كان له ما يبره في الماضي عندما كان ينظر لنظرية المحاسبة المالية تستهدف صووة رقصة تقويمة لتحديد حقوق وواجبات مالية لأطراف متعددة مرتبطة بالمشروع، فلا يعني هذا الاستخدام للتقويم النقدي في احد فروع علم المحاسبة اشتراط استخدامه في ما عداه من الفروع. فالقياس المحاسبي أهم من التقويم المحاسبي ويمكن تعريف الأخير بأنه وتحديد الأوزان النقدية للطواهر الاقتصادية الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، وذلك على أساس الملاحظة وطبقا لقيم معينة، وذلك لتسهيل الاخطار بالاحكام المختلفة» وذلك على أساس الملاحظة وطبقا لقيم معينة، وذلك لتسهيل الاخطار بالاحكام المختلفة» وذلك على أساس الملاحظة وطبقا لقيم معينة، وذلك لتسهيل الاخطار بالاحكام المختلفة» وذلك على أساس الملاحظة وطبقا لقيم معينة، وذلك لتسهيل الاخطار بالاحكام المختلفة» وذلك على أساس الملاحظة وطبقا

لهذا يأتي فرض القياس الرقمي كأحد الفروض المحاسبية ليرسخ نطاق هذا القياس في بنيان النظرية المحاسبية بأساليب القياس الرقمي دون غيرها من أساليب القياس ويشتق من هذا الفرض ثلاثة مبادىء هى موضوعية القياس والعقد والثبات. 4) فرض الافادة الاعلامية : متوافقا مع أحد أضلاع اطار نظرية المحاسبة وهو التقرير ومعينا للهدف الشمولي والأساسي المبتغي من التقرير وهو قدرته على الأفادة وترشيد قرارات المطلعين عليه ، وبدون تحقيق ذلك يكون التقرير كموضوع للاتصال غير ذي معنى لتحقيق اللغم المستهدف منه تجاه مستخدميه .

لذا يجب أن يكون التقرير كموضوع الاتصال مفيدا للغرض الذي أعد من أجله ليحقق النفع الاعلامي للموجه اليهم، وقد أشارت الجمعية الامريكية للمحاسبة هذه الأهمية عندما أوضحت «ان انتاج المعلومات المحاسبية يعتبر جزءًا من وظيفة نظام المعلومات المحاسبي، غير أن المظهر الأساسي لهذه الوظيفة يتمثل في عملية الأتصال، (15 فلا 1864) وهناك من يرى «أن المحاسبة تقوم على أركان نظرية الاتصال، وهذه الفرضية تعد من القواسم المشتركة في عدد من الكتابات المحاسبية المعاصرة، وان اختلف الرأي في حدود ومضمون نطاقهاء (1973: Marie, 1974)، ورغم أهمية دراسة نظرية الاتصال المحاسبين، الا أن القول بأن المحاسبة تقوم على اركان نظرية الاتصال، فانه في رأيي قول على نظر، لأن فيه تداخلا بين العلم المحاسبي والعلم الاداري، ورغم أن هذا يثير فكر على سيون ويدفع للإضافات المستحدثة، وهو شيء مستحب، الا أني أفضل أن أحدد موضوع الاتصال وافادته وجدواه في التقرير الوقمي القادر على التفسير والتنبؤ للهدف المرامع استخدامه فيه والذي يفيد في ترشيد قرارات مستخدمه ودن سواه من أركان نظرية الاتصال كفرض أسامي لنظرية المحاسبة الإسلامية.

وفرض الأفادة الاعلامية من التقرير _ موضوع الاتصال _ يستدعي ليس فقط تغيرا جذريا في كم المعلومات من تقرير لاخر أو نوعيتها، بل قد يستدعي الامر كذلك تغير نوع وحدة القياس الرقمية للفكر المحاسبي الذي يخدم خصوصية موضوع الاتصال، وتجدر الاشارة هنا الى أن تعدد فروع العلم المحاسبي كان من أهم دوافعه انتاج التقرير الملائم لموضوع وهدف الاتصال المرتقب وتحقيق الافادة لمستخدميه، لذا فان استمرار ظهور فروع مستحداثة للعلم المحاسبي هو شيء متوقع مع استمرار قدرة الفكر المحاسبي على العطاء المتميز. ويشتق من فرض الافادة بعض المبادىء المحاسبية وأهمها مبدأ الاهمية النسبية والاقصاح والانصاف والملاءمة والسببية والتوافق واقتصادية الجهد، وستتعرض لها في جزء لاحق من هذا المحث.

5) فرض التأكد: ينص فرض التأكد على أنه يجب أن تخضع المعلومات المحاسبية لعملية التيقن من سلامتها، وهذا يستوجب مراقبة ومراجعة مدخلات النظام المحاسبي مع البيانات المحاسبية المختلفة وخرجات النظام من المعلومات المدونة بالتقارير المختلفة ومدى ملاءمتها للهدف المزمع استخدامها فيه. ويتناسب فرض التأكد مع أحد أضلاع اطار نظرية المحاسبة الاسلامية وهو التحقق المحاسبي، ويتوافق مع هدف العلم المحاسبي في الحصول على الصورة الرقمية للموارد الاقتصادية وتغيراتها، التي يجب أن لا يشوبها شائبة أو يعتربها خطأ استهدافا للكمال وتحقيقا للاتفان وهذا ما يوصينا به الرسول الكريم (激) حيث يقول: واذا اعمل أحدكم عملا فليتفنه، ويشمل فرض تأكيد المعلومات المحاسبية سلامة واتساق المفاهيم والفروض والمبادئ، المحاسبية المستخدمة واتساقها وتكاملها مع بعضها البعض، وسلامة الأساليب المتبعة وصحة نتائج التطبيق لهذه المفاهيم والاجراءات.

المبادىء المحاسبية الاسلامية Islamic Accounting Principles

يعرف المبدأ المحاسبي بواسطة المهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بأنه وقانون عام أو قاعدة عامة تستخدم كمرشد للعمل، وهو أساس للسلوك أو التطبيق العملي، (22: 1970, Anthony, 1970). ويرى الباحث أن هذا التعريف أق موفقا فهو يتعرض للمبدأ بأنه قاعدة ترشيدية تحدد الأداء والمعالجة المحاسبية الواجبة. وفي البنيان النظري للمحاسبة الاسلامية يرى أضافة فقرة ليصبح تعريف المبدأ المحاسبي الإسلامي وبأنه قاعدة ترشيدية للأداء المحاسبي الواجب وتشتق من الفروض المحاسبية الاسلامية. ويحدها الاطار العام للنظرية وتتناسق مع الشريعة الاسلامية وهدف العملي المحاسبي، وقد ينبثق منها بعض المعاير لتحدد الأبعاد التفصيلية للتطبيق العملي، ويعرض البحث للقواعد الترشيدية لنظرية المحاسبة الاسلامية في ستة عشر مبدأ هي :

1) مبدأ اسلامية الكيان المحاسبي: يقصد بالكيان المحاسبي الشكل التنظيمي الذي يتخذه النشاط الاقتصادي الذي يتم المحاسبة عنه، وقد يكون هذا الكيان متمثلا في منشأة معينة أو جزء منها كأحد فروعها أو قطاعاتها، ومبدأ اسلامية الكيان يشير الى وجوب أن لا يشوب تأسيس هذا الكيان من حيث النواحي الاقتصادية او القانونية أو التعاقدية ما يجرمه الاسلام. ويشتمل هذا المبدأ على ثلاثة معاير أولها خصوصية الكيان المحاسبي، ثم مسئولية أصحابه، وثالثها توزيعات أصحاب الكيان.

المعيار الاول _ خصوصية الكيان المحاسبي : يتم تحديد كنه وخصوصية الكيان المحاسبي (الوحدة المحاسبية) مع تحديد الهيكل الاقتصادي الذي ستقوم المحاسبة بتخصيص نشاطها له ، وهذا التحديد هو الذي يبرز الى الوجود الشخصية المعنوية المعيزة الي تتمتع بذمة خاصة وصالحة لتعين الالتزامات التي عليها والحقوق التي لها ، والتغيرات التي تطرأ عليها ، وهذه الخصوصية للكيان تعين وتحدد بوضوح المجال المحاسبي الخاص بالموارد الاقتصادية واستخداماتها الخاضعة لسيطرته ، وذاتية الكيان المحاسبي وما يميزه من

شخصية معنوية وما يترتب على هذه الشخصية من ذمة مالية ما هي الا عملية تنظيمية لاستقرار الالتزامات والحقوق وتخصيصها في شخص محدد.

ويعرف الخفيف (1962 :22) الذمم المالية بأنها تنظيم تشريعي يراد منه ضبط الاحكام واتساقها، وليست الا أمرا اجتهاديا يجوز أن يتطور تبعا لمقتضيات المعاملات وتطورها اذا ما اقتضت المصلحة والعرف ذلك. ويأتي بيت المال، كمؤسسة ليست مملوكة لفرد أو افراد محددين معروفين بذواتهم او صفاتهم (شحاته، 1987: 29). وكذلك اقرار الفقة الإسلامي بصحة الوصية للمساجد وغيرها من المؤسسات العامة، ليشير بوضوح الى ثبوت حقوق والتزامات لهذه الجهات والمؤسسات، وعليه اذن فهناك شخصيات معنوية عوما الفقة الإسلامي وان لم يعرف منطوق الشخصية المعنوية، (موسى، 1985: 221). ومداحيته طغوق والالتزامات له وعليه.

المعيار الثاني _ مسئولية أصحاب الكيان المحاسبي : يأى المعيار الثاني من مبدأ اسلامية النشاط ليحدد مسئولية اصحاب الكيان المحاسبي وشرعيتها، وللارتباط الوثيق بين الشكل التنظيمي للكيان ومسئولية اصحابه وملاكه، نعرض للاشكال التنظيمية للكيانات الاقتصادية في قطاع الأعمال في العصور الأولى للاسلام والقائمة حاليا في أغلب اللول الاسلامية بقوانينها الوضعية، ثم نعقب على مدى السلامة الشرعية لمسئولية اصحابها والمقترحات الاجتهادية التي قد يستوجبها العرض. والكيان قد يكون في صورة منشأة فردية، وهي لا غبار عليها في الماضى او الحاضر من حيث قياسها على الشرع الإسلامي، حيث تكون مسئولية صاحبها مسئولية مطلقة عن التزاماتها قبل الغير، وليس هناك شركاء لتحديد بدء ونهاية مسئولية كل منهم. وتأتي الصورة الثانية للكيان المتثلة في القانون الوضعي :

الشركات في الفقه الإسلامي : «الشركة هي الاجتماع في استحقاق او تصرف، ومعناها في اللغة الاختلاط، أي خلط الاموال بحيث لا تتميز عن بعضها وتذوب في كيان واحد وهي مشروعة بالكتاب والسنة والاجماع. وأركان الشركة ثلاثة (ابورمان، 1987: 22) : أ) عاقدان او اكثر، ويشترط في كل منهم أن يكون عمن يصح منه التوكيل لغيره، لانه أذن لشركائه في التصرف في ماله، وأن يكون كل منهم عمن يصح أن يكون وكيلا، لانه متصرف مع غيره، فكل من جاز له أن يوكل ويتوكل جاز له أن يشارك، ومن لا يجوز له ذلك فلا يجوز له مشاركة، فالمحجور عليه لا يجوز له أن يشارك. ب) الصيغة الدالة على الاذن في التصوف أوما يقوم مقامها في الدلالة على ذلك فيكهي قوهم اشتركنا. جـ) المحل وهو المال

والاعمال، ويشترط ان يكون المال متمينا خاليا من كل ما يؤدي الى الغرر ويقود الى تنازع بين المتعاقدين. وأن يكون العمل مما مجيزه الشرع ولا مجرمه.

وشركات العقود في الفقه الاسلامي كثيرة، فهناك شركات العنان والمفاوضة والابدان والوجوه والمضاربة. ولقد كانت نتيجة اعمال هذه الشركات إما ربحاً يقتسم، أو خسارةً تأتي على راس مال الكيان، وفي الحالة النادرة من صورة الاقتراض كان ضمان الدائين تجاه اصحاب الكيان ضمانا مطلقا فلو هلك مال الشركة امتدت المسؤلية الى الاموال الخاصة للشركاء جميعا او بعضهم. فذا كانت مسؤلية اصحاب الكيان في كل صور الشركات في عصور ازدهار الدولة الاسلامية متفقة تماما مع الشريعة الاسلامية.

الشركات في القانون الرضعي : حددت القوانين الوضعية في الدول الاسلامية الاشكال القانونية التي يتخذها الكيان في قطاع الاعمال وقسمتها - كها هو معلوم - الى قسمين رئيسين هما شركات الاشخاص وشركات الاموال، ومن الواضح أن مسئولية جميع الشركاء أو بعضهم في جميع صور هذه الشركات تكون مسئولية مطلقة في سائر اموالهم عن المتزامات الشركة، باستثناء الشركاء في الشركات المساهمة والشركات ذات المسئولية المحدودة، حيث لا يلزم القانون أي مساهم او شريك بمسؤولية مطلقة تجاه التزامات الشركة نحو الغير. لذا قد يفلس هذا الغير ويضيع ماله دون وجه حق بينها لم يحس المال الحاص لأي مساهم او شريك، والقاعدة الشرعية التي تخرج هذين النوعين من الشركات عن الشرعية الاسلامية هي قول الله عز وجل فيا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا اموالكم بيتكم بالباطل. . ﴾ الأية 29 من صورة النساء.

فذا يطرح الباحث فكر التكافل الذي يعني ضرورة وجود شخص أو أشخاص متكافلين مسؤولين مسئولية مطلقة عن التزامات الشركة وينحصر فيهم حق الادارة او التفويض فيها، وذلك لتحقق الشرعية الاسلامية للكيان، وعليه يقتر الباحث: أ) الغاء الصورة القانونية للشركات ذات المسئولية المحدودة، واعطاء فرصة لأصحابها لتحقيق الركن التكافلي للكيان، بتعديل عقود تأسيسها لتأخذ شكل شركات توصية بالاسهم او توصية بسيطة. ب) تعديل القوانين الخاصة بالشركات المساهمة ليتحقق أما الركن التكافلي بأن تكون هناك فئة من الشركاء متضامنين، وعلى سبيل المثال كالمؤسسين، أو أن تقوم الحكومات بهذا الدور، نظوا لما تقوم به من دور رقابي ايجابي تجاه هذا النوع من الشركات ولا تقتصر مسؤولياتها على المسئولية الأدبية دون التضامنية.

المعيار الثالث _ توزيعات أصحاب الكيان : يقول الله سبحانه وتعالى ﴿وَإِنْ كَثْير من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم . . ﴾ الآية 24 من سورة (ص). وظاهرة البغي بين الشركاء قد تكون في احدى صورتين : أ)الصورة الأولى في خالفة شرعية توزيع ناتج الشركة عندما لايلتزمون بحديث الرسول (كلة) «الربح على ما اشترطا والوضيعة على قدر المالين» ومن هذا الحديث الشريف تتضح حرية الشركاء في توزيع الربح وتقيدهم في تحمل الخسارة التي لا بد أن تكون بنسبة رؤوس أموالهم في الشركاء في تحديد نسبة أموالهم في الشركة. والمشاهد الآن أن القانون الوضعي يترك الحرية للشركاء في تحديد نسبة تحمل الحسائر بدون أي قيد، لذا اقترح أن يأتي القانون ليتلافي هذا التعارض مع الشرع الإسلامي، ويجدر التنويه بأن الشركات القائمة رغم مخالفة بعضها لهذا الشرط الا أن كيانها صحيح اسلاميا وشرط التوزيع للخسارة خلافا لنسبة رأس المال هو الشرط الباطل والفاسد من حيث الشرع الإسلامي. ب) والصورة الثانية للبغي بين الشركاء محصورة في علاقتهم بعض ومحاولة كل طرف أن يبغي على الطرف الآخر بأساليب تخالف المعقود والامانة ولا تتصف بالانصاف والعدل، ومثل هذه الضلالات لا تؤثر على كيان الشركة وصحته ولا تمس شروط عقد الشركة، واغا تكون في مواجهة الشركاء بعضهم المعض ويلتجئون فيها للتحكيم والتقاضي لاستخلاص الحقوق والله عليهم مطلع ورقيب.

وخلاصة القول ان مبدأ اسلامية الكيان المحاسبي يشير الى أن الشكل التنظيمي الله و التنظيمي الله و الشرع الذي يتح توجيه النشاط المحاسبي لحدمته يقر له الشرع الإسلامي بخصوصيته كشخصية معنوية وما يترتب على ذلك من ذمة مالية لاستقرار الالتزامات والحقوق تستوجب وجود بعض الشركاء المتكافلين المسئولين مسئولية مطلقة عن التزامات هذا الكيان عندما تزيد عن موجوداته، وأن تكون توزيعات خسائره على أصحابه بنسبة رؤوس أموالهم.

3) مبدأ اسلامية المعاملات: تبدأ معاملات الكيان المحاسبي منذ بدء تأسيسه حتى بيعه أو تصفيته ، والأصل في المعاملات الحل وتشمل المساحة الأعظم من مجال المعاملات ، ويأتي مبدأ اسلامية المعاملات بجرعات نووانية ليزيد من قدرة هذه المساحة على جلب النفع للأنسان في الدنيا والآخرة متمثلا في بتر خبائث المعاملات ومرسخا طبياتها ويشتق من مبدأ اسلامية المعاملات اربعة معايير هي بتر خبائث السلع وبتر خبائث السلوكيات وترسيخ طبيات السلوكيات ، ويعرض البحث لهذه الجرعات الرائعة في ما طبيات السلع وترسيخ طبيات الرائعة في ما

المعبار الأول: بترخبائث السلع: يتم في الشريعة الاسلامية بتحريم التعامل في القليل من سلع الانتاج التصنيعها وتداولها كعين المعاملات يتصفيعها وتداولها كعين للمعاملات يتصف بالحل ما دام لا يستهدف منها ما يتعارض مع الشرع، اما سلع الاستخدام فقد جعل الله الحل والاباحة هو الأصل فيها وتم النص على ما حرم منها، وفي

هذا يقول الله عز وجل ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطروتم اليه ﴾ . آية 119 سورة الانعام، ومن أهم ما نص على تحريمه من سلع الاستهلاك ما يتعلق بغذاء وشراب الانسان. فهناك سلع حرمت في ذاتها او نتيجة اعدادها، وقد أتت نصوص تحريم هذه السلع بالقرآن والحديث : فيقول الله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا انما الحمر والمسر والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون، انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والمسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل انتم متهون ﴾ . الأيات 90، 91 من سورة المائدة. ويأتي التشريع النبوي محددا بالتفصيل الواجب حيث يقول الرسول (ﷺ) «كل مسكر خر، وكل خر حرام» (رواه مسلم) وقوله ومفتى (رواه أبو داود)؛ وعن كل مسكر،

ويقول الله عز وجل دحرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ، والمنخفة والمتوفقة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع الا ما ذكيتم . وما ذيح على النصب وان تستقسموا بالأزلام ذلكم فسق - الآية 3 من سورة المائدة . ويأتى التشريع النبوي مبينا حيث يقول الرسول (ﷺ) وما قطع من البهيمة وهي حية فهو كميته ارواه ابو داود) ، وجرم الرسول (ﷺ) دلحوم الحمر الانسية ولحوم البغال، وكل ذي ناب من السباع ، وكل ذي خلب من الطيور الرواه احد) .

ومن الآيات القرآنية والأحاديث السابقة يتضع أن من سلع الشراب والغذاء ما حرمت لذاتها وهي كل المسكرات مهها قلت، حتى وان لم تسكر ويندرج تحتها الحمر والبيرة وما شابهها وكل المفترات والمخدرات مثل القات والحشيش والكوكايين وما شابهها، والدماء ولحوم الخنزير والحمر الأهلية والبغال والسباع ذوات الإنياب كالأسد والنمر والفهد والذئب والقرد، ولحوم الطيور ذوات المخالب كالنسور والصقور، وهناك من السلع الغذائية ما تحرم عند عدم توفر الشروط الشرعية في اعدادها مثل ذبحها أو اصطيادها دون ذكر اسم الله عليها. والموتى من الحيوانات والطيور سواء نتيجة الخنق أو الضرب او الوقوع او النطح أو أكل حيوان أو ما قطع من الهيمة وهي حية. وكذلك ما أهل لغير الله به مثل ما يذبح تقربا للطاغوت، أو على أصنام أهل الجاهلية (النصب).

هذه المحرمات من السلع لم نناقش علة تحريمها، فوجود النص يغني عن ذكر العلة ، وسلامة العقيدة تجعل الانسان يعظم ما أمر الله به وينتهي عن ما نهي عنه . واستثمار المسلم ماله في هذه المحرمات فيه ضياع لهذا المال واثم عليه حيث ان هذه السلع مبتورة شرعا من التعامل لكونها من الخبائث، وعليه يجب أن لا تكون محلا للمعاملات المالية التي يستوجب تسجيلها في نظرية المحاسبة الاسلامية .

المعيار الثاني : خبائث السلوكيات : سبق أن ذكرنا ان الاصل في الاشياء او السلوكيات الاباحة الا ما كان يتعارض مع الفطرة السوية التي خلق الله الانسان عليها . ومرشدنا في مجال المعاملات والمال والملحسبة قول الله تعالى فيا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم . . » ـ الآية 29 سورة النساء . وأدق مثال على الباطل هنا هو الربا وأضداد شرط التراضي كالخداع والاستغلال وافساد ما تم نراض . وبذلك تتحدد الأبعاد الأربعة لمعيار بتر خبائث السلوكيات في : بتر الرباء وبتر المستغلال ، وبتر الخداع ، وبتر مفسدات التراضي .

المعيار الثالث: ترسيخ طيبات السلع: كها أن الشريعة الاسلامية تحرم خبائث السلع، فانها ترسخ طيباتها حين تشير الى منافع بعضها وتزيل الشبهات عن البعض الآخر، وعلى سبيل المثال يشير الحق تبارك وتعالى الى منافع عسل النحل كأحد أهم طيبات السلع ﴿.. يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس، ان في ذلك لأية لقوم يتفكرون ﴾ _ الآية 69 من سورة النحل.

ويزيل الله سبحانه وتعالى الشبهات عن استخدام الانسان كل المستحدث من وسائل الانتقال وأسباب الزينة فيقول عز وجل ﴿والخيل والبغال والحمر لتركبوها وزينة ويخلق ما لا تعلمون ﴾ ـ الآية 8 من سورة النحل. ويأتي حديث الرسول (海) ليزيل الشبهات عن أكل الميتة نما يخرج من البحر وذلك حين سئل (海) عن ماء البحر «هو الطهور ماؤه والحل ميته وكذلك حللت الشريعة أكل الميتة من الجراد لصعوبة تذكيته.

المعيار الرابع: ترسيخ طيبات السلوك: يأتي المعيار الرابع والاخير من مبدأ اسلامية المعاملات لترسيخ الطيبات من السلوك في مجال المعاملات والاعمال، وقد أتت الشريعة الاسلامية بفيض من الآيات والآحاديث والقواعد الشرعية التي تشير الى ذلك، وتنمثل أبعاد هذا المعيار في أربعة أبعاد تبدأ من ترسيخ طيبات سلوكيات انشاء الكيان الاقتصادي واتخاذ قرارات التمويل طويلة الأجل التي يرى البعض انها يجب أن لا تبني على اعتبارات التكلفة وحدها (309 1897, 1881) وقد أتى الاسلام ليرسخ المضاربات والمشاركات والمساهمات الى غير ذلك من أساليب التمويل المشروعة. وكذلك ترسيخ طيبات سلوكيات المعاملات كها في تقنين شرعية البيع الأجل، وترسيخ سلوكيات ضمانات الحقوق بالتوثيق المعاملات كها في تقنين شرعية البيع الأجل، وترسيخ عملوكيات التعجيل بالوفاء بالذيني عن مطل (أي مد) الوفاء بالدين.

3) مبدأ القيمة السوقية : لقد وضعت المدرسة التاريخية مجموعة من المبادىء ورسخها التطبيق العلمي، ومن أهم هذه المبادىء عند قياس النفقة اننا نطبق مبدأ التكلفة الفعلية أو التاريخية المؤيدة بالمستندات، ولقد تأثر هذا المبدأ بفرض ايجابية القياس. ويرى نمر (1882 - 48) وأن المحاسبين قد تجاهلوا حتى وقتنا هذا أثر تقلبات الاسعار على عناصر النفقات لانهم اعتبروا أن جميع طرق قياس تقلبات الاسعار طرق جزافية، وانها مقايس سلبية تخضع للتقدير الشخصي وقد تؤدي الى نتائج غير مرضية. وتقوّم الأصول الثابتة على اساس تكلفتها الاصلية أو التاريخية، أي التي اشتريت بها مطروحا منها قيمة الاستهلاك أن وجد، والذي يعبر عن النقص الفعلي للأصل الناتج عن الاستممال أو مضي المدة أو احتمال ظهور اختراعات حديثة، ولقد تأثر هذا المبدأ بفرض المجابية القياس. كما تأثر بفرض الاستمرار، في ادام المشروع مستمراً، وما دام الأصل يقتني بقصد المساعدة في الانتجاج لا بقصد بيعه، فيمكن منطفيا قبول فكرة تقويمه على أساس التكلفة التاريخية ولا شك أنه اذا تعرض هذا الأصل للبيع في حالات التصفية فلا بد من تقويمه على أساس المسوق الجارية».

وعا سبق يتضح أن تطبق مبدأ التكلفة التاريخية المؤيدة بالمستندات وان كان مجقق التجانس بين جميع الأصول في طريقة تحديد التكلفة الرأسمالية الخاصة بها والتكاليف الايرادية عن كل فترة (شلتوت، 1987: 1931) الا أنه مرتكز على فرض الجابية القياس وفرض استمرار المشروع في نظرية المحاسبة التاريخية. وتختلف هذه الركائز عن بنيان نظرية المحاسبة الاسلامية في النظرية المحاسبة الاسلامية في النظرية التاريخية على ايجابية اللقياس في النظرية المالول، ولكننا في نظرية المحاسبة الاسلامية نهتم بموضوعية اللاليل في المقام الأول، ولكننا في نظرية المحاسبة الاسلامية نهتم بموضوعية اللاليل (الذي قد يصبح مع مرور الوقت غير ذي معنى ويشير الى قيمة تذكراية تنحرف كثيرا عن القيمة الاقتصادية أو الحالية للأصل. . .) أها من حيث أن ورض الاستمرار كركيزة في نظرية المحاسبة التاريخية يرسخ لمبدأ التكلفة التاريخية مولا الشابت على أساس وما المشروع مستمراً. فيمكن منطقيا قبول فكرة تقويم الأصل الثابت على أساس التعامية المحاسبة التاريخية أولا الناب على أساس أسعار السوق الجارية. وقد رأينا في ما سبق أن نظرية المحاسبة الاسلامية توفض الاستمرار وتجل محله فرض التصفيات المتتالية وبالتالي يوفض بنيانها مبدأ الاسلامية ترفض الاستمرار وتجل محله فرض التصفيات المتتالية وبالتالي يوفض بنيانها مبدأ التكلفة التاريخية ، ويتناسب مع أسس التقويم التي تتلاءم مع حالات التصفية الفعلية .

لذا يأتي مبدأ القيمة السوقية ليحتل دوره المميز في منظومة بنيان نظرية المحاسبة الاسلامية كفكر ثابت وتميز للشريعة الاسلامية، فالرأي الذي عليه الجمهور هو تقويم عروض التجارة عند الحول بسعر السوق، والمراد بسعر السوق هنا هو سعر الجملة _ بعد تخفيض مصاريف البيع المحتملة _ لأنه السعر الذي يمكن أن تباع به عند الحاجة بيسر (القرضاري، 1981: 337)، ومبدأ القيمة السوقية يشكل ركنا متناسقا مع باقي أركان البنان التنظيري للمحاسبة الاسلامية.

244

الإسلامي والاحتياجات الضرورية للحصول على معلومات عاسبية دورية عن موارد الإسلامي والاحتياجات الضرورية للحصول على معلومات عاسبية دورية عن موارد واستخدام المنشأة تتفق قيمها مع السعر السائد في تاريخ هذه التصفية الافتراضية، وذلك للتعرف على كفاية أدائها ولتعظيم اتقانها لدورها والتخطيط المستقبلي لنشاطها وترشيد قرارات الأطراف المرتبطة بها تماشيا مع فطرة الانسان الرشيد وحديث الرسول (激) واذا عمل أحدكم عملا فليتقنه، ويحتل مبدأ دورية التصفية الافتراضية ركنا مميزا ضمن بنيان النظرية المحاسبية الاسلامية متلافيا التعارض الكامن في النظرية الحالية. ويعبر ثمر (1987: 7) عن هذا التعاون وبأن فرض الاستمرار خلق تناقضا واضحاء لذا استلزمت الضرورة تقسيم حياة المشروع الى فترات دورية هي ما يطلق عليها بالملدة المالية أو المحاسبية، وقد ترتب على ذلك مشاكل عديدة، وهذا التناقض بين الاستمرار والدورية في المخاسبة الاسلامية بين فرض التصفيات المتالية ومبدأ دورية التصفية بلى كذلك التلاحم، حيث أن مبدأ دورية التصفية الى منسجا مع فرض التصفيات المتالية، وحيث أن توالى التصفيات يعني تلقائيا دورية التقير عن نتائجها.

والدورية في الواقع المحاسبي الحالى تستلزم تقسيم حياة الوحدة المحاسبية (المشروع) الى فترات محاسبية تمدد عادة بسنة ميلادية لتحقق متطلبات متعددة تنص عليها القوانين الوضعية والأعراف التي ترتبت على ذلك. أما دورية التصفية في نظرية المحاسبة الاسلامية فتحدد شرعا بالسنة الهجرية حيث يقول الله سبحانه وتعالى في الآية 36 من سورة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم ذلك الدين القيم.. ﴾ وفي الآية 189 من سورة البقرة يقول سبحانه في بشلونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج ﴾. وفي زبدة التضير من فتح سبحانه في شرح هاتين الآيتين بأن عدد شهور السنة عند الله وفي حكمه وقضائه وفي ما أثبته في كتابه هو اثنا عشر شهرا وحدد أشهر ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب كأشهر حرم فيها القتال وهذا هو الحساب الصحيح للشهور. وأن الأهلة هي مواقيت للناس في دينهم وصومهم وفطرهم وحجهم، وأضيف لهذا الشرح بأنها كذلك مواقيت لأداء واخراج الزكاة.

ومما سبق يتضح أن السنة عند الله سبحانه وتعالى هي السنة الهجرية والشهور هي الشهور القمرية (ويحضرني قول للشيخ محمد متولي الشعراوي يقول فيه إن الشمس أنسب لتحديد اليوم والقمر أنسب لتحديد الشهور والسنين من حيث المنطق) وان كنت لا أفضل استخدام المنطق في ما نص عليه، ولكن ما دام قد تطابق مع النص فلا بأس به. ورغم كل ذلك نرى عدم التزام شركات ومؤسسات أغلب الدول الاسلامية بالعام الهجرى، عما ترتب عليه اصدار الفتاوى والاجتهادات التي تحاول ان تطبع الدين بالقوانين الوضعية، وكان أخر هذه الفتاوي عندما سألت احدى المؤسسات الهيئة الشرعية لبيت الزكاة الكويتي عن كيفية حساب زكاتها حيث أنها ترتب ميزانيتها على السنة الميلادية وكان خلاصة رد الْهيئة الشرعية وبأنه اذا تعسر الحساب على السنة الهجرية، فيتم اعتبار نسبة الزكاة للسنة الشمسية 2,575 (بدلا من ربع العشر .ـ 2.5/) وبمثل هذا صدرت أكثر من فتوى لوزارة الأوقاف، ولأهمية ذلك أفضل أن أناقشه لبيان مدى خطورة استمرار تحديد الفترات المحاسبية الدورية بسنة ميلادية في البلاد الاسلامية ، فهي فقط لا تعجز المسلمين عامة والمحاسبين خاصة في التحديد المالي لتطلبات دينهم في ظل النظرية السائدة ومبادئها، وانما كذلك توقع فقهاء المسلمين في خطأ الاجتهاد الذي يهدم أركان هذا الدين العظيم، وكمثال على ذلك الفتوى السابقه التي عمت العالم الإسلامي رغم اني أرى أنها اشتملت على سقطتين خطرتين : اولاهما _ سقطة عقيدة تمثلت في عدم ترسيخ أن زكاة عروض التجارة والمال هي ربع العشر وفتح الابواب لتعديل هذا القدر الذي ترتب عليه ان اصدرت وزارة الاوقاف فتويين متتآليتين تعدل أخراهما اولاهما وتحدد فيها قدر الزكاة في حالة السنة الميلادية بنسبتين تختلف عن 2.5٪. والموافقة الاستثنائية بحساب الزكاة عن السنة الميلادية رغم أن السنة عند الله وفي كتابه السنة الهجرية، ولا يجب أن يجتهد الفقهاء في نصوص الله حيثها يجب أن يجتهد المحاسبون لاستخراج المعلومات المحاسبية على أساس السنة الهجرية وان قصرت هذه المعلومات عن الدقة الكاملة. ثانيتها ـ سقطة مفهوم ونتيجة ، ففي زكاة المال يكون وعاؤها هو فضل مال المسلم في اليوم من السنة الهجرية الذي يحسب فيه زكاته دائها وهذا الفضل لا يتناسب طرديا مع مرور الايام ولكنه متذبذب، والمعتبر هو الفضل في اليوم المحدد دون سواه، وكذلك بالنسبة لعروض التجارة، فقد تختلف من يوم الى يوم، وعلى سبيل المثال لو بيعت نصف عروض التجارة لإحدى المؤسسات واشنري بثمنها في اليوم التالي عروض من عروض القنية فينخفض وعاء الزكاة الى نصف ما كان عليه في اليوم السابق.

لكل ما سبق تنضح أهمية اشتمال بنيان النظرية المحاسبية الاسلامية على مبدأ دورية المحضية _ الانتضافية ، وان شاؤوا التصفية _ اليحدد لكل من الخلطاء حقه في تاريخ هذه التصفية ، وان شاؤوا وان شاؤوا استمروا، وأن تحدد الفترات الدورية للتصفية بالعام الهجري دون سواه لامكان تنفيذ المسلمين لأركان دينهم دون الاندفاع الى اجتهادات، وان حسن نواياها، الا أنها تهدم الدين الإسلامي الذي ارتضاه لنا الحق تبارك وتعالى.

5)مبدأ موضوعية القياس : في الكثير من الكتابات وتعني الموضوعية ضرورة وجود أدلة أو قرائن الاثبات الواضحة لكل عملية مالية في المشروع، وما يؤيد الموضوعية وجود مستندات جدية تثبت صحة العملية وسلامتها ولضمان علم التلاعب والغش، (بباوي، 1969) وفي رأيي أن المرضوعية من المقاهيم السابقة تعطي الأولوية للدليل حتى أن الكثير (مثل شابيرز) ويُعزى تأخر التطور نحو الأخذ بأسس للقياس بأرقام غالفة للقيمة التاريخية الم هذا المفهوم للموضوعية ، وان كان البعض يرى خلاف ذلك من أن الموضوعية يجب أن ترتبط بالقياس الذي نبحث عنه لا عن طبيعة الدليل الذي يستند عليه القياس، (حسنين، 1976).

ويرى الباحث أن الموضوعية تعبر بصفة اساسية عن موضوعية القياس _ أي تبدأ بالقياس الذي يستهدف التعبير عن الواقع الفعلي السائد لقدر الحق أو الأصل أو الالتزام في لحظة القياس ـ ثم نبحث عن الأدلة والقرائن الأكثر موضوعية لتأييد هذا القياس وصحته ، وذلك تجنبا للأخذ بموضوعية الدليل الذي يرتكز على تقيد المحاسين بطرق قياس ذات أرقام تذكارية (اعتمادا على تميز أدلة الأثبات التي تزكيها) والذي يترتب عليها الزيادة أو وقت القياس ، والذي سينمكس أثره على الفئات والافراد الذين لهم علاقة بهذه الوحدة في صورة ضياع الحقوق بينهم ، وكذلك ستكون هذه الأرقام التذكارية مضللة في الحكم على كفاية الأداء ، وغير صالحة لتشكيل قاعدة بيانات قادرة على التنبؤ المجدى . فذا أطلقنا على هذا المبدأ مبدأ موضوعية القياس ليشير الى أهمية واسبقية القياس الصادق الذي يزيد من درجة ثقة مستخدمي البيانات المحاسبية فيها ونفعهم منها ، مع عدم اعفاء المحاسبين من مسئوليتهم عن تقديم أفضل دليل اثبات لهذا القياس الصادق .

وبمعنى آخر يأق مبدأ موضوعية القياس ليشير في بنيان نظرية المحاسبة الاسلامية الى أولوية مصداقية القياس عن أدلة الاثبات التبريرية، أى نبحث عن أنسب دليل للقياس الصحيح، وليس القياس بناء على أنسب دليل تبرير متوفر. لأن الحق أحق أن يتبع فهو أرسخ وأقوى من خطأ يرتكز على آلاف من الأدلة التبريرية.

6) مبدأ العقد: يعتبر مبدأ العقد أحد المكونات الرئيسة لنظرية المحاسبة الاسلامية ، حيث يظهر مقترنا بالنشاط الاقتصادي للمنشأة ، وانعقاد العقود المختلفة التي تكون عقودا قانونية أو عرفية ، والقاعدة الشرعية ترى أن هذه العقود هي شريعة المتعاقدين ما لم تخالف نصا من كتاب الله أو سنة رسوله ، ويأتي هذا المبدأ مشتقا من فرض التصفيات المتنالية .

ويقضي مبدأ العقد بأن العقد الذي تكون المنشأة أحد أطرافه بمثل أفضل أساس لتحديد توقيت الاعتراف بالايرادات الخاصة بالمنشأة، وبمعنى آخر يتم تسجيل الايراد عندما يشكل استحقاقا شرعيا للمنشأة تجاه الغير يمكن المطالبة به أو بجزء منه، وأدق قياس لالتزاماتها تجاه الغبر، ويقع على مبدأ العقد أن يضع الضوابط اللازمة لذلك بما يتناسب مع الطبيعة الخاصة للنشاط الاقتصادي للمنشأة.

7) مبدأ الثبات: الثبات يعني الاستقرار (الموسوعة الفقهية، 1984) وهو عكس الترك والمفارقة (مختار الصحاح، 1935)، ويشتق مبدأ الثبات من فروض القياس الرقمي، الرقمي معالم محددة مستقرة عند تطبيقه في وحدة عاسبية معينة، ويشكل هذا المبدأ الضابط الأساسي لصحة مقارنة مخرجات النظام المحاسبي، وحيث أن التقارير المعدة على أسس موحدة ثابتة من فترة الى أخرى تمكن من الحصول على مؤشرات سليمة عن الاغراض التي اعدت من أجلها مثل أنجاه الربح أو كفاءة الأداء، (رضوان، وشلتوت، 1987: 45). ويقضي مبدأ الثبات بضرورة وانساق الممارسة على مر الزمن Consistency of Practice Through Time، ويعني كذلك تماثل الطرق والقواعد المحاسبية المستخدمة على مر الزمن حتى تتاح امكانية المقارنة الزمنية، وتتاح سلسلة زمنية من البيانات المتماثلة من حيث أسس اعدادها لتتيح أساسا ملائيا للتنبؤة (15: 460).

8) مبدأ الأهيمة النسبية : في حدود اطار النظرية وانساقا مع الهدف العام من العلم المحاسبي ومع الفرض الذي يعد التقرير المحاسبي لترشيده واشتقاقا من فرض الافادة الاعلامية لمستخدمي هذا التقرير المحاسبي لترشيده واشتها من شير الى درجة أهمية بند معين أو بجموعة من البنود طبقا لملاءمتها لاحتياجات مستخدم هذا التقرير، اذ يعتبر البند من المعلومات ذا أهمية كبيرة نسبيا اذا كان أهماله أو أنخذه في الحسبان سوف يوفر أو يؤدي الى تغير في التقدير الذي يتوصل اليه هذا المستخدم، ويعتبر هذا المبدأ من اكثر المبدىء صعوبة وتعقيدا، ويرجع ذلك أساسا لعدم توفر المعاير الحاصة به التي يمكن تطبيقها، لذا فان تحديد درجة الأهمية النسبية يتطلب تقديرا لاعتبارات كمية ووصفية (العادلي، والعظمة، 1986 و9)).

ورغم صعوبة التقدير للاعتبارات الكمية والوصفية الا أن مبدأ الأهمية النسبية يظل من أهم المباديء التي يمثل من أهم المباديء التي تمثل المبدأ ومبدأ التصادية الجهد المحاسبي ضوابط لفرض الافادة الاعلامية حيث يحد الأول من زخم بيانات المحاسبية، ويحد الثاني بدءا من وضع النظام وتشغيل البيانات المحاسبية الاندفاع الى التفاصيل والتفريعات التي لا تحقق مردودا اقتصاديا. وهما معا يحققان التوازن مع باقي المبادئ المشتقة من فرض الافادة الاعلامية التي تتصف كفاية تطبيقها بالاتجاء نحو غزارة المخرجات مثل مبدأ الافصاح الكامل ومبدأ المسبية.

و) مبدأ الافصاح الكامل: اشتقاقا من فرض الافادة الاعلامية يأتي مبدأ الافصاح الكافي Adequate Disclosure ويقضى بضرورة أن تتضمن القوائم الكافي Adequate Disclosure ويقضى بضرورة أن تتضمن القوائم المالية والملاحظات عليها أية معلومات اقتصادية معلقة بالوحدة المحاسبية التي تمثل معلومات جوهرية تؤثر على القرارات التي يتخذها مستخدم التقرير الواعي وجذا المعنى للاحظ الارتباط بين مبدأ الافصاح الكامل ومبدأ الأهمية النسبية، فالأهمية النسبية تعكس الوجه الأخر للافصاح، وذلك لأن ما يجب الافصاح عنه يجب أن تتوافر له درجة كافية من الاهمية النسبية هرائمية النسبية هرائمية النسبية هرائمية النسبية المحسل المهمية النسبية هرائم المهمية النسبية المحسل المهمية النسبية المهمية النسبية المهمية النسبية المهمية النسبية المهمية المهمية النسبية المهمية النسبية المهمية المهمية النسبية المهمية المهمية المهمية النسبية المهمية النسبية المهمية المهمية النسبية المهمية المهممية المهمية المهم

وإن كان هناك ما يضاف فنداً بقول الله عز وجل عن شمولية التسجيل والأهمية النسبية عند النسخ وذلك حيث يقول تعالى : وهذا كتابنا ينطق عليكم بالحق انا كنا نستنسخ ما كتتم تعملون عقل حيث يقول تعالى : وهذا كتابنا ينطق عليكم بالحق انا كنا الفتدير لهذه الأية بأن الملائكة اذا رفعت أعمال العباد الى الله سبحانه، أمر عز وجل ان يثبت عنده منها ما فيه ثواب وعقاب، ويسقط منها ما لا ثواب فيه ولا عقاب (الأشقر، يثبت عنده منها ما فيه ثواب وعقاب، ويسقط منها ما لا ثواب فيه ولا عقاب (الأشقر، مع عدم الاخلال بالتوازن الواجب مع مبدأ الأهمية النسبية الذي يشكل محددا له. وليكون هذا المبدأ فعلا أكثر منه قولا لابد ان ننظر اليه من خلال مفهوم مستحدث فلا نكتفى بكونه عنل واجباً على الادارة، بل نجعله يمثل حقاً لمستخدم التقرير واجب التقنين خاصة في منشآت الأموال بالنص على التزام هذه الكيانات بالافصاح عن البيانات التي تطلب منها المستخدم لطلب المعلومات. وعبدر التنويه بأن مبدأ الافصاح عرر مبدأ الثبات من المحدود، ولكن للحد من الفوضى وأثرها على النتائج التي تشتمل عليها التقارير المحاسبية، الذا يجب الافصاح عن العدول عن أي أساس أو اجراء معين، وأثر ذلك التعديل على النتائج. (رضوان، وشلتوت، وشكوت، وك).

10) مبدأ الاتصاف: يشتق هذا المبدأ من فرض الافادة الاعلامية، فلا يجب أن
تتميز المعلومات المحاسبية التي تقدم لمستخدمي التقارير بالاقصاح فقط، بل يتعين كذلك
أن تحقق الانصاف لجميع المرتبطين الحاليين أو المتوقعين بالمشروع. وهذا المبدأ يتناسق مع
مبدأ العقد الذي سبق التعرض له حيث يرى البعض «أن هذا المبدأ ستزداد أهميته مع
ظهور الاهتمام بنظرية الوكالة في الفكر المحاسبي المعاصر، حيث ينظر الى المنشأة من
خلالها على انها مجموعة من العلاقات التعاقدية، بين الشركة والمستثمرين، والعلاقة بين
الشركة والمديرين». (هلال، 1986: 29). وهذا يعتبر مبدأ الانصاف ركنا ركينا من اشتمال
التقارير المحاسبية على قدر كاف من الافادة الإعلامية، فبدون تحقيق التوازن المنصف بين

المجموعات المختلفة المرتبطة بالمنشأة تفقد المعلومات المحاسبية عدالتها وتكاملها.

11) مبدأ الملاءمة : تشتق من فرض الافادة الاعلامية كذلك مبدأ الملاءمة ، وهذا المبدأ من الأحمية بمكان . حتى ان هناك الكثير من فروع العلم المحاسبي نشأت لتلاثم حاجات مستخدمين معينين من المعلومات المحاسبية ، فعلى سبيل المثال المحاسبة الضريبية (أو المراجعة الضريبية) والمحاسبة الادارية فالأولى أتت لتلاثم حاجة جهات ومصالح المدولة القائمة بتحصيل الضريبة والثانية خصصت لتوفير معلومات محاسبية تلاثم احتياجات ادارة المنشأت وتساعدها على اتخاذ قراراتها . ولا يقتصر مبدأ الملاءمة على هذه المساهمات الأساسية ، بل قد يرمي الى تعدد التقارير المحاسبية لفرع العلم الواحد لتلاثم كل منها حالة بذاتها عن طريق ادراك متطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية .

وقد عرفت الملاءمة بأنها قدرة المعلومات على تغيير القرار، إما من خلال تكوين تنبؤات أو عن طريق تأكيد توقعات صحيحة (Most, 1982: 20). ويشتمل هذا المبدأ على ثلاثة عناصر رئيسة في التوقيت بحيث تكون التقارير متاحة لمتخذ القرار في الوقت المناسب، والقيمة التنبؤية التي تعني أن تكون المعلومات صالحة للاستخدام في نماذج التنبؤ، والقيمة التصحيحية أي أن تكون المعلومات المحاسبية صالحة لاستخدامها في تقويم الأنشطة الماضية وتصحيح التوقعات السابقة Board, 1980). Board, 1980. ومن ذلك نرى أن سلامة تطبيق مبدأ الملاءمة يعتمد اساسا على التعرف الدقيق على طبيعة احتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية وتوقيتاتها.

12) مبدأ السبية: حتى تساهم المعلومات المحامسية ـ عند التطبيق العملي ـ في تحقيق فرض الافادة، يجب أن تنطوي على ترابط سببي في ما بينها من جهة وبين دلالاتها من جهة أخرى في صورة تفسير او تبرير أو تأريخ أو إدانة . ويفيد هذا الترابط السببي في ما بين المعلومات المحامسية في تعميق الاستفادة الاعلامية من التقارير المحامسية، حيث تعكس هذه التقارير صورة صادقة مسببة عن أداء المنشأة، يمكن اتخاذها أساسا لوضع نظام نزيه للمحاسبة عن المسئولية .

13) مبدأ التوافق: يعتبر مبدأ التوافق محورا رئيسا في فرض الأفادة، اذ يعني تحقيق الانسجام والتوافق في التقارير وأسلوب الانسجام والتوافق في التقارير وأسلوب عرض البيانات من جهة، وفي ما يين هذه المحتويات والاستخدامات المحتملة لها من جهة أخرى. والثانية، من حيث التركيب اللغوى وتوحيد المصطلحات المستخدمة في التقرير، بحيث يتيسر لمستقبلي التقارير ادراك الدلالة الاقتصادية التي تنطوي عليها هذه التقارير.

فهناك من يقول بحق ان اللغة الاحلامية في الاتصال المحاسبي يجب أن تكون نمطية ذات حدود ثابتة ولها دلالات عددة، حتى تتحدد مفاهيمها وتستفيم مداركها بين مستخدميها، حيث أن اختلاف هذه اللغة باختلاف القائم باعدادها أو باختلاف المواقف أو المواضيع او التقارير يؤدي الى تضليل من له قدرة طيبة على استيعاب اللغة المحاسبية، فتتميط اللغة المحاسبية يؤدي الى تلافي التباين في مداركها، كها يمكن ذوى القدرات المحدودة على فهمها وإستيعابها عن طريق تعاملهم المتكرر معها (مرعي، 1979: 8-8).

14) مبدأ اقتصادية الجهد: يقتضي فرض الافادة التقرير المستفيض والدقيق عن القيمة الاقتصادية الجهد ليحد القيمة الاقتصادية الجهد ليحد وضع النظام وإجراءات تشفيله من الاسهاب في التفاصيل والتفريعات غير الاقتصادية، بحيث بحجب عن خرجات النظام والتقارير أي معلومات لا يكون ذكرها جوهريا وذات فائدة حقيقية لمستخدمي التقرير تفوق تكاليف انتاجها.

15) مبدأ سلامة المباديء والقوانين: يتيم هذا المبدأ ويشتق من فرض التأكد المحاسبي، ويقضى هذا المبدأ بالتحقق من سلامة هيكل المبادىء والمعايير التي تطبقها الوحدة المحاسبية وسلامة مراعاة هذه الوحدة الجميم القوانين والتشريعات والأعراف التي تحكم النشاط. والتأكد من عدم خضوع هذا الاختيار للأساليب التحكمية الشخصية المدذة ماتقرير عن ذلك.

16) مبدأ صحة التطبيق المحاسبي : يشكل مبدأ صحة التطبيق موقعا هاما ضمن اطار نظرية المحاسبة الاسلامية ويرتكز على ضلع التحقق ويتكامل مع مبدأ سلامة المبادىء والقوانين، ويشتق هو الآخر من فوض التأكد المحاسبي.

ويعني مبدأ صحة التطبيق مراجعة الأساليب والوسائل والقواعد والخطوات والاجراءات التي اتبعت ومدى تجانسها وقدرتها على تنفيذ هيكل المبادىء والمعايير والقوانين والتشريعات المختارة، والتيفن من الصحة الفنية والمستندية والحسابية، ومدى ملاءمة التقارير المحاسبية للتفسير والتصحيح والتنبؤ، والتقرير عن ذلك.

الخلاصة

يأتي هذا البحث لمحاولة التصدي لوضع نظرية للمحاسبة الاسلامية من خلال الاستعانة باجتهادات علياء السلف الصالح، ولا تهدر ما سبق من تقدم وانجازات العلم المحاسبي التي تمت بعد ذلك بواسطة علماء الغرب، ولكن تطور ما يتعارض مع الشرع الإسلامي بالاستعانة بالطاقات الكامنة في ديننا الخنيف، ليتمكن المسلمون ليس فقط في تعليم معاملاتهم. ولكن كذلك لتحقيق أركان دينهم واقامة عباداتهم. وقد تم التعرض

لنظرية المحاسبة الاسلامية في ثلاثة مستويات أولها تم فيها التعبير عن ماهية العلم المحاسبي فشمل هدفه وبجاله بشكل يعلن عن محتواه ويميزه عها سواه من العلوم والمعارف. وثاني هذه المستويات تم فيه العرض للاطار العلمي لنظرية المحاسبة الاسلامية. وثالث هذه المستويات تم فيه تقديم مكونات النظرية من فروض ومبادى، ومعايد.

الهوامسش

- (1) ظهرر هذه المشكلة دفع الندوة الأولى لقضايا الزكاة الماصرة المنعقدة في القاهرة في الفترة من 15 - 1988/10/27 الى أن تنص في التوصية رقم 10 على اعداد لجنة لبحث موضوع محاسبة زكاة الشركات، وقام بيت الزكاة الكريني بتشكيل هذه اللجنة التي تشرف الباحث بأن يكون أحد أعضائها، وقد اتفق فيها على احتياجنا الضرورى لتنظير محاسبي يتفق مع الشريعة الأسلامية، وقد توافق ذلك مع قيام الباحث باعداد هذا البحث.
- (2) للتوسع في مناهج ومداخل التنظير المحاسبي يرجع في ذلك الى بعض تقارير المجامع المحاسبية العالمة ومنعا :
- American Accounting Association (1973) Statement of Basic Accounting Theory. Evanston, IL: AAA; AAA (1977) A Statement on Accounting Theory and Theory Acceptance (SOTATA). Sarasota: AAA.
- (3) استحسن الباحث استخدام تعبر المدحل الإسلامى بدلا من المدخل الاخلاقي او المدخل الديني، حيث أن الاسلام أعم وأشمل من قصره على الاخلاق فقط، وكذلك فتعبر المدخل الديني يشير الى التمميم واشتماله على اكثر من الدين الإسلامى وهو الذي لا يتفق مع ما تميز به الدين الإسلامى دون سواه من الأديان باشتماله على منهج معاملات دنيوية متكاملة فهم عبادات ومعاملات معا.
- 4) حصل الباحث على الدراسات العليا في المحاسبة والاقتصاد والشريعة الاسلامية. وهي معارف تستازمها مثل هذه البحوث.
- (5) الحيطة والحذر يعتبرهما البعض صدأ (خيرت، 1985)، (غر، 1982)، حيث يمثلان مؤشرا للتطبيق المحاسبي، وقد يطلق عليهما سياسة الانتشار سريانهما كمؤشر في جميع أجزاء التطبيق المحاسبي. وهذا ما يميل إليه الباحث، اما القول بأنها قيد فيا المبادى، والسياسات عند الالتزام بها ـ الاقيود.

المصادر العربية

أبو رمان، م.

1987 المحاسبة في شركات الأشخاص. الاسكندرية : المكتب العربي الحديث.

الحفيف، ع.

1962 - الشركات في الفقه الإسلامي. الاسكندرية : دار النشر للجامعات المصرية.

الرازي، م.

1935 ختار الصحاح. القاهرة: المطبعة الأميرية.

العادلي، ي . ، العظمة ، م .

1986 المحاسبة المالية، المجلد الأول. الكويت : منشورات ذات السلاسل.

القرضاوي، ي.

1981 فقه الزكاة، الجزء الأول. بيروت : مؤسسة الرسالة.

الناغي، م.

1987 دروس في نظرية المحاسبة. القاهرة : مكتبة عين شمس.

الأشقر، م.

1988 زبدة التفسير من فتح القدير على هامش القرآن الكريم، الطبعة الثانية. الكويت : وزارة الأوقاف والشئون الاصلامية.

بباوي، س.

1969 بحوث في المحاسبة الادارية. القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية.

حسنين، ع.

1976 تطور الفكر المحاسبي. الاسكندرية : دار الجامعات المصرية.

رضوان، ع.، شلتوت، أ.

1987 التحليل المالي : اساسيات وتطبيقات. الكويت : الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

شحاته، ش.

1987 نظرية المحاسبة المالية من منظور اسلامي. القاهرة : الزهراء للاعلام العربي.

شرف، ح.

1984 - «اطار النظرية المامة في المحاسبة»، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، كلية التجارة ... جامعة القاهرة ... 3: 1- 40.

شلتوت، أ.

1976 ونحو أسلوب جديد للحجير والرقابة والتحصيل، وسالة ماجستير غير منشورة، كلية _____ التجار _ جامعة الزقازيق.

1979 والأسلوب الأمثل للحصر والرقابة والتحصيل المحاسبي، رسالة دكتوراه غير مشورة، كلية التجارة _ جامعة المنصورة.

1987 (الحاسبة عن الأداء الانساني في حلود المنظور الإسلامي، عبلة العلوم الاجتماعية ... 15، (صيف): 255 - 280.

1988 والأطار العلمي للمحاسبة الزكوية ، مجلة العلوم الاجتماعية - 16، (صيف): 70-43.

عبد الباقي، م.

1977 اللؤلؤ والمرجان فيها اتفق عليه الشيخان. الكويت : وزارة الاوقاف.

قنصوه، ص.

1985 فلسفة العلم. القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع.

مرعي، ع.

1979 ويضو فلسفة منطقية للتنظير المحاسبي، علمة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية. (1) 3-121.

موسى، م.

1988 الفقه الإسلامي ، مدخل لدراسته ونظام المعاملات فيه . مصر : دار الكتاب العربي .

موی، ب.

1962 المنطق وفلسفة العلوم، (ترجمة زكريا، ف). القاهرة: دار النهضة بالفجالة.

غر، ح.

1982 المدخل في المحاسبة المالية. القاهرة : دار النهضة العربية.

1967 ونحو نظرية عامة للمحاسبة ومجال تطبيقها، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، كلية التجارة _ جامعة القاهرة. (9) 1 - 37.

ملال، س.

1986 عاسبة شركات الأموال. القاهرة: مكتبة عين شمس.

وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية الكويتية.

1984 الموسوعة الفقهية. الكويت.

وزارة المعارف المصرية

1925 المباح المنير. القاهرة.

المصادر الاجنبية

American Accounting Association (AAA)

1966 A Statement on Basic Accounting Theory. Evanston, IL: AAA, Committee on Basic Accounting Theory.

1971 "Foundations of Accounting Measurement." The Accounting Review 46: 1 - 48.

1972 "A Report of the Committee on Accounting Valuation Bases." The Accounting Review 47 (Supplement): 535 - 564.

Anthony, R.

1970 Management Accounting, Homewood, IL: Richard Irwin.

Beaver, W.

1981 Financial Reporting: An Accounting Revolution. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Burton, J. 1987 "f

"Emerging Trends in Financial Reporting." pp. 189 - 200 in S. Zeff & T. Keller (Eds.), Financial Accounting Theory. Singapore: McGraw-Hill.

Carmichael, D. & Willingham, J.

1987 Auditing Concepts and Methods. Singapore: McGraw-Hill.

Chambers, A., Selim, G. & Vinten, G.

1987 Internal Auditing, London: Pitman.

Financial Accounting Standards Board (FASB)

1980 "Qualitative Characteristics of Accounting Information." (Statement of Financial Accounting Concepts No. 2). Stanford: FASB.

Helfert, E.

1987 Techniques of Financial Analysis (6th ed.). Homewood, IL: Richard Invin.

Hendriksen, E.

1977 Accounting Theory. Homewood, IL: Richard Irwin.

fjiri, Y.

1966 "Physical Measures and Multi-Dimensional Accounting." pp. 147-167 in R. Jaedicke, Y. Ijiri & O. Niclsem (Eds.), Research in Accounting Measurement. Evanston, IL: AAA.

Marie. A.

1974 "Communication of Accounting Information for Decision Making." Journal of Commerce Research (Faculty of Commerce, Alexandria University, Egypt) 11 (1): 1 - 33.

Most, K.

1982 Accounting Theory (2nd ed.). Columbus, OH: Grid Publishing.

Robertson, J. & Davis, F.

1988 Auditing (5th ed.). Plano, TX: Business Publications.

Vickrey, D.

1970 "Is Accounting a Measurement Discipline?" The Accounting Review 45 (October): 731 - 742.

Watts, R. & Zimerman, J.

1986 Positive Accounting Theory. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

عِلة العلوم الاجتماعية في عجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة ، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات صاشرة ، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالي :

مجلة العلوم الاجتماعية ص. ب: 5486 صفاة ـ الكويت 13055 فاكسميل 2549237

أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: 2549387-254921 ثمن المجلد للمؤسسات: خسة عشر دينارا كويتيا أو ما يعادلها ثمن المجلد للأفراد: خسة دنانير كويتية أو ما يعادلها شمن المجلد للطلاب: ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها



معتة الكوب كاراريسة اشه ف ن ، الدكلور أحمر حسيك فرحات

- دُرَاسَاتَ قضَايَااسُـلاَمُيّةُ مَعَاصِهُ مَرَاحِعَات ڪتبُ شرعيّة معَاصِهُ
 - - تقارث وتعلىقات عداقض

الابشتراكات:

للأفرَاد ٣ دَنانِيرِدَاخل الكَوَيتِ ١٠٠ دولارات المريكية خَارَةَ الكَوَيتُ اللَّهُ الكَوَيتُ اللَّهُ الكَوَيت للوُسَّسَات وَالشَّرِيَاتِ ١٣ دينَازًا وَاحْتُل البِحِيَيتِ وَ وَلِا لِأَامُ مِنْ كِينَا خَالِقَ الكَوَسِينَا

> صاب، ١٧٤٣٣ الخالديَّة الحكوبيت - هاتف : ٢٦٧٤٨٩

التماسك والصراع في قرية مصرية نوبية.

السيد أحمد حامد قسم الاجتماع ـ جامعة الكويت

مقدمية

الدكة قرية مصرية تقع في اقليم كوم أمبو على بعد حوالى 50 كم شمال مدينة اسوان في جنوب مصر. وهى احدى قرى النوبيين الذين يعرفون بالكنوز (ال. وقد هُجُروا في عام 1965 من قراهم الواقعة في اقليم النوبة الممتد من جنوب مدينة أسوان وحتى الحدود المصرية السودانية جنوبا على امتداد 320 كم بسبب بناء السد العالي في أقصى شمال الاقليم.

كانت الدكة في اقليم النوبة، قبل عملية التهجير، تعكس قدرا كبيرا من التماسك والاستقرار الاجتماعي والتوازن البنائي، يرتكز على اجماع قيمي وتوقعات للأدوار الاجتماعية، ويرتبطان ارتباطا وثيقا باستقرار الظروف الايكولوجية والسكانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كان يعيشها السكان. فلم تتح هذه الظروف الموضوعية للتوتر في العلاقات القائمة بين البدنات أن يظهر الى الدرجة التي تحتم حدوث تغيرات كيفية، أي تغيرات بنائية. وقد تبدل معظم تلك الظروف الموضوعية بسبب التهجير، وطرأت ظروف جديدة عن تلك الظروف التي عاشها السكان خلال تاريخهم الطويل في قريتهم الأصلية والتي شكلت علاقاتهم ونظمهم الاجتماعية. فكان عليهم أن يلجأوا الى عمليات جديدة للتكيف الثقافي والاجتماعي. فتبلور تناقض كان كامنا في الاجتماعي ولم يكن في وعي السكان وإدراكهم، فانبثق التعارض والتناقض حول السلطة والقوة وشرعية عمارستها. وهكذا تزعزع الاجماع القيمي الذي ارتكز عليه النسق السياسي. ولم تعد قيمه

اعتمد البحث على المعلومات التي جمعت أثناء الزيارات المتكررة لعدد من القرى النوبية في فترات متنالية ومتباعدة منذ عام 1980. واعتمدت كذلك على المقابلات التي أجريت مع عدد من النوبيين منهم بعض من مكان الدكة.

متكاملة مع غيرها من القيم التي تستند إليها بقية النظم والأنساق الاجتماعية ، فتصدع التوازن البنائي ، وتهدد التماسك والاستقرار الاجتماعي . فالتغيرات التي طرأت على الدكة كانت بالكم الذي يحتم التغير الكيفي أي التغير في البناء الاجتماعي ، ولم يكن هذا الكم من التغيرات يجدث مطلقا في اقليم النوبة . وهكذا انبثق صراع بين بدنات لم يكن موجودا ، ولم يعرفه السكان من قبل ، بل ولم تكن تجرؤ بدنات معينة بالذات على عمارسته مطلقا أو حتى التفكير فيه . وان هذا البحث يهدف إلى الكشف عن الوظيفة الاجتماعية للصراع والعناصر أو الموامل البنائية التي تتدخل في ضبطه والتحكم فيه في الدكة وما يترتب عليها من عمران جديد قد يحمل بعضا من خصائص العمران المعروف أصلا في النوبية الأصلية .

الاطار النظري

يعتمد البحث على النظرية البنائية الوظيفية في مضمونها الحديث الذي تبلور وصيغ نتيجة للمحاولات والجهود العديدة لاثرائه وتطويره لكى يتاح للنظرية امكانية دراسة الصراع والتغير الذي يطرأ على النظم والبناء الاجتماعي. ومن البارزين في تطوير النظرية (Gluckman (1940; 1955; 1963) و(Leach (1954) عندما جعل كل منها محور بحثه التنظيم السياسي للكشف عن الطابع الديناميكي للأنساق الاجتماعية، وان كان هناك بينها اختلاف جوهري.

فقد ادعى البعض أن النظرية البنائية الوظيفية هي بالضرورة نزعة استاتيكية تعوقها نزعتها العلمية وتطورها عن أن تقدم تحليلا ديناميكيا. وأنها ليست سوى أداة منهجية ممتازة لفهم المجتمعات كوحدات كلية أو أنساق استاتيكية فقط لأنها لا تهتم الا بالثبات والتكامل والتماسك التي تشكل جميعها القضية الأساسية لديها⁶²، ومع ذلك لا تعني تلك القضية الأساسية لديها⁶²، ومع ذلك لا تعني تلك القضية الأساسية الجماعية، نصبيا في الاستقرار والتكامل والثبات الاجتماعي وأن التساند الوظيفي القائم بين هذه النظم بحقق الوحدة الوظيفية للبناء الاجتماعي انعدام التناقض في العلاقات الاجتماعية والبناء الاجتماعي، وبالتالي لا يتنح من مطلقا الكار الصراع الاجتماعي أو اغفاله أو اعتباره مفضيا للتغير الاجتماعي مما يترتب على ذلك الادعاء بعدم مقدرة النظرية البنائية الوظيفية على تفسير التغير الاجتماعي عالاجتماعي عادم الاجتماعي على المجتمعات هو في حالة من النظام والاستقرار النسبي ما دام السلوك متواثيا ومتوافقا مع القيم والنظم الأجتماعية السائدة في المجتمع، وما دامت الديلات السلوكية تتبع للفرد أن مختار من بينها ما يتفق ورغباته وميوله في المواقف الاجتماعية المختلفة، وما دامت التناقصات والتوترات الكامنة أو الظاهرة لم تصل الى الدرجة التي تهدد عندها النظام والاستقرار الاجتماعي (6). ولكن اذاكان الأمر على عكس الدرجة التي تهدد عندها النظام والاستقرار الاجتماعي (6). ولكن اذاكان الأمر على عكس الدرجة التي تهدد عندها النظام والاستقرار الاجتماعي (6). ولكن اذاكان الأمر على عكس

ذلك، ففي هذه الحالة لا بد من أن يعاد النظر في قواعد السلوك والمعايير لتعديل وتغيير بعض عناصرها، وقد يستدعي الأمر تغييرها تغييرا جذريا، بما يترتب عليه احداث تغيرات متلاحقة في كل النظم الاجتماعية والبناء الاجتماعي على أساس أن التغيير الذي يطرأ على أي جزء (نظام اجتماعي) من أجزاء البناء الاجتماعي لابد أن تصاحبه تغيرات أخرى في بقية الأجزاء (النظم الاجتماعية).

والصراع هو حالة من هذه الحالات، بل أكثر الحالات التي تستدعى مثل هذه التغيرات، لأن كم التناقضات قد وصل إلى الدرجة التي تحتم تغيرا كيفيا يتصل على وجه الخصوص اتصالا مباشرا بالمبادىء والقيم الأساسية التي تستند اليها صحة وشرعية النظم الاجتماعية. فالصراع علاقة بين أفراد وجاعات قائمة على أساس تضارب وتضاد وتناقض مصالحها وغاياتها وأهدافها بشأن الموارد أو القوة أو السلطة، وأن هذا التضارب والتضاد والتناقض قد وصل الى درجة ينبثق عندها الصراع الذي يتخذ شكلا معلوما وفقا لطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأطراف المتصارعة والمسائل والقضايا التي يتصارعون عليها. ويترتب على ذلك ضرورة اللجوء الى أساليب وعمليات معلومة ـ التوفيق أو المهادنة أو التسوية أو العنف والثورة في حالات معينة ـ لفرض وضع الحلول التي ترضى الطرفين أو أحدهما، والتي ينجم عنها حل الصراع. ان هذه العلاقة وما تفرضه من اساليب وعمليات تشير الى أن هناك فريقا واعيا بمكانته الاجتماعية ووضعه الذي يحتله في البناء الاجتماعي، ومدركا تماما لأبعاده الاجتماعية والاقتصادية وغير راض عنها وبالتالي غير راض عن الأدوار الاجتماعية التي تفرضها. ومن ثم فأفراد هذا الفريق يطالبون ويجاهدون لتغييرها تحقيقا لغايات الفريق ومصالحه. أما الفريق الآخر فهو يجاهد لكي يحافظ على الأوضاع القائمة التي ترتكز عليها مصالحه أو تعديلها بما يحقق قليلا من الخسارة واستمرار تفوقه. فالعلاقة في أحد أبعادها هي صراع بين الأدوار، وهي عبارة عن مباراة. والنتيجة النهاثية هي تغير قواعد السلوك ومعاييره، أو بتعبير آخر تغير في نسق المكانات الاجتماعية، أي تغير في البناء الاجتماعي.

وهكذا تساعد نظرية الصراع في دراسة العوامل والعمليات التي تؤدى الى التغير الاجتماعي والبناثي. ولهذا شاع في الخمسينات والتسينات من هذا القرن القول بأن نظرية الصراع قد صارت بديلا عن النظرية البنائية الوظيفية، كيا أنها مهدت الطريق لمجموعة من النظريات الماركسية الجديدة لتحل محلها في السنوات الأخيرة (1900: Godelier (1980)) مثل نظرية (1980: Godelier (1980)) ورغم ذلك فان نظرية الصراع بمختلف مناظيرها مثل المحارة (1968: 1969) Pahrandorf (1958: 1959) على أنها النظرية الوظيفية. وفالنظر الى (نظرية الصراع) و (نظرية التكامل) على أنها النظرية البتكامل) على أنها

متضادتان هو في الحقيقة ثنائية فاسدة (193: 1973) فها متكاملتان. وفأن المشكلة الرئيسية لنظرية المصراع هي أنها لم تستطع أن تتخلص من جذورها البنائية الوظيفية. . وينطبق ذلك الأنها وجهت نحو دراسة الأبنية والنظم الاجتماعية (100: 1983; (Ritzer, 1983: 100)). وينطبق ذلك على وجه الحصوص على نظرية لويس كوزر عن وظائف الصراع الاجتماعي أو المحافظة على ويتم بمختلف الشروط التي بمتضاها يسهم الصراع الاجتماعي في المحافظة على العلاقات الاجتماعية والبناء الاجتماعي أو على تكيفها وتوافقها (151: 1956, (Coser, 1956: 155)) مبينا كيف أن الصراع لا يؤدي بالمضرورة إلى تهديد التكامل والاستقرار الاجتماعي مطورا بذلك آراء جورج زيل (Simmel, 1955). لقد ركزت الدراسات البنائية الوظيفية اهتمامها أولا على الاجماع وعوامل التماسك والتكامل والتوازن الاجتماعي، ثم اهتمت بالنغير والصراع في حين ركزت نظرية الصراع على كل ما يتنافض مع هذه العوامل وما ينجم عنها من ضرورة تغيير عناصر الاجماع أو بعضها تكيفا مع الظروف التي تفرض هذا التغير. وفي من ضرورة تغيير عناصر الاجماع أو بصفها تكيفا مع الظروف التي تفرض هذا التغير. وفي الحقيقة فإن الجانبين هما وجهان للحقيقة الاجتماعية.

وهكذا يتيح منظور الصراع للباحث الأنثروبولوجي الاجتماعي أن يتتبع التغيرات التي تطرأ على البناء الاجتماعي، أو أن يكتشف وظائف الصراع الاجتماعي. ومن ثم فعند دراسة الصراع والتغير يمكن أن يجمع الباحث الانثروبولوجي ما بين المنظور البناثي الوظيفي ومنظور الصراع. فالتغير يطرأ على واقع اجتماعي كائن بالفعل يمكن ملاحظته واستقراء وقائعه ثم تجريد واستنباط الاطرادات أو العناصر الثابتة المتكررة المستمرة خلال الزمن، أي أغاط السلوك. ويعنى ذلك أنه من الضروري التركيز أولا على الفعل والتفاعل الاجتماعيين حتى يمكن التعرف على تلك الأغاط وما يطرأ عليها من تغيرات. وبما لا شك فيه انه لا بد أن تكون لدى الباحث معرفة دقيقة بتلك الأغاط السلوكية والترابط والاعتماد المتبادل بين النظم والأنساق الاجتماعية، فالاطار البنائي الوظيفي اذن ضروري لدراسة التغير الاجتماعي وبخاصة التغير البنائي . ولهذا نجد من العلماء من أهتم بأن يكون الفعل الاجتماعي والترتيب المنظم الذي يتخذه (وهو التنظيم الاجتماعي) اطارا لدراسة التغير، وفي الوقت ذاته الكشف عن العلاقة بين هذا التنظيم الاجتماعي والبناء الاجتماعي باعتبارهما مفهومين عن الحقيقة الاجتماعية يكمل كل منهما الآخر. فالتنظيم الاجتماعي يتعلق بالأدوار ولكن في حدود مفهوم الفعل الاجتماعي. ويتمثل ذلك بوضوح في عمليات التكيف الاجتماعي التي تكشف عن الاختيار واتخاذ القرارات في المواقف الاجتماعية المختلفة التي تتبح خروج الفعل عن الاطار النمطي الثابت (Firth. 1954; 1971).

ان مفهومي البناء الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي مرتبطان ارتباطا وثيقا، وكلاهما مكمل للآخر، ولا بد أن تجري أي دراسة للتغير على اساس هذا الاطار المزدوج. ويرجع ذلك أولا الى أن التغير الاجتماعي يكون في بعض الأحيان سببا للصراع الاجتماعي. ويرجم ثانيا الى أن للبناء الاجتماعي تأثيرا وفاعلية في ظهور الصراع ومدى شدته وكيفية فضه، وكذلك في تحديد التغير الاجتماعي وتوجيهه وبخاصة في المجتمعات المحلية الصغيرة، مثل قرية الدكة والمجتمعات القرية النوبية بوجه عام. وأن ذلك التأثير وتلك الفاعلية التي يمارسها البناء الاجتماعي تتم بوساطة عمليات التفاعل الاجتماعي، الاجتماعي، المحتمد المعامل البنائية . لا تتعامل بطريقة مباشرة مع السلوك الاجتماعي، الاجتماعي التي تعتبر احدى أهم العمليات الرئيسية ان لم تكن أهمها جمعا»، دوأن عمليات التفاعل الاجتماعي الفعلية التي تشكلها وتحددها الموامل البنائية المختلفة، تتبع ظهور صفات وأحداث على درجة عالية من الأهمية « (Coser, 1976: 211).

على ضوء كل ما سبق يرتكز البحث على الغرض التاني : في المجتمعات المحلية البسيطة ، تتدخل طبيعة العلاقات القائمة بين الأشخاص والجماعات تدخلا مباشرا ، مثلها تتدخل المسائل التي يتصارعون حولها ، في توجيه الصراع ومدى شدته وتحديد الوظائف الاجتماعية التي يؤديها . وأن هذا الصراع يفضي بالضرورة الى تغيرات جوهرية وجذرية وبخاصة في النسق السياسي للتكيف لاعادة التماسك والاستقرار الاجتماعي .

الجماعات في الدُّكة

يصنف سكان الدكة أنفسهم ست فتات: الفئة الأولى تضم القبائل وهم الكنور؟ اللهن يسمون انفسهم والأنصاره نسبة الى العرب المسلمين الذين ترجع اليهم اصول هذه العبائل ويتمتع افرادها باعل مكانة اجتماعية استنادا الى هذا الاصل الديني. والقبيلة هي العبائل ويتمتع افرادها باعل مكانة اجتماعية استنادا الى هذا الاصل الديني. والقبيلة هي اكبر جماعة ابوية في الدكة، وتعرف باسم مؤسسها، وهي نسق انقسامي ولكنه نجتلف عن النسق المعرف في الكتابات الانثر وبولوجية بالبدنة الانقسامية حيث يفتقد النسق النوبي بعض خصائص تلك البدنة الانقسامية (حامد 1973: 200 - 233). وأصغر الأقسام، وتعرف بالأولاد، تتألف من عدد من الأسر المعتلة. وكانت القبائل في الدكة الأصلية في الحليمة من الأراضي الزراعية التي انتقلت اليهم من الي استخفهم. يضاف الى ذلك بعض المساحات التي امتلكها بعض الأفراد منهم من الأراضي التي استحدثها مشروع الري الذي أقيم في اقليم الدكة الاصلية في عام 1933. والفئة الثانية هي مجموعة البدنات التي تنتمي الى قبائل تقيم اصلا في قرى كنزية اخرى، وهي العلاقي وفرشة والسيالة والامبركاب والمضيق والمحرقة وقرشة، وهي من قرى الكنوز. وقد تكونت هذه البدنات في الدكة واستقرت فيها اما نتيجة لزواج مؤسسيها واستقرارهم فيها بعد الزواج او لامكان استغلال عملكاتهم من الأراضي الزراعية التي استحدثت في نطق القرية في عام 1933. والفئة الثالثة هي بدنة من الكنوز ايضاء ويعرف أفرادها نطاق القرية في عام 1933. والفئة الثالثة هي بدنة من الكنوز ايضاء ويعرف أفرادها

وبالنوب، أي الذين ترجع اصولهم الى سكان النوبة القدامى الذين كانوا يقيمون في القرية الاصلية ملكيات (راعية الا في القليل النادر. وتتميز هذه الجماعة بصغر حجمها لهجرة الاشير من افرادها لزراعية الا في القليل النادر. وتتميز هذه الجماعة بصغر حجمها لهجرة الكثير من افرادها الى خارج القرية. والفئة الرابعة هي بدنات العبايدة، وهم من قبائل البجة (البشارية) البدو الرحل المنتشرين في الصحراء الشرقة. وقد استقرت هذه القرية الأصلية في الماضي بعليه ما العربان الرحل اشارة الى اصولهم البدوية. اما الفئة الخامسة فهي التي تضم بدنات الصعايدة وهم من قرى صعيد مصر الذين وفدوا الى القرية الاصلية للعمل في الراضي وممتلكات الكنوز كعمال زراعين في مقابل توفير السكن لهم الى جانب المقابل المادي، وقد ازدادت اعدادهم بعد مشروع الري وتوفر الأراضي الزراعية. والفئة السادسة هي بدنات الشلالية، نسبة الى سكان الجزر الموجودة في منطقة الشلال جنوب مدينة السوان، وهم من الكنوز الذين انتقلوا الى الدكة الاصلية واستقروا فيها عندما غرقت جزرهم لبناء سد اسوان في عام 1912، وكانوا يعملون في مشروع الري هناك.

وهكذا فالتمايز الاجتماعي في الدكة يقوم على القرابة والدين وعدم الانتهاء المجتمعي، وهذه الاسس ترتبط عاما باحداث تاريخية (ليس هذا مجالا لذكرها بالتفصيل)، لابد من معرفتها حتى يمكن فهم طبيعة العلاقات بين البدنات والقبائل وكيفية تحولها الى علاقات بناثية. فقد تعرضت بلاد النوبة الاصلية لغزوات وهجرات اثرت في العلاقات بين الكنوز والعرب والفاديجات، وبخاصة بين الكنوز والفاديجات باعتبارهم سكان البلاد القدامي الأصليين، أما العرب فهم الوافدون من خارجها. فالكنوز يؤكدون انهم من الأنصار ارتكازاً الى انتمائهم الى الأسلاف المسلمين الذين ناصروا الرسول عليه السلام والذين ينتمون الى بطون من قبائل عربية. ولهذا فهم يتمتعون باعلى مكانة ومنزلة اجتماعية في الدكة، بل في جميع القرى الكنزية. يدعم ذلك انهم الاشخاص الذين ينتمون اصلا الى الدكة، او حسب تعبيرهم واصحاب القرية الأصليون،. وان كان هذا القول ادعاء يخالف الواقع التاريخي لأن والنوب، هم بالفعل واصحاب القرية الأصليون،. اما الجماعات الآخرى فهي تضم الاغراب عن الدكة، ولهذا فهي ادن مكانة واقل منزلة اجتماعية من مكانة ومنزلة القبائل الكنزية. ومع ذلك تختلف العلاقات القائمة بينها قربا وبعدا وفقا لأسس معينة. فالبدنات الكنزية التي تنتمي الى قبائل تقيم في قرى اخرى كنزية هي اقرب البدنات الى القبائل وعلاقاتها على درجة عالية من القوة لأنها تنتمي الى الكنوز (الأنصار). يضاف الى ذلك أن علاقتها هي في الغالب علاقات قرابية ناشئة اصلا عن الزواج والمصاهرة التي تمت حالاتها في الماضي في العربة الأصلية ولا تزال تتكرر حتى الأن (١). وَلمَا كان نظام النسب في المجتمع هو النسب المزدوج (حامد، 1973)، فالعلاقات الأمومية القائمة بين افراد تلك البدنات والقبائل الدكاوية لا تقل اهمية عن العلاقات الابوية، ان لم يكن قد تشابكت العلاقات الامومية والابوية نتيجة لتكرار حالات الزواج بين ابناء الاجيال المتعاقبة لتلك البدنات والقبائل الدكاوية. فمن المعروف ان الرجل في نظام النسب المزدوج يرتبط بالجماعة التي ينتمي اليها ابوه وكذلك الجماعة التي تنتمي اليها امه بروابط متماثلة ولا تقل منزلة اقارب الاب، فهم جميعا يتمتعون بمنزلة متماثلة. ولهذا تتمتع تلك البدنات بمكانة ومنزلة الجتماعية قريبة الى حد كبير من مكانة ومنزلة تلك القبائل، وبناء على ذلك فهي سياسية حليفة لها.

ويأتي العبابدة في الدرجة التالية بعد تلك البدنات الكنزية الوافدة. فعلاقاتهم المصلية وحتى الآن من عدم العنف والميل الم الهنوء واستقرارهم في القرية الاصلية وحتى الآن من عدم العنف والميل الى الهنوء والاسراع الى مساعدة الآخرين وتقديم العون لهم. فلم يتسببوا في اثارة مشكلة ما، فقد نالوا ثقة واحترام الدكاوية وعبتهم منذ استقرارهم واقامتهم بينهم كاغراب في القرية الأصلية. فكانوا حريصين على مصالح معلومة في القرية الاصلية. فكانوا ولا يزالون حلفاء سياسيين لهم رغم صغر حجم معفومة في القرية الاصلية. فكانوا ولا يزالون حلفاء سياسيين لهم رغم صغر حجم واقبائل الدكاوية. وزيادة على ذلك فان النساء يرتدين الزي الكنزي النسائي ويتكلمن والقبائل الدكاوية، وزيادة على ذلك فان النساء يرتدين الزي الكنزي النسائي ويتكلمن اللغة الكنزية (الماتوكية) على عكس الرجال العبابدة الذين لا يعرفونها ولا يزالون محتفظين بلغتهم العربية ولهجتهم الحاصة. وعلى الرغم من تلك العلاقات فحالات الزواج بينهم قليلة جدا، وكانوا من غير الملاك الزراعيين في القرية الأصلية.

اما الصعايدة فهم اكبر الجماعات الغريبة عن الدكة حجها، ويتقارب عددهم من عدد افراد القبائل والبدنات الكنزية. ومنهم من كون ثروة كبيرة عن طريق التجارة، وعارس نشاطه في المحلات التجارية الموجودة في مركز القرية، وقد ساعد موقع القرية على الطريق السريم في نجاح النشاط التجاري واتساع مجاله، في حين كان هؤلاء يعملون في القرية الاصلية كاجراء في الأراضي الزراعية التي كان يمتلكها الدكاوية. فقد لجأ السكان الى العمالة الصعيدية لندرة الايدي النوبية العاملة بسبب هجرة عدد كبير من القادرين على العمل من الرجال للعمل في المدن المصرية والسودانية، ليوفروا الأقاريهم المقيمين في القرية النورة الشراء حاجاتهم المهيشية الضرورية، فقد كان نتاج الأراضي الزراعية اقل من المستوى الفعلي لحاجات السكان. وكان معدل الهجرة الى المدن يزداد تدريجيا في كل بضم سنوات يقابله دائها ازدياد عدد العمال الصعايدة الوافدين للعمل في أراضي النوبيين وبخاصة عندما نفذ مشروع الري واستحدثت مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وكان معظم الصعايدة يقيمون في نجم خاص (يعرف بعزبة الصفيح) مجاور لأراضي

المشروع في شمال الدكة، في مساكن فقيرة جدا ومنعزلة وبعيدة عن مساكن الآخرين. وكان الدكاوية في القرية القديمة، ملاك الأراضي الزراعية، يبدون الكثير من العطف والتعاون نحو الصعايدة، والبعض يوفر لهم المسكن باعتبارهم عمالا دائمين. ولما كانت اقامة الصعايدة متوقفة على الاستمرار في العمل الذي يوفره الدكاوية لهم فقد كانوا تابعين وموالين لهم ومرتبطين بهم. وكانت علاقاتهم بهذه القبائل اكثر العلاقات بين الجماعات بعدا، وان كانت الاقامة المشتركة والالتزامات المجتمعية التي كان الجميع حريصين على ادائها والوفاء بها توجد تعاطفا وجدانيا وتخفف من حدة التباعد الشديد بين الجماعين.

وعلاقات الشلالية بالقبائل الدكاوية تتميز بالتباعد والعداء رغم انهم من الكنوز اصلا، وكانوا في القرية الأصلية عمالا ملتحقين بمشروع الري. وصبب هذا التباعد وذلك العداء ان الشلالية يرفضون اعتبارهم اغرابا عن الدكة، ولا يحق للقبائل الدكاوية ان تعاملهم على هذا الاساس، فهم من الكنوز وبالتالي فلهم الحق في التدخل في شئون القرية، ويعملون على ان يكون لهم دور في التنظيم السياسي فيها، وهو أمر ترفضه القبائل الدكاوية. ولا يجد الشلالية الا الصعايدة للتكتل معهم والوقوف الى جانبهم عندما يطالبون بالاعتراف بعضويتهم وما تفرضه من حقوق. وقد يلجأون الى اثارة بعض المشكلات والمنازعات كنوع من الضغط على الدكاوية لتحقيق غرضهم، ولهذا ينظر الدكاوية الى الصعايدة والشلالية على انهم يؤلفون حماعة واحدة. وفي الواقع فان الجماعتين (الصعايدة والشلالية) اقرب الى بعضها من اية جماعة اخرى استنادا الى هذا التحالف. وهكذا فقد ادت الظروف العامة التي مربها المجتمع النوبي الى ان تحمل العلاقة القائمة بين الصعايدة والشلالية كجماعة من ناحية، والبدنات الدكاوية كجماعة من ناحية اخرى، ذلك البعد البنائي، وإن تتميز بالتباعد والنفور وعدم الود، ولايمكن فهم التباعد البنائي والعاطفي بين الجماعتين الا بالرجوع الى تلك الظروف. ويكشف عن ذلك انعدام حالات الزواج بينهها، وكذلك مواقف الجماعتين كل منهها تجاه الاخرى في ما يتعلق بالتنظيم السيآسي للدكة من الاقليم الاصلى، حيث لم يكن للشلالية والصعايدة دور سياسي ما. وقد تُبلورت تلك العلاقة، وتكشف ذلك الطابع البنائي عندما صارت سببا للصراع الذي نشب بين الجماعتين بشأن المراكز السياسية الجديدة، او بتعبير آخر بشأن القوة السياسية وشرعيتها في الدكة.

التنظيم السياسي

لقد بدأ سكان الدكة في تنظيم غتلف نواحي حياتهم الاجتماعية بعد الانتقال الى القليم كوم امبو. وكانت الهيئات الحكومية تتدخل في تنظيم وتوجيه بعض هذه الجوانب وفقا خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد انشئت في القرية في عام 1964 جمعية الاصلاح

الاجتماعي، واقتصرت عضويتها على سكان القرية الذين كان علهيم ان يختاروا من بينهم اعضاء مجلس ادارتها لغرض القيام بتنظيم وتوجيه حياتهم الاجتماعية على ان يقتصر دور موظفي الادارة والهيئات الحكومية على التوجيه والارشاد فقط. وكانت هناك الوحدة الاجتماعية (التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية)، وهي الهيئة الرئيسية التي كانت تلعب دورا هاما واساسيا في حياة السكان ومستقبلهم، كانت تشرف على عملية الأسكان وتوزيع الاراضي الزراعية والمعونات المختلفة التي كان السكان في اشد الحاجة اليهما، وكان على السكانُ ان يختاروا كذلك اعضاء لجنة حزبية على مستوى القرية للحزب الحاكم في ذلك الحين، كانت تسمى لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي. واقتصرت عضوية جميع الاصلاح الاجتماعي على اشخاص ينتمون الى القبائل الكنزية، غالبيتهم من رؤسائها الذين كانوا في الفترة الاولى من الاقامة الجديدة (السنتين الاولى والثانية) لا يزالون متمتعين بالسلطة والقوة والنفوذ امتدادا للاوضاع الاجتماعية التي كانت عليها ايقرية، في الاقليم النوبي الاصلى. وكان السكان عامة غير مستقرين، ومشغولين في اعادة ترتيب جياتهم تكيفا مع الظروف الجديدة التي وجدوا فيها، ولم تكن قد تبلورت مختلف التغيرات والأوضاع الجديدة في القرية. ولم تتكشف لهم بعد اهمية الدور الذي تؤديه القيادات المحلية. لهذا فقد اختلف الامر عندما اريد اعادة تشكيل الجمعية والبدء في الترشيح لانتخاب اعضاء اللجنة الحزبية وجمعية الاصلاح الاجتماعي، فقد طالب الصعايدة والشلالية بتمثيلهم في الهيئتين، واصروا على ذلك، ورفضت القبائل الكنزية طلبهم هذا تمسكا بالاسس والمبادىء التي كان يرتكز عليها التنظيم السياسي للقرية الاصلية.

فقد كان رؤساء القبائل الكنزية هم وحدهم الذين لهم الحق في تنظيم وتوجيه مختلف نواحي الحياة الاجتماعية وضبط علاقات الأفراد بعضهم ببعض وفقا لقواعد وضوابط معلومة ومتوارثة اعتادها السكان، بمن فيهم بالطبع الصعايدة والشلالية الذين كانوا أكثر السكان حرصا على مراعاة تلك القواعد والضوابط السلوكية لاكتساب ثقة الكنوز ورضاهم، وبالتالي استمرارهم في العمل والاقامة في القرية، وكان هؤلاء الرؤساء يشاركون بدورهم هذا عمدة القرية، عمل السلطة الادارية الحكومية، فضلا عن سلطته القبلية، باعتباره رئيسا للقبيلة التي ينتمي إليها. وكان يساعده في عمله الاداري وفض المنازعات ثلاثة معاونين يعرفون بشيوخ الناحية، وكانوا بختارون من بين رؤساء القبائل والبدنات الكنزية، وكان لهذا القانون العرفي وسلطة النطة التقليدية المحلية (سلطة رؤساء القبائل الكنزية) الغلبة على القانون الوضعي وسلطة الدولة بسبب العزلة النسبية التي كان يعيشها النوبيون عن بقية قطاعات المجتمع المصري. أما النوب والعبابذة والشلالية والصحايدة فلم يكن لهم الحق مطلقا في شغل أي مركز من تلك المراكز القيادية باعتبارهم

أغرابا عن مجتمع الدكة. فشرعية السلطة والقوة مستمدة من الأصل الديني للقبائل الكنزية (الأنصار)، بل اقتصرت على قبيلتين منها بحيث صارت كل منها خلال الزمن جماعة مسيطرة. وكانت القبائل والبدنات تختار العمدة وشيوخ الناحية من بين أعضائها يعاونهم بقية رؤساتها دون مشاركة بقية السكان الذين لا يحق لهم التدخل في مثل هذه الأمور، وكان الاجاع تاما وكاملا من جانب كل السكان على تلك الشرعية . . وهكذا كان العبابدة والصعايدة والشلالية والنوب خاضعين لسلطة ونفوذ رؤساء القبائل الكنزية. وكانوا على وعي تام بمركزهم الاجتماعي، راضين بوضعهم وعلاقاتهم بالقبائل والبدنات الكنزية. ولكن في القرية الجديدة اختلفت معظم الظروف التي شكلت ذلك التنظيم السياسي. فكان من نتيجة اصرار الطرفين المتنازعين أن اشتد النزاع خاصة ان رغبة الصعايدة والشلالية تعنى تغيير طابع العلاقة القائمة بينهم كجماعة وبين القبائل والبدنات الكنزية تغييرا جوهرياً. وهذا أمركانت ترفضه القبائل والبدنات تحت تأثر رؤسائها أصحاب القوة والسلطة. فقد كانوا أكثر الأفراد تشددا في موقفهم تجاه الصعايدة والشلالية، تختفي وراءه مصالحهم الخاصة التي ازدادت في القرية الجديلة بمناسبة الاعاشة والاسكان وتوزيع الأراضي الزراعية . ووقف العبابدة الى جانب القبائل والبدنات الكنزية ، فهم حلفاؤهم فيّ كل الموَّاقف منذ اقامتهم في القرية الأصلية. أما النوب فهم يقفون دائها موقف الحياد لمركزهم الاجتماعي ومشاعرهم السلبية تجاه الطرفين وتجاه جميع البدنات. وعندئذ رأى بعض الأشخاص من ذوى المنزلة الاجتماعية العالية والنفوذ من تختلف القبائل والبدنات ضرورة التدخل للنظر في النزاع والعمل على فضه، خاصة وقد صار الاتجاه العام لدى الكثير من السكان، الى عدم الرضى عن النزاع وعدم جدواه وانه يجب ان يتكتل الجميع لمواجهة المشكلات الجديدة. فتشكلت من بين أولئك الاشخاص لجنة للاتصال بطرقي النزاع والاجتماع معهما والسماع اليهما وعرض رأي اللجنة بشأن تشكيل هيئة للتحكيم والمصالحة من بين القضاة العرفيين المعروفين في اقليم كوم امبو الذين يلجأ اليهم سكان القرى النوبية وغير النوبية للنظر في منازعاتهم واصدار الأحكام التي ترضى الأطراف المتنازعة، والذين يشتهرون بالموضوعية وعدم التحيز والتدين والورع والشجاعة في قول الحق والسمعة الطيبة. وبدأت اللجنة أعمالها بحماسة شديدة وتم انحتيار عدد من أولئك القضاة العرفيين ووافق الطرفان عليهم للنظر في النزاع. وقد استعانت تلك اللجنة بعدد من رؤساء القبائل الكنزية وغيرهم من رؤساء الصَّعايلة المقيمين في القرى اللَّجاورة واستمرت المناقشات والمداولات في مركز تجمع كل جماعة. وخصصت بعد ذلك جلسة للتحكيم والمصالحة، تحدث فيها عثلو الطرفين عارضين وجهات نظرهم. وكان قرار المحكمين يقضي بضرورة تمثيل الصعايدة والشلالية في الجمعية واللجنة الحزبية وانه لا يوجد مايمنع منّ مشاركتهم في التنظيم السياسي للقرية. ووافق الجميع على القرار، وكان من الطبيعي ان ينسحب على جماعة النوب وجماعة العبابدة اذا رغبوا في عضوية كل من الهيئتين. واتفق السكان بعد ذلك على ان يكون حجم الجماعة أساسا لتحديد عدد ممثليها فيهها، فاختارت كل بدنة بعد ذلك من بين أفرادها من يمثلها.

وقد ساعد على اتخاذ ذلك القرار وموافقة رؤساء القبائل الكنزية عليه استياء السكان بمن فيهم أفراد هذه القبائل من تصرفات بعض الرؤساء بشأن مصالح وحقوق المغتربين والاعانة والاسكان والأراضي الزراعية لأنهم أضروا بمصالح البعض من السكان وبخاصة الأقارب المقيمين خارج الدكة. وكانت مصالحهم الشخصية هي الدافع وراء هذا السلوك، وهذا أمر يتناقى مع قيم القرابة والجوار والانتهاء الى المجتمّع المحلّى. فكثير من أفراد القبائل يرون أنه كان يجب على الرؤساء أن يعملوا على طرد الصعابدة والشلالية وعدم تمكينهم من الاقامة والاستقرار في الفرية، فهم الذين ساعدوهم على ذلك عندما دونوا أسهاءهم في سجلات التهجير على أنهم من أبناء الدكة دون مراعاة الالتزامات والواجبات الفرابية والمجتمعية، الأمر الذي ترتب عليه ضياع حقوق المغتربين. فالسكان عامة يرغبون في طرد الصعايدة والشلالية من الدكة، والنّزاع هو تعبير عن هذا الهدف. وكان على الرؤساء ان يعوا ذلك تماما، فكان من السهل على المحكمين اتخاذ ذلك القرار، وكان على أولئك الرؤساء قبوله والاذعان له خاصة ان أفراد القبائل بدأوا في العمل على عزلهم والاتجاه نحو اختيار أشخاص آخرين من ذوي السمعة الطيبة والمؤهلين لمواجهة المشكلات التي لم يتعرضوا لها من قبل في قريتهم الأصلية، فهي مشكلات تتطلب امكانات فردية وخبرات معينة أبرزها المؤهلات الدراسية، وكان هذا سندا للصعايدة والشلالية يدعم موقفهم ويدفع الصراع تجاه صالحهم.

وفي عام 1944 تجدد الصراع بين الطرفين مرة أخرى بعد فترة طويلة انتهت فيها التنظيمات السياسية التي أثارت النزاع الأول، وحدثت فيها أحداث هامة وتغيرات هائلة وعميقة في مجتمع الدكة وثقافته نتيجة لاندماج المجتمع النوبي اقتصاديا وسياسيا في المجتمع المصري وازدياد فرص الاستثمار والعمل، وازدياد أتجاه الدكاوية نحو العمل في دول الحافيج الى جانب المدن المصرية. ومن أهم هذه التغيرات بالنسبة للبحث غلبت الحافز الاردي والمنفعة الاقتصادية لدى الشخص على الحافز الاجتماعي أو القبل الذي كان يوجه سلوكه ويحدد علاقاته في القرية مع أقاربه الأبويين والوقوف الى جانبهم في المواقف الاجتماعية التي تتعلق بقبيلته أو بدنته ككل. يقابل ذلك ازدياد الشعور بالانتهاء الى الدكوة، وذلك نتيجة لالغاء الملكية القبلية التي كانت توفر للشخص حاجاته الضرورية. كما أنه في عام 1948 كان على السكان أن يختاروا عمدة القرية بعد أن صدر قرار اعادة العمل بنظام والتحديد. ومن المتعارف عليه

ان يختار رؤساء القبائل الكنزية أحدهم ليكون عمدة القرية دون ان يشاركهم في عملية الاختيار أي شخص من الجماعات والبدنات الأخرى. وفي العادة يكون ذلك الشخص معروفا مسبقا لأن والمُمدية لا تخرج عن أحد أعضاء البدنة المسيطرة المؤهل لهذا المركز القيادي. ولأول مرة في تاريخ الدكة يدعو رؤساء القبائل عملي الصعايدة والشلالية الى الاجتماع للمشاركة في عملية اختيار العمدة. وتم الاتفاق على شخص معين، ويشير هذا الموقف الى الاعتراف الأكيد بعضوية بدنات الصعايدة والشلالية وانتمائهم للدكة.

وعلى الرغم من ذلك الاتفاق الجماعي، فقد اتفق الصعايدة والشلالية سرا على ان يرشحوا شخصا آخر يختارونه. فهم على وعي بمشاعر الدكاوية تجاههم وانتهازهم الفرصة لطردهم من القرية ، اذ أن الصراع قائم وكامن ، وموقف الصعايدة والشَّلالية هو صورة من صور هذا الصراع. فلا تزال النظرة اليهم على أنهم أغراب عن مجتمع الدكة تترسخ نتيجة لوجود الصعايدة والشلالية ونجاحهم في العمل والتجارة وتكوينهم الثروة، وهو أمريري الدكاوية انه كان يجب أن يكون من نصيبهم لأنهم أصحاب المصلحة الرئيسية والأولى في الدكة باعتبارهم أبناءها. والصعايدة والشلالية على وعي بهذه الأفكار والمشاعر، ولهذا فهم لا يثقون بالدكاوية ويتخوفون من موقف العمدة الجديد، فقد ينحاز الى الجانب الأخر، ومن ثم فان فوز مرشحهم فيه الضمان الكافي لاستقرارهم في الدكة، وبالتالي الحفاظ على مصالحهم وتخفيف حدة الصراع والنزاع مستقبلا. وبدأوا يضعون الخطة لضمان فوز مرشحهم، وقد حرضهم على ذلك وساعدهم على ان يقبلوا على هذه الخطة بعض رؤساء القبائل القدامي الذين عزلتهم قبائلهم الكنزية وأبعدتهم عن التنظيم السياسي، وكذلك بعض من أتباعهم ذوي المصالح الخاصة. ومع ذلك علمت القبائل والبدنات الكنزية بالخطة، فكان رد الفعل التكتل للعمل على افشالها، ووقفت الى جانبهم بدنات العبابدة والنوب المتحالفة معهم سياسيا. واختارت من بين أفرادها الموجودين في القرية أفضلهم ملاءمة لمنصب العمدة. وقد أدرك الصعايدة والشلالية ما يترتب على موقفهم من نتائج سلبية على علاقاتهم بالقبائل والبدنات الأخرى فأعلن الكثير منهم وقوفهم الى جانب القبائل والبدنات الأخرى تعبيرا عن حسن نواياهم، وكانت النتيجة فوز مرشح هذه القبائل والبدنات.

لقد ارتكز الصعايدة والشلالية في طلبهم واصرارهم على أن يكون لهم دور في التنظيم السياسي للدكة على وعيهم بأنهم لم يصبحوا بعد التهجير والاقامة الجديدة في اقليم كوم امبر أغراباً عن مجتمع الدكة، فهم دكاوية مثل غيرهم تماماً. وهذا الموقف هو اعلان عن رفض مكانتهم الاجتماعية القديمة التي فرضت عليهم نتيجة لظروف الدكة القديمة التي تلاشى معظمها واختفى نهائياً. فيا هي تلك التغيرات الجوهرية الجذرية التي نجم عنها التي المحافة الصعيدية الشلالية، أو بتمبير آخر، موقف الصراع والتنازع؟.

التغيرات البنائية

من أهم التغيرات الجذرية التي لها صلة وثيقة بالصراع الاجتماعي الذي حلث في الدكة، تغير نظام الملكية الزراعية وملكية المسكن، أو بتغيير آخر اختفاء الملكية القبلية. فقد وزعت الأراضي الزراعية والمساكن دون تمييز على الأسر التي كانت مقيمة في الدكة الأصلية أثناء عملية حصر السكان قبل التهجير، فأمتلكت الأسرة (وهي الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين) فدانا أو فدانين من الأراضي الزراعية (8) ومنزلا يحدد حجم الأسرة مساحته وعدد حجراته دون النظر إلى الاعتبارات الاجتماعية المعروفة في القرية (الانتياء أو قدم الاقامة مثلا)، وأصبح الصعايدة والشلالية في الدكة الجديدة من الملاك. فلم تعد الملكية الزراعية ملكية قبلية، فتلاشي بذلك أحد أسس التمايز أو التفاضل الاجتماعي وبالتالي أحد أسباب تبعيتهم للقبائل الكنزية. وزيادة على ذلك، لم يحصل المغتربون من الكنوز على ملكية زراعية، وهم الأشخاص الذين كانوا يعملون في المدن أثناء عملية حصر السكان في القرية الأصلية قبل التهجير، فهذه الملكية قد أدت الى أن يعى الصعايدة والشلالية أنهم أعضاء في مجتمع الدكة لأن قوانين الدولة تتعامل مع السكان باعتبارهم أبناء قرية معلومة أو أبناء وطن واحد. فالملكية أعادت اليهم الانتهاء المجتمعي أو العضوية التي كانوا يفتقدونها في الدكة الاصلية. ومن ثم فقد تركت فيها العناصر الآجتماعية التي كانّ يرتكز عليها التمايز بين القبائل والبدنات المختلفة ومدى التقارب أو التباعد في العلاقات الاجتماعية.

وقد تكونت علاقات اقتصادية بين الصحايدة والقبائل الكنزية، ففي السنوات الأولى كان الكنوز عامة في حاجة إلى قوة الممل الصحيدية لاستغلال أراضيهم الزراعية للنقص الشديد في الأبدي العاملة الكنزية نتيجة لهجرة القادرين على العمل منهم الى المدن للنقص الشديد في الأبدي العاملة الكنزية نتيجة لهجرة القادرين على العمل منهم الى المعل في الزراعة، واشترك البعض في مشروعات استثمارية مع عدد من الصحايدة، ساعدهم في ذلك وجود فرص كثيرة للاستثمار في عجالات مختلفة في اقليم كوم امبو ومحافظة اسوان بوجه عام وعا لا شك فيه أن مثل هذه العلاقات والمصالح الاقتصادية كفيلة بأن تؤدى إلى التقارب الشديد في العلاقات بين الأطراف، فتضعف بالتالي إلى حد كبير درجة التباعد التي كانت تتميز بها علاقات الصحايدة بالكنوز. كما سيكون لها الكثير من الاعتبار في ختلف المواقف المحراع ختلف المواقف المحراع طبيعة تلك العلاقات الاقتصادية تتضمن ان كلا الطرفين يقفان على قدم المساواة تجاه طبيعة تلك العلاقات الاقتصادية تتضمن ان كلا الطرفين يقفان على قدم المساواة تجاه بعضهها، فكان لذلك معنى اجتماعي أدركه الصعايدة ووعوه تماما.

وقد عضد موقف الصعايدة والشلالية كبر حجم جماعتها في الوقت الذي لا يفتقدان رجلها وشبابها القادرين على العمل لانهم موجودون في القرية باستمرار ولا يهاجرون الى الملد للعمل فيها كها هو الحال بالنسبة لغالبية الشباب والرجال الكنوز. فقلة عدد الرجال والشباب من الكنوز أحد الأسباب الرئيسية لضعف جماعتهم في مواقف الصراع مع الجماعات الأخرى. وقد عضد موقف الصعايدة بطريقة غير مباشرة مجاورة القرية الجديدة لمراهم الاصلية التي تركوها في المأضي والتي يقيم فيها اقازيهم. فقد أتاح هذا التجاور فرصة اعادة علاقاتهم بهم، فاكتسبوا في القرية الجديدة قوة معنوية لها أهميتها استثمرها الصعايدة لتحقيق غايتهم. وأدرك الكنوز هذه الحقيقة التي زادت من مشاعرهم السلبية تجاهم.

والتغير الثاني الهام في ألدكة هو التغير في النظام السياسي نتيجة لتدخل الدولة مباشرة في غتلف نواحي الحياة الاجتماعية ، مما نجم عنه ضعف السلطة القبلية التقليدية المتمثلة في رؤساء القبائل وأقسامها . وساعد على ضعف هذه السلطة القبلية اختفاء الملكية القبلية التي كانت ترتكز عليها وحدة القبيلة والتي كانت تستغل تحت اشراف رئيس القبيلة أو البدنة . وكذلك افتقار الرؤساء التقليديين الى الامكانات والمؤهلات الشخصية التي تتطلبها الادوار السياسية الجديدة . وقد أحرك الكثير من القبائل هذه الحقيقة ، فاتجهوا نحو اختيار الشباب المتعلم لشغل المراكز السياسية ، فظهرت قيادات جديدة ولكن في اطار المباسية والمقيم التي يرتكز عليها البناء السياسية التقليدي . فالتغير قد نال الاشخاص وأدوارهم السياسية ، ولكن في اطار الاساس القبلي الذي يقوم عليه البناء السياسي، فلا تزرال البدنات المسيطرة تمارس سلطتها وقوتها ونفوذها رغم مشاركة الجماعات الاخرى . ويتمثل ذلك في الهيئات السياسية الجديدة التي تكونت في القرية وفي المحافظة وهي مجلس القبلي النتفيدي .

وزيادة على هذين التصيرين الرئيسين تغير نظام تقسيم العمل الذي كان يقوم على الجنس والعمر، وظهرت أعمال جديدة أدت الى ازدياد النقود في أيدي السكان. وظهرت قيم اقتصادية جديدة أثارت تطلعات لم يعرفها المجتمع النوي من قبل في بجال الاستثمار. وهناك الكثير من التغيرات الاتصادية والاجتماعية والديموجرافية التي لها أثر في احداث هذه التغيرات السابقة والتي تعتبر أهم التغيرات التي أدت إلى تكثيف التناقض بين الجماعين المسابقة والتي المسابقة والوي من جديد في المواقف التي تتمارض فيها مصالح الجماعين وأهدافها. ومع ذلك فقد نجم عن الصراع ان تغيرت نظرة الكنوز في المدكة الى الجماعة الصعيدية والشلالية الى حد كبير، وحدث تقارب في علاقاتها وصوار للصحايدة والشلالية الى حد كبير، وحدث تقارب في علاقاتها وصور للصحايدة والشلالية عورجيه غتلف نواحى الحياة

الاجتماعية، أي أن هذه الجماعة قد اكتسبت عضوية مجتمع الدكة والاعتراف بها. وهذا كله تغير جوهري في البناء الاجتماعي للدكة كان لابد أن يحدث حتى يختفي الصراع.

ومع ذلك لم يشتد الصراع إلى الدرجة التي تؤدي إلى العنف أو إلى انقطاع العلاقات بن الجماعتين وبالتالى استمرار التوتر الشديد بينها. صحيح انه قد نتج عن الصراع والاوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كان يعيشها السكان الكنوز في الدكة الاصلية بعض الرواسب العاطفية السلية، ولكن ظروف الحياة في الاقليم الجديد والتغيرات والتجديدات الحالية والمصالح المشتركة بين الجماعتين تضعف فاعلية هذه الرواسب بحيث لا تظهر على سطح العلاقات الاجتماعية والسلوك الفعلي اليومي. وهكذا فاذا كان للبناء والتنظيم الاجتماعي الاصلين هذه الفاعلية والأثر المباشر في خلق الصراع وإثارته، فهل هناك جانب أو جوانب اخرى تدخلت في توجيه الصراع شم فضه؟.

الوظيفة الاجتماعية للصراع

واذا كان الصراع لم يؤد الى العداء والكراهية الشديدة أو التجنب أو محاولة الاضرار بمصالح الطرف الأخر للنزاع، كما لم يؤد إلى التفكك والاضطراب، فإنه يرجع إلى طبيعة العلاقات القائمة بين الأفراد والجماعات في الدكة. ويرجع كذلك الى ما تتسم به الشخصية النوبية من الميل إلى الهدوء والسلام وحب الأخرين والثقة بهم والاسراع في تقديم العون والمساعدة إليهم والتعاطف معهم والحرص على مصالحهم.

فعلى الرغم من عاولات الكنوز ابعاد الصعايدة عن التنظيم السياسي، أو استمرار وضعهم كما كان عليه في الدكة الأصلية في أسوأ الأحوال، فإن اصرار الصعايدة والشلالية على أنهم أبناء الدكة كما تقرر قوانين التهجير - وهو عنصر هام ورثيسي في الصراع - قد فرض على الكنوز أن ينظروا اليهم على أنهم أعضاء في مجتمعهم . يضاف الى ذلك أن الصعايدة والشلالية على علاقات وثيقة بالكنوز لأنهم يمثلون القوة العاملة التي لا يستغني عنها الكنوز سواء كعمال زراعين أو كشركاء معهم في زراعة أراضيهم وفقا لنظام المشاركة، وهو النظام السائله في الدكة كما كان في الدكة الأصلية . فالصراع بينها يدور حول شرعية عمارسة الدور السياسي، هذه الشرعية الأوصلية . فالصراع بينها يدور الأسلي الى الدكة أوما يعرف بقدم الاقامة . ولما كان الصعايدة والشلالية يطالبون بالمشاركة التعليدة والشلالية يطالبون بالمشاركة ينكره الكنوز الدكاوية ، دون أن يمس مطلبهم هذا شرعية السلطة والنفوذ والقوة التقليدية ، فإنه من الممكن الاستجابة إلى طلبهم. فقد كانت العلاقات القائمة بين الصعايدة والشلالية والكنوز موضع اعتبار الطرفين طوال فترة الصراع . وحرص كل فريق لكرس على ألا يؤدي التوتر الى قطعها ، فهناك مصالح اقتصادية مشتركة مترابطة كل الحرص على ألا يؤدي التوتر الى قطعها ، فهناك مصالح اقتصادية مشتركة مترابطة

ومتشابكة يحرص كل منهم على ألا يلحقها الضرر. فنظام المشاركة في الزراعة أو تربية الماشية أو الطيور _ وهو أحد اشكال التعاون المتبادل السائدة _ يحقق التقارب في العلاقات الاجتماعية ويدعم التماسك الاجتماعي. ولهذا كان من السهل أن تتلاقي وجهات النظر المتعارضة، وألا تكون مهمة لجنة التفاوض بين طرفي الصراع عسيرة، وأن يؤدي التحكيم دوره بيسر، وأن يتم التوفيق والمصالحة في فترة قصيرة جداً. فقد حرص جميع السكان بوجه عام، وطرفا الصراع بوجه خاص، على ألا يتخذ بأي حال من الأحوال طابع العنف، وأن يفض بسرعة، رغم الآثار السلبية التي تركها في العلاقات القائمة بين أفراد طرفيه. بل الذي حدث أن ازدادت حالات المشاركة في الزراعة وتربية الماشية، وتعددت صور التعاون المتبادل. ففي حفلات الزواج مثلا يحرص السكان، وبالذات الجيران، على المشاركة فيها وتقديم الهدايا العينية والمالية المختلفة التي تساعد أقارب العروسين على الوفاء بالتزاماتهم التي تفرضها التقاليد والأعراف. وبالمثل في حالات الوفاة يتكاتف جيع السكان ويسرعون بتقديم خدماتهم والوقوف إلى جانب أقارب المتوفى حسب ما تفرضه الأعراف والتقاليد. وفي كل ما يتعلق بمجتمع الدكة من أمور ومسائل أو مشكلات، يشارك كل فرد بخبراته ومهارته وامكاناته فيها بقدر استطاعته بغض النظر تماما عن انتماثه إلى بدنه معينة وإنما باعتباره أحد أعضائه، ويحرص على ذلك خاصة إذا كان الأمر يتعلق بعلاقة مجتمعه المحلى بالقرى الأخرى المجاورة. فالتقارب المكاني للقرى في اقليم كوم أمبو قد أدى إلى أن تنشأ منافسة قوية بينها في مجالات معينة مثل النشاط الرياضي والثقافي. ومن ثم يحرص الفرد على أن يبدو مجتمعه المحلى والدكة، في صورة طيبة، وأن تكون سمعته بين القرى جيدة. ولهذا فهو عن طريق البدنة التي ينتمي إليها (لأن المشاركة المجتمعية تتم على أساس البدنة) يسرع إلى المساهمة في أي نشاط أو مشروع يكون الغرض منه تنمية الدكة وتطويرها، ويساعد في ذلك كل أعضاء البدنة الذين يعملون خارج الدكة. وبالطبع ينطبق هذا كله على الصعايدة والشلالية لأن الالتزامات المجتمعية عامة. وهكذا فهم يلعبون دورا لا يقل أهمية عن دور بقية السكان خاصة أنهم من أكبر البدنات فضلا عن أنهم جميعًا مقيمون في الدكة وحريصون على بذل الكثير من الجهد والتعاون والعون لبقيةً السكان تأكيدا لانتمائهم المجتمعي وتدعيها لعلاقاتهم بالبدنات والقبائل.

فالصراع قد لعب دورا في التماسك والتوازن الاجتماعي للدكة. فقد دفع القبائل والبدنات المختلفة إلى التكتل، رغم التمايز الاجتماعي القائم بينها، كنوع من التكيف لمواجهة المشكلات العديدة التي واجهتها لاستغلال الطاقات والامكانات الاستثمار الفرص المتاحة. ونظرت إلى الصراع على أنه إحدى تلك المشكلات التي يجب أن تفض بسرعة، فالصعايدة والشلالية رغم أنهم قد استثمروا الظروف الجديدة استثمارا جيدا فقد حرصوا

على الا يسيء الصراع الى علاقاتهم بالكنوز وحلفائهم. كما حرصوا على التمسك الشديد بالالتزامات المجتمعية والقبلية والوفاء بها على خير وجه، وكذلك الانشغال بمشكلات الدكة (المتعلقة بالزراعة والاسكان والتعليم والتعليم والصحة) والعمل على حلها، وذلك لتأكيد مشاعرهم الطيبة. وكان لكل هذا أثر ايجابي في عملية تنمية الدكة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. أما الكنوز فقد كان رد فعل القبائل والبدنات المختلفة عنيفا تجاه رؤساء القبائل الكنزية الذين حاولوا استغلال مراكزهم البنائية لصالحهم عن طريق تحريض الصعايدة والشلالية ضد الكنوز واثارة المنازعات وازدياد حدة الصراع. فقد كانت الاستجابة هي عزلم وابعادهم عن النشاط السياسي، وبالتالي فقدانهم لسلطتهم ونفوذهم. وهذا موقف يتنافى ويتناقض كلية مع قيم القبيلة والسلطة القبلية والتزاماتها، الأمر الذي يكشف عن حرصهم على أن تكون ردود أفعالهم من نفس نوع أفعال الصعايدة والشلالية. فعلى سبيل المثال سارع الكنوز والبدنات الاخرى الى الاسهام في بناء المسجد والمضيفة عندما اراد الصعايدة، وكذلك الشلالية، تشييدهما كل منهم داخل منطقته السكنية. وتبرع أحد الكنوز بمبلغ كبير لكل جماعة منهما تعبيرا عن مساعدته هو وبدنته وابداء المشاعر الطيبة نحوهما. ومن ناحية أخرى، صار أمراً مقبولا أن يلجأ الكنوز إلى أحد القضاة العرفيين من الصعايدة للنظر في منازعاتهم والفصل فيها على ضوء نظام التقاضي التقليدي. ولم يحدث ذلك من قبل، بل لم يكن يقبل الكنوز مثل هذا النحكيم بأي حالً من الأحوال في القرية الأصلية. يضاف الى ذلك أنه في كل المواقف التي تتطلب تعاون السكان جميعا وتكتلهم يسرع الجميع الى اداء هذا الالتزام المجتمعي وبخاصة إذا كان الأمر يتعلق بتنمية الدكة للاستفادة من كل الامكانات وفرص الاستثمار المتاحة في الاقليم، وغيرها، التي توفرها الدولة. فالجميع يحرصون على أن تبدو الدكة وحدة اجتماعية متماسكة متعاونة في نظر سكان القرى المجاورة، لذلك يحاولون عدم الاعلان عن مشاكلهم الداخلية حفاظًا على سمعة الدكة. ويتمثل هذا كله بكل وضوح في علاقة أبناء القرية بُها، أولئك الذين يعملون في المدن المصرية والعربية والغربية واسهاماتهم النقدية التي لها أهميتها وقيمتها. فعلى الرغم من المسافات الشاسعة التي تفصل بينهم وبين قريتهم الدكة والتي قد توحى بانقطاع علاقاتهم بها، فهم يحرصون تماماً في كلُّ المناسبات على أن يسهموا بنصيب وافر في حل مشكلاتها وتنميتها عن طريق الجمعيات التي أسسوها في تلك المدن.

وهكذا فقد استثمر الصراع على مستوى البناء الداخلي للدكة من ناحية وعلى مستوى البناء الخارجي من ناحية أخرى في صالح الدكة. ولايعنى هذا ثلاثبي الصراع كلية، فمادام التفاضل الاجتماعي بين القبائل والبدنات قائها، فالتناقض بين المصالح والقيم قائم، وبالتالي فالصراع يظل كامنا ولايظهر الا في ظروف ومواقف معينة بالذات كها تبين لنا في ما سبق. واذا كان للصراع ذلك الدور الايجابي في التماسك الاجتماعي، فلايكن التنبؤ بأثره مستقبلا لأنه يتوقف على طبيعة الظروف والأوضاع التي سوف تكون عليها الدكة في ذلك الوقت الذي يثار فيه الصراع بين القبائل والبدنات والصعايدة والشلالية.

الخلاصة

ان التغيرات الهائلة التي طرأت على الدكة نتيجة لعملية التهجير (والتي لم يذكر بعضها لأنه بعيد عن مجال البحث وقد أشير اليها خلال الصفحات السابقة) قد أدت الى ظهور تناقض داخلي كانت في البناء الاجتماعي وهو الموجود على مستوى العلاقة القائمة بين القبائل الكنزية والبدنات من ناحية والصعايدة من ناحية أخرى. الى جانب هذا التناقض ظهرت وتبلورت عدة تناقضات على المستوى البنائي _حسب آراء جودلير_اضافة الى النظم الاجتماعية (النظام السياسي الأصلى ونظام الملكية المستحدث ونظام القيم والمعاير وغيرها من النظم فضلا عن الجوانب النّفسية التي أثارتها الظروف الجديدة). وقد أدت هذه التناقضات جميعها الى ظهور صراع اجتماعي نجمت عنه تغيرات بناثية منها تغير جوهري في النسق السياسي تكيفًا مع الظّروف الجديدة. وقد ساعدت تلك التغيرات جميعها على بلورة وعي الصعايدة والشلالية بذاتيتهم كجماعة يجب أن تقف على قدم المساواة مع الجماعات الدكاوية، وساعدهما في تقوية هذا الوعى تكتل القرية السكني في الاقليم الجديدحيث أتاح لهما امكانات التكتل وزيادة حجم جماعتهما بعد أن كان الكثيرون منهم موزعين في عدد من النجوع. وكان من نتيجة ذلك رفض الصعايدة والشلالية الشديد لمكانتهم الاجتماعية وماتفرضه من أبعاد اجتماعية وسياسية والاصرار على ضرورة اعادة النظر في الأسس التي ترتكز عليها شرعية السلطة والقوة والتنظيم السياسي. وقد ترتب على ذلك حَدُوث تغير جوهري في التنظيم الاجتماعي بوجه عام تمثل بوضوح في التنظيم السياسي، بل كذلك على المستوى البنائي حيث أصبحت جماعة الشلالية وجماعة الصعايدة وحدتين بنائيتين، أي أجزاء من البناء الاجتماعي لمجتمع الدكة، وأنها يشكلان وحدة في مقابل القبائل والبدنات الكنزية.

وقد تمت عمليات التكيف التي لجأ اليها الدكاوية في مواجهة الظروف والأوضاع التي تطرأ على مجتمعهم على ضوء النظم الاجتماعية التي يتألف منها البناء الاجتماعي، فلا تزال الضغوط البنائية تمارس فاعليتها وتأثيرها القوى. ومما لاشك فيه الا تفقد تلك الضغوط فاعليتها وتأثيرها في مثل هذه المواقف الاجتماعية بطريقة ميكانيكية لمجرد تغير ظروف كان يعيشها السكان وظهور ظروف ونظم جديدة. وهكذا فالتحليل البنائي ضروري وهام

لفهم العمليات التي بقتضاها ينبتن الصراع وتحدث التغيرات الاجتماعية والبنائية في العلاقات الاجتماعية بين الجماعات جميعها لاتزال تتسم بخصائصها المميزة. وقد سمح للصعايدة والشلالية بالمشاركة في التنظيم السياسي للدكة، ومع ذلك لم يتم هذا الا من خلال تلك العلاقات وخصائصها. فالدور الذي يمارسه الصحايدة والشلالية يتم من خلال تدور القبائل الكنزية والخضوع لسلطتهم حيث لا يسمح لهم الا بالمشاركة دون شغل المراكز السياسية الرئيسية. لهذا كان من الطبيعي أن يكون لطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بين القبائل والبدنات المتمايزة أثر وفاعلية قوية وانجابية في توجيه الصراع وفضه، بما مجافظ على التماسك والتكامل الاجتماعي اللذين أسهم الصراع ذاته في تدعيمها وتقويتها. فالعلاقات الاتزال تستند الى المبادىء والقيم الاجتماعية المشاعر التي كانت سائدة في القرية الى عجتم الدكة المحلي والحياة المشتركة ووحدة المشاعر التي كانت سائدة في القرية الأصلية. وقد ساعد على ذلك كله تلاشي انقسام الدكة الى وحدات اقليمية صغيرة (النجرع في الاقليم الاصلي). فقد صارت في اقليم كوم أمبو وحدة اقليمية فرضت تغيرات ديوجرافية لعبت هي الاخرى دورا هاما في احداث التغير.

ان هذا الطابع الذي اتخذه الصراع ووظيفته الاجتماعية من ناحية والأثر الايجابي للملاقات الاجتماعية من ناحية أخرى يرجع الى ان الدكة مجتمع قروى. والمجتمع القروى _ كها هو معروف _ له خصائصه وثقافته المميزة وبناؤه الاجتماعي . ومن ثم فالصراع الاجتماعي الذي يحدث في مثل هذا المجتمع المحلي الصغير نسبيا يتأثر ويتشكل بتلك الحصائص والثقافة وذلك البناء على عكس غيره من الصراعات التي تحدث في الماط محتمعة معايدة .

الهوامش

- الكنوز هم إحدى الجماعات الثلاث التي تعيش في النوبة، أما الجماعتان الاخريان فهم العرب الذين يعرفون بالعليقات، والقاديجات.
- 2) يتمثل الاسهام الذي حققه (1963; 1963) Guckman (1940; 1955; 1963) في تحقيق الطابح الديناميكي للبحث الأنثروبولوجي وابراز أهمية البعد التاريخي في دراسة البناء الاجتماعي، وبالتالي تخليصه من الطابع الاستاتيكي الذي أتخذه البحث، والذي يرتكز على فكرة التكامل والثبات الاجتماعي، فقد ركز جلكمان دراسته لمجتمع الزول واللايع مل الصراع التضاد البنائي الانفسامي على أساس اعتقاده بأن الصراع موابلناء الاجتماعي، أذ أن التوازن البنائي يتم عن طريق الصراع بين الجد منت المتعارضة، ومكذا فالتضاده هو تضاد متوازذ، وعلى ذلك يخافظ الصراع على البناء واستمراره خلال الزمن مادام الصراع على البناء واستمراره خلال الزمن مادام الصراع على البناء واستمراره خلال الزمن مادام الصراع موجدا ومتحققا عندما تتبح له الظروف الظهور والفاعلية. فللمجتمع عر بفترة ديناميكية نتيجة للصراع والمنازعات تتبح له الظروف الظهور والفاعلية.

(3

والتنافس يترتب عليها تغيرات جوهرية في البناء الاجتماعي، ومن ثم فالبعد التاريخي هام للبحث. وقد اهتم (1955) Gkuckman (1955) للبحث. وقد اهتم (1955) Gkuckman (1955) أما لينش فقد أكد أن الانساق الاجتماعية في حالة الديناهيكية الدائمة لأن الواقع الاجتماعي يظهر دائها وجود التمارضات والمتناقضات تتيجة للمصالح والرغبات والاتجاهات الفردية المتمارضة، ولأن التمامل النام غير متحقق، لهذا لا يمكن النظر الى البناء الاجتماعي على أنه في حالة من النوازن النام. وهذا اهتم بتحليل العمليات التي تؤدي الى تغيير النسق الاجتماعي وتحوله ليتخد طابع نسق آخر. وهذا تمير عن الواقع الاجتماعي للأنساق السياسية في بورها التي تنفير وتتحول من نسق الى آخر.

هذا الانتقاد هو أحد الانتقادات التي وجهت الى النظرية بوجه عام وبخاصة وظيفة تالكوت بارسونز Taloott Parsons التي تصنف الى ثلاث فئات هي : الانتفادات المنطقية والواقعية والإيديولوجية ، وتتلخص الانتفادات المنطقية الأساسية في: أن البنائية الوظيفية تمتمد على التفسير الفاتي ، وأنها تضع فروضا غير فابلة للاختبار ، وتطالب بحستوى من البحث الملمي غير متحقق في علم الاجتماع ، ثم أخيرا فهي : أن الوظيفة تتفالي في التأكيد على المنصر المعاري في الحياة الاجتماعية ، وتقلل من أهمية الصراع على حساب التأكيد على المنصر المعاري في الحياة الاجتماعية ، ثم التأكيد على المنصر العبري وتركز الاحتمام على الطبيعة المناسقة غير عادة وغير طبيعية . أخيرا تفشل في تفسير التغير الاجتماعي ، بل تنظر اليه على أنه حالة غير عادة وغير طبيعية . وتلكد على الحالة وعلى المعافظة لأنها تؤكد على الحالة الراحية وعلى المحافظة على الثبات والاستمرار في الوجود، وعلى الملاقات المسجمة بين أجزاء السن الاجتماعي ، المعرف من من النظر المان هي أفضل الحالات المحكة للنسق أو البناء الاجتماعي ، المعرف من ملك الانتفادات يكن الرجوع الى أن التقادات يكن الرجوع الى أن تلك الحالة هي أفضل الحالات المحكة للنسق أو البناء الاجتماعي ، المعرف من معلى هذه الانتفادات يكن الرجوع الى:

Cohen, P.S. (1973) Modern Social Theory. London: Heinemann, Ch. 3; Hampel, 1959; Rex, 1969; Dore, R.P. (1967) "Function and Cause." pp. 403 - 419 in N. Demareth & R. Peterson (Eds.), System, Change and Conflict. New York: Free Press.

هذا القول لا يتضمن مطلقا أن المجتمع في حالة من الثبات أو أنه يفتقد الديناميكية. فالمقصود بنلك الحالة من الاستغرار والثبات هو الحالة العادية التي يعيشها المجتمع والتي تتم فيها التجليدات والتغيرات الاجتماعية والثقافية بمدل غير سريع. وفي الوقت ذاته تتعرض بشكل مباشر وضطير للقيم الأساسية التي يرتكز عليها أحد النظم الاجتماعية أو جميها. وهذا يختلف تماما عن التغير الجذري الجوهري الذي يطرأ على ختلف النظم والفيم الاجتماعية نتيجة للظروف الجديدة التي يعيشها المجتمع والتي تستدعي هذا التغير الحادري في فترة زمنية معلومة، تلك التغيرات الناجة عن الصراح الاجتماعي في ختلف أشكاله.

5) مجمع M. Godelier مايين الماركسية ويناتية C. Levi-Strauss. وقد شكل تكوينه الأنثرو بولوجي
 أزاءه أنظر (1980) Godelier

6) يعرف سكان الاقليم الشمالي من النوبة بالكنوز نسبة الى قبيلة بني كنز أكبر القبائل المعربية الني دخلت بلاد النوبة الأصلية بعد انهاء حالة الحرب بين سكان هذه البلاد والجيوش الاسلامية الني زحفت الى بلادهم عام ٢٤١١م ولم تستطع دخولها (حامد ، 1973 : 28-29).

- كانت القرية النوية في المكان الاصلي تنقسم الى علد من الاقسام الاقليمية التي يعرف كل منها وبالنجع، وكان النجع، وكان النجع وحدة اقليمية اجتماعية ، وفي بعض الاحيان وحدة قرايية اقتصادية سياسية . وكانت هذه النجوع عندة على طول الفيفة الغربية تجاورها شمالا كشتمنة وجنوبا قورته وشرقا (على الفيفة الشرقية) العلامي . وكان من نتيجة تجاورها النجوع الشمالية والجنوبية لنجوع القريتين الاخريين في الشمال والجنوب أن أزدادت حالات الزواج بين جاعاتها . وينطبى هذا أيضا على قرية العلاقي . وقد ازدادت حالات الزواج بين جاعاتها . وينطبى هذا أيضا على قرية العلاقي . الإدامية ازدادت حالات الزواج بينها بعد مشروع الري وامتلاك افراد منهم لمساحات من الأراضي الزراعية المستحدثة .
- 8) من التغيرات الأخرى الأساسية التي طرأت على نظام الملكية أن الملكية الزراعية لم تعد مرتبطة بالانتياء القبل، ولم تنحدول ال الفرد تبعا الانتمائه الى سلف البدنة التي ينتمى البها والتي تحدد نصيبه من ملكيتها. وكانت القيم القبلية تفرض عدم تصرف الفرد في نصيبه من هذه الملكية لفرض المخاط على وحدة ملكية البدنة وبالتالي الحفاظ على وحدة البدنة وغاسكها. أما الملكية في القرية الجديدة فقد صارت ملكية فردية بحتة.

المسادر العربية

حامد ، أ. أ.

(7

1973 النوبة الجديدة: دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية. الاسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المصادر الاجنبية

Coser, L.

1956 The Functions of Social Conflict, Glencoe, IL: Free Press.

1962 Continuities in the Study of Social Conflict, New York: Free Press.

1976 "Structure and Function." pp. 210 - 219 in P. Blau et al. (Eds.), Approaches to the Study of Social Structure. London: Open Book.

Dahrandorf, R.

1958 "Out of Utopia: Toward a Reorientation of Sociological Analysis." American Journal of Sociology 64 (September): 115 - 127.

1959 Class and Class Conflict in Industrial Society. London: Routledge & Kegan Paul.

Firth, R.

1954 "Social Organization and Social Change." Journal of the Royal Anthropological Institute 84 (1): 1 - 20.

1971 Elements of Social Organization. London: Tavistock.

Godelier, M.

1980 "The Emergence of Manxism in Anthropology in France." pp. 3 - 17 in E. Gellner (Ed.), Soviet and Western Anthropology. London: Buckworth.

Gluckman, M.

1940 "The Kingdom of the Zulu of South Africa." pp. 25 - 55 in M. Fortes and E. Evans-Pritchard (Eds.), African Political Systems. London: Oxford University Press.

1955 Custom and Conflict in Africa. Oxford: Blackwell.

1963 Order and Rebellion in Africa. New York: Free Press.

Hampel, C.G.

1959 "The Logic of Functional Analysis." pp. 271 - 307 in L. Gross (Ed.), Symposium in Sociological Theory. New York: Harper & Row.

Leach, E.R.

1954 Political Systems of Highland Burma. Harvard, MA: Harvard University Press.

Rex. J.

1969 Key Problems in Sociological Theory. London: Routledge & Kegan Paul

Ritzer, G.

1983 Contemporary Sociological Theory. New York: Alfred Knopf.

Simmel, G.

1955 Conflict and the Web of Group Affiliations (translated by K. Wolf and R. Bendix). New York: Free Press.

Zeitlin, I.M.

1973 Rethinking Sociology: A Critique of Contemporary Theory. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Half.

انتقائية الهجرة الاردنية

موسى سمحة كلية الأداب ـ الجامعة الاردنية

مقدمسة

إذا أخذنا في الاعتبار دور الهجرة في التغيرات السكانية ، فإن الاردن ربما يكون مثالا تقليديا على مدى فعالية الهجرة وتأثيرها في احداث تغيرات سكانية أساسية. ان الهجرة في الاردن هي نتاج تفاعل لدوافع اقتصادية وسياسية أثرت على المنطقة منذ منتصف القرن الحالي. فقّد تدَّفق نحو ثلاثة آرباع مليون لاجيء من فلسطين في عامي 1948 و 1967، وقدر حجم القوى العاملة الأردنية في الخارج بنحو 400 305 عامل في عام 1980 (باستثناء مرافقيهم الذين قدروا بنحو 683 000 نسمة)، وبلغ حجم الهجرة الداخلية بين محافظات الضفة الشرقية نحو 701 129 مهاجر في عام 1979 ، وقدر حجم العمال الوافدين الى الضفة الشرقية بنحو 80 000 عامل وافد في عام 1980 (سمحة، 1984 أ : 129). ان هذه الارقام تؤكد حالة هجرة فريدة من نوعها في المنطقة العربية، كها تؤكد حقيقة ان الهجرة تعد أهم السمات الديموغرافية الاردنية . وإذا كانت هجرة اللاجئين إلى الضفة الشرقية قد ضاعفت عدد السكان وأثرت على النمو السكاني، فإن هجرة القوى العاملة الأردنية إلى الخارج لعبت دوراً كبيراً في الاقتصاد الأردني إلى حد انها انقذت ميزان المدفوعات الأردني من العجز المستمر، وضيقت الخناق على البطالة وساهمت بنحو 31٪ من الناتج القومي الإجمالي في عام 1985 (وزارة العمل، 1985، 22). كذلك فإن الهجرة الداخلية كانت مسؤولة عن التغيرات التي اصابت توزيع وتركيب السكان في الضفة الشرقية إلى درجة أنها زادت نسبة سكان المدن إلى 60٪ من مجموع السكان في عام 1979، وأدت إلى تركز سكاني شديد في محافظة عمان وساعدت على رفع معدلات الزيادة الطبيعية في الأردن.

ان دور الهجرة في التأثير على سكان الأردن كان وراء اهتمام الباحثين المتزايد بموضوع الهجرة الخارجية والداخلية في الأردن، غير أن البيانات الفشيلة والمحدودة حول الهجرة في الأردن قد لعبت دوراً كبيراً في توجيه كثير من الدراسات والأبحاث لتركز على

حجم وتيارات الهجرة، وأثرها في توزيع السكان وأهميتها للاقتصاد الأردني. أما في ما يتعلق بخصائص المهاجرين فقد حظيت بقليل من الأهتمام، وقام نفر قليل من الباحثين بدراسة بعض الخصائص للمهاجرين هجرة داخلية (أبو صبحة وبرهم، 1987؛ وكلالدة، 1986؛ والربايعة، 1982؛ وسمحة، 1980). كما اهتم عند قليل من الباحثين بالخصائص المهنية للقوى العاملة الأردنية في الخارج (,Share, 1983; Saket, 1983; Birks & Sinclair 1978؛ سحويل 1982) ويخصائص القرى العاملة الوافدة (سمحة، 1984 أ)، إلا أن أحداً لم يتعرض لدراسة انتقائية الهجرة في الأردن. وقد جاء هذا البحث محاولة متواضعة من الباحث لدراسة الانتقائية في الهجرة أو كها حددها المعجم الديموغرافي بـ والاصطفائية، (اللجنة الاقتصادية لغربي آسياً)، وكلاهما تقريبا يعطى نفس المعنى وهو: مقارنة خصائص المهاجرين بخصائص مجتمعهم الاصلي أو خصائص المجتمع الذي يفدون اليه، ومعرفة ما اذا كانت فثات معينة من المجتمع عهاجر دون الاخرى، وترتبط الهجرة إلى حد كبير بسياسة الهجرة في دولة معينة حيث لاتسمح القوانين فيها بالهجرة الوافدة إليها إلا لفئة معينة من الوافدين الإجانب تصطفيهم حسب نظام معين كأن تختار ذوي مهن معينة أو نسبة معينة من جنسيات معينة. وربما تحدث تغيرات في العرض والطلب في سوق العمل حيث يصبح الطلب على فثات معينة أو كفاءات ومهارات معينة، وعندها تحدث الهجرة الانتقائية لتلك الفثات

والواقع أن هناك توجها نظرياً عاماً في دراسة الهجرة الداخلية والخارجية بعيث تفسر عملية الهجرة ذاتها بمتغيرات عديدة، ومن أمثلة ذلك محاولات الاقتصاديين وضع نماذج لاتخاذ قرار الهجرة بالاستناد إلى تحليل الكلفة والعائد، ومحاولات علماء الاجتماع تفسير تأثير دورة حياة الأنسان في إحتمال الهجرة، ومحاولات الجغرافيين تفسير تأثير العامل السكاني والبيتي في الهجرة (15.5 (Shaw, 1975). ومن المنظور الديموغرافي تمد الهجرة انتقائية بطبيعتها فهناك ميل لدى عناصر معينة من السكان للهجرة أكثر من غيرهم. فالعمر يعد أكثر العناصر الديموغرافية انتقائية في الهجرة الداخلية والخارجية حيث نجد أن غالبية المهاجرين من الشباب الذين يتكيفون بسرعة وسهولة مع البيئات الجديدة أكثر من غيرهم مع هجرة الأسر. وقد ذكر البعض أن هناك اختلافاً بين الدول المتقدمة والنامية من حيث مع هجرة الأسر. وقد ذكر البعض أن هناك اختلافاً بين الدول المتقدمة في حالة الهجرات قصيرة المنافة والعكس في حالة المسافات الطويلة، أما في الدول المتقدمة في حالة الهجرات قصيرة من الذكور (1972-1972). ويضاف إلى ذلك أن الهجرة أكثر شيوعا بين ذوي من معينة من غيرهم، فالفنيون أكثر مهاجرة من غير المهرة، والعاطلون عن العمل أكثر من العاملين، كيا أن للتعليم دوره في التأثير على المهجرة.

هدف الدراسة

استنادا إلى ماسبق فإن هذا البحث يهدف إلى اختبار الفرضيات القائلة بأن هجرة الأردنين هي هجرة أسر أكثر منها هجرة أفراد، ومعرفة أيها أكثر مهاجرة الأسر أم الأفراد، وأن المتعلمين أكثر مهاجرة من غيرهم وماهو تأثير التعليم على الهجرة، وأن المتزوجين أكثر مهاجرة من العازيين وهجرة الأنكر، وهل هناك اختلاف بين المحافظات في جذب فئات معينة من السكان دون غيرها؟ وحتى نستطيع اختبار تملك الفرضيات فاننا سوف نستعرض البيانات المتوفرة التي تمكننا من دراسة خصائص المهاجرين وغير المهاجرين، ثم نتناول بشكل عام حجم الهجرة الداخلية والخارجية في الضفة الشرقية. كذلك سوف يعالج البحث خصائص المهاجرين هجرة داخلية وغير المهاجرين من السكان الاردنين تبعا للمحافظات، وخصائص المهاجرين الاردنين في الحارج ومقارنتهم بخصائص المجتمع الاردني . ويحاول الباحث في نهاية البحث أن يخرج ببعض الاستنتاجات حول انتقائية الهجرة في الأردن.

مصادر الدراسة

ان البيانات المتعلقة بالهجرة في الأردن مازالت تفتقر إلى الاكتمال والشمول، كما أنها تفتقر إلى الدقة، ففي حالة الهجرة الخارجية لاتتوفر بيانات عن حجم المهاجرين المغادرين من الأردن إلى الحارج ولاعن خصائصهم، أو عن الدول التي يهاجرون إليها، كما لايوفر لنا تعداد عام 1979 بيانات عن السكان الأردنين في الخارج. وقد استخدم الباحث بيانات بعض المدراسات والمسوح التي اجربت على الاردنين في الخارج . وقد المحدود (Findlay & Samha, 1985: كما لجأ الباحث إلى استخدام بيانات تعداد السكان في الكويت والسعودية والأمارات لمعرفة خصائص الأردنين في تلك الدول كمثال على المهاجرين في الخارج، وإلى استخدام تقارير وزارة العمل السنوية.

أما في ما يتعلق بالهجرة الداخلية فتوفر بيانات حولها في تعداد عام 1979، وهناك دراسة للهجرة الداخلية قامت بها دائرة الاحصاءات العامة في عام 1967 الا أنها لم تكتمل (دائرة الاحصاءات العامة، بدون تاريخ). وقد حاول الباحث الاستفادة من بياناتها قدر الامكان. وتجدر الاشارة إلى أن تعداد عام 1979 يزودنا ببعض البيانات حول الهجرة اللاخلية بين المحافظات في الضفة الشرقية وذلك تبعا لمكان الاقامة الحالي والسابق، وكذلك تبعا لمكان الاقامة الحالي والسابق، الحالي والسابق، على المتخدام بيانات محل الاقامة الحالي والسابق وذلك لاهميتها في معرفة أكثر المناطق جذبا وطردا للسكان كها أنها تتفق مع طريقة العدد الفعلي التي استخدام بيانات مكان

الأقامة الحالي والسابق جاء لتلافي مشكلة التمييز بين المهاجرين واطفالهم الذين ولدوا بعد الهجرة، وما اذا كان بعض المهاجرين قد عادوا إلى المكان الذي قدموا منه قبل اجراء التعداد، أو أنهم توفوا قبل اجراء التعداد وبالتالي لم يتم حصرهم ضمن المهاجرين. وتجدر الأشارة إلى أن تعداد عام 1979 يوفر لنا بيانات تتعلق بخصائص المهاجرين الذكور والأناث (فوق 15 سنة) على النحو التالي: الحالة الزواجية، التعليم، المهنة. وقد تم استخدام هذه البيانات في دراسة خصائص المهاجرين فيها والذين كانت اقامتهم السابقة في الضفة الشرقية (دائرة الاحصاءات المعامة، تعداد 1979، 1988).

حجم الهجرة واتجاهاتها

أولا _ الهجرة الداخلية : تأثرت الهجرة الداخلية في الأردن إلى حد كبير بتدفق اللاجئين الفلسطينيين مرتين الأولى في عام 1948 عندما استقبل الأردن نحو 450 000 لاجيء من فلسطين، والثانية عندما امتصت الضفة الشرقية آثار الصدمة الثانية اثر حرب عام 1967، واستقبلت نحو 385 000 لاجيء ونازح من الضفة الغربية وقطاع غزة. وينبغي أن نشير إلى أنه لم يتم عد اللاجئين الفلسطينيين كفَّة سكانية منفصلة في تعداد عام 1961 أو في تعداد عام 1979 بل تم عدهم ضمن المدن والريف، والواقع أن معظم اللاجئين قد اتجهوا نحو المدن الكبيرة، ذلك أنها توفر فرص عمل أكثر من التَّاطق الأخرى، وقد أدى انتقالهم هذا إلى تلك المدن إلى اشتداد تيار الهجرة الداخلية من المناطق الأخرى في الدولة (ريف ومدن صغرى) إلى المدن الكبرى الرئيسية التي شكلت بؤرة جذب للمهاجرين (سمحة، 1964ب : 91) وبينت دراسة الهجرة الداخلية لعام 1967، أن مجموع المهاجرين إلى مدن الدراسة بلغ 331 45 مهاجرا توزعوا كالتالي: 61٪ إلى مدينة عمان، 27.6٪ إلى مدينة الزرقاء، 3,4٪ إلى مدينة الرصيفة، 5,1٪ إلى مدينة العقبة، 1,8٪ إلى جرش ونحو 1٪ إلى عجلون. ومعنى ذلك أن مدن محافظة عمان آنذاك (عمان، الزرقاء، الرصيفة) استقطبت 92٪ من مجموع المهاجرين إلى المدن الست. (دائرة الاحصاءات العامة، بدون تاريخ). وتجدر الأشارة إلى أنه قد تم استحداث ثلاث محافظات هي الزرقاء، الطفيلة، والمفرق عام 1986.

واستنادا إلى تعداد عام 1979 فقد بلغ حجم الهجرة الداخلية بين محافظات الضفة الشرقية 29701 مهاجر حيث يبين الجدول رقم (1) أن جميع المحافظات في الصفة الشرقية قد شهدت هجرة داخلية وافلة ومغادرة في ذات الوقت. إلا أن الجدول يبين لنا ايضا أن محافظة عمان تنفرد بين المحافظات بهجرة صافية موجبة، بينيا بقية المحافظات تشهد هجرة صافية سالية، وربما جاءت بيانات عام 1979 لتؤكد النمط السابق للهجرة الداخلية في الخمسينات والستينات والذي يشير إلى اتجاه واحد للهجرة نحو محافظة عمان. ويضاف إلى ذلك أن بيانات عام 1979 أوضحت أن هناك تيارات للهجرة بين الريف والحضر وبين الحضر والحضر، وكذلك بين الريف والريف (كلالدة، 1966:16 ــ 35).

جلول رقم (1) حجم الهجرة الداخلية بين محافظات الضفة الشرقية للاردن لعام 1979*

صافي الهجرة الى المحافظة	المهاجرون الى المحافظة من المحافظات الأخرى	المهاجرون من المحافظة الى المحافظات الأخرى	المحافظة
4684 5+	82730	358655	عمان
22312-	19708	42020	اربد
15823-	12188	28011	البلقاء
7247-	8308	15555	الكوثك
1463-	6767	8230	معان
صفر	129701	129701	الضفة الشرقية

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، التعداد العام للمساكن والسكان، 1979، جداول غير
 منشورة رقم الجدول: P3, P10, P11.

ثانيا _ الهجرة الخارجية: أظهر تعداد عام 1961 (دائرة الاحصاءات العامة، 1961) أن هناك 68883 أردنيا كانوا يقيمون في الخارج وقت اجراء التعداد، وقد توزع هؤلاء كالتالي: 7.8% في اللول العربية، 7.4% في اللول الأفريقية والاسيوية غير العربية، 6.1% في الدول الأفريقية والاسيوية غير العربية، 6.1% في أوروبا، 12% في الأمريكتين، ونحو 7.7% في دول أخرى. وكان 50% من مجموع الاردنيين في الخارج كانوا يضمون بينهم عددا من الطلبة قطر، الامارات وليبيا). إلا أن الاردنيين في الخارج كانوا يضمون بينهم عددا من الطلبة وأداد الأسر المرافقين غير العاملين (الزوجة، الأطفال)، أما العاملون فقد بلغ عددهم 35 أيه بيانات تتعلق بالاردنيين في الخارج (باستثناء الدبلوماسيين وأسرهم)، إلا أنه منذ متصف السبعينات اشتدت هجرة القوى العاملة الاردنية إلى الملول العربية القوى العاملة الاردنية في تلك العربية المؤمنة المردنية في تلك العرب منحو 300 قدر (1978) عدجم القوى العاملة الاردنية في تلك الدول عام 1975 بنحو 300 150 عامل، كما قدرا عدد المرافقين لهم بنحو 300 قد تسمة،

وفي عام 1980 قدرت وزارة العمل الاردنية عدد العاملين الاردنيين في الخارج بنحو 305400 عامل (وزارة العمل، 1980) إلا أن وزارة العمل لم تعط أية معلُّومات حول عدد أفراد الأسر المرافقين لهؤلاء العمال في الخارج. ومن تلك التقديرات يتضح أن 70٪ من هؤلاء يعملون في دولتين هما السعودية 45.8٪ والكويت 24.6٪. ويعمل 11.7٪ في دول الخليج النفطية الأخرى، بينها يعمل 2.1/ في ليبيا و1.3/ في دول عربية أخرى، ويعمل منهم 3.8/ في دول اوروبية و 7.5٪ في الولايات المتحدة، و 3.1٪ منهم في دول اخرى. وقد انعكست شَّدة تيار هجرة العمال الاردنيين إلى الخارج في تحويلاتهم النقدية التي ارتفعت بشكل ملحوظ منذ منتصف السبعينات. ونتيجة اشتداد هذا التيار إلى الدول العربية النفطية فقد اصيبت سوق العمل الاردنية بنقص شديد في القوى العاملة منذ منتصف السبعينات مما فرض على الحكومة الاردنية أحد خيارين: الأول: أن تضع قيودا على الهجرة إلى الخارج وبالتالي تخفيض قيمة التحويلات مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الاردني، والثاني: أن تستقدم العمالة غير الاردنية من الدول التي لديها فائض في القوى العاملة. وقد أوضحت احدى الدراسات كيف أن الدولة لجأت إلى الخيار الثاني لسد النقص الشديد في سوق العمل المحلى بما أدى إلى نشوء ظاهرة جديدة في الهجرة العربية وهي والهجرة البديلة، (سمحة، 1984 : 131-130). وقد بلغ عدد العمال الاجانب الوافدين إلى الاردن 80 000 عامل في عام 1980 ، وارتفع هذا الرقم إلى 143 000 عامل في عام 1985 (وزارة العمل ، 22:1985).

خصائص المهاجرين مقارنة بغير المهاجرين

أولا ـ الهجرة الداخلية

1) العمر والنوع: بيين لنا الجدول رقم (2) توزيع السكان غير المهاجرين والسكان المهاجرين والسكان المهاجرين والسكان المهاجرين والسكان المهاجرين في الضفة الشرقية تبعا للمحافظات وتبعا لتوزيعهم العمري تحت 15 سنة وقوق 15 سنة . ويتضع من هذا الجدول أن الهجرة الداخلية تشتمل على المهاجرين صغار السن بين المهاجرين (26.2%)، ومتوسطي وكبار السن (فوق 15 سنة)، إلا أن نسبة صغار السن بين المهاجرين (73.8%)، ومتعكس الصورة عندا نقارن نسبة كبار السن ضمن المهاجرين (73.8%) مع مثيلتها لغير المهاجرين عندان نسبة كبار السن ضمن المهاجرين يتصفون بمعدل اعالة للصغار أقل من غير (40.5%). ان ذلك يعني أن المهاجرين يتصفون بمعدل اعالة للصغار أقل من غير المهاجرين، وحتى لو افترضنا ان نسبة الافراد فوق 65 سنة هي 3% من مجموع المهاجرين أي أن المهاجرين يتحملون عبء اعالة أقل من غير المهاجرين. ولا تختلف نسب الجنس لمجموع المهاجرين عند مثيلتها لغير المهاجرين حيث بلغت الأولى 105.7 والثانية 1.050. أما اذا تموضنا نسبة الجنس للسكان فوق 15 سنة فاننا نلاحظ انها اعلى لدى المهاجرين مقالك 105.7 من هجرة الذكور أكثر من هجرة الاناث.

جدول رقم (2) التركيب العمري للسكان الاردنين المهاجرين هجرة داخلية وغير المهاجرين تبعا للمحافظات عام 1979 (نسب مثرية)*

نسبة الجنس		فوق 15 سنة ٪		تحت 15 سنة ٪		المحافظة
المهاجرون منها	سكان المحافظة	المهاجرون منها	سكان المحافظة	المهاجرون منها	سكان المحافظة	
95,4	103,7	63,3	36,6	36,7	63,4	عمان
107,2	99,5	75,9	44,3	24,1	55,7	اربد
97,7	98,4	80,6	41,6	19,4	58,4	البلقاء
132,6	100,6	81,3	46,1	18,7	53,9	الكرك
113,5	115.0	72,2	46,0	27,8	54,0	معان
105,3	102,0	73,8	40,5	26,2	59,5	المجموع للسكان المقيمين أصلافي الضفة الشرقية

* نفس المصدر للجدول رقم (١) (النسب من حساب الباحث)

ويمكننا الجدول رقم (2) أيضا من التعرف على اختلافات العمر والجنس تبعا للمحافظات، حيث نلاحظ أن نسبة صغار السن تحت 15 سنة في عافظة عمان قد بلغت 76.7% للمهاجرين من المحافظة و 6.7% لغير المهاجرين. أما في المحافظات الأخرى فإن النسبة للمهاجرين وغير المهاجرين هي كالتالي: معان 8.7% و 6.7% اربد 24.1% و 76.7% و 6.7% اربد 24.1% المهاجرين من عافظات عمان، معان واربد يشتملون على نسبة صغار سن أعلى من المهاجرين من عافظتي البلقاء والكرك وبالمقابل فان هاتين المحافظتين تدفعان بسبة أعلى من كبار السن للهجرة منها إلى المحافظات الأخرى، أما في مايتعلق بالاختلافات بين المحافظات تبعا لنسبة الجنس للمحافظات تبعا لنسبة الجنس للمحافظات أن نسبة الجنس لدى المهاجرين من عمان، البلقاء ومعان أقل من مثيلتها لغير المهاجرين، بينا نجد أن النسبة للمحارين من عافظتي اربد والكرك أعلى لغير المهاجرين، كذلك يتضح من الجدول لدى المهاجرين من عافظتي اربد والكرك أعلى لغير المهاجرين. كذلك يتضح من الجدول

رقم (2) أن الاناث فوق 15 سنة أكثر مهاجرة من الذكور بين المهاجرين من محافظي عمان والبلقاء، بينها تزيد هجرة الذكور عن هجرة الاناث بين المهاجرين من المحافظات الاخرى، وتصل أعلاها في محافظة الكرك حيث يعمل المهاجرون في العقبة أو عمان دون أن ترافقهم أسرهم فتزيد نسبة كبار السن بين المهاجرين، أما في محافظة معان فتزيد نسبة الجنس لدى غير المهاجرين لأن المحافظة تستقطب مهاجرين ذكورا.

2) الحالة الزواجية: ان الحالة الزواجية للمهاجرين تعكس لنا بوضوح غط هجرة الأمر خاصة اذا تتبعنا الحالة الزواجية للذكور والاناث. ويؤكد هذه الحقيقة توزيع المهاجرين وغير المهاجرين تبعا للحالة الزواجية (كيا هو مين في الجدول رقم 3) ، حيث نلاحظ ان نسبة المتزوجين المهاجرين من المحافظات أعل من مثيلتها لدى غير المهاجرين، باستئناء المهاجرات المتزوجات من عافظة معان حيث تقل نسبتهن عن نسبة المتزوجات من غير المهاجرات. وتجدر الاشارة إلى أن هجرة الذكور المتزوجين الذين لاترافقهم زوجاتهم إلى أماكن انتقالهم تعد أمرا مقبولا لذى المجتمع الاردني، غير أن هجرة الاناث المتزوجات دون أن يرافقهن أزواجهن تعتبر غير مقبولة. كذلك فان هجرة الاناث غير المتزوجات الاعيرين تفرض قيود معينة على الاناث حيث يشترط عليهن (من قبل الاهل) أن تكون الامتهن ضمن سكن مشترك للاناث كالسكن الجامعي مثلا. ويمكن تفسير ارتفاع نسبة الاناث المتزوجات المهاجرات لأن بعض الازواج يهاجرون إلى داخل فتخفض نسبة الاناك عالمقبة ولاتلحق يهم زوجاتهم.

ويين لنا الجدول رقم (3) ايضا أن نسبة الذكور العازبين المهاجرين أعلى من نسبة المنافظات أقل من مثياتها لدى غير المهاجرين في جميع المحافظات أقل من مثياتها لدى غير المهاجرين في جميع المحافظات وينطبق نفس القول على الأرامل بين المهاجرين، ولعل في ذلك تأكيدا على انتقائية الهجرة للمتزوجين. ومن بين أهم الحقائق التي تكشف عنها أرقام هذا الجدول أن هناك انتقائية ضمن المطلقين والمطلقات بين المهاجرين من جميع المحافظات أعلى من النسبة ذاتها بين غير المهاجرين في المحافظات، وربما كان هذا الاتجاه الجديد في المحرة الداخلية الاردنية يشير إلى أهمية دور العامل الاجتماعي في الهجرة، وإلى أن هذه الفئة من السكان لديها طاقة هجرة كامنة وذلك بعكس الأرامل الذين تقل نسبتهم بين المهاجرين عن نسبة أمنالهم بين غير المهاجرين في جميع المحافظات كما يدل على ضعف حركة المهاجرين عن نسبة أمنالهم بين غير المهاجرين في جميع المحافظات كما يدل على ضعف حركة المهجرة لدى هذه الفئة. وموة أخرى ربما يفسر لنا العامل الاجتماعي زيادة نسبة الارامل المعجرة لدى هذه الفئة. وموة أخرى ربما يفسر لنا العامل الاجتماعي زيادة نسبة الارامل

من الاناث المهاجرات عن أمثالهم من الذكور المهاجرين حيث يفضلن الانتقال للاقامة مع أقاربهن المهاجرين إلى محافظات آخرى أو غير المهاجرين والمقيمين في محافظات أخرى.

جدول رقم (3) توزيع المهاجرين وغير المهاجرين في محافظات الضفة الشرقية تبعا للحالة الزواجية عام 1979ه

مطلق		أرمل		متزوج		أعزب		الحالة الزواجية	
أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور		المحافظة
5,4 1,0	0,6 0,4	0,8 8,3	0,4	71,4 64,3	60,9 59,1	22,4 26,4	38,1 39,6	م غ م	عمان
7,4 0,9	0,9 0,3	0,8 8,3	0,5 1,1	75,1 65,7	69,3 61,7	16,7 25,1	29,4 36,9	ع م	اربد
11,2 0,8	1,4 0,3	0,9 9,5	0,5 1,1	67,2 63,2	68,3 61,4	20,7 26,5	29,8 37,2	م غ م	البلقاء
9,4 1,0	1,1 0,3	0,5 9,1	0,6 1,4	70,8 68,9	67,4 63,6	19,3 21,0	30,9 34,7	م غ	الكوك
7,5 1,2	0,9 0,5	1,1 8,7	0,9 1,3	69,6 72,9	68,2 62,1	21,8 17,2	30,0 36,1	وني	معان
1,0	0,3	8,4	1,0	65,1	60,4	25,5	38,3	غ٩	الضفة الشرقية

^{*} نفس المعدر للجدول رقم (1) (النسب من حساب الباحث).

وتجدر الاشارة عند الحديث عن الحالة الزواجية للمهاجرين إلى أن نسبة المطلقات المهاجرات من جميع المحافظات أعلى من نسبة المطلقين المهاجرين من جميع المحافظات، وربما كانت هناك علاقة بين زيادة نسبة المتزوجات المهاجرات عن نسبة المتزوجين

م = مهاجرين من المحافظة

غُ م = غير مهاجرين

المهاجرين، ويبن زيادة نسبة المطلقات المهاجرات من نسبة المهاجرين المطلقين. ان تفسير ذلك يكمن في أنه تنشر في الاردن ظاهرة الزواج من خارج المحافظة (كلالدة، 1986:38 و 67) وبالتالي تنتقل الاناث إلى مكان اقامة الزوج وليس المكس. كذلك في حالة الطلاق فإن الاناث المطلقات ينتلقن من مكان اقامة الزوج المطلق إلى مكان اقامة آبائهن في محافظة أخرى.

3) مستوى التحصيل العلمي : تضم الحجرة الداخلية مهاجرين من مختلف المستويات التعليمية، ويتضح من الجدول رقم (4) أن نسب المستوى التعليمي للمهاجرين من جميع المحافظات تتدرج من أعلى نسبة للذين لايحملون مؤهلا تعليميا إلى أدني نسبة للذين يَحملون المؤهل الجامعي. غير أن مايهمنا في هذا المجال هو معرفة أي الفئات اكثر مهاجرة من غيرها مقارنة بالسكان غير المهاجرين، وبهذا الصدد فإن نسبة المهاجرين الذكور والأناث والذين لايحملون مؤهلا تعليميا بين المهاجرين هي أقل من نسبة الذكور والاناث الذين يحملون المؤهل الابتدائي بين المهاجرين، فان نسبتهم أعلى من مثيلتها لدى غير المهاجرين وللذكور والاناث باستثناء محافظة عمان حيث النسبة لدى المهاجرين أقل من النسبة لدى غير المهاجرين. أما فيها يتعلق بالمهاجرين الذين يحملون المؤهل الاعدادي فإن نسبتهم إلى مجموع المهاجرين أقل من نسبة أمثالهم غير المهاجرين. واذا تعرضنا للذين يحملون المؤهل الثانوي والجامعي، فينطبق عليهم نفس النمط السائد للذين يحملون المؤهل الابتدائي. أما المهاجرون الذين يحملون مؤهل كليات المجتمع فإن نسبتهم بين المهاجرين أعلى من أمثالهم غير المهاجرين في محافظة عمان، وفي المحافظات الاخرى تقل نسبة المهاجرين الذكور الذين يحملون هذا المؤهل عن مثيلتها للذكور غير المهاجرين، وتزيد نسبة المهاجرات الاناث اللواتي يحملن هذا المؤهل عن مثيلتها للاناث غير المهاجرات.

ان النسب الواردة في الجدول رقم (4) تؤكد لنا أن الانتقائية في الهجرة تبعا للمستوى التعليمي تلعب دورها في حالة المستويات الثلاثة العليا (الثانوي، المعاهد بالنسبة للاناث، والجامعي) في جميع المحافظات باستثناء محافظة عمان. ومعنى ذلك أن مستويات التعليم هذه تلعب دورا هاما في الهجرة الداخلية في الاردن حيث كانت مسؤولة عن هجرة نسبة تتراوح بين 20٪ و 23٪ و72٪ من المهاجرين الذكور من المحافظات، ونسبة تتراوح بين 10-15٪ من المهاجرين الاناث. كيا أنها تفسر الانتقائية بالنسبة للمحافظات حيث تعتبر جميع المحافظات طاردة لهذه المستويات التعليمية باستثناء محافظة عمان.

جدول رقم (4) توزيع المهاجرين وغير المهاجرين في محافظات الضفة الشرقية تبعا للمستوى التعليمي عام 1979ه

بامعي		ماهد	•	انوي	i	دادي	اء	نداڻي	ابة	مؤهل	بدون	الثعليم	مستوى
اناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	اناث	ذكور	أناث	ذكور		المحافظا
1,0	4,8	4,2	4.6	6,7	10,7	16,1	22,7	18,2	22,3	53,8	34,9	٢	عمان
1,8	6,1	2,8	3,5	8,8	12,6	15,9	20,6	18,5	23,7	52,2	33,5	غم	
1,1	6,4	3,2	3,0	6,6	14,0	11,3	17,8	15,6	22,9	62,2	35,9	6	اربد
0,5	3,2	2,3	3,2	4,7	10,2	12,3	20,7	14,4	21,7	65,6	41,0	غم	
1,1	4,8	3,0	3,5	6,2	11,3	11,8	17,3	16,6	23,5	61,3	39,6	٩	البلقاء
0,6	3,4	2,2	3,7	5,3	10,0	12,6	19,0	12,9	18,4	96,4	45,5	غم	
1,0	5,2	3,8	2,9	10,1	19.3	11,0	17,6	16,6	22,6	57,5	32,4	٩	الكرك
0,4	2,8	2,9	3,8	2,8	8,2	10,5	17,0	11,9	21,0	71,5	47,2	غ۱	
1,0	5,2	2,8	3,5	9,0	14,3	13,7	17,6	18,1	22,9	55,4	36,5	٢	معان
0.7	3,8	2,3	3,6	3,0	9,9	9,8	16,5	12,8	20,4	71,4	45,8	غ۱	
1,0	4,8	2,5	3,3	6,7	11,0	14,3	20,7	16,5	23,1	59,0	37,1	غ	الضفة
								L					الشرقية

نفس المصدر للجدول رقم (1) (النسب من حساب الباحث).

4) التوزيع المهني: يمكس لنا التوزيع المهني للمهاجرين الانتقائية في الهجرة الداخلية بشكل واضع. ويشير الجدول رقم (5) إلى أن نسبة الأناث المهاجرات في جميع المهن أقل من نسبة غير المهاجرات باستثناء النسبة للعاملات من الفنيات والمتخصصات حيث بلغت النسبة للعاملات في هذه المهاجرات المهاجرات العاملات. أما الاناث غير المهاجرات فقد بلغت نسبتهن في هذه المهنة (57.8) من مجموع الاناث العاملات غير المهاجرات. ويختلف الوضع لذى الذكور، فنسبة المهاجرين الاناث العاملين في المهن التالية أعلى من نسبة أمثالهم غير المهاجرين: المتخصصين والفنين العاملين في الادارة، العاملين في الأعمال الكتابية والعاملين في الخدمات. أما العاملون في المهاجرين المهاجرين همنا يؤكد التوزيع المهني انتقائية الهجرين هد المهن أقل من مثيلتها لدى غير المهاجرين، وهنا يؤكد التوزيع المهني انتقائية الهجرة

بالنسبة للفنين والمتخصصين والاداريين والعاملين في الخدمات والأعمال الكتابية. وتجدر الاشارة إلى أن أعلى نسبة بين المهاجرين هي للعاملين في الانتاج والنقل تليها نسبة الفنين والمتخصصين وتكاد تتساوى النسب للعاملين المهاجرين في بقية المهن باستثناء العاملين في الادارة حيث يشكلون أقل نسبة بين المهاجرين. ويبين لنا الجلول رقم (5) كذلك توزيع المهاجرين وغير المهاجرين في المحافظات المختلفة ومنه يتضح مايلي:

جدول رقم (5) توزيع المهاجرين وغير المهاجرين في محافظات الضفة الشرقية تبعا للمهنة عام 1979هـ

/	المهنة		1		2		3		4		5		6	7	9/8.
الحافظ	/:	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أنك	دكور	أنك	ذكور	أنات	ذكور	أباث	ذكور	أماث
عمان	0	10,9	75,9	1,8	0,7	6,7	11,4	6,4	0,2	5.8	6,1	11 1	2.0	57,3	3.7
	غ۲	9,9	51,6	2,4	1,6	5,5	23,7	9,7	1,7	7,1	13,4	5,2	0,3	60,2	7,7
ارىد	6	10,4	61,6	2,5	1,6	9,0	18,3	7.9	1,1	7,5	9,7	8,1	1,2	56,6	6,8
	٩Ė	8,1	73,7	0.6	0,4	4.5	7,3	7,2	0,5	4,7	8.5	180	3.8	56 9	5,8
البلقاء	٢	9,8	58,7	2,7	0,7	6,7	19,1	10.3	1,9	7.8	11,3	8,3	0,4	54,5	7,9
	۴۶	6.8	57,6	0,9	0,3	4,7	14,7	4,6	0,6	5,5	127	33,2	5,0	44,3	9,1
لكرك	۴	9,3	67,2	2,4	0,8	13,2	15,1	6,2	1,0	92	8,8	3,5	0,0	56,2	7,1
	غ۲	8,0	76,9	1,0	0,1	5.7	4.9	4.6	0.3	5,2	11,1	25,4	0,5	50,1	6,2
مان	f	11,8	68.5	2,4	1,2	8,9	15,5	8,6	0.6	7,1	6,2	4,4	1.2	56,8	68
	ع م	8,0	69,4	1,3	1,2	6.5	15,0	5,0	0,9	85	8,7	13,9	1,8	58,8	3,0
لغبعة	ع ۲	9,3	60,1	1,7	1,2	5,6	19.6	8,6	1,3	6,1	9,2	12,5	1,2	56,2	7.4
لشرقية		_			i]	ĺ				-			

نفس المصدر للجدول رقم (1)، (النسب من حساب الباحث).

المجموعات المهنية الرئيسية:

المتخصصون والفنيون.
 الاداريون والعاملون في الادارة.

ع) العاملون في الاعمال الكتابية.

⁴⁾ العاملون في البيع.

⁶⁾ العاملون في الخلمات.

⁶⁾ العاملون في الزراعة وصيد الاسماك وتربية المواشي في الغابات.

^{9/8/7)} عمال الانتاج، النقل والعمال الآخرون.

 أ) بالنسبة للمتخصصين والفنين تزيد نسبة المهاجرين الذكور من المحافظات عن نسبة غير المهاجرين في نفس المهنة وتزيد النسبة كذلك للمهاجرات من محافظي عمان والبلقاء، بينها تقل في بقية المحافظات الاخرى عن غير المهاجرات.

ب) بالنسبة للعاملين في الادارة تقل النسبة لدى المهاجرين من محافظة عمان عن امنالهم غير المهاجرين الذكور والاناث، وتزيد النسبة للمهاجرين الذكور من جميع المحافظات الأخرى عن غير المهاجرين، وكذلك للمهاجرات من محافظتي اربد والبلقاء عن غير المهاجرات.

جى تزيد نسبة العاملين في الأعمال الكتابية لدى المهاجرين الذكور والاناث في جميع المحافظات عن مثيلتها لغير المهاجرين باستثناء الأناث في محافظتي عمان والبلقاء.

 د) تقل نسبة الذكور والاناث العاملين في أعمال البيع لدى المهاجرين من محافظة عمان عن مثيلتها لغير المهاجرين، وكذلك في حالة الاناث المهاجرات من محافظة معان.
 أما النسبة في بقية المحافظات للذكور والاناث فانها تزيد عن مثيلتها لغير المهاجرين.

هـ) نسبة العاملين في الحدمات (ذكورا واناثا) المهاجرين من محافظة عمان ومن عافظة معان ميلتها لغير عافظة معان، والاناث المهاجرات من محافظتي الكوك والبلقاء أقل من مثيلتها لغير المهاجرين من محافظة اربد فهي أعلى من مثيلتها لغير المهاجرين، وكذلك الحال بالنسبة للذكور المهاجرين من محافظتي الكرك والملقاء.
 الكرك والملقاء.

و) تزيد نسبة المهاجرين (الذكور والاناث) العاملين في الزراعة من محافظة عمان
 عن أمثالهم غير المهاجرين، بينها تقل النسبة بين المهاجرين العاملين في الزراعة من
 المحافظات الأخرى (ذكورا واناثا).

ز) تقل نسبة المهاجرين العاملين في الانتاج من محافظة عمان، والذكور المهاجرين من محافظة البلقاء، عن أمثالهم غير المهاجرين، بينها تزيد النسبة للذكور المهاجرين من محافظتي البلقاء والكوك، وللاناث المهاجرين من المالجرين.

وبشكل عام تتضح الانتقائية في هجرة الذكور في جميع المحافظات وللمهن الحمس الأولى باستثناء محافظة عمان في حالة المهن الادارية، ومحافظتي عمان ومعان في حالة الحدمات. كذلك فان الانتقائية مسؤولة عن هجرة الذكور والاناث العاملين في الزراعة من محافظة عمان. أما بالنسبة للعاملين في الانتاج فان الانتقائية لها أهمية في حالة الذكور من محافظتي الكرك والبلقاء، والاناث من محافظات اربد، الكرك ومعان. وتشتد الانتقائية لدى الاناث المهاجرات العاملات في المهن الفنية، ذلك أن العاملات في التمريض والتعليم هن الاكثر انتقالا.

ثانيا: الهجرة الخارجية

1) المعمر والنوع: قدر بيركس وسنكلبر عدد العمال الاردنيين في اللول العربية النقطية بنحو 000 150 عامل في عام 1975، كيا قدر الباحثان عدد أفراد الاسر المرافقين مؤلاء بنحو 300 300 عامل في عام 1975، كيا قدر الباحثان عدد أفراد الاسر المرافقين يقيمون في الدول العربية النفطية في عام 1975 قد بلغ 480 300 نسمة. ومن هذه الارقام يقيمون في الدول العربية النفطية في عام 1975 قد بلغ (العاملين في الخارج، ويؤكد هذه المختفية دراسات اخرى (فارغ، 1978: 7:1988) 86؛ 113 (1978: 1978) واستنادا الحقيقية دراسات اخرى (فارغ، 1978: 58، 68) 113 (1978: 1978) واستنادا الى تقديرات وزارة العمل الاردنية فإنه يتوقع أن يكون عدد العاملين الاردنين وأفراد الأسر المرافقين لهم المقيمين في الدول العربية النفطية لي 200 800 نسمة في عام 1980 من بيتهم 200 201 عامل و 500 880 من المرافقين، ويقيم نحو والامارات العربية المتحدة، وقد أمكن الحصول على توزيع الاردنين حسب العمر والنوع والحالة الزواجية في الكويت لعام 1990 (الادارة المركزية للاحصاء، 1981) والامارات العروبات العربية المتحدة، وقد أمكن الحصاء، 1981) والامارات العرب اللهودية استعودية استنادا إلى توزيعهم في تعداد عام 1974 (مصلحة الاحصاءات العوطية).

وبيين لنا الجلدول رقم (6) أن نحو 54% من الاردنين المقيمين في الدول الثلاث هم من الذكور ونحو 46% من الاناث أى بنسبة جنس مقدارها 117 وهي أعلى بكثير من نسبة الجنس لدى السكان الاردنين المقيمين في الاردن عام 1979 والتي بلغت 104.4 (دائرة الاحصاءات العامة، 1983هـ). كذلك يتضح أن نحو 56% من مجموع الاردنين المقيمين في تلك الدول هم دون سن العشرين. ورغم أن النسب الواردة في الجدول رقم (6) تبين بوضوح أن الاردنين المقيمين في الخارج ترافقهم أسرهم، ألا أن ذلك له علاقة وثيقة بطول مدة الاقامة في الخلاج والتي من شأنها أن تزيد عدد أفراد الأسرة المعالين. كذلك فإن نسب الجنس والعمر في الجدول المذكور تشير إلى معدل اعالة اقل لدى المهاجرين عن مثيله لدى المسكان المقيمين في الاردن في تعداد عام 1979 (دائر الاحصاءات العامة، 1893:201) فقد المنا المعلم للاعالة للمقيمين في الاردن عام 1979 نحو 1979 نحو 1.261 بينها للمقيمين في عادر 1.261 نحو 1.261 الاردن 1.5 في عام الخارج 1.07، أما معدل الاعالة المصفى فقد بلغ للمقيمين في داخل الاردن 5.5 في عام

1979 وللمقيمين خارج الاردن 3:1 في عام 1980. ومعنى ذلك أن كل فرد أردني عامل فعلا ومقيم داخل الاردن يعيل أربعة أشخاص اضافة إلى نفسه، بينيا كل فرد اردني عامل فعلا ومقيم خارج الاردن يعيل شخصين اضافة إلى نفسه.

جدول رقم (6) توزيع الاردنين المقيمين في الكويت والامارات العربية والسعودية عام 1980 تبعا للعمر والجنس (نسب مثوية)*

المجموع	أناث	ذكور	الجنس الجنس
40,93 17,00 16,83 15,64 6,20 1,90	19,82 8,50 8,72 5,34 1,73 0,70 0,90	21,11 8,50 8,11 10,30 4,47 1,20 0,60	أقل من 10 19 – 10 29 – 20 39 – 30 49 – 40 59 – 50 + 60
100	45,71	54,29	المجموع

المصدر: _ نتائج التمداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1980، الادارة المركزية للاحصاء،
 دولة الكويت.

ـ نتائج التعداد العام للسكان 1900، الادارة المركزية للاحصاء، دولة الامارات العربية المتحدة. العربية المتحدة. ـ نتائج تعداد السكان لعام 1974، مصلحة الاحصاءات الوطنية، الرياض، المملكة

- لتابع تعداد السخان فعام ۱۹۶۰ المصنحة الرحصة الوصية الرياضي، الرياضي، المصنحة المحتجد المحتج

الحالة الزواجية: تظهر لنا بيانات الحالة الزواجية أن أكثر من ثلثي الأردنيين في الحارج (ذكوراً واناثاً 15 سنة فأكثر) هم متزوجون ونحو ربعهم عازبون. ولايشكل

المطلقون والارامل صوى نسبة ضئيلة. واذا استعرضنا النسب المثوية لكل من الذكور والانات فاننا نلاحظ أن الذكور العازبين أعلى من أمثالهم الاناث. أما فئة المتزوجين فاننا نلاحظ عكس ماسبق حيث تزيد نسبة المتزوجات الاناث بين المهاجرات على مثيلتها للمتزوجين الذكور بين المهاجرين، ولعل تفسير ذلك يكمن في التحاق الاناث للزواج في بلد المهجر أو التحاقهن بأزواجهن بعد الزواج مباشرة، كما يمكن تفسيره بأن هجرة الاناث المحاق بأزاجهن وعلى الارامل والمطلقات في حالة اللحاق بأبنائهن أو آبائهن. ومما يلفت النظر ارتفاع نسبة الارامل بين الاناث المهاجرات مما المحاق بأزواجهن وعلى الارامل بأبنائهن بعد الترمل. واذا يدل على تأثير العامل الاجتماعي حيث تلتحق الاناث الارامل بأبنائهن بعد الترمل. واذا الاحل على تأثير العامل الاجتماعي حيث تلتحق الاناث الارامل بأبنائهن بعد الترمل. واذا الاردن فاننا نجد أن النسبة المتوية للمتزوجين (ذكورا واناثا) إلى مجموع المقيمين في الخارج هم أعلى من مثيلتها للمقيمين في الاردن وبخاصة لدى الاناث، فقد بلغت النسبة للذكور (متزوجون) بينها بلغت للمقيمين في الاردن وما في ما يعموع الذكور المقيمات في الخارج (متزوجون) بينها بلغت للمقيمات في الخارج (متزوجات) بينها بلغت للمقيمات في الادن (متزوجات)).

(3) المستوى التعليمي: يشتمل التقرير السنوى لوزارة العمل لعام 1983 (وزارة العمل، 1983) على بيانات عن المستوى التعليمي للعاملين الاردنيين في الدول العربية، ومن تلك البيانات يتضع أن 36/ من مجموع العاملين الاردنيين في الخارج يحملون مؤهل الثانوي و 7,5/ بجملون مؤهل الثانوي و 7,5/ بجملون مؤهل الثانوي و 7,5/ بجملون مؤهل الماهد، وبلغت نسبة الذين بجملون المؤهل الجامعي والدراسات العلي حوالي ربع العاملين في الخارج. وعند مقارنة هذه النسب بمثيلاتها للعاملين المقيمين في الاردن فائنا نجد أن 75/ هم عمن بجملون مؤهلاً دون الثانوي، 11/ بجملون مؤهل الثانوي و 7,9/ بجملون مؤهل الثانوي و 7,9/ بحملون مؤهل الماهد ونحو 6/ بجملون مؤهلاً جامعيا وعاليا (دائرة الاحصاءات العامة، بحملون مؤهلات بعد المرحلة الثانوية، وبخاصة المؤهل الجامعي عا يدل على وجود نيار قوى لهجرة العقول إلى الحارج.

4) الخصائص المهنية: يشتمل تقرير وزارة العمل السابق ذكره، أيضا على بيانات عن المهن الرئيسية للاردنيين المقيمين في الخارج، والتي يتضح منها أن أعلى نسبة هي للعاملين الفنيين والتقنيين حيث بلغت 40٪، تليها نسبة العاملين في الانتاج والنقل 28.3٪، فالاعمال الكتابية 18.4٪، ويقارنة هذه النسبة بمثيلاتها للعاملين المقيمين في الاردن فاننا نلاحظ ان هناك انتقائية في هجرة المهن تتركز في المهن الثلاث الاولى حيث

تزيد نسبة العاملين في هذه المهن للعاملين الاردنيين في الخارج على مثيلاتها للعاملين المقيمين في الاردن. وتتضح شدة تلك الانتقائية لدى العاملين من الفنيين والتقنين حيث تبلغ نسبتهم نحو 40% من مجموع العاملين في الخارج ركيا سبق ذكره)، ويدلنا ذلك على أن نسبة عالية من الاردنيين في الخارج يعملون في مهن تتطلب كفاءة علمية ومهارة عالية، نابئة وإلى الاردنية إلى الحرية ابنائه العاملين يحيث تشتد هجرة العقول الاردنية إلى الحارج، وخاصة إلى اللول العربية النفطية، ان هذه الحقيقة تدعم ماجاء في دراسات أخرى (فارغ، 1818-86 و 1878-86) والتي أظهرت أن العاملين الاردنيين في الدول العربية النفطية يتمتعون بكفاءة تعليمية مرتفعة ويساهمون بنسبة عالية في المهن اللي تتطلب مهارة وخبرة.

انتقائية الهجرة في الاردن وفي بعض الدول العربية

أكلات احدى الدراسات المتعلقة بخصائص المهاجرين هجرة داخلية في الأردن في منتصف الثمانينات (ابو صبحة وبرهم، 1987: 54-75) ان تحط الهجرة الاسرية مازال مستمرا حيث بين توزيع الأعمار للمهاجرين في تلك الدراسة ان 36/ منهم صغار السن (دون 15 سنة) و 16/ منهم كبار السن (فوق 65 سنة)، وان نسبة الجنس بلغت 106 ذكور لكل 100 أنثى، أما في ما يتعلق بالمهن فقد بينت الدراسة المشار إليها اعلاه أن 24/ من المهاجرين يعملون في الوظائف الحكومية و 19/ في القطاع الحاص و 5/ في الزراعة و 1/ طلبة ملتحقون بالتعليم و 30/ في الاحمال الحرة و 6/ في القوات المسلحة و 11/ متقاعدون و 7/ عمال غير مهوة. كذلك تطرقت الدراسة إلى المستوى التعليمي للمهاجرين حيث تبين ان 13/ من الذكور و 29/ من الذكور و 23/ من الذكور و 23/ من الذكور و 13/ من الذكور و 23/ من الأناث عمن عملوا على المستوى الابتدائي، وأما الذين حصلوا على المستوى الابتدائي، وأما الذين حصلوا على المستوى الإبتدائي، وأما الذين حصلوا على المستوى الإبتدائي، وأما الذين حصلوا على المستوى المهاجرين التي للذكور و 17/ للاناث. و تتخفض النسبة للحاصلين على المستوى المجامعي إلى 35/ للذكور و 70/ للاناث. ان الحصائص المشار إليها اعلاه مقارنة بخصائص المهاجرين التي وردت في تعداد عام 1979 تؤكد استمرارية الانتقائية في الهجرة الاردنية في عقد الشانيات.

اذا حاولنا اجراء مقارنة بين انتقائية الهجرة الاردنية والهجرة في بعض الدول العربية فان بعض الدراسات تشير إلى وجود بعض التشابه والاختلاف في هذا المجال. ففي دراسة الوحيشي (1888: 113 - 116) عن الهجرة في تونس تبين أن نسبة الأمية لدى المهاجرين مرتفعة حيث بلغت 53٪ وبالمقابل فان النسبة منخفضة بين المهاجرين الاردنيين، إلا أن تلك الدراسة أشارت إلى أن هجرة الاسر قد تزايدت خلال السنوات الأخيرة بين 1976 و 1985 في تونس وبالتالي يتفق ذلك النمط مع هجرة الاسر في الاردن. اما فيها يتملق بالمهن فأوضحت الدراسة المذكورة ان 9/ من المهاجرين التونسيين يعملون في الصناعات الخفيفة و 16/ في النباء و 11/ في تجارة التجزئة و 26/ في قطاع الخدمات و 1/ في قطاعات أخرى، وهذه النسب تختلف عن مثيلاتها لذى الاردنيين حيث أن أعلى نسبة منهم يعملون في الاحمال الفنية والادارية.

وفي دراسة اخرى عن الهجرة الريفية الخضرية في مصر (عبدالغي، 1988 : 114-111) تين ان 47/ من المهاجرين هم من المتزوجين و 45/ منهم غير متزوجين و 8/ من المللقين والارامل، وهذا يتفق مع انتقائية الهجرة الداخلية الاردنية بالنسبة للحالة الزواجية. اما بالنسبة للتعليم فقد اوضحت الدراسة أن 31/ من المهاجرين في مصر هم أميون و 47/ يلمون بالقراءة والكتابة و 14/ من مستوى الاعدادي و 7/ معاهد فنية ومتوسطة، وهذه النسبة تشير إلى ارتفاع المستوى التعليمي للمهاجرين عن مثيله لدى المصرين وفي ما يتعلق بالمهن فإن اللدراسة أشارت إلى أن 26/ من المهاجرين المصريين من الريف إلى الخضر يعملون في الانتاج الصناعي و 10/ في الخدمات و 8/ حرفيون و 12/ في اعمال البيع و 36/ في البناء و 2/ في اعمال البقالة و 5/ باثعون متجولون و 9/ في اعمال الجراسة و 2/ أعمال اخرى. وهذه الخصائص المهنية تختلف عن مثيلاتها للمهاجرين الاردنين (هجرة داخلية) حيث ترتفع نسبة العاملين في الانتاج الصناعي وأعمال الحراسة والباعة المتجولين عن امثالهم من المهاجرين الاردنين.

الخلاصة

ان خصائص السكان الاردنيين، مهاجرين وغير مهاجرين، بمكن أن تفودنا إلى بعض الاستنتاجات حول انتقائية الهجرة الاردنية والتي أمكن تلخيصها في ما يلي:

1)أن الهجرة الاردنية، داخلية كانت أم خارجية، تحمل ضمن تياراتها نسبة من الأفراد المعالين تصل إلى نحو ربع الأفراد المهاجرين، ومعنى ذلك أن الهجرة الاردنية تتصف بأنها هجرة أسر (عائلية) أكثر منها هجرة أفراد، وأن الهجرة لاتقتصر على الذكور فقط بل تضم الاناث ايضا. ورغم ذلك فإن نسبة صغار السن بين المهاجرين هجرة داخلية وهجرة خارجية أقل جداً من مثيلتها لغير المهاجرين، أي ان المهاجرين يتمتعون بمعدل إعالة أقل من غير المهاجرين. كذلك فإن نسبة الجنس للمهاجرين هجرة داخلية متماثلة مع النسبة لغير المهاجرين، أما في حالة الهجرة الخارجية فالنسبة تصل إلى 117، وهي أعلى بكثير من مثيلتها لغير المهاجرين، أي أن الهجرة الاردنية إلى الخارج تحمل ذكورا أكثر من الاناث وتضم نسبة صغار سن أقل عما تضمه الهجرة الداخلية.

2) أن الهجرة الاردنية تشمل أفرادا متزوجين أكثر من العاذبين وأن نسبة المتزوجين المهاجرين هجرة داخلية وخارجية أعلى من نسبة المتزوجين إلى السكان غير المهاجرين . وقد لوحظ عند دراسة خصائص المهاجرين هجرة داخلية أن الأناث المتزوجات اكثر هجرة من الأناث المتزوجين ، كذلك فإن الذكور العاذبين أكثر هجرة من الأناث العاذبات . وتبين لنا تلك الخصائص ايضا أن هناك نسبة لابأس بها من المهاجرين المطلقين والمطلقات وأن الاناث المطلقات إلى مجموع غير المهاجرات .

(8) تختلف الهجرة الداخلية عن الخارجية من حيث المستوى التعليمي للمهاجرين ومقارنته بغير المهاجرين. ففي حالة الهجرة الداخلية نلاحظ أن نسبة الذين يجملون المؤهل الابتدائي بين المهاجرين أعلى من مثيلتها بين غير المهاجرين، وكذلك الثانوي والجامعي، أما الاعدادي وبدون مؤهل فالنسبة أعلى لدى غير المهاجرين. وتختلف النسب في حالة من يحملون مؤهل المعاهد حيث تزيد نسبة الاناث اللواتي يجملن هذا المؤهل بين المهاجرات عن مثيلتها بين غير المهاجرات، وعكس ذلك للذكور. ويشتد تأثير المستوى التعليمي في حالة المجرة الخارجية حيث لاحظنا أن المهاجرين إلى الحارج الذين يحملون مؤهلات الثانوي والمعاهد والجامعي أعلى بكثير من النسب المماثلة لغير المهاجرين بينا في المستويات الأخوى فان النسب للمهاجرين أقل من مثيلاتها لغير المهاجرين. ووغم هذا الاختلاف بين المهجرة الداخلية والخارجية إلا أنها تنفقان في أن نسبة الذين يحملون مؤهل الثانوي والجامعي بين المهاجرين أعلى من نسبة أمثالهم لدى غير المهاجرين، وهو دليل على تأثير التعليم في الهجرة.

4) ان هناك علاقة وثيقة بين التعليم والمهن للمهاجرين فتلاحظ في حالة الهجرة الخارجية أن نسبة العاملين من الفنيين والتقنيين والعاملين في الادارة والاعمال الكتابية أعلى بكثير من مثيلاتها لغير المهاجرين (حوالي ثلاثة أضعاف النسبة)، بينا في حالة المهن الاخرى نلاحظ أن نسبة العاملين فيها أعلى لدى غير المهاجرين، ومعنى ذلك أن الانتقائية في التعليم هي ايضا انتقائية للمهن، وبالتالي فان هناك تركيزا على هجرة العقول. أما في حالة الهجرة الداخلية فان الاناث المهاجرات تقل نسبتهن في جميع المهن عن غير المهاجرات باستثناء الماملات في المهن الفنية، حيث نلاحظ أن هناك انتقائية بشكل واضح للاناث المهاجرات في هذه المهنة. أما الذكور فان الانتقائية تتركز في العاملين الفنين والعاملين في الادارة والاعمال الكتابية والخدمات. أما في المهن الاخرى فان نسب غير المهاجرين أعلى من نسب المهاجرين أعلى من نسب المهاجرين.

5) ان انتقائية الهجرة الداخلية بين محافظات الضفة الشرقية تبين لنا مايلي:

أ) ان نسبة المهاجرين صغار السن (تحت 15 سنة) أعلى في حالة الهجرة من عمان،
 معان، واربد وأقل في حالة المحافظات الأخرى، وان الاناث أكثر هجرة من عمان والبلقاء، والذكور أكثر هجرة من الاناث في المحافظات الأخرى، كذلك فإن أعلى نسبة للمهاجرات المطلقات هي بين المهاجرات من الكرك والبلقاء ومعان.

 ب) ان المهاجرين من محافظة عمان تقل مستوياتهم التعليمية عن مستويات امثالهم غير المهاجرين، بينها المهاجرون من المحافظات الاخرى فإن مستوياتهم التعليمية أعلى من امثالهم غير المهاجرين.

ج.) ان نسبة العاملات في الاعمال الفنية لدى المهاجرات من عافظتي عمان والبلقاء أعلى من نسبة امثالهن لدى غير المهاجرات (مما يدل على وجود الانتقائية لهجرة الاناث في هذه المهنة ومن هاتين المحافظتين). أما في ما يتعلق بالعاملات في الادارة فان الاناث المهاجرات من اربد والبلقاء تزيد نسبتهن عن امثالهن غير المهاجرات. ويلاحظ ايضا ان العاملين في الاعمال الكتابية ذكورا واناثا تزيد نسبتهم عن امثالهم من غير المهاجرين من محافظات اربد، الكرك ومعان.

 6) ان الانتقائية في الهجرة الاردنية مازالت مستمرة من حيث اتجاهاتها ومستوياتها في السبعينات والثمانينات.

 7) ان هناك اوجه تشابه واختلاف في انتقائية الهجرة بين الاردن وبعض الدول العربية حيث تتشابه خصائص الحالة الزواجية وهجرة الاسر وتختلف خصائص المهن والتعليم.

ان النتائج السابقة ايدت بشدة الافتراضات المطروحة حول انتقائية الهجرة الاردنية، الداخلية والحارجية، فقد أرضحت تلك النتائج اشتداد هجرة الاسر وبالتالي المتزوجون، كيا بينت التأثير الواضح للتعليم على الهجرة فكانت نسبة من يحملون المؤهل المتزوجون، كيا بينت التأثير الواضح للتعليم غير المهاجرين، وامتد تأثير التعليم لينعكس في انتقائية المهن ايضا. وجاءت النتائج مؤكدة أن بعض المحافظات تجذب فئات معينة من السكان دون غيرها فالاناث اكثر مهاجرة من عافظة عمان والبلقاء، والمهاجرون من خلف المحافظات (باستثناء عمان) يتمتعون بمستوى تعليمي اعلى من غير المهاجرين في عافظاتهم.

لقد اظهر هذا البحث بشكل واضح اهمية التركيز على الانتقائية في الهجرة من الناحيتين النظرية والتطبيقية، فخصائص المهاجرين تعد في الوقت الحاضر من المجالات الحيوية للدراسة الهجرة، وهي محور اللدراسة في انتقائية الهجرة الحارجية كها انها الهدف المنشود في التخطيط للهجرة الداخلية. وقد كشف هذا البحث النقاب عن بعض جوانب الانتقائية في الهجرة الاردنية التي ربما تشكل الاساس للمخططين وصانعي القرار عند وضع خطط التنمية ، إلا ان هناك جوانب اخرى لم يستطع الباحث تفطيتها في هذا البحث ويأمل ان تتم دراستها مستقبلا وتتمثل في مقارنة خصائص المهاجرين الاردنيين إلى الخارج مع خصائص المهاجرين الوافدين إلى الاردن، وكذلك اجراء دراسة بين انتقائية الهجرة في بعض الدول العربية الاخرى اذا ما توفرت البيانات اللازمة.

المصادر العربية

الربايعة ، أ.

1982 هجرة الريفيين من الأغوار الشمالية إلى مدينة اربد: دوافعها، مشكلاتها وآثارها على خطة التنمية. عمان: دار الشعب.

الادارة المركزية للاحصاء.

1982 نتائج التعداد العام للسكان لعام 1980، أبو ظبي.

الادارة المركزية للاحصاء.

1981 نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 1980. الكويت.

مصلحة الاحصاءات الوطنية.

1977 نتائج التعداد العام للسكان 1974. الرياض.

دائرة الاحصاءات العامة.

1984 تتاثيج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 1961، المجلد رقم 1، الحصائص العامة للسكان. عمان. الاردن.

بنون تاريخ دراسة الهجرة الداخلية والعد الشامل لمدن: عمان، الزرقاء، الرصيفة، العقبة، جرش وعجلون لعام 1976. عمان. الأردن.

1983 التعداد العام للمساكن والسكان 1979، المجلد رقم 2 الجزء 1. عمان. الاردن.

أبو صبحة، ك، يرهم، ن.

1987 الهجرة الداخلية في الاردن: طبيعتها، اتجاهاتها، دوافعها، وأسبابها وبعض النتائج المترتبة عليها. عمان: منشورات الجامعة الاردنية.

الوحيشي، خ.

1988 التنمية الريفية والهجرة الداخلية ، عوامل الطرد في الريف ـ حالة تونس ـ بحث مقدم إلى الندوة العربية حول الهجرة الداخلية والتنمية الريفية ، تونس 15-13 سبتمبر، وحدة البحوث السكانية بجامعة اللول العربية والمعهد العربي للتخطيط . الكريت .

فارغ، ف.

1981 احتياطات اليد العاملة والدخل النفطي، (ترجمة جورج ابي صالح) بيروت: مركز الدراسات والابحاث عن المشرق المعاصر.

عبدالمعطى، ع.

1988 "والمجرة الريفية الحضرية في مصر»، بحث مقدم إلى الندوة العربية حول الهجرة الداخلية والتنمية الريفية، تونس 15-15 سبتمبر، وحدة البحوث السكانية بجامعة الدول العربية والمهد العربي للتخطيط بالكويت.

سمحة ، م.

1980 للمجرة اللاجئين وغير اللاجئين إلى مدينة عمان 1978-1977) مجلة النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 19: 345-63.

1984 أ «القوى العاملة البديلة في الأردن 1980 مع التركيز على محافظة عمان، مجلة دراسات، 11، (1): 123-14.

1984 ب. وتطور الاوزان السكانية للمدن الاردنية 1952-1979، مجلة النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 24: 107-107.

سحويل، ن.

1986 هجرة الاردنين إلى الخارج _ الكويت والسعودية _ واثرها على الاستخدام والتنمية ، رسالة ماجستر غير منشورة . الجامعة الاردنية . عمان .

كلالدم، ن.

1968 بعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين هجرة داخلية في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الاردنية. عمان.

وزارة العمل الاردنية

1980 التقرير السنوي. عمان: دائرة الابحاث.

1983 التقرير السنوى. عمان: دائرة الابحاث.

1985 التقرير السنوي. عمان: دائرة الابحاث.

هيئة الامم المتحدة

بدون تاريخ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الممجم الديموغرافي متعدد اللغات، السفر العربي، الطبعة الثانية.

المصادر الاجنبية

Birks, J. & Sinclair, C.

1978 International Migration Project: Country Case Study - The Hashemite Kinodom of Jordan, Geneva: International Labour Office.

Clarke, J.

1972 Population Geography (2nd ed.). Oxford: Pergamon Press.

Dodgeon, H.

1978 International Population Migrations and the Arabian Peninsula. Unpublished master's thesis, Durham University, U.K.

Findlay, A. & Samha, M.

1985 "The Impact of International Migration on the Urban Structure of Amman." Espace - Population - Societies (Lille University) 1: 93 -99.

Saket, B.

1983 "Economic Use of Remittances: The Case of Jordan." Paper presented at a seminar on Jordan's Place Within the Arab Oil Economies organized by the University of Jordan, Oxford University and Yarmouk University. Amman. 12 - 13 March.

Share, M.

1983 "Migration and Domestic Labour Market Policies - The Case of Jordan." Paper presented at a seminar on Jordan's Place Within the Arab Oil Economies organized by the University of Jordan, Oxford University and Yarmouk University, Amman. 12 - 13 March.

Shaw, P.

1975 Migration Theory and Fact. Philadelphia: Regional Science Research Institute.

الزفط و التحاون العربيُ

- مبالا فطية تصم بالغة العبيبة عن الإمانة العامة ابنظبة
 الإقطار العبيبة البصمية البصمية
 - تعنى بحرامة مهر النفط في التنجية والتعلين العبري
 - حسر البعد الإيل بنما عام 1975
 - تتضين الإيراب الثابتة التالية :

مقلات أساسية _ تقارير _ مراجعات كتب _ وثائق _ ببليوغرافيا باللغتين العربية والانكليزية _ ملخصات للمقالات باللغة الانكليزية

الإثتباك اأسنهم

الأفراد : 5 د. ك أو 20 دولاراً أمريكياً

المؤسسات : 10 د. ك أو 40 دولاراً أم يكياً

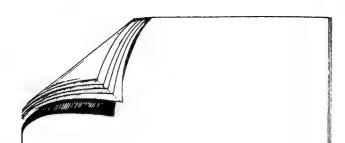
تضاف لجور البريد كما يلى :

الكويت : 500 فلس

الأقطار العربية : 1 د. ك أو 4 دولارات أمريكية

البلدان الأخرى: 2 د.ك أو 8 دولارات أمريكية

الأشتراكات باسم : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول : عللب من : إدارة الأملام والكنية ، منظمة الأطلر العربية للمسرة للبترول ص. بـ 2001 لمنظ ، الكريت عك310 ، مانف 2010000 نلك , VAFARAB 22166 RT ، فاكسيلي 243005



مناقشات مراجعات كتب تقتاريير رسائلجامعية

شتاء 1989

التغييرات في اوروبا الشرقية: الى أين؟

اسماعيل صبري مقلد قسم العلوم السياسية .. جامعة الكويت

فرضيات أولية

ينطلق مدخلنا إلى هذه المناقشة من فرضيتين أساسيتين لهيا في تقييمنا اعتبار ووزن خاصان في مايتعلق برصد المسارات المستقبلية المحتملة للانتفاضة السياسية العنيفة التي تجتاح مجتمعات وأقطار أوروبا الشرقية وتهزها من أعماقها بقوة أذهلت العالم كله، شرقه وغربه، ووضعته أمام التساؤل الكبير: التغييرات في أوروبا الشرقية: إلى أين؟.

أما أولى هاتين الفرضيين فهي أنه من الخطأ تصور أن هذا الحدث الدولي الكبير الذي يكاد يشكل ثورة كاملة في ظروف السياسة الدولية المناصرة وأوضاعها، قد انبثن من فراغ، أو أنه جاء مقطوع الصلة بما سبقه من وقائع وتطورات في تلك المنطقة الاستراتيجية من العالم، وإنما الأصبح والأقرب إلى الواقع هو أن يقال إن كل هذا الذي يجري على المسرح السياسي في أوروبا الشرقية في الأونة الحاضرة، هو بمنابة مرحلة متقدمة، وإن لم تبلغ نقطة الاستراتيجية والاتحاد السوفييق منذ انتهاء الحرب الثانية، والتي استموت تأثيراتها تتمعق وتتراكم على نحو لم يتوقف قط وقد عبرت تلك التأثيرات المتراكمة عن نفسها بصورة صريحة وعنيفة أحيانا، وبصروة صلية أو غير مباشرة في أحيان أخرى، تبما لتراخي القبضة السوفيينية أو أحيانا وبصروة ملية أو غير مباشرة في أحيان أخرى، تبما لتراخي القبضة السوفيينية أو اشتراجا نفسها بعورة عن نفسها تراخي المتنتين إن ضيقاً أو انفراجاً. بعبارة أكثر تحديدا، فإن الانتفاضة السياسية الراهنة في أوروبا الشرقية جاءت نتيجة مقدمات طويلة سبقتها وهيأت لها، وإن كان الذي أدهش العالم وأثار استغرابه هو كل هذا الزخم الذي بقي غيبنا تحت السطح، ولم يكشف عن نفسه الا متأخرا.

وأما عن فرضيتنا الثانية ، فهي أنه بقدر ماتثيره تلك التحولات الراديكالية في أوضاع مجتمعات أوروبا الشرقية من رد فعل دولي واسم يمتلي، بمشاعر غامرة من السعادة والتفاؤل حول مستقبل السلم الدولي وحول مستقبل قضية الحرية والديمقراطية في العالم، فان ثمة خوفاً متزايداً يغشى أوساط المراقبين الدوليين مبعثه أن مضاعفات التغيير قد تطال بعض الاسس والركائز الحيوية التي يستند إليها بناء الأمن العالمي برمته، وتحقق هذه الدرجة العالية من التوازن النسبي في معادلات القوة الدولية السائدة حاليا بين المعسكرين الكيرين. ولايشك هؤلاء المراقبون في أنه إذا تعذر احتواء هذا الخلل المحتمل، أو فشلت المحاولات المبذولة للاقلال من حجم المخاطر والتحديات التي ستنجم عنه، فان العالم قد يجد نفسه مدفوعا وبسرعة كبيرة باتجاه حرب نووية شاملة. أما كيف يمكن أن يحدث ذلك، وضمن أي سياق، وتحت أي ظروف أو شروط، فهذا ماسنحاول تبيانه وتفسيره في موضع لاحق من هذا العرض.

وبالرجوع إلى الفرضية الأولى التي تتصل بموضوع العلاقة بين دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، وما أفرزته من نتائج وتأثيرات وثيقة الصلة بالتطورات الراهنة في هذه البلدان الاشتراكية الأوروبية، فلسوف نجد أن تلك العلاقة قد تطورت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عبر حقب رئيسية أربع هي: الحقبة الستالينية الممعنة في استبداديتها وتطرفها، ثم حقبة خرتشوف الأخف وطأة نسبيا، فحقبة بريجنيف التي كانت ارتداداً باتجاه التشدد وإحكام القبضة السوفييتية وفرض الانضباط في العلاقات المتبادلة للطرفين من مركز القوة الذي لايقبل التحدي للدور السوفييقي القائد والمسيط، وأخيرا حقبة غورباتشوف الأكثر ثورية بكل المقايس والتي سوف نختصها بالقسط الأوفر من تركيزنا واهتمامنا بطبيعة الحال.

الحقبة الستالينية

306

في مايختص بالحقبة الستالينية التي كانت أفظع تلك الحقب الأربع. بمعيار قسوة ولا إنسانية الوسائل التي استخدمت في الهيمنة على دول أوروبا الشرقية واخضاعها، فقد كان من أبرز سماتها التي كشفت عنها:

ادارة علاقات هذا التحالف غير المتكافيء بصورة مستبدة تماما، مما تحول بتلك
 الدول في حقيقة الأمر الى مجرد توابع تدور في فلك الاتحاد السوفييتي وتأتمر بأوامره حسبها
 تمليه مقتضيات استر اتبجيته العالمية الجديدة.

2) تأمين الدرجة القصوى من الالتزام العقائدي الذي لم يترك ولو هامشا ضيئلا من المرونة التي تأخذ في حسبانها ما قد يعكسه واقع تلك المجتمعات الاشتراكية وظروفها وتجاربها السياسية والاجتماعية الذاتية من اختلافات وتباينات، أي أن حق الاختلاف، أو بالأحرى مبدأ تعدد الطرق نحو الاشتراكية، لم يكن مقبولا ولامسموحا به.

3) تنصيب نظم حاكمة في تلك البلدان لاتحمل غير الولاء المطلق والانفياد التام للكرملين، وكانت عملية ازاحتها من السلطة واحلالها بغيرها تتم طبقا لهذه القاعدة وحدها ولاشيء سواها، ومن ثم فانه لم تبرز مكانة رؤساء تلك الدول والحكومات كقادة وطنين حقيقيين، بقدر ماكانوا أعوانا ومجود أدوات يجري توظيفها في بلادهم لحساب السوفيت.

4) اطلاق يد الأجهزة البوليسية التي كانت مضرب المثل في شدتها وجبروتها في تنفيذ سياسات القمع الداخلي تحت الشعار التقليدي: ضرورة التصدي لعناصر وقوى الثورة المضادة والاجهاز عليها بلا هوادة، والحاجة الى كشف واحباط كل أشكال التآمر الامبريالي الذي يستهدف تقويض هذه النظم الاشتراكية واختراقها لحساب الغرب.

5) اخماد المشاعر والنزعات القومية رغم قوة جذورها التاريخية في تلك البلدان الأوروبية العربية في تلك البلدان الأوروبية العربية في تراثها ونضالها القومي، وذلك من منطلق الزعم بتعارضها مع أسس العقيدة الماركسية اللينينية. وبذلك بقيت نار القومية في أوروبا الشرقية مختبئة تحت الرماد تتحين الفرصة المواتية للتعبير عن نفسها.

كانت هذه مرحلة الحرب الباردة في السياسة الدولية وهي في قمة توترها واشتدادها، مرحلة الخوف الذي تملك الاتحاد السوفييتي من منازلة الغرب في حرب عالمية جديدة، سيها أن عقدة حربه مع ألمانيا النازية التي ذهب ضحيتها أكثر من عشرين مليون سوفييتي كانت لا تزال تحدث تأثيرا عميقا في مسلكه الدولي. وهذا الخوف هو الذي دفعة الى تنفيذ سياسة وقائية قوامها تعزيز سيطرته على تلك الدول باعتبارها الحلقات الاستراتيجية الأكثر أهمية في حزام أمنه العالمي الجديد.

حقبة خروتشوف

ثم تأتي حقبة نيكيتا خروتشوف (1955-1964) التي كانت تمثل انسلاخا كاملا من الحقبة الستالينية. كان مدخل خروتشوف الجديد الى التغيير والتصحيح، هو نقد الستالينية بمارساتها القائمة على القهر وعبادة الفرد ومصادرة حتى الاختلاف في الرأى، نقدا عنيفا شاملا بحيث لم يترك للمهد الستاليني ايجابية واحدة تحسب له. وقد اتسعت حلقة النقد لتشمل ماكان يشكل في وقته المضمون المقائدي غير المرن للسياسة الخارجية السوفييتية، وهو المضمون الذي أخفق في ادراك متغيرات العصر واستيما بها بصورة صحيحة والتاقلم معها، الغ. من هنا اندفع خروتشوف وبجهد دبلوماسي دولي متميز وبكثافة شديدة لانظير في تاريخ المبلوماسية السوفييتية الحديثة باتجاه خفض توترات الحرب الباردة، وتحقيق نوع ما من التقارب مع الغرب في إطار استراتيجية سوفييتية دولية جديدة هي استراتيجية

التعايش السلمي الشهيرة التي تقدمت وتطورت فيا بعد الى ماعرف بالمدخل السوفييني الى تحقيق درجة أعل من التعايش التنافسي Competitive Co-existence بين الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة.

لقد انعكست تلك الاستراتيجية التعايشية المرتة ايجابيا على علاقة الاتحاد السوفييتي بحلفائه في أوروبا الشرقية أو هكذا بدا الأمر في المراحل الأولى من تطبيقها على الأقل. فقد حاول خروتشوف من جانبه اصلاح جسور تلك العلاقة والتحول بها من نمطها القائم على الاخضاع والتسلط الى علاقة تستند إلى قاعدة مناسبة من المشاركة الايجابية والتفاعل الحر. الاخضاع والتسلط الى علاقة تستند إلى قاعدة مناسبة من المشاركة الايجابية والتفاعل الحر. الحقية الستالينية الذي تفجر حول هامش المرونة العقائدية الذي يجب توفيره والاقرار به في مضمار تنفيذ تجارب التحول الاشتراكي ، جاءت اشارة خروتشوف التي لايخفى مغزاها ومفادها أن مسألة التطور الاجتماعي هي شأن داخلي يخص الدول المعنية به وحدها. وقد أغضبت تلك الاشارة الجناح المحافظ أو المتشدة في صفوف الزعامة السوفييتية الحاكمة ، أغضبت تلك الاشارة الجناح المحافظ أو المتشدة في صفوف الزعامة السوفييتية الحاكمة ، وذلك ترجمه العام لايزال ستالينيا في جوهره ، وذلك لتخوفه من مضاعفات هذه المرونة العقائدية الجديدة على مركز الاتحاد السوفييتي في دول أوروبا الشرقية الاشتراكية .

تصاعد الخلاف بين اللبيراليين والمحافظين

ويأتي محك الاختبار بين التيارين الاصلاحي الليبرالي والمتشدد المحافظ مع أحداث بولندا والمجر في أكتوبر 1956، وهي التي كانت أشبه بانتفاضات شعبية عارمة ضد استمرار تسلط الاتحاد السوفييتي عليهها.

بالنسبة لبولندا فقد هيأت لانتفاضتها التي اندلعت في صورة اضطرابات عمالية عنيفة في بوزنان، بضعة تطورات داخلية هامة منها: تزايد حدة النقد في أجهزة الحزب الشيوعي البولندي ضد كافة السياسات والممارسات التي انتهجتها قيادات الحزب وانتهت بها الى حالة من التبعية الكاملة للاتحاد السوفييتي، في وقت تدنت فيه وباطراد مستويات المعيشة كنتيجة للأوضاع الاقتصادية المتردية في بولندا.

وبسبب هذه الانتفاضة العمالية وماكانت تمثله من مغزى عميق في دولة اشتراكية تقودها الطبقة العاملة، فقد انشقت القيادة الحاكمة على نفسها وتوزعت بين اتجاهين: الاتجاه الذي يدعو الى تطبيق منهاج ليبرالي في الحكم يقوم على احتضان مطلب الاصلاح والتغيير مع التوسع في احترام الحريات الفردية والعامة، والاتجاه الآخر الذي نادى بالابشاء على جوهر التجربة الستالينية والافادة من ايجابياتها دون أن يعني ذلك بالضرورة التشبث بالوسائل الستالينية التي تجاوزتها ظروف المرحلة. وقد انتهى الخلاف بتنصيب جومولكا في السلطة الذي كان أحد العناصر المغضوب عليها في العهد الستاليني لميوله القومية الواضحة. وهكذا جرى احتواء أزمة العلاقات البولندية ـ السوفييتية دون حاجة الى تدخل مباشر من جانب الاتحاد السوفييتي لوضع الأمر في نصابه. لكن الأزمة الأخطر حدثت اثر وصول الزعيم ايجري ناجي الى السلطة في المجر، وقد كان ناجي بنزعته السياسية المرنة والمفتحة الى حد التحرر، يشكل نموذجا جديدا للزعامات الحاكمة في أوروبا الشرقية يصعب على الجناح المحافظ في القيادة السوفييتية قبوله أو السماح له بالبقاء والاستمرار.

منذ البداية أعلن ناجي أن المجر ستخلى عن نظام الخزب الواحد، الأمر الذي كان يعنى في مفهوم السوفييت تعريض سلطة الحزب الشيوعي المجرى للخطر، والتخلي بالتالي عن فكرة دكتاتورية البروليتاريا كأساس للحكم، وفتح الطريق أمام عودة النظام الرأسمالي، واستيلاء الفوى المناهضة للاتحاد السوفييقي على الحكم. وقد زاد ناجي على ذلك بأن أعلن اعتزام المجر انهاء عضويتها في حلف وارسو. وكانت هذه الاعلانات الحقيرة المتالية بمثابة تجاوز لكل الخطوط الحيراء التي تعين حدود المسموح من غير المسموح في دائرة العلاقة المتبادلة بين دول شرق أوروبا والاتحاد السوفييق، ومن هنا كسب المتمددون في الكرملين التحدى الذي ظلوا يراهنون عليه منذ أن بدأ خروتشوف يروج المتمددون في الكرملين التحدى الذي في وارا الحكومة السوفييتية التدخل عسكريا في المجر حيث تم اخماد الثورة والاطاحة بناجي وبجموعته من السلطة، واحلائم ببجانوس كادار الذي حرص على تأكيد العلاقة المتمزة، علاقة التحالف والصداقة التي تربط بلاده بالاتحاد السوفييتي، مع التنويه باستعداده لكفالة قدر أكبر من حرية الحركة السياسية في الدخل.

خروتشوف يتضم الى المتشددين

في النصف الثاني من حقبة خروتشوف، تزايدت قوة الجناح المتشدد في القيادة السوفييتية الذي لم يجد خروتشوف بدأ من الانضواء تحت لوائه في نهاية الأمر.

كان السبب في ذلك تصاعد خط الحرب الباردة وتفاقم توتراتها لعدة أسباب تنصل كلها أو معظمها بظروف الواقع الدولي ومتغيراته، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: التوترات المتزايدة في الشرق الأوسط في مرحلة مابعد احتواء أزمة السويس، تفوق السوفييت على الغرب في مضمار انتاج الصواريخ الاستراتيجية العابرة للقارات لفترة امتدت زهاء أربع سنوات (1957-1961)، الأزمتان الدوليتان العنيفتان اللتان اندلعتا بسبب الحلاف حول برلين ومضايق كيموي (1958-1969)، انهيار مؤتم الاقطاب الرباعي في باريس (1960)، الخلاف المتصاعد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي حول كوبا الذي وصل ذروته مع احداث أزمة الكاريبي (1962) والذي كاد يفجر حربا نووية عالمية بين المهوتين العظمين، وتصاعد النزاع الصيني السوفييتي وهجوم الصينين المتواصل على الحروتشوفية التي وصموها بالتحريفية والجبن والارتداد عن الأصول الماركسية اللينينية الصحيحة، وفي خضم تلك التوترات الدولية المتلاحقة أوعز السوفييت الى السلطة الحاكمة في ألمانيا الشرقية بإقامة حائط برلين الشهير (أغسطس 1961)، الذي أدى الى أيفاف حرية التنقل تماما بين برلين الشرقية وبرلين الشهير وأغسطس 1961)، الذي أدى الى تعذيرية موجهة الى الغرب كله تبرز تصميم الاتحاد السوفييتي على البقاء في مناطق نفوذه في أوروا الشرقية مها كلف الأمر.

رومانيا: توجهات مرنه وسياسات اكثر استقلالية

إثر احتواء أزمة الكاربي أخذ مسار خط الحرب الباردة يتراجع تدريجيا وتهدأ المدتواء أزمة الكاربي أخذ مسار خط الحرب الباردة يتراجع تدريجيا وتهدأ السوفييتية يميل الى تحقيق مستوى أفضل من التقارب والتفاهم مع الغرب للسيطرة على الأزمات الدولية المفاجئة ومنع تحولها الى حروب نووية عالمية مدمرة. وهذا التوجه المرن كان له أثره الواضح في تقليل الضغط السوفييتي على دول حلف وارسو، وأنى رد الفعل الأول لهذه الليونة النسبية الجديدة، من جانب رومانيا تحت قيادة تشاوتشيسكو، وبالتحديد منذ عام 1964 فصاعدا. وعبر ذلك عن نفسه في صورة تنامي توجهاتها المستقلة عن موسكو وعن السياسات الجماعية السائدة في حلف وارسو، وانفردت رومانيا بمواقفها المتحررة ازاء عدد من القضايا الأساسية سواء داخل حلف وارسو، وانفردت رومانيا بمواقفها المتحسد المتحررة زاء عدد من القضايا الأساسية سواء داخل حلف وارسو أو خارجه، ومن ذلك؛ ونقسيم العمل، وتخفظها على المطالبات السوفييتية بضرورة زيادة اسهاماتها المالية لمسايرة التوسم في النفقات العسكرية لحلف وارسو، وعدم مسائدتها للاتحاد السوفييق في نزاعه مع الصياسة التي أقرتها دول حلف وارسو تجاه ألمانيا الغربية، ونقدها الصوفيتي في تشيكوسلوفاكيا في عام 1968. الخ. .

لقد ذهبت الزعامة الرومانية شوطا بعيدا في ابراز هذا التوجه المستقل الذي تفوقت به آنئذ على باقي دول حلف وارسو. ولا أدل على صحة هذا الزعم من الاعلان الذي صدر في رومانيا في عام 1964 وسمى باعلان الاستقلال الذي جاء في بعض فقراته: وان من حق كل حزب ماركسي لينيني أن يطور ويختار لنفسه صور ووسائل البناء الاشتراكي، إذ لا يكون هناك حزب أب قائد (والمقصود بذلك الحزب الشيوعي السوفييقي)، وأحزاب قاصرة منفادة له، ولكن هناك الأسرة الكبيرة للأحزاب الشيوعية والعمالية التي

تتمتع كلها بعقوق متساوية. وفي ما يتعلق بحوقف رومانيا من عضويتها والتزاماتها في حلف وارسو، فقد طالبت رومانيا بانسحاب القوات السوفييتية من أراضيها لعدم اقتناعها بقوة المسوغات التي تبرر استمرار هذا التواجد. ففي مايو 1966 أعلن تشاوتشيسكو وبجرأة غير معهودة لدى قادة دول أوروبا الشرقية: «أن الأحلاف العسكرية، ووجود قواعد عسكرية وقوات أجنبية في أراضي دول أخرى، تحول دون توفير المناخ الذي يساعد على ازدهار التعاون بين الشعوب: اضافة الى مايمثله هذا الوضية ومن هذا المنطلق اقترح اعتداء على مبدأ الاستقلال السيامي والسيادة الوطنية، ومن هذا المنطلق اقترح تشاوتشيسكو الغاء حلفي الناتو ووارسو لدعم فرص السلم والاستقرار الدوليين وكان قد سبوت ذلك القرار الذي اتخذته رومانيا بمقاطعة المناورات العسكرية المشتركة لدول حلف وارسو، واستمر قرابة ثلاث سنوات (1964-1967).

حقبة بريجنيف: التراجع باتجاه سياسة احكام القبضه

لقد ازدهرت هذه التوجهات الاستقلالية الرومانية خلال السنوات الأولى من حقية حكم بريجنيف، وهي السنوات التي تميزت في عمومها بسعى الاتحاد السوفييني الى تحسين علاقته بالغرب في اطار عملية مراجعة واعادة تقييم الأهداف استراتيجية الاتحاد السوفييتي الدولية وسلم أولوياتها ووسائلها التنفيذية التي أصبح مستقبلها مرهونا بالملدى الذي سيتم فيه تحفيق تقارب أكبر مع دول التحالف الغربي وبالأخص مع فرنسا الديجولية.

بيد أن هذه العملية الوفاقية منيت بانتكاسة حادة بسبب تداعي بعض التطورات الدولية التي فرضت نفسها على العالم فرضاً، وزادت كثيرا من حدة التوتر الدولي. من ذلك مثلا: حرب يونيو 1967 في الشرق الأوسط بانعكاساتها ومضاعفاتها السالبة على قوة السوفييت في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم، وتفاقم أوضاع النزاع الصيني السوفييت، كرد فعل لأحداث الثورة الثقافية في الصين (عام 1966 ومابعده) بميولها المعادية للسوفييت، وتصاعد الحرب الفيتنامية الى مستوى غير مسبوق من الخطورة والتهديد للسلم الدولي، وتنفيذ المانيا الغربية سياسة الانفتاح على شرق أوروبا عما زاد من مخاوف السوفييت حول التأثيرات المحتملة لتلك الاستراتيجية الغربية الجديدة على مواقف وسياسات دول حلف وارسو، وبروز التفوق الأمريكي وبهامش يعتد به في مضمار النسلح النووي والاستراتيجي، ونجاح الصين في تطوير قدراتها النووية بسرعة فاقت كل التوقعات مما ترتب علم رمة درجة التهديد العسكري على الجبهة الصينية السوفييتة. . . الخ.

هذه المؤشرات السالبة في مسار خط الحرب الباردة أدت الى تشديد القبضة من جديد على دول حلف وارسو لمحاصرة المخاطر والتحديات الدولية الجديدة ومحاولة احتوائها أو تحييدها، وكذلك لدعم الأمن السوفيتي المهدد من أتجاهين رئيسين: الصين بقوتها النووية المتعاظمة من جهة، وحلف الناتو بقدراته النووية الضاربة التي بلغت مستوى قياسيا في تلك الفترة نفسها، وكانت نقطة البداية في تنفيذ سياسة احكام القبضة على دول شرق أوروبا، مع تشيكوسلوفاكيا.

الازمة التشكية: البدايات والتداعيات

312

وفي رأينا فانه لايعد من قبيل المبالغة الزعم بأن أزمة العلاقات السوفييتية ـ التشبكية كانت أخطر الأزمات التي واجهتها حكومة ليونيد بريجنيف اطلاقا في تاريخ علاقتها بدول أوروبا الشرقية منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها في منتصف الأربعينات.

بدأت هذه الأزمة التي أخذت بعداً دوليا عدودا في البداية ثم اتسعت أبعادها لتصبح أزمة دولية خطيرة فيا بعد، مع القرار الذي اتخذته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في يناير 1968 بانتخاب الكسندر دوبشيك سكرتيرا أول للحزب خلفا لسلفه أننونن نوفوتني الذي عوف بنزعته المحافظة المتشددة. وقد حرص دوبشيك الليبرالي التوجه، منذ لحظة تعينه في منصبه الجديد، على التأكيد على موقفه المتجاوب مع مطلب الاصلاح والتغيير، معلنا أن التغيير الذي حدث في الكوادر القيادية للحزب ليس سوى المقدمة نحو حركة ديمقراطية تستهدف استرجاع الوجه الانساني لتجربة تشكوسلوفاكيا الاشتراكية، كها عبر عن قناعته الراسخة بأن المجتمع التشيكي قد نضج وبات مهيئا لأن يتطور باتجاه اقامة مجتمع ديمقراطي اشتراكي حقيقي بعيدا عن بريق الشعارات النظرية التي ضلت طريقها الى التنفيذ.

لقد أوضح برنامج دوبشيك تبعات الدور القيادي للحزب الشيوعي بأنها ليست عبد الاكتفاء بممارسة السلطة، ولكن بتنمية المجتمع الاشتراكي وتعزيز قضية الحرية الانسانية فيه. فالحزب لايستطيع أن يفرض سياسته بالأوامر والتوجيهات وإنما بعمل أعضائه ودأبهم وصحة نظرياته. وقد ركز هذا البرنامج الاصلاحي على عدة عاور أساسية كتغير مركزية السلطة على ختلف مستوياتها والتحول بها الى النمط اللامركزي، وتعديل أسس العلاقة بين الحزب والجهاز الحكومي، وبينها وبين الجماهير، وكذلك السعى نحو ايجاد ادارة علمية كفية مع توفير شي الضمانات التي تحول دون العودة مرة أخرى الى الوسائل التقليدية التي تقادم عليها الزمن وبرهنت على عدم فعاليتها وقلة جدواها، وفتح الوسائل التقليدية أمام طموح الأجيال الشابة لتسهم بدور حيوي في تحقيق الانجازات الماملة...الخ.

هذه المفاهيم الاصلاحية الايجابية التي راجت وازدهرت في ظل ماسمي عن حق

بربيع براغ، أي تقتع الحرية والديمقراطية وتعزز شأنها في تشيكوسلوفاكيا بعد سنوات طويلة من القمع والقهر والمعاناة، تجاوزت ثانية ماكان الاتحاد السوفييتي على استعداد للتسليم بنتائجه. ومن منطلق التقييم المتشائم لمستقبل هذه العملية الاصلاحية سواء بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا أو لاستقرار النظم الحاكمة في أوروبا الشرقية جاء قرار الاتحاد السوفييتي بالتدخل عسكريا تحت مظلة حلف وارسو لقمع تجربة دوبشيك ووأدها في مهدها، ولقد تضمن اعلان التدخل الصادر عن الحلف في أغسطس 1968 فقرة جاء فيها: «أن تلك القوات سوف نتسحب فورا من أراضي تشيكوسلوفاكيا بعد التأكد من انقضاء التهديدات التي تتعرض لها المكاسب الاشتراكية في تلك الدولة، ولامن بجموعة البلدان الاشتراكية، ويمجرد أن تقرر السلطات الشرعية أن وجود تلك القوات لم يعد ضرورياً.

لقد نتج عن غزو تشيكوسلوفاكيا اسقاط دوبشيك هو ومجموعته من السلطة لتحل في مكانهم زعامة جديدة ترأسها جوستاف هوساك الذي بادر الى تصفية كل العناصر المرتبطة بحركة دوبشيك الاصلاحية، وكذلك كافة البرامج والسياسات التي تحمس لها دوبشيك وناضل من أجلها في ظروف غير مواتية من العداء والتوتر الذي أحاط بتشيكوسلوفاكيا وحاصرها من كل اتجاه. وعلى الفور أعلن هوساك كها سبق لكادار في المجر بعد قمع انتفاضة 1956، تمسكه بعرى التحالف الكامل مع الاتحاد السوفييتي .

كان أهم ما استحوذ على اهتمام السوفييت وأثار قلقهم العميق من تداعي تطورات الداخلي في تشيكوسلوفاكيا، هو تخوفهم من انتقال عدوى الاصلاح والتغيير اللذين بدأهما دوبشيك الى بقية أقطار أوروبا الشرقية. وكان هناك بشكل خاص نظامان أزعجتها تلك التطورات الى أبعد الحدود هما نظام أولبريخت في ألمانيا الشرقية، ونظام جومولكا في بولندا. ولتهدئة تلك المخاوف، صدر اعلان بريجيف الشهير الذي حاول عن طريق التذرع بالاعتبارات العقائدية، اضفاء مسحة من الشرعية على التدخلات العسكرية السوفيية في دول أوروبا الشرقية بتصويرها على أنها لاتتم بقرار سوفييتي منفرد وإنما بقرار هوفييتي منفرد وإنما بقرار النجاب من عمارسته لسياسات التخريب التي تحاول النيل من تضامن دول المجموعة الاشتراكية باشاعة جو من التفكك الأيديولوجي في مواقفها.

مرحلة الوفاق الدولي

ثم تخف حدة هذا التوتر الشديد في علاقة الاتحاد السوفييتي بجموعة شركائه في حلف وارسو، مع التحسن الكبير الذي طرأ على مناخ العلاقات السوفييتية الأمريكية في مطلع السبعينات والذي تتوج بلقاء القمة بين زعهاء الدولتين العظمين في مايو 1972، وأعقبه تنشيط المبادرات الرامية الى عقد مؤتمر عام للتعاون والأمن الأوروبي الذي بدأ

جلساته عام 1973 وانتهى منها في صيف عام 1975 باصدار اعلان هلسنكي التاريخي الذي وضع أساسا جديدا لعلاقات التعاون والتعايش السلمي بين شطرى القارة الأوروبية .

في هذا الوقت بالذات، كان نظام ادوارد جيرك الحاكم في بولندا يمر بأزمة سياسية عنيقة بسبب اخفاق سياسات الاصلاح الاقتصادي بما زاد كثيرا من مشاعر السخط والتذمر الشعبي المتفشية في تلك الدولة الاشتراكية. وطبقا لما تذكره بعض المصادر الدولية فان ديون بولندا الخارجية ارتفعت من أربعة مليارات دولار في عام 1974 الى عشرين مليار دولار في عام 1980 الى عشرين البولندي بصورة مخيفة. وعندما أخذت الحكومة البولندية قرارها في يوليو 1980 بزيادة أسعار المواد المغذائية للحصول على موارد مالية اضافية، تفجر الوضع الداخلي بعنف، وكان ذلك الانفجار هو المهد لبروز حركة النقابات العمالية المستقلة وتضامن، وتألق نجم زعيمها ليخ فاونسا الذي اكتسب وبسرعة مذهلة مكانة النجم الأسطورة في السياسة البولندية.

كان من بين أهم المطالب التي تبتها حركة تضامن العمالية المستقلة في بولندا: المطالبة باقرار مبدأ التعدية الحزبية. الاقرار بحق العمال في تكوين نقابات حرة لا تخضع لسيطرة الحزب الشيوعي عليها، الخ. ولما كانت تلك المطالب تتجاوز حدود المسموح والمالوف، فقد رفضت الحكومة البولندية مناقشتها أو بدء أي حوار مع المعارضة بشأنها. لكن ازاحة جيوك من السلطة في سبتمبر 1980 واحلاله بكانيا، سهلا على الحكومة الجديدة الدخول في عملية تفاوض مع حركة وتضامن التي نجحت في استمالة ما يزيد على عشرة ملايين بولندي إلى جانبها. وقد حَفِّز هذا التأييد الجماهيري الواسع الحكومة البولندية على تقديم عدة تنازلات سياسية ضخمة لتلك الحركة منها: السماح بحرية تشكيل الأحزاب السياسية والنقافي في بولندا السياسية والنقافي في بولندا بصورة لا نظر لها من قبل.

حركة تضامن وتفاقم ازمة العلاقات البولندية ـ السوفيتية

إلا أن الأمور تطورت على نحو أسرع وأخطر مما كانت الحكومة البولندية على استعداد لمجاراته أو السكوت عليه. كما أن تلك التطورات الداخلية في بولندا استغزت الاتحاد السوفيتي الذي بعث في يوليو 1981 برسالة تحفيرية إلى مؤتمر الحزب الشيوعي البولندي جاء فيها بلهجة تتسم بالعنف الواضح: «إن القوى المعادية للاشتراكية في بولندا تشكل تهديدا خطيرا لكافة أعضاء المنظومة الاشتراكية وكذلك لأمن حدودها»، وقد ذكرت تلك الرسالة بمدأ بريجيف الذي يتصدى لمثل تلك التهديدات باستخدام القوة المسكرية المجتمعة لدول حلف وارسو. بهد أن تورط السوفيت عسكريا في أفغانستان

وبكثافة هائلة وغير مألوفة، هو الذي حال بينهم تلك المرة وبين الالتجاء إلى أسلوب التدخل العسكري المباشر في بولندا على غرار ما فعلوه في تشيكوسلوفاكيا في عام 1968. ومن هذا جرى الايعاز للجنرال ياروزلسكي وزير الدفاع بتنفيذ عملية انقلابية في الداخل مكتنه وبسرعة من الاستيلاء على رئاسة الدولة والحزب. وفي التو أعلن النظام العسكري الجديد الأحكام العرفية في بولندا، وفرض حظراً شاملاً على كافة نشاطات حركة تضامن، وتوسع في تطبيق الاجراءات الاستثنائية التي استطاعت إلى حين اخماد تيار التغير وتجميده. القانون الثلاثي لعلاقة الاتحاد السوفييتي باوروبا الشرقية

لقد أردنا من هذا كله ابراز ذلك الارتباط الوثيق بين مسارات الحرب الباردة وبين تقدم أو تراجع مؤشرات الاصلاح والتغير في دول أوروبا الشرقية، لقد ارتبط الأمر وإلى أبعد حد، بمقدار الهامش الذي أتاحه الاتحاد السوفييتي من قوة التعبير لتلك الحركات السياسية والشعبية، وقد اعتمد ذلك بدوره وبالأساس على طبيعة الظروف والمتغيرات المدولية السائدة. وفي رأينا أن هذا الارتباط بأبعاده الثلاثة التي نوهنا بها (مسارات الحرب الباردة، تصاعد أو تناقص التهديد الذي يتعرض له الأمن السوفييتي، الأنعكاس بتعنيف الضغط أو تقليله على دول حلف وارسوا، يضعنا أمام ما يمكن أن نسميه ولو من قبيل التجاوز، بالقانون الذي يحكم العلاقة المتبادلة بين الاتحاد السوفييتي ودول شرق أوروبا الاشتراكة.

وقد تأكدت صحة ومنطقية الفرضيات الرئيسية التي يرتكز عليها هذا القانون، وبصورة غاية في القوة والوضوح، مع التداعيات السريعة والتعلورات المذهلة التي رافقت حقية ميخائيل غورباتشوف (1985-). فعندما انفتحت آفاق عملية الانفراج الدولي على مصراعيها، وعندما أخذت مفاهيم التعامل والتعايش بين القطبين الموليين العملاقين نتنقل من مرحلة توازن المصالح، وعندما نشطت قوة اللدفع في عملية ضبط سباقات الأسلحة النووية والاستراتيجية وحققت عددا من الانجازات الترخية في غضون فترة زمنية قياسية، وعندما اعتنق غورباتشوف لنفسه مفهوم البيت الأوروبي الواحد أو المشترك الذي يمتد جغرافيا من الأطلنطي إلى الأورال، عندما حدث ذلك كله، شهدت معظم أقطار أوروبا الشرقية تحولا باتجاه الديمقراطية وتعزيز الحريات السياسية، لا مثيل له من قبل. ولنبداً من البداية.

حقبة غورباتشوف ومنهج البريسترويكا في التغيير

عندما تولى غورباتشوف السلطة قبل أربع سنوات أو أكثر قليلا، كان الوضع الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي يأخذ منحى من الانحدار والركود يبعث على القلق الشديد. ويذكر لنا بعض الخبراء الثقاة في الشؤون الاقتصادية السوفيية أنه بالرغم من أن الاتحاد السوفييقي أقر عددا من الاصلاحات الاقتصادية الجزئية في منتصف الستينات هادفا منها إلى دعم استقلالية الادارة في الوحدات الاقتصادية للحد من تسلط الأجهزة المركزية عليها، مع التوسع في الأخذ بنظم الحوافز الاقتصادية، فأن الطابع العام الاسلوب التخطيط والادارة بقي متسماً بدرجة عالية للغاية من المركزية والجمود. من جانب آخر، فأن تلك الاصلاحات الجزئية المحدودة في أفاقها ووسائلها وأهدافها، لم تكن كافية بذاتها للتغلب على آثار الركود الاقتصادي الطويل الذي بدأ الاتحاد السوفييقي يعاني مشكلاته الأليات الضرورية التي بمقدورها حفز الوحدات الاقتصادية على التحسين المستمر أناتها أو تهيئة الامكانية التي تسمع بتطوير تكنولوجيا الانتاج، وبالتالي الاستفادة من ثمار التطور العلمي والتكولوجي. وقد نتج عن هذا الركود، وعن انعدام القدرة على التحديد والابتكار والمبادرة، اتساع الفجوة بين الاتحاد السوفييقي والدول الرأسمالية التراجع ضريبته الاقتصادية المفادة التي تمثلت في اهدار الموارد والطاقات، وارتفاع تكلفة الانتاج بصورة غير اقتصادية بتاناً.

لقد شخص غوربانشوف أزمة الاقتصاد السوفييقي والادارة السوفييتية في كتابه «بريسترويكا»، أو وأعادة البناء» على النحو التالي:

1) أن المسؤولية عن الركود الذي أصاب عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي في الاتحاد السوفييتي تعود في المقام الأول إلى النهج الذي تمسكت به قيادة الحزب والدولة. فهذه القيادة لم تتجاوب بدرجة كافية، ولا في الوقت المناسب، مع ما كانت تفرضه ضرورات التغيير ومتطلباته، وكان ذلك عائدا بالأساس إلى قصورها في استيعاب الأخطار التي ستنجم عن تفاقم أسباب الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة السوفييتية، وبالتالي فانها لم تكترث ولم تشغل نفسها برسم سياسة واضحة المعالم والأهداف لتخطيها والتغلب على آثارها المتوقعة.

2) أنه إذا كان ثمة هفوات خطيرة تسببت في تباطؤ مسار النعبة الاقتصادية والاقتصادية والاجتماعية، فانها لم تكن محصورة كلها في ميدان الادارة الاقتصادية فحسب، وإنما امتدت لتشمل المجال النظري/ الأيديولوجي كذلك. من ذلك أن التصورات النظرية عن الاشتراكية بقيت في جوانب كثيرة منها جاملة عند مستوى الثلاثينات والأربعينات. الأفدح من ذلك، أنه جرى تصوير البنية الاجتماعية السوفييتية على أنها خلت من التناقضات، ومن تضاربات المصالح بين مختلف فئات وشرائح المجتمع السوفييتي، وكان هذا الزعم بمافيا للواقع، ولم يمكس بأمانة الأمر على حقيقته. ويطبيعة الحال، فإن هذه التفسيرات

النظرية/ الأبديولوجية الخاطئة قادت بالضرورة إلى نتائج سلبية وخيمة غشيت كل مرافق الحياة في الاتحاد السوفييتي، وحالت دون الكشف عن مزايا النظام الاشتراكي واستثمارها بصورة فعالة وايجابية.

ويبلغ غورباتشوف قمة الجرأة والصراحة عندما يفلن: «أن جذور هذه العملية تكمن في مجموعة النواقص الخطيرة التي عانت منها مؤسسات الديمقراطية الاشتراكية عند إضطلاعها بوظائفها، وأيضا في الأحكام والتفسيرات النظرية والسياسية التي تقادم عليها الزمن، ولم تعد تساير ظروف الواقع، هذا بالإضافة الى جمود آليات الادارة».

وفي التقرير الذي قلمه غورباتشوف إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي في يناير 1987، جاء: «أن أي عاولة لتحويل النظرية التي نسترشد بها إلى مجموعة من البرامج والوصفات الجامدة والصالحة لكل أحوال الحياة وفي كل مكان، إنما تتعارض كل التعارض مع جوهر وروح الماركسية اللينينة. ان الوضع الاقتصادي والسيامي الذي نعيشه، كما أن المرحلة الراهنة من الحقية التاريخية التي يحر بها المجتمع السوفييتي والعالم كله، أصبحت تتطلب من الحزب ومن كل شيوعي الابداع والعمل بروح التجديد التي تتجاوز أطر التصورات التقليدية التي ولى زمانهاه.

ويختص غورباتشوف قضية الديمقراطية بأقصى درجات الاهتمام عندما يشهر في التقوير المذكور: ويصعب على الرفاق فهم أن الديمقراطية ليست مجرد شعار، وإنما هي جوهر التغيير، ومن ثم يجب عليهم تغيير وجهات نظرهم وعاداتهم كي لا يجدوا أنفسهم على هامش الحياة، إن اشاعة الديمقراطية في المجتمع تطرح من زوايا جديدة مسألة الرقابة على عمل الهيئات الحزبية وغيرها من الأجهزة الادارية والاقتصادية وكوادر العاملين فيهاه.

ومرة أخرى يبلغ ذروة الشجاعة في كسره للتقاليد والأعراف الحزبية التي فرضت نفسها وبقداسة لا نظير لها على واقع الحياة السياسية السوفييتية عقودا طويلة من الزمن قاربت على السبع، عندما يقول: «إن الاتجاه المهم في نشر الديمقراطية في حياتنا الاجتماعية، هو عدم التواني عن ترشيح الرفاق غير الحزبيين (أي غير الشيوعيين) للمناصب القيادية، انها مسألة مبدأه.

ثم يُقدِّم غورباتشوف منظوره الذاتي لأفاق التغيير الشامل الذي تنشده «البريسترويكا»، عندما يذكر: «اننا نعيش اليوم مرحلة انعطافية من عملية التغيير التي يجب أن تشمل كل مجالات حياتنا المادية والروحية. وتتميز هذه العملية بتعميق عمليات اعادة البناء واشراك الجماهير العامة بملايين أفرادها في انجازها. لقد باشر الحزب عملية التغيير الثوري، وهو يبدأ بتغير نفسه. ان هناك أسلوباً واحدا فقط مقبولا لمحادثة الناس هو أسلوب الاقناع، ومن ثم، لا يمكن اللجوء إلا إلى طريقة واحدة هي الحوار على قدم المساواة،. ويضيف: وأن مسألة العلانية هي مسألة مبدئية وبالنسبة لنا إنها مسألة سياسية.

318

فبلا علانية لا توجد ولا يمكن أن توجد ديمقراطية أو ابداع سياسي للجماهير أو إسهام شعبي فعال في عمليات الادارة. إن هذا، إذا أردتم، الضمانة نحو خلق الموقف الذي تتصرف فيه الدولة بروح المسؤولية والذي سيشكل نقطة الانطلاق نحو اعادة بناء كوادرنا سيكولوجيا، ثم يؤكد: «لا توجد في الحزب، ولا يمكن أن توجد، منظمات حزبية خارج الرقابة، مغلقة بوجه الانتقاد. لا يوجد، ولا يجب أن يوجد، قادة لا يخضعون للمسؤوليَّة الحزبية».

وحول تصوره للموقف السياسي الدولي عند هذا المنعطف التاريخي، يقول غورباتشوف: ولقد حان الوقت لفهم الحقائق الصارمة للعصر الذي نعيشه فهما كاملًا، ومن تلك الحقائق، أن السلاح النووي ينطوي في ذاته على اعصار بامكانة أن يمحو الجنس البشري من الوجود. ان مثلناً الأعلى هو عالم بلا سلاح وبلا عنف، وليس ثمة بديل لهذه السياسة ، ويؤكد: وأن السعى إلى التفوق العسكري لا يمكن موضوعيا أن يؤدي إلى كسب سياسي لأحد. وهذا يعني أنه لا يوجد في الوضع الراهن بديل للتعاون والتعاضد بين جميع الدول، وعليه يمكن القوّل إن ظروفا موضوعيّة قد نشأت ويمكن فيها للصراع بين الرأسمالية والاشتراكية أن يدور بوسائل التنافس السلمي وحدها.

ان هذا المنهاج الجريء في التغيير الجذري الشامل باتجاه الاصلاح واعادة البناء الذي احتضنه غورباتشوف هو القوة المحركة والدافعة لكل تلك التغييرات المذهلة التي نجحت في أن تحفر مجرى واسعاً لها في كافة مرافق الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وَّالثقافية في الاتَّحاد السوفييتي، والتي لا تُزال نتائجها تقوى كل يوم برغم مقاومة القوى التقليدية المحافظة لها، وهي القوى آلتي تجرى ازاحتها منّ كافة المواقع القيادية أولا بأولُّ. على أنَّ ما يعنينا هنا هو أنه خلال السنوات الثلاث المنصرمة كان العالم يراقب باهتمام بالغ ما سوف يكون لتلك التغييرات في منهج الحكم السوفييتي من انعكاسات مباشرة على بجريات الأوضاع السياسية والاجتماعية داخل مجموعة دوَّل شَّرق أوروبا الاشتراكية.`

عدوى البريسترويكا ننتقل الى اوروبا الشرقية

بطبيعة الحال، وكما كان متوقعا، فان عدوى التغيير سرعان ما امتدت إلى تلك الدول، وكانت بولندا بحكم تجربتها الذاتية الثرية والطويلة في هذا المضمار، أكثرها استعدادا للتأثر به والتفاعل معه. ومنها انطلقت الشرارة التي فجرت هذه الثورة السياسية الاصلاحية العارمة التي اجتاحت معظم أقطار أوروبا الشرقية ولا تزال تفاعلاتها في تصاعد مستمر. فَهَى أَغْسَطُسُ 1989 صدق البِرْلمان البُولنَدي وبأَغْلِية سَاحَقة على تنصيبُ تادوش مازوفيتسكي الكاثوليكي وغير الشيوعي ومستشار زعيم نقابات وتضامن، ليخ فاونسا، رئيسا لأول حكومة، بولندية لا يتزعمها الشيوعيون منذ أكثر من أربعين عاماً. كان هذا التطور المذهل على الساحة السياسية في بولندا يعني ببساطة أنه قد تم انهاء احتكار الحزب

الشيوعي للسلطة، هكذا وللمرة الأولى، في دولة تابعة لحلف وارسو بعد تاريخ حافل من الضيط العقائدي الجامد، الذي لم يعرف التسامح حول هذا الأمر بالذات باعتبار أنه يشكل مقوم الربط الرئيسي بين تلك البلدان الاشتراكية والقاعدة التي يستند عليها تضامنها . . اللخ . . . اللخ .

ويتساءل المحللون والخبراء حول السبب الذي حدا بالجنرال ياروزلسكي الي تقديم كل تلك التنازلات السياسية والدستورية، وهو الذّي سبق له أنّ قاد انقلابا مُدّبراً وموعزاً به من الكرملين لاخاد قوى التغيير واسكات صوتها؟ وهم يجملون تلك الأسباب في الآتي: 1) تعمق الاقتناع لدى الشعب البولندي بفشل الحزب الشيوعي في تلبية احتياجاته أو في انقاذ الوضع الاقتصادي من عيوبه وأمراضه الَّتي أدَّت إلى مضاَّعَةٌ ديون بولندا الخارجيَّة حيث بلُّغت هذه ما يُقارب أربعين مليار دولار في عام 1989. ولهذا، بات الشعب البولندي، أو شرائح واسعة منه على الأقل، يعتقد أنه من المستحيل الابقاء على الاشتراكية في بولندًا ضمن الأطر التقليدية التي عفي عليها الزمن وبرهن على فشلها وعدم جدواها بتَّاتًا. 2) روح التحدي والصلابة غير العادية التي تميزت بها سياسات نقابات ونضامن، طوال الفترة آلتي برزت فيها كقوة رئيسية للمعارضة السياسية في بولندا وأهلها عن جدارة لقيادة القوى التِّي تَقَفَ في صف الاصلاح والتغيير، والتي اعتقدْت أن أولى متطلباته كانت تكمن في ضرورة انهاء هيمنة الحزب الشيوعي على الحياة السياسية هناك. 3) الموقف الايجاني الذي انتهجه غورباتشوف من تلك التغييرات باعتبارها، كما أشار، تخدم مصالح الشعب البولندي من جهة، وتعزز مستقبل التطور الاشتراكي في تلك الدولة من جهة أخرى. 4) التأكيدات المتكررة التي صدرت عن قادة «تضامنّ» أنفسهم ومؤداها أنهم لا ينوون استبعاد الحزب الشيوعي نهائيا من عملية الحكم من منطلق أن ما يعنيهم بالأساس هو توفير الاستقرار السياسي وتأمينه في بولندا على فدر الامكان، وأن اسقاط الحزب الشيوعي من هذه المعادلة السّياسية سوف يؤدي لا محالة إلى المساس بأسس ذلك الاستقرار وتعريضة للخطر. ولهذا السبب الأخبر، جاءت الحكومة البولندية الأثتلافية الجديدة موسعة وتمثل كافة الكتل الحزبية التي يضمها البرلمان، وقد احتفظ الشيوعيون فيها بوزارتي الداخلية والدفاع.

ومن بولندا أنتقل مؤشر التغيير إلى المجر التي اتخذ حزبها الحاكم ويمحض إرادته قرارا فريدا من نوعه، فذا في جواته، بتغيير إسمه من حزب العمال الاشتراكي المجري إلى الحزب الاشتراكي المجري (على غرار الأحزاب الاشتراكية الأوروبية المنضوية تحت لواء الدولية الاشتراكية)، وتغيير اسم الدولة من جمهورية المجر الاشتراكية الشعبية إلى جمهورية المجر، كما جرى حل الملشيات العمالية التي أنشئت عقب احاد انتفاضه 1966 التي سلف المتربع، وأهميتها) في كل من ألمانيا الشرقية، وبلغاريا، وتشيكوملوفاكيا، كل فلك كان دعا واستطرادا للاتجاء السابق نفسه مع بعض الاختلاف في التفاصيل والجزئوات. وبايجاز يمكن الزعم بأن هناك بجموعة من القواسم المشتركة، التي أبرزتها عمليات التغيير الأخيرة في تلك الاقطار الاشتراكية، وتنمثل في: إنهاء احتكار الاحزاب الشيوعية للسلطة. اسقاط الأجنحة المتشددة في تلك الأحزاب الشيوعية واحلالها بأخرى أكثر اعتدالا وأكثر تعاطفا وانفتاحا على ضرورات الاصلاح والتغيير واعادة البناء، الموافقة على تشكيل حكومات إثلافية برأسها قادة غير شيوعين، وتمثل عددا كبيرا من القوى والشرائح السياسية التي بقيت عرومة من حقها في المتعبير عن آرائها وموافقها السياسية في الماضي، الماطلاق هوية التعبير الشعبي بوسائل التظاهر والتجمهر والاحتجاج دون أية تذخلات أو اجراءات قمع بوليسي، السماح بحرية تشكيل الأحزاب السياسية في إطار مبدأ التعددية السياسية، كفالة حرية الحركة والانتقال للمواطنين من هذه الأقطار إلى خارجها دون قيد أو حظر، وإبداء التعاطف مع المعوات المطالبة بتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي مع الغرب، وبالأخص في مضمار الحصول على المعونات آلاقتصادية وجدولة الديون

انتفاضه اوروبا الشرقية: الامال والمخاوف

والآن نأتي إلى طرح التساؤل المحوري في هذه المناقشة وهو: إلى أين؟ وما هي يا الترى الأمال والمخاوف التي تثيرها احتمالات المستقبل وتطوراته؟ وهل سيقدر لهذه العملية التازيخية الفذة أن تمضي قدما إلى الأمام حتى تكتمل نهايتها بتحقق كل أهدافها؟ أم أنها بحكم جرأتها الشديدة، وبطبيعة منهجها الاقتحامي للاصلاح واعادة البناء، وأيضا بأفقها الشمل وغير المحدود باعتبارات الزمان أو المكان، سوف تكون أكثر عرضة لأن تهزم نفسها بنفسها؟ في اعتقادنا أن أي حديث عن الاحتمالات والتوقعات المستقبلية لا يكتمل بغير التموف أولا على رد فعل الاتحاد السوفييتي وموقف حلف وارسو، وكذلك أتجاه الغرب من النتائج التي أفرزتها الانتفاضة السياسية التي تهز دول شرق أوروبا الاشتراكية بقوة بالفة.

حتى الآن، فان رد الفعل السوفييتي الرسمي لا يزال داعاً ومساندا لتلك الانتفاضة. ولم يكن من المتصور مثلا أن تتعاقب مشاهد التحول السياسي الدرامي في ألمانيا الشوقية وبلغاريا وتشبكوسلوفاكيا، وهي التي كانت حتى الأمس فقط، من أكثر دول الشرقية عقيدة ومسلكا، دون ضغط سوفييتي عليها أرغمها على النزول على مقتضيات التغيير والتسليم بأنه لم يعد من المجدي مقاومة تيار الاصلاح وعرقلة انذفاعه. وعما يبرهن على ذلك، أنه عندما أزيح أريك هونيكر المتشدد من سدة السلطة في ألمانيا الشرقية، جاء تأييد غورباتشوف اللموري والحار للخطوات التي نقذها الزعماء الألمان الشرقيون، لما سيكون لها على حد قوله من اسهام ايجابي في تسهيل بناء البيت الأوروبي الموحد.

كذلك، فانه عندما اجتمع وزراء خارجية دول حلف وارسو في العاصمة البولندية بنهاية شهر أكتوبر الماضي (1989)، فانهم أكدوا في البيان المشترك الصادر عن هذا الاجتماع التزام دول الحلف بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منها، وكذلك احترامهم لسيادة واستقلال كل دولة عضو. وكان ذلك التأكيد بمثابة الغام عملي لمدأ بريجنيف الذي ظل القاعدة الرئيسية التي تحكم تلك العلاقة المتبادلة منذ عام 1968. كما اكد البيان نفسه حتى كل دولة عضو في أن تختار بنفسها وباستقلالية تامة صورة نظام الحكم فيها، وسياساتها

الاجتماعية والاقتصادية دون تدخل أو إرهاب من خارج حدودها. ونوه البيان بأن التسليم بهذا الحق يعتبر أمرا ضروريا لاحلال سلام بعيد المدى واستقرار شامل في جميع أنحاء أوروبا، لكنه وفي الوقت ذاته، شدد على ضرورة احترام وعدم انتهاك الحدود الأوروبية، مبينا أن الظروف السائلة حاليا في دول المنظومة الاشتراكية سوف تتمخض عن انفراجة كبيرة من شأنها إنهاء الانقسام الحالي في أوروبا وتقضي نهائيا وللأبد على بقايا وغملفات الحرب الباردة القديمة.

الغرب ومحاولات الاختراق: الدافع والامكانية

أما عن رد الفعل الغربي فهو، ودون حاجة إلى تأكيد، مغتبط ومتفائل بتلك التطورات السياسية المتسارعة في أوروبا الشرقية الى أقصى حد. ويلخص الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون، وهو من أكثر الرؤساء الأمريكيين في العصر الحديث حنكة وخبرة بشؤون السياسة الدولية، موقف الغرب من هذه الأحداث التاريخية بقوله:
هأن الغرب يستطيع أن يؤثر في بجريات الأحداث التي تحفر طريقها هناك إذا طبق سياسات مسؤولة للتنافس مع موسكو في أوروبا الشرقية فيهذا وعن طريقه بمكنة أن يساعد في تشكيل عملية التغيير الايجابي والاسراع بهاء، ثم يشبر. وأنه رغم أن حكومات أوروبا الشرقية حلفاء للغرب، ويضيف: وأن الدالانقضات الشعبية هي التي تمثل الواقع السياسي الرئيسي لأوروبا الشرقية، هذه السياسي والرئيسي لأوروبا الشرقية ملفاء للغرب، ويضيف: وأن فالمجريون والتشيك والسلاف والبولنديون والألمان الشرقيون والرومانيون والبلغاز شعوب أقرية، وهم حلفاؤنا في ألمنافسة الأمريكية السوفييتية، وينبغي لاستراتيجيتنا من أجل المنافسة السلمية أن تستفيد منهم» . . الخ.

وليس هناك من أدن شك في أن الغرب، برغم تأكيداته الرسمية لغورباتشوف قبل قمة مالطا الأخيرة وأثناءها، بأنه سيمتنع عن تحريك الأمور في مسارات متسرعة من شأنها أن تضر باستقرار الوضع الدولي الحالي أو تحس أسس التوازن في علاقات أطرافه، فأنه لن يتوانى بوسائله الكثيرة ألتي بجدقها ويجيد استخدامها، وله تجربة ثرية في هذا المجال، في المحاصل هناك. بعبارة أدق، فأنه سوق يشحد كل أدوات الاختراق والتأثير والاستمالة من اقتصادية وفكرية ودعائية . الخ. آملا من وراء ذلك دفع الأمور إلى النقطة التي تصل التتحالية في تلك البلدان الى الانهيار بفعل عوامل التحلل الذاتي الطبيعي، وهو ما سوف يترتب عليه بالفضرورة، تدمير كل جدور ومقومات الرابطة التحالفية السابقة بالانحراق السوفييتي، ويدعم هذا المحنى كما يرفع من هذا الاحتمال بحداولة توسيع الاختراق وتكنيه، ماجاء على لسان وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر في أشارته إلى ما محدث في تركنا هذا الذي يجرى هناك جعلنا نكتشف وتكنيه، ماجاء على لسان متأخرا كثيرا عن وقته، أن الاتحاد السوفييتي أو يكن سوى نم من أن الاتحاد السوفيتي أو يكن سوى نم من أن الاتحاد السوفيتي أو يكن سوى نم من أن الاتحاد السوفيتي لم يكن سوى نم من أن الاتحاد السوفيتي لم يكن سوى نم من

الاحتمالات والتوقعات المستقبلية

والأن، ماذا عن التوقعات والاحتمالات المستقبلية؟

تشعب تلك التوقعات في عدة اتجاهات. فهناك أولا فريق المحللين الدوليين الذين يتمسورون لأنفسهم أن التفاعلات التي سوف تنتج عن عمليات التغيير الراهنة، قد تمضي . وتنظور وتتصاعد إلى مدى أبعد بكثير مما كان مقدراً لها في الأصل. وأن ذلك قد يصل إلى حد تفجير طاقات عالية وعنيفة من المشاعر الشعبية المعادية للسوفييت في تلك المجتمعات التي عانت كثيرا في الماضي من تسلطهم عليها وقهرهم لها. وقد تطبح تلك الطاقات المعدائية بالركائز الأساسية التي بقيت علاقة تلك الدول بالاتحاد السوفييق مستندة إليها طوال العقود الماضية، وفي طليعة تلك الركائز ومن أهمها وجود قوى صديقة في أجهزة السلطة، والتكتل في اطار رابطة حلف وارسو.

فاذا ما تعرضت تلك الركائز لخطر التدمير، فان الاتحاد السوفييتي سوف يجد نفسه مضطرا رغم أنفه إلى التدخل للسيطرة على ذلك الوضع المتسيب وضبطه طبقا لما تمليه مقتضيات أمنه في المدين القريب والبعيد، ولا يخفي أن مثل هذا التدخل سوف يثير من المضاعفات على الصعيدين الأوروبي والعالمي، ما قد يفجر الموقف الدولي كله، ويطبح بتجربة غورباتشوف وينسف عملية «البريسترويكا» من أساسها، إذ لن يمكنها أن تواصل وتستمر والدولة السوفييتية مهددة بخطر الانتحار.

ويثير ذلك الاحتمال الأخير، الذي يمكن الاسهاب في سرد تفاصيله، قلقا بالغا من قبل عللين دولين كثيرين لاعتقادهم أن الواقع الذي سينتج عن اضطراب العلاقة وتخلخلها بين الاتحاد السوفيتي ومجموعة شركائه في حلف وارسو، ستكون له مضاعفات أمنية سالبة يصعب حصرها، لعل أبرزها، كما يذكرون، حدوث خلل حاد وعميق في معادلات القوة الدولية وتوازناتها، وسوف يتهدد ذلك الخلل المفاجيء السلم العالمي بصورة لا تقارن بها الأخطار التي تقترن باستمرار الوضع الراهن أي مع وجود حلفي الناتو ووارسو اللذين عملان بقدراتها العسكرية الضخمة والمتكافئة محوري التوازن العالمي وقطيه الرئيسين. هذا علاوة على أن هزيمة «البريسترويكا» ودفع تجربة غورباتشوف دفعا إلى تلك النهاية الدرامية الماساوية سوف تلحق دمارا أكيدا وشديداً بعملية الوفاق الدولي وتعول كافة تكون الشرارة التي تشمل حربا عالمية نووية بسبب انفلات الوضع اللولي وتعطل كافة تكور والضوابط التي كانت تكفل له التوازن والاستقرار . . . الخ.

وفي خط آخر مواز لما سبق، هناك محللون آخرون بمن يتخوفون بشدة من احتمال انتكاس عملية «البريسترويكا» وبالتالي إنهاء ربيم موسكو ومعه ربيم أوروبا الشرقية كله، يفعل تضافر تأثير بعض العوامل الرئيسية في الواقع الداخلي للاتحاد السوفيتي نفسه، كتدهور مشكلة الاقليات القرمية واصرار بعضها على مطلب الانفصال والاستقلال (كجمهوريات البلطيق الثلاث وغيرها من الأقليات)، وتضاقم حدة المشكلات الاقتصادية، وتزايد الاضرابات العمالية، والتخريب المتعمد لوسائل الانتاج، واتساع رقعة الخلاف في صفوف قيادات الحزب، وتأمر القوى الحزبية والبيروقراطية المناهضة للتغييرات التي أتت بها والبريسترويكا» . . الغ. ومن الطبيعي، بل من المتوقع تماما، أن يجد ذلك التآمر ذريعة يتسلح بها في الهجوم على غورباتشوف وآليات التغير التي يتحمس لها، مع انفجار الطاقات المعادية للاتحاد السوفيتي في أكبر وأقوى مناطق نفوذه الدولي، في أوروبا الشرقية، عما يهدم، كها سلف التنويه. مكونا استراتيجيا أساسيا من مكونات أمن الدولة السوفييتية في مواجهة تماسك التحالف الغربي وتفوق امكاناته.

تلك العوامل مجتمعة، قد تعجل بوقوع انقلاب على السلطة في الكرملين سواء تم ذلك بأسلوب الانقلاب العسكري، وهي ظاهرة جديدة تماما في تاريخ السياسية السوفييتية، أو من خلال قوى حزبية مناهضة للحكم الحالي. وسوف يترتب على ذلك ازاحة غورباتشوف من موقع القيادة واستبداله بزعامة محافظة سيكون همها الأول البحث عن طريق للتراجع عن والبريسترويكاه. بمعنى آخر، فانه لن تكون هناك غورباتشوفيه في الاتحاد السوفييتي بدون غورباتشوف. وسوف يحتد النقد والادانة إلى كل ما يحت إلى تلك التجربة بصلة.

ان احتمالا كهذا إذا قدر له أن يرى الواقع سيفجر موقفا دوليا بالغ الخطورة والتهديد. فلا استرجاع الوضع في الاتحاد السوفيتي إلى سابق عهده عاد ممكنا، ولا ارغام دول أوروبا الشرقية على التراجع عن مسيرتها الاصلاحية الكبرى التي بدأتها وإستقطبت تأييد الملاين لها سيكون أمرا ميسورا. والأرجح هو أن الاتحاد السوفيتي سوف يصطدم، تأييد الملاين لها سيكون أمرا ميسورا. والأرجح هو أن الاتحاد السوفيتي سوف يصطدم، وبعنف شديد بحقائق الواقع الذي أوجدته الانتفاضة السياسية الأخيرة في تلك البلدان، عقاربه إلى الوراء. وليس سرا خافيا أن ذلك الوضع الماساوي بخطوراته المتفاقمة على كل صعيد، قد يضوط الغرب إلى التدخل في ما إذا طلبت دول أوروبا الشرقية مساعدته المسكرية لها لمقاومة عاولة الإتحاد السوفيتي اقتحامها واسترجاعها إلى دائرة نفوذه. وليس بمستعد أن يتطور الوضع في أوروبا بسرعة إلى نقطة المجابية النووية الشاملة، وذلك إذا ما أحس السوفيت أنهم مهدون بخسارة ورقتهم الأخيرة، وبالتالي فقدان مكانتهم الدولية أهماتهم لأن يفغوا من الولايات المتحدة موقف الند للند طوال أربعين عاما أو يزيد. يبقى فريق ثالث وأخير من المحللين الدولين عن يعبرون عن تفاؤلهم حول مستقبل يبقى فريق ثالث وأخير من المحللين الدولين عن يعبرون عن تفاؤلهم حول مستقبل يبقى فريق ثالث وأخير من المحللين الدولين عن يعبرون عن تفاؤلهم حول مستقبل يبقى فريق ثالث وأخير من المحللين الدولين عن يعبرون عن تفاؤلهم حول مستقبل

عمليات التغيير واعادة البناء في دول أوروبا الشرقية، وما يمكن أن تتيحه تلك العمليات والتغييرات من امكانات ايجابية لصالح السلم العالمي ولصالح الحرية والديمقراطية في عالم يعاني الكثير من اضطهاد نظم الحكم هنا وهناك لحقوق الانسان وحرياته الأساسية. بيد أنهم يذكرون أن ذلك كله يظل رهنا بقدرة التغيير الحاصل على الاحتفاظ بطابعه السلمي والتدريجي، وشريطة أن يتوفر لدى القوى الداخلية المشاركة في احداثه ودفعه وتحريكه الادراك المناسب بشأن حدود ما تسمح به ظروف الواقع الدولي الراهن، وما يثيره تجاوز تلك الحدود من خاطر ومضاعفات شديدة في النطاقين الأوروبي والعالمي.

وهم يثقون بأن زعامة غورباتشوف سوف تنجح بدبلوماسيتها الذكية المعهودة، ومرونتها الفائقة في التعامل الدولي، في تحقيق درجة مقبولة من التوازن بين جعل حكومات دول أوروبا الشرقية تبدو حائزة لكل شروط الشرعية السياسية في نظر شعوبها ومجتمعاتها، وبين الحفاظ على روابط الصداقة الخاصة التي تجمع تلك الدول بالاتحاد السوفييتي. انها معادلة وإن كانت تبدو صعبة ومعقدة، إلا أنها في تصورهم عكنة.

وهذا الوضع الأخير سوف يتيح، إن هو تحقق، فرصا للتعايش السلمي والتعاون الدولي لم يسبق لها مثيل قط في تاريخ أوروبا والعالم.

المبادر

شلبي، آ.

1989 [التجديد ومستقبل أوروبا الشرقية، السياسة الدولية، (أكتوبر): 43-30.

هلال، ع. وآخرون.

1988 والاتحاد السوفييتي من الداخل، السياسة الدولية، (أكتوبر): 177-27.

نیکسون، ر.

1988 - 1999 نصر بلا حرب (مركز الأهرام للترجمة والنشر) الطبعة الأولى. القاهرة: - 157 160.

التغييرات في اوروبا الشرقية : الى أيسن؟

سمعان بطرس فرج الله قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

ان التحولات الثورية التي تشهدها دول اوروبا الشرقية والوسطى في الوقت الراهن اربكت الرأي العام العالمي، كما اربكت المحللين السياسيين على كافة انتهاءاتهم الايديولوجية والفكرية، بقدر ما اربكت الدوائر السياسية الحاكمة في كافة ارجاء العالم. وسبب هذا الإرباك يرجع اساساً الى سرعة تواتر الاحداث، وليس بسبب التغييرات في حد ذاتها. فان هذه التغييرات كانت متوقعة لانها نتاج حلقة متصلة من محاولات سابقة منذ احداث تشيكوسلوفاكيا في سنة 1948، الى الارهاصات الثورية التي بدأت تجتاح بولندا منذ عام 1979، ومروراً بثورة العمال والطلبة في المانيا الشرقية في عام 1953، وتُوري المجر وبولندا عام 1956، وثورة تشيكوسلوفاكيا عام 1968. فليست هذه اذن هي المرة الاولى التي تنتاب فيها دول اوروبا الشرقية حركات اصلاحية كان من شأنها ان تؤثر في علاقاتها مع الآتحاد السوفييتي ومع الدول الأخرى. ولذلك نتفق مع أ. د. اسماعيل صبري مقلد في قوله بان والذي يجريّ على المسرح السياسي في اوروبا الشرقية في الأونة الحاضرةُ هو بمثابًّا مرحلة متقدمة، وإن لم تبلغ نقطة الذروة بعد في مساق طويل من التفاعلات التي أفرزتها بجريات العلاقة بين تلك الدول والاتحاد السوفييتي منذ انتهاء الحرب الثانية، وهُكذا فان اي تقييم سليم لما يجري الآن من تغييرات عميقه في دول اوروبا الشرقية والوسطى لا يمكن ان يقوم الا برد هذه التغيرات الى جلورها، اي وضعها في اطارها الصحيح، الا وهو تطور العلاقات بين تلك الدول والاتحاد السوفييتي، ذلك التطور الذي خضم بطبيعة الحال لتوجهات السياسة السوفيتية ذاتها، الداخلية والخارجية، على حد سواء. من هذا المنظور نتفق ايضاً مع التقييم العام الذي طرحه أ. د. / اسماعيل صبري مقلد للحقب المختلفة التي مربها ذلَّك التطور، وأن اختلفنا معه في تفسير بعض مظاهره. كل ما نريد أن نؤكله بداءة، وفي هذا المقام، ان هناك حقيقة ثابتة مستفادة من تجربة السياسة السوفييتية العملية، الَّا وهي : انْ الاتحاد السوفييتي، وان سمح لدول اوروبا الشرقية والوسطى بقدر

من الحرية في ادارة شؤونها القومية بما يتفق واوضاعها الخاصة ، فانه لن يتوانى عن التدخل ، قسراً اذا لزم الامر ، للحد من هذه الحرية متى شعر ان اسلوب الممارسة سوف يؤدي الى تقويض التكتل السوفييق في مواجهة التكتل الغربي . وفي اعتقادنا ، فان الاتحاد السوفييق سينهج نفس النهج في الحقبة الراهنة ، اي في عهد ميخائيل غورباتشوف . ولبيان ذلك يتمين توضيح اسس السياسة السوفييتية الجديدة وانعكاساتها على التحولات الراهنة التي تشهدها دول اوروبا الوسطى والشرقية . من هذا المنطلق قد نختلف مع أ . د . / اسماعيل صبري مقلد حول تقييمه لتلك المحاولات، وبشأن توقعاته المستقبلية .

عندما وصل غورباتشوف الى قمة السلطة عام 1985 راعه الوضع المتري الذي وصل البه الاتحاد السوفيتي وما ترتب على ذلك من اهتزاز مكانته العالمية. فمنذ النصف الاخير من السبعينات، بدأ الاتحاد السوفيتي يفقد فعلاً قوة اندفاعه خاصة في المجال الاخير من السبعينات، بدأ الاتحاد النصوفيتي يفقد فعلاً قوة اندفاعه خاصة في المجال الاقتصادي. فقد تدهورت معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي والعسكري في العلمية والتكنولوجية المتقدمة أفاقا جديدة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والعسكري في الغرب، دون ان يعمل الاتحاد السوفيتي على الاستفادة منها. وقد انعكس هذا الركود الاقتصادي، على حياة المجتمع السوفيتي بان تدن مستوى المعيشة، الامر الذي ادى الى انتشار الاتجاهات السلبية وتدهور تدريجي في القيم الايديولوجية والمعنوية، وبدأ الفساد يسري في الاخلاقيات العامة والحاصة. وقد لاحظ غورباتشوف ان السبب الرئيسي فلم السلبيت الما يرجين عهد بريجيف. السلبيت الما يرجي عنه منورة تبني استراتيجية جديدة شاملة تقوم على منطلقات فكرية بناءة واساليب عمل اكثر كفاءة متحررة من جود البيروقراطية العقيمة. وقد اطلق على هذه الاسراتيجية اسم والبريسترويكاه إي واعادة البناء».

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه بداءة هنا هو: هل تمثل هذه الاستراتيجية الجديدة عدولاً عن «الاشتراكية العلمية»، ام هي مجرد تطوير للمارسة الاشتراكية؟ ان أ. د. / اسماعيل صبري مقلد لم يطرح هذا السؤال أصلاً علماً بأن طرحه والاجابة عنه بوضوح يعيننا ليس فقط على تقييم ما يجري من احداث جسام في دول اوروبا الشرقية والوسطى، ولكن يعيننا ايضاً على تفهم حقيقة موقف الاتحاد السوفييتي من تلك الاحداث.

من المعلوم ان الفكر الماركسي لا يفصل بين والنظرية و والتطبيق، (Praxis) المستند الى الملاحظة والدراسة العلمية والتحليل. وقد اكد ماركس نفسه هذا الترابط. فالماركسية تقوم على التفاعل المستمر بين والفكرة و والممارسة». ف والبريسترويكا، بدعوتها الم تخيير المجتمع السوفييتي عن طريق برنامج جديد في والفكرة وفي والممارسة، الحا تتخرط في اطار المنجم الماركسي الاصيل بالقياس الى الوضع الخاص بالاتحاد السوفييتي فهي تستمد جدورها من الماركسية بشكل عام، ومن فكر وسياسة لينين بشكل خاص، مع الاسترشاد

ببعض افكار تروتسكي في ما يتعلق بدور الحزب الشيوعي في المجتمع، وفكر وسياسة خورتشوف الاصلاحية في النصف الثاني من الخمسينات والنصف الاول من الستينات مع ادخال تجديدات على كل هذه الروافد فرضها التقييم الواقعي لأوضاع العالم وهو على مشارف القرن الحادي والعشرين، ووضع الاتحاد السوفييتي في ذلك آلعالم. فَقَد استند لينين الى تحليل والوضّع التاريخي الفعل، عندما اقدم على اتباع وسياسة اقتصادية جديدة، (NEP) اقتضت احياء آليات السوق وترك الاسعار لقوى العرض والطلب لاسيا في عدد من السلم الاستهلاكية والزراعية كذلك فان والبريسترويكا، تستند الى تحليل وعلمي، دقيق للوضِّع التاريخي الفعلي للاتحاد السوفييتي في عالم اليوم. وكما ارتبط لينين ارتباطأً عميقاً واصيَّلًا بالماركسية، ولكن مع تمتعه في نفس الوقت، كرجل دولة، بمقدرة فاثقة على اتخاد المواقف المناسبة وتطويع النظرية للتطبيق دون الاخلال بجوهرها فكذلك سياسة غورباتشوف الأن، وإن امتدت اصلاحاته الى آفاق ابعد بكثير من اصلاحات سلفه لينين (وكذلك اصلاحات خرونشوف) نتيجة لاختلاف والوضع التاريخي الفعلي، للاتحاد السوفييق الأن عنه في العشرينات او في الخمسينات والستينات. وقد أكَّد غوربَّاتشوف في اكثر من موضع في كتابه عن البرويسترويكا، بانه يستند في دعوته الاصلاحية الى التقاليد التي ارساها لَّينين، وان الاصلاحات الجارية الأن في الاتحاد السوفييق انما تنطلق من والخيار الاشتراكي، وليس من خارجه. هذا التمسكُ الواعي والواقعيُّ بالاشتراكية هوّ الذي يفسر مسأندة الاتحاد السوفييتي لما يجري من تحولاتٌ في دولٌ اوروبا الشرقية والوسطى لأنه لم يَرَ في هذه التحولات مساسا، حتى الآن، بجوهر الاشتراكية كها سنري. ولبيان ذلك يتعين تفهم طبيعة والبريسترويكا، في عناصرها الرئيسية، تلك السياسة التي انتقلت بدرجات متفاوته الى الدول الاشتراكية الأخرى.

ان الهدف من واعادة البناء، هو تحقيق الكفاءة الاقتصادية والرقبي الاجتماعي والتقدم التكنولوجي. ولن يتحقق ذلك الا في بيته اكثر ديمقراطية، أي مزيدا من المشاركة الشمية التي لا يمكن ان تتم الا في جو من المصارحة والحوار الواسع والبناء وجلاسنوست، من جانب، وحتمية التعاون اللولي من الجانب الآخر.

وفي ما يتعلق بالدعامة الاولى لاعادة البناء وهي مقرطة الحياة السياسية - نلاحظ انها تكاد تشبه تماماً موقفاً سبق ان انخذه تروتسكي في مواجهته للسياسة الستالينية في ما يتعلق بدور الحزب الشيوعي . فقد انتقد تروتسكي الحزب الشيوعي السوفييتي في عهد ستالين لأنه تحول من وطليعة ثورية، تعكس حاجات الشعب وطموحاته الى اداة بيروقراطية متحجرة سيطرت على مقدرات ذلك الشعب، واداة للاثراء غير المشروع، واداة قمع لا تناى عن استخدام ابشع الاساليب البوليسية ضد كل معارض بحيث تحولت والديمقراطية المركزية إلى البيروقراطية المركزية، وتحول النظام السوفييتي برمته الى نظام شمولي، منفصلا تماماً عن القاعدة الشعبية العريضة. ولذلك ارتبطت قضية الاصلاح

الاقتصادي، في مفهوم غورباتشوف بقضية الديمقراطية. فالكفاءة الأقتصادية تتطلب عبداً في اساليب الادارة في اتجاه اللامركزية ومشاركة شعبية أوسع ولن يتأتى ذلك الآ بتحقيق مزيد من الديمقراطية السياسية بافساح المجال لحرية التعبير وانتخاب القيادات بواسطة المجالس الشعبية من بين عدة مرشحين لتولي المناصب الرئيسية ولا يشترط فيهم ضرورة التمتع بعضوية الحزب الشيوعي. . الخ. فالتعدية المقصودة هنا ليست تعدد الاحزاب السياسية، ولكن تعدد المرشحين لتولي المناصب الرئيسية. وربما نلمس هنا فارقاً أساسياً بين الوضع في الاتحاد السوفيتي والوضع في دول اوروبا الشرقية والوسطى . فبينها يتمسك الاتحاد السوفيتي بقيادة الحزب الواحد، نلاحظ ان التحولات في دول اوروبا الشرقية والوسطى قد اتجهت الى نظام التعددية الحزبية . فهل هذا التوجه الاخير يعني علم علولاً عن الاشتراكية في تلك الدول، ام انه محارسة خاصة للاشتراكية بالقباس الى «الوضع التاريخي الفعلي» لكل دولة على حدة؟ سنجيب عن هذا السؤال بعد استعراض التحولات التي جرت في تلك الدول.

امًا الدعامة الثانية ولاعادة البناء، ألا وهي توجه السياسة الخارجية السوفيتيه نحو مزيد من والتعاون الدولي، فهي تستند الى تحليل وتقسيم لحقائق عالم اليوم ووضع الاتحاد السوفيتي في ذلك العالم. فعالم اليوم يعيش في جو التهديد النووي، ويواجه مشاكل تتملق بالبيئة وبالموارد الطبيعية وباستخدامات الفضاء الخارجي، كيا انه يشهد تحولات اجتماعية جوهرية، وثورة علمية وتكنولوجية شاملة على رأسها تكنولوجيا المعلومات. فظروف عالم اليوم اصبح المجومة كلية عها كانت عليه حتى منذ ثلاثة عقود مضت. صحيح ان عالم اليوم اصبح اكثر اندماجاً عن ذي قبل الى درجة انه يكاد يكون وعالما واحداً»، «La Monde Fini» على حد تعبير المفكر المونسي الكبير Raymond Aron ولكنه ما زال عالماً متنوعاً تجتاحه تناقضات حادة. فانه عالم توجد فيه امكانيات هائلة للتطور والتقدم جنباً الى جنب مع التخلف والمفقر والجمل والمرض وجمود اجتماعي وحضاري.

وتشمل الخريطة السياسية لعالم اليوم ثلاث مجموعات من الدول : مجموعة الدول الرأسمالية المتطورة بمصالحها الخاصة وتناقضاتها الخاصة ايضاً، ومجموعة البلدان الاشتراكية التي قطعت طريقاً طويلاً في تطورها التقدمي وتسعى الى تحقيق مزيد من التقدم، ومجموعة بلدان «العالم الثالث» التي تعاني من مشاكل لا حصر لها تفوق بكتبر ما تعانى منه الدول الأخرى.

ان احتفاظ غورباتشوف جذا التقسيم التقليدي للدول يفيد انه ما زال متمسكاً بالطابع المميز للبدول يفيد انه ما زال متمسكاً بالطابع المميز للبددان الاشتراكية ، ويفيد ايضاً ان النظام الاشتراكي يسعى الى تحقيق مزيد من التقدم وليس التحول الى النظام الرأسمالي المتطور . اكثر من ذلك فقد اكد غورباتشوف بكل وضوح ، وفي اكثر من موضع في كتابه عن والبريسثرويكا، ان النظام الاشتراكي واكثر اتساقاً مع مصالح الشعوب، وان نجاح والبريسثرويكا، وسيكسب الاتحاد السوفيتي

جاذبة جديدة، وسيكون التجسيد الحي للمزايا الكامنة في النظام الاشتراكي، وستكسب مثل الاشتراكية العليا قوة دافعة».

صحيح ان لكل مجموعة من الدول ولكل بلد من البلدان، مصاخه الخاصة ولكن جميع هذه المصالح مترابطة بسبب الاتجاه المتعاظم نحو الاعتماد المتبادل بين دول وشعوب المجتمع العالمي. وهذه هي وجدلية عالم اليوم: عالم متنوع ومتناقض، اجتماعياً وسياسياً وعلى ذلك فهو مترابط ومتكامل للرجة كبيرة يتلمس طريقه من خلال الصراع بين الاضداد الى اقامة علاقات دولية طبيعية وعادلة تنطلق من الحاجة الى توازن المصالح وليس التبيث بمصالح ذاتية دون اعتبار لمصالح الاطراف الأخرى، ويضيف غورباتشوف عبارة ذات دلالة هامة بالقياس الى تطور الاوضاع في دول اوروبا الشرقية والوسطى بقوله ولم يعد في أمكان احد الآن ان يوقف عالم الاشتراكية، واعتبارها وحدثاً عارضاً في التاريخ، مصيره وترويضه، واعادته الى كنف الرأسمالية المعالم الثالث عن طريق وترويضه، واعادته الى كنف الرأسمالية العالمية. كما لم يعد في مقدور احد ان يوقف عالم الرأسمالية المتطورة والقضاء عليها بحجة حتمية الحل الاشتراكي. هذه النقطة الاخيرة المؤمني بالنقعل تجديداً وخلاقاه في النظرية الماركسية ولكن مع ملاحظة ان هذا التجديد المؤمنية من عد جوهرء الاشتراكية. فما يرفضه غورباتشوف هو فكرة امكانية المقامة على النظام الرأسمالي باسلوب القوة او باية اساليب أخرى. ولكنه ما زال مؤمناً بان تطور التاريخ سوف يثبت وجاذبية طريقة الحياة الاشتراكية».

الى جانب الحاجة الى توازن المصالح، هناك حقيقة أخرى ثابتة هي تفاقم مشاكل عالمية حيوية بالنسبة لمستقبل الجنس البشري بصرف النظر عن تناقضاته وعلى رأس هذه القضاء تلوث البيئة، ونقص الموارد واستخدام المعرفة لاستغلال قاع المحيطات والفضاء الخارجي لصالح البشرية، ومواجهة اخطار المجاعات في مناطق واسعة في المعمورة، ونضيف من جانبنا الى هذه المشاكل مشكلة مواجهة الارهاب العالمي المنظم ومشكلة تفشي استخدام المخدرات والعقاقير المدمرة للمجتمعات، ومكافحة الكوارث الطبيعية، ومكافحة الكوارث الطبيعية، عكافحة الامراض المعدية والفتاكة . . الخ . وليس في مقدور اية دولة مهما عظمت ان تحل بمفردها كل هذه القضايا، ولا مناص اذن من التعاون الدولي في اوسع نطاق من اجل عافظة البشرية على نفسها.

يضاف الى ذلك ان استخدام الطاقة النووية للاغراض العسكرية يؤكد وحدة العالم وترابط اجزائه، فاذا اندلعت حرب نووية فانها سوف تدمر الجنس البشري. ويكفي للدلالة على ذلك ان القوة التدميرية لغواصة استراتيجية واحدة تعادل عدة حروب مثل الحرب العالمية الثانية. ولذلك فان التسابق على التسلح، شأنه شأن الحرب النووية، لا يمكن كسبه. ولذلك ينبغي التخلي عن الاساليب التقليدية لمفهوم توازن القوى والبحث عن عالم أكثر أمناً واكثر رخاء من عالم اليوم. ولن يتأتى ذلك إلا بالتعاون الدولي مع احتفاظ عن عالم أكثر أمناً واكثر رخاء من عالم اليوم. ولن يتأتى ذلك إلا بالتعاون الدولي مع احتفاظ

كل فرد وكل مجتمع بمعتقداته الفلسفية والدينية والايديولوجية والسياسية. ولذلك ينبغي ان تكون المواقف السياسية وخالية من التعصب الايديولوجي، وعدم نقل الخلافات الايديولوجية الى مجال العلاقات بين الدول، لأن والايديولوجيات يمكن ان تتباعد، بينها تبقى المصلحة».

من هذه الرؤية الشاملة لحقائق عالم اليوم والمباديء العامة التي ينبغي ان تحكم العلاقات اللدولية في هذا العالم يتضح لنا مدى التجديد في توجهات السياسة الخارجية السوفيية في ما يتعلق بقضايا السلم والحرب والعلاقات بين المسكرين الاشتراكي والرأسمالي، والعلاقات بين دول المعسكر الاشتراكي، والقضايا العالمة الأخرى، لاسيا تلك التي تتعلق بدول العالم الثالث، وما يهمنا في هذا المقام هو المفهوم الجديد لعلاقات الاتحاد السوفييتي مع دول المنظومة الاشتراكية في اوروبا الشرقية والوسطى.

يؤكد غورباتشوف ان دول اوروبا قد حسمت خيارها بعد الحرب العالمة الثانية: الموربية مشتركة حقا الأوعل اساس الاعتراف بهذه الحقيقة واحترامها». وهذا ما اكده اوروبية مشتركة حقا الأوعل اساس الاعتراف بهذه الحقيقة واحترامها». وهذا ما اكده ايوروبية مشتركة حقا الأوعل اساس الاعتراف بهذه الحقيقة واحترامها». وهذا ما اكده ايضا مؤتم الامن والتعاون الاوروبي الذي انعقد في هلسنكي في يوليو 1973، فقد جاء في الفائمة وحظر انتهاك السيادة الاقليمية لأبة دولة اوروبية حظراً مطلقاً، وتأسيس المعلاقات الاوروبية على مبدأ حسن الجوار، والمساواة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ويدعو الاعماد السوفييتي الأن الى التعجيل بعقد مؤتم هلسنكي في عام 1970، بدلاً من الموحد المقرر له في عام 1992، بدلاً من الموحد المقرر له في عام 1992، لاشماء وقوة اضافية وحيوبة على عملية هلسنكي». ألبس في هذا المرقبة والوسطى، او ان يمس وحدة المنظومة الاشتراكية؟ وتطبيقاً لهذا الموقف يرفض مؤشراً كافيا على ان الاتحاد الموقبي التصريحات التي صدرت بعد الاحداث الاخيرة في المانيا الشرقية والوتنا تفيد بان المسألة الالمانية وتقلل مفتوحة» وأنه اصبح في الامكان احياء فكرة والموحدة نها بدان يمن الاعلم بعيدة كل البعد عن الواقعية، وأضاف ان وما تشكل تاريخياً هنا من الافضل ان يرك للتاريخ».

ففي مفهوم غورباتشوف اذن ان النظام الاشتراكي قد استقر في بلدان اوروبا الشرقية والوسطى، وان بقاءها في المنظومة الاشتراكية تحتمه عوامل موضوعية . فلم يعد في امكان تلك الدول التحلل من الروابط الكثيفة التي عقدتها مع جميع دول المنظومة ، كها انه ليس بامكان اي منها ان تخل مشاكلها في المجال الدولي اذا ما انعزلت عن المسار الاشتراكي العمر . صحيح ان دول العام . ففي وحدتها تكمن قوتها ومقدرتها على مواجهة تحديات العصر . صحيح ان دول المنظومة الاشتراكية من مرت بأزمات خطيرة في مراحل تطورها ، وهي تواجه الأن ازمات خطيرة . وفي هذا الصدد لا ينبغي _ في رأي غورباتشوف _ دالقاء اللوم على الاشتراكية ها .

وانما يقع اللوم على الحسابات الخاطئة للاحزاب الحاكمة عقد اعتمدت تلك الاحزاب منذ البداية على «النموذج السوفييقي» للتنمية والذي فرض عليها فرضاً، وكان ذلك خطاً. اما ما يجري الآن في تلك اللول من تحولات فانما يسير في الاتجاه الصحيح لأن مكونات البنية الاشتراكية ليست متماثلة في كافة البلدان الاشتراكية. فلكل بلد تقاليده وخصائصه القومية. ولذلك فان كل بلد اشتراكي هو في الحقيقة «معمل اجتماعي يختبر فيه الاشكال والاساليب المختلفة للجهد الاشتراكي البناه». وحيث ان التغيرات الثورية قد اصبحت قوة دافعة مستمرة في بلدان العالم الاشتراكي، فانه ينبغي التخلي عن اساليب التعامل المتيقه بين هذه المجموعة من الدول، وان تقوم تلك العلاقات على اساس احترام استقلالها المطلق، وتنسيق العلاقات فيها بينها على اساس «الالتزام الثابت بمبادىء المتعمة والمساعدة المتبادلتين».

وقد امتدت رياح التغيير التي اطلقتها «البريسترويكا» في الاتحاد السوفييتي المي البلدان الاشتراكية في شرق ووسط اوروبا بسرعة مذهلة ، وتهاوت نظم الحكم فيها واحدا تلو الآخر تحت ضغط مظاهرات شعبية وإعمال شغب واسعة النطاق . ولا شك ان شعوب اوروبا الشرقية والوسطى دخلت مرحلة هامة في تطورها بان اقدمت على تنفيذ برامج اصلاحية جوهرية تشمل كافة مظاهر الحياة فيها من تغيرات في الاقتصاد ، الى مزيد من التحرر الاجتماعي والثقافي ، وتحسن احوالها المعيشية ، والتخلي نهائياً عن سياسة البطش التسلطي التي فرضتها قيادات الاحزاب الشيوعية فيها حتى الآن . ويطبيعة الحال تعددت التفسيرات حول مغزى ما يجري من احداث وحول مسارها المستقبلي ، مع ملاحظة ان هذه التقييمات والتوقعات نشأت في جو من الاثارة الاعلامية في دول الغرب افسدت الى حد كبير الرؤية الموضوعية ، واطلقت العنان لتكهنات تعبر عن اماني دفينة اكثر مما تعبر عن الواقع .

وقد حاول أ. د./ اسماعيل صبري مقلد حصر هذه التفسيرات والتوقعات المستقبلية في اتجاهات (سيناريوهات) للاثة، أخذاً في الاعتبار موقف الاتحاد السوفييق وموقف الفرب من التحولات الجارية الآن في المنطقة، وبالرغم من القيمة التحليلية لهذا المنجج الكلي في التقييم، فائنا نعتقد ان هذا المنج سابق لاوانه الان نظراً لأن الاوضاع في اوروبا الشرقية والوسطى ما زالت في مرحلة المخاض. بالاضافة الى ذلك فان الاتجاهات الوروبا الشرقية والوسطى ما زالت في مرحلة المخاض. بالاضافة الى ذلك فان الاتجاهات تتطور الى حد ابعد عما هو مقدر لها، وذلك بفعل عفوية الاندفاعات الشعبية. وفي اعتقادي فان مقولة ان السلطات السياسية المحلية والدولية قد تفقد سيطرتها على الشارع السياسي لا يمكن قبولها الا يتحفظ شديد. وربما يكون اقوب الى الواقع، في المرحلة الراهنة، مناقشة الموضوع استناداً الى بعض تساؤلات محورية محددة اهمها ثلاثة، مع التأكيد بان هذه المحاور متداخلة تماماً بحيث فصل أحدها عن الآخر:

اولاً : ان احدى الدعامتين الاساسيتين لـ «البريسترويكا» هي مقرطة الحياة السياسية كها ذكرنا. والسؤال هو : هل يسمح الاتحاد السوفيتي بالمفيي في هذا المسار حتى منتها، بان يقبل حق الشعوب في تقرير مصيرها واعلان سيادتها واستقلالها التام؟ هذا التساؤل ينطبق على الاتحاد السوفييتي بقدر ما ينطبق على دول اوروبا الشرقية والوسطى.

332

اذا اجبنا عن هذا السؤال بالايجاب بحجة عدم التناقض مع فكر والبريسترويكا، نكون قد وقعنا في محظور ترف التجريد النظري الذي لا يمت الى الواقع بصلة. فلا شك ان الاتحاد السوفييتي لن يسمح بالتمادي الى هذه الدرجة على نهج الديمقراطية لأن ذلك سوف يدفع الى السطح بتناحرات عرقية ومنازعات قومية قد تسفر عن حركات انفصالية او المطالبة باعادة النظر في الحدود السياسية بين الدول. وقد لاحت بعض البوادر في هذا الصدد. فعندما اندلعت المظاهرات في جمهوريات البلطيق طالب البعض بادانة ضم تلك الجمهوريات الى الاتحاد السوفييتي في عام 1940 لأن هذا الضم استند الى معاهدة غير مشروعة ابرمها الاتحاد السوفييتي مّع المانيا النازية عام 1939. وتطور الامر الى صدور قرار برلمان استونيا باعلان السيادة والاعتراض على اي قرار يصدر من موسكو مؤكداً الحاجة الى سيطرة استونيا على اراضيها ومواردها. وقد سارعت الحكومة السوفيتية بتوجيه تحذير شديد اللهجة لجمهوريات البلطيق اكدت فيه ان موسكو لن تسمح باي نشاط معاد للاشتراكية ولن تسمح للاضطرابات في منطقة البلطيق ان تتحول الى حركة تمرد ضد النظام السوفييتي. ونفس الوضع يتكرر الآن بشأن النزاع بين جمهورتي ارمينيا واذربيجان. امَّا في اوروبا الشرقية والوسطى فان اقرار مبدأ حق تقرير المصير سوف يدفع الى السطح بمنازعات عديدة على الحدود، خاصة بين رومانيا والمجر، وبين بولندا والمانياً. . الخ. كمَّا أنه قد يثير قضية الوحدة الالمانية وهي اخطر القضايا على الاطلاق بالنظر الى توازنَ القوى في القارة الاوروبية. وعندما المح مستشار المانيا الغربية الى انِ المسألة الالمانية تظل مفتوحةً بل انه اقترح خطة لتحقيق الوحدة الالمانية تتم بالتدريج بدءاً باقامة اتحاد كنفدرالي، سارع الاتحاد السوفييتي الى رفض الاقتراح، كما رفضته حكومة المانيا الشرقية وحكومات غربية كثيرة وعلى رأسُّها فرنسا وبريطانياً، وإن جاء رفضها في صورة مقنعة. ودون الدخول في تفاصيل لا يتسع لها المقام هنا، يمكن القول بان قضية الوحدة الالمانية لا ترتبط بارادة الشحب الالماني (حق تقرير المصر) بقدر ما ترتبط بأمن الاتحاد السوفييتي ودول اوروبا الشرفيه الأخرى من جانب، وأمن الدول الغربية من الجانب الأخر. كما أنَّها قد تلقى ظلالًا على قيام السوق الاوروبية الموحدة بحلول عام 1993.

ثانياً : هل التغيرات التي تحدث الآن في اوروبا الشرقية والوسطى تفيد عدول تلك الدول عن النظام الاشتراكي وتحولها الى النظام الرأسمالي؟

يرى بعض المحللين في الغرب ان ما يجري من تحولات جوهرية في دول اوروبا الشرقية والوسطى هو شاهد على افلاس النظام الاشتراكي، وان هذه الشعوب بدأت تسلم بضرورة التخلي عن الايديولوجية الشيوعية بصفة نهائية والعودة الى النظام الراسمالي. ويستندون في تقييمهم هذا الى بعض المؤشرات العامة تشترك فيها جميع هذه الدول، ومؤشرات خاصة تظهر بوضوح أكبر في بولندا والمجر. وعلى رأس المؤشرات العامة : القضاء على احتكار الحزب الشيوعي للسلطة ، واقرار مبدأ التعدية الحزبية فيلاحظ هذا الفريق من المراقبين ان بولندا لم تكتف بالقضاء على احتكار الحزب الشيوعي للسلطة الحزى تسير في نفس الاتجاه (المجر والمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا). وفي المجر غير الحزب الشيوعي نفس الاتجاه (المجر والمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا). وفي المجري المراقبوبي اسمه من دحزب العمال الاشتراكي المجري» الى والحزب الاشتراكي المجري» الى وجهورية المجري وتم حل الميلسيات العمالية التي انشلت بعد ثورة 1956، وإذالة النجمة الحمراء (رمز الشيوعية) لما بنفي البرلمان، بل إذالة اهم شعار ماركسي على الاطلاق الا وهو شعار ويا عمال المناق الى ذلك فان المجر قطعت شوطاً بعيداً في اتجاء تحرير الاقتصاد من التخطيط المركزي الصارة.

بناء على هذه المؤشرات وغيرها استنتج هذا الفريق من المراقبين بان دول اوروبا الشرقية والوسطى عدلت عن الاشتراكية او هي في سبيلها الى ذلك. ونحن نتشكك في هذا الاستنتاج لعدة أسباب. اولاً، ان اقرار مبدأ التعددية الحزبية لا يفيد في حد ذاته التخلي عن النظام الاشتراكي. فإن نظم الحكم في تلك الدول قامت اصلاً على فكرة التعددية والحكومات الائتلافية والديمقراطية الشعبية، ولم يحتكر الحزب الشيوعي الحكم فيها الَّا ابتداء من عام 1948 تحت وطأة أشتداد الحرب الباردة. ومع ذَلَك فقد أتبَّعت هذه الدول النظام الاشتراكي منذ عام 1945 وتم تكريس هذا الخيار في معاهدات ثناثية عديدة. وفي هذا اجابة عن سؤال سبق طرحه. ثانياً، ان المؤشرات الخاصة ببولندا والمجر لا تعني العدول عن الاشتراكية ولكنها تعبير عن سخط جماهيري ضد الحزب الشيوعي في هذين البلدين يرجع الى ملابسات ثورة عام 1956 والى ملابسات الصراع المرير بيَّن ومنظمة تضامن، والحزب الشيوعي البولندي منذ عام 1979. والدليل على ذَلَكُ البيانات المتوالية التي صدرت عن الزعاء ألجدد في هاتين الدولتين. فقد علق ليخ فاونسا، زعيم منظمة «تضامن»، على الاحداث في المانيا الشرقية قائلًا : «ان الشيوعيَّة في اوروبا لم تجبُّ فان الذي انتهى هو وشيوعية الإحتكار وشيوعية الحزب الواحد والنقابة الواحدة. كذلك صرح الزعاء الجدد في المجر بأنه ليس في نيتهم التحول من الاشتراكية الى الرأسمالية، او الانسحاب من حلف وارسو او والكوميكون، او التخلي عن العلاقات المتميزة مع الدول الاشتراكية. ثالثًا، لا ينبغي التعويل كثيراً، على هذه المؤشرات الخاصة ببولندا والمجر لابداء حكم نهائي على نوعية النظام في هذين البلدين، فان «منظمة تضامن» التي تترأس حكومة بولندا الأن هي اثتلاف سياسي اكثر هشاشة عما قد يعتقده البعض. فهي ليست متجانسة تماماً كما انها مهددة بالانفجار في مواجهة ما ينتظرها من مهام جسام في معالجة القضية الاقتصادية الحرجة التي تواجه البلاد. بالاضافة الى ذلك فانه لم يترتب على عودة وتضامن، إلى نطاق الشرعية زيادة نسبة انضمام العمال اليها بل أنه يشهد تباطؤاً خاصة في قطاع الخدمات وقطاع الصناعة، ثم أن هناك الاغلبية الساحقة من السكان المجهولةً المواقف، لا سيها في الريف، والتي تتخذ موقف المترقب من سياسة الحكومة الجديدة في معالجة القضية الاقتصادية . والامر هنا لا يتعلق فقط بادخال يعض آليات السوق وتشجيع القطاع الخاص، ولكن هناك مشكلة تثبيت قيمة العملة، وتحسين الحالة التموينية، وزيادة انتاجية العمل، وخصوصاً موضوع تسوية الديون الخارجية (التي بلغت ٤٥ مليار دولار) لكي يتوافر بعد ذلك المجال للاستثمار والتحديث. هذه الاصلاحات لا يمكن انجازها بين عشية وضحاها، كما انها مرهونة بالحصول على معونات خارجية كبيرة قد يتباطأ الغرب في تقديمها. عندئذ سوف تفقد حكومة وتضامن، شعبيتها وما يترتب على ذلك من اتاحة الفرصة مرة اخرى امام الحزب الشيوعي في استعادة جزء من مكانته السياسية السابقة اذا نجح في تطهير كوادره المتجمدة وتفاعل مع مطالب قطاعات الشعب العريضة. ونفس الملاحظة تنطبق على المجر فمنذ ان اعلنت الحكومة المجرية الجديدة قانون تعدد الاحزاب فانه توجد الأن الى جانب الاحزاب التقليدية التاريخية قرابة عشرين حزباً جديداً، والاستمرار في هذا المسار لا يبشر باستقرار نظام والحكم في البلادي. ان اختلاف التجربة البولندية والتجربة المجرية عن التجربة السوفيتية لا يعني تخلى المجر وبولندا عن الاشتراكية ولكنه يعكس والوضع التاريخي الفعلى، لهاتين الدولتين في المفهوم العام لـ «البريسترويكا».

ثالثاً : ما هو مستقبل حلف وارسو؟

ان الاجابة عن هذا السؤال مرتبطة بالاجابة علن السؤال الثاني. وحيث اننا انتهينا الى دول اوروبا الشرقية والوسطى لم تعدل، ولا يتوقع ان تعدل عن النظام الاشتراكي، فانها ستظل مرتبطة بحلف وارسو، وبقاء هذا الحلف مرتبط ببقاء حلف الاطلنطي. ولا يكن العبث بالتوازن في اوروبا. ومن ثم فان الاتحاد السوفيتي سوف يتدخل ضد اية دولة تبدي استعداداً للانسحاب من الحلف. كل ما في الامر ان اسلوب التدخل قد يختلف من دولة الى أخرى. فاذا قررت بلغاريا او المجر او رومانيا الانسحاب من الحلف فان الاتحاد السوفيتي قد يكتفي ببذل ضغوط سياسية واقتصادية لمنعها من الانسحاب اما اذا قررت المنايا الشيفط السياسي والاقتصادي وقد يلجأ الى اسلوب القسر العسكري اذا لا يكتفي بوسائل الضغط السياسي والاقتصادي وقد يلجأ الى اسلوب القسر العسكري اذا لي الأمر لأن هذه الدول الثلاث تمثل المثلث الاستراتيجي الحيوي في الدفاع عن الكتلة السوفيتية. وهذا لا يمنع بطبيعة الحال العمل على تطوير حلف وارسو في اتجاه اكثر ديمقراطية السياسية (تسييس الحلف)، بالقياس الى السياسية (تسييس الحلف)، بالقياس الى

المسائل العسكرية (نفس المنطق ينطبق ايضاً على حلف الاطلنطي)، لأن التوازن في اوروبا لا يقوم على وتوازن الردع، فحسب ولكن على وتوازن المصالح».

خلاصة القول :

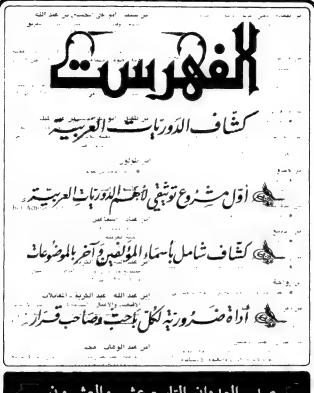
1) بدون تأييد موسكو وتشجيعها ما استطاعت دول اوروبا الشرقية والوسطى خوض طريق الاصلاحات الجذرية. وبالتالي فان مصير التطورات في هذه المنطقة مرهمون بالتطورات في الاتحاد السوفييتي. فاذا توقف «البريسترويكا» (وهو احتمال وارد)، فان ذلك سوف يؤدي الى توقف التحولات في اوروبا الشرقية.

2)ان التحولات الثورية التي تعيشها دول اوروبا الشرقية والوسطى في الوقت الراهن لن تؤدي الى انهيار النظام الاشتراكي بل الى تطويره. والذين يقولون بغير ذلك انما يأخذون امانيهم كحقيقة واقعة. ولذلك فانهم سوف يكونون اول من يصابون بخيبة امل. فان موسكو ان سمحت وايدت الاصلاحات في بنية انظمة دول اوروبا الشرقية والوسطى، فانها تضع قيوداً على هذه التحولات بحيث لا تخرج عن اطار اصلاح الاشتراكية وليس رفضها.

 (3) أذا كان الاتحاد السوفييتي يؤيد اصلاح العلاقات داخل حلف وارسو ومجلس «الكوميكون»، فهو يعارض هدم وازالة هذين التنظيمين كلية لما يترتب على ذلك من اخلال بالتوازن العام في اوروبا.

 4) ان توحيد المانيا مرفوض من الدول الشرقية ومن الدول الغربية على حد سواء ألن استقرار القارة الاوروبية يأتي في مقدمة الاولويات.

6) ان اوروبا الشرقية والوسطى تعيش الآن مرحلة انتقالية. فنظمها السياسية الجديدة لم ستقر بعد. وبقاؤها وثباتها مرهون بمقدرتها على تحقيق انجازات فعلية وجوهرية في المجال الاقتصادي والاجتماعي فان فشلت في ذلك، فان الفرصة تصبح متاحة امام الاحزاب الشيوعية لاستعادة جزء من مكانتها السياسية السابقة اذا ما نجحت في تطوير ذاتها واصبحت اكثر تعبيراً عن حاجات وتطلعات قطاعات الشعب العريضة.



صدر العددان التاسع عشر

الاشتراك السنوي: ٢٠٠ دولار اميركي

بناية أبو حشمة _ منطقة الظريف Abu Hishmah Bldg. Farabi Street حى الوتوات ــ شارع الفارابــي Watwat (al-Zarif) P.O.Box: 14/5968

س ب : ۱٤/٥٩٦٨ - Lebanon - Tel: 370071 • ۳۷۰۰۷۱ عاتف ۱۲۰۰۷۱ بيروت ـ لبنان ـ هاتف ۱۲۰۰۷۱

الكويت والمستقبل، التنمية والتعليم وجها لوجه

حسن علي الابراهيم ذات السسسل للطباعة والنشر والتوزيع، ط. 1 1989, 1984ص.

مراجعة: علي سعود عطيه البحوث التربوية ـ وزارة التربية

ابتداء نود القول ان كتاب والكويت والمستقبل، التنمية والتعليم وجها لوجه، كتاب جديد في بابه. فالدراسات التي تعالج التنمية عن طريق التعليم، ومن ثم تجعل التنمية وسيلة للنهوض الحضاري، بما فيه التعليمي، دراسات قليلة، ان لم تكن نادرة. من هنا يكتسب هذا الكتاب أهمية، وتأتي اضافته الى الأدب التربوي.

يربط الكتاب ـ ربطا عضويا ومفيدا، بين مستقبل الكويت والتعليم فيها. فلا تقدم ولا تنمية ولا عبور الى عالم القرن الحادي والعشرين الا بالتعليم، والمؤلف، بهذا، يضع يديه على أساس المشكلة وأصل الداء في واقعنا الكويتي بخاصة وواقعنا العربي بعامة. وهو لا يكتفي بهذا، واتحا يحاول، وباخلاص، وضع مؤشرات، أو أنه يجاول أن يضع معالم أساسية لشروط العلاج، وتجاوز هذا الواقع الراهن الى واقع أفضل. . تحكمه العقلانية ويسوده العلم وتختفي فيه معضلات التخلف على الجبهات المختلفة الشربوية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

والمؤلف، يعتمد في دراسته على منهجية نيرة، تحسن تجميع المادة الأولية من مصادرها ومظانها، وهي ان لم تكن شاملة، الا انه يكن القول انها كافية للغرض الذي اراده لها، ألا وهو . الاحاطة بأبعاد القضية التي يعالجها، من أجل تيسير تناولها على القارىء العادي والمتخصص. ولعل هذا ما هدف اليه المؤلف: جعل قضايانا التربوية هما عاماً للجميع، وليس للصفوة او النخبة فقط، فالتربية والتنمية أمران يخصان الجميع، ولا بدّ من أجل حسم موضوعهها، الى الأفضل، من الوصول به الى أعرض قطاع ممكن من مجتمعنا.

وغني عن القول أيضا أن الدكتور الأبراهيم من خير من يتناول هذا الموضوع ويأتي فيه بالجديد المفيد : ذلك لانه على التجربة التربوية والاكاديمية معاناة كبيرة : مدرساً في التعليم العام ، وأستاذا في التعليم الاكاديمي صعوداً الى عمادة كلية التجارة فادارة الجامعة فوزارة التربية ، كل هذا جعل منه دارساً ومحللاً ذا رؤية أكثر صواباً ووضوحاً في تقويم التجربة التعليمية وسيطرة نزعة الماضوية، بمعنى المبل إلى تمجيد الماضي على حساب الحاضر ومشاكله المستعصية. وهو هنا يدعو الى «العصرنة» لنلي حاجات التغير العلمي والتكنولوجي، والحضاري بوجه عام. على ان غياب الحرية والماضوية ليستا العاملين الوحيدين اللذين يقفان فى طريق التطوير والتغيير، بل لعل هنالك مرضا آخر أشد فتكا واكثر ويالا، ألا وهو سيطرة البيروقراطية او ما يسميه البيروباثولوجية أى مرض البيروقراطية..

ويرسم لنا الكاتب مؤشرات معينة للنهوض بالتعليم العالي، من بينها : التكافل بين الجامعات العربية ورفع مستوى البحث، فجامعة بلا بحث لا تستحق ان تسمى بجامعة. وهو هنا يدعو الى رفع مستوى الرواتب واجزال العطاء للباحثين بما يستحقون، وانشاء المختبرات والخدمات المساندة من المكتبات ومراكز المعلومات كها نلمح في قاموسه الاكاديمي هذه التعبيرات الهامة والحساسة : علم النقل، عند انشاء الجامعات عن نموذج قائم، وعاربة النمو السرطاني للمؤسسات الجامعية، واعلاء أهمية جامعة الصفوة، وتحكيم النظرة الاستمارية التنموية في التعليم، من أجل تحقيق المردود الأفضل منه وله.

واخيرا، فانه ينبغي علينا، ونحن نختم تثميننا للدراسة الدكتور حسن الابراهيم، القول انه اذا كان هنالك من خاصية اساسية لهذه الدراسة فهي انها اثارت، من خلال المناقشة الموضوعية الرصينة، قضيتي التنمية والتعليم ووصفتها كيا جاء في عنوان الكتاب وجها لوجه، باعتبارهما جزئين لعملية واحدة، أو وجهين لفس المعلة، فها تتداخلان وتتضافران ويؤثر كل منها في الأخر سلبا وإيجابا، ولقد تمكن المؤلف من أن يضع هذا الموضوع الحساس تحت الضوه في هذه المرصلة الراهة والحساسة، التي غربها في وطننا العمي الكبير. ولقد كان الكتاب طوال الوقت، ومن موقع الاخلاص في التقديم، يبحث عن الثغرات والسلبيات، ويجتهد في وضع المعلاج لسد هذه الشغرات والمبليات، ويجتهد في وضع المعلاج لسد هذه الشغرات والعضاء على هذه السلبيات. قامام اهمال المعلم. . يضع المؤلف العناية به، باعتباره عور العملية، في المكانة الادبية والمادية التي يستحقها، والا فلا تقدم ولا يوض. وأمام يأماب التخليط والمرجة عوض، وأمام بالمام والمموقة وامام السلطوية والبطركية، هناك دعوة للتخطيط والبرعة على اساس من العلم والمموقة وامام السلطوية والبطركية، هناك دعوة للديمقراطية ودورها في النسية وصستقبل الكويت.

على ان المؤلف، لا يقف في دراسته الحيوية، التي بين ايدينا، عند تخوم الكويت، بل يتجاوزها الى الواقع العربي، الذي ربما، كان يعانى من المشكلة نفسها، ولكن بصورة أشد وقعا. ومن هنا فان هذه القضية ببعديها الاكبر العربي، والأصغر المحلي، تأتي على رأس هموم المؤلف الذي يقول ان منهجيته في الدراسة عربية كويتية، بمعنى انه يدخل في المشكلات التي يعالجها مدخلًا عربيا عاما، يتنهى بالتخصيص في الكويت.

بقي ان نقول، ونحن بصدد تثمين هذه الدراسة، انها دراسة لا ينقصها عنصر أسلس من أجل العبور الى نفس القاريء، مهها كان تحصيله ومقدرته، ألا وهو عنصر التشويق. هذا العامل الذي يكسب الدراسة سلاستها ويعطيها نكهة خاصة، ويجعل قارئها وهو يحظى بفائدة علمية، هي نتيجة البحث العلمي ومعاناة التفكر والتفكري، عظى كذلك بجانب من المتعة الثقافية، مردها الى اسلوب العرض ونسيج الكتابة وطريقة التوصيل. يدير الكاتب كتابه، وبيني دراسته على عاور معينة تتضافر، وتتكاتف جميعها، من البداية الى النهاية، من أجل تعزيز أطروحته الاصاسية حول التنمية والتعليم، وأول هذه المحاور هو المعلم، ويخاصة في التعليم الأولي او الإندائي، وهو هنا يتحدث ويضع النقاط على الحروف عن ظاهرة تراجع مكانة المعلم، وتذهور هو معنوياته، بحيث أصبحت مهنة المعلم الذي هو ركن ركين في العملية التربوية، ولما كانت الاشباء تتميز بأضدادها، فان الكاتب يضع صورة هو ركن ركين في العملية التربوية، ولما كانت الاشباء تتميز بأضدادها، فان الكاتب يضع صورة المعلم الذي المائم صورة المعلم العربي، بحيث يدو الفرق شاسعاً عالا يقارن! فينها عظم مستوى الأول بأفضل المرتبات والامتيازات، ويوضع في هذا مع ملراء الشركات والمؤسسات على مستوى واحد، فان الثاني لا يئال الكفاف، بحيث يضعر لمان يممل عملاً أضافيا، نادلاً في مطعم او واحد، فان الخابي واليونية المنافئة أو الحاصلة من جراء هذا التعامل مع المعلم بين المبابئي والعرب، فانظر الى حال كل منها ومكانته على سلم الحضارة والتنمية المعلم بين المائم الذي يشهد الكاتب، ينظرة حضارتا الربه، من خلال رأي الفيلسوف والتطور. هذا الملم الذي يشهد الكاتب، ينظرة حضارتا الوب، من خلال رأي الفيلسوف.

ويقف المؤلف وقفة خاصة وطويلة عند التنمية باعتبارها المفصل او الركيزة الأساس لمجمل اطروحته والقضية التي يتناولها، وذلك لانها المنطلق لتغير حياة المجتمعات والاجهاز على عنصر الموحته والمقضية التي يتناولها، وذلك لانها المنطلق لتغير حياة المجتمعات والاجهاز على عنصر التخلف. ومنا يربط بين التنمية والاستقلل لاعتبارهما صنوين، ومن ثم فانه يطور مفهية في الاستثمار البديل المستقبل للنفط. وهو يشير هنا الى استثمارات دول معينة في مجالات خاصة أو محددة مثل استثمار بولندا في مجال الكومبيوتر، وتفوقها في ذلك، الآ انه يأخذ على تجربة الكويت في اللغة، لا تجربة الكويت في اللغة، لا تسم المحافظة عليها بسبب تسيب، أو علم انفصاطية هذه القوى، والواجهة البحرية لا تتم المحافظة عليها بسبب تسيب، أو علم انفصاطية هذه القوى.

ويركز المؤلف على العلاقة بين التنمية وقطاع هام في المجتمع، الا وهو قطاع المرأة والطفل فيجد ان 80٪ من النساء المربيات مبعدات عن المساهمة في التنمية، كيا ان الطفل وهو النواة الأولية للتنمية لا يحظى بالاهتمام الواجب. ويعدد الكاتب مظاهر الفشل في التنمية فيجدها شائمة في انتشار الأمية، والاختلال الواضح في العدالة الاجتماعية، وانتهاك حقوق الانسان.

ويقف المؤلف وقفة خاصة عند النفط، هذا الحاضر الغائب، فيجد ان له انعكاسات سلبية على المجتمع، وهو يأخذ هنا بنظرية كوزنتز، الذي يضرب مثلاً في التجربة البرازيلية، التى تراجعت في بعدها المالي والاقتصادي، لانها لم تعتمد على التنمية الحضارية وانشاء المؤسسات، الى ان ينتهى الى القول ان تعديل المؤسسات أهم من الثروة.

وأما من حيث دور التعليم في التنمية، فان المؤلف يعالج موضوع أهمية التعليم في تنمية الطاقة الإبداعية للفرد، وهو يجعل من التعليم وسيلة للتأهيل والتعايش الصحي مع العصر التقني، وهو هنا يدعو الى رفع مستوى النظام التعليمي ليفي بأغراض التنمية، ويسوق مثالًا على ذلك في اهمية تعميم تعليم استعمال الكومييوئر، أو ما يطلق عليه محو أمية الكومييونر. وهو ـ كيا هو الحال في مجمل اطروحته ـ يجمل النظام التعليمي هو الأخطر، في تحديد مصبر الأمة ومكانتها ووجودها وكيانها بوجه عام، ويستشهد على ذلك بقول رئيس اللجنة التي شكلها وزير التربية الامريكي، لدراسة وتقويم النظام التعليمي الامريكي : ان الولايات المتحدة مهددة من نظامها التعليمي اكثر بكثير من تهديد الصواريخ الروسية. وهو يرفض ان يكون التعليم وسيلة للحصول

على الشهادة، باعتبارها رمزاً للتقدم الاجتماعي. كما يأخذ على المخرجات التعليمية هذا المستوى

وفي عور التعليم والنظام السياسي دعوة غلصة لاعادة صياغة الخطاب السياسي، في الكتب الدراسية، من أجل خدمة اهداف الأمة في العدل الاجتماعي والديمقراطية والوحدة. وهو يركز على ان تسود الروح الديمقراطية المهلية بدلاً على ان تسود الروح الديمقراطية المهلية بدلاً عن حضو اذهان التلاميذ بالمعلومات. وهو الى هذا يدعو الى غرس روح المواطنة الصحيحة وتعزيز معنى الانتهاء لدى تلاميذا. كذلك ينادي بأن يكون للقومية العربية مكانتها التي تستحقها في فلسفتنا ومناهجنا التربوية.

وحول عور اصلاح التعليم في الكويت والمجتمع العربي فإن الكاتب يسلّط سيف نقده الصمارة على ظواهر معينة في مجتمعنا العربي في كثير من ابعاده ومواقعه، تنعكس على العملية التربوية وتعطلها تعطيلاً: هناك فكر مغيب، يجمل الحاكم هو الذي يفكر لشعبه. كما ان هنالك سيطرة لظاهرة البطركية والروح التقليدية تهيمن على مقدرات الامور في اركان مجتمعنا وتطبع التربية والممارسات بوجه عام بطابع المحافظة والتخلف. كما انها تحول دون التطور والتغير، وتجملنا نراوح مكاننا بينها تغذ الأمم الاخرى السير نحو التقدم.

ولا يسى الكاتب في هذا الباب ان يضع بعض الابعاد التاريخية، وبالنسبة لاصلاح العملية التربوية، في المنظور، وهنا يعلي من دور المعلم الفلسطيني والمصري في نهضة الكويت التعليمية، ويستشهد بقول الاستاذ خالد العدساني عن دور البعثة التعليمية الأولى الفلسطينية : «فبعثوها [الدراسة والتعليم] الى حياة الشباب والنشاط بما نفخوه في صدور ناشئتها من قوة وبتوا في صفوفها من نظام [هؤلام] المدرسين الفلسطينيين الذين برهنوا على دمائة اخلاقهم وحسن سلوكهم ومتانة مبادئهم فضلاً على يذلونه من جهد كبير للاصلاح الشامل الصحيح

وفي محور اصلاح التعليم لا يلجأ الباحث الى ايراد احصائيات معينة، وهي بما لا شك فيه تدقى ناقوس الخطر للقائمين على شؤون التربية ومعها الشؤون العامة ليستيقظوا على حقيقتها، ويتداركوها قبل فوات الأوان. ومنها ان، 0.016 من الاطفال في وطننا العربي يتاح لهم فقط التعليم بالروضات، كها ان هنالك ثمانية ملايين طفل عربي بلا مدارس!.

وفي المحور السادس والأخير، وعند حديثه عن التعليم العالي يستشهد الدكتور الابراهيم بقول الدكتور أنطوان زحلان عن ان المشكلة في تعليمنا العالي هي انه عاجز عن الابداع، هذا الابداع الذي به يقاس التقدم والتطور، وليس بعدد العلماء، كما انه يشكو من عدة امراض تسيطر على الباحث العربي تمنعه من الوصول ببحثه الى الحدود، أو النهايات التي ينيغي الوصول به اليها، ومنها غياب الحرية.

وامام البيروقراطية هناك الحاح على أهمية إتاحة المجال للمبادرة والمبادهة والابتكار، وأمام البيروقراطية هناك دعوة الى الكم وتقديس الشهادة، كطقس من الطقوس وسبيل للوجاهة الاجتماعية، هناك دعوة الى الكيف، وعداة من أدوات التقدم والعبور الى الكيف، وعداة من أدوات التقدم والعبور الى التعليم الذاتي والبحث المستمرين، وصولا بالتجربة العلمية الى غاية الفايات فيها. وامام ترك الأمور على عواهتها هناك دعوة الى المحاسبة والتقويم، ووضع النقاط على الحروف على جوانب الاهمال والتسبب.

وبعد، فان كتاب الدكتور الابراهيم، ربما، يكون في نظرنا من أفضل الكتب التي ظهرت في السنوات الاخيرة في موضوعه، لا لشيء الا لان كاتبه، وضع خبرته، وبمصداقية تستحق التقدير وبمهجية سديدة أمام القاريء العربي ليرى في أمر نفسه ووطنه وأمته ما ينبغى عليه أن يراه.

Fertility Behaviour in the Context of Development : Evidence from the World Fertility Survey اتجاهات الخصوبة في اطار التنمية : نتائج المسح العالمي للخصوبة: دراسات سكانية

Department of International Economic

and Social Affairs, UN

رقم 100

قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية الامم المتحدة، نيويورك، 1987. 383 ص.

مراجعة: راضي فاخر عبدالنبي جامعة لودز ـ بولندا

منذ مايقارب اربعين عاما ، يهتم قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولي ، التابع لسكرتارية الامم المتحدة بدراسة وتحليل الظواهر الديوغرافية بمختلف جوانبها . من جهة اخرى تقوم برامج المسح العالمي للخصوية World Ferlilly Survey بجمع البيانات الاحصائية والقيام بمسوحات تتعلق بخصوبة المرأة بمناطق مختلفة من العالم وخصوصا في البلدان النامية ومن ضمنها البلدان العربية. والدراصة الحالية التي تحمل الرقم 100 ضمن سلسلة الدراصة السكانية التي يصدرها قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولي، تتضمن تحليلا شاملاً للميانات التي تم الحصول عليها من خلال المسح العالمي للخصوبة والتي تتعلق بخصوبة الملوثية المحصورة بين النصف الثاني من السبعينات والنصف الاول من الثمانينات في 38 بلدا ناميا (12 في افريقيا، و13 في امريكا اللاتينية والكاريمي، و 13 في أمريقا،

تحتوي الدراسة على اربعة أجزاء ومدخل تفصيلي، يتناول المدخل في البداية خلفية الدراسة ويتعرض الى اهم النشاطات والمؤتمرات التي نهضت بها سكرتارية الامم المتحدة حول موضوع السكان والخصوية ودور المسح العالمي للخصوبة في ذلك. بعدها يتطرق الى اطار المفاهيم المستخدمة في الدراسة، وأهم الاساليب والطرق الاحصائية التي تم اللجوء اليها من قبل خبراء المستخلعة في للخصوبة، لأجل تصميم الاستمارات وصياغة الاسئلة التي تحقق اهداف البحث بأفضل التناتج.

ثم تم التطرق الى خصائص البلدان قيد البحث، من حيث التجمعات الجغرافية وكذا الحالة السكانية ومستوى التنمية الاقتصادية الاجتماعية في كل بلد. وفي هذا المجال اعتمدت اللداسة على اثني عشر مؤشراً اقتصادياً واجتماعياً لفرض فهرست البلدان قيد البحث وفق مستوى كل مؤشر. وبعد استخراج المجموع النهائي لكل المؤشرات ولكل بلد على حدة، تم تقسيم البلدان الى اربع مجموعات وفقا لمستوى التطور الاقتصادي _ الاجتماعي وهى:

ا) مستوى تنمية عال، 2) مستوى تنمية متوسط ـ عال، 3) مستوى تنمية متوسط ـ واطيء، 4)
مستوى تنمية واطيء. وتم كذلك تبيان خصائص الملومات الاحصائية التي جمعت في كل بلد من
بلدان البحث وأهمية استخدامها بالتحليل. واخيرا تناول المدخل خطة التحليل المتبعة في الدراسة
وأهم جوانيها.

الجزء الأول من الدراسة يتناول موضوع الحصوبة وعدداتها في البلدان النامية ويتكون من ستة قصول هي : الفصل الأول ويتطرق الى مستويات الخصوبة في البلدان موضوع البحث والتي كان من ببنها سبعة بلدان عربية هي (مصر، المفرب، السودان، تونس، الاردن، سوريا واليمن كان من ببنها سبعة بلدان عربية هي (مصر، المفرب، السودان، تونس، الاردن، سوريا واليمن الشمالة المناف الدراسة اهم المقاييس التي تم اعتمادها لحساب مستوى الخصوبة. بالاضافة الى نجد في هذا الفصل عدد السكان لكل بلد في عام 1975 وكذا ممدل الولادات الحام، الذي تراوح مابين 3.4 أطفال لكل امرأة في ترينيداد وتاباغو و 8.5 أطفال في المهن. وهنا يمكن تشيت ملاحظة مهمة حول الدراسة وهي التباين في سنوات البحث لكل بلد، وهذا يؤثر بشكل واضح على امكانية المقارنة الدقيقة بين مستويات الخصوبة واتجاهاتها في هذه البلدان. وتقدم الدراسة في هذا الفصل بيانات قيمة وضرورية جدا للبحوث الاجتماعية والديموغرافية التي يمكن القيام بها في بلدان البحث. حيث نجد بيانات تفصيلية عن مستويات الخصوبة العمرية المعربة المعربة المجاوزة المؤلم بها في بلدان البحث. حيث نجد بيانات تفصيلية عن مستويات الحصوبة العمرية المعربة المعربة المواقفة المؤلم بها في بلدان البحث. حيث نجد بيانات تفصيلية عن مستويات الحصوبة بإنات عن

343

الخصوبة العمرية الزوجية Marital Ago-Spocific Fortilly Rate وتعرض لمستويات الخصوبة ومعدل الولادات الخام وفق مستوى النمو الاقتصادي الاجتماعي وكذا مستوى سياسة تخطيط الاسرة المتبعة في كل بلد. وفي الفقرة الاخيرة من الفصل الأول تقدم الدراسة بيانات قيمة، نادرا ماتم التطرق اليها في البحوث السابقة، وهي نسبة النساء بدون اطفال ونسبة النساء اللواتي لم ينته حملهن بولادة الى عبد النساء في سن الحمل.

الفصل الثاني من الدراسة يتناول مستوى الخصوبة المفضل، وذلك من خلال الإجابات لتم الحصول عليها للسؤال المتعلق بحجم العائلة المثاني الذي ترغب به المرأة، وتلعب العديد من العوامل الديموغرافية والاجتماعية في تحديد حجم العائلة المرغوب. ان عدد الاطفال المفضل في اغلب البلدان يتراوح 5.3 ومع ذلك يلاحظ بأن هذا العلاء مرتفع في بلدان شرق آسيا ويقدر بد 6.8 اطفال. من العدد مرتفع في بلدان شرق آسيا ويقدر بد 6.8 اطفال. من العدد مرتفع جدا أي بلدان افريقيا أعت الصحراء ويقدر بد 6.8 اطفال. من الوقت نفسه كان علاه النبية والكاربي. في المدان أويقيا الاتوبية والكاربي. في معالمات عدد النساء الملواني الارغين بأطفال، او على الاقل بطفل واحد، قليلا جدا في عدم الرغبة بالولادة مرة اخرى. والنساء الملواني لدين طفلان كانت اجاباتين تتمثل في عدم الرغبة بالولادة مرة اخرى. النساء بصورة عامة يرغبن على الاقل واحد من كل جنس، ولكن في معظم بلدان آسيا وبعض البلدان الاخرى، كانت الرغبة بالولاد أكر من البنات كها لوحظ أن الاجابات بعدم الرغبة بالولادة مرة اخرى، كانت الرغبة المولاد أكر من البنات كها لوحظ أن الاجابات بعدم الرغبة بالولادة مرة اخرى كانساء بصورة عامة يرغبن على الاقل المدخفض للخصوبة، وكذلك لوحظ أن عدد النساء الملواني لا يرغبن بالولادة أخرى تناسب طرديام كان المحدورة، وكذلك لوحظ أن عدد النساء الملواني لايغين بالولادة أخرى بالدان أصوب المنحوبة، وكذلك لوحظ أن عدد النساء الملواني لايرغين بالولادة كبر في المدون والمحكس صحيح اللهدان عالية النمو والمحكس صحيح اللهدان علدة النساء الملواني لايرغين بالولادة كبر في الملدان عالية النمو والمحكس صحيح اللهدان عالية النمو والمحكس صحيح اللهدان عالية النمو والمحكس صحيح الساء الملدان عالية النمو والمحكس صحيح الساء الملدان عالية النمو والمحكس صحيح المناطقة المعدد المساء الملواني لايرغين بالولادة مودود المساء الملواني لايرغين بالولادة المرود والمحكس صحيح المساء الملواني لايرغين بالولادة مودود المساء المحتود المساء المعدود المساء المحتود المعدود المحتود المح

الفصل الثالث يتناول موضوع الزواج، وقد تم توزيع البلدان حسب العمر عند اول زواج للمراة وللرجل، بالأضافة الى مؤشر الزواج قياسا الى عدد السكان سنويا، ثم العلاقة بين الزواج ومستوى الحصوبة. وقد كان معدل العمر عند الزواج الأول يتراوح بين 16 عاما في بنغلادش الى 25 في سري لانكا. ولوحظ كذلك ان معدل العمر عند الزواج الأول مرتفع في البلدان عالية النمو اقتصاديا. وفي السنوات الاخيرة لوحظ ارتفاع معدل العمر عند الزواج الأول في بلدان آسيا وأوقيانيا، وقد بقي معدل عمر الزواج مرتفعا في بلدان امريكا اللاتينية والكاريمي وكان ادني معدل للمعر عند الزواج في افريقيا. وشوهد ارتباط واضح في جمع البلدان بين معدل العمر عند الزواج ومستوى الخصوبة، وعل سبيل المنال فان النساء في عمر 40-40 سنة وللواتي كان اول زواج لمن في عمر اقل من 17 سنة ولمدن 8.0 من الطفل اكثر من اللواتي تزوجن في عمر 20-20 سنة ومن فئة العمر نفسها.

اما الفصل الرابع من الجزء الاول فقد تطرق الى موضوع الرضاعة وتغذية الطفل وعلاقتها بتحديد نمو السكان. ومن خلال البيانات التي تم الحصول عليها في البلدان الثمانية والثلاثين قيد

344

البحث ظهر بأن النسبة المعظمي من النساء يقمن بارضاع اطفالهن بأنفسهن، وتراوحت النسبة بين وجوب أو غير با أو يقار أرضاع الطفل تختلف من بلد الله أخر، ويرتبط ذلك بمسترى النمو الاقتصادي .. الاجتماعي .. وكمعدل فان المرأة في بلدان افريقيا وآسيا واوقيانها ترضع طفلها لفترة تستمر حوالي 18 شهرا، بينها في امريكا اللاتينية والكريبي فيتم ذلك لفترة مابين 100 شهرا، ويصورة عامة يمكن القول ان مدة الرضاعة في بلدان آسيا طويلة تصل في بعض البلدان الى 30 شهرا . وفي الوقت نفسه لوحظ ان الفترة قصيرة في بعض البلدان الى 30 شهرا . وفي الوقت نفسه لوحظ ان الفترة قصيرة في بعض البلدان مثل ماليزيا حيث بلغت منة اشهر فقط . من جهة ثانية لوحظ ان النساء في البلدان الاقل غريضمن أطفالهن كمعدل لمدة اطول بحرين ونصف المرة من النساء في البلدان الاكثر غواء وتين ايضا وجود علاقة عكسية بين استخدام موانع الحمل وفترة الرضاعة ، أي كلها كثر استخدام موانع الحمل في البلدان انخفضت فترة الرضاعة بالبلد المونى.

وحول موضوع استخدام موانع الحمل، نجد تفصيلات ذلك في الفصل الخامس الذي يتضمن بيانات عن صحترى المعرفة باستخدام موانع الحمل وكذا عن الاختلاف بين انواع الموانع وطرق استخدامها وفقا لعمر المراق، وحجم المائلة والرغبة بأطفال اكثر، بالاضافة الى مدى الدراية بللبلاىء والطرق الاولية لاستخدام موانع الحمل وعلاقة ذلك بسترى الاستعمال الحالي لها. وبينت الدراسة ان معدل استخدام موانع الحمل لم يتجاوز 15% من عدد النساء في بلدان مثل وبغلاوش، نيبال، باكستان واليمن، وفي بلدان آسيا الاخرى واوقيانيا كان معدل استخدام موانع الحمل يتراوح مايين 20-14%، اما في امريكا اللاتينية والكاريبي فكان المعدل يتراوح ما بين المحدل يتراوح ما بين معددا هايتي حيث كان 19٪. ولوحظ من خلال الدراسة ان استخدام موانع الحمل في معظم البلدان يتركز في فئة العمر 25-40 سنة.

اما الفصل السادس فهو عبارة عن نموذج يبين مدى تأثير العوامل الديموغرافية التي تحدد مستوى الخصوبة، وقد استخدمت الدراسة نموذج Bongaars، لهذه الغاية.

كان الجزء الثاني من الدراسة تحت عنوان : العوامل الاقتصادية الاجتماعية المحددة خصوبة المرأة في البلدان النامية ، حيث تطرق الفصل السابع الى موضوع مكان الاقامة (ريف، حضر) وعلاقة ذلك بمستوى الحصوبة وتم تناول ذلك من جانبين الاول يتعلق بالحصائص والمزايا الشخصية للانسان وفق نمط ومكان المعيشة ، والجانب الثاني يتعلق بخصائص مكان الاقامة والسكن . وتم تحديد ثلاثة انواع من مناطق السكن وهي أ _ ريف ب _ حضر كبرى جـ _ حضر اخرى . وتبين من الدراسة ان 46% من نساء امريكا اللاتينية يعيش في الريف، وهو معدل أقل عما في آسيا وافريقيا واوقيانيا حيث كان يتراوح مايين 70-17% ، وأظهرت الدراسة ان الاختلاف بمستويات الخصوبة بين الحضر والريف كان كبيرا في بلدان امريكا اللاتينية والكاريبي .

وتعلق الفصل الثامن بموضوع التعليم والخصوبة ، وفي الفصل نفسه تم التطرق ايضا الى علاقة التعليم بحجم العائلة المرغوب، عمر الزواج، فترة الرضاعة وكذا مدى استخدام موانع الحمل. وظهر ان هناك ارتباطاً شديداً بين التعليم والخصوبة في معظم البلدان، ولكن شكل وحجم الارتباط يختلف بين بلد وآخر وفق بعض الاعتبارات المحددة الاخرى.

اما الفصل التاسع فيتعلق بتشغيل المرأة والخصوبة. ويتطرق هذا الفصل الى تعريف العمل والاستخدام وفق مقايس منظمة العمل الدولية (ILO). وحول العلاقة بين مستوى تشغيل المرأة ومعدل الخصوبة، فقد بينت الدراسة وجود علاقة ارتباط واضحة وعكسية في اغلب بلدان أسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، بينها لم تظهر علاقة واضحة في بلدان افريقيا. وكان الارتباط اكثر جلاء في البلدان الأعلى غوا. ولوحظ كذلك وجود علاقة قوية وعكسية بين الخصوبة والعمل في القطاعات الحديثة (التقنية).

اما الجزء الثالث من المراسة فتناول الخصوية وفقا للمناطق الجغرافية للبلدان النامية، حيث تطرق الفصل العاشر الى حالة الخصوية في المنطقة الاقتصادية ـ الاجتماعية لبلدان آسيا والمحيط الهاديء ESCAP التابعة للأمم المتحدة. والبلدان التي شماتها الدراسة وتقع ضمن هذه المجموعة هي بنغلادش، جزر الفيجي، اندونيسيا، ماليزيا، نيبال، باكستان، الفلين، كوريا الجنوبية، سيري لانكا وتابلاند، وتراوح مستوى الخصوية في هذه البلدان بين 8,8 أطفال لكل امرأة في جزر الفيجي.

اما الفصل الحادي عشر فقد تناول حالة الخصوبة في المنطقة الاقتصادية ـ الاجتماعية لدول امريكا اللاتينية والكاريبي، وأعدت الدراسة اللجنة الاقتصادية ـ الاجتماعية لبلدان المنطقة ECLAC وأظهرت هذه الدراسة وجود تباين واضح في مستوى الخصوبة في بلدان المجموعة المشمولة بالبحث وهي كولومبيا، كوستاريكا، دومينيكان، اكوادور، غويانا، هايتي، جامايكا، مكسيك، باناما، بارغواي، بيرو، ترينيداد وتاباغو وفنزويلا، وكان معدل الخصوبة عاليا وقدر ب خسة أطفال لكل امرأة. وكان الفصل الثاني عشر تحت عنوان تحليل مقارن لبيانات مسح الخصوبة العالم لدول الصحراء الافريقية ، واعدت الدراسة اللجنة الاقتصادية ـ الاجتماعية لافريقيا ECA وشملُّ البحث مجموعة البلدان التالية: بنين، ساحل العاج، غانا، كينيا، لوزوتو، موريتانيا السنغال والسودان، وتناول الفصل الثالث عشر حالة الخصوية في البلدان العربية في غرب أسيا وشمال افريقيا، وضمت المجموعة البلدان العربية التالية: مصر، الأردن، المغرب، سوريا، تونس واليمن، وتبين من خلال الدراسة بأن مستوى الخصوبة في هذه البلدان عال، وتراوح مابين ستة اطفال لكل امرأة في مصر والمغرب وتونس ويحدود 7 الى 8 اطفال في الاردن وسوريا وأكثر من ثمانية اطفال في اليمن. ولوحظ الخفاض بمستوى الخصوبة في سنوات السبعينات مقارنة بسنوات الستينات يتراوح مابين 1,5 الى 1,8 طفلا في مصر والمغرب وتونس، وحافظت الخصوبة على مستوياتها في البلَّدان الأخرى. اما الجزء الرابع فكان عبارة عن مقارنة مع البلدان المتطورة حيث تناول الفصل الرابع عشر الخصوبة وتخطيط الآسرة في البلدان المتقدمة، واعدت الدراسة اللجنة الاقتصادية لاوروبا ECE.

وفي الحتام يمكن القول ان الدراسة تعتبر بحثا علميا ثمينا وقيها يفيد جميع الديموغرافيين والباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين الذين يهتمون بدراسة البلدان النامية . وتحتوى على بيانات قيمة وضرورية للبحوث في المجالات اعلاه، وقد استخدمت اللراسة أحدث اساليب التحليل الديوغرافي والاحصائي لتقديم صورة واضحة عن الخصوبة في هذه البلدان، وتبيان العوامل التي تتفاعل معها وتؤثر فيها. وكذلك تم استخدام الاساليب الحديثة في عرض البيانات من خلال المنتيات والمدرجات الاحصائية والاستفادة من الكومبيوتر. وحسب تقديري فلو قمت الاستفادة اكثر من النماذج الديوغرافية في عرض التفاعل بين الخصوبة والمحددات الاقتصادية ما الاجتماعية لكانت الفائدة أكبر، حيث اقتصر استخدام الموديلات على واحد هو نحوذج Bongearts الذي يتناول الخصوبة ومحدداتها الديوغرافية. ويمكن التأكيد بأن ذلك لم يقلل من فيمة اللراسة، ويمكن للباحين الاستفادة من الدراسة لتناول هذا الجانب (اي النماذج) بتقصيل اكبر. وتبقى الدراسة شاملة ومن الضروري الاعتماد عليها كمصدر جيد في اغلب الدراسات التي تتناول خصوبة المرأة في المبلدان النامية.

المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية.

اسامة عبدالرحن

مركز دراسات الوحدة العربية: سلسلة الثقافة القومية (9)، بيروت، 1987, 224ص.

مراجعة: علي شويل القرني قسم الاعلام ـ جامعة الملك سعود

يمكن تصنيف والمتقفون والبحث عن مساره على أنه أحد الاصدارات التي نقع ضمن نطاق الانتاج النقدي الذي بدأت تقذف به دور النشر الى القارى، العربي بغية مساعدته على استيعاب المواقف الاجتماعية التي تحيط به، ومن اجل تشخيص التفاعل المطلوب بين الفرد والمؤسسات الاجتماعية في الوطن العربي. وبيدو ان هذا الكتاب يأتي امتدادا للانتاج المكتف لملاكتور اسامة عبدالرحمن (جامعة المملك معود) في السنوات الانتيرة مثل والبيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، عبدالرحمن (جامعة المملك المعود) في السنوات الانتيرة مثل والبيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، والمحتفون في المسارة المتفون عن مساره ليتوج هذا النشاط الفكري الذي ينتهج خطأ تصاعديا من المعارضة الاكاديمية، وليقدم دراسة نقدية لواقع المثقف في الداخل والخارج.

أرى أن وضع تعريفات عددة للمصطلحات المستخدمة في الكتاب تعين على الاجابة ـ مثلا المستخدمة في الكتاب تعين على الاجابة ـ مثلا التراكم ـ عن السؤال عن هوية المتففرة. وقد اكتفى الكتاب بتعريف التفافة تعريفا مائما مثل أنها والتراكم الابداعي . . لمسيرة الحففارة الانسائية والمعرفة بشق أبعادها . . » (ص 16) . وهذا التعريف باعتراف الكتاب في موضع باعتراف الكتاب في الملاقة الأدبية والفنية . . والملوفة في ميادين الاجتماع آخر يعمل هذا التعريف الكتير من الختملم والملاقة في ميادين الاجتماع المتلمية والأقتصاد والادارة والفلسفة . . » (ص 16) . ويشمل هذا التعريف الكثير من المتعلمين في المدارس والمعاهد والجامعات ، الا أن مفهوم التعليم » (ص 14) . ويبدو أن الكتاب لم ينجح في تحديد الفئة المتفقة ، وأرى أنه يدور حول عورين هما المحور الافقي ويعني كل المهتمين (او المبدعين) في عبالات الادب والفن والسياسة والفلسفة والاجتماع والتفنية والادارة . . الغي ينجح في تحديد الفئة المتفقة والمعاملة والمعاملة والاجتماع والتفنية والادارة . . الغي المحل في الاجهزة الحكومية ، ص 51)، كما يشمل مؤلاء الذين يقعون خارج نطاق هذه التركية والتحديد الدقيق لفهوم التفاقة وبالتالي المتفين يساعد القارىء على تجاوز حالات التحدين التي تجعد تقدمه في متابعة فصول الكتاب، كما أن ذلك يبعده عن عمليات التخمين حل من هو المقصود؟ وما هي التبعات؟.

ويقع الكاتب في خطأ اصطلاحي عندما يقول انه يميل الى استخدام دالفته المتفقة بدلا من
دالنحجة المثقفة، ، فكأنه يفرق بين الفئة Group والنخبة Elbe ، وأرى ان التغريق يجب أن يكون بين
المتفين Intellectuals والنخبة او الصفوة والفقة Pareto (وبالذات
ادبيات السياسة وعلم الاجتماع) تهتم بدور المتفين او النخبة . وعادة ما يكون المتفون جزءًا من
النخبة او الصفوة . فمثلا نجد أن (1968) Pareto (1968) في مطلع هذا القرن (الميلادي) يرى ان
المجتمعات تتغير تبعا لتغير النخبة ولهذا فإن النخبة ، هي التي تحكم وتسيطر على الفكر والسلوك ،
كما إضاف بأن النخبة تنفسم إلى قسمين: نخبة حاكمة ونخبة غير حاكمة ، وعادة ما نتقض النخبة
غير الحاكمة على مقاليد السلطة عندما ترى ان مصالحها باتت مهددة من قبل النخبة الحاكمة .
ولكن الاستتاج ان النخبة ـ طبقا لباريتو ـ تعني قطاعا عريضا من السياسين والاقتصاديين
والمتفين . الغ. ويفهم ضمنا ان المتفين هم جزء من النخبة .

في حين نرى أن شخصا أخر مثل (1971) Gramsoi يكتب (في سجنه) عن المتقفين ويرفض القول السائد بأن المتقفين يمكن أن يكونوا فئة مستقلة عن المجتمع (أو الطبقة الحاكمة). ويرى أنهم نتاج لوجود طبقة معينة. فمثلا يرى أن طبقة العمال عندما تصل الى سدة الحكم فسيظهر من بينها مثقفون تناط بهم مسئولية وضع الايديولوجية وتوجيه الفكر، وهكذا يكون المتحفون جزءا لا يتجزأ من مراكز القوى في المجتمع.

تم يتحدث الكاتب عن الوعي السياسي الذي يعرفه بأنه وانبثاق الطاقات المخلصة القادرة على المطاء والتي تضم نصب عينيها المصلحة العليا للوطن العربي، (ص 31). ويرى ان الاستعمار قد ساعد على خلق نوع من الوعي السياسي والنعبئة الجماهيرية (ص 30)، الا أن الأنظمة العربية التي جاءت في أعقاب الاستعمار وحاولت في أكثر الاحيان اجهاض ومضات الوعي السياسي . . وابطال فعالية المواطن . . » (ص 57) . ويرى الكاتب ان بعض الدراسات (التي لم يحددها) قد اكدت على أن السلطة السياسية همشت المواطن العربي وأجهزت على الدور الفعال له على الساحة المجتمعية . . كما أنها همشت الفئة المثقفة . . (ص 62) . ولهذا فان هذه الفئة (ومن باب اولى فئة المواطنين) تلجأ الى الصمت المطبق . . بينها يحاول البعض الأخر تخطي الحواجز والسدود . . وفي حالة فشلها في تخطي مثل هذه الحواجز فانها تخضع ولو بعد امد للتطويع والتأطير الرسمي (ص 55).

ونلاحظ من خلال قراءة «المتقفون والبحث عن مسار» ان هناك موضوعا مشتركا يربط بين الجذاء الكتاب ويتكرر - تقريبا - في كل مناسبة ، وهو الحديث عن التنمية . ويبدو ان موضوع التنمية بأبعاده المختلفة - وبالذات التنمية النفطية والتنمية السياسية - هو الشغل الشاغل للكاتب ليس فقط من قراءة هذا الكتاب ولكن من سلسلة القراءات الاخرى لاصداراته . فالكاتب يؤكد أهمية المشاركة في صنع القرار كمرتكز أسامي للوصول الى حلول ومعالجات افضل . ولا يرى ان تكون عنه المشاركة السياسية على النمط الغربي (ص 130) ، ولكن يجب ألا تكون ـ ايضا ـ مشاركة صورية غر فعالة .

ويتطرق الكاتب لعدد من القضايا التي يرى وجوب التصدي لها، مثل القاعدة الانتاجية والامن الغذائي والاعلام والتعليم والبحث العلمي والمرأة والاستثمار وادارات التنمية في اقطار الحليج (ص ص 300 - 175). وفي ما يتعلق بادارة التنمية يقترح الكاتب أن تكون هناك ادارات (مؤمسات واجهزة حكومية) تسعى الى وضع اهداف تنموية مبنية على استراتيجية واضحة، وهذا الذي تفتقده معظم أقطار الخليج العربي (ص ص 167-881). ويرى الكاتب في اصدار آخر وعفوا الذي تفتقده معظم أقطار الخليج العربي (ص ص 167-881). ويرى الكاتب في اصدار آخر هعفوا كيا يستشهد الكاتب بعدم وجود وزارات تخطيط في الدول المتقدمة ولكن يوجد التخطيط في كل جهاز من الاجهزة المكومية او مؤسسة في القطاع الخاص.

وأخيرا فاني ارى «المثقفون والبحث عن مساره مثالا جيدا للكتابة الهادفة والمخلصة ذات الابحاد الاجتماعية المهمة في حياة المواطن والمثقف العربي. صحيح ان الكتاب يرفض الكثير (ان لم يكن الكل) من الممارسات الادارية في مجالات التنمية المتعددة ولكن هذا الرفض ليس رفضا كليا بل جزئيا حيث يدعو الكتاب الى مسارات للتغيير واستراتيجيات للمعالجة، ولكن هذا التغيير هو تغيير داخل النظام وليس تغييرا للنظام. يمعني ان الكاتب يدعو الى تغيير يهدف الى ترشيد القرارات العامة من خلال اضطلاع المتنفيد الخليجين بدورهم الاجتماعي والتاريخي . وتبقى نقطة ختامية ـ في هذه المراجعة _ تتعلق بمهجية الكتابة، فعل الرغم من القيمة العلمية الاستكشافية فذا المجهود، الا اني أرى الفائدة نزداد لو ان الكاتب قام بتوثيق مصادر الكتاب.

صحيح أن المراجع العربية والاجنبية ـ رغم قلتها ـ قد تم ذكرها في نهاية الكتاب الا اني ارى ضرورة تحديد موقع كل مصدر داخل النص، كها اعتقد بأهمية عودة الكاتب الى الادبيات الأساسية في الموضوعات التي تطرق لها، مثل التبعية والوعي والاغتراب وغيرها من المصطلحات ذات الاهمية البالغة في العلوم الاجتماعية.

> The Soviet Union and Arab 1966 - 1917 - 1966 الاتحاد السوفياتي والقومية العربية 1917 - 1966

> > Hashim S.M. Behbehani

هاشم بههاني ك.ب.أي. ، لندن 1986, 252 ص.

مراجعة: سامي الرباع كلية الدراسات العليا ـ جامعة الكويت

يقع الكتاب في عشرة فصول تعج بالحقائق والتفاصيل المسلسلة تاريخيا، يتخللها العديد من النتائج التحليلية الجديدة على الساحة التحليلية العربية والدولية، تقوم على الحقائق والوقائع التاريخية الموضوعية. الا أن اهم فصول الكتاب هو الفصل الاول، ففيه يتعرض المؤلف بشكل رئيسي لجذور الحركة الصهيونية في روسيا القيصرية وكيف كان لتحركاتها اكبر الاثر على قيام الدولة الاسرائيلية واعتراف السوفييت بها فيها بعد وتغلغلهم في المنطقة العربية.

فقبل ثورة اكتوبر، وقبل هجرة الاعداد الكبيرة من يهود روسيا وصود اوروبا الشرقية الى فلسطين، وقبل تأسيس الكيان الاسرائيل عام 1948 كانت هناك جذور ايديولوجية عميقة ومتشعبة لهذا التأسيس في الفكر الروسي ومصالح مشتركة بين القياصرة الروس والقادة اليهود. ويتتبع المؤلف تاريخ تأسيس الحركة الصهيونية في الاتحاد السوفييتي ويقول ان الفكرين السوفييت كانوا يميلون الى الاعتقاد بأن الصهيونية عبارة عن تجسيد وتعبر لتطلعات البرجوازية اليهودية. لقد أوجدت البرجوازية اليهودية . لقد أوجدت البرجوازية اليهودية الحديدون من المفكرين السوفييت بأن الصهيونية قد زودت البرجوازية اليهودية بـ همنارة روحيةه .

وقد ازدادت النشاطات الصهيونية وبشكل ملموس في روسيا القيصرية عام 1883 حيث تشكلت هناك لجنة مركزية كجزء بماكان يسمى بالدولية المتحدة الاسرائيلية التي كان لها فروع في المديد من الدول الاوروبية وخاصة في ألمانيا والنمسا. وتركزت نشاطات اللجنة المركزية التي كانت تعمل بالسر على جمع الشمل السياسي والديني لليهود من الذين يشعرون بالاغتراب في روسيا. ولم تهتم والعالمية المتحدة الاسرائيلية قطعا بالصراع الطبقي ولم تدع الى خوضه، بل كانت تعمل على جمع المال من الجماهير اليهودية وغيرها التمويل نشاطات البرجوازية اليهودية التي مهدت بالاصل لقيام الحركة الصهيونية. وانهمكت البرجوازية اليهودية في شراء المصانع وتأسيس المؤسسات التجارية ويلملك تراكحت لديها رؤوس اموال طائلة. وفي مطلع القرن المشرين تبواءت البرجوازية اليهودية مكانا مرموةا في الحياة الاقتصادية الروسية ولم تنوان عن استغلال ويقول الماملة اليهودية الكادحة للحفاظ على مكانتها الاقتصادية وتعزيز نشاطاتها السياسية. للساهية حشت هذه البرجوازية على المفي قدما في العمل لتشكيل الحركة الصهيونية وتقوية السياها.

ومن الدلائل التاريخية التي تشير الى عنصرية وشوفينية الحركة الصهيونية هو تأسيس اتحاد القوى العاملة اليهودية في روسيا القيصرية عام 1797 تحت اسم اتحاد Bund، واقتصرت العضوية فيه على العمال اليهود. وقد حاول لينن ضم هذه الحركة أو بعض اعضائها الى الحزب البلشفي، إلا أنه فشل في ذلك. والسبب يعود الى رفض الحركة الصهيونية للتطلعات والاهداف البلشفية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وعلى رأسها الصراع الطبقي وتحرير الطبقة العاملة من الاستغلال. لقد كانت للصهيونية تطلعات سياسية اخرى تتمثل في الدعوة الى قيام كيان وطني يهودي يخدم بالدرجة الاولى مصالح واهداف البرجوازية اليهودية. اضف الى ذلك ان الصهاينة الروس كانوا يفصلون بحدة وعيزون بين الجماهير العمالية اليهودية والطبقات العمالية الكادحة الاحرى في المجتمع من غير اليهودية.

ولم يكن في يوم من الايام عظورا على الحركة الصهيونية العمل والنشاط بينها كان البلشفيون يتعرضون للاضطهاد والسجن. ومن هنا يعتقد العديد من المؤرخين السياسين على أنه كان هناك وفاق تام بين الحركة الصهيونية والسلطة القيصرية الروسية. لذلك شهدت روسيا بين 1897-1893 توسعا ملحوظا لنشاطات الحركة الصهيونية. ففي عام 1901 عقد في مدينة بيترسبورغ اجتماع للجنة المركزية للحركة الصهيونية وضعت خلاله الأسس والثقافية بالحركة الصهيونية. ومنذ ذلك الحين توسعت الحركة وانتشرت في معظم انحاء الامبراطورية القيصرية. وفي عام 1903 وصل تيودور هيرتزل الى بيترسبورغ واجتمع مع وزير الداخلية الروسي واتفقا على السماح للحركة الصهيونية بالمحل السياسي في روسيا والسماح للهجود بالمحجرة الى فلسطين مقابل امتناع اليهود الروس عن مهاجة أو معاداة الحكم القيصري أو تيني الافكار الاشتراكية!

اما في فصول الكتاب الاخرى فيتعرض المؤلف للظروف التاريخية، ملابساتها، ومعطياتها، وتفسيرات بعض القادة والمفكرين السوفييت للواقع السيامي والمادي في الشرق، وخاصة ذات الصلة بالشرق الاوسط العربي والدوافع وراء اهتمام الاتحاد السوفييتي بالمنطقة العربية وضرورة التفلغل فيها .

ويعود احتمام السوفييت بالمنطقة العربية الى بداية الثورة البلشفية ، فمنذ ثورة اكتوبر عام 1917 شعر الماملة في العالم 1917 شعر السوفييت من خلال الشعار الماركيي - اللينيني الداعي الى تحرير القوى العاملة في العالم من الاضطهاد والاستغمارين البريطاني من الاضطهاد والاستغمارين البريطاني والفرنسي كقوى مستفلة للكادحين العرب . الا أن مجتمعات هذا العالم ، وكمجتمعات زراعية الطاعية ، كانت تفتقر للطبقة البروليتارية، بمعناها الصناعي ، وذلك حتى تتحقق الثورة وفقا للمعادلة الماركسية ـ الملنينية .

فلا الجماهير العربية الفلاحية، ولا الاحتراب الشيوعية القائمة آنذاك في بعضى الدول العربية، والتي كانت ذات اهمية لا تذكر، كانت قادرة على خلق الثورة. وقد اكد لينين والقيادات السونيتية التي جاءت بعده على ضرورة العمل على مساعدة العرب بكافة السبل المادية والسياسية (ص 33) لتحرير أنفسهم وذلك بمؤازرة كافة القوى البروليتارية العالمية، وسيسهل تحقيق ذلك من خلال الوجود الشيوعي في المنطقة العربية. ويبوز المؤلف من خلال عاملين رئيسيين كيف تمكن السوفيت من دخول العالم العربي والتأثير على مجرى الاحداث فيه:

أولا ـ بعد خروج الاتحاد السوفييتي من الحرب العالمية الثانية كقوة دولية تضاهي فرنسا وبريطانيا. وهما الدولتان المتقاسمتان للعالم العربي، الذي وجد ان من واجبه الايديولوجي دعم حركات التحرر في العالم ومساعدة الجماهير الكادحة لنيل حقوقها والتخلص من براثن الاستغلال بكافة اشكاله.

ثانيا ـ العنصر اليهودي: ان تعرض يهود اوروبا للاضطهاد النازي، والتحركات الصهيونية الكففة القحت السوفييت بضرورة دعم الحركة اليهودية وفكرة انشاء دولة يهودية على (أرض الميعاد). ولماذا لا والحركة الصهيونية كانت تدعي تمسكها بالاشتراكية؟ علماً بأن لينن وستالين وغيرهما من المفكرين السوفييت ادانا الحركة الصهونية على أنها حركه تقوم على ايديولوجية رجعية تخدم مصالح البرجوازية اليهودية وتهدف الى فصل الجماهير اليهودية الكادحة عن الحركة البروليتارية الدولية (ص 54). الا ان الذي رجح كفة دعم الحركة اليهودية هو قناعة السوفييت بأن الكادحون من اليهود، ومعظمهم هاجروا الى فلسطين من الاتحاد السوفيقي ودول أوروبا الشرقية يحملون الفكر الاشتراكي (ص 73)، وسيفون ضد المستعمر البريطاني في فلسطين وسيطردونه من المنطقة ويقمون دولة اشتراكي حليفة للاتحاد السوفيقي (ص 54).

لذلك لم يتوان الاتحاد السوفيني وحلفاؤه عن المساعدة والمساهمة في قيام اللعولة اليهودية والاعتراف بها. وحين تم التصويت في الامم المتحدة على قرار التقسيم في 20 نوفمبر عام 1947 كان السوفيت أول من دعم القرار بحجة ان ذلك سيرضي الطرفين، العرب واليهود، ويحقق آمالهم (ص 66)، فضلا عن ان السوفيت كانوا ينادون الجماهير الكادحة العربية واليهودية للدحر الامبريالين البريطانين وطردهم من فلسطين. ومن هنا انطلق تاريخ السياسة الزدوجة للسوفييت الخاصة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي. أضف الى ذلك أن القضية الفلسطينية لم تحتل آنذاك مكانة بارزة في السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي. تماما بعكس المسألة اليهودية التي شغلت نفكير السوفييت طويلا لا سيها أن اليهود يشكلون جزءا كبيرا من ضحايا العدوان النازي اثناء الحرب العالمة الثانية.

أضف الى ذلك ان فكرة القومية العربية بالنسبة للسوفييت كانت عبارة عن فكرة غامضة وشكل بدون مضمون عملي، ولم يكن للاتحاد السوفيق أية علاقات مع أية دولة عربية، فقد كانت جميعها تحت السيطرة الغربية، وان اعجاد اسرائيل سيوفر فرصة لاختراق المنطقة واقامة علاقات مع البلدان العربية، خاصة ان اسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي سمحت للحزب الشيوعي بالعمل فيها بشكل شرعي (ص 71). ويؤكد المؤلف ان قيام دولة اسرائيل واعتراف الاتحاد الموقيت فرصة ذهبية لدخول المنطقة العربية والقيام باللدور الذي يتمق مع المدافهم السياسية والاقتصادية بالإضافة الى دورهم على الساحة المدولية. ويرى المؤلف ان السوفييت اعتمدوا في تحليلهم للواقع في المنطقة العربية على قوالب نظرية ماركسية لينبئة جامدة. السوفييت اعتمدوا في تحليلهم للواقع في المنهدة العربية على قوالب نظرية ماركسية لينبئة جامدة. الاستعمار البريطاني ولم يدخلوا في حساباتهم الدور الذي يمكن للجيش العربي ان يلعبه في المنطقة.

رخلافا للحسابات السوفيئية فقد أدى ازدياد حدة الصراع العربي ــ الاسرائيل الى قيام الثورة في مصر عام 1952، التي جاءت ايضا لتحرير مصر من الاستعمار البريطاني واجراء بعض الاصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ويُخلص المؤلف الى القول بأن قيام ثورة اكتوبر عام 1952 قد عزز مكانة الوجود السوفيئيق في المنطقة ، فقد كانت فرصة للتخلص من الاستعمار البريطاني، وفرصة لرش بذور الاشتراكية في مصر واعادة بناء اقتصادها على أسس اشتراكية .

من جهة اخرى، وجد عبدالناصر في الاتحاد السوفيتي الحليف الامثل لتثبيت دعائم اللورة وصد المعتدين، وقد اثبت الاتحاد السوفيتي نلك في حرب السويس من خلال مساعداته الاقتصادية والعسكرية لمصر. وعلى اثر ذلك وعبادرة من عبدالناصر ازدادت اهمية الاتحاد السوفيتي في المشرق العربي وفي العديد من دول العالم الثالث، وخاصة حين تم تشكيل حركة عدم الانحياز حيث اعتبر الاتحاد السوفيتي الحليف الطبيعي لدولها. ويؤكد المؤلف على أنه منذ ان اعترف الاتحاد السوفيتي بالوجود الاسرائيلي رسميا، وقع القادة السوفيت بين فكي كماشة المصلة المتعلقة في اقامة دولة اسرائيلية من جهة وخلق القضية الفلسطينية من جهة أخرى، ولم يفلح السوفيت حتى الأن في حل هذه المصلة!.

وقد زاد في حدة المعضلة تغيير موازين القوى الدولية، الحرب الباردة، وتحالفات القوى الكبرى، ولكن الى درجة اكبر، تولي عبدالناصر القيادة في مصر. فعلى اثر ذلك ازداد ارتباط الاتحاد السوفيتي بالعالم العربي. وقد مهد لذلك وسهل تحقيقه مواقف عبدالناصر القومية وشدة معارضته للقوى الاتحاد السوفيتي مكان القوى الغربية في

اجزاء من الوطن العربي، وخاصة في مصر، كمؤود لانواع غتلفة من المساعدات فرض على موسكو ضرورة الاختيار بين دعم العرب أو اليهود في الاراضي المحتلة، والذي زاد من حدة هذه المعضلة هو ظهور منظمة التحرير الفلسطينية على الساحة كقوة لا يمكن تجاهلها. وعلى الرغم من قطع الاتحاد السوفيتي علاقاته مع الكيان الاسرائيلي خلال فترات مختلفة، الا أنه لم يصل بعد الى قرار حاسم بشأن ولائه في الصراع العربي - الاسرائيلي.

يمتبر هذا الكتاب بحق مرجعا اساسيا للمحللين السياسيين والتاريخيين واضافة جوهرية للمراجع التي تبحث في الملاقات العربية ـ السوفييتية ، وخاصة الدور التاريخي الذي لعبه الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه في دعم قيام الدولة الاسرائيلية والدوافع السياسية والايديولوجية وراء ذلك . ولا يفوتنا ان نشير الى ان الكتاب كُتيب بأسلوب علمي هادىء بعيد عن المهاترات والحماسة اللغوية العاطفية التي تتميز بها بعض التحاليل السياسية والتاريخية في الشرق والغرب . لقد توخى المؤلف الموضوعية في طرحه واعتمد في تحليله على الوثائق والحقائق التاريخية المتوفوة في كلا العالمين العربي والسوفييتي .

لذلك ننصح كل من يهتم بتاريخ القضية العربية وحاضرها بالرجوع الى الكتاب والاطلاع عليه. ففهم الحاضر يتطلب تحليلا وتفسيرا موضوعيا لمجرى الاحداث التاريخية، وكثير من المطيات والتطورات المعاصرة لا تزال تستمد دوافعها من قرارات اتخذت في الماضي ومن وقائع حدثت تحت تأثير ظروف وملابسات تاريخية معينة.

الليمقراطية ونظام 23 يوليو

طارق البشري مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1987، 294 ص.

مراجعة: جورج المصرى شبرا ـ مصـــر

ليس من الجديد القول ان الديمراطية هي احدى القضايا الهامة التي تشغل المواطن العربي وإن كانت التجربة الناصرية قد شكلت ملامح جديدة للتعبئة السياسية والمشروع القومي الوحدوي، فإن أعداءها كثيراً ما يأخذون عليها إهدار كرامة الانسان وغيبة الديمقراطية السياسية ونواتها من حرية إصدار الصحف وحرية تكوين الأحزاب. . الخ.

والكتاب الذى نعرض له يتناول إشكالية الناصرية والديقراطية بمبهع علمى موضوعي يبتمد عن الدفاع والتبرير ويقترب من فهم التجربة في سياقها التاريخي بعيداً عن رطانة المزايدات التي تصم الناصرية بالديكتاتورية. وقد اعتمد الكتاب بشكل رئيسي، بالاضافة إلى الرصد، على التحليل وعاولة إعطاء القارى، صورة عن غط الديقراطية في ظل ثورة يوليو. أما عنوان الكتاب غانه لا يعني علم اعتراف الكاتب بـ 23 يوليو كثورة، ولكنه يعني بذلك ما ترتب على الثيرة من جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية متكاملة تضيق كلمة وثورة، على استيعاب مضامينها الثرية .

وينقسم الكتاب إلى ستة فصول : الاوضاع السابقة على 23 يوليو، تشكل ملامح حركة الضباط الأحرار، ملامح النظام السياسي، نظام الحكم، أزمة النظام، ثم خاتمة وتعقيب يوضح المؤلف فيه مضمون قراءاته العلمية للتجربة الناصرية ويتضح فيها أيضاً موقفه المتغير القائم على براعة التحليل والموضوعية في رصد الأحداث وعرض المواقف.

نقطة البدء عند الكاتب هي أن القضية الديقراطية في التاريخ المسرى الحديث كانت موجهة دائماً إلى خدمة قضية الاستقلال عن الاستعمار الانجليزى. فعل سبيل المثال كان هناك برنامج الحزب الوطنية بالم العرابين ـ الذي قدم برنامجاً اندعت فيه الحركة الوطنية بالديقراطية . فهو يشير إلى حكم الشورى وإطلاق حرية المصريين مع استخلاص مالية مصر من أرباب الديون الاجانب لتكون مصر للمصريين . وكان هذا الشعار هو الذي قاوم به المصريون السلطة الاجانب الدية والتبعية المتزايدة للنفوذ الاوربي وليعبر عن أن تمصير الحكم هو عملية ديقراطية وطنية واحدة . وكان سعي الثورة العرابية في هذا الأمريرتكز إلى التحريك الشعبي بما نصّ عليه البرنامج وحرية المطبوعات بطريقة ملائمة ، تعميم التعليم ، غو المصارف بين أفراد الأمة .

ويتعرض المؤلف إلى الحركة الحزبية المصرية في أوائل القرن العشرين وموقف مختلف الأحزاب من القضية الديمقراطية. فالمطالع للتاريخ المصرى في تلك الفترة لا يتردد في الجزم بأن المسألة الوطنية كانت الشغل الأول للمصريين في بمارستهم الديمقراطية أو مطالبتهم أو دفاعهم عنها، فلقد كان يتصور الكثيرون أن من يمس الأوضاع الديمقراطية انما يمهد للتهاون مع الانجليز، وان النضال الديمقراطي هو نضال وطني بالضرورة. فكان هذا الارتباط يعني التوظيف الوطني للديمقراطية.

وفي ثورة 1919 استلهم حزب الوفد الصيفة الجامعة ومصر للمصريين، في الظروف المستجدة لبناء الوطن الحر المستقل في حدود المفهوم المتحادف حينئذ للاستقلال السياسي. وكان النظام السياسي الذي أسفرت عنه ثورة 1919 قد يني على ثلاث قوائم ترابطت وتساندت لتشكل الاطار العام للحركة السياسية وهياكلها التنظيمية حتى قيام ثورة 1952. والقوائم الثلاث هي : نشأة الوفد المصري كحزب شعبي ـ تصريح 28 فبراير 1922 الذي يعترف بالسيادة المصرية

المنقوصة بفعل التحفظات الاربعة ـ دستور 1923.

ومنذ العمل بالدستور كانت المسألة الوطنية مرادفاً للديمقراطية وتضمن دستور 1823 مبادئ، تتعلق بحقوق المصريين وواجباتهم، هو إقرار مبدأ دولة القانون القائمة على السلطات المقيدة ومبدأ المساواة بين المصريين. . الخ من الحريات الشخصية التي فقدت مضمومها بفياب الحرية في صورتها الجماعية مثل حرية الاجتماعات، وكانت الوظيفة الأساسية للصراع الديمقراطي في ظل الدستور هي تحقيق الأهداف الوطنية .

وكانت تلك الحريات المقيدة السبب الرئيسي في العديد من الازمات السياسية في النشاط السياسي _ الاجتماعي . وتمثل ذلك في قضية الاستغلال الوطني وفي أزمة النهوض الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وفي أزمة الديمقراطية ذاتها كوعاء للحركات السياسية والاجتماعية المختلفة التي توجت بأساة هزيمة الجيش المصرى في حرب فلسطين عام 1948.

ويلاحظ المؤلف إلى أن حجم الاضطرابات الاقتصادية والنقابية التى حدثت من عام 1947 حتى 1962 لم يكن له نظير في مصر من قبل وجاء ذلك نتيجة للتفاوت الاجتماعي - الطبقي الشديد قبل الثورة. فقد كانت الهيمنة على المقدرات الاقتصادية لكبار ملاك الأرض المصرين وللمصالح الاجنية المسيطرة على مؤسسات المال والنجارة من بنوك وشركات وكان هذا واضحاً في المجتمع الريفي حين انقسم بحدة إلى مجتمع النصف في المائة يملك فيه كبار الملاك ثلث الاراضي الزراعية في مواجهة احد عشر ملبوناً من الفلاحين المعلمين وارتفع ربع الارض ارتفاعاً فاحشاً وانخفض أجر العامل الزراعي انخفاضاً ملحوظاً.

وشهدت هذه الفترة اهتماماً متزايداً بالقضية الفلسطينية ولم تعد ميادين الحركة الوطنية قاصرة على مسألتي الجلاء ووحدة مصر والسودان، بل أصبحت المسألة الفلسطينية مكوناً أساسياً من مكونات الحركة الوطنية في مصر، مما أظهر قصور أسلوب الكفاح المسلح في التصدي للامتعمار الاستيطاني في فلسطين، وطرح على الحركة الوطنية مبدأ استخدام المنف والعمل المسكرى، وترتب على ذلك بروز الجيش كمؤسسة وطنية مرضحة للقبام بدور مؤتر لحل تناقضات المجتمع المصرى، ومهلت عوامل أخرى لا براز دور الجيش، فقد كان الوضع الديمقراطي يتأت من حصيلة تناقض طرفين. الأول سلطة الملك من ناحية والثاني مدى الحريات المتاحة للجماهير من ناحية أخرى، والتناسب بين الطرفين تناسب عكمي على الدوام، والحرية التي كانت متاحة في عهرد الوفد كانت عملودة وكانت حرية الاجتماع والأضراب والصحافة والتنظيم الحزيم مثيد تمدها القوانين ويكبحها الاحتلال وفي هذه لمرحلة ثما بين المناصر غير الحزيمة من الوطنين تبار يفتش عن «الرجل» والقاتاء الذي يحرد البلاد ويرسي قواعد العدالة والاستقرار، وزاد من هذا 18 باير 1925. ويتناول الكاتب في الفصل الثاني الجذور الأولى لحركة الضباط الأحرار. فلم يكن قيام الجيس بثورة 23 يوليو أمراً شاذاً في التاريخ المصري الحديث فمنذ بداية القرن التاسع عشر، عرفت مصر أربعة انعطافات تاريخية كبرى هي اعتلاء محمد على ولاية مصر 1805، ثورة عرابي 1881 ثورة 1919 ثمرة عرابي 1881 ثورة ا1919 ثمرة عرابي المصري في كل هذه الثورات عدا ثورة 1919 حيث غاب الجيش المصري في السودان فضلاً عن هيمنة الاحتلال الانجليزي على وظائفه القيادية وان كان ذلك لا ينفى مشاركة فئات الشعب المختلفة في هذه الثورة.

ويوضح المؤلف الملامح الرئيسية لحركة الضباط الأحرار، فهناك تقارب السن والصداقات الشخصية، فكان كل ضباط الحركة من جيل شباب الثلاثينات، وهو جيل تفتح إدراكه السيامي عل حركتي الاخوان المسلمين ومصر الفتاة. وعكن إجال ملامح هذه الحركة في أنها حركة سياسية ألزمت نفسها بالعمل في نطاق المؤسسة العسكرية وبالابتعاد التنظيمي عن الحركة الحزبية في المجتمع، فهي حركة سياسية عسكرية تتكون من شباب الضباط في أدن الرتب، لا ترتبط تنظيمياً بالأحزاب ولا تتوجه في نشاطها لجماهير شعبية خارج المؤسسة العسكرية.

وقد أدى ذلك إلى عدم توافر النزعة الديمقراطية بسماتها الحزبية لانتياء الضباط الأحرار إلى مؤسسة تعتمد على أشد درجات الضبط والخضوع الرئاسي باعتبار أن تنظيمهم لا يستبعد الانتهاء العسكري، بل يؤكده ويميز به ويخصص الكاتب الفصل الثالث للحديث عن ملامح النظام السياسي لثورة 23 يوليو التي اختلفت عن مرحلة ما قبل الثورة، ذلك أن نجاح العملية الثورية لا يفيد فقط في الاطاحة بحاكم أو حكومة، واثما يناط نجاحها بتعديل صيغ التوازن في العلاقات القائمة التي كانت تنبني عليها هياكل النظام القائم ومؤسساته. وكان التبلور الحاسم للنظام الجديد في تصفيته للأحزاب والجماعات السياسية المعارضة أو المخالفة للسياسات الوطنية والاجتماعية والاقتصادية التي تبناها. ولقد إستعانت الثورة بالكثير من الضباط لتولى العديد من المهام التي فرضها تأمين الثورة وأصبح للجيش منزلة خاصة وتولد شعور عام بأن الجيش كله ثوري. ويلاحظ الكاتب أن ظهور الزعامة الفردية للزعيم الراحل جال عبد الناصر كان أهم سمات المرحلة الجديدة، وارتبطت تلك الزعامة بقانون الاصلاح الزراعي في 9 سبتمبر 1952 كأول الاجراءات الثورية في المجال الاجتماعي ثم اتبعته بأحكام الميمنة على المؤمسات التي عرفت انبثاق المقاومة من بين صفوفها مثل الطلبة وهيئات التدريس فأصدرت عدداً من القوانين التي تقيد حركتهم كما تم بناء هياكل نظام الثورة من خلال المعارك السياسية التي خاضها النظام وقامت الأجهزة الإدارية بمهام الحركة الشعبية، وعولجت المسألة الوطنية بهذا الأسلوب الذي فرضته على قيادة الثورة أوضاعها التنظيمية، ومن جهة قيامها من قلب جهاز الدولة وهيمنتها على هذه الدولة، وافتقادها امكانات التنظيم والتحريك للجماهير !!).

ومن هنا كان القاء مهام الوظائف السياسية التي هي شأن التنظيمات السياسية على رجال الأمن وأجهزتهم، فتلك التنظيمات يناط بها دور قنوات الاتصال مع مجاميع الرأي العام، ومن حيث كونها الأقدر على القيام بعمليات التحليل السياسي والاجتماعي للجماعات والتيارات المختلفة ، وعلى تبادل التفاعل والتأثير على الجماعات وذلك في ضوء مواقف السياسات المتخلفة والمواقف السياسات المتخلفة والمواقف السياسات المتخلفة والمواقف المسياسات المتخلفة والمواقف المسياسية و عدى النشاط الانفجاطي وحده ، وبما تصاغ به علاقاتها التنظيمية من انصباع عسكرى ، لا تستطيع أن تتولى مفدا لمهام السياسية واكتت عام 1968 من أوضع الأسئلة على امتزاج العمل السياسية اعتقلت امتزاج العمل السياسية اعتقلت من قوى المعارضة السياسية لم يستطع النظام أن يتجاوزها وقد دعم هذا الأمر الترابط التنظيمي للدولة والمجتمع على تلك الصورة الحرمية الواحدية وفي ظوف الترابط بين الأمر الترابط التنظيمية التي تتبت الأمر الترابط العضوية والتنظيمية التي تتبت على أن وقوة معارضة علية منظمة في مصر ، أن لما امتداداً خارجياً استعماري يتخذ شكل المؤامرة أو السيامين لاستخدام المتف مع على أي قوة معارضة علية منظمة في مصر ، أن لما امتداداً خارجياً استعماري يتخذ شكل المتف مع المتقلين السيامين لاستخدام الاعتراضي وتنظيمي .

ومن خلال عرض الدسائير المختلفة يثبت المؤلف ان واحدا من الأصول العامة في بناء الدولة منذ ثورة 1952 كان الدمج بين السلطة التنفيذية أو استيعاب السلطة التنفيذية للرجود المستقل للمجلس التشريعي . وإذا كانت السمة الأولى لنظام الحكم في تلك الفترة هي عاولة الثورة بناء غط دستوري يتبح لها السيطرة والتحكم ، فإن المركزية الشديدة في بناء أجهزة الدولة كانت هي السمة الثانية للنظام . فكان هذا النظام يتبع نسقاً هرميًّا يتولى قمته رئيس الجمهورية على خلاف الأنظمة النباية التي تتبع نسقاً افقيا من أعضاء متساوين في المراكز ومشاركين في إصدار القرارات حسب الأغلية المددية .

ولقد جمع عبد الناصر على رأس الدولة سلطات تقرير السياسات وتشريعها ثم تنفيذها وظهر رئيس الجمهورية باعتباره مصدراً للشرعية بمعنى ان النظام أصبح يستند في شرعيته إلى والكاريزماه الناصرية وليس المكس. وعلى الرغم من كثرة التعديلات الوزارية والدستورية في عهد النورة الا أن رئاسة الجمهورية تعد من الأشياء الثابتة التي لا تنغير. ومع دمج السلطات الثلاث لصالح جهاز الحكومة، ومع السلطة الكاريزمية لعبد الناصر تبدو السمة الثالثة للنظام السياسي، وهي استغناء التنظيم السياسي للدولة والمجتمع عن مبدأ الحزبية في عمومه صواء تعدد الاحزاب أو الحزب الواحد. اذ تمحورت السلطات في جهاز الدول وتركزت فيه الوظائف السياسية المختلفة ودارت التنظيمات الشعبية في فلكه.

ويحرص المؤلف على التأكيد على أن أيا من التنظيمات الشميية التي عرفتها تلك الفترة (هيئة التحوير _ الاتحاد القومي _ الاتحاد الاشتراكي) لم يكن لها دور فعال بل ان أخطر القرارات السياسية التي اتخذت في الحسينات والستينات وترتبت عليها تحولات خطيرة في المبنية المداخلية للمجتمع ، انخذها الرئيس بجهازه الحاكم دون أن يكون للتنظيمات الجماهيرية دور فيها. بل لعل أهمها انخذ في فترة كاد التنظيم فيها أن يكون غائباً عن الوجود مثل تأميم قناة السويس في يوليو 1956 قبل نشأة الانخاد القومي، وكذلك حركة مقاومة العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر 1966 ثم اجراءات تمصير الاقتصاد القومي في 1957، واجراءات تأميم 1961 - 1963 قبل نشأة الإتحاد الاشتراكي، ويعنى ذلك أن رئاسة الجمهورية كانت هي جهاز صنع القرار، فلم يكن لأي من الاجهزة أو التنظيمات وجود مستقل يسمع له بأن يكون ذا تأثير.

وفي معرض حديثه عن الصراع بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، يلاحظ الكاتب أن ذلك الصراع كان يتصاعد مع كل حدث سياحي يكشف ضعف القيادة العسكرية وعجزها عن اداء مهامها مثل حرب 1960 ثم انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة عام 1961 ومع كل مهامها مثل حرب 1960 ثم نصح المساسية عجزها وضعفها كان الحلاف يتضع بطبيعة الحال بينها وبين القيادة السياسية للدولة، ولكنه كان يتنهى بانتصار القيادة العسكرية، وهذه أحدى نقائض الناصرية. وقد صفيت المقداد المنابذة العسكرية بعد هزيمة 1967 وعلى راسها المشير عبد الحكيم عامر وصفيت امتداداتها في المعاد المنابذة كما تم القالة صلاح نصر مدير المخابرات العامة في ما أسماه عبد الناصر عام 1968 سقوط دولة المخابرات العامة في ما أسماه عبد الناصر عام 1968 سقوط دولة المخابرات وقتل أحداث 1967 علامة فارقه في بنية الناصرية، فمشروع الاستقلال الوطني والنبوض الذي قامت عليه ثورة 23 يوليو وقامت به، قد انكسر صبيحة 5 يونيو 1967 وظهرت آثار ذلك تباعاً في السبعيات واضعة للعيان ولا خلاف بشأن مسؤولية النظام السياسي لحكومة الثورة في ما استشرى في الجيش من عيوب قائلة على مدى الستينات، ولا بشأن أثر هزية 1967 في تقريض هيكل السياسات الوطنية الني كانت متبعة من قبل فالسلطة الفردية التي قامت باسم جم الشمل وتوحيد الأرادة السياسية ويقصد إنجاز المهام الوطنية العليا السرعة والحسم باسم جم الشمل وتوحيد الأرادة السياسية ويقصد إنجاز المهام الوطنية العليا السرعة والحسم المغاظ على استقلال الوطن ومشروع بضته.

ويبلور المؤلف ايجابيات الحكم الناصري في تمكنه من تحرير الارادة الوطنية بجلاء المستعمر الانجليزي وعاربة الاحلاف مع الدول الكبرى، ذلك ان الطموح الشعبي لبناء مجتمع مستقل كان هدف الثورة التي عبرت عن حركة كفاح الشعب المصرى، ولذا فهي في جوهرها ثورة تحرر كان محمالة الاستقلال الوطني بالنسبة لعبد الناصر كانت هي محور كل توجهاته، ومنها توجهه بسياسة الدولة إلى مفهوم عدم الانحياز وتوجهه للعروبة وللاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في الداخل لتمصير الاقتصاد ثم تأميم وسائل الانتاج الرئيسية وإعداد خطط التنمية. فكانت كل الماضايا التي المتعمار. وما يبقى منه ومن المقضايا التي ارتبطت بمشروع الاقتصاد الوطني ميادين للصراع ضد الاستعمار. وما يبقى منه ومن هو ألى عبد الناصر) هو هذا الطموح إلى الاستقلال كمشروع للنهضة الوطنية، وهذه القضية هي التي بها اصبح عبد الناصر زعيا وليس عبود حاكم.

وقد ولدت الاصلاحات الهيكلية الناصرية من أحشاء حركة التحرر الوطني ومشروع

الاستقلال والنهوض فبدأت بتمصير الاقتصاد عام 1867 وهو الاجراء الذي اتخذ في خضم معركة 1968 الوطنية ثم توالت بعد ذلك اجراءات هيمنة الدولة على مصادر الانتاج ووسائله وذلك في صميم حركة الثورة ضد الاستعمار ومن أجل تحرير الاقتصاد الوطني من الهيمنة الأجنية بالإضافة إلى انحياز عبد الناصر الواضح إلى مصالح الجماهير الشعبية العريضة. وكانت معركة بناء السد العالى نموذجا لارتباط قضية التنمية بقضية الاستقلال.

ويعرض الكاتب بعد ذلك خاتمة وتعقيبا مثلت فيه هزيمة 1967 متغيرا مستخلا تبعته للمجتمع أول اضطرابات شعبية لمواجهة المديلات عديدة في النظام فلقد تبدلت الاوضاع وشهد المجتمع أول اضطرابات شعبية لمواجهة الثورة تمثلت في مظاهرات طلبة الجامعة في فبراير 1968 ونوفمبر من العام نفسه، وتعني تلك المظاهرات احتزاز شرعية النظام الناصري بعد النكسة. واستجابة للاضرابات وللقلق الشعبي طرحت السلطة بيان 30 مارس الذي يمثل إستجابة رسمية من الدولة لمطالب الشعب. وحاول النظام في تلك الفترة الهيمنة على السلطة القضائية ولكن فشلت هذه المحاولات لمعارضة رجال القضاء ولذا أصدر النظام عدة قرارات حلت بموجبها الهيئات القضائية جمعها وأعيد تشكيلها.

ومن أهم مساوى، نظام 23 يوليو السلطة الفردية التي أدت إلى التفكك قبل الهزيمة وأدت إلى نقيضها بعد الهزيمة . وبعد أيضاً من بين المساوي، التناقض بين الشكل التنظيمي للثورة وبين مضامينة الاجتماعية والسياسية . ويستخلص المؤلف ثلاثة أسس من التجربة الناصرية ، يرى أن اي نظام سياسي لا ينبغى أن يهدر أحداها :

ا) مبدأ التعدد التنظيمي الذي ينبغي أن يكون إفرازا سياسيا واجتماعيا ولا ينبغي أن يأتي تصرا ولا اصطناعا ويستلزم أن يكون توجها شعبيا حقيقياً بوجود تنظيم يضم الغالبية الكادحة. ومن ثم يكن ملاحظة أن واحدا من أسباب الاستبداد السيامي والسلطة الفردية هو هدم المؤسسات التقليدية القديمة دون محاولة للاستفادة منها في إطار التنظيمات الاجتماعية في المهن والبيئات المختلفة.

ع) مبدأ الجماعية في اتخاذ القرار، فأياً كان صاحب القرار الفردي، فان احتمالات الخطأ فيه تظل
 كبيرة، في حين أن القرار الجماعي تقل فيه هذه الاحتمالات. وهو ما أوقع ثورة يوليو في كثير من
 المأزق.

3) مبدأ توزيع السلطة، وأهمية هذا المبدأ أن يصدر القرار ويقدر الامكان حسب الملاءمات التاريخية والفنية عبر العديد من الأجهزة حتى لا يستبد جهاز واحد بالعمل، وتشير الدراسة إلى ان أياً من هذه الأسس لم تتوافر في فترة حكم عبد الناصر وان وجدت واحدة منها مثل مبدأ التعدد التنظيمي فإن التطبيق الخاطيء كان ملازما لها بالإضافة إلى ضعف الروابط التنظيمية.

وفي الخاتمة تبقى لنا عدة ملاحظات جوهرية نود الاشارة إليها :

أولا : إن المؤلف تعامل مع الديمقراطية كنتيجة ولم يعط للقارئ. صورة مفصلة عن شروطها الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى به إلى تصور الناصرية كظاهرة فوقية منعزلة عن طموحات الجماهير وبالتالي فان فشل التنظيمات السياسية للثورة كان أمراً طبيعياً. ولكن الناصرية كحركة ثورية أنبقت من السلطة في ظروف تاريخية محمدة استطاعت تحويل الجيش من مؤسسة تحمي النظام الفائم إلى أداة ثورية تأخذ بالأسباب الاجتماعية والسياسية للمجتمع وهو ما اتضع في مادىء الثورة السنة المشهورة ولذا كانت مرحلة التجربة والخطأ منذ 1962 إلى 1961 دليلا على عدم وجود النظرية الملاتمة لتأخذ بها الثورة. وهذا الا ينفى مصداقية خطها الوطنى التقدمي منذ البداية وهو ما اتضع في قوانين الاصلاح الزراعي في وستميم 1952 وعجارية أساليب الحمينة الأموريكية الصهيونية ومساعدة الثورة الجزائرية . الغ من الانجازات الثورية التي أوضحت خطها المحاميرية في سبيل مواجهة الحطول كانت الناصرية تأخذ بالأسلوب التعبوي لجمع القطاعات الانجليزي وتنظيم الجماهيرية في سبيل مواجهة الحطر الخارجي. فتنظيم هيئة التحرير كان لمواجهة الاحتلال الانجليزي وتنظيم الجماهيرية في المحامل مع القطاع الخاص، ولا شك أن مرحلة النظرية التي ظهرت في الاجراءات الاشتراكية عام 1961 هي التي وضعت حداً لأسلوب الثورة التجرييي لتفنع بعدم فاعلية الرأسمالية الوطنية ثم الاقتناع بقيام التنظيم السياسي على فكرة الصراع بين الطبقات من فاعلية والمدل وهو ما اثبته الصيغ السابق على لاكفرة الصراع بين الطبقات من فاكرة التمواري منهجاً ما

ثانياً: لم يتعرض الكاتب لمناقشة الديمراطية كها جاءت في خطب عبد الناصر أو في الميناق الوطني ولم فلسفة والديمواطني المستعدة الديمواطني فلسفة والديمواطني المستعدة المناصرة والمارسة وان غايتها أن تنقل سلطة الدولة إلى السلطة الشعبية أما عن التحرر فهو لا يتحقق إلا بتحرير الفرد من الفهر الاقتصادي وهذا يعنى أن الاشتراكية عنصر عورى لامكان الديمقراطية السليمة ومن هنا أفلا بد من استقاط الطبقة الرجعية المتحكمة اقتصاديا في أفراد الشعب. غير ان إسقاط الطبقة الرجعية لا يعني سيطرة طبقة أخرى هي البروليتاريا. فقد رفض الميناق علية في يد تحالف قوى الشعب العامل ككتلة تاريخية لما أهداف عددة في إقامة دولة وضع السلطة في يد تحالف قوى الشعب العامل لكتلة تاريخية لما أهداف عددة في إقامة دولة الحرية والاشتراكية والوحدة. وقد عمد للمثاق إلى ايضاح وجود الفروق بين القوى الاجتماعية في والتقد الذاتي والتربية السياسي وبالتتقيف والنقد الذاتي والتربية السياسي في التحالف والطبقات غير صاحبة المصلحة في الاشتراكية فيصل بتجريد الرجعية من أسلحتها واعطاء التحالف فرصة تنوب الفوارق الطبقية بفيادة التخليم السياسي.

ثالثاً : _ افتقد الكاتب المنهج الجدلي _ التاريخي في فهم الناصرية ، ومن ثم فلم يدلنا على تجربة عائلة في الظروف نجحت في ما فشلت فيه الناصرية ولذا كان من الصعب تفسير دور الجيش في حالته الخاصة بمصر . ولا شك أن تسلط عبد الحكيم عامر هو الذي أدى إلى هزيمة 1967 ولكن لم ينتبه الجيش إلى ذلك الوضع بل استطاع عبد الناصر في زمن قيامي إعادة بناء الجيش كمؤسسة مقاتلة خاضت حرب الاستنزاف وهيأت الوضع لشن حرب اكتوبر 1973 وهذا دليل على أن الزمرة المتحكمة بالجيش كان يمكن إسقاطها بسهولة دون خوض صراع ضد المشير عامر. وهذا خطأ عبد الناصر الرئيسي.

رابعاً: . لا يمكن تفسير أسباب انهيار الناصرية بعد وفاة عبد الناصر بعامل الديمقراطية، فلا شك أن عوامل عديدة أخرى ساهمت في هذا الانهيار وأهمها تزايد النفط وعوائده في البلاد العربية وقدرته على اجتذاب الكثير من القوى الاجتماعية التي استفادت من الثورة، ثم الطبيعة المركزية لمحر كمجتمع هيدروليكي تتجمع فيه رؤية الافراد إلى السلطة بوصفها حقيقة قائمة لا تحتاج إلى مقاومة. وهذا مغزى الشعب المصري الذي يعبر عن انتفاضاته بوسائل أكثر فاعلية من مجرد الانضمام إلى التنظيمات السياسية مثل انتفاضات 18، 19 يناير 1977 ضد اجراءات السادات التي رفعت الجماهير فيها صور عبد الناصر والتجاوب الشعبي مع تنظيم وثورة عصر الناصرية».

واخيرا فان الحديث عن الناصرية والديمقراطية حديث يمتع استطاع المؤلف وغم الانتقادات السابقة وضع ملاعه الموضوعية.

الاقتصاد الصناعي ونقل تجارة مصر

حمدي عبدالعظيم عبداللطيف مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987. 232ص.

مراجعة: ماجدة الانصاري هيئة تنشيط السياحة ـ القاهرة

يعتبر الاقتصاد الصناعي احد فروع علم الاقتصاد الحديث الذي لم يكن يحظى بأي اهتمام قبل الثورة الصناعية في أوربا. وقد اتجهت فول اوروبا وامريكا والعالم الثالث منذ ذلك الحين الى الاهتمام بدراسة اقتصاديات الصناعة والتصنيع رغبة في دعم استقلالها السياسي بالاستقلال الاقتصادي الذي يمكنها من الاعتماد على الذات في تلبية احتياجات مواطنيها من السلع الصناعية واستبدال الواردات الصناعية الباهظة التكاليف بصناعات عملية اقل تكلفة وتوفيراً للنقد الاجنبي واكثر ملاممة لظروف البيئة المحلية ، وهكذا حتمت تلك الظروف والاعتبارات الاهتمام بدراسة الجوانب الفنية للمشروعات الصناعية واقتصاديات تشغيلها وادارتها باعتبارها مشروعات اقداهارا وغوا كلية عن المشروعات الحدمية او غير الصناعية . ولما كانت صناعة النقل قد وجدت ازدهارا وغوا هائلاً في ظل التطور والتوسع الصناعي واعتمدت عليها المشروعات الصناعية ومشروعات المرافق العامة كافة فقد حرص مؤلف الكتاب على ان يخصص فصلا منه لدراسة دور النقل في تنمية تجارة مصر الخارجية بصفة عامة والسلع الصناعية والطاقة بصفة خاصة خلال الفترة 1900 - 1985.

لم يحاول المؤلف ان يسلك في هذا الكتاب المنهج التقليدي الذي اتبعه من سبق لهم الكتابة في هذا الموضوع، وأنما سلك منهجا جديدا يعتمد على الرجوع الى المعايير الاقتصادية التي تستخدم للحكم على جدوى الطلب على منتجات المشروعات الصناعي وجلوى الطلب على منتجات المشروعات الصناعية واسس الاستثمارات في المشروع الصناعي. وذلك فضلا عن استخدام الاسس الاقتصادية المتبعة في التحليل الجزئي والتحليل الكلي بالنسبة لدول الانتاج والاستثمار والعلب. ولم يفت المؤلف تناول اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمشاكل التي تواجهها في مصر وكيفية علاجها. وذلك فضلا عن مناقشة المعاير المستخدمة للتفرقة بين الصناعات الصغيرة والمصناعات الكيرة أو الثقيلة مع دعم ذلك بالامثلة العملية والوقعية.

بدأ المؤلف كتابه بتمريف المشروع الصناعي والفرق بينه وبين المشروع الخدمي، وفي هذا الشاف أورد المؤلف الفرق بين الاطار النظري والاطار العملي لتعريف هذا النوع من المشروعات على اساس ان الاطار العملي يركز على أن المشروع الصناعي لا يقوم عادة بانتاج سلع متجانسة بل ينتج سلعاً متعددة سواء كان بينها وابعقة أو لم تكن على الاطلاق، مثال ذلك بضف المشروعات التي تتنج المباه الغازية والسجاير والصابون في آن واحد. وحذر المؤلف من الحلط الذي يقع فيه البعض بين نعريف الانتاج وتعريف الصناعة على اساس ان كل صناعة تعتبر انتاجا ولكن ليس كل انتاج يعتبر صناعة . ثم يورد المؤلف امس التفرقة بين المشروع الصناعي وغيره من المشروعات، وهي: نوع النشاط والهدف الملدي أو الارياح، والتوطن والاسعار والتسعيرة، وعناصر الانتاج نوع النشاط والهدف الملدي أو الارياح، والتوطن والاسعار والاستات. وتحدث المؤلف بعد ذلك عن المشروع الحام واسباب انشاء المشروعات العامة واهدافها وهي بعد ذلك عن المشروع الاهداف الاصنية، والأهداف الاجتماعية، ومنع الاستغلال، والاهداف الاقتصادية، وأهداف دعم البنية الاساسية، وأخيراً الاهداف العاملة المتقالدية، وأهداف دعم البنية الاساسية، وأخيراً الاهداف العقائدية .

وفي الفصل الثاني من الكتاب يتعرض المؤلف لدراسة دالة الانتاج وفيها شرح لمنحنيات تساوي الانتاج والمعلاقة بين الاحلال الفني والطاقة الانتاجية ومنحنيات الانتاجية والمعلاقة بين الانتاجية والمدخلات من عوامل الانتاج، والاسعار والانتاجية، وخطوط تساوي التكاليف، وتحديد حجم الانتاج، والوفورات الداخلية والوفورات الخارجية، ومعاير الكفاية الانتاجية للمشروعات الصناعية. وتناول المؤلف دراسة دالة الاستثمار في المشروعات الصناعية فاوضح المقصود بالاستثمار العام والاستثمار الحاص، ثم يشرح العوامل المؤثرة عليها والتكاليف الاستثمار في المشروعات الصناعية والايرادات الرأسمارية للمشروعات الصناعية والايرادات الرأسمالية لهذه المشروعات ثم يوضح أسس تقويم المشروعات الصناعية والايرادات الرأسمالية ملذه المشروعات ثم يوضح أسس تقويم المشروعات الصناعية والايرادات الرأسمالية ملذه المشروعات ألم يوضح أسس تقويم المشروعات الراساعية والايرادات الرأسمالية والمياد. وفي الفصل الرابع أوضح المؤلف دالة الطلب على منتجات المشروع الصناعي، وفي البداية يوضح أن هناك خصائص معينة تميز اسواق المتبجات الصناعية عن غيرها من الاسواق الاخرى، ومن ثم نجد أن هناك عوامل تؤثر على الطلب على المنتجات الصناعية ثم يورد بعض خصائص التي تؤثر على الطلب على منتجات المشروعات الاخرى غير الصناعية ثم يورد بعض خصائص السوق للمنتجات الصناعية في مصر. وقدم المؤلف شرحا وافيا لكيفية تسعير منتجات المشروع الصناعي نظريا وعمليا مع ذكر بعض الامثلة الرقمية. وعن الصناعات الصغيرة يتحدث الفصل الخامس من الكتاب فيشرح المعاير المختلفة التي يمكن بواسطتها التفرقة بين الصناعة الصغيرة والصناعة الكبيرة ومزايا وعيوب كل معيار وكيفية المفاضلة بين المايير المذكورة في كل من الاجل القصير والأجل الطويل. ويتعرض المؤلف لبيان اهم المشاكل التي تواجه الصناعة الصغيرة بعضة عامة، وفي مصر بعضة خاصة مع بيان كيفية التغلب عليها في الدول النامية وفي مصر كذلك.

وفي الفصل السادس تناول المؤلف عوامل التوطن الصناعي واساليه فيقدم شرحا وافيا لها ثم أتبعه بشرح هام لمبادى، التخطيط للتوطن كها وضعها خبراء التخطيط الاقليمي ثم شرح اهم الاساليب الفنية التي تستخدم في التوطن وهي دواسات الجدوى الاقتصادية والتركيب الامثل للمحدات الصناعية والمضاعف الاقليمي والبريجة الخطية الاقليمية، والتحليل الاقليمي لنسية المستخدم / المنتج مع التعليق على مزايا وانتقادات كل اسلوب.

وفي ما يتعلق بالنقل وتجارة مصر الخارجية تناول المؤلف اهمية النقل بالنسبة التنعية التجارة الخارجية للدول النامية والدول المتقدمة وأهمية ذلك بالنسبة للتكامل الاقتصادي. ثم شرح المؤلف الدور الذي يقوم به النقل البحري الذي يقوم بنقل 90% من تجارة مصر الخارجية ، وأهم العوامل المؤثرة على ذلك مثل مدى كفاية اسطول النقل البحري المصري ، وأسعار الشحن و والنولون ع والتأمين ، ونوع السلع المنقولة ، والمناطق الجغرافية . واورد المؤلف اهم المشاكل التي يتعرض لها قطاع النقل البحري في مصر وكيفية علاجها . وقد تناول الكتاب يقية قطاعات النقل التي تساهم في نقل تجارة مصر وهي النقل بالفي تساهم في نقل تجارة مصر وهي النقل بالطائرات خلال فترة الدراسة (90-1996) ونقل التجارة العابرة في قناة السويس وخط انابيب وسوميد وورها في دعم الميزان التجاري لمصر . وفي ختام الدراسة قدم المؤلف عدة مقترحات هامة لزيادة كفاية وفاعلية قطاعات النقل البحري والجوي وغيرها في تنمية تجارة مصر الخارجية والتغلب على المشاكل التي تعترضها في سبيل تحقيق هذا الهدف .

ونستطيع القول أن الكتاب بحتري على مادة علمية هامة وحديثة مدعمة بأحدث المراجع العلمية العربية والاجنبية فضلا عن العديد من الجداول الاحصائية غير المنشورة عن قطاعات النقل وتجارة مصر الخارجية والعديد من المشكلات التي لا يعرفها الا من كان قريبا من ظروف العمل في تلك القطاعات. ولكننا نميب على الكتاب أنه يفتقد الى وجود رابطة واضمحة او مقنعة بين الفصول السابع الذي تحصصه المؤلف لين الفصول السابع الذي تحصصه المؤلف لدراسة نقل تجارة مصر، وفي ما عدا ذلك فان الكتاب جديد في مادته ، فريد في اسلوب عرضه ودقة عباراته وموضوعية افكاره ، انه حقا اضافة هامة للمكتبة العربية .

Public Relations: The Necessary Art

العلاقات العامة : الفن الضرورة

David A. Haberman and Harry A. Dolphin

دایشید هیپرمان، وهاری دولفن مطابع جامعة ایوا الحکومیة ـ امیس، أیوا، 1988، 424 ص.

مراجعة: عبدالرحمن حمود العناد قسم الاعلام ـ جامعة الملك سعود

يهدف هذا الكتاب، كما أوضح ذلك المؤلفان في المقدمة، الى توضيح ماهية عمل العلاقات العامة، وأكدا أن الاساس السليم لبناء علاقات عامة جيدة هو العمل والسلوك الاجتماعي المسؤول للعؤسسات المختلفة. وقد اعتبر المؤلفان الفكرة المعروفة التي تنص على ان العلاقات العامة هي العمل الجيد والمسؤول لخدمة الصالح العام تمثل فكرة الكتاب الرئيسة التي تحاول فصول الكتاب السبعة عشر ايضاحها وتأكيدها.

تناول المؤلفان في الفصل الاول تعريف العلاقات العامة، ووظائفها، وانواع المؤسسات التي تعمل بها، بالاضافة الى تاريخها والظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي حتمت العمل بها منذ مطلع القرن العشرين. ومن وظائف العلاقات العامة، ذكر هيبرمان ودولفن البحث والتحليل والمشاركة في القرار والتنفيذ والاتصال والادارة، اما المؤسسات الموظفة للعلاقات العامة فهي مؤسسات الاعمال والمنظمات والجمعيات المهنية والمؤسسات الاجتماعية كالمستفيات والمدارس والاتدية. كها تعرض المؤلفان في هذا الفصل لاسهامات العلاقات العامة الاجتماعية والاتحادة على تقديم الاستشارة للادارة، وتزويد وسائل الاعلام بالاعجار والمعلومات، ومساعدة المؤسسات للنجاح في تحقيق اهدافها. كها تعرضا لمستقبل العلم كجهاز انذار العلاقات العامة والادوار الجديدة التي من المتوقع ان تلعبها مستقبلا، مثل العمل كجهاز انذار مبكر في المؤسسات الصناعية والتجارية حيث تقوم بتحسس المتغيرات البيئية التي يمكن ان تؤثر على ملك المنطورة المؤسسة بالعمل على مساعدة المؤسسة للتكيف مع الاوضاع والظروف المنغيرة.

ويصف الفصل الثاني من الكتاب خطوات عمل العلاقات العامة الضرورية التي ينبغي على رجل العلاقات العامة اتباعها للقيام بمهمته بالشكل السليم. والخطوة الاولى، كما يصفها هذا الفصل، تتمثل في تحديد الاغراض او الاهداف العامة Goals هم تحديد الاهداف الخاصة المصل، تتمثل في تحديد الاهداف الخاصة Objectives ، وتلي هذه الخطوة خطوة تتعلق بدراسة الخلفية المتعلقة بالموقف والاسباب التي أدت للجماهير واختيار للوصول اليه. بعد ذلك بجناج القائم بعمل العلاقات العامة الى تحديد دقيق للجماهير واختيار الوسائل المناسبة للوصول الى كل جمهور مع الاخذ بالاعتبار الامكانات المتاحة. وعلى رجل العلاقات العامة ضرورة مراعاة عوامل مهمة كالتوقيت والمرونة عند تنفيذه للخطة او البرنامج، وأخيرا عليه ان يقوم بتقييم نشاطه.

ويهرض الفصل الثالث للصفات التي ينبغي توافرها في العاملين في بجال العلاقات العامة، فرجل العلاقات العامة وان فرجل العلاقات العامة الناجع ينبغي ان تتوافر فيه مجموعة من الصفات والقدرات التي وان اختلفت درجة الحاجة اليها من موقف عملي الى آخر، الا ان وجودها يعد ضرورة من ضرورات المهادة الاتصالية كالقدرة على الكتابة لتوصيل معلومات معقدة احيانا بلغة سهلة تتناسب مع المقدرة اللغوية للجمهور المقصود، والامانة Integrity وخصوصا عندما تتعارض مصالح المؤسسة مع مصالح الجماهير العامة، والقدرة على الابتكار والابداع، والمعرفة بوسائل الاتصال الجماهيري من صحافة وإذاعة وتلفزيون ومجلات وخصائص ووظائف كل منها، والحساسية والحكم Sensitivity and Judgement الى المعرفة الدقيقة المناقب يعمل بها او لصالحها.

واقتصر الفصل الرابع على وصف لواحدة من اهم وظائف العلاقات العامة وهي وظيفة البحث عن المعلومات، فاوضع المؤلفان حاجة العلاقات العامة للمعلومات وأهمية استخدام العلاقات العامة للمعلومات وأهمية استخدام العلاقات العامة للمحود العلمية الحجم المعلومات لكي تكون قرارات المؤسسة اكثر رشدا فتحقق القبول العام. بعد ذلك ناقش الكاتبان اغراض بحوث العلاقات العامة وهي ملاحظة وتقويم الداء المؤسسة والجاء وتعلير مركز معلومات خاص بالمؤسسة ، والمساعلة في تعليد جاهير المؤسسة الداء المؤسسة والجاء وتعلير المحافزية فقداء الجماهير، ومعرفة الأراء والاتجاهات السائدة لدى هذه الجماهير. ثم استعرض الفصل خطوات البحث العلمي السليم التي اشتملت على ثماني خطوات المحافظة من احتيار وتحديد أنسب المحافظة والمحافزة الموسلة العلاقات العامة من معلومات تحديدا دقيقاء ثم اختيار وتحديد أنسب استمارة الاستهال واختيار الموسة أن وجدت واعداد استمارة الاستهارة الاستهارة المحدث تقويما شموليا لايقتصر على تقويم النتائية فقط.

وفي الفصل الخامس استمرض هبيرمان ودولفن اهمية العلاقات العامة مع الجمهور الداخلي للمؤسسة. وتمتر عملية امداد الجمهور الداخلي بالمعلومات والاخبار اولا بأول، وبدقة متناهية، ضرورة من ضرورات عمل العلاقات العامة التي تؤدي الى تحاشي اعتماد جمهورها الداخلي على مصادر خارجية للحصول على معلومات عن المؤسسة قد لاتكون دقيقة. وبين المؤلفان بعد ذلك أهمية البدء في برامج وأنشطة العلاقات العامة مبكرا منذ ان يلتحق العامل بالمؤسسة لتعريفه بتاريخ المؤسسة وسياساتها وقدراتها وسلعها وخلماتها المختلفة. ومن صبل الاتصال المستخدمة للاتصال بالجمهور الداخلي الاتصالات الشخصية الفردية والاجتماعات والوسائل الداخلية كلوحة الاعلانات والنشرات والكتيبات والمطبوعات الدورية كصحيفة المنشأة او مجلتها.

واستكمالا للفصل السابق، فقد خصص الفصل السادس لمناقشة الاتصال بالجمهور الداخلي. واشتمل على مناقشات للمطبوعات الخاصة بالجمهور الداخلي والصفات التي ينبغي ان تتوافر بها، كالحالية والقرب والأهمية، والاشكال التي يمكن ان تظهر بها وتتراوح بين صفحة عادية واحده مطبوعة على الأله الكاتبه تصور وتوزع على الماملين في المؤسسة في مواعيد منتظمة او غير منتظمة ، وعجلة منتظمة -جيدة تستخدم فيها الألوان وتطبع على ورق ناصع. اما وسائل الاتصال الاليكترونية الحديثة فقد بدأ استخدامها مؤخرا، كما مجدد ذلك المؤلفان، وهي تشمل اجهزة الاتصالات الداخلية او الافاعة الداخلية والدوائر التلفزيونية المغلقة.

وتناول الفصل السابع الجماهير الخارجية للمؤسسة، وأهمية الابقاء على علاقات طبية معها، والوسائل والاستراتيجيات المناسبة لكل منها. فالمجتمع المحلي قدم كواحد من اهم الجماهير الخارجية وللمحافظة على علاقات عامة جيدة معه ينبغي ان تتصرف المؤسسة بحسؤولية اولا، فالعمل المسؤول هو الاساس، ويليه الاتصال لاعلام هذا المجتمع بما قامت او تقوم به المؤسسة وما تتبناه من سياسات وما تتخذه من قرارات او إجراءات. اما بالنسبة لجماهير المستهلكين والعملاء والممولين، فيرى الكاتبان ضرورة العمل باستخدام مبدأ والعميل دائيا على حق، والتعامل مع الممولين بطرق خاصة تضمن استمرارهم في تعاملهم مع المؤسسة مستقبلا. وفي ما يتعلق بجماهير الحكومة والجمعيات المهنية والخاصة ورجال الاعلام والصحافة فانه من المهم التعرف على امساس تلبيتها الى جانب العمل من الجرا المتمامات واحتياجات واهداف المؤسسة ذاتها.

وخصص المؤلفان الفصل الثامن لمناقشة العلاقات العامة في المؤسسات المختلفة. ففي بجال الاعصال (التجارة والصناعة) Business تهدف العلاقات العامة الذي تحقيق القبول العام الذي يساعد المؤسسة على تحقيق العدافة المختلفة بما في ذلك تحقيق الارباح. وقد ارتبطت العلاقات العامة بهذا النوع من المؤسسات منذ ان بدأ استخدامها في الولايات المتحدة الامريكية في اوائل القرن العشرين. اما العلاقات العامة في بجال التعليم فنهدف الى حث الادارات المدرسية والجهاز التعليمي بأكمله على تقبل النقد البناء وتوضيح ماحققته المدرسة او القطاع التعليمي من انجازات للجمهور العام. وفي المجال الصحي فان على العلاقات العامة ان تركز على جمع التبرعات للمؤسسات الصحية وتحقيق الرضا العام من خلال الاداء الجيد والمسؤول.

اما الفصل التاسم ، وعنوانه العلاقات العامة الحكومية والسياسية ، فيتناول دور العلاقات العامة في المجال السياسي الداخلي وأهمية توظيفها واستخدامها في الحملات الانتخابية للحصول على تغطية جيدة من قبل وسائل الاعلام . ومن وسائل الاتصال التي تساعد في مثل هذه البرامج استعرض الفصل البريد المباشر، وأعمدة المقال الصحفي ، والتعليقات والتقارير الاذاعية ، والخطب والكلمات في المناسبات والمحافل المدنية ، والتغطيات الاخبارية من خلال النشرات

الصحفية والمؤتمرات الصحفية، والاستجابة البريدية والهاتفية لاستلة وآراه الناخبين، واخيرا الاتصالات الشخصية، وفي ما يتعلق بالعلاقات الحكومية فقد أوضح المؤلفان أهمية استخدام المؤسسات الحكومية للعلاقات العامة وانتقذا تسمية العلاقات العامة في بعض الاجهزة الحكومية بالشؤون العامة او الاستعلامات بهدف ابعاد الصيغة التجارية عنها.

ويشرح الفصل العاشر طرق وأساليب الكتابة لوسائل الاعلام. فينبغي ان تحمل المواد الكتابة وسائل الاعلام. فينبغي ان تحمل المواد الكتابة وسائل العصل الخترية خصائص الخبر الصحفي لكي لاينظر لهذه المواد على انها مواد دعائية، كها ناقش الفصل متطلبات واحتياجات ومعايير البت والنشر الخاصة بكل من الصحافة والتلفزيون والاذاعة. بعد ذلك شرح الكاتبان خطوات اعداد الرسائل الاخبارية والتقارير واساليبها وقواليها والفروق التي ينبغي مراعاتها عند كتابة المادة المعدة للسمع والمادة التي يتوفر لها عامل الرؤية، فبالنسبة للمادة المتروعة بنبغي الاهتمام بالعنوان والمقدمة واستخدام قالب الهرم المقلوب لكي تسهل على المحرر عملية اختصار المادة، اما الملدة الاذاعية فيجب الاعتماد على اللغة الاذاعية والابتعاد عن الجمل الطولية .

ويوضح الفصل الحادي عشر اهمية المؤتمرات الصحفية وضرورة استخدامها من قبل العلاقات العامة والاجراءات السليمة لتنظيمها. والمؤتمر الصحفي في نظر المؤلفين وسيلة من وسائل المعلاقات العامة لتحقيق تغطية اعلامية واسعة لموضوع هام وحالي، وتهتم وسائل الاعلام المختلفة بالاخبار والمعلومات المقنمة من خلال المؤتمرات الصحفية اكثر من اهتمامها بما يرد اليها جاهزا، اذ يعتقد الفائمون على وسائل الاعلام ان ارسال مندويهم للحصول على القصة الاخبارة وطرح الاسئلة ذات العلاقة امر غاية في الاهمية لان ذلك يتيح للوسائل فرصة تناول المهم الايعقد المؤتمر الصحفي يلا عندما يون عالم المؤتمر وصياغته بالطريقة التي تتفق مع قواعد النشر المتبعة في كل وسيلة على حدة. الا انه من المهم الايعقد المؤتمر الصحفي يلا عندما يكون المؤضوع مها ومثيرا للجدل. ولكي يكون المؤتمر الصحفي ناجحا فقد كتب المؤلفان انه بهب الاستعداد نصيا لمواجهة رجال الصحافة والاعلام. والمعتمام بالمظهر والصوت والتنفس خلال الحديث، والتوقف قبل اجابة الاسئلة المعقد والحساسة، واستخدام الملوامات والملاحظات المكتوبة كلاعات ذلك مكنا. واختيم الفصل بتوضيح الترتبات اللازمة لاعداد مكان المؤتمر الصحفي، وتشمل اختيار المؤقم المناسب واعداد مناديون من خارج المدينة، واخيرا توفير عامل الأمن.

وفي الفصل الثاني عشر عرف المؤلفان الاحداث الخاصة، فهي احداث محسرحة تستقطب اهتمام وسائل الاعلام كحفلات الاقتاح، وحفلات التخرج في الجامعات، والايام الخاصة كيوم الأباء مثلا، والمؤتمرات الكبيرة والندوات واجتماعات الجمعيات العمومية وما في حكمها. ويرى هيبرمان ودولفن ضرورة تحديد الهلف قبل اختيار نوعية الحلث. وللتخطيط لاقامة الاحداث الخاصة يجب ان يكون هناك وقت كاف للاستعداد الاقامتها، وان يتم اختيار اللجان المتاسبة، وتخصيص مبالغ مالية كافية، والتأكد من عدم تعارض موعد الحدث مع احداث اخرى مهمة.

ويعد ان استعرض الفصل بعض النواحي الاجرائية الخاصة باعداد وتنفيذ الاحداث الخاصة مثل اعداد وارسال الدعوات، واساليب التعامل مع الشخصيات المرموقة (VIPS) المدعوة للحضور او المشاركة، والقيام بالترتيبات الحاصة بالمواصلات والاقامة وتنظيم عمليات الاستقبال، ركز الجزء الاخير من هذا القصل على اهمية الاحداد المبكر لضمان تغطية اعلامية جيدة. فقبل الحلث، ينبغي ارسال معلومات كافية الى وسائل الاعلام عن موضوع الحدث واهميته والمشاركين فيه وجدول الاعمال او البرنامج. واثناء الحدث فانه من الضروري امداد المندوبين بكافة المعلومات، وتسجيل مهمة حصولهم عليها، وتنظيم اتصالهم بالمشاركين لمزيد من المعلومات، واعداد وتوزيع التاتي بسرعة. اما بعد الحدث فعلى رجل المعلاقات العامة تقويم اداء جهازه خلال المخدث لمعرفة حجم التغطية التي حظى بها الحدث للاستفادة نما حدث عند تنظيم احداث مشاسة.

ويمالج الفصل الثالث عشر عيون العلاقات العامة، او الصورة وأهميتها كوسيلة من وسائل الملاقات العلامة الاعلامية والاقتاعية. فبدأ الفصل بتوضيح اهمية الصورة، وشرح تنظيم قسم التصوير واعداد وتدريب العاملين فيه، وعدد تجهيزاته الاساسية. ثم استعرض الشروط الغنية التي ينبغي ان تتوافر في صور العلاقات العامة الجيدة كالتركيبة او المحتوى Composition الذي يجب ان يكون مركزا، والقصل Cropping للإبراز الموضوع، وابعاد الاجزاء والخلفيات غير المطلوبة، واستخدام الالوان. واختتم الفصل بالتأكيد على ضرورة توفر عوامل الجودة والحيوية وجدة المحتوى وحاليته في صور العلاقات العامة المخصصة للنشر.

ويتناول الفصل الرابع عشر المعارض والعروض الخاصة ومراكز الزوار، ويوضح اعراضها وأنواعها وتصميمها والوسائل السمعية والبصرية المستخدمة خلالها. والمعرض .. في نظر المؤلفين .. عجب ان يحمل فكرة وأن يوصل رسالة ، ولذلك عجب ألا يتم التركيز على النواحي الجمالية مثلا فقط ، كما يجب ان تتناسب محتوياته مع مستويات الزوار. اما ترتيب المعروضات وتصميم المعرض وحجمه فيعتمد تحديدها على نوعية الرسالة ، ونوعية الجمهور، والمساحة المتاحة ، والميزانية والموقية ، وما اذا كان المعرض ثابتا او متنقلا . اما في ما يتملق بجراكز الزوار، وهي تندرج من حيث قوتها وأهميتها من صالة صغيرة للاستقبال الى مركز كبير وجههز بمختلف الوسائل ، فيعتمد حجمها على امكانات المؤسسة في المقام الأول. والمركز الجيد هو الذي لا يعت على الملل فيقدم قصصا لها علاقة بعمل المؤسسة كقصة انتاج السلعة والمراحل الانتاجية التي تمربها . ومن المهم الا تحتوي المواد الاتصالية الخاصة بالزوار على الكلمة المطبوعة بل يتم التركيز على مايكن رؤيته او سماعه .

وفي الفصل الخامس عشر ناقش هيبرمان ودولفن خطب وكلمات العلاقات العامة. فمن مسؤوليات رجل العلاقات العامة كتابة الخطب الخاصة بمسؤولي المؤسسة، ولذلك فان عليه ان يختار المدخل المناسب عند شروعه في كتابتها فيحدد مجالها او موضوعها مع الاخذ بالاعتبار خصائص الجمهور المستمع. وصنف الكاتبان الخطب في اربع فئات هي الاقناعية ، والمعلوماتية او الاعلامية، والترفيهية، والكلمات الترحيبية وتشمل كلمات الشكر وكلمات الاحتفالات القصيرة. ثم اوضحا خطوات اعداد الكلمة او الخطبة وهي البحث وجمع المعلومات، فالكتابة او الصياغة، ثم التحرير.

ويستعرض الفصل السادس عشر اهم القضايا القانونية المؤثرة في عمل رجل الملاقات، ومسؤولياته القانونية، والمخالفات التي يمكن ان يقع بها. فهو يعمل في ضوء حرية النشر لكنه لايستطيع ان يستخدم هذا الحق لمطالبة وسائل الاعلام في نشر مايود نشره، وهو معرض للوقوع في اخطاء قانونية كالتشهير والتعرض للخصوصية Privacy، كما أنه مقيد ببعض القوانين مثل القوانين والانظمة الحاصة بحقوق الطبع والنشر.

وفي الفصل السابع عشر اختتم الكتاب بمناقشة الجوانب الاخلاقية الخارسة المعارسة المعالمة، واوضح المؤلفان ان الملاقات المعارمة يجب ان تكون مسؤولة اخلاقيا، فلابد من ايضاح الحقيقة دائيا، والتأكد من ان عمارسات المؤسسة تخدم مصالح الجمهور فعلا لكي تقوم الملاقات العامة بالنشر عنها وبعد ذلك ناقش الكاتبان ميثاق جمية العلاقات العلامة الامريكية، وركزا على اهمية الصدق Trumh، والدقة Accuracy، والعدل Feirness.

وأخيرا يعتبر الكتاب عاولة جيدة لتحديث اسس العلاقات العامة، وايضاح مهامها المساسية وشرح الحلفات النظرية وظائفها، وشرح الحلفات التنظرية الاساسية لتبيان اهمية القيام بكل اجواء تنفيذي على حدة. وقد نجع هيرمان ودولفن في توضيع الاساسيات عمل العلاقات العامة هذه الى حد بعد. وكما يتضع من العرض السابق لفصول الكتاب، فان شمولية الكتاب هي اقوى مافيه، وقد حرص الكاتبان على التعرض لمختلف مجالات العامة وخصوصا التطبيقية منها، وهو لذلك يعتبر كتابا مناسبا للدارسين والعاملين الملاقات العامة وخصوصا التطبيقية منها، وهو لذلك يعتبر كتابا مناسبا للدارسين والعاملين المباتبين في مجال الملاقات العامة الناجع، واعطاء الجانب الاتصالي درجة تالية من الاهمية يعد ايضا من حسنات هذا الكتاب، فعلى الرغم من قدم مفهوم والمحل الجيد يأتي أولاء وقدم توظيفه واستخدامه منذ ان بدأ استخدام العلاقات العامة، الا ان الحديث عن هذا المفهوم بالتفصيل وجعله من تكزا اساسيا لكتاب بأكمله يعد بادرة ومبادرة جديدة في ادبيات العلاقات العامة، وقد حرص المؤلفان خلال فصول الكتاب المختلفة على عدم اغفال مفهوم الملاقات العامة الأخر الذي يوكز على الاتصال، وينص على انه ولا يكني ان تفعل الخير، وأغا لابد ان يعلم الأخرون بما تفعله من حرم، ولتأكيذ ذلك فقد خصصت خسة فصول لمؤضوعات الاتصال.

واذا كانت موضوعات معظم فصول الكتاب توجد في اغلب كتب العلاقات العامة الاخرى، مع اختلافها في طريقة العرض وفي بعض التفاصيل، فان موضوعات الفصول الخاصة بالمؤقرات الصحفية، والصورة، والاحداث الخاصة، والمعارض، والخطب والكلمات، تعد افضل فصول الكتاب واكثرها احتواء على الجديد والجيد في الوقت نفسه. والواقع فان هذه الموضوعات قد اعطيت اعتماما ثانويا في كثير من كتب العلاقات العامة التقليلية، فجاء تناولها في

هذا الكتاب وبهذا التفصيل النسبي ليضيف شيئا الى قيمة الكتاب العلمية وفائدته التطبيقية للماملين في بجال العلاقات العامة. والكتاب الذي اعتبرنا شموليته اقوى نقاط قوته، نعتبر هذه الشمولية ايضا اهم سلبياته. فالشمولية جعلت من الكتاب موسوعة مسطحة وضحلة الى حد بعيد. وفي ما هذا القصول الإخرى تشترك بعيد. وفي ما هذا القصول الإخرى تشترك جميعة في هذه الصفة. ولو اخذنا القصول الاول على سبيل المثال لوجدنا انه يكن تخصيص فصل مستقل للمعرفة بالعلاقات العامة واهدافها، وآخر لوظائفها، وثالث لمؤسساتها، ورابع لتاريخها، وفصل خامس مستقل لدورها الاقتصادي والاجتماعي في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وهذه الموضوعات المهمة نوقشت جميعها في فصل واحد. كذلك فان طرح وماقشة موضوعات مثل الموصوعات العامة الخارجية بتعددها الذي يشمل المجتمع المحلي والمستهلكين والمولين ولوسائل الاعلام والجماهير الخاصة في فصل واحد لم يتع للمؤلفين فرصة تغطية هذه المؤضوعات بشكل سليو.

أما النقطة الرئيسة الثانية التي نحقد انها تخل بقيمة الكتاب الملمية فهي التركيز على الجوانب العملية والتغيلية والاجرائية بشكل كبير، فاختفت النظرية في مواقع عليدة واغفلت الاسس العلمية لبعض النواحي الاجرائية بشكل كبير، فاختفت النظرية في مواقع عليدة واغفلت يكون دليلا تطبيقيا جيدا لتوضيح كيف تفعل، وماذا، في عبال العلاقات العامة، لكنه اغفل كثيرا الجوانب والاسس النظرية التي تستد اليها الخطوات والإجراءات التنفيلية. كما أنه اغفل التعرض الى الوظيفة الادارية المشاركة في عمليات التعرض الى الوظيفة الادارية المسلامات العامة. ونقصد بالوظيفة الادارية المشاركة في عمليات المناذ القرار في المستويات الادارية العليا للمؤسسة. والمعروف أن الوظيفة الادارية تعتبر اهم الوظيفة يكن تبريره بتركيز الكتاب على النواحي الإجرائية والتنفيلية، إلا أن عاولة الكاتين لوضع كتاب أسامي وشامل لجميع جوانب عمليات العلاقات العامة ووظائفها تجعل أغفال هذه الوظيفة امراء أن الهية. وما يؤخذ عليه أيضا عدم تعلق العاملة الحاص بأخلاقيات العلاقات العامة لواحلة من المائلة الازلية الملاقات العامة ومنع المسألة الازلية الملاقات العامة ومنع مصالح الجماعية من تعمل العلاقات العامة ومنعي المداخلات والمشاكل والغضايا التي يتملق مؤف الملاقات العامة وماهي المداخلات والمشاكل والغضايا التي يتضاف مؤسة المواحدة من تعمل العلاقات العامة وماهي المداخلات والمشاكل والغضايا التي يتضاف مؤسسة، فلمصلحة من تعمل العلاقات العامة وماهي المداخلات والمشاكل والغضايا التي يتضعنها مؤف المؤسسة في حالة ميلها لأى من الطوفين؟

ان قارىء كتاب أساسي كهذا يتوقع ان يجد في نهاية الكتاب قائمة بمراجعه او قائمة بمراجع لما علاقة بمراجع المحلاقة بمراجع لما علاقة بمراجع لما علاقة بمرضوعاته ، لكن هييرمان ودولفن اكتميا بقوائم من سلبياته _ يعتبر اضافة علمية جديدة فصل من فصول. وختاما، فان الكتاب _ على الرغم من سلبياته _ يعتبر اضافة علمية جديدة لاعتماده على تلخيص ماسبق ان تم تناوله في مواقع متفرقة في ادبيات العلاقات العامة وتقديم بثوب جديد يوحي بجدة الموضوعات ويربطها بفكرة اساسية واحدة تمس فلسفة العلاقات العامة وهي العمل الجيد أولا ثم يأتى دور الاتصال.

ندوة دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي الحويت من 29-22 مايو 1998

باسم سرحان قسم الاجتماع ـ جامعة الكويت

عقد المهيد العربي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ندوة بمقره في الكويت حول هدور الدولة في الكويت حول هدور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، وكان الحافز الرئيسي لعقد هذه الندوة، الجامل الشديد والواسع الدائر حاليا في الاوساط التنموية في العالم الثالث وفي العالم العربي، حول عملية الشمول من القطاع العام الى القطاع الحاص Privatization، كاستراتيجية جديدة لدفع عجلة التعشر الذي واجهته في ظل الهيمنة القوية للقطاع العام.

حرصت ادارة المهد العربي للتخطيط على الاعداد الجيد للندوة من خلال منسقها العام الدوت المتحدو على نصار. ولقد اثمر ذلك الحرص والاعداد وتبدى من خلال البحوث المقدمة للندوة، ومن خلال المناقشات الثرية والمعمقة لابرز القضايا والمسائل المتعلقة بللوضوع المثار. وحرص رئيس مجلس امناء المعهد وزير التخطيط الكويتي الدكتور عبدالرحمن العوضي على افتتاح الندوة والقى فيها كلمة قيمة حول التحليات التنموية العربية.

غيزت الندوة بعدم اقتصارها على الاقتصادين، اذ تم اشراك علد من علياء الاجتماع المرب في المعابلة الشمولية للابعاد الاجتماعية لدور الدولة في الوطن العربي. كما غيزت تنظيميا بتطبيق فكرة يوم العمل لمتصل من التاسعة صباحا حتى السادمة مساء، تتخللها فترة غداء قصيرة. وجاء تقسيم الجلسات مرتبطا بموضوعات رئيسية، بحيث خصصت الجلسة الاولى للاطلال على مسألة الدولة في العالم الثالث، حيث قدم د. محمد الرميحي بحثا قيا حول طبيعة المولة في العالم الثالث، حيث قدم د. محمد الرميحي بحثا قيا حول طبيعة المولة في العالم الثالث، والمعد على البحثين الدكتور خطوف الغيبة في العالم الثالث، ولقد عقب على البحثين الدكتور خطوف الغيب.

اما الجلسة الثانية فقد خصصت لعرض بعض دراسات الحالة والتجارب التنموية العربيه . وتم استعراض ومناقشة التجارب التونسية والمصرية والاردنية . وعالجت الجلسة الثالثة موضوع التعاور النظري حول دور اللولة في التنمية . وتم في الجلسة الرابعة تقليم بحثين حول مستقبل دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي لكل من د. حازم البيلاوي و د. ابراهيم سعد الدولة الدين. وخصصت الجلسة الخاصة والاخرة للتلخيص ولاستشراف مستقبل دور الدولة الاقتصادي في الوطن العربي. ونجد من المقيد الاشارة الى ان المشاركين والمناقشين ينتمون الى عدة دول عربية والى عدة مؤسسات تنموية حكومية عربية والى مؤسسات اقتصادية عربية خاصة. ولقد اعطت هذه التشكيلة للندوة حيوية مميزة وأملتها بقلد كبير من التعمق في التحليل والنقاش. وجرى حوار زخم حول طبيعة الدولة في الوطن العربي، وتم التعلق الى كيفية وخصوصية قيام الدولة فيه، كها نوفلت مسألة مؤسسية الدولة العربية الماصرة حيث رأى البعض اما دولة غير مؤسسية ودولة مركزية، تقوم إما على القوة، أو على الولاء التقليدي. وقال بعضهم ان الدولة العربية إما نظام الامامة أو نظام الصحكر.

وتم استعراض ومناقشة تطور دور الدولة في الحياة العربية خلال الاربعين سنة الأخيرة .
وكان هناك اجماع على اتساع وتعاظم دور الدولة في الحياة العربية مابين عامي 1950 و 1984 بعدها
بدأ دور الدولة يتقلص بعض الشيء . ولقد تعاظم دور الدولة في بجموعتين عربيتين هما الدول ذات
التوجه الاشتراكي والدول النفطية حيث وجدت الدولة الثروة في يدها. كها أن التسلح والانفاق
على التسلح ساعد كثيرا على تزايد دور الدولة العربية في الحياة العامة . كها أن كون العرب
يصدرون مواد منجمية عملوكة للمجتمع كالنفط والفوسفات والكبريت كنشاط اقتصادي ، ومورد
مالي رئيسي ، اعطى للدولة دورا كبيرا جدا في تنظيم وضبط النشاط الاقتصادي للمجتمع العربي .
وتمت الاشارة بشكل خاص الى ان دور الدولة في النشاط الاقتصادي اوسع بكثير من مسألة القطاع
العام والقطاع الحاص ، أذ يمكن أن يكون للدولة دور كبير في النشاط الاقتصادي دون أن تمثلك
وحدة انتاجة واحدة ، وذلك عبر وضعها للسياسة الاقتصادية العامة في مجالات السياسة الضربية
وسياسات الاثتمان والتبادل وغيرها.

ونوقشت بعد ذلك بتوسع السليات التي عانى منها القطاع العام العربي والمشكلات المويصة التي واجهها والتي من ابرزها: التضخم البيروقراطي وانتئار الرشوة وعدم الالتزام الانتاجي والاتكالية. كها نوقشت اوضاع القطاع الخاص العربي مطولا وإسهام القطاع الخاص الحالي في التنمية العربية بجانبيه الايجابي والسلبي، وطرحت للنقاش شروط توسعة اسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للدولة العربية مستقبلا. وكان هناك شبه اتفاق على ان القطاع الخاص ليس كله خيراً وليس كله شراً. فهو احيانا يسهم اسهامات خلاقة في الحياة الاقتصادية العربية، مناهر ويتهور ويطلب من المولة انقاذه وتقديم كافة السهيلات والمعونات له.

واخيرا توقشت مسألة عن اي قطاع خاص نتكلم . . . هل نحن نتكلم عن القطاع الخاص المتبح أم عن القطاع الحاص الطفيل؟ واعتبر القطاع الخاص المنتج شريكاً أساشيا في التنمية العربية . ولكن تم التحذير من الاحتمال الكبير عند الانتقال من القطاع العام الى الخاص عربيا ان يصحب ذلك انتقال الادارة لشركات اجنبية، بينها نجد في الدول المتقدمة ان عملية الانتقال من القطاع العام الى الخاص تبقى الادارة وطنية.

ولقد خلص المناقشون الى التوجهات العامة التالية:

اولا : ان دور الدولة في عملية التنمية العربية دور اساسي.

ثانيا : لابد من تدخل الدولة العربية في تشريع الحياة الاقتصادية.

ثالثا : لابد من دولة ديمقراطية عربية تفسح المجال لسلطة حقيقية للشعب، ولنمو منظمات مدنية خارج الدولة توازن أو تضمن عدم تسلط الدولة .

رابعا : دور الدولة العربية اساسي في مجالين اقتصاديين حيويين هما، تنمية القوى البسرية، وبناء القاعدة التكنولوجية.

خامسا: القطاع الخاص العربي بملك رأسمال كبيرا وله دور ليس بسيطا في الحياة الاقتصادية العربية شريطة تشجيعه على لعب دور انتاجي.

سادسا : ان تعاظم الدور الاقتصادي للقطاع العربي الخاص لايعني بالضرورة تقليص دور الدولة ، ولابد للدولة من مراقبة القطاع الخاص لكي لايتحول الى الاحتكار.

سابعا: تعيش الدول العربية ازمة كبرى، والحنوب منها غير ممكن الا بالعمل الجماعي. وبالتالي فان المطلوب احداث تنمية عربية مستقلة معتمدة جماعيا على النفس.

ثامنا : يتطلب الخروج من الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية العربية قيام مجتمعات مشاركة سياسية، اي دولة احزاب ومراكز متعددة للقوة .

تاسعا : لابد من حركة اصلاحية كبيرة في القطاع العام العربي، نظرا لما تلعبه اللدولة العربية حاليا ومستقبلا من دور اساسي في الحياة الاقتصادية العربية. ولابد ان يترافق مع هذا الاصلاح اعطاء دور اكبر لإسهام القطاع الخاص العربي بشكل منتج في تنمية المجتمع العربي.

عاشرا: ان الدعوة الى الانتقال الكامل بن القطاع العام الى القطاع الخاص عربيا لهي دعوة غير سليمة من ناحية، وغير قابلة للتحقيق من ناحية اخرى. ويمكن للدولة العربية ان تلعب دورا عظيها وانجابيا اذا قامت باصلاح سليبات مؤسساتها البيروقراطية وقطاعها الانتاجي، من خلال اعتماد معايير اداء ومن خلال شكل من الاشكال اللامركزية الانتصادية. كما يمكن للقطاع الخاص ان يوسع من دائرة نشاطه ومن دوره المؤثر في الحياة الاقتصادية العربية شريطة ان يخفف من تبعيته للشركات متعددة الجنسيات، وان يقلل من ارتباطه برأس المال العالمي. ولا نرى بديلا للتنمية العربية القائمة عن التعاون المشعر مابين الدولة العربية والقطاع الخاص العربي. ولكن يظل السؤال الاكبر يحوم فوق الرؤوس اي دولة واي قطاع خاص؟ فلابد من دولة عربية ديمفراطية، ولابد من قطاع خاص عربي منتج وغير طفيلي.

عدد خاص من مجلة العلوم الاجتماعية

صدر عن مجلة العلوم الاجتماعية وعدد خاص، وللراغبين بمكنهم الحصول على هذا العدد من كافة المكتبات في الكويت والدول العربية أو الكتابة الى المجلة. وفيها يلى الموضوعات التي تضمنها العدد:

> ■عبدالمجيد نشواتي، أحمد عودة، صبحى خنفر

∰محمد صباريني، أحمد عودة، خليل الحليلي

🕊 محمد رفقی عیسی

■سهام أبو عيطة

■عادل ياسين، عبدالله الشيخ دراسة في تقويم المعلم.

🖛محمد غزاوی، قاسم بدر

عشبل بدران

أثر التحصيل والجنس ومفهوم الذات في ادراك عوامل النجاح والفشل المدرسي

لدى طلبة الصف آلثاني الثانوي. المعلومات البيئية لمدى طلبة جامعة اليرموك.

استراتيجيات فهم التركيب اللغوى عند الاطفال وعلاقتها بالقدرات العقلية.

◄ حسن زيتـــون، عبــدالمنعم مقياس اتجاه معلمي العلوم البيولوجية قبل الخدمة نحو تدريس التطور

تقييم الحاجة الارشادية للطلبة الكويتيين في جامعة الكويت.

التصميم النظامي للمجمحات التعليمية.

حول الفلسفة العربية للتربية.

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الاجتماعية

تعلن ومجلة العلوم الاجتماعية، عن توفر الاصدارات الخاصة التالية.

القون الهجرى الخامس عشر

2- العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل

3- النضج الخلقي عند الناشئة بالكويت

سعر العدد دينار كويتي واحد

ندوة مسح نفقات الاسرة الفلسطينية في مخيمات سوريا دمنن من 15-13 ابريل 1980

أ**حمد سلوم** دمشق _ سوريا

في هذا القرن قويت الدولة وأصبحت ضرورة موضوعية، لتقوم بمهام التنمية، فكان لابد من توفر البيانات والارقام ذات الدلالة بين ايدي المخطط لاستخلاص المؤشرات الديمغرافية والاقتصادية للوصول الى معرفة أمر البلاد ابنغاء تخطيط سليم، ومنه الى نتائج مرضية على المستوى الاجتماعي. وفي كل الاحوال، ظلت قضية توزيع الدخل وشراً رئيسيا للعدل الاجتماعي، وكان السؤال الذي يشغل ويؤرق السياسيين في كل المجتمعات الحالية: ماهي الحريطة المثل لتوزيع الدخل حتى ان الراسماليين بعنكتهم ودوايتهم بمصلحتهم التي اكتسبوها خلال قرون، منذ بداية التراكم الاولى لوأس المثال، يموكون اليوم أنه من اجل الوصول الى ربع اعظم، لابد من تمثر الفضل. والتعرف على توزيع الدخل القومي في يختلف المجتمعات قضية صعبة، أي معرفه بشكل افضل. والتعرف على توزيع الدخل القومي في يختلف المجتمعات قضية صعبة، أي معرفه مايد على الشراقة وفرد لتقول ان هناك شريحة على ووسطى ودنيا، وان ماقصل علمه احدى الشرائح من الاجمالي هو مبلغ معين ليس بالامر الهين. ومن الطبيعي ان تهتم بحثل هذا الدول الصناعية التطورة، وهي في الأغلب يمثل مراكز احصائية كفية تشوم بمثل هذه المهجة، اما المول المنافية المعالمة (المالم الثالث وعلى مناكلة حقيقية يعاني منها الباحث.

ولا ينفى على أحد أن القاعدة لكل تخطيط هي توفر البيانات، وهذا ماده المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني التابم للدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير للقيام بهذا الجهد، حتى يكون قاعدة المعلومات لوضع خطة التنمية الاقتصادية - الاجتماعية للدوله الفلسطينية المستغلة. وتم ذلك بالتماون مع عدد من خبراء اللجبة الاقتصادية والاجتماعية لعزي آسيا التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاحم المتحلة واسكواه. وتم مسح هذه المداسة خلال الفترة من 1987/4/30 ، وقد استغرقت مع التجميع والتبويب في بيانات ستين وتصف. وقدمت في الندوة حوالي 17 ورقة مكنوبة هدفت الى تقييم التاثج والتعرف على ايجابيات وسلبيات هذه التجربة، وتضمنت عدداً لاباس به من الاوراق للخوض في العمليات الفنية. الا ان مايهنا هو عرض الاوراق الى تناولت البيانات المستخلصة بالتحليل وتلخيصها.

الخصائص الديمفرافية والاقتصادية: يصل د. حامد ابو جرة (المستشار الاقليمي للديمفرافيا) لدى واسكوا» الى استخلاص في نهاية ورقته يفيد بأن البيانات السكانية والاجتماعية يمكن اعتمادها بعد مقارنة نتائج المسح الحالي 1987/98 مع مسح العينة الديمفرافية المستمرة لعام 1985/98، ويعدد أهم المؤشرات الديمفرافية والاجتماعية لسكان المخيمات الفلسطينية بسوريا عام 1996، والمستخرجة من نتائج البحث من حيث متوسط حجم الاسرة، ومتوسط العمر، ومعدل الاعالة، ومتوسط العمر عند الزواج للذكور، ونسبة حملة الشهادات، ومعدل النشاط الخام، وتوزيع القوة العاملة.

مستويات الفقر: يريح الباحث احمد يونس من المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني .. في مقدمة ورقع المنطقة : يريح الباحث احمد يونس من نقاش ساخن وبنيوي ، عندما يوضح ان الفقر مفهوم معقد لايمكن تعريفه يؤشر واحد، الا أنه ومن الناحية العملية يتم الاعتماد على معيار الاداء بالمعلومات التي تصح على كل البيانات، وهي طفيفة نسبياً، وقد تعرض في ورقته الى الاستهلاك والانفاق . أما فيها يتعلق بالاستهلاك فقد أشار إلى أن استهلاك الفرد الشهري من المواد المندائية المختلفة في المخيمات الفلسطينية في سورية يبلغ حوالي 15 كغم منها 40 بالمائة مواد نشوية (حبوب ويقول ويطاطا) ، 4/ فقط لحوم وأسماك ، و/21 بالمائة منها خضراوات، وأقل من 10/ فواكد . ومن هذه الاحصائية البسيطة يتضح أن سلة الغذاء للفرد الفلسطيني في غيمات سورية قليلة ، ولاتعطي السعرات الحرارية المطلوبة، لان أغلبها مواد نشوية ، وبروتينات نباتية . بينها حصة الحيوانية قليلة جداً .

أما بالنسبة للانفاق فان الراتب الغذائي اليومي يعطي صورة الحد الادني من المواد الغذائية الضرورية، للحصول على السعرات الحرارية اللازمة، ويتضح ان الفرد لكي يؤمن الراتب الغذائي الضروري لاستمرارية الحياة يلزمه شهرياً 450 ل. س. ومن هنا فان عائلة مؤلفة من 8.8 أفراد، وهو متوسط حجم الاسرة في المخيمات يلزمها 3000 ل. س، كي تؤمن لنفسها الحد الادنى الضروري من الغذاء، ولا يدخل في هذا المبلغ ما يلزم انفاقه على الحاجات الحياتية الاحرى (النفقات غير الغذائية) والتي تمثل عالمية 300 للمرة الفلسطينية، وليكن 50 بالمائة أن ان 1610 ل. س كانفاق ضروري.

ويبرز د. قطب عبداللطيف سالم (المستشار الاقليمي للحسابات القومية في واسكواء) أهمية مسوح نفقات ودخل الاسر في مجال الحسابات القومية، ودور القطاع العائلي (عمل البحث) كاحد القطاعات الرئيسة في التقسيم القطاعي لنظام الحسابات القومية. فهو من ناحية يقدم المدخرات، والممتلكات الرأسمالية لتتفاعل مع بقية عوامل الانتاج لتحقيق العملية الانتاجية، ومن ناحية أخرى، كونه يحصل على عوائد لحلمة العوامل، ومن حيث كونه هدف التنمية وأدانها. كها تناولت الورقة تقدير الانفاق العائلي حسب الغرض من النققة لجميع المخيمات الفلسطينية حيث قدر عدد

السكان 118 228 نسمة، وبلغ هذا الانفاق 113 مليون ليرة شهرياً، 46 بالمائة منه على الطعام والشراب والتبغ، مقابل 54 بالمائة للسلع والخدمات الاخرى، كيا بلغ متوسط انفاق الفرد شهرياً 956 ل. س. كيا تعرضت الورقة الى توزيع الانفاق حسب فتات الانفاق والدخل لاسر العينة ثم اوضحت العلاقة الخطية للانفاق بعدد من السلم الفذائية والخدمائية.

أما الدراسة التي قدمها الباحث يوسف الماضي فهي تتناول عنداً من العوامل الاقتصادية والاجتماعية ذات الاهمية في تحديد مستويات انفاق الاسرة، وأقصى ماوصل اليه من مستويات التعليم . . وغير ذلك من المتغيرات ذات التأثير المباشر أو غير المباشر على نمط الانفاق الاستهلاكي للاسرة .

والملاحظ أن مستويات الانفاق كانت مختلفة بين المخيمات حيث نجد أن أكبر متوسط للانفاق هو لأسر مخيم اليرموك حيث بلغ متوسط انفاق الاسرة الشهري 7161 ل. س، اما أوني انفاق فكان في مخيم خان دنون حيث بلغ 5021 ل. س. في حين أن المتوسط العام للانفاق الشهري في غيمات سوريا بلغ 6437 ل. س.

بعض الملاحظات السريعة

1) غياب الباحثين: اقتصرت مناقشات الندوة، الى حد ما، على العمليات الفنية التي تتناول البيانات، ورغم أهمية ذلك، فاننا نعلم أن البيانات والارقام توضع أولاً وأخيراً من أجل الباحثين، وهم أدرى بالصعوبات والمشاكل التي تعترضهم في الحصول على الرقم ذي الدلالة، وهي مشكلة عويصة يعاني منها المختصون في دراسة أوضاع البلدان المتخلفة، ويترتب على افتقاد هذه القاعدة الاحصائية تتاتج عملية صيئة وخطيرة.

2) ان الاخطاء الناجمة عن الادلاء بالمعلومات، والتي يمكن أن تظهر في الجداول والبيانات، يمكن تدارك جزء واسع منها بزيادة الرعي الاحصائي، لذا يبدو اقتراح المدكتور عبدالله النجار (المستشار الاقليمي لـ واسكواء) باصدار كتاب يتناول ويشرح المنهجية التي يتم العمل بها مفيد لتوفير بيانات وادلاء أدق.

3) ضرورة التدقيق ومراجمة بعض التعريفات، ففي ضوء التطورات الهائلة والسريعة في حقل المعرفة والمعلومات والتقنية، ومابداً يعرف بالثورة العلمية ـ التكنولوجية، وكمثال تعريف الامي والملم الذي يتحدد بمن يعرف القراءة والكتابة بقي تعريفاً ساكناً لايراعي ماحصل في العالم من تغيرات ليست بالبسيطة خلال العشرين عاماً الماضية، والاجدى هو رفع سقف ذلك بحيث يكون المعيار شهادة أعلى أو أن نبحث عن طرق معينة للوصول الى اختبار المستوى المعرفي، لمعرفة الهوة بيننا وبين دول المركز الصناعي، وهذا ينطبق بشكل عام على بعض التعاريف الاخرى.

ان ما ذكر من ملاحظات لايقلل من غنى العمل والمحاولة التي قام بها المكتب المركزي للاحصاء والتي من الطبيعي أن تشمل تجمعات فلسطينية أخرى، على الاخص سكان الدولة الفلسطينية المستقلة لما لذلك من أهمية.

تنبويه

سقطت سهوا عند طباعة المجلد السابع عشر _ العدد الثاني _ خريف 1980، احدى صفحات بحث (فؤاد أبو حطب، حسنين الكامل، نجيب خزام) الموسوم: صورة علم النفس لدى الشباب العماني. والمجلة اذ تعتذر عن هذا الخطأ، فانها تورد في مايلي النص الحرفي لتلك الصفحة التي كان يجب أن ترد وفقا لتسلسل البحث بعد نهاية الفقرة (أ) المفحوصون، (ص 30) التي كان يفترض أن تأخذ الوقم (1) وليس (أ). وفي مايلي نص الصفحة الحرف:

2) الادوات والمهام

أ) مقياس الاتجاه نحو علم التفس: ترجع أصول هذا المقياس الى العالمين الأمريكيين (1972) Randhawa & Korpan اللذين وضعا أداة لقياس الاتجاه نحو تعلم اللغة الفرنسية كلغة أجنبية. كيا ترجع أصوله أيضا الى كل من (1976) الذين وضعوا مقياسا مماثلا لقياس الدافعية والاتجاهات نحو تعلم اللغة الأجنبية عام 1976.

ولقد صمم المقياس في صورته العربية الأصلية لقياس الاتجاه نحو تعلم اللغة الألمانية كلغة أجنبة (El Kamet, 1985.2).

وقد أعيد تصميم المقياس مرة أخرى في سلطنة عمان ليلائم البيئة والهدف الجديدين، حيث روجعت وصنفت فقراته بصورة تسمح بقياس الاتجاه نحو علم النفس، وأصبح في شكله الجديد بعد المراجعة واعادة الملاءمة مشتملا على 33 فقرة، تتحدد الاجابة عليها بين الموافقة والمعارضة بمقياس تقدير خاسي يبدأ بالموافقة الشديدة ثم الموافقة فحسب، فموقف عدم التأكد أو عدم اليقين، فعدم الموافقة، وينتهي بعدم الموافقة على الاطلاق. وكانت درجة الشخص الكلية هي مجموع درجاته على الفقرات المختلفة التي يتألف منها المقياس.

وقد حسب ثبات المقياس في صورته الجديدة بطريقة التجزئة النصفية لعدد 131 طالبا وطالبة، هم مجموع المفحوصين الذين استمروا في البحث حتى نهايته (أي أنهم استمروا في البحث حتى نهايته (أي أنهم استمروا في البحث حتى انقضاء فترة التدريب الوسيطة واعادة تطبيق الأداة عليهم لمعرفة التغير في الاتجاهات) ووجد أنه 86، علما بأن حساب هذا المعامل أجرى على أداء هذه المجموعة من المفحوصين في القياس القبلي. واعتمدنا على منهج التحليل العامل لتقدير الصدق العامل حيث أمكن استخلاص أربعة عوامل أمكن تفسيرها في ضوء الأبعاد المختلفة للاتجاه نحو علم النفس، وهذه الأبعاد الأربعة هي بعض نتائج البحث التي سنشير اليها فيها بعد.

وصدف المقياس الى الكشف عن الجانب الوجداني الاتجاهي من جوانب صورة علم النفس لدى الشباب المماني. جمال على خليل الدهشان، ا**لاختلاف والاتفاق القيمي بين** ا**لطلاب واعضاء هيئة التدريس بجامعة المنوفية**، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المنوفية 1987.

تحظى مرحلة التعليم الجاممي باهتمام متزايد في معظم المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، فهي تحتل أهمية خاصة بين مراحل التعليم المختلفة، إذ يأتي ترتيبها على قمة النظام التعليمي كله ، كما أنها تؤهل خريجيها لممارسة الحياة العامة ، إلى جانب إعداد الكوادر العلمية التي يحتاج إليها المجتمع للنهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة. فالتعليم الجامعي بحكم رسالته، ويحكم الأعداد الكبيرة المقبلة عليه، ويحكم مايواجه من انفجار علمي في المعارف العلمية التي تخرج من معامل ومراكز البحوث، جدير بكل اهتمام وبحث حتى يتخلص من بعض المشكلات التي تكبل حركته وتعوقه عن أداء رسالته ، تلك الرسالة التي تزداد أهميتها وخطورتها في المجتمعات النامية، حيث المشكلات متعددة، والامكانات محدودة. فالتعليم الجامعي يعد أحد الوسائل الرئيسية التي تساعد المجتمعات النامية على حل مشكلاتها وعل اللحاق بركب الحضارة الحديثة المتطورة. ومن هنا تعددت المؤتمرات والندوات التي عقدت على المستويات اللولية والإقليمية والمحلية لبحث جانب أو أكثر من جوانب التعليم الجامعي ومايتصل بهذا النوع من التعليم من قضايا وظروف وإمكانات وصولا الى تصور واضح لماهية السبل التي تضمن نجاح هذا النوع من التعليم في تحقيق أهدافه وأداء رسالتم. والدراسة الراهنة تعد بمثابة خطوة في هذا الاتجاه حيث إنها تسعى الى محاولة فهم ديناميات الحياة الاجتماعية داخل الجامعة من محلال دراسة الاختلاف والاتفاق القيمي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس (باعتبارهما من أهم عناصر المجتمع الجامعي)، وعلاقةً هذا الاختلاف أو الاتفاق القيمي بالتحصيل الدراسي للطلاب، معّ تحديد طبيعة تأثير الجنس والكلية على كل من القيم وأولوياتها لديهم. وقد استهدف الدراسة الراهنة معرفة ما إذا كانت قيم طلاب جامعة المنوفية تتفق أو تختلف عن قيم أعضاء هيئة التدريس العاملين بالجامعة، ومعرفة أوجه الاختلاف والاتفاق القيمي بينهم، وعلاقة هذا الاختلاف أو الاتفاق القيمي بالتحصيل الدراسي للطلاب.

عينة المدراسة : تكونت عينة الدراسة من مجموعتين هما: 1) مجموعة الطلاب وكان قوامها 228 طائبا وطالبة من طلاب جامعة المنوفية (251 طالبا، 171 طائبة) تم اختيارهم بطريقة عشوائية من الطلبة والطائبات المقيدين بالفرقة الرابعة بكليات التربية والتجارة والعلوم والزراعة، والفرقة الثالثة بكلية الهندسة والتكنولوجيا بشين الكوم جامعة المنوفية في العام الدراسي 1987:86. 2) مجموعة أعضاء هيئة التدريس وتكونت من 97 عضوا من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، وقد روعي اختيار هذه العينة أن تكون ممثلة لأعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعة الخمس.

واعتمدت الدراسة على استفتاء مكون من جزئين، عنى الجزء الأولى منه بالتموف على القيم السائدة لدى عينة البحث وقياسها بأسلوب يتفقى مع ما أشار إليه الباحث في تعريفه للقيم، أما الجزء الثاني فقد عني بالبيانات الشخصية عن المستجيب من حيث جنسه، وعمره، وكليته، وتخصيمه، وخلفيته الاجتماعية والمكانة الوظيفية التي يشغلها، وقد اختلف هذا الجزء بالنسبة للطلاب عنه بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس. وتمشيا مع طبيعة الدراسة وأهدافها، استخدم الباحث اختبار وته لا يجاد دلالة الفروق بين افراد العينة في القيم موضع المدراسة، كها استخدم معامل ارتباط الرتب لسيرمان Spearman للتحقق عا إذا كانت الأطر القيمية تختلف باختلاف عينات الدراسة أم لا، وعلاقة الاختلاف القيمي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالتحصيل المدراسي للطلاب.

نتائج الدواسة: توصل الباحث إلى نتائج تثبت جزئيا صحة الفروض الموضوعة ويمكن تلخيص هذه النتائج في ما يلي:

أ) الفرض الأول : أسفرت المعالجات الإحصائية لتتاثج الدراسة عن صحة هذا الفرض جزئيا، حيث أوضحت النتائج الخاصة بهذا الفرض عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الدرجات التي حصل عليها الطلاب واعضاء هيئة التدريس بالجامعة في قيم: النظام، الوعى السياسي، العمل، العدل الثقة بالنفس، التثقيف، الطموح، القيادة، المثابرة، الاستقلال وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى 01, بين متوسطات الدرجات التي حصل عليها أفراد المجموعتين في قيم: الطاعة الواعية، النواضم، التدين لصالح مجموعة الطلاب، وقيم: التفكير العلمى، التفتح الذهني، الأمانة العلمية، التعليم، التعاون لصالح مجموعة أعضاء هيئة التدريس. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 05. بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في ما يتعلق بقيمة الوعي الاجتماعي لصالح أعضاء هيئة التدريس. وفي مايتعلق بقيمة المكانة (التقدير) لصالح الطلاب، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٥١, بين متوسطات درجات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في قيمة التثقيف لصالح أعضاء هيئة التدريس، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 05, بين متوسطات درجات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بكلية الزراعة في قيمة القيادة لصالح أعضاء هيئة التدريس، وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بكليتي التربية والهندسة في قيمة الطموح، لصالح العلاب في كلية الهندسة ولصالح أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية.

ب) القرض الثاني : أسفرت الدراسة عن نتائج تشير في جلتها إلى صحة هذا الفرض

جزئيا، وتتلخص هذه المتاتج في ما يلي: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلبة والطالبات في قيم: التفكير العلمي، المكانة، الطاعة الواعية، التفتع الذهني، الوعي الاجتماعي، العدل، التواضع، الأمانة العلمية، التدين، التعليم، الطموح، وجود فروق ذات دلالة إجصائية عند مستوى 01. بين متوسطات درجات الطلبة والطالبات في ما يتعلق لصالح مجموعة الطلبة، وفي ما يتعلق بقيمتي التثقيف والمثابرة لصالح مجموعة الطلبة، وفيم: النظام، العمل، الثقة بالنفس، درجات الطلبة والطالبات في قيمة القيادة لصالح الطلبة، وقيم: النظام، العمل، الثقة بالنفس، الاستقلال في صالح الطالبات، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 05، بين متوسطات درجات طلبة وطالبات كلية العلم في وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 05، بين متوسطات في صالح مجموعة الطلبة، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 10، بين متوسطات درجات طلبة وطالبات كلية العلوم في قيمة العمليم في صالح مجموعة الطلبة.

 جن الفرض الثالث: أسفرت الدراسة عن نتائج تشير في جلتها إلى صحة هذا الفرض جزئيا، فقد بلفت قيمة معامل ارتباط الرتب بين ترتيب القيم موضع الدراسة لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس 91. بدلالة إحصائية عند مستوى 01. عما يشير الى عدم وجود اختلاف واضح في ترتيب القيم لدى أفراد المجموعتين، وإن بدا وجود اختلاف ظاهري في ترتيب القيم
 لديم.

د) الفرض الرابع: أسفرت الدراسة عن تتاتج تشير في جملتها الى صحة هذا الفرض جنزئيا فقد بلغت قيمة معامل ارتباط الرتب بين ترتيب القيم موضع الدراسة لدى الطلبة والطالبات 67. بدلالة إحصائية عند مستوى 01. يما يشير الى عدم وجود اختلاف واضح في ترتيب القيم لدى أفراد المجموعين، وإن بدا وجود اختلاف ظاهرى في ترتيب القيم لديم.

هـ) الفرض الخامس: أسفر التحليل الاحصائي عن نتائج تشير في جلتها الى صحة هذا الفرض، فقد بلغت قيمة معامل ارتباط الرتب بين ترتيب القيم موضع الدراسة لدى أعضاء هيئة التدريس، وطلاب الجامعة ذوي المستويات المرتفعة في التحصيل الدراسي هذا من جهة، ومعامل ارتباط الرتب بين ترتيب القيم موضع الدراسة لدى أعضاء هيئة التدريس، وطلاب الجامعة ذوي المستويات المنخفضة في التحصيل الدراسي من جهة أخرى 92، 00 على الترتيب، بدلالة أحصائية عند مستوى الله، عما يشير الى علم وجود اختلاف قيمي واضح بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وطلاب الجامعة ذوي المستويات المرتفعة في التحصيل الدراسي، وإلى علم وجود اختلاف قيمي واضح بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وطلاب الجامعة ذوي المستويات المنتفضة في التحصيل الدراسي. الأمر الذي يشير الى أنه لا تزجد علاقة بين الاختلاف القيمي بين الطلاب.

وقد قام الباحث بتفسير نتائج الدراسة في ما يتعلق بالفروض للوضوعة ، في ضوه ما أسفرت عنه الدراسات السابقة ، وبالرجوع الى طبيعة الجامعة باعتبارها منظمة اجتماعية وبيئة تربوية ، والى خصائص أفراد المينة ، وماتقتضيه طبيعة الدور المهنى والاجتماعي لكل من الطالب وعضو هيئة التدريس . وفي ضوء ما انتهت اليه الدراسة الراهنة من نتائج ، قدم الباحث عددا من التطبيقات والتوصيات التربوية التي قد تفيد في تحسين العملية التعليمية بالجامعة ورسم معالم الطريق للنهوض بالجامعة ، بما يمكنها من القيام بحسولياتها القومية في مجال إعداد الكفايات المخصصة الملازمة للنهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة .

عدد خاص من مجلة العلوم الاجتماعية

صدر عن مجلة العلوم الاجتماعية دعدد خاص. وللراغين يمكنهم الحصول على هذا العدد من كافة المكتبات في الكويت والدول العربية أو الكتابة الى المجلة. وفيها يلي المرضوعات التي تضمنها العدد:

■عبدالمجيد نشواتي، أحمد أثر التحصيل والجنس ومفهوم الذات في عودة، صبحي خفر لدواك عوامل النجاح والفشل المدرمي لدى طلبة الصف الثاني الثانوي.

■محمد صباريني، أحمد عودة، المعلومات البيثية لـدى طلبة جـامعة خليل الخليل المرموك.

■عمد رفقي عيسى استراتيجيات فهم التركيب اللغوي عند الاطفال وعلاقتها بالقدرات العقلية.

■حسن زيشون، عبدالنعم مقياس اتجاء معلمي الغاوم اليبولوجية حسن قبل الخدمة نحو تدريس التطور العضوى.

■مهام أبو عيطة تقييم الحاجة الارشادية للطلبة الكويتين في جامعة الكويت.

■علال ياسين، عبدالله الشيخ دراسة في تقويم المعلم.

■عمد غزاوي، قاسم بدر التصميم السظامي للمجمـ التعليمية.

المنطق العربية المربية المربية المربية المربية .



قسم الاشتراكات

مجلة العلوم الاجتماعية ص. ب 5487 الصفاة

ı.

ص. ب 3467 الصفاة الكويت 13055 فاكسميلي 7329452

قسيمة اشتراك
يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة . [] سنة واحدة [] ستتان [] ثلاث سنوات [] اربع سنوات بعلد () نسخة
ارفق طبة قيمة الاشتراك نقدا/ شيك نقدا/ شيك نقدا/ شيك ارسال الفاتورة
الأسم: المهنة/ الوظيفة:
المتوان:
التاريخ / / التوقيع / /

The Selectivity of Jordanian Migration Mousa Samha

Economic and political events in the Middle East have been responsible for the impact of migration upon population changes in Jordan, and migration is now considered to be one of the main demographic features of the country. The purpose of this paper is to clarify the selectivity of Jordanian migration, both internal and external, and to examine the major selective variables in this migration process. Sources of data for the study included the 1979 census, a survey of migration in 1967, and annual reports from the Ministry of Labour. The study reveals that the most potential migrants are highly qualified professionals, and that the prevailing trend is for the movement of families, thus involving different age groups in the migration process.

Conflict and Solidarity in an Egyptian Nubian Village Alsayed Ahmed Hamed

This paper is concerned with the conflict that arose in an Egyptian Nubian village whose inhabitants were forced to relocate as a result of the Aswan Dam construction. Prior to the move, the village experienced much solidarity and structural equilibrium, but in relocating, the villagers had to find new processes of cultural and social adaption. Contradiction and opposition emerged from the struggle for power and authority and the legitimacy to use them, and consequently the value consensus upon which the political system depends became weakened. This research attempts to discover the social functions of this conflict, the structural factors that controlled it, and the resulting new social organization. It is based upon ethnographic material collected during successive visits to the village and interviews with Nubians. The research concludes that in small communities the nature of social relations interferes in both the direction and function of conflict.

Islamic Accounting Theory

Osama M. Shattoot

This research attempts to establish an Islamic theory of accounting by referring to judgements of past Islamic jurisprudents. It modifies those aspects of Western accounting theory that contradict with Islamic law, Sharia, in order to enable Moslems to apply Sharia to the field of economics. The research first analyzes the logical basis of the theoretical structure of accounting science and the framework of accounting theory. It then discuses the assumptions, principles and standards that make up the Islamic theory of accounting. The researcher uses the descriptive and interpretational approach to discuss the required amendments to accounting theory in order to formulate the scientific framework of an Islamic theory of accounting.

Developing Countries and the External Debt Trap Said S. Martan

One objective of this paper is to investigate the principal causes of the debt problems of developing countries, and to outline the economic effects on the debtor nations. Over the last two decades the external debt of developing nations has risen to more than a triflion US dollars. At the same time, the net transfer of resources from developing to developed countries reached 86 billion dollars during the period 1982 - 1987, which was contrary to the flow of resources during preceding decades. Consequently, the levels of investment, consumption and growth performance have dropped sharply in the debtor countries, and their standards of living have deteriorated. The paper evaluates suggested approaches and strategies to solve this problem, and provides some recommendations for a course of action. These include several internal and collective adjustments in the debtor countries, as well as some important issues to be addressed in the negotiations between the concerned parties.

The Crisis of the U.S. Economo-Social System: Historical Approach with Emphasis on Reagan's Administration

389

Mohamed Abdel Shafei'i Elsa

In contemporary history of American capitalism, four factors were responsible for supplying the economo-social system with additional sources of energy, thus saving it from the 'general crisis of capitalism': technological progress, state intervention, unequal links with Third World countries and the Cold War. In the 1970s and early 1980s various reasons contributed to the erosion of technological supremacy and the energetic interventionalist role of government, leaving the arms race and neocolonialism as the only factors which enabled the USA to maintain its leading role. In this review of the Reagan administration it is clear that the tripartite deficit (in balance of trade, public budget and debt balance) has widened unprecedently. In the short and medium term the US will try to transfer the burden of its crisis to Japan and Europe, but a long term solution can only be found through radical change in the economo-social system.

The Effect of Sex-Role Orientation on Level of Adjustment Among University Freshmen in Jordan

Taisier al-Nhar Abdalla Ababneh

This study is concerned with the effect of sex-role orientation on adjustment. A sample of 180 university first-year students was classified into four different sex-role attributes according to their scores on the masculinity and femininity subscales of the Arab version of the Bem Sex-Role Inventory. Results of the two-way analysis of variance on each of the adjustment dimensions (family relationships, social relationships and emotional stability) revealed significant differences among the four sex-role attributes for each dimension. It was found that androgyny is associated with optimum levels of adjustment, followed by masculine, feminine and finally undifferentiated individuals. The results are interpreted on the basis of social changes occurring in Jordan which make it possible for both sexes to incorporate other-sex attributes to achieve optimum levels of adjustment.

An Integrated Quantitative Model for Credit and Collection Management: Application to Jordan Corporations

Nassir M. al-Saigh

This study analyzes the factors affecting credit and collection policies adopted by corporations when they decide to increase sales through credit. These factors were analyzed into different variables classified according to the prevailing economic conditions, the characteristics of the debtor, and the type of credit and collection policy. An integrated quantitative model for accounts receivable management was devised to maximize the revenues of accounts receivable. To test the proposed model, a random sample of 64 Jordanian corporations was selected, and their attitude and behaviour toward the variables in the model was studied by means of a questionnaire designed according to Likerl's five-point scale. The relative importance of the variables was measured by weighted-average rates and standard deviations of the questionnaire readings. Factorial analysis of variance was used to analyze the main and interactive effects of three independent variables on the suggested model variables.

Proposed Scale for Measuring Arab Political Perception: Case of the Egyptian Perception of Threat During the 1967 Crisis

Mostafa-Elwi Saif

This paper contributes to the construction of an Arab methodology of quantitative content analysis, necessary because Western traditions of content analysis are not applicable to the study of Arab political documents, mainly due to the unique structure and usage of the Arab language. The paper constructs a scale based on a typology of sentence types in Arabic, each type being given a certain quantitative weight. This scale is then applied to measure and analyze Nasser's perception of the different aspects of foreign threat during the May - June 1967 crisis, namely the sources, targets and types of threat as well as the Egyptian policy values threatened. The most significant finding is that Nasser's perception of threat developed and changed as the crisis evolved. To date this methodological scale has been applied to limited data, and other social scientists are encouraged to participate in widening the scope of this research.

Fiscal Deficit and Monetary Policy in Egypt Fathi Kh. el-Khadrawi

This paper examines systematically the relationship between monetary policy objectives and the Central Bank financing of the government budget deficit. To study this, a reaction function of the Egyptian monetary authorities is estimated for the period 1961 to 1985. In addition to the economic goals of monetary policy, fiscal deficit is included in the reaction function to elucidate the effects of fiscal policy on monetary base. The main finding is that fiscal policy has played a prominent role in determining not only how monetary policy is conducted but also the end to which this policy is aimed. This means that an independent monetary policy action is not an option. Hence, reducing fiscal deficit and/or mobilizing internal resources are of paramount importance for effective monetary policy.

Means of Implementing Decisions in the Arab League and the European Economic Community: A Comparative Study al-Sadek Sha'ban

The main purpose of this study is to compare the means through which the Arab League and the European Economic Community (EEC) implement their resolutions and decisions. The study explains in some detail the nature of the obstacles which influence the execution of the Arab League's decisions, as compared to the highly effective performance of the EEC in this regard. This comparative analysis ends with some specific suggestions which may ensure a higher degree of efficiency when it comes to the implementation of decisions made by the various organizations of the Arab League.

2 - Fertility Behaviour in the Context of Development: Evidence from the World
Fertility Survey, Population Studies No. 100
3 - The Quest for New Directives: The Role of GCC Intellectuals in Development
Osama Abdulrahman Reviewed by: Ali S. al-Korany
4 - The Soviet Union and Arab Nationalism 1917 - 1966
5 - Democracy and the Regime of 23rd July
6 - Industrial Economy and Egypt's Foreign Trade
7 - Public Relations: The Necessary Art
REPORTS AND CONFERENCES:
1 - Bassem Sirhan Seminar on the Role of Government in the Economy of the Arab Nation
2 - Ahmad Salloum Seminar on the Palestinian Central Statistical Bureau
DISSERTATION ABSTRACTS:
Jamal A. al-Dahshan Value Congruence and Incongruence among Studentss and Faculty Members at Munounfia University
ABSTRACTS

ARTICLES:
1 - ai-Sadek Sha'ban Means of Implementing Decisions in the Arab League and European Economic Community: A Comparative Study
Fathi Kh. el-Khadrawi Fiscal Deficit and Monetary Policy in Egypt
3 - Mostafa-Elwi Saif Proposed Scale for Measuring Arab Political Perception: Case of the Egyptian Perception of Threat During the 1967 Crisis
4 - Nassir M. al-Saigh An Integrated Quantitative Model for Credit and Collection Management: Application to Jordan Corporations
5 - Taisier al-Nhar & Abdalla Ababaeh The Effect of Sex-Role Orientation on Level of Adjustment Among University Freshmen in Jordan
6 - Mohamed Abdel Shafei'i Eisa The Crisis of the U.S. Economo-Social System: Historical Approach with Emphasis on Reagan's Administration
7 - Said S. Martan Developing Countries and the External Debt Trap
8 - Osama M. Shaltoot Islamic Accounting Theory
9 - Alsayed Ahmed Hamed Conflict and Solidarity in an Egyptian Village
10 - Mousa Samha The Selectivity of Jordanian Migration
DISCUSSIONS: Ismail Sabry Maklad Recent Political Changes in Eastern Europe
COMMENT:
Samaan Boutros Farajallah Recent Political Changes in Eastern Europe
BOOK REVIEWS:
Kuwait and the Future: Development and Education Face to Face

Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.500) or equivalent.

 Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

Subscriptions:

- For individuals KD. 2.000 per year in Kuwait. KD. 2.500 equivalent in the Arab World (Air Mail): U.S. \$15 for all other countries (Air Mail).
- * For Public and private institutions U.S. \$60 (Air Mail).

 Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly publishing research papers in the various fields of the social sciences.

Vol. 17 - No. 4 Winter 1989

EDITOR:

FAHED THAKEB AL-THAKEB

MANAGING EDITOR:

MOHAMMAD ABU-SABBAH

BOOK REVIEWS:

HASSAN RAMEZ HAMMOUD

EDITORIAL BOARD.

FAHED T. AL-THAKER

HASSA M. AL-BAHAR

ISMAIL S. MAKLED

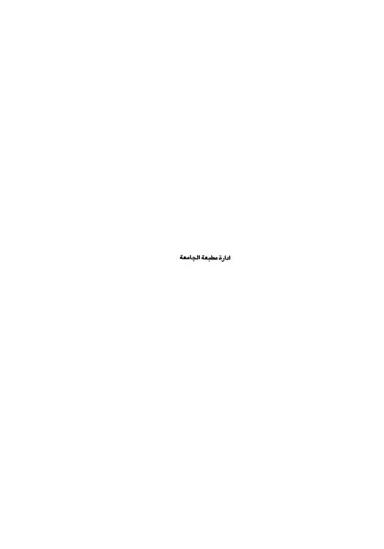
MOHAMMAD S. AL-SABAH

SULAYMAN S. AL-QUDSI

Address all correspondence to the Editor
Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 5486 Safat 13055, Tel. 2549421

TELEX 22616 KUNIVER, KUWAIT



THE ARAB JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

صدر المدد السادس من المجلة العربية للعلوم الاجتماعية باللغة الانجليزية، بالتعاون من الناشر العالمي روتلج وكيغان پول ـ لندن ـ وفيها يلي أهم الموضوعات التي تضمنها العدد السادس:

The sixth issue includes:

Mohamed El-Attar

Mustufa Abulgasem Afro-Arab States Versus Other UN Nembers: A Study of UN Voting Distinctiveness

Wahid H. Hashim Superpower Proxy Wars in Third World Countries

Amal Elligani Ali Kuwait Stock Exchange: Study of its Efficiency

Ikhlas A. Abdalla Hanagerial Perceptions of Personality Traits Required for Job Success

Osama B. Dabbagh Quantitative Study of Opportunity Cost to Agriculture of Israeli Occupation of West Bank

and Gaza Strip Territories

E. Farouk Z. Younis Migrant Labor in Arab Gulf States: Implication for Social Work with Reference to Kuwait

T.M. Al-Madithi Al-Kawliya's Attainment of Iraqi Nationality &

Effect on Their Socioeconomic Transformation

Knowledge & Use of Contraception in Kural and Urban Iraq

Francis Omiunu Search for a New Political System for Nigeria:

Confederal Association of States or Federation

Paul Hallwood Note on OPEC's Trade with Non-oil Loss

Developed Countries

للاستفسار يرجى الاتصال: مجلة العلوم الاجتماعية ـ ص.ب: 5486

الصفاة الكويت 13055

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by KUWAIT UNIVERSITY VOL. 17 - NO.4 Winter 1989